الدولة العثمانية

دولة إسلامية مفترى عليها

تأليف

أستاذ دكتور

عبد العزيز محمد الشناوى

الجزء الرابع





مكتبة الأنجلو المصرية

الدولـــة العثمانيـــة

دولة إسلامية مفترى عليها

تأليف

أستاذ دكتور

عبدالعزيز محمد الشناوى

الجزء الرابع

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

أسم الكتـاب: الدولة العثمانية (الجزء الرابع)
أسم المؤلف: د/ عبد العزيز الشناوي
أسم الناشر: مكتبة الانجلو المصرية
أسم الطـابع: مطبعة محمد عبد الكريم حسان
سنة الطبع : 2005
رقم الايداع: 4332
الترقيم الدولي: I-S-B-N 977-05-0450-5

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح زوجتي المفضالة التي جازت إلى ربها قبيل ظهور هذا الجزء الرابع من موسوعة «الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها» وقد كان من أعز أمانيها أن ترى ، وهي على قيد الحياة ، هذه الموسوعة وقد اكتملت جميع أجزائها. وكانت لصيقة بي في حياتي العلمية ، وإذا كنت قد أصبت نجاحاً في نتاجي الأكاديمي ، فالفضل يرجع إليها أولاً وأخيراً .

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يتغمّدها بفيضٍ من رحمته ، ويلحقها بالذين أنعم عليهم من النبيين والصّديقيين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

زوجك المكلوم الكظيم

عبدالعزيز محمّد الشناوي

غرة رجب ١٤٠٦

١٢ مارس ١٩٨٦

مقـــدمة

فى هذا الجزء الرابع ، يستكمل المؤلف منظومته الرائعة فى قلادتها الرابعة ، ألا وهى المسماة «الدولة العثمانية .. دولة إسلامية مفترى عليها» .. فيستكمل مابدأه فى الجزء الثالث .. فى حياد موضوعى غير مسبوق ونزاهة الباحث الرصين .. يستكمل ذكر المثالب التى وقعت فيها الدولة العثمانية ، من حيث تعثر الحياة الدستورية متناولاً المراحل الثلاث لهذه الحياة الدستورية ، وتقسيم السلطة إلى مناحيها الثلاثه ، ونظام الملل ، محللاً بواعث إصدار الدستور العثمانى ، ونوعية أعضاء مجلس المبعوثان وكيف اشتدت المعارضة لأسلوب السلطان عبدالحميد فى الحكم الفردى المطلق ..

ثم يفرد المؤلف الفصل الثالث للتحدث عن عيوب أخرى للدولة العثمانية كالإسراف فى الإنفاق العسكرى وعدم وجود رصيد بشرى كاف من المدنيين الفنيين المهنيين وعدم تطوير أنظمة الحكم والاختلاف فى معاملة الرعايا المسلمين وغير المسلمين وقصور حركة التنظيمات الخيرية .. وفى ثنايا ذلك ، يستعرض المؤلف موقف الدولة العثمانية من الآشوريين كأقلية مسيحية فى شرقى الأناضول وكيف كانت هناك سلبية واضحة فى طريقة الحكم العثمانى لهذه الأقلية ...

ويبدأ المؤلف فى فصل خاص ، تناول الأزمات السياسية والحربية المتلاحقة التى واجهها السلطان عبدالحميد فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مثل : حركة عصيان إسكندر بك فى ألبانيا والأسباب التى دفعت السلطان عبدالحميد إلى معارضة حركة القومية الألبانية .. والثورة التى أعلنت ضم الدوميللى الشرقية إلى بلغاريا سنة ١٨٨٥م ، ثم الأزمات التى افتعلتها المملكة اليونانية ضد الدولة العثمانية كأزمة الحدود الشمالية اليونانية ، وأطماع الدولة البلقانية فى أراضى الدولة العثمانية ، وكيف تعثرت المفاوضات الخاصة بتعيين الحدود العثمانية اليونانية ..

وعبر تسعة فصول متتالية من السابع حتى الخامس عشر .. يرسم المؤلف لوحة فنية تاريخية متتابعة متكاملة .. يتتبع فيها أدق الخيوط لحدث الاحتلال البريطانى الثالث لمصر فى القرن التاسع عشر .. ناسجاً كيف تلاحمت خيوطه وتتابعت جزئياته .. بداية من شرح معنى كلمة «الثالث» ومبرراً سبب ورود العدد .. وكيف تصاعدت أهمية مصر فى نظر بريطانيا ، ثم كيف نمت وتعددت المصالح البريطانية فى مصر عن طريق تقديم القروض الأجنبية لمصر .. وكيف أدت مظاهر التبذير الأسطورى فى حكم إسماعيل .. ومدى أحقية اشتراك مصر فى معرض باريس العالمى، والتى

لاتبرر إنفاق ملايين الجنيهات وقتها .. كل هذه المسالك والتصرفات التى أدت فى نهاية الأمر إلى حدوث مظاهر عديدة من التدخل الأوروبى فى شئون مصر الداخلية ، تلك المظاهر التى بلغت أوجها، متجسدة فى برقية عزل إسماعيل ..

والكتاب عبر ذلك ، لايفوته أن يركز على الأخطاء السياسية التى وقعت فيها الدولة العثمانية بخصوص قضية الاحتلال البريطانى الثالث لمصر ، ثم ينتقل إلى فعاليات تنفيذ الاحتلال البريطانى لمصر .. بدءاً من مزاعم دى ليسبس لخديعة العرابين ، وحرب المنشورات بين بريطانيا وشركة القناة .. ثم يعقد المؤلف مقارنة رائعة بين مقاومتى الشعب للاحتلال الفرنسى والاحتلال البريطانى .. وكيف تشعبت الآراء فى إنجلترا حول تحديد مركز مصر الدولى عند إحتلالها ..

لقد استطاع المؤلف – رحمه الله تعالى– أن يجيد ختام عرضه للدولة العثمانية، بما كشفه فى تاريخ هذه الدولة عن مناطق غير مسبوقة الكشف ، ومناطق غير مأهولة الارتياد ، وحقائق يجهلها كثيرون .. فى حيادية تامة وبراعة عرض .. بين مالها من مناقب .. وماعليها من مثالب .. فى تاريخ حقيقى أصيل غير مزيف وغير قابل للبيع ...

الناشـــر

فهرست الجزء الرابع



من عيوب الدولة العثمانية
تعثر الحياة الدستورية (٦)

فى موطن سابق من هذه الدراسة أشرنا إلى النقد الذى وجهه أحد الباحثين السطحيين فى غمار حملته على الدولة العثمانية بأنها لم تدخل النظام النيابى فى مصر حين فتحها السلطان سليم الأول سنة ١٥١٧ ، وقلنا إن مصر لم تكن مهيأة لمثل هذا النوع من الحكم، فلم تكن بها أحزاب سياسية، وبالتالى لم تكن هناك برامج سياسية حتى يجرى سليم الأول انتخابات عامة تسفر عن أغلبية أحد الأحزاب بأصوات الناخبين، مما يهيئ لهذا الحزب تولى أعنة الحكم فى مصر فى ظل السيادة العثمانية . وذكرنا أن هذه الحالة كانت تنطبق على الدولة العثمانية ذاتها وعلى كثير من الدول الأوروبية، إذ لم تكن هذه ولا تلك قد أخذت بالنظام النيابى فى مطلع القرن السادس عشر.

ومضت الدولة العثمانية فى مسيرتها الحضارية وتوسعها الإقليمى فى أوروبا وآسيا وإفريقية وتستولى على جزر البحر المتوسط مثل رودس ، وقبرص ، وكريت ، وغيرها حتى إذا جاء الربع الأخير من القرن التاسع عشر أرادت الدولة أن تساير ركب الدول الأوروبية المتحضرة، فأصدرت «مشروطية» أى دستوراً فى سنة ١٨٧٦ على عهد السلطان عبد الحميد الثانى. ومعنى المشروطية أن الحكم فى الدولة ليس فردياً ولا مطلقاً ، وإنما هو مشروط بقيود وحدود يعينها ويقررها هذا الدستور .

سند - ى اتفاق:

وقبل أن نتكلم عن دستور ١٨٧٦ نشير إشارة إلى بعض المعالم التى ظهرت على طريق تاريخ الحياة الدستورية فى الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر، قبل أن تتبلور هذه الحياة إلى الصورة الحديثة لدساتير العصر الحديث والمعاصر . وترجع بداية هذه المعالم إلى سنة ١٨٠٨ ، وهى السنة التى تبوأ فيها العرش السلطان محمود الثانى. فقد دعا الصدر الأعظم البير قدار مصطفى باشا [(١)] بعد فترة وجيزة من حكم هذا السلطان إلى اجتماع يعقد فى إستانبول، ووجه الدعوة إلى عدد من الحكام المسلمين المحليين فى الأناضول والولايات العثمانية فى أوروبا، وكان يطلق على الأقاليم الأوروبية المصطلح التاريخى «روم إيللى» ، كما كان يطلق على حكام

---

(١) عن هذا الصدر الأعظم انظر فى هذه الدراسة ج١ ، الفصل الثامن عشر .

القسمين الأعيان ودره بكوات (١) Derebeys ، وكانوا يمارسون فى ذلك الوقت نوعاً من الحكم الذاتى. وطبقاً لتقاليدهم كانوا لا يتحركون إلا فى حاشية كبيرة وقوات عسكرية موفورة العدد لإضفاء الفخامة المظهرية عليهم من جهة ، ولمواجهة أخطار المفاجآت وهم بمنأى عن عشيرتهم وموطن نفوذهم من جهة أخرى. فذهبوا إلى إستانبول ومع كل منهم قوات عسكرية تراوح عددها بين ١٢,٠٠٠ جندى و٣,٠٠ محارب (٢) ، وعسكرت هذه القوات فى أماكن متفرقة فى ضواحى العاصمة . وكان جميع أفراد هذه القوات مدججين بالسلاح، واعتذر بعض المدعوين عن عدم الحضور ، ولكنهم أرسلوا مندوبين عنهم (٣) وتعذر على حكام الولايات النائية فى الأناضول الوصول إلى إستانبول فى الوقت المناسب وحضور الاجتماعات نظراً لصعوبة المواصلات وقتذاك . واستقبل السلطان المدعوين فى قصره فى ٢٩ من سبتمبر - أيلول- سنة ١٨٠٨ .

عقد الرؤساء مجلساً استشارياً عاماً «مشورت - ى اندجومن - ى عمومى»، رأسه الصدر الأعظم وحضره شيخ الإسلام وقادة فيالق الإنكشارية والسباهية ولفيف من كبار موظفى الحكومة المركزية فى إستانبول ، وألقى الصدر الأعظم خطاباً شرح فيه أسباب ومظاهر ضعف الدولة وتدهور مستوى قواتها المسلحة ثم عرض برنامجاً للإصلاح . وقد وافق الحاضرون بالإجماع على وجهات نظره واقتراحاته ، وقرروا وضع مشروع «سند - ى اتفاق» أى اتفاق فى صورة عقد (٤) يسجلون فيه موافقتهم على اقتراحات الصدر الأعظم والتزامهم بها ويوقعون عقد الاتفاق مع الصدر الأعظم ثم يصادق عليه السلطان ، وتمت اتصالات بين الأعيان وموظفى الحكومة المركزية وبين السلطان . وفى ١٧ من شعبان سنة ١٢٢٣ الموافق ٧ من أكتوبر - تشرين - أول - سنة ١٨٠٨ ، تم وضع المشروع النهائى لهذا الاتفاق ووقعه ووضع ختمه عليه كل الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وأربعة من الأعيان والدره بكوات (٥) ، وأرسل هذا الاتفاق إلى السلطان محمود الثانى فصدق عليه بتوقيعه وختمه .

---

(١) دره بكوات معناها أمراء الوديان. عن هذه الطبقة واختصاصاتها ، انظر فى هذه الدراسة ج ١ ، حاشية رقم ٢ ،الفصل الثامن عشر .

(٢) على سبيل المثال ذهب إسماعيل بك إلى إستانبول قادماً من سيريز Serez ومعه ١٢,٠٠٠ رجل ، كما وصل مصطفى كاليوندجو Kalyondju من بيلدجك Biledjik فى صحبة ٥,٠٠٠ رجل ، وعبد الرحمن باشا حاكم قرمان ومعه ٣,٠٠٠ جندى .

(٣) كان من بين المعتذرين على باشا والى يانينا Janina وكان يسيطر على ألبانيا وجزء من شمالى بلاد اليونان وأرسل مندوباً عنه ، كما اعتذر بعض الأعيان فى بلغاريا عن عدم الحضور.

(٤) يطلق عليه فى الإنجليزية فى بعض المراجع Deed of Agreement وفى بعض المراجع الأخرى The Document of Agreement .

(٥) انسحب عدد من الأعيان والدره بكوات من الاجتماعات وعادوا إلى بلادهم، حين أدركوا أن الاتفاق المقترح سيؤدى إلى الحد من سلطاتهم واستقلالهم الذاتي.

يتألف «سند – ى اتفاق» من مقدمة وسبع مواد وخاتمة . وقد جاء فى المقدمة شرح لضعف الدولة ، وخلصت من هذا العرض إلى أن المواد التالية تمثل الاتفاق الاجماعى للموقعين عليه الذين وصلوا إليه بعد اجتماعات عديدة على الحاجة الملحة لإنهاض الدولة وترسيخ العقيدة الإسلامية فى نفوس رعايا الدولة المسلمين والوسائل العملية لتحقيق أهدافهم . نصت المادة الأولى على إقرار الأعيان والدره بكوات بالولاء للسلطان وتعهدهم وتعهد موظفى الحكومة المركزية فى إستانبول تعهداً اجماعياً على تجنب معارضة أو مقاومة السلطان ، وأن يسارعوا جميعاً إلى مساعدته إذا لقى معارضة من الآخرين الذين يثيرون الاضطرابات أو حتى من الذين لم يوقعوا هذا الاتفاق ، وقرروا أنهم يقبلون هذه الالتزامات عن أنفسهم وعن أولادهم وحفدتهم وذراريهم .

وقررت المادة الثانية أن هدفهم هو استعادة القوات المسلحة العثمانية لمركزها المتفوق السابق ، وأنهم يتعهدون بالتعاون فى إجراءات التجنيد وتجهيز القوات القتالية ، ويسارعون إلى مساعدة السلطان عند الحاجة ضد أعدائه الأجانب أو المحليين ، وهم يقبلون تحمل المسئولية المشتركة ضد هؤلاء الأعداء .

واختصت المادة الثالثة بالمسائل المالية ، فسجلت تعهد الموقعين باحترام القواعد واللوائح التى وضعتها الدولة فى الشئون المالية . وتعهدوا بأن يظهروا استعدادهم الطيب فى جمع الضرائب والرسوم لخزانة الحكومة ، وأن يبتعدوا عن المساوئ التى يتحملون مسئوليتها المشتركة مع مرتكبيها .

وتعرضت المادة الرابعة لسلطة ومسئولية الصدر الأعظم ، فأقر الموقعون أنه يمارس اختصاصاته، وكأنه وكيل مطلق للسلطنة «وكيلت – ى مطلقه» ، وتعهدوا بتنفيذ أوامر الصدر الأعظم فى جميع المسائل ، وكأن هذه الأوامر قد صدرت من السلطان نفسه، وعلى الموظفين الآخرين ألا يتجاوزوا حدود اختصاصات مناصبهم . فإذا تجاوزوها يقاوم جميع الموقعين هؤلاء المخالفين ، ويجعلون من أنفسهم سلطة توجيه الاتهام لهم، وبالمثل إذا تصرف الصدر الأعظم تصرفاً يتنافى مع قوانين الدولة ، أو أخل بأحكام هذا الاتفاق ، أو تقاضى الرشا ، أو اغتصب أموال الناس لنفسه ، أو ارتكب أعمالا ضارة بالدولة أو أعمالا قد تؤدى إلى الإضرار بمصالح الدولة .. فإن جميع الموقعين على الاتفاق يتهمون الصدر الأعظم بارتكاب هذه الجرائم ويعملون على إزالة أمثال هذه الجرائم .

وتضمنت المادة الخامسة العلاقات بين الأعيان والدره بكوات بعضهم ببعض ، وبين هؤلاء وموظفى الحكومة المركزية على أساس قيام ضمانات متبادلة ، فإذا أخل أى من الموظفين بأحكام هذا الاتفاق.. فإن بقيتهم يكونون مسئولين عن معاقبته . وتكفلت هذه المادة

بضمانات لاحتفاظ الأعيان والدره بكوات بملكية أراضيهم وتؤكد حقوق الوراثة لخلفائهم من بعدهم . ويكون هؤلاء الخلفاء مرتبطين بهذا الاتفاق . كما تمتد هذه الضمانات من الأعيان والدره بكوات إلى صغارهم الداخلين فى مناطق اختصاصاتهم ، ويلاحظ أن الفقرة الأخيرة تعد نوعاً من تسلسل النظام الإقطاعى . ونصت هذه المادة أيضاً على تعهد الأعيان والدرة بكوات بعدم مهاجمة أراضى زملائهم وبعدم إيقاع المظالم على أتباعهم ، ويكون سلوكهم بوجه عام قائماً على العدالة مع الحكومة ومع زملائهم ومع الجماهير .

ونصت المادة السادسة على واجب الأعيان والدره بكوات فى حالة قيام ثورة فى إستانبول، تخل بالنظام العام سواء بسبب تمرد فيالق الإنكشارية أو لأسباب أخرى. ففى مثل هذه الحالات الطارئة، يتعهدون بالمسارعة فوراً إلى التوجه إلى إستانبول، ومعهم قواتهم المسلحة لإعادة النظام العام وسلطة الحكومة المركزية .

واختصت المادة السابعة والأخيرة بحماية الرعايا من أنواع المظالم ، فتعهد الأعيان والدره بكوات بأى تكون تصرفاتهم مع الرعايا قائمة على العدالة ، وأن يلاحظوا تصرفات زملائهم، ويوافوا الحكومة المركزية بتقارير عنهم .

تضارب الآراء حول تقييم «سند - ى اتفاق» :

غدا «سند – ى اتفاق» موضع نقاش طويل بين المؤرخين الأتراك الذين عالجوا تاريخ الحياة الدستورية فى الدولة العثمانية ؛ فرأى فريق منهم أن هذا الاتفاق هو على غرار العهد الأعظم (١) Magna Carta فى تاريخ إنجلترا، وإنه محاولة من الأعيان والدره بكوات كى ينتزعوا من السلطان اعترافاً بحقوقهم وامتيازتهم حتى يقيدوا السلطات الواسعة التى يتمتع بها سلاطين الدولة العثمانية ، والواقع أن ما يؤيد هذا الرأى وجود القوات العسكرية الكثيفة العدد التى جاءت مع الأعيان إلى ضواحى إستانبول كوسيلة للضغط على الحكومة المركزية . بينما رأى فريق ثان أن الاتفاق جاء وليد خطة دبرها موظفو الحكومة المركزية، وكان الصدر الأعظم هو الرأس العسكرية لها ، وأن الهدف من هذه الخطة هو الحد من سلطات الأعيان المحليين وتقليم أظافرهم . وخلص هذا الفريق من المؤرخين إلى أن هذه الخطة كانت إحدى الخطوات نحو تحويل الدولة العثمانية إلى دولة حديثة ذات نظام مركزى؛ لأن الاعتراف باستقلال الأعيان والدره بكوات كان مجرد محاولة مؤقتة نتيجة ضعف الدولة العثمانية فى ذلك الوقت . والواقع أيضاً أن ما يؤيد هذا الرأى أن الحكومة المركزية – وعلى رأسها السلطان محمود الثانى والصدر الأعظم مصطفى باشا البيرقدار – كانت تخوض صراعاً دامياً ضد مراكز القوى فى

(١) عن العهد الأعظم وملابسات إصداره ومواده ، انظر :

Grant A. J.; A History of Europe. Part II. The Middle Ages. London, 1929, pp. 370 - 376.

الدولة فى ذلك الوقت ، وعلى ذلك كان لكل فريق من المؤرخين الأتراك حجيته وأسانيده .

وبين هذين الرأيين المتعارضين يرى الأستاذ برنارد لويس أن «سند – ى اتفاق» جاء وليد مفاوضات حرة جرت بين الصدر الأعظم وكبار موظفى الحكومة المركزية فى إستانبول من جانب والأعيان والدره بكوات من جانب آخر ، ولم يفرض أحدهما رأيه على الجانب الآخر. وأضاف إلى ذلك قوله إنه من الصعب على الباحث أن يقتنع بأن الأعيان – وقد جاءوا مع قوات كثيفة العدد – أجبروا على النزول على رأى الصدر الأعظم وزملائه (١) .

كان هناك طرف فى «سند – ى اتفاق» لم يكن مرتاحاً إليه، هو السلطان محمود الثانى، رأى فيه انتقاصاً من سلطته ، ولذلك ، كما يقول أحد المؤرخين الأتراك ، وقعه السلطان على كره منه ، وأنه كان يضمر فى فى نفسه إلغاءه عندما تحين أول فرصة، لأنه كان يمقت الأعيان والدره بكوات مقتاً شديداً ، وامتد مقته إلى عزت بك بجليكچى Beglikji لأنه هو الذى وضع الصياغة النهائية لمشروع الاتفاق، وقد انتهز السلطان أول فرصة سنحت له فأمر بقتله .

والمعنى الدستورى لهذا الاتفاق أنه فى خصائصه عبارة عن عقد جاء نتيجة مفاوضات negotiated contract بين ممثلى السلطان ومجموعة من أتباعه أو رعاياه . وظهر فى هذا الاتفاق الأعيان والدره بكوات كأنهم أطراف متعاقدون مستقلون أخذوا وتنازلوا عن حقوق وامتيازات . ولكن إذا كان الاتفاق قد تم بين الصدر الأعظم والأعيان ومن إليهم ، وكان دور السلطان هو التصديق عليه ومهره بتوقيعه وختمه ، فإن السلطان أصبح مقيداً به وملتزماً بأحكامه.

لم يعش «سند – ى اتفاق» أمداً طويلا ، فلم يمر شهر وأيام ذات عدد على التوقيع عليه حتى لقى الصدر الأعظم البيرقدار مصطفى باشا حتفه ، واستطاع السلطان محمود الثانى فى خلال السنوات التالية إخضاع الأعيان والدره بكوات ، وجعل الولايات الأوروبية التى تبقت للدولة خاضعة لحكومة مركزية قوية (٢) .

مرسومان سلطانيان إصلاحيان:

نظر بعض الباحثين إلى المرسوم السلطانى ، «خط – ى شريف – ى جلخانه» الصادر فى ٣ نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٣٩ وإلى المرسوم السلطانى ، «خط – ى همايون – ى»

---

(١) Lewis B., Dustur. A. Survey of the Constitutions of the Arab and Muslim States. Leiden, 1966, p. 8.

(٢) عن «سند – ى اتفاق» ، انظر كلا من :

Miller A. F.; Mustafa Pasha Bayraktar. Moscow, 1947, pp. 283 - 291.

Mardin S.; The Genesis of Young Ottoman Thought. Princeton. N. J. 1962, pp. 145- 148.

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, pp 2 - 3.

الصادر فى ١٨ من فبراير – شباط – ١٨٥٦ على أنهما وثيقتان دستوريتان؛ تأسيساً على أنهما اشتملا على مبادئ عامة فى الحكم والإدارة ، مثل إعلان المساواة بين جميع رعايا الدولة أمام القانون بغض النظر عن أجناسهم ودياناتهم ، وكذلك المساواة فى الحقوق والضرائب ومنح الجميع حرية إقامة الشعائر الدينية ، ومنع العقوبات البدنية ، وإعادة تنظيم قوات الشرطة بحيث توحى فى نفوس الرعايا الأمن والثقة ،و المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم وحرمة المساكن، ووضع موازنة مالية عامة للحكومة سنوياً تبين فيها أوجه الاتفاق الحكومى وما إلى ذلك (١) ، وقد صدر هذان المرسومان على عهد السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ – ١٨٦١) ، ولم تكد تمضى ست سنوات على صدور المرسوم السلطانى الأول «خط – ى شريف – ى جلخانه» حتى اعترف ذات السلطان فى فرمان آخر أطلق عليه «خط – ى هيمايون – ى» صدر فى سنة ١٨٤٥ بأن جميع الإصلاحات التى وردت فى الفرمان الأول قد أسئ فهمها من جانب الجماهير العثمانية وأسئ تطبيقها من جانب الوزراء فيما عدا إصلاحات الجيش والبحرية ، وأرجع السلطان سوء فهم الجماهير للإصلاحات إلى الجهالة المتفشية بين أفراد الشعب (٢) .

مجلس أعيان الولايات :

وفى السنة ذاتها قام هذا السلطان بأول تجربة نيابية، كانت الأولى من نوعها فى تاريخ الحياة النيابية فى الدولة العثمانية ؛ إذ أنشأ مجلساً يجتمع فى إستانبول عرف باسم «مجلس أعيان الولايات»، ويتكون من عضوين عن كل ولاية عثمانية يختاران من بين المستنيرين وأصحاب المعرفة الملمين بمطالب الرخاء وبطبائع السكان ، ويكونان من أكثر الأهالى احتراماً وأجدرهم بالثقة ، وأن تتحمل حكومة كل ولاية نفقات سفرهما ، وأن تكون إقامتهما فى إستانبول فى الأماكن المخصصة للعظماء وكبار الضيوف، واختارت حكومات الولايات مبعوثيها من خيرة السكان . ولما وصل الأعضاء إلى إستانبول وزعت عليهم منشورات توضح الأهداف من استدعائهم، وتطلق إلى كل منهم أن يعبر عن وجهات نظره فيما يختص بالأوضاع السائدة فى الدولة والإصلاحات التى يقترحون إدخالها (٣). ولم يكن الأعضاء يتوقعون مثل هذه الاستفسارات يسجلونها كتابة ، فداخلهم الشك واختلط عليهم الأمر ، ولم

---

(١) انظر محتوى هذين المرسومين فى هذه الدراسة ج ١ ، *الفصل الرابع*.

(٢) Lewis, B., The Emergence etc., op. cit. p. 112.

(٣) Engelhard, Ed.; La Turquie et le Tanzimat z. vols. Paris 1882 - 1884, vol. 1, p. 76.

Lewis, B.; Dustur. A. Survey of etc.; op. cit. p. 8

وقد عالج السلطان عبد المجيد الأول مشكلة الجهالة التى أشار إليها فى فرمان سنة ١٨٤٥ بإنشاء مدارس ذات مستوى علمى رفيع لنشر الثقافة النافعة، حتى تستطيع الجماهير تفهم مشروعات الإصلاح ، التى تقوم الحكومة بتطبيقها فى شتى الوزارات على نحو مرض، كما حدث بالنسبة للجيش والبحرية .

يعرفوا ماذا تريد الدولة منهم أن يكتبوا ، وباءت التجربة بالفشل وعاد الأعضاء إلى بلادهم (١) .

شوري - ي دولت:

ومن بين الإصلاحات التى كان لها طابع شبه دستورى ayant un caractére quasi constitutionnel «شورى - ى دولت» ، ويطلق عليه المؤرخون الغربيون مجلس الدولة (٢) لأنه كان على غرار مجلس الدولة Le Conseil d'Etat في فرنسا . وقد أنشئ سنة ١٨٧٦ على عهد السلطان عبد العزيز ، وكان ينقسم إلى عشر إدارات ، تتكون كل إدارة من عشرة أعضاء . وكانت الحكومة المركزية تطلب من ولاة الأقاليم ترشيح أعضاء لهذا المجلس . فكان الوالى يسترشد برأى ديوان الولاية ، وكانت الترشيحات تشمل المسلمين وغير المسلمين ، وترسل أسماء المرشحين إلى مجلس الوزراء الذى يختار الأعضاء ويصدر بتعيينهم فرمان من السلطان ، وكان للمجلس اختصاصات استشارية وقانونية .. كان يعد مشروعات القوانين التى تريد الحكومة إصدارها ، ويبدى الرأى للوزارات فى المسائل الخاصة بالقوانين واللوائح المعمول بها ، ويحاكم الموظفين المتهمين بالانحراف ، فكان من هذه الناحية عبارة عن محكمة تنظر فى القضايا الإدارية . وعلى الرغم من أن جميع أعضائه كانوا يشغلون مناصبهم بطريق التعيين ، وليس بطريق الانتخاب ، فقد وصف هذا المجلس بأنه نوع أولى لمجلس النواب une sorte rudimentaire d'une chambre des deputes ، وكان من مظاهر قصور اختصاصاته أنه كان لا ينظر إلا فى الموضوعات التى تعرض عليه فقط؛ فكان فى مقدور الوزارات والإدارات الحكومية أن تتخطاه وتعرض مشروعاتها التشريعية على مجلس الوزراء مباشرة . ولم يكن من

---

(١) استبدل السلطان عبد المجيد الأول نظاماً آخر بنظام «مجلس أعيان الولايات»، فألف لجاناً متجولة تطوف بالولايات العثمانية فى أوروبا والأناضول لتقصى الحقائق ووضع تقارير عن الإصلاحات . واستغرقت جولات هذه اللجان فترة تراوحت بين سبعة وثمانية شهور، ورفعت عدة تقارير إلى الباب العالى عن كل ولاية وكل موقع زارته . ودرس الباب العالى هذه التقارير وقرر عزل بعض الموظفين، ونقل البعض الآخر إلى مناصب أخرى فى مواقع أخرى . كما كان من نتائج هذه التقارير أن عهد إلى بعض ضباط الجيش والمهندسين البحريين بوضع خرائط عسكرية وبمعاينة بعض الموانئ والطرق التى تربط الولايات ، ووقف الأمر عند هذا الحد . انظر:

Lewis, B.; The Emergence etc. op. cit., pp. 112 - 113.

(٢) Council of State.

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, pp. 80 - 81.

ومما هو جدير بالذكر أن حكومة الجمهورية التركية ، على عهد كمال أتاتورك ، أصدرت قانوناً فى ٢٣ من نوفمبر - تشرين ثان سنة ١٩٢٥ باستمرار بقاء مجلس الدولة ، وهو النظام الوحيد من بين النظم القضائية التى ظلت منذ العصر العثمانى ، وجعله محكمة إدارية عليا ذات استقلال تام ، وخولته اختصاصات واسعة مثل فحص المعاهدات التى تعقدها الجمهورية والعقود التى تبرمها ، وإعداد مشروعات القوانين ، والنظر فى استئناف أحكام محاكم الضرائب . انظر المرجع السابق ، ص ٤١٨ .

اختصاصه فحص الموازنة العامة للدولة ولا مساءلة الوزراء ، وكان هذا المجلس موضع شد وجذب بين الصدر الأعظم محمود نديم باشا ورئيس المجلس مدحت باشا.

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت تباعاً للأخذ بأساليب الحضارة الأوروبية فى أجهزة الحكم العثمانى.. ازدادت السلطة المطلقة للحكومة المركزية فى إستانبول، وعلى رأسها السلاطين عتواً وجبروتاً . كانت هناك جهود تبذل فى القرن التاسع عشر لكبح جماح الحكم الفردى والمطلق الذى يمارسه السلاطين ، وتمثلت هذه الجهود فى الجيش تدعمه أسلحته ورجاله ، وفى نفوذ العلماء والصفوة المستنيرة من الأجيال الصاعدة . ولكن كانت كل هذه الجهود تتحطم تباعاً أو يخفت صوتها ، بينما كانت الحكومة المركزية تدعم نفوذها بإصدار قرارات شاهانية أى مراسيم سلطانية ظاهرها إدخال إصلاحات والقضاء على مساوئ الحكم ، وباطنها تخدير الشعب ، أو إضعاف الجهود المبذولة ، أو القضاء عليها .. فهذه المراسيم الإصلاحية لم يستوعبها كثيرون من العامة ولم تؤيدها إلا قلة . وكانت سيئة التطبيق ، فلم يكن لها أثر فى توعية الجماهير أو شد انتباههم إليها ، وقد وصف أحد المؤرخين الإصلاحات بأنها إصلاحات ورقية paper reforms أى مكتوبة على الورق ، ولم تأخذ طريقها إلى التنفيذ العملى السليم (١) .

ترجمة كتاب «تلخيص باريس» للطهطاوى إلى اللغة التركية وأثره فى الجماهير العثمانية :

وبينما كان القرن التاسع عشر يقترب من منتصفه، أخذت تتسلل إلى الدولة العثمانية الآراء السياسية الحرة مقتبسة من أوروبا ومن الدساتير الأوروبية . وحاول الكتاب الأتراك العثمانيون المسلمون، وهم يكتبون فى هذه الموضوعات أن يربطوا بينها وبين المبادئ الإسلامية، التى نزل بها القرآن الكريم مثل «وشاورهم فى الأمر» (٢) و«وأمرهم شورى بينهم»(٣).

وظهرت فى سنة ١٨٣٩ ترجمة تركية لكتاب وضعه باللغة العربية الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) عن إقامته فى باريس، حيث قضى فيها سنين عدداً (١٨٢٦ - ١٨٣١) إماماً وواعظاً للبعثة الطلابية التعليمية المصرية إبان حكم محمد على . واسم هذا الكتاب «تخليص الإبريز فى تلخيص باريس» أو «الديوان بإيوان باريس» (٤) أورد فيه تعريباً

---

(١) Miller W.; op. cit, p. 298.

(٢) سورة آل عمران ، جزء من الآية ١٥٩ .

(٣) سورة الشورى ، جزء من الآية ٣٨ .

(٤) من أحدث الطبعات لهذا الكتاب الطبعة التى ظهرت باسم:

دكتور محمود فهمى حجازى : أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى، مع النص الكامل لكتابه تخليص الإبريز ، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

لمواد الدستور الفرنسي (١) ، كما وصف الانقلاب السياسي الذي وقع في فرنسا سنة ١٨٣٠ ، وأطاح بحكم الملك شارل العاشر وتنصيب الملك لوي فيليب المشهور باسم فيليب المساواة égalité ملكاً على فرنسا .

أما عند الدستور ، فقال الطهطاوى شرحاً له «والقانون الذى يمشى عليه الفرنساوية الآن ويتخذونه أساساً لسياستهم هو القانون الذى ألفه لهم ملكهم المسمى لويز الثامن عشر ، ولايزال متبعاً عندهم ، ومرضياً لهم ، وفيه أمور لاينكر ذوو العقول أنها من باب العدل . والكتاب المذكور الذى فيه هذا القانون يسمى الشرطة (٢) ، ومعناها فى اللغة اللاطينية (٣) ورقة ، ثم تسومح فيها وأطلقت على السجل المكتوب فيه الأحكام المقيدة ، فلنذكره لك ... لتعرف كيف قد حكمت عقولهم بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد . وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم ، وكثرت معارفهم ، وتراكم غناهم، وارتاحت قلوبهم ، فلا تسمع فيهم من يشكو ظلماً أبداً ، والعدل أساس العمران» .

وذكر الطهطاوى النصوص الدستورية التى تحدد سلطات ملك فرنسا ، ثم علق عليها بقوله «إن ملك فرنسا ليس مطلق التصرف ، وإن السياسة الفرنساوية هى قانون مقيد بحيث إن الحاكم هو الملك ، بشرط أن يعمل بما هو مذكور فى القوانين التى يرضى بها أهل الدواوين (٤)،

= وقد نقل دكتور حجازى نص كتاب تخليص الإبريز عن الطبعة الثانية (القاهرة ١٢٦٥هـ - ١٨٤٩م)، باعتبارها آخر طبعة للكتاب فى حياة مؤلفه. وكانت الطبعة الأولى للكتاب سنة ١٨٣٤ بمطبعة بولاق بالقاهرة، والطبعة الثالثة سنة ١٩٠٥ ، والطبعة الرابعة سنة ١٩٥٨، والكتاب مشهور باسم الفقرة الأولى من عنوانه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريس» .

(١) هو الدستور الذى وضعه لويس الثامن عشر فى ٤ من يونيو - حزيران - سنة ١٨١٤ ، وظل معمولا به حتى قيام الثورة فى يوليو - تموز- سنة ١٨٣٠ .

انظر :

دكتور محمد فؤاد شكرى : الصراع بين البورجوازية والإقطاع ١٧٨٩ - ١٨٤٨ ثلاثة مجلدات ، الناشر: دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، المجلد الثانى ، ص ص ٤٨٤ - ٤٨٩ .

(٢) الشرطة بفتح الشين غير لفظة الشرطة بضم الشين . فالأولى نقلها الطهطاوى من الكلمة الفرنسية La Charte بمعنى الميثاق أو العهد، واستخدمها اختصاراً لعبارة La Charte Constitutionnelle ومعناها الميثاق أو العهد الدستورى . ويقصد به الدستور الفرنسى ، الذى أصدره الملك لويس الثامن عشر فى ٤ من يونيو - حزيران سنة ١٨١٤ .

أما لفظة الشرطة بضم الشين فمعناها قوات حفظ الأمن Police .

(٣) اللغة اللاطينية فى كتاب الطهطاوى هى اللغة اللاتينية .

(٤) أى البرلمان .

وإن ديوان ألبير(١) يمانع عن الملك ، وديوان رسل العمالات (٢) يحامى عن الرعية». وعن نظام المجلسين البرلمانيين (الشيوخ والنواب) ومشاركتهما لملك فرنسا، وهى تدبير أمر المعاملات(٣) لثلاثة مراتب :

المرتبة الأولى للملك ووزرائه .

المرتبة الثانية ألبيريه الحامية للملك .

المرتبة الثالثة رسل العمالات الذين هم وكلاء الرعية والمحامون عنهم حتى لايظلم أحد. وحيثما كانت رسل العمالات قائمة مقام الرعية ومتكلمة على لسانها ، كانت الرعية كأنها حاكمة نفسها بنفسها، وعلى كل حال فهى مانعة للظلم عن نفسها بنفسها ، وهى آمنة بالكلية .

وفى ذكر الطهطاوى للمادة التى تقرر مساواة الفرنسيين أمام القانون ، عربها على النحو التالى : إن سائر الفرنساوية مستوون قدام الشريعة »(٤) . وعلق الطهطاوى على هذه المادة

---

(١) يقصد الطهطاوى بهذا المصطلح : ديوان ألبير La Chambre des Paires نقله كما هو عن النص الفرنسي، ومعناه مجلس الشيوخ .

(٢) يقصد الطهطاوى بعبارة «ديوان رسل العمالات» :

La Chambre des Deputés des Departements

أى مجلس النواب. ورسل جمع رسول بمعنى مبعوث أى نائب . والعمالات جمع عمالة أى مديرية أو إقليم. ويسمى الطهطاوى أعضاء هذا المجلس أحياناً «نواب الرعية» ، وأحياناً أخرى «أمناء الرعية» ، وأحياناً ثالثة «وكلاء الرعية والحامين عنهم» .

(٣) ورد فى ترجمة الطهطاوى لهذه المادة «تدبير أمور المعاملات بفعل الملك وديوان ألبير وديوان رسل العمالات». وجاء فى النص الفرنسى لهذه المادة ما يلي:

La Puissance legislative s'exerce collectivement par le
Roi, la Chambre des Paires, et la Chambre des Députés des Departements.

وترجمتها : يمارس السلطة التشريعية جماعياً الملك ومجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويلاحظ على ترجمة الطهطاوى أنه لم يوضح مصطلح «السلطة التشريعية» :

La puissance legislative

وعبارته «تدبير أمر المعاملات» لاتعطى انطباعاً فى الذهن عن مدلول العبارة الفرنسية .

(٤) يقصد الطهطاوى بكلمة «قدام» لفظة أمام، وهذه الكلمة غالبة الاستخدام فى كتابه .

ونكتفى هنا بذكر ملحوظتين : الأولى أن الطهطاوى لم يترجم النص الكامل لهذه المادة مكتفياً بالفقرة الأولى منها ، ونص المادة بالكامل :

Les Francais sont égaux devant la loi, quels que soient d'ailleurs leurs titres et leurs rangs.

وترجمتها «الفرنسيون متساوون أمام القانون مهما كانت من جهة أخرى ألقابهم ورتبهم».

والملحوظة الثانية هى أن الطهطاوى ترجم كلمة la loi بلفظة الشريعة . ويفوق الاستخدام العربى المعاصر بين الكلمتين ، فالأولى تدل على الشريعة المرتبطة بالدين. أما القانون فيطلق على القانون الوضعي. وفى جامعة الأزهر توجد كلية الشريعة والقانون .

بقوله «إن سائر من يوجد فى بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لايختلفون فى إجراء الأحكام المذكورة فى القانون حتى إن الدعوة [١] الشرعية تقام على الملك ، وينفذ عليه الحكم كغيره . فهذه المادة لها تسلط عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم ، نظراً إلى إجراء الأحكام . ولقد كادت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية ، وهى من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدمهم فى الآداب الحضرية . وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه، هو ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف، وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوى فى الأحكام والقوانين بحيث لايجور الحاكم على إنسان ، بل القوانين هى المحكمة والمعتبرة» ، وأنهم «يعطون من أموالهم بغير امتياز شيئاً معيناً لبيت المال، كل إنسان على حسب ثروته» [٢]، وقال تعليقاً على هذه المادة وهى التى يعبر عنها بالتعبير الحديث المساواة فى دفع الضرائب مع تعدد الشرائح تبعاً لتدرج دخول الممولين، «إن هذه المادة هى محض سياسة. ويمكن أن يقال إن الفرد [٣] ونحوها لو كانت مرتبة فى بلاد الإسلام كما هى فى تلك البلاد لطابت النفس ، خصوصا إذا كانت الزكوات والفيء [٤] والغنيمة لا تفى حاجة بيت المال ، أو كانت ممنوعة بالكلية وربما كان لها أصل فى الشريعة على بعض أقوال مذهب الإمام الأعظم . ومن الحكم المقررة عند قدماء الحكماء الخراج عمود الملك . ومدة إقامتى فى باريس لم أسمع أحداً يشكو من المكوس والفرد والجبايات أبداً. ولا يتأثرون بحيث أنها تؤخذ بكيفية لا تضر المعطى ، وتنفع بيت مالهم خصوصاً وأصحاب الأموال فى أمان من الظلم والرشوة» وإن «ذات كل واحد منهم يستقل بها ، ويضمن له حريتها ، فلا يتعرض له إنسان إلا ببعض حقوق مذكورة فى الشريعة بالصورة المعينة التى يطلبه بها الحاكم [٥] . وإن «كل إنسان

---

(١) يقصد الطهطاوى بكلمة الدعوة لفظة الدعوى .

(٢) النص الفرنسى لهذه المادة :

Ils contribuent indistinctement dans la proportron de leur fortune aux charges de l'Etat.

وقد ترجم الطهطاوى لفظة indistinctement بعبارة «بغير امتياز» وتترجم اليوم : دون تمييز . كما ترجم كلمة proportion ومعناها نسبة بعبارة أخرى تؤدى المعنى نفسه . وترجم charges de l'Etat بعبارة يفهمها جيله ، فقال : بيت المال .

(٣) الفرد بكسر الفاء وفتح الراء أى ضرائب ، مفردها فردة بكسر الفاء وسكون الراء بمعنى ضريبة .

(٤) الفيء الخراج والغنيمة .

(٥) ورد النص فى الدستور الفرنسى على هذا النحو:

Leur liberté individuelle est également garantie, personne ne pouvant être poursuivi ni arrêté que dans les cas prévus par la loi, et dans la forme qu'elle prescrit.

وقد ترجم الطهطاوى هذا النص بتصرف؛ إذ لم يعرف مصطلح Libetré individuelle أى الحرية الفردية فعبر عن معناها العام بعبارة مسهبة نسبياً . كما أنه لم يلتزم بالنص الفرنسى «لا يستطاع ملاحقة شخص أو القبض عليه إلا فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون وبالصورة التى يحددها القانون» . =

موجود فى بلاد الفرنسيس يتبع دينه كما يحب ، لايشاركه أحد فى ذلك ، بل يعان على ذلك ، ويمنع من يتعرض له فى عبادته» (١) و«لايمنع إنسان فى فرانسا أن يظهر رأيه ، وأن يكتبه ويطبعه بشرط ألا يضر ما فى القانون ، فإذا ضر أزيل» ، وقال فى تعليقه على هذه المادة وهى خاصة بحرية الرأى والنشر :

«إنها تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر ما يخطر بباله مما لايضر غيره ، فيعلم الإنسان سائر ما فى نفس صاحبه» . وامتدح الصحافة ، وهو يسمى الصحف «الورقات اليومية المسماة الجرنالات والكازيطات ، الأولى جمع جرنال ، والثانية جمع كازيطة(٢) .. فإن الإنسان يعرف منها سائر الأخبار المتجددة سواء كانت داخلية أو خارجية ، أى داخل المملكة أو خارجها ، وإن كان يوجد فيها من الكذب ما لا يحصى ، إلا أنها قد تتضمن أخباراً تتشوف نفس الإنسان إلى العلم بها ، على أنها ربما تضمنت مسائل علمية جديدة التحقيق أو تنبيهات مفيدة أو نصائح نافعة ، سواء كانت صادرة من الجليل أو الحقير ؛ لأنه قد يخطر ببال الحقير ما لا يخطر ببال العظيم .... ومن فوائدها أن الإنسان إذا فعل فعلا عظيما أو رديئاً ، وكان من الأمور المهمة كتبه أهل الجرنال ليكون معلوماً للخاص والعام ، لترغيب صاحب العمل الطيب وردع صاحب الفعلة الخبيثة ، كذلك إذا كان الإنسان مظلوماً من إنسان كتب مظلمته فى هذه الورقات فيطلع عليها الخاص والعام ، فتعرف قضية المظلوم والظالم من غير عدول عما وقع فيها ولا تبديل ، وتصل إلى محل الحكم (٣) ، ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة ، فيكون مثل هذا الأمر عبرة لمن يعتبر» .

=وهناك فرق كبير بين أن يكون القانون هو الذى يحدد أسلوب التعرض للحرية الشخصية ، وأن يكون الحاكم هو الذى يحدد هذا الأسلوب ، وهذا هو الخطأ الذى وقع فيه الطهطاوى .

انظر : محمود فهمى حجازى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٦ .

(١) ورد نص هذه المادة فى الدستور كما يلي:

Chacum professe sa religion avec une égale liberté, et obtient pour son culte la même protection.

والترجمة الحرفية لهذا النص : كل إنسان يجاهر بدينه فى حرية متساوية ، ويحصل فى أداء شعائره على الحماية نفسها».

ويبدو أن هذه المادة كانت موضع إعجاب شديد من الطهطاوى ، ويلاحظ أولا أنه ترجمها ترجمة مفصلة.. فأول كلمة chacun ترجمها «كل إنسان موجود فى بلاد الفرنسيس» ، وكأنه يشير ضمناً إلى عدم وجود ذلك النص فى كثير من البلاد . ويلاحظ ثانياً أنه أضاف عبارة ليس لها وجود فى النص الفرنسى «بل يعان على ذلك» . وإذا كان النص الفرنسى قد ضمن حماية أداء الشعائر الدينية .. فإنه لم ينص على أن الإنسان يتلقى عوناً فى هذا الصدد .

(٢) يقصد الطهطاوى بلفظة «كازيطة» كلمة جريدة ، وهى مقتبسة من الكلمة الفرنسية une gazette التى تحمل المعنى ذاته .

(٣) المحكمة .

وتناول الطهطاوى فى كتابه أيضاً أحداث الثورة التى اشتعلت فى فرنسا ضد الملك شارل العاشر (١٧٥٧ - ١٨٣٦)، والتى استمرت حوادثها ثلاثة أيام سويا (٢٧ و٢٨ و٢٩ من يوليو - تموز - سنة ١٨٣٠)، وقد عرفت هذه الأيام باسم «الأيام الثلاثة المجيدة» Les Trois Jours Glorieux عقب نشر الجريدة الرسمية لو مونيتير Le Moniteur فى عددها الصادر فى ٢٥ من يوليو - تموز - سنة ١٨٣٠ مراسيم سان كلو (١) Saint-Cloud المشهورة، تعلن حل مجلس النواب، وإدخال تغييرات على قانون الانتخاب، ودعودة الهيئة التشريعية إلى الاجتماع فى ٢٨ من سبتمبر - أيلول -، وتقييد حرية الصحافة مع فرض رقابة عليها (٢). وقد أفرد الطهطاوى خمس مقالات ضافية لهذه الثورة وأحداثها ونتائجها. وواضح من كلامه مبلغ تعاطفه مع الثورة وتمجيد القائمين بها، ونعى على الملك أسلوبه الاستبدادى فى الحكم. وأطرى سلوك لافاييت La fayette (١٧٥٧ - ١٨٣٤) أحد كبار زعماء الثورة لدفاعه عن الحرية وتمسكه بالحياة الدستورية السليمة.

وجاء فى ختام مقدمة الكتاب قول الطهطاوى: «أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوقظ به من نوم الغفلة سائر أمم الإسلام من عرب وعجم، إنه سميع مجيب، وقاصده لايخيب». ومعنى هذه العبارة أن الطهطاوى يبغى إيقاظ جميع الشعوب الإسلامية، العربية وغير العربية، من سباتها ومن تخلفها. وكانت الدولة العثمانية فى ذلك الوقت أكبر دولة إسلامية فى العالم. وكانت ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة التركية عاملا مهماً فى إطلاع الطبقة المثقفة من العثمانيين على الأقل على تمسك الفرنسيين بالحياة الدستورية إلى حد أنهم قاموا بثورة على ملكهم عند ما عبث بالدستور وأسقطوه من العرض. وقد عايش الطهطاوى أحداث هذه الثورة فى أثناء اقامته فى باريس وكتب عنها فى إفاضة محللا مقدماتها وأسبابها ومراحلها ونتائجها. ولا غرو فالطهطاوى تميز بالذكاء الحاد والروح المتوثبة والشغف بالعلم والميل إلى النظم الحرة فى الحكم والفهم الصحيح لمبادئ الدستور الفرنسى وأحكامه، وقد تضافرت هذه العوامل على سداد رأيه ونفاذ بصيرته (٣).

---

(١) اسم قصر يقع خلف قصر فرساى فى ضواحى باريس على نهر السين، وكان هذا القصر محبباً إلى قلب شارل العاشر. ومما يذكر أن الألمان حرقوا هذا القصر سنة ١٨٧١.

(٢) دكتور محمد فؤاد شكرى، الصراع بين البرجوازية إلخ، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ص ٤٩٩ - ٥٠٢.

(٣) عن الشيخ رفاعة بك رافع الطهطاوى، انظر كلا من:

دكتور محمد جمال الدين الشيال: رفاعة رافع الطهطاوى، مجموعة أعلام الإسلام، القاهرة، ١٩٤٥.

ــــــــــــ: رفاعة رافع الطهطاوى زعيم النهضة الفكرية فى عصر محمد علي، القاهرة، ١٩٤٦.

ــــــــــــ: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، القاهرة، ١٩٥١.

عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد على، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٤٧، ص ص ٣٨٢ - ٤١٧، =

وقوع أحداث دستورية في نطاق الدولة العثمانية:

(١) إصدار الدستور التونسى:

تضاف إلى تلك المؤثرات مع تعددها وتسلسلها فى أذهان العثمانيين عن الحياة الدستورية أحداث دستورية فى نطاق الدولة العثمانية، وعلى مقربة منها فى الستينيات من القرن التاسع عشر، جعلت أنصار الحكم الدستورى فى الدولة يصبحون قوة سياسية ذات أثر .. فإن الدستور التونسى الذى أعلنه الباى محمد الصادق فى يناير – كانون ثان – سنة ١٨٦١ ونفذه اعتباراً من ٢٦ من شهر أبريل – نيسان – من السنة (١) ذاتها ، كان سابقة أمام أعين

= عمر طوسون (الأمير): البعثات العلمية فى عهد محمد على، ثم فى عهدى عباس الأول وسعيد ، مطبعة صلاح الدين ، إسكندرية ، ١٣٥٣هـ – ١٩٣٤م.

دكتور لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث، ج٢ ، القاهرة ١٩٦٩.

دكتور حسين فوزى النجار : رفاعة الطهطاوى ، سلسلة أعلام العرب ، القاهرة ، د. ت.

الفكر العربى فى مائة عام ، بحوث مؤتمر هيئة الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٧.

Hourani, Alb.; Arabic Thought in the Liberal Age. Oxford. 1964.

(١) كانت الأوضاع فى تونس متردية وازدادت تردياً فى عهود البايات أحمد (١٨٣٧– ١٨٥٥)، ومحمد الثانى (١٨٥٥– ١٨٥٩)، ومحمد الصادق (١٨٥٩ – ١٨٨٢)، بسبب سياسة الإسراف الشديد نتيجة إدخالهم المظاهر الشكلية للحضارة الأوروبية، واهتمامهم المظهرى بالجيش بتغيير ملابس الجنود، وجعلهم يتخذون الزى الأوروبى وشراء سفن بخارية تركها أحمد باى راسية فى الميناء الحديث ، الذى أعده لها فى بورتو فارينا حتى تلفت أخشابها من قلة استخدامها ، وإسهام هذا الباى فى حرب القرم بإرسال قوة تتكون من أربعة عشر ألف جندى تونسى انضمت إلى القوات العثمانية . أما محمد باى فكان منهمكاً فى ملذاته: كان له حريم يضم ألفاً ومائتى سيدة وابتنى القصور الفخمة ، وأدخل بعض مشروعات نافعة ولكنها لم تكن إنتاجية مثل إدخال الطباعة العربية الحرفية، وجلب مياه زغوان إلى مدينة تونس والمرسي. وقد تطلب تنفيذ هذه المشروعات وغيرها نفقات لم يكن فى مقدور البلاد تحملها ، مما دعا الحكومة إلى استحداث ضرائب جديدة على الصادرات والواردات ، وفرض مكوساً على المبيعات والمشتريات، واحتكرت الحكومة الملح والصابون والدخان والجلد . وقد ألحقت هذ الإجراءات الضيم بالجماهير . ومع ذلك اضطرت الحكومة إلى عقد قروض أجنبية أولا من بعض التجار الفرنسيين والإيطاليين والبريطانيين وكان من بينهم عدد كبير من اليهود. وتراكمت الديون على الحكومة . وقد تدخل قناصل الدول الأوروبية لإقناع محمد باى بإصدار بيان أو إعلان يمنح غير المسلمين فى نيابته حقوقاً، تكفل لهم الأمان على أرواحهم والحفاظ على ممتلكاتهم وسائر مصالحهم وأشاروا عليه بأن يستلهم فى هذا الإعلان بما جاء فى خطى همايونى الذى أصدره السلطان عبدالمجيد الأول سنة ١٨٥٦، ولكن لم يستجب محمد باى لمطالب القناصل إلى أن وقع حادث كانت له معقبات. ففى سنة ١٨٥٧ صدم حوذى يهودى بعربته غلاماً مسلماً فقتله وحكم عليه بالإعدام. ويقول بعض الباحثين رواية أخرى هى أن يهودياً سب مسلماً فى دينه فنفذ فيه حكم الإعدام، وثارت ثائرة المسلمين على ما اقترفه اليهودى ، على الرغم من إعدامه وتوعدوا غير المسلمين بالاعتداء عليهم ؛ مما أثار قلق بعض الدول الأوروبية الكبرى ، وبخاصة فرنسا وبريطانيا ، وأرادت أن تصطنع من هذا الحادث أزمة سياسية تتيح لها مزيداً من التدخل فى شئون تونس . ومن ثم أرسلت هذه الدول تعليمات إلى قناصلها فى تونس؛ ليحتجوا على تهديد أرواح ومصالح رعاياها. وزادت الحكومة الفرنسية على هذه التعليمات أمرين : أنها طلبت من=

العثمانيين. وكانت تونس ، وهى «نيابة» أى ولاية عربية إسلامية تدين بسيادة عثمانية اسمية، أول إقليم عربى فى العالم الإسلامى أخذ بالنظام الدستورى . ونص الدستور التونسى، الذى يتكون من مائة وأربع عشرة مادة على أن الباى هو رئيس إيالة تونس والرئيس الأعلى فيها للشئون الدينية الإسلامية ، وأن يكون الحكم وراثياً فى عائلته أى الأسرة الحسينية (١) ، وأن تكون وراثة الحكم للأكبر من أبناء هذه الأسرة، ما لم تكن هناك أعذار شرعية تمنعه من تولى الحكم . وقرر الدستور أيضاً أنه يتعين على الباى قبل أن يمارس سلطات منصبه أن يؤدى اليمين الشرعية على ألا يخالف أى مادة من مواد عهد الأمان الذى أصدره سلفه (٢) ، وألا يعبث بأحكام الدستور ، وأن يحافظ على حدود الإيالة . ويكون أداؤه اليمين جهراً أمام أهل الحل والعقد ، وهم أعضاء المجلس الكبير والمجلس الشرعى. وبعد أداء اليمين يقبل البيعة ولايتم له أمر دون هذه اليمين. وإذا ارتكب مخالفات قانونية متعمداً بعد توليه الحكم تصبح البيعة منحلة. وبهذا قيد محمد الصادق نفسه وخلفاءه من بعده بضرورة التقيد بعهد الأمان من حيث حملته . وحدد الدستور للباى مرتباً ثابتاً لايتجاوزه ، وحددت أوجه الإنفاق الحكومى بحيث يكون معظمها موجهاً للقوات المسلحة البرية والبحرية والحصون والمهمات الحربية والمصالح العامة

=قنصلها روش ليون Roches Léon أن يقرأ منطوق هذه التعليمات على أحمد الباى ، وأرسلت بعض وحدات من أسطولها إلى تونس فى شهر المحرم ١٢٤٧ (٢٢ من أغسطس – آب – ٢٠ سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٥٧). وتباحث محمد الباى مع وزرائه ومستشاريه، واستقر الرأى على إصدار هذا البيان، الذى عرف باسم عهد الأمان وتطلق عليه المراجع الفرنسية Le Pacte Fondamental وأعلن فى ٩ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٥٧ فى حفل كبير شهده الوزراء وأعيان البلاد وقناصل الدول وقائد الأسطول الفرنسى وجمع من المستوطنين، وهو يتكون من مقدمة وإحدى عشرة مادة . وتشير المقدمة إلى وجوب الاهتداء بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، تأسيساً على أن الإسلام هو الدين الرسمى للنيابة وأن الباى والسكان مسلمون، وأن سلطنة الإسلام، أى الدولة العثمانية، تؤكد الأمان لرعاياها وتراه من الحقوق المرعية . وفى مواد العهد أكد محمد الباى ضمان الأمان التام لجميع السكان بغض النظر عن دياناتهم وجنسياتهم وأجناسهم ، ومساواة الجميع فى مسائل الضرائب والرسوم الجمركية ، وتقرير الحرية فى مزاولة التجارة وجميع مجالات العمل وشراد العقارات والأراضى الزراعية ، على أن ينفذ المستوطنون فى مسائل العمل وتملك العقارات القوانين القائمة. ونظم عهد الأمان مسألة التجنيد بحيث لايظل المجند فى الخدمة أكثر من مدة معلومة ؛ حتى يتاح له الزمن اللازم لتدبير معيشته ومعيشة أسرته . ويلاحظ فى عهد الأمان أن فيه مزجاً بين الاتجاه الإسلامى والاتجاه الأوروبى العصرى بالنسبة إلى ذلك الوقت ، وأن بعض مواده مقتبسة من خطى جلخانه الصادر فى سنة ١٨٣٩ . وفى الوقت ذاته أعلن محمد الباى عن عزمه على إصدار دستور، ثم أدخلت تباعاً إصلاحات، كان من بينها إنشاء مجلس بلدى فى مدينة تونس يشترك فى عضويته أعضاء من الجاليات الأجنبية ومن التونسيين، وبدئ فى وضع مشروع دستور واشترك فى وضعه قنصل فرنسا، وكان يجيد اللغة العربية، ومات محمد الباى قبل إنجازه . ولما خلفه أخوه محمد الصادق فى ٢٤ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٥٩ استؤنف العمل فى إعداد الدستور .

(١) امتد حكم هذه الأسرة فى تونس من سنة ١٧٠٥ حتى إعلان الجمهورية سنة ١٩٥٧ .

(٢) عن عهد الأمان، انظر ما جاء فى الحاشية ص ١٧٣٢.

والعمال. ونص على إنشاء مجلس يسمى المجلس الكبير [١] The Grand Council يتألف من ستين عضواً على الأكثر تعينهم جميعاً الحكومة التونسية : الثلث من الوزراء ومن كبار الموظفين من العسكريين والمدنيين ، والثلثان من الأعيان ممن يشهد لهم بالكفاية والزعامة. ويلقب كل عضو من أعضاء المجلس بلقب مستشار . ومدة عضوية هؤلاء المستشارين – فيما عدا الوزراء – خمس سنوات. ولكى تكون قرارات المجلس نافذة المفعول ، اشترط الدستور أن تصدر قراراته بحضور أربعين عضواً على الأقل . وكان من اختصاصات المجلس الكبير: وضع القوانين الجديدة ، وتفسير القوانين المعمول بها والإشراف على صحة تنفيذها ، وزيادة أو تخفيض المصروفات العامة، وزيادة قوات الجيش والبحرية وتزويدها بالمهمات الحربية، وعلى ذلك لم ينشئ دستور سنة ١٨٦١ مجلساً نيابياً بمعنى الكلمة : فجميع أعضاء المجلس الكبير معينون بمعرفة الحكومة ، ولم ينص الدستور على المسئولية الوزارية أمام المجلس. وجعل السلطة التنفيذية من اختصاص الباى والوزراء . أما السلطة القضائية فقد اعترف الدستور باستقلالها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقرر أن يظل القضاة فى رياسة محاكم الشرطة The Police Courts التى تنظر فى القضايا الصغرى، وأن تستمر محاكم الشرع فى مزاولة اختصاصاتها بنظر قضايا الأحوال الشخصية ، وتقرر إنشاء محاكم الدرجة الأولى وتعميمها، وإنشاء محكمة استئناف فى مدينة تونس ، ويقوم المجلس الكبير بوظيفة محكمة استئناف عليا. واشترط الدستور أيضاً ألا تنفذ عقوبة ما على أحد من سكان الإيالة إلا بناء على حكم تصدره المحكمة المختصة . وحفظ للتونسيين الذين يغيبون عن البلاد مدة طويلة حق العودة إلى بلادهم وتمتعهم برعويتها وحمايتها حتى إذا كانوا قد اتخذوا جنسية أخرى فى أثناء غيابهم . وسمح لجميع الرعايا أن يعملوا فى كل مجالات التجارة باستثناء ما يخص البارود وملح البارود والسلاح وسائر أدوات الحرب، فالعمل فى هذه الأنواع يحتاج إلى إذن خاص من الحكومة . ونص الدستور على توحيد الكيل والميزان فى سائر أنحاء الإيالة ، وفرض على كل تونسى بلغ الثامنة عشرة من عمره الخدمة العسكرية. ونص على إعداد الموازنة العامة للحكومة قبل البدء فى تنفيذها بسنة حتى يتاح للمسئولين النظر فيها بدقة وروية .

وأما الأجانب، وهم الذين يسميهم الدستور «رعايا أحبابنا الدول القاطنين بالإيالة التونسية» فقد اعترف لهم بالحرية الدينية ، فلا يتعرض أحد لدياناتهم ولا يجبر أحد منهم على تغيير دينه، وضمن لهم الأمان التام فى أنفسهم وأبدانهم، وأن تكون معاملتهم فى هذا الصدد على غرار معاملة الحكومة لأهل البلاد ، واحتفظ لهم بحق شراء العقارات والأراضى ، ولكنه حدد لهم هذا الحق منعاً لهؤلاء الأجانب من أن يكون توغلهم فى البلاد لامتلاك العقارات والأراضى دافعاً لهم على التدخل فى الشئون العامة والخاصة بالإيالة. ولأجل ذلك التحديد،

(١) يرد ذكره فى بعض المراجع العربية باسم «المجلس الأكبر» .

نص على إصدار قانون بتعيين أماكن بالعاصمة وأحوازها وبلدان الشطوط وأحوازها ، يحدد الأماكن التى يكون للأجانب حق التملك فيها وبشرط مراعاة القوانين المعمول بها (١) .

وكان من بين أهداف إصدار الدستور إرضاء الأجانب .. وانتهز محمد الصادق باى تونس فرصة زيارة إمبراطور فرنسا نابليون الثالث للجزائر، فقدم له نسخة باللغة الفرنسية من الدستور فى أثناء زيارته ليحوز الباى تقدير الإمبراطور الذى وافق عليه وأعلنه الباى فى حفل رسمى رائع فى يناير – كانون ثان – سنة ١٨٦١ ، وقد استمر هذا الدستور معمولا به حتى قامت ثورة داخلية فى تونس بزعامة على بن غادام سنة ١٨٦٤ فأوقف العمل له ، ثم جاء الغزو العسكرى الفرنسى لتونس سنة ١٨٨١ وفرض الحماية الفرنسية عليها ، فعصف بالدستور .

(ب) إنشاء مجلس شورى النواب فى مصر :

وسارت مصر على نهج تونس فى الأخذ بالحياة الدستورية بعد قرابة خمس سنوات من إصدار الدستور التونسى ، ولكن على نحو أفضل .. فقد أنشأ الخديوى إسماعيل فى سنة ١٨٦٦ هيئة نيابية تشترك فى مظاهر الحكم وتمثل الشعب إلى حد كبير ؛ إذ كان حق الانتخاب مقصوراً على العمد والمشايخ فى المديريات وعلى جماعة الأعيان فى ثلاث مدن، هى : القاهرة والإسكندرية ودمياط . وقد سميت هذه الهيئة النيابية «مجلس شورى النواب» ووضع الخديو إسماعيل نظامه فى لائحتين ، عرفت بالأولى باللائحة الأساسية ، وهى مؤلفة من ثمانى عشرة مادة تناولت بيان اختصاصاته ، وطريقة انتخابه، وموعد اجتماعه . وسميت الثانية «نظامنامه» أى اللائحة النظامية ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من إحدى وستين مادة . وقد صدرت اللائحتان بتاريخ واحد هو ١٢ من جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣

---

(١) عن عهد الأمان ودستور سنة ١٨٦١ ، انظر كلا من :

Lewis, B., Dustur. A Survey of the Constitutions etc., op. cit., pp. 1 - 3. See also by the same professor:

The Middle East and the West. Harper Torchbooks. New York, 1966, pp. 52 - 53.

Fitoussi, E. et Benazet, A.; L'Etat Tunisien et Le Protectorat Francais. Paris, 1931, pp. 52- 117.

Ganiage, J.; Les Origines du Protectorat Francais en Tunisie (1861 - 1881) Paris, 1959, p. 69 et suivre.

دكتور نقولا زيادة : تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ – ١٩٣٤. من مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ص ٥٨ – ٦٤.

دكتور صلاح العقاد : المغرب العربي، القاهرة، ١٩٦٣، ص ص ١٧٤ – ١٧٩ .

دكتور جلال يحيى : المغرب الكبير ، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار ، جزءان ، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ج١ ، ص ص ٢٦٥ – ٢٧٥.

الموافق ٢٢ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٦٦ فى صورة أمر عال صادر إلى إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس شورى النواب. ويلاحظ أن تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله كان منوطاً بالخديوى دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح فى هذا التعيين. وكان عدد أعضائه لايزيد عن خمسة وسبعين عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات . واشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المتصفين «بالرشد والكمال» ، ولا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة ، وألا يكون ممن صدرت عليهم أحكام بالسجن أو من المحكوم عليهم بالإفلاس أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، أو من الفقراء المحتاجين أو من الأشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة، أو من الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح. واشترط أيضاً فى العضو معرفته القراءة والكتابة فى الانتخاب السابع؛ أى بعد مضى ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام النيابى ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات . ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط فى الانتخابات الستة الأولى. ولوحظ فى هذا التمييز أن هذه المدة تكفى لانتشار التعليم فى البلاد ، بحيث يشترط فى أعضاء المجلس بعد انقضائها أن تكون على دراية بالقراءة والكتابة. واشترط فى الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر ؛ أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول . ويجتمع المجلس شهرين فى كل سنة من ١٥ ديسمبر– كانون أول – إلى ١٥ فبراير – شباط – باستثناء أول انعقاد له ، فيكون من ١٠ نوفمبر – تشرين ثان – إلى ١٠ من يناير – كانون ثان ، ويكون اجتماعه فى القاهرة ، وجلساته سرية، وللخديوى جمع المجلس أو تأخيره أو إطالة مدة اجتماعه أو حله وإجراء انتخابات جديدة ، ويتمتع الأعضاء فى أثناء انعقاد المجلس بشىء من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى جنائية فى أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب جريمة القتل ، وعلى المجلس احترام رأى الأقلية والإصغاء إلى أقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية) ، وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابى .

ومن دراسة اللائحتين الأساسية والنظامية، يتضح أن المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وإن كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشئون ، إلا أن هذه القرارات لاتعدو أن تكون «رغبات» ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحتان المسائل التى يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل «التى تراها الحكومة من خصائصه» وأشير فى بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة «بالمنافع الداخلية» . ويبدى رأيه أيضاً فى المقترحات التى يتقدم بها الأعضاء . وعلى الرغم من هذه المآخذ.. فقد كان لصدور اللائحة الأساسية ونظامنامه أصداء واسعة فى إنجلترا وفرنسا وبلجيكا ، ورحبت صحافة هذه الدول باتجاه مصر إلى الأخذ بالنظام الدستورى .

وافتتح المجلس يوم الأحد ١٧ من رجب سنة ١٢٨٣ ، الموافق ٢٥ من نوفمبر – تشرين

ثان– سنة ١٨٦٦ برياسة راغب باشا بمكان انعقاده بالقلعة فى القاهرة ، وكان يتكون من نواب مسلمين وأقباط . وحضر الخديو حفلة الافتتاح يصحبه بعض كبار موظفى الحكومة ورجال الحاشية . وتليت خطبة العرض التى كانت تسمى مقالة الافتتاح ، وكانت وجيزة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى فى نظام الحكم واستشهدت بالآيتين القرآنيتين الكريمتين الخاصتين بنظام الشورى ، مما يجعلها قاعدة لا محيص عنها، وفيها تمجيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه، وإعلان بأن الغاية من الحكم هى منفعة الجماهير . واستمرت جلسات المجلس فى دور انعقاده الأول حتى ٢٤ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٦٧ ، ثم توالى دورا انعقاده الثانى (١) والثالث(٢) وتعاقب صدور قرارات ، فى خلال هذه الأدوار الثلاثة ، فى عدة مسائل تختص بالمنافع العامة والمحلية ، مثل: إنشاء مجلس زراعى فى كل مديرية ، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد إلى علماء النبات بإجراء تجارب الزراعات الحديثة، وإجراء تعداد السكان لتنظيم السخرة على قدم المساواة، وجواز دفع البدل النقدى فى مقابل الإعفاء من التجنيد ، وأن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيهاً ، وإتمام الرياحات الكبرى وما تستتبعه من منشآت الرى وردم البرك والمستنقعات وما إلى ذلك. ولما انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه، أجريت الانتخابات العامة للهيئة النيابية الثانية فى أوائل سنة ١٨٧٠ . وافتتح الخديو دور الانعقاد الأول لهذه الهيئة فى أول فبراير – شباط – سنة ١٨٧٠ (٣) ، واقتصرت مناقشات الأعضاء على إبداء رغبات أهمها يتعلق بالشئون الزراعية مثل إنشاء الجسور وتقويتها وتطهير الترع وما إلى ذلك ، وزيادة عدد المحاكم بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل مديرية، بعد أن كان لكل مديريتين أو ثلاث مديريات محكمة ابتدائية واحدة ، وقرر إنشاء محكمتين استئنافيتين بدلا من محكمة واحدة فى الوجه القبلى . وقد نفذت الحكومة هذا القرار ، وقدم وزير المالية إسماعيل باشا صديق (٤) الموازنة العامة للحكومة بصورة غامضة استهدف منها طمس الحقيقة عن المجلس ، إذ جاءت مقصورة على ذكر أبواب الإيرادات والأواب الإجمالية للمصروفات ، ليس فيها بيان تفصيلى لأقساط الديون ولا الأبواب التى صرف فيها قرض سنة ١٨٦٨ ومقداره بلغ ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه ، ولا أسباب زيادة الديون السائرة التى بلغت ١٢ مليون جنيه فى أواخر سنة ١٨٦٨ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس. وبدأ دور الانعقاد الثانى فى ١٠ من يونيو – حزيران– سنة ١٨٧١ فى قيظ الصيف متأخراً عن موعده بنحو ستة أشهر ، وكان الخديو إسماعيل يصطاف فى الإسكندرية

---

(١) استمر دور الانعقاد الثانى من ١٦ مارس – آذار – سنة ١٨٦٨ حتى ٢٣ من مايو – آيار – سنة ١٨٦٨.

(٢) استمر دور الانعقاد الثالث من ٢٨ يناير– كانون ثان – سنة ١٨٦٩ حتى ٢٢ من مارس – آذار – سنة ١٨٦٩.

(٣) انتهى دور الانعقاد الأول فى ٣١ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٠.

(٤) كان إسماعيل باشا صديق يشغل فى ذلك الوقت، إلى جانب منصب وزير المالية، منصب مفتش عموم الأقاليم.

فسافر إلى القاهرة خصيصاً لافتتاح المجلس . واقتصر عمل المجلس على بعض أسئلة وإيضاحات من الوزراء المختصين كما قرر إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى، كما قرر إلغاء ضريبة المواشى ، ونظر فى تعديل النظام القضائى، وعرضت عليه الموازنة العامة للحكومة وانتهى دور الانعقاد الثانى فى ٦ من أغسطس – آب – سنة ١٨٧١ . ولم ينعقد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢ ، وبدأ الدور الثالث لانعقاد المجلس فى ٢٦ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٧٣ ، وافتتحه الخديو إسماعيل. ومن المسائل التى عرضت فى هذا الدور مشروع سكة حديد السودان، وهو مشروع يربط مصر بالسودان وقرر لإتمامه ثلاث سنوات أو أربع ، ومشروع مد الخط الحديدى فى الوجه القبلى من الروضة جنوباً ، وإصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها ، وتنشيط العمل فى حفر رياح البحيرة ، ونظر فى الموازنة نظرة سطحية . وانفض المجلس فى ٢٤ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٣ وانقضت سنتا ١٨٧٤ و١٨٧٥ ، دون أن يدعى المجلس إلى الاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية . ومنذ سنة ١٨٧٦ دخلت الحياة النيابية عصراً جديداً امتاز بظهور روح النهضة والمعارضة فى نفوس النواب ، وبدت هذه الروح فى مناقشاتهم ومواقفهم . أجريت الانتخابات العامة للهيئة النيابية الثالثة فى سنة ١٨٧٦ وكان الأعضاء الذين نجحوا فى الانتخابات هم الذين شغلوا مراكز النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل حكم الخديو توفيق . واجتمع المجلس فى دور غير عادى فى ٧ من أغسطس – آب – سنة ١٨٧٦ فى مدينة طنطا بمناسبة قيام مولد السيد أحمد البدوى فيها . واقتصرت أعمال المجلس على مسألة إلغاء قانون المقابلة أو إبقائه . وانتهى دور الانعقاد غير العادى فى ١٠ من أغسطس – آب – سنة ١٨٧٦ بقرار اتخذه المجلس فى ذلك اليوم بإبقاء قانون المقابلة. وبعد حوالى ثلاثة أشهر بدأ دور الانعقاد الأول للهيئة النيابية الثالثة فى ٢٣ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٧٦ ، وافتتح الخديو الجلسة وتليت خطبة العرش. وفى هذا الدور قدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها والإيرادات والمصروفات وأبوابها . وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفى وزارة المالية فى جلسات متعاقبة . وكان يتولى الإجابة بإسهاب عن كل ما طلبه المجلس من إيضاحات . وبرز فى ميدان النقاش نواب أكفاء، أثبتوا شجاعة فى الرأى وتطلعاً إلى مراقبة تصرفات الحكومة؛ مما دل على أن المجلس انتقل فى سنة ١٨٧٦ إلى مرحلة جديدة من النضج السياسى (١).

---

(١) عن الهيئة النيابية فى مصر حتى سنة ١٨٧٦ ، انظر :

عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، مرجع سبق ذكره، ج٢ ، ص ص ٧٨ – ١٢٤.

Douin, G.; Histoire du Régne du Kéedive Ismail, op. cit., t. 1, pp. 294 - 313. Sammarco Angelo; Histoire de l'Egypte Moderne (1801 - 1882) Tome, 3 Le Régne du Khèdive Ismail de 1863 à 1875. Le Caire. 1937. pp. 135 - 141, et pp. 407 - 424.=

ونقف فى تاريخ الحياة الدستورية فى مصر عند أواخر سنة ١٨٧٦ ، لأن فى هذا الوقت أصدر السلطان عبد الحميد الثانى الدستور العثمانى الأول .

(جـ) إصدار دستور فى رومانيا:

وفى سنة ١٨٦٦ التى شهدت مولد مجلس شورى النواب المصرى أصدرت رومانيا دستوراً يقوم على مبادئ حرة مقتبسة من الدستور البلجيكى الصادر فى سنة ١٨٣٠ (١) وكانت مصر ورومانيا مثلين أمام أعين العثمانيين وأكثرها قرباً من تونس (٢) .

عوامل ساعدت على إصدار الدستور العثماني:

١- نشاط الأمير العثمانى المصرى مصطفى فاضل :

وظهرت إلى الوجود جمعية تركيا الفتاة (٣)، وظفرت بتشجيع مادى من الأمير العثمانى المصرى مصطفى فاضل نكاية فى السلطان عبد العزيز وحقداً ، عليه لأنه أصدر فرماناً فى ٢٧ من مايو – آيار – سنة ١٨٦٦ بتغيير نظام وراثة الحكم فى مصر وملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع بحيث ينتقل الحكم من والى مصر الحاكم إلى أكبر أبنائه فى مقابل زيادة الجزية السنوية ، التى تدفعها الخزانة المصرية من أربعمائة ألف جنيه عثمانى إلى سبعمائة وخمسين ألف جنيه عثمانى (٤) أى إلى ما يقرب من الضعف . وكان نتائج هذا التغيير إقصاء الأمير مصطفى فاضل أخ إسماعيل من أبيه عن وراثة الحكم ، وكتب خطاب مفتوح مشهور باللغة الفرنسية بعنوان «من أمير إلى سلطان» . وكان الأمير هو مصطفى فاضل ، والسلطان هو السلطان عبد العزيز (٥) . ونعى فيه الأمير على السلطان أسلوبه الفردى المطلق فى حكم الدولة . وطالب الأمير بإدخال النظام الدستورى فى الدولة وبعض إصلاحات أخرى ، وهو أول خطاب مفتوح من نوعه يوجهه أمير عثمانى إلى السلطان فى مثل هذه الصراحة والقوة (٦) . وقد تولى ترجمة هذا الخطاب إلى اللغة التركية كل من نامق كمال ، وأبى ضيا توفيق ، وسعد الله .

=Vior aussi par le mème auteur:

Précis de I' Histoire d' Eygpte. Tome 4, op. cit., pp. 201 - 205.

(١) Lewis, B.; The Middle East and the West., op. cit., p 53.

(٢) Lewis, B.; Dustur. A Survey of etc.; op. cit. p. 10.

(٣) انظر ما جاء عن جمعية تركيا الفتاة فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل التاسع ، حاشية رقم ٢ ، الفصل العاشر.

(٤) فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، ستة أجزاء ، ج٦ ، ص ٧٣٠ .

(٥) أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، القاهرة، ١٨٧١، ص ٤٠.

(٦) ترجم هذا الخطاب إلى اللغة العربية : فتحى زغلول باشا ، المرجع السابق ، الصفحة ذاتها ، وعن نشاط الأمير مصطفى فاضل فى باريس وجهوده فى سبيل إصدار الدستور العثمانى، انظر :

Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., pp. 153 - 154 .

وتولت جريدة «تصوير – ى أفكار» طبعه وتوزيعه ، وقد أثارت الترجمة التركية لهذا الخطاب اهتماماً كبيراً فى دوائر الأحرار فى الدولة العثمانية . ثم أخذ الخديو إسماعيل يمد جمعية تركيا الفتاة بالمساعدات والتشجيع، بعد أن ساءت العلاقات بينه وبين السلطان عبد العزيز. وبذل أعضاء هذه الجمعية بفضل مدحت باشا نشاطاً مكثفاً لإدخال النظام الدستورى فى الدولة العثمانية .

وفى حديث دار بين مدحت باشا والسفير البريطانى فى إستانبول، سير هنرى إليوت Sir Henry Elliot ، فى مطلع شتاء سنة ١٨٧٥ صرح مدحت باشا بأنه هو وأنصاره يهدفون إلى استصدار دستور من السلطان . وأضاف قائلا إن الدولة العثمانية تسير سراعاً فى طريق الانهيار وإنه يرى أن العلاج الوحيد يتلخص فى ثلاث وسائل : (١) إيجاد رقابة على السلطان يجعل الوزراء وبخاصة وزراء المالية مسئولين أمام «مجلس وطنى شعبى» A National Popular Assembly (٢) أن يكون هذا المجلس قومياً بمعنى الكلمة بحيث لايكون بين أعضائه تمييز طبقى أو تمييز أصحاب ديانة على أتباع ديانات أخرى . (٣) عدم مركزية الحكم وتأسيس رقابة من الولايات على حكامها العثمانيين [١] .

ضاقت السلطات العثمانية ذرعاً بنشاط أعضاء جمعية تركيا الفتاة ولجأت إلى إبعاد كثيرين من أعضائها إلى خارج الأراضى العثمانية ، فلجأوا إلى باريس ولندن وجنيف وغيرها. وجاءت هذه التصرفات برد فعل عكسى ، فقد ازداد تعلق الجماهير العثمانية بالنظام الدستورى ثم تضافرت عدة عوامل طارئة ، أدت إلى تصاعد اهتمام عامة الشعب بالأخذ بالنظام النيابى أسلوباً فى الحكم كعلاج لإصلاح الدولة من الأخطار التى تتهددها فى ذلك الوقت .

٢- مظاهرات الطلبة وسقوط وزارة نديم باشا :

توالت الأنباء منذ مطلع شهر مايو – آيار – سنة ١٨٧٦ على إستانبول بوقوع مذابح مروعة للفلاحين المسلمين العزل من السلاح فى كل من ولايتى البوسنة وبلغاريا ، وبأن سكانهما متعطشون لمزيد من دماء المسلمين ويخططون لمذابح جديدة بين المسلمين ، وبوقوف بعض الدول الأوروبية ؛ خاصة الروسيا وبريطانيا ، إلى جانب الثوار المسيحيين فى البلقان ، مما أدى إلى إثارة الرأى العام الإسلامى فى الدولة العثمانية . وعلى الرغم من الرقابة الصارمة على صحافة إستانبول ، انتشرت شائعات تردد أن الصدر الأعظم محمود نديم باشا يفكر فى الاستعانة بقوات من الجيش الروسى للمساعدة على حفظ النظام . وعمد أصحاب المحلات إلى بيع الأسلحة لأى شخص فى مكنته أن يدفع ثمنها . وأخذت العائلات المسيحية والأوروبية فى إستانبول ترسل أفرادها إلى أوروبا ليكونوا بمنأى عن الاضطرابات المتوقع حدوثها . وفى هذا

---

(١) Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., p 164.

الوقت عمدت الحكومة الروسية إلى تعزيز الحراسة على سفارتها وأعضاء السفارة فى إستانبول. وبدا أن مدحت باشا ، وكان وقتذاك خارج المناصب الحكومية ومعه السر عسكر السابق للجيش العثمانى حسين عونى باشا فى طليعة الأبطال فى نظر الأحرار والعلماء، وطلبة المدارس الدينية الذين تركوا دراستهم وشاركوا فى اجتماعات عامة عقدت فى مساجد الفاتح (أبى الفتوح) وأبى يزيد والسليمانية وفى الميادين الكبرى فى إستانبول؛ لإنقاذ الدولة وحماية أرواح إخوانهم فى الدين فى البلقان.

وفى ١٠ من مايو – آيار – قام هؤلاء الطلبة بمظاهر صاخبة، اتجهت إلى الباب العالى تطلب عزل الصدر الأعظم محمد نديم باشا وشيخ الإسلام حسن فهمى أفندى . وقام بعض المتظاهرين بقياس مدى ارتفاع الأعدمة الحديدية المثبتة على جدار المبنى الخارجى للباب العالى؛ ليتأكدوا أنها مرتفعة إلى الحد الذى يستطيعون فيه شنق الصدر الأعظم عليها. ودلت الأحداث على أن هذه المظاهرة لم تكن من وحى الساعة ، بل كانت مدبرة من مدحت باشا وبعض رفاقه مثل رشدى باشا (١) ، والداماد محمود، وحليم باشا ، وخير الله أفندى والأمير مراد (السلطان مراد الخامس بعد أيام ذات عدد) . وعلى العموم فأياً كانت نشأتها.. فإن مظاهرات طلبة المدارس الدينية فى الدولة العثمانية لم تكن شيئاً جديداً . فمنذ القرن السادس عشر ، إن لم يكن قبل هذا القرن ، قامت هذه المظاهرات بدور هام فى توجيه الشئون العثمانية، وكانت مظهراً ذا مغذى فى التاريخ الاجتماعى للدولة. ولكن المظاهرات التى تلاحقت فى شهر مايو – آيار – قامت بتدبير مسبق ودفعت فيها أموال للمشتركين فيها ، وكانت ظاهرة جديدة ، واتهم المتظاهرون الحكومة العثمانية بالتقاعس عن إنقاذ المسلمين من مذابح وقعت فى نطاق واسع وبالتخاذل أمام ضغط الدول الأوروبية (٢) . وخضع السلطان عبد العزيز لمطالب المتظاهرين فأصدر فى ١٢ من مايو – آيار – «إرادة سلطانية» بعزل الصدر الأعظم وشيخ الإسلام ، وتعيين رشدى باشا صدراً أعظم ، وحسين عونى باشا وزيراً للحربية ، حافظ خير الله أفندى شيخاً للإسلام (٣) ، ومدحت باشا رئيساً لمجلس الدولة . ورغبة فى استمالة الجماهير ، رفضت الوزارة عقد قرض جديد لسداد جزء من الديون ، وكان الاتفاق قد تم بشأنه بمعرفة الوزارة السابقة . وكانت ذريعة الوزارة الجديدة فى هذا الرفض رغبتها فى عدم زيادة حجم القروض الأجنبية التى لايستفيد منها سوى الأجانب ، وازدادت سوءاً علاقات الوزارة بالدول الأوروبية .

كان اتجاه الوزارة الجديدة هو عزل السلطان عبد العزيز عن العرش، طالما أنه مصر الإصرار كله على ممارسة الأسلوب الفردى المطلق فى حكم الدولة، وتعيين الأمير مراد ابن

---

(١) يرد ذكره فى بعض المراجع روشتو باشا ، وأحياناً أخرى روشتى باشا .

(٢) Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., p 160.

(٣) يرد اسمه فى بعض المراجع حسن خير الله أفندى .

عبدالمجيد الأول سلطاناً للدولة . وكان فى مقدمة مؤيدى هذا الاتجاه وزير الحربية حسين عونى باشا ، معتمداً على استخدام القوات البرية والبحرية فى تنفيذ هذا الانقلاب . وكان يعلق آمالا كباراً على انضمام سليمان باشا مدير الأكاديمية الحربية فى إستانبول ، وهو من المؤيدين المتحمسين للدستور ، وكان مطمع وزير الحربية أن يصبح هو الشخصية القيادية الأولى فى الانقلاب وفى النظام الجديد . أما مدحت باشا.. فلم يكن معارضاً لهذا الاتجاه ، ولكنه آثر بادئ ذى بدء أن يسلك طريقاً سلمياً ، فقابل السلطان عبد العزيز، وحاول أن يغريه على إصدار الدستور تجنباً لعزله عن العرش ، ولم يجد مدحت استجابة من عبد العزيز ، وعندئذ رأى أنه لامندوحة من خلعه، وتعيين الأمير مراد ولى العهد مكانه .

كتب سير هنرى إليوت السفير البريطانى فى إستانبول فى ٢٥ من مايو – آيار – إلى حكومته ، يقول «إن كلمة دستور أصبحت على كل لسان . وإنى أعتقد أن طلبة المدارس الدينية، وهم يمثلون الرأى العام المستنير فى العاصمة ويعتقدون أن الشعب يؤيدهم، لن يهدأ بالهم إلا إذا تقرر منح البلاد الدستور . كما إنى أعتقد أنه إذا رفض السلطان إصدار الدستور.. فإن محاولة عزله عن العرش تبدو أمراً لا مفر منه . وإن نصوصاً قرآنية تدور على الألسنة تقول إن شكل الحكومة التى وردت بشأنها هذه النصوص القرآنية تحتم أن تكون الحكومات ذات نظام ديموقراطى يقوم على الشورى . ويقول مذيعو هذه البيانات إن السلطة المطلقة التى يمارسها السلطان إنما هى إخلال بمبادئ الشريعة واغتصاب لحقوق الشعب ولاتقرها الشريعة الإسلامية، وإن الطاعة يجب ألا تكون لحاكم أهمل مصالح الدولة» (١) .

فى جو المظاهرات والتغيير الوزارى، بدا للمراقبين السياسيين أن هناك أزمة عدم ثقة بين السلطان والوزارة الجديدة، وكان من المتوقع وقوع انقلاب وشيك .

٣- عزل السلطان عبد العزيز :

خشى الأحرار أن تتسرب تفاصيل خطة خلع السلطان عبد العزيز ، فعمدوا إلى سرعة تنفيذها قبل موعدها المحدد . ولكى تضفى الوزارة على عزل هذا السلطان الصبغة الشرعية استصدرت من شيخ الإسلام فى ٢٩ من مايو – آيار – فتوى شرعية، تجيز عزل السلطان عبدالعزيز استناداً إلى إسرافه والتجائه إلى عقد قروض أجنبية من البيوت المالية فى باريس ولندن وعجزه عن تصريف شئون الدولة . وفى ساعة مبكرة من صباح اليوم التالى حاصرت قصر ضولمه باشى قوات كثيفة العدد والعدة من سلاح المدفعية بقيادة سليمان باشا ، ووصلت فى الوقت ذاته بعض قطع من الأسطول العثمانى إلى المياه الساحلية التى يطل عليها القصر

(١) Elliot, Sir Henry; Some Revolutions and oter Diplomatic Experiences. London, 1922, pp. 231 - 232.

وحاصرته ، وأذعن السلطان عبد العزيز بهدوء، ووقع على ورقة كانت معدة من قبل بتنازله عن العرش لصالح الأمير مراد ابن أخيه وولى العهد ، وتم نقل السلطان المخلوع إلى طوب قابى سراى . وأذاعت الوزارة فى اليوم ذاته بياناً رسمياً بعزل السلطان عبد العزيز مستندة إلى فتوى شيخ الإسلام وتولية ابن أخيه مراد العرش باسم السلطان مراد الخامس . وتقبلت الجماهير هذا الانقلاب بسكينة، ولم يقم أنصار السلطان المخلوع بحركة مضادة ؛ إذ كان الجميع يعلمون أن القوات المسلحة العثمانية تؤيد هذه الحركة ، وتعلقت الآمال بالسلطان الجديد أن يتم على يديه إصدار الدستور .

٤- تعيين مراد الخامس سلطاناً على الدولة وحكم دام ثلاثة أشهر :

رفض السلطان مراد أول الأمر أن يتبوأ الحكم خشية أن تكون الحركة الانقلابية مؤامرة من السلطان عبد العزيز لقتله، وأعطى له مدحت باشا ، ووزير الحربية ، وسليمان باشا ، تأكيدات بأن الحركة جدية ، وأن مصلحة الدولة تتطلب منه أن يقبل العرش فى هذه الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد . وأعطيت له ورقة تقول إن الصدر الأعظم فى انتظاره فى القصر السلطانى ؛ ليتبوأ فى حضوره عرش آبائه وأجداده .

كان مراد من قبل على صلات طيبة مع أعضاء جمعية تركيا الفتاة ومتعاطفاً معهم . وكان أول عمل له أنه استبقى جميع الوزراء فى مناصبهم ، كما عين عدداً من أعضاء الجمعية فى وظائف مرموقة بالقصر السلطانى، فاستدعى نامق كمال (١) من منفاه فى جزيرة قبرص ليعينه سكرتيراً خاصاً له . وعين سعد الله رئيساً لسكرتارية القصر . وكان مراد من السلاطين المستنيرين ، له شغف عميق بالقراءة المتأنية الجادة فى الكتب الأوروبية والتركية . وسافر فى صحبة السلطان عبد العزيز فى رحلته إلى أوروبا سنة ١٨٦٧ وترك انطباعاً قوياً فى نفوس من اتصل بهم من الشخصيات الأوروبية . وهذا التقدير الذى ظفر به بالإضافة إلى اتصالاته السرية مع الأحرار العثمانيين فى أوروبا جعلا السلطان عبد العزيز يرتاب فى نواياه ويتوجس منه خيفة ، وفرض عليه العزلة ووضعه تحت المراقبة الدقيقة. وهذا النمط من حياة الضغط والكبت دعاه إلى الإفراط فى تعاطى الخمور بحجة تخفيف آلام وحدته . ويقرر بعض الباحثين أن الأمير لقى تشجيعاً على تناول الخمور والإفراط فيها من السلطان عبد العزيز لتحطيمه نفسياً وعقلياً (٢) ، وكانت آلام الوحدة والكبت فضلا عن إدمانه شرب الخمور فوق ما يتحمله جسم تعرض من قبل لاضطرابات عصبية.

---

(١) عن نامق كمال، انظر ما جاء فى هذا الجزء ص ص ١٨٨٢ - ١١٨٨ .

(٢) Ernest Edmondson Ramsaur; The Young Turks etc.
Arabic Translation., op. cit., p. 43.

استهل مراد حكمه استهلالا طيباً ، فأمر بتحويل ما كانت تضمه خزائن القصر السلطانى من كنوز وأموال إلى خزانة الدولة ، وتفاءلت الدوائر الحكومية فاعتقدت أن فى استطاعة الوزارة أن توازن بين الإيرادات والمصروفات فى الموازنة العامة لسنة ١٨٧٦ على الأقل . وأمر أيضاً طوعاً واختياراً بإلغاء مخصصات جيبه الخاص فى موازنة الحكومة ، وكانت هذه المخصصات تصل إلى ثلاثين مليون قرشاً فى السنة . وعلى الرغم من أنه لم يرد فى خطبه الرسمية بيان صريح العبارة عن عزمه على إصدار دستور ، فقد أشار فى هذه الخطب عقب توليه العرش إلى ما يشير إلى هذا الاتجاه بقوله بوجوب احترام رغبة الشعب . وكان اتجاهه إلى الإصلاح قوياً وواضحاً ، فقد أمر بإعادة تنظيم مجلس الدولة وبعض الوزارات ، وبالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، وبمنح رعايا الدولة الحرية ومساواتهم جميعاً أمام القانون ، بغض النظر عن دياناتهم وأجناسهم ، وأن يعمل الجميع يداً واحدة من أجل الوطن والشعب .

ولئن دلت هذه الاتجاهات الإصلاحية فى ظاهرها على سلامة قواه العقلية وتمسك أعصابه .. فإن بواطن الأمور كانت على عكس ذلك تماماً. ويذكر مدحت باشا أنه قضى الليلتين الأوليين فى القصر السلطانى عقب تولية مراد العرش ؛ لأن السلطان أعرب عن رغبته فى ألا يترك بمفرده فى القصر. وكان مما زاد من إرهاقه العصبى الانقسام الذى حدث فى صفوف الوزارة، فبينما كان مدحت باشا يعد مشروع دستور، يؤدى إلى قيام مجلس نيابى منتخب ووزارة مسئولة أمام المجلس، كان الصدر الأعظم ووزير الحربية يشيران على السلطان بوجوب التريث فى إصدار مثل هذا الدستور حتى تتكشف الأمور . وكان مراد يخشى أن يقوم أنصار عبد العزيز بحركة انقلاب مضاد تؤدى إلى إعادته إلى العرش ، وكان مراد فى تخوفه من هذا الاحتمال يتبادل الرسائل مع سلفه . واستشف من بين ثنايا سطور رسائل عبد العزيز إليه، أو لعل هواجسه قد جعلته يعتقد أن محاولة قد تقوم لاستعادة عبد العزيز عرشه، وأن مراد قد يلقى حتفه فى هذه المحاولة. ومن ثم ازدادت مخاوفه وتدهورت أعصابه، فأمر بنقل السلطان السابق إلى قصر فيرييه Feriye وهو مقام فى قسم خاص من جناح الحريم فى قصر چراغان(١) على مقربة من قصر ضولمه باشى كى يستطيع مراد مراقبته عن كثب ، ثم وقع حادثان مروعان أديا إلى زيادة انهيار أعصابه.

(أ) حادث انتحار أو مقتل عبد العزيز :

اكتشف رجال حرس السلطان عبد العزيز جثمانه ملقى على الأرض وممزقاً أحد شرايين معصمه وبعض عروقه . ووجدوا بجانب الجثمان مقصاً كان يستخدمه فى تهذيب شعر ذقنه ، وانتقلت الوزارة بكامل هيئتها ومعها رئيسها إلى مكان الحادث ، وقامت بالكشف عليه

---

(١) من موقع قصر چراغان، انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل التاسع .

لجنة من كبار الأطباء تتكون من تسعة عشر طبيباً، من بينهم عدد من أطباء السفارات الأجنبية فى إستانبول . وأجمعوا على أن الوفاة كانت نتيجة انتحار السلطان، واعتبرت الوفاة من العوارض بالتعبير القانونى، وانتهى الأمر عند هذا الحد . ثم لم تلبث أن انتشرت شائعات بأن الوفاة كانت جنائية ، اشترك فيها أو دبرها كل من الصدر الأعظم ومدحت باشا ليقضيا على أى محاولة لإعادته إلى العرش.

(ب) حادث الضابط حسن الشركسى :

ولم تمض أيام ذات عدد على حادث انتحار أو مقتل السلطان عبد العزيز، حتى وقع حادث مروع آخر قام به ضابط برتبة نقيب فى سلاح المشاة يسمى حسن شركس، كان أخاً للزوجة الثانية للسلطان عبد العزيز ، وكان يشغل منصب أركان الحرب للأمير يوسف عز الدين ابن السلطان عبد العزيز. اقتحم هذا الضابط فى ١٥ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٦ دار مدحت باشا حيث كان أعضاء الوزارة مجتمعين فيها ، وأطلق عدة أعيرة نارية قتلت وزير الحربية حسين عونى باشا ، ووزير الخارجية رشيد باشا ، وأصابت غيرهما بجروح . وقيلت ثلاثة أسباب لارتكاب هذه الجريمة: إن وزير الحربية القتيل سبق له أن أهان هذا الضابط، وهو سبب ضعيف، وإن مدحت باشا دبر هذه الجريمة ليتخلص من رشيد باشا وهو أقوى وزير كان يقف فى سبيل سيطرته على أعضاء الوزارة، وقد يضع العقبات فى سبيل إصدار الدستور، وهو رأى متوسط ، ولكنه لا يرقى إلى درجة اليقين . ثم كان السبب الثالث وهو أن الضابط القاتل أراد أن ينتقم لمقتل صهره السلطان عبد العزيز ، وكان يعتقد أنه كان لحسين عونى باشا دور فى تدبير مقتله ، وهو أقوى الأسباب ، وقد قبض على الجانى وقدم لمحاكمة سريعة وأعدم فى ١٨ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٦ بعد ثلاثة أيام من وقع الحادث. ومهما كانت أسبابه ، فقد كان للحادثين معاً تأثير سيء على السلطان مراد .. ازدادت مخاوفه، وانهارت أعصابه ، وأصيب بما يشبه الاختلال فى قواه العقلية ، وامتنع عن الظهور أمام الجماهير ، أو إصدار أى فرمان أو إرادة سلطانية، أو حتى النظر فى البريد الخاص بدولة مترامية الأطراف متعددة المشكلات .

٥- الدولة تواجه موقفاً خارجيّاً خطيراً :

فى ذلك الوقت العصيب أطلت على الدولة العثمانية أزمة سياسية، عرفت فى تاريخ أوروبا الحديث باسم «الأزمة البلقانية الأولى»، وأسفرت عن حرب خاضتها هذه الدولة ضد الصرب والجبل الأسود تبادل فيها المتحاربون الهزيمة والانتصار . كانت للمذابح الدينية التى وقعت بين المسلمين والمسيحيين فى بلغاريا أصداء واسعة فى أوروبا . وكانت لها ردود فعل مختلفة .. فبعض الدول الأوروبية ، مثل بريطانيا وفرنسا ، اكتفت بالاحتجاج والتشهير بالدولة

العثمانية باعتبارها مسئولة عن هذه المذابح وعن تفاقمها وعن عدم إخمادها فى الوقت المناسب. بينما تطلعت دول أخرى مثل النمسا والروسيا إلى استغلالها والتدخل حربياً تحت ذريعة الدفاع عن أرواح المسيحيين ، وفى نيتهما تحقيق مكاسب إقليمية فى البلقان وشمال شرق الأناضول على حساب الدولة العثمانية . وأثارت تلك المذابح أيضاً الجماهير الصقلبية التى نظرت إلى البلغار على أنهم إخوان فى العقيدة الدينية. وفى ٢٦ من مايو – آيار – سنة ١٨٧٦ عقد أمير الصرب ، واسمه ميلان Milan معاهدة تحالف مع الجبل الأسود . ولم تمض أربعة أيام حتى أعلنت الصرب والجبل الأسود الحرب فى ٣٠ من مايو – آيار – على الدولة العثمانية، ثم أرسل الصدر الأعظم إلى الأمير ميلان فى ٩ من يونيو – حزيران – يبلغه أن الحكومة العثمانية استطاعت إخماد الثوار البلغاريين ، ووعده باحترام حقوق جميع السكان، ومن ثم فلاحاجة إلى المضى فى العمليات الحربية . ورد الأمير ميلان بإرسال مذكرة بخصوص ولايتى البوسنة والهرسك وادعى أن تجارة الصرب ومصالحها الاقتصادية قد أضيرت . وتقدم بمطالب تعسفية لم يكن فى مقدور الحكومة العثمانية الاستجابة لها ، ومضى المتحاربون يواصلون الحرب.

أما النمسا والروسيا.. فقد عمدتا إلى تنسيق خططهما لاستغلال هذه الحرب، فعقدتا اجتماعاً فى مدينة ريخستاد Reichstadt فى جنوبى بوهيميا فى ٨ من يوليو – تموز – واتفقتا على أن تتريثا بصفة مؤقتة فى دخول الحرب، ضد الدولة العثمانية وانتظار تطوراتها ، فإذا استطاعتا لدولة العثمانية إلحاق الهزيمة بالصرب والجبل الأسود .. فإن الدولتين تدخلان الحرب لمنع الباب العالى من استغلال انتصاره العسكرى ، ولكن لإجباره على منح الجبل الأسود الاستقلال، وعلى وضع نظام خاص لحكم ولايتى البوسنة والهرسك . أما إذا حاقت الهزيمة بالدولة العثمانية ، كان لكل من النمسا والروسيا مطالب توسعية إقليمية حددت فى الاتفاق على حساب الدولة العثمانية . وعلى الرغم من أن الدولتين اتفقتا على الالتزام بمبدأ الحيدة فى المراحل الأولى للحرب، فإن الروسيا بصفتها حامية للصقالبة ، أمدت الثوار الصربيين بالتشجيع والمساعدات ، فأذنت لمئات من المتطوعين الروس فى التسلل إلى الصرب ، وسمحت لقائد روسى هو شرنايف Chernayev أن يعين قائداً للجيش الصربى .

وحاول كارول Carol حاكم الولايتين الدانوبيتين المتحدتين، مولدافيا وولاشيا ، أن يستفيد من الحرب . فأبلغ الباب العالى أن هاتين الولايتين يطلق عليهما من ذلك الوقت فصاعداً اسم رومانيا، وأنه يطلب أن يكون لها تمثيل دبلوماسى فى إستانبول لدى الحكومة العثمانية ، وأن تكون لها علاقات مباشرة مع سفارات الدول الأجنبية .

واستغلت الحكومة اليونانية أيضاً هذه الحرب وعملت على تحريض المسيحيين فى جزيرة كريت – وعدد كبير منهم من اليونانيين – على عدم الاشتراك فى انتخابات المجالس

الإدارية فى الجزيرة، وكانت هذه الانتخابات قد اقترب موعدها . وكانت غاية الحكومة اليونانية من هذا التحريض إجبار الباب العالى على منح المسيحيين نسبة تمثيلية فى هذه المجالس وتبعاً لتعدادهم ، تبعاً لنسبة متساوية مع سكان الجزيرة المسلمين .

واستمرت العمليات الحربية في ضراوتها .. وتلقت الدولة نجدات عسكرية من مصر وتونس . ورأى الأمير ميلان أن يقوم ، بالاشتراك مع قوات الجبل الأسود بغزو إقليم البوسنة ، وأن يفتح فى الوقت ذاته جبهة ثانية ضد العثمانيين بالتصدى لهم على طول الحدود البلغارية . ولكن هذه الخطة المزدوجة أدت إلى تقسيم قوات الأمير ميلان، وتخفيض حجم القوات التى تحت إمرة القائد الروسى شرنايف ؛ مما ساعد الجيش العثمانى على تحطيم قوات هذا القائد فى معركة استطالت أسبوعاً (١٩ - ٢٤ أغسطس - آب- سنة ١٨٧٦) هى موقعة ألكسيناتز Alexinatz . ولكن تلقى الجيش أوامر من الباب العالى بعدم تعقب المنهزمين تجنباً لتدخل الدول الأوروبية ، ومع ذلك كان يقابل هذا الانتصار العثمانى هزيمة لحقت بالقوات العثمانية بقيادة أحمد مختار باشا من قوات الجبل الأسود على طول حدود إقليم البوسنة . وقد نجم عن هزيمة الصرب أن انسحبت قوات الجبل الأسود ، وانتهت مؤقتاً على هذا النحو المراحل الأولى للأزمة البلقانية الأولى التى عاصرت فترة حرجة فى تاريخ الدولة العثمانية ، بدأت بعزل السلطان عبد العزيز ، وتولية السلطان مراد الخامس ، واشتداد وطأة مرضه العقلى ؛ مما أدى إلى خلعه بعد ثلاثة أشهر من حكم غير مستقر، تجمعت فيه مشكلات داخلية وتصاعدت حتى بلغت الذروة من الخطورة . وقد قلنا إن الأزمة البلقانية الأولى انتهت مؤقتاً ، لأنها لم تلبث أن تطورت إلى حرب أوروبية اشتركت فيها ضد الدولة العثمانية كل من الروسيا ورومانيا والجبل الأسود والصرب وأيدتها الشعوب المسيحية البلقانية الأخرى جهاراً . ورغبت اليونان فى الانضمام إلى هذا التكتل الدولى المسيحى ، وقامت فى الوقت ذاته ثورة مسيحية فى جزيرة كريت واتخذت الحرب الطابع الصليبى ، وكانت مظهراً للصراع بين الإسلام والمسيحية [١].

٦- الجو العاصف فى إستانبول :

كانت مشاعر سكان إستانبول المسلمين حانقة على الدول الأوروبية والشعوب المسيحية فى البلقان لموقفها خلال الأزمة البلقانية الأولى . وفى هذا الوقت وصلت النجدات العسكرية من مصر وتونس ، فكان الجو فى إستانبول جواً دينياً إسلامياً ملتهباً ، وكان مدحت باشا مهتماً بوضع الخطوط الرئيسية فى مشروع الدستور . ولكن الأحداث الداخلية والخارجية شدت انتباهه؛ فقد كانت خزانة الدولة خاوية بسبب حالة الطوارئ التى واجهتها بعد أن امتنع وصول نصيبها من الضرائب من معظم الولايات البلقانية ، بالإضافة إلى نفقات التعبئة العامة لمواصلة الحرب التى أعلنتها الصرب والجبل الأسود على الدولة ، وقيام الحكومة بإيواء وإعاشة جموع

(١) انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل العاشر .

اللاجئين المسلمين الذين تقاطروا على إستانبول من الولايات البلقانية الثائرة ؛ مما اضطر الصدر الأعظم رشدى باشا إلى إصدار عدة قرارات عنيفة كان لها وقع سيء داخلياً وخارجياً . كانت الحكومة المركزية فى إستانبول عاجزة عن سداد فوائد الديون، فأصدر الصدر الأعظم فى يوليو – تموز – قراراً بالتوقف عن دفع جميع أقساط الديون الحكومية ، مما كان له ردود فعل عنيفة فى الدوائر المصرفية الأوروبية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أصدر نداء إلى الشعب يناشده فيه تقديم قروض للحكومة أو دفع ضرائب مستحقة مستقبلاً . واستخدمت الحكومة وسائل الضغط على الجماهير دون مراعاة لعدم قدرة قطاعات كبيرة من الشعب على الإسهام فى تقديم القروض أو دفع الضرائب مقدماً ، وأصدر الصدر الأعظم قراراً ثالثاً بطبع أوراق مالية دون أن يكون لها غطاء ذهبى ، وهو أمر أدى إلى هبوط سعر العملة العثمانية فى الأسواق، وبالتالى إلى تدهور النظام المالى للحكومة . ثم ازدادت الأمور تعقيداً أمام الحكومة والشعب على السواء بسبب الحرب ، فإن انخراط المجندين فى الجيوش المقاتلة حرم الحقول من سواعد الفلاحين لجمع المحاصيل . وقد أدت هذه الظاهرة بدورها إلى نقص المعروض من المحاصيل الزراعية فى الأسواق ، انتشار المجاعة ؛ مما أضاف عنصراً مهمّاً وجديداً إلى معاناة الجماهير(١).

٧- عزل السلطان مراد وتعيين عبد الحميد مكانه :

فى وسط هذه الأزمات الداخلية المتلاحقة والمتناهية فى ظلامها وقسوتها ، وفى وسط الحرب التى تخوضها الجيوش العثمانية فى أكثر من جبهة فى البلقان ، كانت الحالة الصحية للسلطان مراد الخامس لاتبشر بأى تحسن . واستدعت الحكومة العثمانية طبيباً قديراً من فيينا سبق أن عالج الملكة فكتوريا ، وفحص السلطان فى ١٠ من أغسطس – آب – سنة ١٨٧٦ ووضع تقريراً ، جاء فيه أن السلطان يعانى من اكتئاب نفسى نتيجة تدهور جهازه العصبى، ولكن فى الاستطاعة أن يزول هذان المرضان إذا امتنع عن شرب الخمر ، وإذا أخلد فترة من الوقت إلى حالة الارتخاء الذهنى بعيداً عن مشاغل الحكم. ولم يكن ابتعاد السلطان مراد عن تصريف شئون الدولة بالأمر السهل ؛ لأنه من الناحية القانونية لا يزال هو السلطان والرئيس الأعلى للدولة ، وكان توقيعه على الفرمانات والقوانين والقرارات الهامة والاتفاقيات الدولية أمراً ضرورياً . وناقش الوزراء على كره منهم موضوع عزله وتعيين الأمير عبد الحميد سلطاناً. وكان الأخير هو أخاه الأصغر والذى يليه فى الحكم طبقاً لنظام وراثة العرش العثمانى . وعرض على بساط البحث اقتراح بتعيين الأمير عبد الحميد وصياً على العرش حتى يسترد السلطان المريض صحته ويعود إلى مزاولة اختصاصاته . واستبعد هذا الاقتراح لسببين : أولهما أنه لم تكن هناك سابقة فى تاريخ الدولة بتعيين وصى على السلطان الحاكم ، وثانيهما أن الأمير

---

(١) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 166.

عبدالحميد رفض أن يكون وصياً على العرش إلا بعد إجراء فحص طبى على أخيه يقرر أن حالته الصحية غير قابلة للشفاء (١) ، واتضح أن الأمير عبد الحميد كان متحمساً ليكون سلطاناً ومقتنعاً بقدرته على إنقاذ الدولة من المحن التى تتعرض لها داخلياً وخارجياً ، واتجه رأى المجلس آخر الأمر إلى عرض العرش عليه . ولكى يضمن مدحت باشا تحقيق الأمل الذى يصبو إليه ، وهو إصدار الدستور ، ذهب مدحت باشا فى ٢٧ من أغسطس – آب – لمقابلة الأمير عبد الحميد بعيداً عن الأنظار فى دار والدة الأمير ، وأطلعه على مشروع الدستور ، فوافق عليه عبد الحميد ووعد بتأييده ، كما وعد بأن يعمل بالتعاون مع وزرائه فقط، وأنه سيعين عدداً منهم فى المناصب القيادية فى القصر . واسترسل الاثنان فى الحديث، وفهم مدحت باشا أن السلطان المرشح سيقيم نظاماً برلمانياً . وعلى ذلك فإن تعيين الأمير عبد الحميد سلطاناً كان مشروطاً بإصدار دستور وإقامة حكم نيابى ، وبعد أن تمت هذه المقابلة ، استصدرت الوزارة شهادة طبية وقع عليها عدد من أطباء إستانبول ، قرروا فيها أنه ليس من المحتمل شفاء السلطان مراد من مرضه . وبعد هذه الخطوة استصدر الصدر الأعظم من شيخ الإسلام فتوى شرعية بإعفاء مراد من الحكم استناداً إلى اختلال قواه العقلية ، وفى ٣١ من أغسطس – آب – أصدر مجلس الوزراء قراراً بعزل مراد عن العرش وتولية ولى العهد الأمير عبد الحميد سلطاناً على الدولة باسم عبدالحميد الثانى . وهكذا أقصى مراد الخامس عن العرش بعد حكم دام ثلاثة أشهر ونقل إلى قصر چراغان فى اليوم ذاته . واجتمع أعيان الدولة فى الجناح السلطانى فى قصر طوب قابى ، وأعلنوا ولاءهم للسلطان الجديد الذى قدر له أن يستوى على عرش الدولة قرابة أربعة وثلاثين عاماً . ومما هو جدير بالذكر أن السلطان المريض استرد صحته بعد أن أخلد إلى الراحة واشترك فى مؤامرات فاشلة لاستعادة عرشه السليب (٢) ، وظل فى أسره أو فى إقامته المحددة ثمان وعشرين سنة إلى أن جاز إلى ربه فى ٢٩ من أغسطس – آب – سنة ١٩٠٤ ، وكانت وفاته طبيعية . على هذا النحو تعرض العرش العثمانى لثلاث هزات عنيفة فى خلال أشهر معدودات، بدأت بخلع السلطان عبد العزيز فى ٣٠ من مايو – آيار – سنة ١٨٧٦ ، وتعيين السلطان مراد الخامس ، ثم عزله وتعيين السلطان عبد الحميد الثانى فى ٣١ من أغسطس – آب– (٣) ، وعلى عهد السلطان الأخير صدر الدستور العثمانى الأول فى ٢٣ من ديسمبر – كانون الأول – سنة ١٨٧٦ .

* * *

(١) عن حكم السلطان مراد الخامس، انظر :

Keratry, E. de; Mourad V. (1878) .

(٢) عن محاولات السلطان مراد الخامس استرداد عرشه السليب ، انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل التاسع.

(٣) انظر ملاحظات عن هذه الانقلابات الثلاثة فى ج١ من هذه الدراسة الفصل الرابع عشر.

مراحل الحياة الدستورية فى الدولة العثمانية

ثلاث مراحل دستورية:

مرت الحياة الدستورية بمعناها الحديث فى تاريخ الدولة العثمانية بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : وتبدأ بصدور الدستور فى ٢٣ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٧٦ حتى صدور أمر سلطانى بحل البرلمان وإيقاف الدستور فى ١٤ من فبراير – شباط – سنة ١٨٧٨ .

المرحلة الثانية : وتبدأ فى يوليو – تموز – سنة ١٩٠٨ حين قرر عبد الحميد إعادة العمل بالدستور . واستمرت هذه المرحلة حتى ١٨ من مارس – آذار – سنة ١٩٢٠ حين قرر البرلمان إيقاف جلساته إلى أجل غير مسمى، ثم أصدر السلطان محمد السادس قراراً فى ١١ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٢٠ بحل البرلمان .

المرحلة الثالثة : وتبدأ باجتماع المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة فى ٢٣ من أبريل – نيسان – ١٩٢٠ ، وظلت الهيئة النيابية التى تحمل هذا الاسم قائمة حتى سقوط الدولة العثمانية وإعلان قيام النظام الجمهورى فى تركيا فى ٢٩ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٩٢٣ .

المرحلة الأولى:

نشير بادئ ذى بدء إلى حقيقة مهمة ، هى أن صدور دستور عام ١٨٧٦ كان امتداداً لمشروعات الإصلاح التى شهدتها الدولة فى القرن التاسع عشر وعرفت باسم «التنظيمات الخيرية» نتيجة جهود بعض رجال الدولة المستنيرين والمصلحين فى الوقت ذاته مثال مصطفى رشيد باشا خوجه (١٨٠٠ – ١٨٥٨) (١) ومحمد فؤاد باشا كشيسى زاده (١٨١٥ – ١٨٦٩) (٢)

---

(١) يسمى رشيد باشا «أبو التنظيمات» . وشغل منصب وزير الخارجية فى السنوات التالية ١٨٣٧– ١٨٤١، ١٨٤٥– ١٨٤٦، ١٨٥٣ – ١٨٥٤ ، كما شغل منصب الصدر الأعظم فى السنوات ١٨٤٦ – ١٨٤٨، ١٨٤٨– ١٨٥٢، ١٨٥٤ – ١٨٥٥ ، ١٨٥٦– ١٨٥٧ ، ١٨٥٧ – ١٨٥٨ .

(٢) شغل فؤاد باشا منصب وزير الخارجية فى السنوات ١٨٥٢ – ١٨٥٣ ، ١٨٥٥ – ١٨٥٦، ١٨٥٧– ١٨٦١، ١٨٦١– ١٨٦٧، ١٨٦٩– ١٨٦٩ ، وشغل منصب الصدر الأعظم فى السنوات ١٨٦١ – ١٨٦٣ ، ١٨٦٣ – ١٨٦٦ .

ومحمد أمين عالى باشا (١٨١٥ – ١٨٧١) (١) وأحمد شفيق مدحت باشا (١٨٢٢– ١٨٨٤) (٢) حتى تمكن فريق من الأحرار بزعامة مدحت باشا من ترويج فكرة الحكم الدستورى . وكللت جهودهم بالنجاح حين أصدر السلطان عبد الحميد الدستور ، وقد ظل الحكم خلال الأشهر الأولى من حكم السلطان عبد الحميد ذات طابع فردى ومطلق ، فتمهل فى إصدار الدستور بحجة إعادة النظر فى بعض مواده ، وإدخال تعديلات على مشروع الدستور تخوله الحق فى إصدار قرارات تعسفية تتنافى مع بقية مواد الدستور. وشكلت لهذا الغرض لجنة عامة ولجان فرعية إلى أن واجهت الدولة أحداثاً خطيرة حين قررت الدول الأوروبية الكبرى عقد مؤتمر دولى فى إستانبول يجتمع فى ٢٣ من شهر ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٧٦ للنظر فى وضع شروط الصلح بين الدولة العثمانية والصرب ، وفى تحسين أوضاع سكان الولايات المسيحية الخاضعة

---

(١) شغل عالى باشا منصب وزير الخارجية خلال السنوات التالية ١٨٤٦– ١٨٤٨، ١٨٤٨ – ١٨٥٢، ١٨٥٦، ١٨٥٧ ، ١٨٦١– ١٨٦٧، ١٨٦٩– ١٨٧١ كما تبوأ منصب الصدر الأعظم فى السنوات ١٨٥٢، ١٨٥٥– ١٨٥٦، ١٨٥٨– ١٨٥٩، ١٨٦١، ١٨٦٧– ١٨٧١ .

ومما هو جدير بالذكر أن عالى باشا فى أثناء تقلده منصب وزير الخارجية ، أرسل خطاباً من إستانبول مؤرخاً فى ١٨ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٦٢ إلى السفير العثمانى فى باريس محمد جميل باشا الذى كان من قبيل المصادفة الابن الأكبر لمصطفى رشيد باشا . وقد كتب عالى باشا هذا الخطاب بيده وباللغة الفرنسية . ومن المحتمل – كما يقول الأستاذ جاويد بايسون Prof. Cavid Baysum – أنه كتبه باللغة الفرنسية حتى يستطيع السفير العثمانى اطلاع وزير الخارجية الفرنسية دريون دى لويس E. Drouyn de Lhuys عليه .

وقد تناول فيه عدة مسائل ، منها : تنافس الدول الأوروبية وأخطار هذا التنافس على الدولة العثمانية ، وتهريب الأسلحة والذخائر إلى الولايات المسيحية الخاضعة للدولة العثمانية فى البلقان بتآمر الحكام المحليين المسيحيين والجاليات الأوروبية لإنهاء الوجود العثمانى فى أوروبا. وطالب عالى باشا فى خطابه بالمحافظة على سلامة ممتلكات الدولة العثمانية كضرورة لبقاء التوازن الدولى فى أوروبا . وقال إن إطلاق العنان للأمانى القومية العديدة التى يغذيها الثوار ، ومن خلفهم دولة تشجعهم يؤدى إلى مزيد من سفك الدماء . وقد تحققت تنبؤات عالى باشا بعد بضع سنين .

وقد نشر هذا الخطاب الأستاذ جاويد بايسون قبل وفاته فى المجلة التاريخية التركية Tarih Dergisi (المجلد الخامس، سبتمبر – أيلول – سنة ١٩٥٣ ص ص ١٣٧– ١٤٥) ، وكان قد وجد هذا الخطاب فى الأوراق الخاصة بجميل باشا . وقد أعاد الأستاذ برنارد لويس نشر نص الخطاب باللغة الفرنسية مع التعليق على محتوياته . انظر :

Lewis, B.; Ali Pasha on Nationalism.

in

Middle Eastern Studies. London, vol. 10, N. 1, January, 1974, pp. 77- 79.

ويلاحظ أن رشيد باشا ، وفؤاد باشا ، وعالى باشا . قد احتكروا تقريباً منصبى وزير الخارية والصدر الأعظم ، وأن بعضهم كان يجمع بين المنصبين فى الوقت ذاته .

(٢) انظر ترجمة حياة مدحت باشا فى هذه الدراسة ج١ ، الفصل الرابع.

للدولة فى أوروبا (١) ، بحيث يكون إدخال الإصلاحات المنشودة تحت إشراف وضمان الدول الأوروبية الكبرى . واستغل مدحت باشا هذا الحادث الدولى لتبرير سرعة إصدار الدستور استناداً إلى أن صدوره يجعل الدول الأوروبية الكبرى تكف عن تدخلها فى الشئون الداخلية للدولة تحت ستار المطالبة بإدخال الإصلاحات فى ولاياتها المسيحية فى أوروبا . ولكن السلطان عبدالحميد أراد ، والحق يقال ، أن يحيط نفسه قبل إصدار الدستور بطائفة من الموظفين فى القصر يأنس إلى ولائهم وإخلاصهم العميقين له .. فعمد إلى تعيين صهره محمود جمال الدين باشا (٢) ، فى منصب «مابين مشيرى» أى رئيس الخدمة الداخلية فى القصر كما عين عبداً من عبيد الآخير يسمى باهرم أغا فى منصب كبير الأغوات ، واثنين من المقربين إلى السلطان ، هما : محمد سعيد باشا الإنجليزى ؛ لأنه كان يجيد الإنجليزية (١٨٣٠- ١٨٩٥) فى وظيفة أركان الحرب لقوات الحرس السلطانى ، ومحمد سعيد باشا كوجوك أى سعيد الصغير (١٨٣٨- ١٩١٤) فى منصب رئيس السكرتارية الخاصة به ، وعين أيضاً أحمد جودت وسر عسكر رديف باشا ، الأول مستشاراً سياسياً، والثانى مستشاراً عسكرياً (٣) . ولا تثريب على السلطان إذا أخذ حذره، شأنه فى ذلك شأن أى حاكم ذى فطنة يريد أن يلتمس الأسباب ليكون بمنجاة من حوادث الاغتيال أو الخطف أو العزل وما إلى ذلك من عمليات إرهابية .

وكان من أثر الضغط المستمر على السلطان من جانب مدحت باشا أن أمر الأول فى ١٩ من رمضان سنة ١٢٩٣ الموافق ٨ من أكتوبر - تشرين أول- سنة ١٨٧٦ بتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور برياسة مدحت باشا بصفته رئيساً لمجلس الدولة (شورى دولت) . وكان عدد أعضاء اللجنة ثمانية وعشرين عضواً بالإضافة إلى الرئيس مدحت باشا، وكان من الأعضاء ستة عشر عضواً من البيروقراطيين ، بعضهم من المسيحيين ومن عشرة علماء من رجال الدين كان معظمهم إن لم يكن جميعهم موظفين فى الحكومة ، ومن عضوين من العسكريين. ثم أضيف إلى عضوية اللجنة أو إلى اللجان الفرعية عدد آخر من الشخصيات العامة ، كان من

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ، ج٢، الفصل العاشر ، وج ١ الفصل الأول.

(٢) توجد فى تاريخ الدولة العثمانية ، من قبيل المصادفات ، شخصيتان تحملان الاسم ذاته واللقب ذاته ، وهما داماد محمود جلال الدين باشا. ومن قبيل المصادفات أيضاً أن كلا من هذين الشخصين تزوج أختاً من أخوات السلطان عبد الحميد الثانى. كان الشخص الأول هو داماد محمود جلال الدين باشا زوج جميلة هانم أخت السلطان عبد الحميد الثانى . وقد توفى سنة ١٨٨٤، وهو المقصود فى هذه الصفحة . والثانى هو داماد محمود جلال الدين باشا (١٨٥٢- ١٩٠٣) زوج سميحة هانم أخت السلطان عبد الحميد الثانى. كان عضواً فى مجلس الدولة وأحد الوزراء السابقين سنة ١٨٧٧ ، وقد هرب إلى أوروبا على ظهر باخرة فرنسية سنة ١٨٩٩ مع ولديه الأمير صباح الدين والأمير لطف الله. وقد أسهم داماد محمود جلال الدين باشا فى حركة تركيا الفتاة . فلما توفى أسهم ابنه الأمير صباح الدين فى الحركة . وأسس جماعة «التشبث الشخصى وعدم المركزية» ورأس مؤتمرى باريس سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٧ على النحو الذى مر بنا .

(٣) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op cit., vol. 2, p. 174.

بينهم بعض رجال جمعية تركيا الفتاة . وبعد جلسات عديدة ومطولة انتهت اللجنة إلى وضع هيكل للنظام البرلمانى يقوم على مجلسين : مجلس شيوخ يطلق عليه «مجلس الأعيان» ومجلس للنواب يطلق عليه مجلس «المبعوثان» (١) أى المبعوثين ، وسنتكلم عن شروط العضوية فى هذين المجلسين وعدد أعضائهما عند فراغ الدولة نهائياً من إقرار مشروع الدستور . وقد أثار هذا المشروع اعتراض حاشية السلطان وانضم إليها رشدى باشا الصدر الأعظم. وكان مثار الاعتراض المواد التى تحد من سلطات السلطان .. ولكن الظروف الدولية كانت عوناً كبيراً لمدحت باشا . عادت اللجنة إلى إعادة النظر فى مشروع الدستور ، وكان قرب وصول أعضاء المؤتمر الدولى إلى إستانبول قد جعل الموافقة النهائية على الدستور أمراً مطلوباً . وفرغت اللجنة من وضع المشروع النهائى للدستور فى أول ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٧٦ بعد تعديل بعض مواده ، واستبعدت منه النصوص التى كانت تجعل لغات الأقليات فى الدولة لغات رسمية استناداً إلى أن استخدام هذه اللغات يجعل من البرلمان برج بابل ثان. واستبعدت أيضاً النصوص الخاصة بتقرير مسئولية الوزارة أمام البرلمان على الرغم من معارضة مدحت باشا . ووافقت اللجنة على إدراج مادة تنص على حرية الصحافة ، ومادة أخرى تقرر الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية . وأقرت الوزارة العثمانية نهائياً مشروع الدستور فى ٦ من ديسمبر – كانون أول – ولكن تأخر إعلانه ؛ لأن السلطان أصر على إدخال مادةتخوله الحق فى نفى أى شخص يرى أن وجوده خطر على سلامة الدولة . وعلى الرغم من أن هذا النص يتعارض مع الضمانات المنصوص عليها فى أجزاء أخرى من الدستور ، فقد وافقت عليه الوزارة. وبانتهاء لجنة وضع الدستور من مهمتها .. عين رئيسها مدحت باشا صدراً أعظم للمرة الثانية فى ١٩ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٧٦ ، وأعلن الدستور فى ٧ من شهر ذى الحجة سنة ١٢٩٣ الموافق ٢٣ من ديسمبر وسط قصف المدافع فى اليوم الأول لافتتاح مؤتمر إستانبول الدولى (٢) . ويطلق على هذا الدستور اسم «المشروطية الأولى» ، وهو المصطلح التاريخى، كما يرد ذكره فى بعض الوثائق التركية باسم : القانون الأساسى «قانونى أساسى» . وهو من الناحية الشكلية اللفظية أقرب إلى أسلوب الدساتير الأوربية منها إلى جوهرها ومحتواها. وهو مقسم إلى اثنى عشر قسماً تضم مائة وتسع عشرة مادة . وجاء مرفقاً به أمر سلطانى كتابى

---

(١) المبعوثان كلمة تركية مشتقة من اللغة العربية، وهى جمع مبعوث أى المبعوث عن دائرته الانتخابية . وطبقاً لقواعد اللغة التركية تتكون صيغة الجمع لبعض الأسماء بإضافة حرفى الألف والنون إلى آخر صيغة المفرد، مثل ياور ، ياوران ، وحاجى (أى حاج) وجمعها حاجيان، ومبدئ وجمعها مبتديان ، ومثلها مستحفظ وجمعها مستحفظان أى رجال حفظ الأمن .

انظر فى هذه الدراسة ج١ ، الفصل الرابع .

(٢) عن وصف إعلان الدستور ، انظر :

Seton - Watson R. W.; Disraeli, Gladstone, and the Eastetn Question. 1935, p. 122.

«خطى هومايون» استخدم كمقدمة للدستور .

كان عنوان القسم الأول من دستور سنة ١٨٧٦ (١) هو الدولة العثمانية «ممالك – ى دولت – ى عثمانية» ، وهو يحدد الدولة ويذكر اسم عاصمتها ، وحقوق وامتيازات السلطان والأسرة السلطانية ، وأن تكون وراثة الحكم في أكبر أفراد أسرة آل عثمان الأول الذكور سناً بشرط أن يكون الوارث من الأصلاب ، ويقرر أن الدولة إسلامية ، ودينها الرسمى الإسلام ، وهى أيضاً مقر الخلافة الإسلامية العليا «خلافت – ى كبرى – ى إسلامية ى» ، وانبثاقاً من هذا المبدأ يكون السلطان بصفته خليفة حامياً للدين الإسلامى «دين – ى إسلامين حامى – سى» ، ويكون شخصه ذا حرمة قدسية (٢) ، وهو غير مسئول عن تصرفاته أمام أحد ، وبذلك يصبح النظام الدستور كله قائماً على حسن نواياه . وامتزجت بعض حقوقه بالحقوق الإسلامية التقليدية ، مثل: مراقبة تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين «إجراء أحكام – ى شرعية وقانونية» ، وسك العملة باسمه ، والدعاء له باسمه فى خطب صلاة أيام الجمعة والأعياد ، وتعيين وعزل الوزراء ، وإعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات ، والقيادة العليا للقوات المسلحة العثمانية ، وتنظيم الإدارة العمومية «نظامنا ميللرين تنظيمى» ، وهو الذى يدعو البرلمان إلى الانعقاد ، ويفض دورات انعقاده ، ويؤجل اجتماعاته، ويطيل أمد الدورة البرلمانية ويقصرها ، ويحل مجلس المبعوثان عن الاقتضاء «لدى لقتضا» (٣) ، بشرط إجراء انتخابات جديدة بعد وقت قصير «اراسى يرى دن انتخاب اولونماك شارتيل». ونص الدستور أيضاً على ضرورة تصديق السلطان على الأحكام القضائية الصادرة بالإعدام ، وليس له فقط أن يعلن القرارات البرلمانية التى تأخذ شكل قانون، ولكن فى سلطته أيضاً أن يسن قانوناً أو يصدر مرسوماً دون موافقة البرلمان ، وله أيضاً أن يوقف العمل بجميع الضمانات المنصوص عليها فى الدستور ، إذا رأى فى التوقيف ضرورة .

الحقوق العامة لرعايا الدولة :

أما القسم الثانى من الدستور (٤) الذى يتعلق بالحقوق العامة «حقوق – ى عموم – ى» لرعايا الدولة ، فهو يؤكد أن جميع رعايا الدولة يطلق عليهم «عثمانيون» بغض النظر عن دياناتهم ، وأن جميع العثمانيين سواسية أمام القانون مهما اختلفت أديانهم ، ولهم كل الحقوق

---

(١) المواد من ١ إلى ٧ .

(٢) تستخدم فى الدساتير الحديثة للدول الملكية هذه العبارة «الملك ذاته مصونة لاتمس» ، ويعبر المؤرخون الأوروبيون عن صفة السلطان فى دستور عام ١٨٧٦ بأنها sacrosanct .

(٣) بكسر اللام وسكون القاف وكسر التاء وفتح الضاد . وقد جاءت الترجمة الفرنسية المعتمدة للدستور على هذا النحو "s'il le juge nécessaire" وترجمتها «إذا ارتأى (السلطان) ذلك ضرورياً» .

(٤) المواد من ٨ إلى ٢٦ .

وعليهم جميع الواجبات نحو الدولة على الرغم من أن الدين الإسلامى هو الدين الرسمى للدولة. وقرر الدستور أن الحرية الفردية (الشخصية) مصونة ولا تنتهك «حريت – ى شخصية هو تورلو تا اوردان مشوندر» ، وكفل حرية العبادة لغير المسلمين بشرط ألا يرتكب أحد فى إقامة شعائره الدينية ما يخل بالنظام العام أو يتعارض مع الأخلاق الطيبة، وحرية الصحافة. ونص على أن التعيين فى المناصب الحكومية مسيسور للجميع بشرط توفر المستوى العلمى المطلوب ومعرفة اللغة التركية التى هى اللغة الرسمية للدولة ، كما نص على تجريم انتهاك حرمة المساكن، فلايسمح لرجال الحكومة أو لغيرهم بأن يدخلوا أو يقتحموا أماكن الإقامة لأى غرض مهما كان إلا فى الأحوال التى يحددها القانون، وعلى منع الاغتصاب والقبض والمعاملة التعسفية مع الرعايا، وعلى عدم السماح بجمع أموال فى صورة ضرائب أو رسوم أو تحت أى تسمية إلا طبقاً للقانون، وعلى منع التعذيب بكافة أنواعه وصوره منعاً باتاً وكلياً.

والمعنى المستفاد من معظم الحقوق التى خولها الدستور لجميع الرعايا أن الدولة أخذت تطبق سياسة العثمنة L'Ottomanisme .

السلطة التنفيذية :

أما السلطة التنفيذية.. فقد أراد مدحت باشا فى أثناء اجتماعات لجنة وضع الدستور أن يستبدل اسماً جديداً هو رئيس الوزراء بالاسم القديم وهو الصدر الأعظم . وكان هدف مدحت باشا هو تدعيم مبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان. ولكنه أخفق أمام عناد السلطان الذى أصر على استبقاء اسم منصب الصدر الأعظم. وظهر الدستور ينتقص الكثير من سلطات الصدر الأعظم التنفيذية، ويعطى السلطان الحق فى تعيين الوزراء وعزلهم، فيصدر فى هذا الصدد ما يسمى «إراده – ى شاهانه» أى إرادة سلطانية، وجعلهم مسئولين أمام السلطان مسئولية فردية وليست جماعية. وإذا صدر قرار من مجلس ، المبعوثان بمحاكمة وزير، فلا بد أن يكون هذا القرار بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس ، وأن يوافق عليه السلطان قبل أن تبدأ إجراءات المحاكمة (المادة (٣١)) ، وإذا رفض مجلس المبعوثان مشروع قانون فللسلطان الحق فى تغيير الوزارة أو حل المجلس وإصدار قرار بإجراء انتخابات جديدة فى مدة محددة (مادة ٣٥) . وفيما عدا ذلك، كان الصدر الأعظم يرأس اجتماع مجلس الوزراء ويطلق عليه «مجلس – ى وكلا» أى مجلس الوكلاء ، والصدر الأعظم هو الذى يدعوه إلى الاجتماع ويرأس جلساته ، وتقرر أن يكون شيخ الإسلام عضواً فى المجلس ، ويقوم السلطان باختيار هذين الموظفين الأخيرين من ذوات الناس ويصدر قراراً بتعيينهما (١) .

---

(١) المواد من ٢٧ إلى ٣٨.

السلطة التشريعية :

أما السلطة التشريعية فهى تتبع السلطان ويشاركه فيها البرلمان الذى يطلق عليه «مجلس- ى عموم - ى» ، وهو يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ ، ويسمى مجلس الأعيان، ومجلس النواب ، ويطلق عليه مجلس المبعوثان. ويجتمعان فى كل سنة من أول نوفمبر - تشرين ثان - إلى أول مارس - آذار ، إلا إذا طلب السلطان تقديم موعد افتتاح الدورة البرلمانية، أو اختصار مدة الدورة ، أو إطالتها . ويحضر حفل افتتاح الدورة البرلمانية السلطان أو الصدر الأعظم بصفته مندوباً عنه ، كما يحضر الوزراء وسائر الأعيان حفل الافتتاح الذى يلقى فيه خطاب العرش ، ويتناول المسائل الداخلية والخارجية التى تتباعت فى العام السابق ، ويشرح المشروعات المزمع تنفيذها . وخولت لأعضاء البرلمان حرية التعبير عن آرائهم والإدلاء بأصواتهم عند التصويت ، وتكون عملية التصويت سرية أو علنية طبقاً للظروف ، وتكون مناقشات المجلسين باللغة التركية .

وفيما يختص بمجلس الأعيان ، يعين السلطان أعضاءه ، ويكون تعيينهم مدى الحياة ، ويجب ألا تقل سن العضو عن أربعين عاماً ، ويكون العضو قد أدى من قبل خدمات جليلة للدولة ، وألا يتجاوز عدد أعضاء المجلس ثلث عدد أعضاء مجلس المبعوثان . وعلى العضو أن يستقيل من عضوية المجلس إذا شغل بمحض اختياره منصباً حكومياً .

أما مجلس المبعوثان فيعين أعضاؤه عن طريق إجراء انتخابات عامة فى أنحاء الدولة. ويمثل كل نائب خمسين ألف فرد من رعايا الدولة الذكور ، ومدة العضوية أربع سنوات . وكل نائب لايمثل دائرته الانتخابية فقط بل يمثل الشعب كله، ويجب فى المرشح أن يكون من المقيمين فى دائرته الانتخابية قبل أن يرشح نفسه. ويختار السلطان رئيس مجلس المبعوثان ووكيليه من بين كشوف يقدمها له أعضاء المجلس، وتقررت الحصانة البرلمانية للأعضاء فلايجوز القبض عليهم أو محاكمتهم إلا إذا قرر المجلس بأغلبية الأصوات رفع الحصانة عن العضو . وحرم على الأعضاء تقلد مناصب حكومية تنفيذية . وقد حدد قانون صدر من السلطان يسمى «إرادة» طريقة الانتخاب فى ٢٨ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٧٦ ، وجعل الانتخاب على درجتين (١) .

وكانت الحكومة هى التى تقترح التشريعات الجديدة على البرلمان . أما اقتراحات أعضاء المجلسين فى هذا الصدد فيجب أن تعرض على السلطان عن طريق الصدر الأعظم . فإذا وجد أنها اقتراحات مناسبة يحيل الاقتراح إلى مجلس الدولة لإعداد مشروع القانون، ثم

---

(١) عن النظام البرلمانى، انظر مواد الدستور من ٤٢ إلى ٥٩ ، وعن مجلس الأعيان المواد من ٦٠ إلى ٦٤ ، وعن مجلس المبعوثان المواد من ٦٥ إلى ٨٠ .

يوافق المجلسان عليه وتنتهى المرحلة الأخيرة بصدور موافقة السلطان. وإذا رفض أحد المجلسين مشروع قانون قدم له، فلا يعيد النظر فيه فى دورة انعقاده نفسها . أما الأفراد العاديون من الشعب الذين يرغبون فى وضع تشريع جديد ، فعليهم أن يتقدموا بالتماس فى هذا الصدد إلى الوزارة المختصة ، فإذا وافقت عليه اتخذت الإجراءات المعتادة فى وضع القوانين.

وإحكاماً لممارسة وظيفة الرقابة المالية التى يعهد بها إلى البرلمان، والتى أصر عليها أنصار الدستور وبخاصة مدحت باشا، كانت القوة الحقيقية لمجلس المبعوثان تكمن فى الشئون المالية. فكان من الاختصاصات المهمة لهذا المجلس إقرار الموازنة العامة السنوية للحكومة، والتى يجب أن يقدمها له مجلس الوزراء عند افتتاح مجلس المبعوثان فى كل سنة. ولم يكن فى استطاعة الحكومة أن تجمع ضرائب أو تفتح اعتمادات مالية لم ينص عليها فى الموازنة العامة . وحتى السلطان لم يكن له الحق فى أن يلغى أو أن يتجاهل قرار المجلس فى هذا الشأن ، فى حين أنه كان له الحق فى إلغاء قرارات المجلس الخاصة بإصدار القوانين العادية. ولكى يمارس مجلس المبعوثان سلطاته الواسعة فى مراقبة الشئون المالية، خول له الدستور إنشاء «ديوان محاسبات» خاص به يراجع حسابات وزارات الحكومة ومصالحها. وعلى الرغم من أن قرارات تعيين أعضاء هذا الديوان تصدر عن السلطان ويكون تعيينهم فيها مدى الحياة ، كان لمجلس المبعوثان الحق فى عزلهم بأغلبية الأصوات. وقد أعطت هذه النصوص لمجلس المبعوثان سلطات واسعة فى مراقبة الشئون المالية التى تمارسها الحكومة . ولكن كانت تحد منها مواد أخرى وردت فى الدستور ، وخولت لكل وزارة الحق فى تطبيق موازنة العام السابق إذا لم تحصل ، تحت ظروف استثنائية ، على موافقة مجلس المبعوثان على إقرار الموازنة العامة للسنة الجديدة قبل أن يفض المجلس دورته . وبالإضافة إلى هذا المخرج المحدود ، قرر الدستور إنه إذا كان مجلس المبعوثان فى أجازته ، فالوزراء ، فى الحالات العاجلة الناشئة عن ظروف استثنائية ، يكون لهم الحق ، بقرار يصدره السلطان ، فى تدبير الموارد المالية لمواجهة نفقات غير منظورة ، بشرط تبليغ مجلس المبعوثان فى أثناء انعقاد دورته الجديدة (١) .

السلطة القضائية :

أما السلطة القضائية (٢) فتمارس عن طريقين : الطريق الأول وهو المحاكم الشرعية المختصة بنظر قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة لرعايا الدولة المسلمين على هدى مبادئ الشريعة الإسلامية . أما أمثال هذه القضايا المتعلقة برعايا الدولة غير المسلمين فتنظرها محاكم الملل الخاصة بالمتنازعين . أما الطريق الثانى فهو المحاكم المدنية المختصة بالقوانين الوضعية

(١) المواد ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢ من الدستور.
(٢) المواد من ٨١ إلى ٩١.

كما طورتها القرارات التى صدرت على عهد التنظيمات من سنة ١٨٣٩ حتى سنة ١٨٧٦ . وتصدر براءات بتعيين القضاة ويستمرون فى وظائف القضاء مدى الحياة، وهم غير قابلين للعزل . وفى مقدورهم أن يستقيلوا ، ولكنهم معرضون للعزل بعد إجراء تحقيق معهم . وكفلت المادة ٨٦ صيانة القضاء من أى نوع من أنواع التدخل فى شئونه ، وتقرر أن يجرى تنظيم المحاكم طبقاً للقانون، وأن تنشأ محكمة عليا جديدة يطلق عليها اسم (ديوان - ى عالى) لتنظر فى الاتهامات الموجهة إلى الموظفين فى السلطة التنفيذية وموظفى البرلمان بمجلسيه . ويكون قضاتها أعضاء من مجلس الأعيان ومجلس الدولة ومحكمة الاستئناف العليا. وتنظر أيضاً فى قضايا العيب فى الذات السلطانية، أو القيام بمحاولات لتعريض أمن الدولة للخطر . ويصدر فرمان من السطان بدعوة هذه المحكمة للانعقاد للنظر فى هذه القضايا .

أما مجلس الدولة.. فقد احتفظ له الدستور باختصاصاته التى كان يمارسها من قبل كمحكمة استئناف عليا تنظر فى الطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية ، وكهيئة تختص بإعداد مشروعات القوانين التى تقدمها الوزارات. وعلى ذلك فمجلس الدولة يقدم خبرته فى سن مشروعات القوانين ووضع الصياغة اللفظية لها ، بينما يستخدم البرلمان كمعبر رئيسى يمثل الإرادة الشعبية قبل إقرار القوانين .

إدارة ولايات الدولة :

أدخلت فى الدستور الإصلاحات التى كانت قد تقررت على عهد التنظيمات فى سنة ١٨٦٤ بخصوص نظام الحكم فى الولايات ، وبمقتضاه يكون نظام الحكم فى كل ولاية قائماً على مجالس تمثيلية على مستوى الولاية أو المقاطعة أو القسم. ويكون من اختصاص هذه المجالس على اختلاف مستوياتها النظر فى الموضوعات التى تتصل بالأعمال ذات المنفعة العامة مثل تحسين وسائل المواصلات ، والاهتمام بالشئون الزراعية ، والنهوض بالتجارة، وتنظيم الأسواق المحلية ، وتطوير الصناعة ، ونشر التعليم ، والنظر فى شكايات الأهلين ، ومعاقبة الذين يرتكبون أعمالا تعاقب عليها قوانين الدولة (١) .

وتدعيماً لهذا المبدأ ، ورد نص فى القسم الأخير من الدستور الذى أطلق عليه «موادى شتى» أو «نصوص متعددة» قرر أن «إدارة الولايات ستقوم على مبدأ عدم المركزية . وسيوضع قانون فى المستقبل يقرر ويحدد تفاصيل هذا المبدأ» ، وسنتعرض لمصير هذاا لنص عند كلامنا عن الدستور فى مجال التطبيق العملى .

---

(١) المادتان ١٠٩، ١١٠.

نظام الملل:

ذكرنا أن الدستور أطلق على جميع رعايا الدولة صفة العثمانيين بصرف النظر عن اختلاف دياناتهم، وقرر لهم المساواة التامة أمام القانون. ونضيف هنا أنه ، دعماً لهذا المعنى ، اهتم الدستور بتنظيم الشئون الإدراية والمدنية للرعايا غير المسلمين مبقياً على نظام الملل فيما يختص بهذه الشئون . أما الشئون الدينية فقد كانت حرية التصرف فيها مكفولة لهم منذ دخولهم تحت الحكم العثمانى ، وأصبحت تقليداً تلتزم به الحكومة العثمانية . فكانت الحكومة تترك لهم حرية مباشرة هذه الشئون تحت رياسة الرئيس الدينى لكل أتباع ديانة ومذهب ، وهو فى العادة بطريرك الكنيسة التى يتبعها أتباع كل مذهب.

وقد وردت ألفاظ : ملة ، ملتكم ، ملتنا ، ملتهم، فى خمس عشرة آية فى القران الكريم بمعنى ديانة أو دين (١) . ويذكر بعض الباحثين أنه من المحتمل أن تكون كلمة «ملة» مقتبسة من أصل آرامى (٢) ، وفى تاريخ الدولة العثمانية كانت تطلق هذه اللفظة فى أحد معنيين :

أولا : أتباع الدين الإسلامى ، فيقال الملة الإسلامية . ويقصد بهذه العبارة المسلمون. والأمر الجدير بالذكر أن الحكومة العثمانية لم تذكر فى وثائقها وسائر مكاتباتها عبارات الملة التركية ، أو الملة العربية أو الملة الكردية ، أو الملة الألبانية بمعنى القطاع الإسلامى من سكان ألبانيا؛ تأسيسا على أن هؤلاء جميعاً يضمهم دين واحد هو الدين الإسلامى .

---

(١) وردت لفظة «ملة» فى المواطن التالية من القرآن الكريم :
سورة البقرة : الآيتان ١٣٠ ، ١٣٥.
سورة آل عمران : الآية ٩٥ .
سورة النساء : الآية ١٢٥.
سورة الأنعام : الآية ١٦١.
سورة يوسف : الآيتان ٣٧ ، و ٣٨.
سورة النحل : الآية ١٢٣.
سورة الحج : الآية ٧٨.
سورة ص : الآية ٧.
ووردت لفظة «ملتكم» فى سورة الأعراف ، الآية ٨٩.
ووردت لفظة «ملتنا» فى كل من :
سورة الأعراف : الآية ٨٨ .
سورة إبراهيم : الآية ١٣.
ووردت لفظة «ملتهم» فى كل من:
سورة البقرة ، الآية ١٢٠.
سورة الكهف ، الآية ٢٠.

(٢) Lewis, B., The Emergence etc., op. cit., p. 335.

ثانياً: أتباع الديانتين اليهودية والمسيحية من رعايا الدولة . وكانت الوثائق العثمانية تذكرهم على هذا النحو : الملة اليهودية والملة المسيحية . ولما تعددت المذاهب المسيحية فى الدولة نتيجة نشاط البعثات التنصيرية الأوروبية والأمريكية فى بعض الولايات العثمانية كبلاد الشام، وما بين النهرين (العراق) ، والولايات الست فى شرقى الأناضول والتى كان يتجمع فيها الأرمن ، ونجاح هذه البعثات فى استمالة عناصر مسيحية أرثوذكسية إلى المذهب الكاثوليكى أو المذهب البروتستانتى ، توسعت الحكومة العثمانية فى استخدام لفظة «ملة» على نحو يحدد المذهب الدينى .. فكانت الوثائق العثمانية تذكر اسم الملة المسيحية مقروناً بمذهبها الدينى . ولذلك كان يرد اسما الملة اليونانية الأرثوذكسية والملة اليونانية الكاثوليكية ؛ لأن أعداداً قليلة من اليونانيين الأرثوذكس اعتنقوا المذهب الكاثوليكى .. أما الملة الأرمنية فكانت ترد فى ثلاث صيغ: الملة الأرمنية فقط، ويقصد بها الأرمن الأرثوذكس ، والملة الأرمنية البروتستانتية، وكان لابد من صدور فرمان سلطانى يعترف بكل ملة مسيحية مذهبية ككيان مسيحى مذهبى قائم بذاته داخل الدولة . ويكون صدور مثل هذا الفرمان نتيجة تدخل أو ضغط بعض الحكومات الأوروبية مثل بريطانيا لصالح البروتستانت ، وفرنسا لصالح الكاثوليك . وكان لصدور مثل هذه الفرمانات السلطانية نتائج هامة مثل الحق فى قيام الكنيسة الخاصة بالملة ومدارسها الخاصة لتعليم أبنائها وتأسيس جمعياتها الخيرية لإقامة المستشفيات وما إليها من وجوه الخير . وكان من نتائج هذه الفرمانات أن استغلتها الدول الأوروبية، مثل الروسيا وفرنسا وبريطانيا ، فكانت تطالب بحق حماية رعايا الدولة العثمانية المسيحيين التابعين لمذهبها الدينى ، وحق حماية أماكنهم المقدسة . وقد وقع هذا التدخل أو الضغط أو المطالبة فى القرن التاسع عشر بوجه خاص. ومن الأمثلة البارزة والصارخة التى تذكر فى هذا الصدد حرب القرم ، وقضية الأرمن.

نعود إلى نظام الملل الذى أبقى عليه الدستور من أجل رعاية مصالح الطوائف غير الإسلامية .. فكان من واجبات كل ملة غير إسلامية أن تنظم مجالسها غير الدينية والتى ينتخب أعضاؤها على المستوى المركزى أو المحلى للنظر فى الشئون الداخلية الخاصة بكل ملة وعلاقة أفراد الملة بالحكومة وبالمجالس الإدارية. كما احتفظ الدستور بتنظيمات المجالس البلدية، التى سبق تطويرها فى إستانبول وفى الولايات على أن توضع لها تنظيمات فيما بعد .

حق السلطان فى نفى الأشخاص الخطرين على أمن الدولة :

وردت فى القسم الأخير من الدستور والذى أشرنا إليه المادة ١١٣ ، وهى تخول الحق للحكومة العثمانية فى إعلان الأحكام العسكرية عند حدوث أو توقع حدوث اضطرابات . وتمنح السلطان دون غيره «الحق فى أن يطرد من الأراضى العثمانية الأشخاص الذين يعتبرون خطراً على أمن الدولة ، بناء على معلومات موثوق بها تجمعها إدارة الشرطة».

وقد أدرجت هذه المادة فى الدستور تحت إلحاح السلطان عبد الحميد. وقد قيل فى معرض الدفاع عن مدحت باشا إنه وافق على إدراج هذا النص، بأنه أريد به حماية الدستور من جماعات المحافظين المعارضين لصدور الدستور، وبالتالى.. فإن تخويل السلطان حق النفى هو سياج للدستور من أن يعبث به خصوم الدستور فى أى محاولة رجعية . ولاشك فى أن تخويله الحق فى نفى المواطنين هو سلاح خطير وضعه الدستور فى يد عبد الحميد، يشهره فى وجوه خصومه السياسيين للتنكيل بهم إذا انتهجوا سياسة لاترضى رغباته. ولا عبرة بما جاء فى هذه المادة من أن رجال الشرطة هم مناط الاختصاص فى جمع المعلومات عن الشخص الخطير على أمن الدولة، لأن رجال الشرطة ، عادة وفى جميع الدول التى يحكمها حاكم يمارس حكماً فردياً ومطلقاً ، يكونون أداة طيعة فى خدمة رئيس الدولة فى الباطل والحق . وقد اتخذ عبد الحميد من الفقرة التى وردت فى المادة ١١٣ عن دور الشرطة ذريعة ليضفى الشرعية الدستورية على قراره بنفى مدحت باشا خارج الأراضى العثمانية .

نفي مدحت باشا

كان مدحت باشا وهو «أب الدستور» أول ضحايا هذه المادة. فقد أصدر السلطان عبد الحميد أمراً فى ٥ من فبراير – شباط – سنة ١٨٧٧ بعزله من الصدارة العظمى ،ونفيه إلى أوروبا ، وتنفيذ قرار النفى فى اليوم ذاته بطريقة شائنة ومهينة ، فقد نقل إلى الميناء دون أن يعرج على أهله، ودون أن يكون معه مال ينفق منه فى منفاه . واستقل السفينة «عز الدين» إلى نابولى واضطر إلى الاقتراض فى أوروبا ليسد رمقه ورمق أسرته فى إستانبول. واستند السلطان فى قرار نفى مدحت إلى تقريرين قدمهما له رجال الشرطة ، أو طلب منهم تقديمهما ، وقرروا فيهما أن مدحت يخطط لانقلاب خطير ، وهو إلغاء نظام السلطنة العثمانية وإعلان النظام الجمهورى فى الدولة العثمانية، ولاشك أن هذا الاتهام كان محض اختلاق . فالبرلمان الجديد لم يكن قد اجتمع بعد، وبالتالى فإن التجربة الدستورية لم تكن قد أظهرت نجاحها أو فشلها. ولم يكن عبد الحميد قد أفصح ، بتصرفاته ، عن تمسكه بسياسة الحكم الفردى والمطلق.

فى الواقع كان السلطان يمقت مدحت مقتاً شديداً ، ولم يكن يأمن جانبه فهو السياسى الذى استطاع أن يعزل فى خلال ثلاثة أشهر اثنين من السلاطين قبل عبد الحميد ، وهما عبدالعزيز ومراد الخامس ، وكان مما أقلق بال عبد الحميد الشعبية الواسعة والعريضة التى تمتع بها مدحت . كانت الجماهير تنسب إلى مدحت الفضل فى استصدار الدستور من السلطان ، وقام بدور كبير فى إفساد الجو بينهما اثنان من ذوى قرباه ، هما الداماد محمود جلال الدين باشا وزوجته الأميرة جميلة هانم أخت عبد الحميد. وأثار الاثنان مخاوف السلطان من مدحت بسبب التصاقه الشديد بأعضاء جمعية تركيا الفتاة، وجاءت بعض تصرفات من جانب مدحت باشا فأثارت غضب السلطان . كان مدحت يريد إلحاق الطلبة المسيحيين بالأكاديمية الحربية فى

إستانبول ، كما كان يعارض مشروع محمود نديم باشا (١) فى تدبير موارد مالية جديدة لسداد بعض أقساط الدين العام لتهدئة ثائرة الدول الأوروبية على الحكومة العثمانية . واستغل السلطان حرج مركز مدحت باشا ؛ إذ هاجمه السياسيون المحافظون الذين كانوا يكرهون البرنامج الإصلاحى جملة وتفصيلا ، كما هاجمه الأحرار ، وعلى رأسهم نامق كمال (١٨٤٠-١٨٨٨)(٢) وعبد الحميد ضياء (١٨٢٥- ١٨٨٠) (٣) الذين رأوا أن إجراءته غير مناسبة . ولكن كانت جريمته الكبرى فى نظر السلطان أنه كان السبب فى إخفاق المؤتمر الدولى فى إستانبول ، لأنه رفض الاقتراح الأخير الذى قدمه الوفدان البريطانى والألمانى كمحاولة أخيرة لإنقاذ المؤتمر من الفشل . وكان مؤدى هذا الاقتراح أن يقبل الباب العالى تعيين حاكم مسيحى لبلغاريا وتشكيل قوة عسكرية من البلجيك، تقوم بمهمة الجندرمة على أساس أن بلجيكا دولة محايدة. وقد أنهى المؤتمر جلساته بفشل ذريع فى ٢٠ من يناير - كانون ثان- سنة ١٨٧٧ ، وبعد قرابة أسبوعين، أصدر السلطان عبد الحميد فى ٥ من فبراير - شباط - أمراً بعزل مدحت باشا من رياسة الوزارة ونفيه إلى أوروبا فى اليوم ذاته . وفى بيان أصدره الباب العالى وأبلغه إلى الدول الأوروبية ، برر تصرف السلطان تبريراً دستورياً بأنه استند إلى الحق المخول له بمقتضى المادة ١١٣ من الدستور ، وأورد نصها . وعين عبد الحميد أحد المقربين إليه وهو إبراهيم أدهم باشا صدراً أعظم (٤) ، وكان يشغل منصب رئيس مجلس الدولة من قبل . وأخذ السلطان بشخصه يرأس جلسات مجلس الوزراء ، ويشرف من هذا الموقع إشرافاً مباشراً على الشئون الداخلية والخارجية للدولة .

مناقشة بواعث إصدار الدستور سنة ١٨٧٦:

كان إعلان الدستور العثمانى لسنة ١٨٧٦ مثار مناقشات واسعة اشترك فيها المراقبون السياسيون فى أوروبا ، سواء أنصار الأتراك العثمانيين Turcophiles ، أو المتخوفون منهم أو المتشككون فيهم Turcophobes ، وكانت آراء الفريقين فى المسائل العثمانية بعيدة عن

---

(١) كان محمود نديم باشا (١٨١٧- ١٨٨٣) من الشخصيات التى قامت بدور كبير فى الحياة البيروقراطية والسياسية فى تاريخ الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر. عين والياً على طرابلس ثم وزيراً للعدل سنة ١٨٦٧ ، ثم وزيراً للبحرية فى السنة ذاتها ورئيساً للوزارة مرتين: المرة الأولى من ٨ سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٧١ إلى ٣١ من يوليو - تموز - سنة ١٨٧٢، والمرة الثانية فى ٢٦ من أغسطس - آب - سنة ١٨٧٥ حتى ١١ من مايو - أيار - سنة ١٨٧٦ ، ثم وزيراً للداخلية سنة ١٨٧٩ .

(٢) عن نامق كمال، انظر ترجمته فى هذه الدراسة ج٣ ، الفصل الأول.

(٣) عن ضياء باشا، انظر فى هذه الدراسة ج٣ ، الفصل الأول.

(٤) استمرت وزارة أدهم باشا فى الحكم حتى ١١ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٨ ، وخلفتها وزارة أحمد حمدى باشا، ولكنها ظلت فى الحكم أقل من شهر واحد (١١ من يناير- كانون ثان - سنة ١٨٧٨ حتى ٤ من فبراير - شباط - سنة ١٨٧٨) .

التعرض لمزايا أو عيوب هذا الشعب . وقد تركز نقد الفريقين على أن السلطان عبد الحميد بإصداره الدستور فى سنة ١٨٧٦ لم يكن يستهدف أى رغبة حقيقية فى الإصلاح عن طريق هذا الدستور، أو فى تغيير نظام الحكومة العثمانية. وأن هذا الدستور كان بمثابة قطعة فاخرة من الملابس الثمينة عرضت فى واجهة محل ، وأنه مناورة أو حيلة استهدفت ذر الرماد فى أعين الدول الأوروبية الكبرى وإحباط خططها فى التدخل فى شئون الدولة ؛ بحجة تحسين أوضاع الشعوب المسيحية الأوروبية الخاضعة للدولة (١) .

وإن النظرة المتأنية للملابسات التى تم فيها إعلان الدستور ، والطريقة التى طبقت بها بعض مواده ، والفترة القصيرة التى ظل معمولا بها تدل على أن هذا النقد كان موضوعياً وله ظل من الحقيقة .. فقد وصلت إلى الباب العالى دعوة بعض الدول الأوروبية الكبرى لعقد مؤتمر دولى فى إستانبول فى أواخر شهر ديسمبر - كانون أول - سنة ١٨٧٦ كمحاولة أخيرة لتجنب الحرب وإنقاذ السلام . وكانت استعدادات الروسيا لشن حرب واسعة على الدولة العثمانية قائمة على قدم وساق تكتسح أقاليمها فى البلقان وشرقى الأناضول . وفى الوقت ذاته أعلن درزائيلى أن الحكومة البريطانية لن توافق على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين الدول الكبرى . وقبل اجتماع هذا المؤتمر الدولى فى إستانبول بخمسة أيام ، بادر السلطان عبد الحميد بتعيين مدحت باشا صدراً أعظم فى ١٩ من ديسمبر - كانون أول - وفى يوم افتتاح المؤتمر أعلن الدستور وسط قصف المدافع ليسمعها القاصى والدانى ابتهاجاً بمولد الدستور فى ٢٣ من الشهر ذاته. وبذلك يكون عبد الحميد قد ظهر أمام العالم بمظهر الحاكم الدستورى الديموقراطى الذى اختار أحد كبار الأحرار وشيخهم ، مدحت باشا ، رئيساً للوزارة، ثم أعلن الدستور مما يبشر بأن حكم عبد الحميد سيكون ديموقراطياً حانياً على الشعوب الخاضعة للدولة ومن بينها الشعوب المسيحية فى أوروبا ، وأن الحكومة المركزية فى إستانبول تبغى إدخال إصلاحات جذرية بعيدة المدى ، وأنها ليست فى حاجة إلى تدخل الدول الأوروبية من أجل إصلاح شئونها، فإن عجلة الإصلاح تمضى قدماً فى مسيرتها ، ولن تجد فيها الدول الأوروبية عوجاً ولا أمتا .

وإحقاقاً للحق - وليس هذا دفاعاً عن عبد الحميد - فإن هذا السلطان وهو السياسى البارع قد احتذى أمثلة شهدتها الدولة فى ذات القرن التاسع عشر ، وفى ملابسات شبيهة بالظروف التى أصدر فيها دستور سنة ١٨٧٦ .. ففى سنة ١٨٣٩ صدر خط - ث شريف جلخانه(٢) فى أعقاب الكارثة العسكرية التى تعرضت لها الدولة فى معركة نصيبين (نزيب) على يد الجيش المصرى بقيادة إبراهيم باشا. وكانت الدولة فى حاجة ماسة لمساندة الدول

(١) Lewis, B., The Emergence etc., op. cit., p. 165.

(٢) انظر معنى كلمة جلخانه فى هذه الدراسة ج ١ ، الفصل الرابع .

الأوروبية لها كى تقف فى وجه محمد على والى مصر؛ خشية تحطيمها بعد أن فقدت جيشها وسلطانها محمود الثانى وأسطولها (١) . وفى سنة ١٨٥٦ صدر خط - ى همايون - ى (٢) قبيل اجتماع مؤتمر باريس لسنة ١٨٥٦ عقب انتهاء حرب القرم، وكانت الروسيا قد منيت فيها بهزيمة . ولكن كانت الدولة العثمانية فى حاجة إلى مساندة الدول الأوروبية الكبرى لها فى قرارات المؤتمر لتشد أزرها ولتقلم أظافر الروسيا حتى لاتعمد إلى إثارة حرب أخرى ضد الدولة. وأخيراً جاء تعيين مدحت باشا صدراً أعظم وإصدار الدستور فى خلال مدة قصيرة بلغت أياماً ذات عدد، فى الوقت المناسب تماماً، فى محاولة من عبد الحميد لسد الطريق أمام الدول الأوروبية الكبرى ، ومنعها من التدخل فى شئون الولايات العثمانية .

ولامراء فى أن الوثيقتين الدستوريتين الصادرتين فى سنتى ١٨٣٩ و١٨٥٦ واللتين أشير إليهما كانتا تجولان فى ذهن مدحت باشا وكانتا عوناً له ، وكذلك كان شأنهما مع رجال التنظيمات الذين أسهموا فى إعدادهما . وكان توقيت إعدادهما والطريقة المسرحية التى تم بها إعلان كل منهما يستهدفان الحصول على كسب سياسى من الدول الأوروبية الكبرى . ولكن من الخطأ الفادح أن يتطرق إلى الذهن أن هاتين الوثيقتين وكذلك دستور سنة ١٨٧٦ كانت هدفاً دبلوماسياً مستتراً لخداع الدولة الأوروبية بأن تطويراً خطيراً فى أسلوب حكم الدولة وشيك الحدوث ، وأن نيات ولاة الأمور كانت متمسكة بالإبقاء على الأنظمة القديمة على حالها من الركود والجمود .. فلا شك أن الأحرار والمصلحين كانوا مواطنين مخلصين، وكانوا مسلمين صادقين، وضعوا نصب أعينهم المحافظة على استقلال الدولة وإنهاضها وتماسك ممتلكاتها . وكانوا جادين فى حركة الإصلاح والدعوة إلى الأخذ بالآراء الحرة التى اعتقدوا أنها تخدم مصالح الدولة أحسن ما يكون الأداء .

وحين تحدث مدحت باشا مع السفير البريطانى فى إستانبول، سير هنرى إليوت ، فى مطلع شتاء سنة ١٨٧٥ عن رغبة الأحرار فى استصدار دستور من السلطان وقيام مجلس وطنى شعبى تكون الوزارة مسئولة أمامه (٣) ، لم يكن يستهدف إرضاء الحكومة البريطانية واستمالتها

---

(١) بعد هزيمة الجيش العثمانى فى نصيبين (٢٤ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٣٩) ووفاة السلطان محمود الثانى (أول يوليو - تموز - سنة ١٨٣٩) رأى أحمد فوزى باشا قائد الأسطول العثمانى أن يلجأ بأسطوله إلى محمد على ويسلمه هدية له . وأبحر به إلى الإسكندرية . وكان يتكون من تسع بوارج كبيرة (غلايين) وإحدى عشرة سفينة من نوع الفرقاطة، وخمس من نوع الكورفت ، وعلى ظهرها ١٦,١٠٧ من الملاحين ، وألايان من الجنود يبلغ عددهم ٥,٠٠٠ فكان مجموع البحارة والجنود ٢١,١٠٧ . وقد كان هناك عداء شخصى بين فوزى باشا والصدر الأعظم خسرو باشا الذى عينه السلطان الجديد عبد المجيد الأول ابن السلطان المتوفى ، وخشى فوزى باشا أن يلجأ الصدد الأعظم إلى قتله .

(٢) انظر معنى كلمة همايون فى هذه الدراسة ج ١ ، الفصل الرابع .

(٣) انظر ما سبق .

لاتخاذ موقف ودى من قضية الأحرار ، ولكنه كان فى حقيقة الأمر يردد آراء وأقوالاً جاءت فى مطبوعاتهم فى السنوات العشر السابقة ، وكانت موضع رضاء الأجيال الصاعدة من المثقفين العاملين فى خدمة الحكومة . وكذلك كان موقف مدحت باشا فى مقاله الذى نشرته له مجلة The Nineteenth Century فى عددها الصادر فى شهر يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٨ ، وقال فيه إن مبدأ الحكومة فى الإسلام يقوم بالضرورة على أسس ديموقراطية وعلى الاعتراف بحقوق الشعب (١) ، فكان مدحت باشا يردد الأسانيد التى كانت مألوفة فى كتابات نامق كمال وضياء ، والتى أصبح يؤمن بها الأحرار المسلمون والمصلحون فى الدولة العثمانية إيماناً عميقاً.

إن المأخذ على هذا الدستور أنه جاء وليد ضغط سياسى مارسه الأحرار العثمانيون ، وعلى رأسهم مدحت باشا ، على السلطان عبد الحميد . وهم أصحاب فضل عليه بقبولهم عزل مراد الخامس ، فأصبح الطريق معبداً أمامه ليتبوأ العرش بصفته ولى العهد . وجاء ارتقاؤه العرش مشروطاً بقوبله إصدار الدستور ، وكان يضمر أمراً آخر ، ولا يعلم السرائر إلا الله . فلما حاقت الهزائم بالدولة فى الحرب سنة ١٨٧٧ وأصبحت إستانبول مهددة بدخول الجيش الروسى، وجد عبد الحميد هذه الأخطار فى مجموعها فرصة سانحة للتخلص من القيد الحديدى الذى وضعه الأحرار فى يديه ، وكان بطبيعته يميل إلى الحكم الفردى المطلق ، فكان أن نكث بوعده وأوقف الحياة النيابية مدة قاربت الثلاثين عاماً ، ثم أعاد العمل بالدستور مضطراً فى سنة ١٩٠٨ كما أصدره من قبل على كره منه.

والحياة الدستورية التى شهدتها الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر ، ومن قبلها ولايتان عربيتان إسلاميتان هما تونس ومصر فى القرن ذاته ، لم تكن فقط تقليداً للدول الأوروبية الغربية فى الأخذ بأساليب الحكم والإدارة على النمط الأوروبى ، ولكن كان لها أيضاً صفة الرغبة فى استمالة أوروبا بإقامة دليل عملى على أن واضعى هذه النظم الدستورية هم أيضاً متحضرون ، وهم أيضاً مستنيرون ، وعلى ذلك فهم جديرون بالتقدير والاحترام من الدول الأوروبية الكبرى ، فتعقد القروض المالية مع الدولة العثمانية التى تظفر إلى جانب القروض بمساعدات عسكرية وفنية وسياسية وغيرها . وكذلك كان الشأن مع تونس ومصر . وفى الوقت ذاته تكون هذه النظم الدستورية مانعة لأوروبا من التدخل فى شئونها المالية والسياسية والإدارية والتى تنتهى عادة بالاحتلال العسكرى . ولم تحقق النظم الدستورية أهدافها. فالدستور العثمانى الذى أصدره السلطان عبد الحميد فى أواخر سنة ١٨٧٦ لم يمنع الروسيا وحليفاتها من المضى قدماً فى حربها ضد الدولة ، وتهديد إستانبول بالاحتلال ، ثم فرض معاهدتين جائرتين عليها فى سنة واحدة، وهما: معاهدة سان ستفانو (٣ من مارس –

---

(١) نشر هذا المقال فى Seton - Watson R. W,. op. cit., p. 123.

آذار- ومعاهدة برلين (١٣ من يوليو - تموز - سنة ١٨٧٨) ، وكذلك الدستور الذى أصدره باى تونس محمد الصادق سنة ١٨٦١ ، والنظام النيابى الذى أقامه خديو مصر إسماعيل سنة ١٨٦٦ . وقد أسرف هذان العاهلان فى سياسة عقد القروض الأجنبية الأوروبية مما أدى فى نهاية الأمر إلى تدخل فرنسا وبريطانيا مالياً وسياسياً وعسكرياً ، الأولى فى تونس سنة ١٨٨١ ، والثانية فى مصر سنة ١٨٨٢ ، وخضع للاستعمار الأوروبى الإقليمان العربيان الإسلاميان الخاضعان على نحو ما للسيادة العثمانية (١) .

مقارنة علمية بين الدستور العثماني والدستورين البلجيكي والبروسي:

فى مقارنة علمية بين الدستور العثمانى لسنة ١٨٧٦ والدستور البلجيكى الصادر فى سنة ١٨٣٠ والمرسوم الدستورى البروسى المعلن فى سنة ١٨٥٠ ، أوضح الأستاذ برنارد لويس أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الوثائق الدستورية الثلاث ، فقال إن واضعى الدستور العثمانى فى سنة ١٨٧٦ قد تأثروا بالمبادئ العامة التى جاء بها الدستوران البلجيكى والبروسى . فقد استقى الدستور العثمانى فى عدد من مواده التقاليد البروسية، التى تتمسك وتمجد حب السلطة وشهوة التسلط فى رئيس الدولة . وقرر الدستور البلجيكى إنشاء هيئة نيابية تتكون من مجلسين : مجلس شيوخ يتم اختيار أعضائه بالتعيين ومجلس نواب منتخب . وقد صدر الدستور البلجيكى عن مجلس تأسيسى يمثل شعب بلجيكا . وعلى النقيض منه كان المرسوم الدستورى البروسى صادراً عن ملك بروسيا ومنبثقاً عن رغبته الطيبة فى منح بلاده دستوراً ، ولكن لم ينتقص هذا المرسوم من السلطات العليا للملك شيئاً . وكذلك الدستور العثمانى صدر عن رغبة السلطان الذى تخلى طواعية عن الممارسة الانفرادية لبعض امتيازاته ، واحتفظ فى الوقت ذاته لنفسه بجميع السلطات المتبقية . وأخيراً فإن الدستور العثمانى جاء على غرار المرسوم الدستورى البروسى يقرر فصل السلطات القضائية والتشريعية والتفيذية بعضها عن بعض، ولكنه لم يفصلها فصلا تاماً وحاداً . وكان فى هذا الأمر على غرار الدستور البلجيكى (٢) .

الدستور في مجال التطبيق العملي :

١- إجراء الانتخابات :

رؤى إجراء الانتخابات العامة لمجلس المبعوثان فى وقت مبكر قبل صدور الدستور رسمياً ؛ إذ كان لايزال يتداول بين السلطان والوزارة ولجنة الدستور لتعديل بعض مواده أو

---

(١) Lewis, B.; The Middle East etc., op. cit., pp. 53 - 54.

(٢) انظر عن هذه الدراسة المقارنة كلا من مؤلفات الأستاذ Lewis, B.;

The Emergence etc.; op. cit., p. 164.

The Middle East etc., op. cit., p. 53.

Dustur. A. Survey of etc., pp. 11 - 12.

إدراج مواد جديدة تتماشى مع رغبة السلطان . وكان من رأى مدحت باشا أن يجتمع البرلمان ، وهو المظهر العملى للدستور ، فى أثناء اجتماعات المؤتمر الدولى المنتظر عقده فى إستانبول، أمام سمع وبصر أعضاء المؤتمر ورجال الصحافة العالمية الذين يحضرون لتغطية أنباء المؤتمر. ومن أجل الإسراع بعقد البرلمان تقرر فى هذه الانتخابات فقط ألا يقوم الشعب بانتخاب أعضاء مجلس المبعوثان ، وإنما يعهد بعملية الانتخابات إلى أعضاء مجالس الولايات ومجالس الأقسام على اختلاف مسمياتها والذين سبق انتخابهم طبقاً لقانون الولايات الصادر فى سنة ١٨٦٤ على عهد السلطان عبد العزيز (١) . ويقوم الباب العالى بتحديد عدد النواب عن كل ولاية بطريقة حدسية وتقريبية بالنسبة لعدد السكان ، ويترك لكل وال تحديد النسبة بين النواب المسلمين وغير المسلمين . ولم تشمل الانتخابات رومانيا والصرب والجبل الأسود ومصر وتونس بمقولة أن هذه الولايات لها نظم الحكم الخاصة بها ، ورفض لبنان وجزيرة كريت الاشتراك فى عمليات الانتخاب تحت ذريعة الحرص على الاحتفاظ بالحكم الذاتى، الذى تقرر لكل منهما على الرغم من أن الباب العالى أكد لهما أن اشتراكهما لن يمس أو يقلل من حجم سلطات الحكم الذاتى.

بدأت الانتخابات فى شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٧٦ علماً بأن الدستور صدر بصورة نهائية ورسمية فى ٢٣ من ديسمبر – كانون أول – أى فى الشهر التالى . واستمرت الانتخابات إلى شهر يناير – كانون ثان – نظراً لإجرائها فى ثلاث قارات وما تطلبه وصول نتائجها من وقت طويل ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى البوسنه وسالونيك ، فإن حاكميها عينا النواب مباشرة ووفقاً لأهوائهما . وكان فى تصرفهما مخالفة صريحة للدستور . وكانت إستانبول خاضعة للوائح خاصة بها ؛ إذ لم تكن قد أصبحت بعد ولاية (٢) ، وكانت الولايات الأوروبية

---

(١) قسم هذا القانون الدولة إلى ولايات تتألف من متصرفيات ، وهذه تتألف من قائمقاميات يتبع كلا منهم عدد من النواحى . وكان هذا القانون منقولا نقلا أميناً من النظم الفرنسية الإدارية ، على الرغم من أن قانون الولايات قدم من قبل الوزير المصلح عالى باشا، مستهدفاً إشراك سكان الولايات فى تدبير مصالحهم العامة والتخفيف من حدة الحكم المركزى ، ظلت سياسة إستانبول متمسكة بأسلوب الحكم الفردى المطلق ، وظلت معظم تصرفات الوالى تنحصر فى تنفيذ أوامر إستانبول التى اعتمدت حكومتها على إسلام البرق لتعزيز السياسية المركزية . ولم تكن الهيئات المختلفة التى أوجدها القانون لتعاون الولاة والمتصرفين والقائمقامين خاضعة لقاعدة الانتخاب العام غير المقيد بشروط مالية أو إدارية . كما لم يكن جميع أعضائها منتخبين ، بل إن عدد الأعضاء المنتخبين كان أربعة من تسعة بما فيهم الوالى . أما الأربعة الباقون فكانوا من كبار موظفى الولاية الذين يعملون إلى جانب الوالى أو المتصرف أو القائمقام، فى كل وحدة من الوحدات الإدارية.
انظر طريقة الانتخاب فى :

توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠ – ١١.

(٢) كان فى إستانبول عشرون إدارة départements أو قسماً . وكان لكل قسم مجلسه البلدى son conseil municipal ، واستخدمت هذه الأقسام كدوائر انتخابية . وكان على كل دائرة أن تنتخب نائبين . كان أحدهما مسلماً والآخر غير مسلم طبقاً لسكان كل دائرة بغض النظر عن الأديان .

(الروم إيللى) ممثلة بعنصر مسيحى أكثر مما هو منصوص عليه فى الدستور . فكان النائب يمثل فيها ٨٢,٨٨٢ من السكان الذكور ، بينما كان كل نائب عن ولايات الأناضول يمثل ١٦٢,١٤٨ من السكان الذكور . وفى إفريقية كان كل نائب يمثل ٥٠٥,٠٠٠ من السكان . وكان عدد النواب المسلمين ٧١ يمثل كل منهم ١١٣,٣٦٧ . وبلغ عدد النواب المسحيين ٤٤ يمثل كل منهم ١٠٧,٥٥٧ . أما النواب اليهود فكان عددهم أربعة ، يمثل كل منهم ١٨,٧٥٠ من السكان . وبلغ عدد أعضاء مجلس المبعوثان ١١٩ فى رواية (١) و١٢٠ فى رواية أخرى (٢) ، وهو أقرب إلى الصواب . وعين السلطان أعضاء مجلس الأعيان، وبلغ عددهم ٢٦ عضواً منهم ٢١ مسلماً .

٢- نوعية أعضاء مجلس المبعوثان :

لم تكن لدى أعضاء مجلس المبعوثان تجارب سابقة عن الحياة النيابية . وقد جاءوا من كل فج عميق : البلقان والأناضول ، بما فيها أرمينية العثمانية ، وسورية ، وبغداد ، وطرابلس الغرب ومتصرفية بنى غازى وغيرها . وكانوا يتكلمون لغات شتى ، ولهم تقاليدهم وعاداتهم ، وكانوا ينتمون إلى الديانات السماوية الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية . وارتاح السلطان عبد الحميد لهذا الطراز من النواب . واعتقد أنهم يؤلفون فى مجموعهم مجلساً من دمى الأطفال ، وأنهم فى تقديره ، يشكلون مجلساً يتخذه واجهة خارجية، تضفى على حكومته الطابع الديموقراطى الحر ، وفى مقدوره أن يتخذهم مظهراً لتأييد شعبى براق ذى طابع قانونى لتصرفاته .

وكان السلطان قد أصدر أمراً بتعين أحمد وفيق باشا رئيساً لمجلس المبعوثان ، وكان يشغل منصب رئيس مجلس الدولة . وكان عالماً على حظ موفور من الثقافة الفرنسية العالية ، سبق له أن عمل سفيراً للدولة العثمانية لدى بلاط الإمبراطور نابليون الثالث . وكان أوفر أعضاء المجلس علماً وثقافة ، ولكنه كان ذا نزعة استعلائية على الأعضاء .. كان مستبداً فى حياته الخاصة والعامة ، وكان يقاطع الأعضاء فى أثناء مناقشاتهم ، ويتهمهم بأنهم لايعلمون شيئاً عن الموضوع الذى يتكلمون فيه ، وأن قولهم هراء . وقد تصادف أن حضر إحدى جلسات المجلس دكتور واشبورن Washburn عميد كلية روبرت – وهى جامعة بوغازيشى الآن – ورأى هذا العميد أحد النواب مرتدياً عمامة ويتحدث فى أحد الموضوعات حديثاً طويلاً . وفوجىء هذا النائب المعمم، كما فوجىء أعضاء المجلس والحاضرون ، بصوت جهورى من رئيس المجلس يقول له «اسكت يا حمار» نطقها بالتركية «سوس ايزهك» (٣) . وجلس النائب

(١) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, pp. 181 - 182.

(٢) Lewis, B.; The Emergence etc., p. 168.

(٣) Lewis B., The Emergence etc., op. cit., pp. 168 - 169 =

مذهولا من هول ما سمع ، وكأنه أصيب بطلق نارى .

وبصرف النظر عن هذا الحادث الأليم الذى يعتبر إهانة لحقت بجميع أعضاء المجلس ، أثبت عدد كبير منهم صلابة فى الحق ، وشجاعة فى إبداء الرأى ، وفى مناقشة الوزراء .. تكلموا عن المساوئ والفظائع فى الأقاليم التى جاءوا منها ، وعن الحاجة الملحة لإصلاح الأمور. ودهشوا حين سمعوا أن دوائرهم الانتخابية لم تكن هى الوحيدة التى تشكو من سوء الحكم ، ولكن الدولة العثمانية بجميع ولاياتها هى التى تشكو من انتشار الفساد وتعدد الانحرافات، فكان المجلس يضم بعض النواب من ذوى المقدرة والفكر الصائب ، بينما كان البعض الآخر لايتكلمون عن مسائل ذات مصلحة عامة ، وإنما عن مسائل ذات طابع محلى أو شخصى . وكان الفريق الأول يتكلمون بصراحة عن فساد الحكم ويتهمون علانية الولاة بأنهم يتقاضون الرشا ، ويرفضون القيام بأى عمل قانونى يدخل فى اختصاصهم ما لم يتناولوا مكافآت مالية أو عينية فى مقابل أداء واجباتهم . وكانت مناقشات الأعضاء تبياناً وكشفاً لمشاعر الرعايا العثمانيين، وكان يجدر بالسلطان عبد الحميد أن يستفيد من هذه المناقشات ويسمح باستمرارها ، ولكنه ضاق ذرعاً بمعارضة عنيفة ، ومن ثم عمد إلى إيقافها بأسلوب أشد عنفاً كما سنرى بعد حين .

٣- اجتماع البرلمان :

شاءت الأقدار أن يكون مدحت باشا «أب الدستور» مبعداً عن الأراضى العثمانية فى منفاه فى أوروبا حين اجتمع البرلمان . اجتمع البرلمان رسمياً فى ١٩ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٧ فى حفل كبير، أقيم فى قاعة الاحتفالات فى قصر ضولمه باشى . وقرأ كوجوك سعيد ، سكرتير السلطان ، خطاب العرش، وكان من الموضوعات المهمة التى تناولها إبراز الفشل الذى حاق بالإصلاحات التى أدخلت من قبل على نظام الحكومة على عهود السلاطين السابقين ، والمصاعب التى نجمت عن الحرب إبان الأزمة البلقانية الأولى ، والأزمة المالية نتيجة القروض الأجنبية . وانتقل خطاب العرش إلى أن السلطان منح الدستور «كى يستخدم أعضاء البرلمان نظام المناقشات كوسيلة نافعة لتحسين إدارة الدولة» . وطلب إليهم أن يتعاونوا فى سبيل إعداد التشريعات اللازمة ، ووعد بأن الحكومة سوف تعرض على البرلمان عديداً من مشروعات القوانين الجديدة واللوائح. وأكد ضرورة الاهتمام بالنهوض بالزراعة والعدالة ونظام الإدارة . وأعرب عن رغبة الحكومة فى إنشاء مدرسة مدنية جديدة باسم «مكتب – ى ملوكى»

= وترجم هذا القول البذئ إلى اللغة الإنجليزية :

"Shut up, you donkey".

وترجمتها «أخرس ، أنت حمار».

لإعداد رجال إدارة قديرين على تنفيذ القوانين وراغبين فى أداء هذه المهمة الوطنية بكفاية وأمانة.

وفى جلسات تالية ، أعد البرلمان رده على خطاب العرش ، وأفرط فى الثناء على السلطان لدعوته البرلمان إلى الاجتماع . ووعد بالقضاء على «الآثار الأخيرة للمساوئ التى نجمت عن الحكم الاستبدادى» وأبدى الأعضاء معارضتهم الشديدة للتدخل الأجنبى فى شئون الدولة ، وعبروا عن أملهم فى أن يقبل أهالى الجبل الأسود والصرب شروط الباب العالى لعقد الصلح.

٤- منجزات البرلمان:

بدأ مجلسا البرلمان يباشران أعمالهما . عقد مجلس الأعيان جلساته سرية ، بينما عقدها مجلس المبعوثان علنية . ومن مشروعات القوانين التى بحثها البرلمان : قانون الصحافة ، وقانون الانتخابات ، وقانون عدم مركزية الحكم ، وإقرار الموازنة العامة للحكومة ، وإصدار عدة قرارات لمواجهة حالة الطوارئ بسبب حالة الحرب وغير ذلك .

كان قانون الصحافة من الموضوعات التى أثارت نقاشاً طويلا فى مجلس المبعوثان . وكان الصدر الأعظم إبراهيم أدهم باشا هو الذى تقدم بمشروع القانون الذى كان يجيز فرض الرقابة الصحفية وقت الطوارئ ، وإغلاق الصحف ومصادرة سائر المطبوعات التى تنال من الدستور . وأجيزت معظم مواد المشروع. ولم ينجح النواب فى تخفيض قيمة العقوبات المالية التى يحكم بها على أصحاب الصحف . وأعاد المجلس مشروع القانون إلى مجلس الدولة ليعيد صياغته القانونية ، وكانت النتيجة أن غرق مشروع قانون الصحافة فى متاهات تشريعية . ولكن لم يصدر القانون ؛ إذ لم يتمكن مجلس المبعوثان من إعادة النظر فى صورته الجديدة فى أثناء دورة انعقاده .

وعرض على مجلس المبعوثان القانون الأساسى للانتخابات العامة فى أنحاء الدولة . وقد نص على أن يمثل النائب ٥٠,٠٠٠ من السكان الذكور، وأن تكون الانتخابات غير مباشرة، أى على درجتين ، وأن يكون عمر المرشح ٢٥ سنة على الأقل ، ويشترط فى كل منهم حسن السيرة وعدم صدور أحكام عليهم فى جرائم خلقية أو أحكام بالإفلاس . ونجح نواب المجلس فى إقرار مبدأ الانتخابات المباشرة وحرمان ممولى الضرائب المقصرين أو المتهربين من سدادها من حق التصويت فى الانتخابات العامة . ولما عرض مشروع القانون على مجلس الأعيان رفض الأخذ بهذه التعديلات . وقرر الأخذ بالمشروع كما قدمته الحكومة ، وظهر بوضوح حرص كل مجلس على مصالح أعضائه . ومع ذلك لم ير القانون النور ، إذ لما وصل إلى مرحلته الأخيرة عند السلطان كان الأخير قد أصدر قراره الشهير بحل البرلمان وإيقاف الحياة النيابية.

وظل حبراً على ورق النص الدستورى الذى يقرر مبدأ عدم مركزية الحكم فى الولايات العثمانية . وكان هذا النص قد أدرج فى الدستور بتأثير مدحت باشا؛ نظراً لخبراته السابقة كوالٍ تولى حكم بعض الولايات مثل بلغاريا ورومانيا وبغداد . ولقى هذا النص اهتماماً عميقاً من مجلس المبعوثان ؛ إذ عقد جلسات مطولة ووضع مشروع قانون يتألف من ١٠١ مادة تعرضت لتفصيلات مبدأ عدم مركزية الحكم فى الولايات العثمانية . ولكن لم يقدر لهذا المشروع أن يحال إلى مجلس الأعيان؛ إذ عصف به قرار السلطان عبد الحميد فى ١٤ فبراير - شباط - ١٨٧٨ بحل البرلمان وإيقاف الحياة النيابية . ولما عقدت معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ نصت مادتها الواحدة والستون على تعهد الباب العالى بأن يجرى بدون إبطاء فى الولايات التى يسكنها الأرمن سائر الإصلاحات التى تحتاج إليها أمورها الداخلية ، وأن يتعهد بتأمينهم من اعتداءات الشراكسة والأكراد عليهم، وأن يقوم المرة بعد المرة بإبلاغ الدول الأطراف فى المعاهدة بالإجراءات التى اتخذها لهذه الغاية ، وهى تراقب كيفية إجرائها . وتحرك الباب العالى فى سنة ١٨٨٠ عندما ظهرت فى الأفق السياسى باكورة القضية الأرمنية ، وقرر تسكيل لجنة مختلطة تتكون من موظفين عثمانيين وأجانب لدراسة مشروعات الإصلاح التى يعتزم الباب العالى إدخالها فى ولايات الأرمن الست ووضع قانون يتضمنها ، ويستطيع الرد به على الدول الأطراف فى معاهدة برلين .. ومع ذلك لم ير هذا القانون المقترح النور ، وبالتالى لم يدرج فى مجموعة القوانين العثمانية، لأن السلطان عبد الحميد ظل متمسكاً بسياسة الحكم المركزى للدولة . وبقى النظام الموضوع للولايات العثمانية سنة ١٨٦٤ على عهد التنظيمات معمولا به مع إدخال تعديلات طفيفة عليه (١) . وقد تسبب تجميد النص الدستورى الخاص بعدم مركزية الحكم فى الولايات العثمانية فى قيام مشكلات داخلية وخارجية حادة واجهتها الدولة فيما يختص بقضية الأرمن بوجه خاص ؛ إذ كانوا يطالبون بإلحاح بمنحهم الحكم الذاتى، فقاموا بمذابحهم وقابلها العثمانيون المسلمون بمذابح على غرارها؛ مما شوه سمعة الدولة لدى الحكومات الأوروبية وشعوبها على النحو الذى بسطناه من قبل فى الفصلين السابقين الأخيرين من المجلد الثالث .

وفى مناقشة الموازنة العامة للحكومة لسنة ١٨٧٦ - ١٨٧٧ قرر مجلس المبعوثان تخفيض عدد الوظائف المدنية فى الحكومة ، ووافق على تعزيز اعتمادات الطوارئ لمواجهة الحرب ضد الروسيا وحليفاتها . وواجه المجلس العجز الكبير فى موازنة الدولة بزيادة ضرائب الدخل العام والضرائب العقارية والضرائب المفروضة على أصحاب الماشية (ضريبة المواشى) ، كما وافق على قرض إجبارى، يسهم فى تمويله أصحاب العقارات وموظفو الحكومة المدنيون

---

(١) Engelhardt, Ed.,; La Turquie et le Tanzimat. 2 vols. Paris, 1882 - 1884. vol. 2., pp. 250 - 255.

بشراء سندات الحكومة بنسب، تتفاوت تبعاً لاختلاف دخل كل فرد .

باكورة المعارضة في مجلس المبعوثان:

على الرغم من أنه لم تكن توجد أحزاب سياسية في المرحلة الأولى من تاريخ الحياة الدستورية في الدولة العثمانية ، سوى جمعية تركيا الفتاة ، وهى جمعية سرية كان أعضاؤها مشتتين في الدول الأوروبية أو متخفين في إستانبول ، ظهرت باكورة معارضة نيابية في مجلس المبعوثان بسبب الكوارث التى نزلت بالجيوش العثمانية، سواء في جبهات البلقان أو في شرقى الأناضول . طالب أعضاء المجلس بالإجماع في جلسة ٢٢ من مايو – آيار – سنة ١٨٧٧ بمحاكمة محمود نديم باشا الصدر الأعظم الأسبق باعتباره مسئولا عن الأزمة، التى أدت إلى اشتعال الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا وحليفاتها . ولم يستجب السلطان لهذا الطلب . وحاول إسماعيل كمال بك – وهو زعيم ألبانى مسلم وصديق حميم لمدحت باشا ومن كبار المعارضين – إنشاء لجنة حرب في مجلس المبعوثان لتنظيم وتوجيه العمليات الحربية ، وهو أمر لم يأخذ به أيضاً السلطان عبد الحميد بحجة مخالفته للدستور .. واستطاع إسماعيل كمال بك أن يحصل على توقيع تسعين نائباً على طلب لرد اعتبار مدحت باشا . في إستانبول واتجاههم إلى مبنى البرلمان مطالبين باستقالة سر عسكر (١) رديف باشا . وقد رد السلطان على هذه المظاهرات بإصدار الأوامر بالقبض على زعماء المتظاهرين ونفيهم طبقاً للحق المخول له في الدستور . وأعلن أن إستانبول مدينة محاصرة ؛ فالأخطار الخارجية المفزعة التى تحيط بالدولة من شتى الجبهات الحربية والأزمة المالية الخانقة لم تكن تتحمل قيام مظاهرات ، ولم تكن تتحمل نشاط المحرضين على هذه المظاهرات . وحاول السلطان إخفاء شكوكه حول هذه الأحداث والمحرضين عليها . وأصدر إرادة بإطالة مدة انعقاد البرلمان بسبب ضرورة الفراغ من إقرار الموازنة العامة للحكومة وإصدار سندات القرض الإجبارى . وانتهت الدورة الأولى للبرلمان في ١٩ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٧ متأخرة عن الموعد المقرر لفضها في الدستور وهو أول مارس – آذار – من كل عام .. وهذه ظاهرة صحية تنم عن تمسك عبد الحميد بالمبادئ الدستورية في هذا الوقت العصيب .

إجراء انتخابات جديدة وخطاب عرش جديد:

جرت انتخابات عامة جديدة في أنحاء الدولة واستغرقت شهرى سبتمبر وأكتوبر – أيلول وتشرين أول – سنة ١٨٧٧ وهذه ظاهرة صحية أخرى، تدل على حرص السلطان على استمرار الحياة النيابية في البلاد . وتمت الانتخابات طبقاً للقانون الأساسى القديم ، لأن القانون الجديد كان لايزال يتعثر في مراحله التشريعية . وافتتح البرلمان الجديد في ١٣ من ديسمبر – كانون

(١) سر عسكر : مصطلح تاريخى معناه القائد العام أو رئيس الجند .

أول - وكان حفل الافتتاح بسيطاً ومشاعر الجماهير خافتة بل فى حزن عميق بسبب الهزائم الأليمة التى حاقت بالجيوش العثمانية ، وهى هزائم لم تشهد لها الدولةمن قبل ميلا ، وألقى خطاب العرش وأبدى فيه السلطان استياءه من رعايا الدولة فى البلقان؛ لأنهم ثاروا دون أدنى سبب .. وامتدح شجاعة الجيوش العثمانية ؛ وخص بالثناء قوات المليشيا غير الإسلامية الموجودة فى الولايات البلقانية، ووعد البرلمان بتقديم عدد من مشروعات القوانين واللوائح التى نظرها مجلس الدولة ، وهى الخاصة بالانتخابات العامة والإصلاح القضائى وكذلك قانون الإجراءات المدنية . وقال إنه سيعيد إلى البرلمان قانون الصحافة ولوائح الولايات وقانون الضرائب وغيرها من التشريعات التى مرت فى الدورة السابقة؛ ليعيد البرلمان النظر فيها فى ضوء الاعتراضات التى أثيرت . وفى الرد على خطاب العرش كان أعضاء البرلمان موضوعيين ؛ إذ أعربوا عن عدم ارتياحهم عن سير المعارك الحربية فى مختلف الجبهات .

اشتداد ساعد المعارضة فى مجلس المبعوثان :

والواقع أنه لم يكن لدى أعضاء مجلس المبعوثان استعداد لمناقشة المسائل التشريعية . حقيقة ناقش المجلس بعد ذلك موضوعين، هما: سندات القرض الإجبارى وإعادة تنظيم المحاكم المدنية ، ولكن الوقت كان وقت حرب مريرة تتهدد الدولة بضياع ممتلكاتها وتحطيم أركانها . ويجب فى نظر المجلس أن تتضاءل جميع المسائل أمام مشكلات الحرب ونتائجها . ولم تمتد مناقشات الأعضاء فى مسألة الحرب إلى الوزراء فحسب ، بل امتدت إلى السلطان. وتطاول أحد أصحاب المخابز على السلطان كما سنرى . ولكى نعطى صورة عامة عن الموقف الحربى فى تلك الفترة.. فإننا نوجزه فيما يلى برؤوس الموضوعات والأحداث الخطيرة :

فى الجبهة الشرقية :

١- اضطرار الجيش العثمانى وقوامه ٦,٥٠٠ جندى إلى التسليم فى ألاداج Aladag فى ٢٤ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٧٧ .

٢- أخلى مختار باشا مدينة قارس فى ١٤ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٧٧ على الرغم من أنه كان فى مقدوره أن ينسحب مع جنوده ومعداته الحربية الثقيلة فى نظام إلى الخلف نحو أرضروم ، وأصبحت الجبهة الشرقية فى الأناضول مفتوحة أمام الروس لايوقف زحفهم مؤقتاً إلا حلول فصل الشتاء .

فى جبهة البلقان :

٣- تسليم غازى عثمان باشا مدينة بلڤنا Plevna ومعه ٤٢,٠٠٠ جندى فى ١٠ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٧ تحت وطأة الحصار الطويل ، ونتج عن هذا التسليم أن تحطمت خطوط الدفاع العثمانية فى البلقان .

٤- إعلان الأمير ميلان ملك الصرب استقلال بلاده فى ٢٤ من يناير - كانون ثان - واستولى على عدة مدن ومواقع .

٥- استسلام الجنود العثمانيين وعددهم ٣٢,٠٠٠ جندى ومعهم ١٠٣ من المدافع الكبيرة فى ممر شيبكا Shipkd Pass فى ٩ يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٨ .

٦- سقوط أدرنة دون مقاومة فى ٢٠ من يناير - كانون ثان - وكانت أدرنة عاصمة الدولة قبل إستانبول .

٧- استيلاء جيش الجبل الأسود على مدينتى بار Bar ، وألجون Ulgun فى ١٥ و١٩ يناير - كانون ثان - على التوالى .

٨- وصول الجيش الروسى إلى مشارف إستانبول .

٩- طلب السلطان بعد سقوط مدينة بلفنا بيومين وساطة الدول لدى قيصر الروسيا؛ لوقف الحرب تمهيداً لعقد صلح .

١٠- عقد هدنة أدرنة فى ٣١ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٨ على أساس تسليم الحصون البلغارية المتبقية فى ڤيدين Vidin ، روشوك Ruscuk وسيليستريا Silistria ، ومنح البوسنة والهرسك وبلغاريا الحكم الذاتى، وتعهد الباب العالى بإدخال الإصلاحات فى هذه الولايات تحت إشراف الدول الأوروبية الكبرى . وتقرير الحق الكامل للروسيا فى استخدام المضايق (البوسفور وبحر مرموره والدردنيل)، وأن تدفع الدولة العثمانية غرامة حربية للروسيا .. وكانت هذه الشروط تسليماً غير مشروط للمنتصرين .

١١- أعلنت الروسيا فى ١٠ من فبراير - شباط - ١٨٧٨ ، على الرغم من عقد الهدنة ، عن رغبتها فى أن يبحر الأسطول الروسى إلى المضايق التركية ، ويزحف الجيش الروسى على إستانبول لاحتلالها .

ظهرت فى المجلس تكتلات معارضة اشترك فيها نواب أتراك عثمانيون تزعمهم يكيشمرلى زاده أحمد أفندى ونواب عرب مثل يوسف ضيا بك الخالدى نائب القدس ، وخليل أفندى غانم نائب بيروت ، ونافع أفندى الجابرى نائب حلب. وكانت معارضة الفريقين دفاعاً عن المصالح العليا للدولة؛ فلم تكن معارضة طائفية أو مذهبية .. ففى إحدى الجلسات التى اجتمع فيها أعضاء المجلس للرد على خطاب العرش فى مستهل دور الانعقاد لم يلق الأعضاء المسئولية على عاتق الوزراء فحسب ، بل تعدى اتهامهم إلى السلطان وحاشيته . واقترح أحد النواب صياغة لفظية اعتقد زملاؤه فى المجلس أنها معبرة تماماً عن آرائهم فوافقوا عليها وكانت هذه الصياغة على النحو التالى: «إن عدم الكفاية وعدم الأهلية اللتين يتصف بهما القائمون على أداة الحكم لما يوجب اللوم والتقبيح.. فلو أن هؤلاء سيروا الأمور الدبلوماسية

والعسكرية بشكل ، أنسب لما أصاب الدولة ما أصابها من الكوارث (١) . وعند ما طرحت هذه الصياغة على التصويت نالت ٥١ صوتاً ضد ٣٧ صوتاً . وسرعان ما كان لهذا الهجوم أثره ، فأدى إلى استقالة قائد سلاح المدفعية الذى كان هجوم النواب مركزاً عليه، وأعقبه الصدر الأعظم إبراهيم باشا، فاستقال فى ١١ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٨ .

ومضت المعارضة فى طريقها. طلبت محاكمة قادة الجيوش الذين قصروا فى واجباتهم العسكرية ، ثم طلبت استدعاء أربعة وزراء للحضور أمام المجلس ليدافعوا عن أنفسهم فى الاتهامات الموجهة إليهم وإلى الصدر الأعظم ولم يوافق السلطان على الرغم من أن الاتهامات كانت لها بواعثها وأسانيدها (٢) . ولجأ السلطان إلى إجراء شكلى فى محاولة منه لإرضاء المعارضة، ولكن جاءت النتيجة عكسية .. قرر تغيير اسم منصب الصدر الأعظم إلى رئيس الوزراء ، واعترض المعارضون على الأسلوب الذى تم به هذا التغيير بأنه مخالفة صريحة للدستور .. وتكلم باسمهم أحد النواب العرب، وهو يوسف ضيا بك الخالدى، الذى ألقى خطاباً شديد اللهجة قال فيه إن أى تعديل فى مواد الدستور يجب أن يتم عن طريق المجلس ، واتهم السلطة التنفيذية - يقصد السلطان - بأنها حاولت أن تظهر حسن نتيها بمخالفة دستورية صريحة . وكانت الورقة التى يحملها عبارة عن بيان موقع عليه من ١٦ نائباً أثبتوا فيه مخالفة السلطة التنفيذية للمواد ٣٧، ٣٨، ٣٩ من الدستور (٣) . ثم وقعت بعض أحداث ساعدت على أن يظل الجو مكفهراً بين المجلس والوزارة والسلطان . فقد ناشد أعضاء المعارضة فى التماس رفعوه إلى السلطان عن طريق الوزارة أن يعيد مدحت باشا من منفاه، وكانت حالتاه الصحية والمالية قد ساءتا ، فرفض أن يستمع إلى هذا الرجاء . ثم قام النواب الأرمن واليونانيون بتحريض مواطنيهم على رفض النداء الذى وجهه السلطان إليهم بالانخراط فى سلك الجيوش العثمانية (٤) .. وبات واضحاً أن انقلاباً وشيك الوقوع ، إما بتغيير الوزارة وإما بحل البرلمان .

حل البرلمان وإيقاف الحياة النيابية:

بلغت الأزمة بين السلطان ومجلس المبعوثان منتهاها، حين دعا السلطان عبد الحميد أعضاء مجلسى الأعيان والمبعوثان إلى الاجتماع فى ١٣ من فبراير - شباط - سنة ١٨٧٨ وحضر السلطان الاجتماع ليعرض عليهم رأيه فى أن يطلب إلى الحكومة البريطانية إرسال أسطولها إلى بحر مرموره للدفاع عن إستانبول فى حالة تقدم القوات الروسية لاحتلال

---

(١) توفيق على برو، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠ - ٣١.

(٢) Devereux, R.; The First Ottoman Constitutional Period. A Study of the Midhat Constituion and Parliament. Baltimore, 1963. pp. 222- 223, 236 - 242.

(٣) Fesch, Paul; Constantinople aux derniers jours d'Abdul-Hamid Paris, 1907, p. 312.

(٤) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2., p. 187.

العاصمة .. وكان فى تقدير السلطان للموقف الحربى أن دخول الروس إستانبول يجب أن يكون أمراً متوقعاً ؛ لأنه على الرغم من عقد الهدنة فى ٣٠ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٨ أعربت الروسيا فى ١٠ من فبراير - شباط - سنة ١٨٧٨ للدول الأوروبية الكبرى عن رغبتها فى أن يبحر أسطولها إلى البوسفور والدردنيل ، وفى أن يحتل جيشها المدينة الخالدة بمساجدها ومآذنها، والتى كان فى مقدور الجنود الروس بعد أن وصلوا إلى مشارفها أن يروها بأعينهم المجردة . وكانت الحكومة الروسية تتحرق شوقاً لإعادة الصليب إلى مبنى الجامع الفاتح، وهو الذى كان كاتدرائية القديسة صوفيا وحولها السلطان محمد أبو الفتوح إلى مسجد منذ أربعمائة وأربعة وعشرين عاماً مضت إلى ذلك الوقت .. وكان دخول الجيش الروسى إستانبول حلماً تعلقت به آمال الروسيا فى القرون السابقة .

تطاول خباز على السلطان :

واقع معظم أعضاء البرلمان على اقتراح السلطان بالاستنجاد بالأسطول البريطانى للدفاع عن إستانبول . ولكن حدث فى نهاية الاجتماع أن تطاول أحد النواب ، واسمه أحمد ناجى، وهو أحد أصحاب المخابز وشيخ طائفة الخبازين فى إستانبول ، على السلطان ، ووجه إليه قارس الكلم قائلا «لقد طلبتم معرفة رأينا فى وقت متأخر جداً. وكان يجب عليكم أن تستشيرونا حين كان فى الاستطاعة تجنب الكارثة . وإن مجلس المبعوثان يرفض تحمل أى مسئولية عن موقف لم يكن له فيه دخل» (١) . ورأى السلطان فى هذا النقد إهانة له وفى فورة غضبه قرر حل البرلمان، وأصدر فى اليوم التالى ١٤ من فبراير - شباط - أمراً جاء فيه «لما كانت الظروف الحاضرة غير مناسبة لقيام البرلمان بممارسة واجباته على الوجه الأكمل . ولما كان تحديد أو اختصار فترة انعقاد البرلمان يكون ، طبقاً للدستور ، خاضعاً لحاجيات الوقت ، وهو أمر يشكل جزءاً من الامتيازات السلطانية المقدسة. وبناء عليه، صدر الأمر السلطانى السامى طبقاً للدستور بأن دورة انعقاد مجلسى الأعيان والمبعوثان والمقرر فضها فى أول مارس- آذار - تنتهى من اليوم» (٢) . وأصدر فى اليوم ذاته أمراً بإلقاء القبض على عشرة من النواب، الذين هاجموه هجوماً عنيفاً بحجة أن بقاءهم فى إستانبول يؤدى إلى هبوط الروح المعنوية لدى المواطنين . وكان من بين هؤلاء النواب : يكيشمرلى زادة أحمد أفندى زعيم المعارضة، وأحمد ناجى ، وثلاثة من النواب الأتراك العثمانيين، وبدران أفندى وخليل غانم

(١) Loc. cit.

ويذكر أستاذ أمريكى آخر هو دافيسون أن هذا النائب كان ترزياً ، وأن اسمه حاجى أحمد أفندى، انظر :
Davison Roderic H.; Turkey. N. J. 1981, pp. 89 - 90.

(٢) Lewis, B.; Dustur. A Survey of etc., op. cit., p. 14.

أفنـدى (١) نائبا بيروت ، ومانوق أفندى، ونافع أفندى الجابرى نائبا حلب ، ويوسف ضيا بك الخالدى نائب القدس (٢) . وقد تدخل أحمد وفيق باشا رئيس مجلس المبعوثان لدى السلطان؛ كى يستبدل بقرار القبض صياغة لفظية جديدة تحقق الهدف نفسه ولايشتم منها رغبة التشفى من نواب معينين ، فصدر قرار بأن يعود جميع النواب فوراً إلى دوائرهم الانتخابية . واحتج بعض النواب على قرار السلطان بحل البرلمان مستندين إلى هذا القرار، إنما هو هدم للحياة النيابية وخرق صريح للدستور . ولم يكن لهذا الاحتجاج نتيجة عملية . واستمر تعطيل مجلسى الأعيان والمبعوثان زهاء ثلاثين عاماً لم يفتح خلالها باب قاعة المجلس أو مرة واحدة لتنظيف حجراته أو تغيير زجاج النوافذ الذى تحطم تباعاً بتأثير العواصف الجوية . وكان عبد الحميد خلال هذه المدة محتفظاً بكافة امتيازاته التى خولها له الدستور يمارس الحكم الفردى المطلق . وهكذا عقد البرلمان بمجلسيه دورتين استغرقتا خمسة أشهر (٣) كانت هى عمر الحياة النيابية فى المرحلة الأولى فى تاريخ الحياة الدستورية فى الدولة العثمانية .

ولكن من الأهمية بمكان تصحيح الخطأ الذى وقع فيه بعض الباحثين، حين قرروا أن عبد الحميد الثانى قد ألغى الدستور؛ لأن هذا الدستور لم يتعرض للإلغاء من الناحية الرسمية القانونية ، فقد ظل طوال حكم هذا السلطان يعاد طبعه كل عام تحت عنوان القانون الأساسى ويدرج فى صدر الحولية الرسمية التى كانت تصدر كل سنة، وتسمى «سالنامة الدولة العلية العثمانية» ، ولكن بقيت نصوصه وأحكامه مهملة بصفة عامة؛ بحيث أصبح التعبير الدقيق هو إيقاف الدستور أو تعطيل الدستور (٤) .

مناقشة قرار تعطيل الدستور:

كان قرار السلطان عبد الحميد بتعطيل الدستور فى الواقع تعطيلاً للحياة النيابية فى الدولة العثمانية ، وقد استطال هذا التعطيل ، كما قلنا ، زهاء ثلاثين عاماً . كانت هناك عدة

---

(١) لجأ خليل غانم، وهو لبنانى مارونى، بعد تعطيل الدستور، إلى سويسرا حيث أصدر فى جنيف جريدة باسم «الهلال» ثم انحدر إلى باريس حيث أصدر جريدة بالفرنسية اسمها La Jeune Turquie, أى تركيا الفتاة بالاتفاق مع الأمير أمين أرسلان . ونشرت له بعض الجرائد الفرنسية مثل France Internationale, L'Eclair, Les Débats مقالات هاجم فيها سياسة السلطان عبد الحميد. وبعد أن التجأ أحمد رضا إلى باريس، وأصدر سنة ١٨٩٥ جريدة «مشورت» أى الشورة اشترك فيها خليل غانم، وكانت الجريدة نصف شهرية.

(٢) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٣) Lewis, B.; The Middle East and the West.; op cit., p. 53.
See also by the same Professor, Dustur. A Survey of etc., op. cit., p. 14.

(٤) انظر كلا من :

Lewis, B.; Dustur A. Survey of etc., op. cit., p. 14.

ساطع الحصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٨ – ٩٩.

عوامل تضافرت على هذا التصرف العنيف من جانب السلطان .. كان يميل بطبيعته إلى الحكم الفردى المطلق، وكان لايطيق أحداً أن يعارضه . وكان يعتقد أن الشعب غير متحمس للأسلوب الدستورى فى الحكم بدليل أن الجماهير تقبلت بهدوء وسلبية تعطيل الحياة النيابية ؛ لأنها كانت قد اعتادت ثم استنامت قروناً وأدهاراً وأحقاباً لهذا النوع من الحكم الذى يقوم على مشيئة الحاكم، ولأنه لم يكن فى الدولة رأى عام مستنير كثيف العدد . ونحن نتكلم عن حادث وقع منذ أكثر من مائة سنة شهد فيها العالم الكثير من التطورات فى الأنظمة السياسية والنظريات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وقد قلنا مراراً فى هذه الدراسة إنه للحكم على حادث معين وقع فى عصر سابق يجب أن توضع فى الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التى كانت سائدة فى هذا العصر وفى مجتمع معين ومستواه الفكرى حتى يجئ الحكم سليماً . ومما هو جدير بالذكر أن إعادة الحياة النيابية فى سنة ١٩٠٨ واستمرارها فى إستانبول حتى سنة ١٩٢٠ قد اقترنا بأزمات سياسية عنيفة وانقلابات عسكرية متلاحقة وأخطار خارجية وصعاب داخلية وظهور بعض الأفراد من المتسلقين والطفيليين والمرتزقة تبوأوا مناصب قيادية ووصل بعضهم إلى الوزارة ، بعد أن تمسحوا بالعسكريين قادة الانقلابات؛ مما جعل الانقلابات مما جعل الرأى العام يترحم على أيام السلطان عبد الحميد .

وهناك فريقان من الباحثين ، فريق مؤيد لعبد الحميد فى حل البرلمان وإيقاف الحياة النيابية، وفريق معارض له . أما الفريق الأول فمن بينه الباحثان الأمريكيان الأستاذ شو Shaw والسيدة زوجته ، قالا فى معرض حديثهما عن هذا الموضوع إنه من الخطأ أن يعتقد الإنسان أن عبد الحميد قد تبوأ العرش وفى نيته انتهاج سياسة الحكم الفردى المطلق ، وأنه عمل من أول الأمر على تقويض دعائم البرلمان. والحق أنه بقبوله إصدار الدستور قد قلب بداءة ورأساً على عقب سياسة السلطان عبد العزيز فى الحكم، لقد كان عبد الحميد حين تولى العرش صغير السن(١). ولم يكن من الصعب التأثير عليه ، وكان راغباً فى مزيد من التعلم وتجربة الأفكار السياسية التى كان ينادى بها مدحت باشا لإنقاذ الدولة من الاضمحلال الذى تعرضت له. وكان فى خلال السنة الأولى من حكمه أكثر تفتحاً للأفكار الجديدة من السلاطين الذين سبقوه إلى العرش مباشرة . وكان يؤدى صلاة الجمعة مع عامة الشعب ، ويتحدث إلى رجال السياسة ومن إليهم من المستنيرين بل إلى كبار رجال تركيا الفتاة مثل نامق كمال . وقد قال له عبدالحميد فى إحدى المرات «دعنا نعمل معاً يا كمال بك، ونتعاون للنهوض بالدولة إلى مستوى أعلى من مستواها الماضى». أما اتجاهه إلى الحكم الفردى المطلق فقد أملته عليه، فى نظر هذين الباحثين، الأحداث والأهوال التى شاهدها عقب ارتقائه العرش ، إذ اعتقد عبد الحميد

---

(١) كان عبد الحميد من مواليد سنة ١٨٤٤، فكان له من العمر يوم ارتقى العرش فى سنة ١٨٧٦ ما يقرب من ثلاث وثلاثين سنة، وكان يجب من حيث الدقة فى الصياغة اللفظية استخدام عبارة «صغير السن نسبياً».

أن رفض مدحت باشا فكرة تخصيص موارد مالية لسداد أقساط الدين العام، ورفضه وساطة مؤتمر إستانبول الدولى ، وكان الباعث له على هذا الرفض كراهيته لمبدأ التدخل الأجنبى فى شئون الدولة ، قد أديا بالدولة إلى المآزق المالية والدبلوماسية التى انحدرت إليها. ولاحظ عبد الحميد أيضاً أطماع ودسائس رجال السياسة من كل جانب . ورأى أن البرلمان يتأخر كثيراً فى إعداد التشريعات ، وأنه من الصعب أن يعمل على توحيد مجموعات شتى تتصادم مصالحها، وإلى جانب هذه الاعتبارات، أزعجت سياسة الدول الأوروبية الكبرى التى تجاهلت مأساة آلاف المسلمين من رعايا الدولة الذين تعرضوا للاضطهاد والمذابح فى بلغاريا والبوسنة عبد الحميد فى الوقت الذى صورت هذه الدول معاناة الرعايا المسيحيين على أنها انتكاس لوحشية الدين الإسلامى، واستغلالها مطامع الولايات البلقانية لتحقيق أهداف استعمارية للدول الأوروبية أكثر من اهتمامها بمواجهة حاجيات سكان المناطق البلقانية. ثم ظهر العنصر الأخير فى سلسلة طويلة من الأحداث ، وهو قيام مجموعات المعارضة التى تكونت فى مجلس المبعوثان وعملت على الإفادة من كوارث الحرب التى نزلت بالدولة ، فاهتمت بتنفيذ خططها ومطالبها أكثر من اهتمامها بدعم المجهود الحربى.. كل ذلك أقنع السلطان عبد الحميد بأن الدولة ليست فى حاجة إلى النظام النيابى ، وأن الحكم الفردى المطلق هو السبيل الوحيد للمحافظة عليها فى مثل هذه الظروف المضطربة (١).

وهذا الرأى يصور معظم دقائق الموقف الذى واجهه السلطان عبد الحميد منذ أن تولى الحكم، ولكنه أغفل عناصر أخرى سبق أن بسطناها من قبل وعلى كل ، حال فهذا الرأى هو دراسة حديثة وموضوعية وجادة تنصف عبد الحميد. ومن المعروف أن هذا السلطان تعرض بعد عزله عن العرش فى سنة ١٩٠٩ لحملة بذيئة وضارية من الاتهامات الباطلة، أكثر مما تعرض له أى سلطان من السلاطين العثمانيين بحيث أصبحت الفكرة السائدة عنه فى أذهان الأجيال المتعاقبة سواء فى الشرق أو فى الغرب أنه سلطان مستبد بل ومسرف فى استبداده . وكان مذيعوها قد غفلوا ، أو بمعنى أدق، قد جهلوا البواعث الحقيقية للسلطان على تعطيل الحياة النيابية . وما أكثر الذين يكتبون فى التاريخ عن جهالة ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً فى التأليف التاريخى والنقد التاريخى .

أما الفريق الآخر من الباحثين الذين عارضوا عبد الحميد فى تعطيله الحياة النيابية، فقد اندفعوا يصورون على النحو الذى يشتهون بواعث هذا السلطان على تعطيل الدستور . ونسوق مثالا لهذا التحامل بما قرره أحد الباحثين العرب المسيحيين المتحاملين عليه وهو أنطونيوس جورج (١٨٩٢ – ١٩٤٢) (٢) .. فقد قال إن السلطان عبد الحميد بدأ عهده متظاهراً بأنه يحيا

(١) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, pp. 212 - 213.

(٢) ولد فى بلدة دير القمر فى لبنان ، وتوفى فى القدس.

حياة مطابقة للصفات التى عرفت عنه قبل أن يرتقى العرش ، حين اشتهر عنه بأنه أمير ورع حر الفكر ، محب للتقدم والتجديد . وأنه أتاح الفرصة للدول الكبرى ولرعاياه بأن يلمسوا هذه الصفات فى خلال السنة الأولى من حكمه ، ولكنه كان ماكراً كالثعلب فى قدرته على إخفاء مآربه الحقيقية ، حين وقع اختياره على زعيم سياسى مستنير فى أقطاب الحركة الدستورية فى الدولة وهو ، أحمد مدحت باشا ، وعينه صدراً أعظم ومنح شعبه دستوراً وسط احتفالات رائعة المظهر ، وحقق غرضين : خداع رعاياه فأحسنوا الظن بنواياه الطيبة ، وسد الطريق أمام أعضاء مؤتمر الآستانة فأحبط أعمالهم. ثم مضى هذا الباحث يقول إن النصر الذى حققه عبدالحميد لم يدم طويلا ؛ لأن اتجاهات هذ السلطان أصبحت موضع الشك بعد اعتلائه العرش. وسرعان ما اتضح أنه لم يصدر الدستور لأنه كان يرغب فى أن يحكم حكماً دستورياً ، أو لأنه كان يؤمن بهذا النوع من أنواع الحكم، وإنما أصدره لأن الظروف آنئذ ألزمته بذلك للتمويه على رعاياه ولتوجيه ضربة مميتة لمؤتمر الآستانة . ولما حقق غرضيه ، بدأ عبد الحميد بتحطيم الدستور. وكان مدحت باشا هو العقبة الوحيدة المهمة الباقية فى طريقه، فعزله فجأة (فى الخامس من شهر فبراير – شباط – عام ١٨٧٧) ونفاه إلى أوروبا . وبعد أن افتتح البرلمان الجديد فى ١٩ من مارس – آذار – تذرع بإعلان الروسيا الحرب على الدولة (فى الرابع والعشرين من شهر أبريل – نيسان –) فأمر بتعطيل الدستور ، وظل معطلا إحدى وثلاثين سنة[1] .

ومهما يكن من أمر هذين الفريقين من الباحثين وما فى رأى أنطونيوس جورج من تحامل صارخ وأخطاء..، فقد أثبت عبد الحميد تمسكه بالحياة النيابية بدليل أن أزمة الحرب العثمانية الروسية، والتى بلغت الذروة من الخطورة حين وصل الجيش الروسى إلى مشارف إستانبول فى شهر يناير – كانون ثان– سنة ١٨٧٨ ، كان قد أمر بإجراء انتخابات عامة جديدة لمجلس المبعوثان وعقد جلساته ، ورجع إلى المجلس مستطلعاً رأيه فى مسائل حربية خطيرة . ولكنه اعتقد فى ضوء ما حدث فى جلسة ١٣ من فبراير – شباط – أن التجربة الدستورية قد ثبت فشلها ، وأنها جاءت سابقة لأوانها ، وأن فى مكنته أن يدفع بمفرده عجلة الإصلاح إلى الأمام دون عوائق دستورية قد تؤخر مسيرتها . ومن ثم شاهدت الدولة على يديه وهو يمارس الحكم الفردى المطلق ألواناً عديدة من الإصلاحات لم ير الشعب لها من قبل مثيلا ، وشملت النهوض بالزراعة وتحديث الصناعة وتنشيط التجارة وإصلاح القضاء والتعليم المدنى العام والفنى والتعليم العسكرى وإنشاء جامعة إستانبول والاهتمام بالصحة العامة والمواصلات الحديدية والبرقية والبريدية والبحرية والبعثات التعليمية والتدريبية إلى شتى الدول الأوروبية واستقدام البعثات العسكرية من أوروبا وتعزيز الجيش والأسطول وغير ذلك من ضروب

---

(١) أنطونيوس جورج، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٩ – ١٣١ .

الإصلاحات؛ فالسلطان عبد الحميد قد استعاض عن الحياة النيابية بحكم فردى مطلق مستنير. وقد أثبتت الأحداث فى تاريخ كثير من الدول أنها فى فترات نكساتها فى حاجة إلى هذا النوع من الحكم؛ لتعويض تخلفها وما أصابها من اضمحلال أكثر من حاجتها إلى الحياة النيابية المتريثة المتأنية .

ومما يؤثر عن عبد الحميد قوله بعد حل البرلمان «لقد أخطأت حين أردت أن أقلد والدى السلطان عبد المجيد الأول، الذى حاول إدخال إصلاحات عن طريق الإقناع وإيجاد نظم حرة[1] وإنى سأتبع خطوات جدى السلطان محمود الثانى. وإنى أفهم الآن ، كما فهم هو من قبل ، أنه بالالتجاء إلى القوة يستطيع الحاكم تحريك الشعب الذى عهد الله إلى بحماية مصالحه» [2].

وجدير بالذكر أنه لم تمر ثلاثة أشهر على تعطيل الحياة الدستورية حتى تعرض السلطان عبد الحميد لمحاولة فى ٢٠ من مايو – آيار – سنة ١٨٧٨ ، استهدفت خلعه عن العرش فى حادث قصر چراغان ، ثم أحرق الثائرون بعد أيام ذات عدد مبنى الباب العالى ، ثم قاموا فى السنة ذاتها بمحاولة لإحداث انقلاب coup d'état لخلعه وإعادة تولية مراد الخامس سلطاناً. وقد سبق أن تعرضنا فى هذه الدراسة لهذه الأحداث الثلاثة [3] .

خطة عبد الحميد للتمويه على الجماهير:

وفى الوقت ذاته انتهج عبد الحميد خطة تنم عن الدهاء السياسى. فبعد تعطيل جلسات مجلس المبعوثان فى فبراير – شباط – سنة ١٨٧٨ توقف تلقائياً المجلس النيابى الآخر وهو

---

(١) مما هو جدير بالذكر أن السلطان عبد المجيد الأول تعرض فى أثناء حكمه (١٨٣٩ – ١٨٦١) لمحاولة اغتيال فى حادث، يطلق عليه فى تاريخ الدولة العثمانية «حادث القوللي» وقع فى سنة ١٨٥٩ حين قام جماعة من المتآمرين بمحاولة لعزله من الحكم واغتياله إذا تطلب الأمر قتله . وقد اكتشفت هذه المؤامرة وسيق المتآمرون إلى غيابات السجون فى آسيا . واختلفت آراء الباحثين حول بواعث هذه المؤامرة .. رأى فريق منهم أنها كانت أول محاولة فى تاريخ الدولة لإدخال الدستور وإقامة النظام النيابى ، بينما رأى فريق آخر من الباحثين أنه لم يكن لدى المتآمرين مثل هذا الهدف أو البرنامج السياسى . وعلى النقيض كانت تدفعهم الرغبة فى معارضة الامتيازات التى منحها هذا السلطان للمسيحيين من رعايا الدولة فى الخط الهمايونى الذى أصدره فى سنة ١٨٥٦ ، وأن محاولة المتآمرين كانت فى لحمتها وسداها حركة رجعية، ضد إدخال النظم الأوروبية واحتجاجاً على إغفال مبادئ الشريعة الإسلامية كما زعموا .

عن هذا الحادث، انظر:

Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., pp 151 - 152.

(٢) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 213.

وعن دستور سنة ١٨٧٦، انظر كلا من :

Mardin S., The Genesis of young Ottoman Thought. Princeton N. J., 1962.

Devereux R.; The First Ottoman Constitutional Period etc., op. cit.

(٣) انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل التاسع.

مجلس الأعيان عن عقد جلساته، ولكن اتخذ عبد الحميد من المجلس الأخير موقفاً يدل في ظاهره على تقديره العميق لأعضائه ، وبالتالي للحياة الدستورية. وكانت خطته ذات شقين : استمر يدفع لأعضاء مجلس الأعيان مكافآتهم البرلمانية المقررة . وكانت تبلغ عشرة آلاف قرش لكل عضو شهرياً . وهو مبلغ يقل قليلا عن مرتب الوزير ، وكان الدستور ينص على أن تستمر عضوية أعضاء المجلس مدى الحياة. أما عن الشق الثاني من خطته.. فقد استمر يعين أعضاء جدداً في مجلس الأعيان كلما خلا منصب عضو بالوفاة أو لسبب آخر ، وقد بلغ عدد الأعضاء الذين عينهم واحداً وخمسين عضواً(١).

واستهدف السلطان عبد الحميد من هذه الخطة غرضين:

أولاً : شراء ولاء شرائح قيادية في المجتمع العثماني ، فلايشتركون في ثورة على حكمه؛ حفاظاً على مورد مالي غزير يحصلون عليه بطريقة رتيبة .

ثانياً: إقامة دليل على أنه نصير للحياة الدستورية، وعلى أنه لم يقدم على تعطيل مجلس المبعوثان إلا لأسباب قهرية force majeure فهو حاكم دستوري لحماً ودماً ، وبذلك تخبو في تقديره أصوات المعارضة .

اشتداد المعارضة لأسلوب عبد الحميد في الحكم الفردي المطلق:

بمضي السنوات زادت المعارضة لأسلوب الحكم الفردي المطلق الذي كان يمارسه عبدالحميد .. كانت هذه المعارضة أول الأمر في أوساط الصفوة من المستنيرين الذين نظموا صفوفهم لمواجهة الموقف الجديد بعد تعطيل الحياة الدستورية. وعلى الرغم من قلة عدد أفراد هذه الطبقة نسبياً ، أخذت المعارضة تنتقل رويداً رويداً إلى قطاعات أخرى من الجماهير تنشد بدورها إعادة العمل بالدستور بل إسقاط حكم عبد الحميد . وكانت المدارس الحميدية هي المهاد الأولى لنمو مشاعر حب الحرية، وبدت فيها مظاهر السخط والروح الثورية ؛ خاصة في المدارس القائمة في عواصم الولايات لبعدها عن مراقبة القصر ، ثم امتدت إلى المدرسة السلطانية الثانوية في جالاطة سراي في إستانبول وهي أرقى المدارس الثانوية في الدولة، وكان يطلق عليها «الليسيه السلطانية» . وكان طلبة هذا المعهد يجتمعون في المناسبات المختلفة لتوزيع الحلوى عليهم.. وكانت تصدر لهم الأوامر بأن يهتفوا بحياة الباديشاه ، أي السلطان «باديشايم شوك ياشا» أي يحيا الباديشاه ، ولكنهم بعد هذا الهتاف كانوا يهتفون بصوت خفيض : يسقط الباديشاه «باديشايم باشا شاجيا» . وكان من بين المشتركين في الهتاف الأخير الطلبة من أبناء

---

(١) Findley, V. Carter, Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire. The Sublime Porte 1789-1922. Princeton University Press, 1980, p. 250.

الوزراء وكبار رجال القصر السلطانى .. فكان جميع الطلبة لايشعرون بحب أو تقدير نحو السلطان عبد الحميد (١) .

ومع ذلك، فهناك رأى ردده بعض الباحثين ، وهو أن تعطيل الدستور فى فبراير - شباط- سنة ١٨٧٨ «لم يولد أى رد فعل فى البلاد ؛ لأن الحياة الدستورية لم تكن عندئذ مدعمة برأى عام واع ، أو بطبقة قوية من المستنيرين، بل كان من عمل مدحت باشا مع جماعة محدودة من المفكرين» (٢) وقد يكون هذا الرأى صحيحاً خلال السنوات الأولى من تعطيل الحياة الدستورية - وقد امتد هذا التعطيل زهاء ثلاثين عاماً . ولكن بمضى السنوات تكونت أجيال صاعدة، تطلعت إلى إعادة العمل بالدستور كوسيلة لإنهاض الدولة وإنقاذها من الكوارث التى تلاحقت عليها . وقد رأت هذه الأجيال بعد تعطيل الدستور ضياع قبرس وتونس ثم مصر ثم تفاقم مشكلة جزيرة كريت ثم تأسيس إدارة أوروبية فى مقدونيا وهى الولايات الثلاث : سالونيك، ومورناستير ، وقوصوه ، وغير ذلك من الخسائر .

وأحس القصر السلطانى بهذا التيار الجديد يشتد ضده ، فأمر بأن تمنع فى المدارس الملكية والمعاهدة العسكرية كتب نامق كمال وضياء باشا وغيرهما من أعلام الأدب والسياسة الذين كانوا يمجدون فى مؤلفاتهم الحرية والإخاء وحب الوطن. ورأى القصر أن مجرد ذكر أسماء هؤلاء المؤلفين وكتبهم إنما هو خطيئة خلقية. ثم خطا القصر خطوة تالية بإبعاد المدرسين ذوى الآراء الحرة من التدريس فى المدارس الملكية ، وكان من بينهم مراد بك (٣) وإكرم بك (٤) (١٨٤٦ - ١٩١٣) وعبد الرحمن شرف (٥) . وأحل محلهم مدرسين على نصيب موفور من الحماقة والغباء . ثم صدرت أوامر متتالية لهيئات التدريس فى جميع المعاهد بأن يلتزم أعضاؤها التزاماً دقيقاً بالمناهج المقررة وتهديد من يخالف هذه الأوامر بعقوبات رادعة وتوقيع هذه العقوبات على الذين يتصرفون فى أثناء تدريسهم تصرفاً يتنافى مع الولاء للسلطان (٦).

وجاءت فى سنة ١٨٨٩ الذكرى المئوية الأولى لقيام الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ ، فتكونت جماعة معارضة سرية، أطلقت على نفسها اسم «جمعية الاتحاد العثمانى» تطالب بإعادة الحياة الدستورية فى الدولة العثمانية . وكانت تتألف من أربعة طلاب من الكلية الطبية

---

(١) Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., p. 195 .

(٢) ساطع الحصري، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٨.

(٣) كان مراد بك أحد الأعضاء البارزين فى جمعية تركيا الفتاة ، وقد توفى سنة ١٩١٢ .

(٤) كان اسمه رقيا زاده محمود إكرم . كان شاعراً وأديباً مرموقاً، ومن المصلحين البارزين، وهو من تلاميذ نامق كمال ، وامتدت حياته من ١٨٤٦ حتى سنة ١٩١٣ .

(٥) اشتغل بالدراسات التاريخية. وطالت به الحياة من سنة ١٨٣٥ حتى سنة ١٩٢٥.

(٦) Lewis, B., The Emergence etc. op. cit. p. 196.

العسكرية (١) اجتمعوا في حديقة الكلية في مايو – آيار – سنة ١٨٨٩ ، وهم إبراهيم تيمو Temo وهو ألباني من أوهريد Ohrid ، ومحمد رشيد وهو شركسي من القوقاز ، وعبد الله جودت وهو من الأكراد من عرب كير، وإسحاق شكري وهو كردي أيضاً من ديار بكر (٢) . ويضيف البعض إلى هؤلاء الأعضاء الأربعة عضواً خامساً هو حسين زاده علي من إقليم باكو في الروسيا (٣) ، وقد زاد عدد أعضاء هذه الجماعة زيادة سريعة وكبيرة، إذا انضم إليها طلبة من المدارس المدنية والعسكرية والبحرية وغيرها من المدارس العليا في إستانبول . وكونوا من بينهم خلايا، تحمل كل خلية رقماً معيناً . وكان لكل عضو رقمان خاصان به في خليته: الرقم الأول يشير إلى رقم الخلية التي ينتسب إليها ، والرقم الثاني يرمز إلى ترتيب عضويته في الخلية . فكان يذكر على سبيل المثال أمام اسم العضو ٣/٥ أي أنه ينتمي إلى الخلية الثالثة وترتيبه فيها الخامس . واستطاع أعضاء هذه الجماعة، عن طريق مكتب البريد الفرنسي في حي جالاطه بإستانبول ؛ أي يكونوا على صلات وثيقة ومستمرة بمجموعة العثمانيين، الذين آثروا النفي إلى باريس بعد تعطيل الحياة الدستورية .

وقامت محاولة خطيرة في أغسطس – آب – سنة ١٨٩٦ لخلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش. وكانت الخطة الموضوعة لهذه المؤامرة تقوم على قيام الجيش العثماني الأول المرابط في إستانبول بقيادة كاظم باشا باحتلال مبنى الباب العالي في أثناء اجتماع مجلس الوزراء، وخلع السلطان والحصول على فتوى من شيخ الإسلام بشرعية هذا الخلع . ولكن تسربت أنباء هذه المؤامرة إلى رجال الشرطة، الذين ألقوا القبض على جميع المشتركين فيها. وتشكلت محكمة عسكرية لمحاكمتهم . وعلى الرغم من ثبوت التهمة عليهم، وهي تهمة تصل إلى حد الخيانة العظمى أو التآمر على السلطان ، لم تصدر المحكمة العسكرية أي حكم بالإعدام. واكتفت بإصدار أحكام بنفي المتهمين إلى أقاليم نائية في الأناضول والموصل والشام وفزان في جنوبي طرابلس الغرب .. أما رئيس المؤامرة ، وهو الجنرال كاظم باشا، فقد عوقب بإنزاله إلى منصب حاكم سكوتاري في ألبانيا (٤) . ولعل هذه المؤامرة والأحكام التي صدرت فيها كانت خير رد على الذين يرددون أبواق الاستعمار والصهيونية، واتهموا السلطان بميله الغريزي إلى سفك الدماء وأطلقوا عليه السلطان الأحمر . إن كل الخلاف بين عبد الحميد وخصومه كان ينحصر في تمسك السلطان بالحكم الفردي المطلق وبالحكومة المركزية في إستانبول تحكم

---

(١) Loc. cit., p. 197.

(٢) Ramsaur E. E., op. cit., p. 13.

(٣) Davison H. Roderic; Turkey. A Short History. The Eothen Press, Beverly, 1981, pp. 91 - 108.

(٤) انظر تفاصيل هذه المؤامرة في :

Lewis, B.; The Emergence etc.; op. cit., pp. 198 - 199.

ولايات الدولة حكماً مباشراً وعدم ارتياحه للحياة الدستورية . وكان للسلطان فى تمسكه بهذا الأسلوب فى الحكم حججه وأسانيده . أما خصومه فكانوا يرون من باب التقليد للنظم الأوروبية فى الحكم والإدارة ورغبتهم فى وقف الأخطار الخارجية والداخلية عن الدولة ، قيام الحكم الدستورى والأخذ بنظام الحكم الذاتى فى ولايات الدولة؛ فالخصومة السياسية كانت ترجع إلى اختلاف وجهات نظر الفريقين حول مبادئ الحكم . وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن عبد الحميد كان على حق فى تمسكه بوجهات نظره، كما يتضح فى المرحلة الثانية للحياة الدستورية .

المرحلة الثانية :

بدأت المرحلة الثانية فى تاريخ الحياة الدستورية فى الدولة العثمانية عندما أصدر السلطان عبد الحميد الثانى فى ٢٣ من يوليو – تموز – سنة ١٩٠٨ «إرادة» بإعادة العمل بالدستور عقب الانقلاب الذى حدث فى هذا الشهر .

وقد استمرت هذه المرحلة حتى ١١ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٢٠، حين قرر السلطان محمد السادس وحيد الدين حل البرلمان .. فكانت هذه المرحلة أطول عمراً من المرحلة الأولى .

وقد امتازت الحياة الدستورية فى المرحلة الثانية بوجود أحزاب سياسية ووقوع التطاحن الحزبى بينها على عكس المرحلة الأولى ، التى كانت خالية من أحزاب داخل المجلسين النيابيين. ولكن كانت تظهر من وقت إلى آخر مجموعات أو تكتلات من الأعضاء تهاجم الحكومة فى بعض المسائل . ويعيب المرحلة الثانية عدة مآخذ ، منها : كثرة الانقلابات العسكرية والسياسية، وسيطرة حزب الاتحاد والترقى على السياسية الخارجية والداخلية للدولة سيطرة وصلت إلى حد النظام الديكتاتورى ، والكوارث التى لحقت تباعاً بالدولة فضاعت منها على سبيل المثال ولايتا البوسنة والهرسك ، وجزيرة كريت وولاية طرابلس الغرب ومتصرفية برقة ومعظم ممتلكاتها فى البلقان فى أثناء حربى البلقان الأولى والثانية . وقد زج رجال حزب الاتحاد والترقى بالدولة فى أتون الحرب العالمية الأولى وخسرت فيها معظم ممتلكاتها فى أوروبا وآسيا وإفريقية حتى جاءت نهاية الدولة على أيدى رجال هذا الحزب ، واحتلت أقاليمها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان والأرمن . وكانت هذه الخسائر المتتالية مادة خصبة لخصوم الحياة الدستورية ، الذين أرجعوا هذه الكوارث لقيام برلمان ضعيف تافه عجز عن أن يقف فى وجه ديكتاتورية العسكريين وغيرهم من رجال الاتحاد والترقى، وتركهم يعبثون بمقدرات الدولة، وخلصوا رأياً إلى أن الحياة الدستورية إذا كانت قد أصابت نجاحاً فى دولة كإنجلترا .. فإن هذه الحياة الدستورية لاتصلح لكل دولة ولكل شعب. وكان قد أثير منذ انقلاب سنة ١٩٠٨ جدل سياسى عنيف اتسع مداه وطالت مراحله حول أى النظامين أكثر صلاحية لحكم الدولة:

نظام الحكومة المركزية فى إستانبول ، أو قيام حكم ذاتى فى الأقاليم العثمانية؟ وكان لكل نظام أنصاره المتحمسون له. ولم يكن فى الاستطاعة أيام الديكتاتورية التى مارسها حزب الاتحاد والترقى الأخذ بالرأى الثانى . وكانت هذه المحاولة من أسباب تعثر الحياة الدستورية ، وزادت الدولة وهناً على وهن ، وقد عاصرت المرحلة الثانية للحياة الدستورية فترة من أحرج فترات تاريخها، وعجلت بها نحو نهايتها المحتومة وهى انقضاء حكمها كدولة إسلامية كبرى كانت من أكبر الدول الإسلامية التى شهدها التاريخ ، وقيام الجمهورية التركية لتحل محلها فى نطاق إقليمى ضيق ومحدود بالنسبة للاتساع الرهيب الذى بلغته الدولة العثمانية .

وحدث أن أصدر القائد العام لقوات الحلفاء فى إستانبول ، الجنرال ولسن، أمراً فى ١٥ مارس – آذار – سنة ١٩٢٠ بإلقاء القبض على مائة وخمسين شخصاً من العثمانيين من كبار الموظفين المدنيين وضباط الجيش فى إستانبول بتهمة التعاطف مع الكماليين ، وأمر بنفيهم إلى جزيرة مالطة. وفى اليوم التالى أعلن السلطان الأحكام العرفية فى إستانبول ، وحلت قوات عسكرية من دول الحلفاء محل الشرطة العثمانية فى هذه العاصمة، واقتحمت مجلس المبعوثان وألقت القبض على أعضائه البارزين ؛ فعقد المجلس اجتماعاً فى ١٨ مارس – آذار – اتخذ فيه بإجماع الآراء قراراً بالاحتجاج على هذا الإجراء . وفى الجلسة ذاتها اتخذ المجلس قراراً بتأجيل عقد جلساته إلى أجل غير مسمى، وكان هذا القرار نهاية لحياة برلمان إستانبول ؛ لأن السلطان محمد السادس وحيد الدين أراد إظهار سخطه بطريقة عملية على أعضاء المجلس من ناحية، ورغب فى مجاملة القائد العام لقوات الحلفاء فى إستانبول من ناحية أخرى، أو لعل السلطان استجاب لرغبة القارئ البريطانى من ناحية ثالثة، فأصدر فى ١١ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٢٠ «إرادة» بحل البرلمان الذى لم يجتمع بعد ذلك قط. فكانت جلسة ١٨ مارس – آذار – سنة ١٩٢٠ هى آخر جلسة فى تاريخ المجلس . ولم تشهد إستانبول بعد ذلك اجتماعاً لمجلس نيابى على مستوى الدولة ، وبهذا الحادث انتهت المرحلة الثانية للحياة الدستورية بالفشل والمرارة ، وتبددت الآمال فى قيام نظام نيابى وتطبيقه تطبيقاً سليما بعيداً عن الأهواء الشخصية والنزعات الديكتاتورية .

المرحلة الثالثة:

كان مصطفى كمال أسرع فى التحرك السياسى من السلطان محمد السادس وحيد الدين ومن القائد البريطانى الجنرال ولسن قائد قوات الحلفاء فى إستانبول، على الرغم من أن مصطفى كمال كان منهمكاً فى الصراع الحربى ضد القوات اليونانية والفرنسية والأرمنية والبريطانية والإيطالية فى هضاب الأناضول. ففى ١٩ من مارس – آذار – سنة ١٩٢٠؛ أى غداة اليوم الذى اتخذ فيه مجلس المبعوثان قراره بتعطيل عقد جلساته إلى أجل غير مسمى ، التقط مصطفى كمال الخيط بأسرع مما كان يتصوره الكماليون أنفسهم، فأصدر قراراً بإجراء

انتخابات لمجلس نيابى جديد يجتمع بصفة دائمة فى أنقرة ، ويطلق عليه «بيوك ملت مجلسى» أى المجلس الوطنى الكبير The Grand National Assembly .

وكان لقرار مصطفى كمال أصداء بعيدة فى الوطن التركى، وتدفقت على أنقرة من إستانبول وغيرها من المدن جموع كثيفة العدد من المواطنين، يعلنون تأييدهم لمصطفى كمال الذى أرسل إلى السلطان يطلب منه الاعتراف بهذا المجلس الجديد . وقد استطاع مائة عضو من برلمان إستانبول المنحل التسلل من هذه المدينة إلى أنقرة على الرغم من مراقبة قوات الحلفاء لأبواب العاصمة ومخارجها . وانضم هؤلاء الأعضاء إلى ١٩٠ نجحوا فى الانتخابات، واجتمع المجلس الوطنى الكبير في أنقرة لأول مرة فى ٢٣ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٢٠ ، وانتخب مصطفى كمال ليكون أول رئيس له .. وأعلن المجلس أنه على خصومة لحكومة السلطان ، وليس خصماً للسلطان . وتقرر منح المجلس الكبير سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة .

وهكذا اقترن مستهل المرحلة الثالثة فى الحياة الدستورية بوجود حكومتين :

حكومة واهنة مغلوبة على أمرها في إستانبول بقيت أمامها أيام ذات عدد حتى تلفظ أنفاسها الأخيرة .

وحكومة فتية فى أنقرة تعمل على ترسيخ دعائمها وإنهاء حكومة إستانبول .

وكان الصراع بين الحكومتين قصير المدى ، ولكنه كان استفزازياً انتهى بإلغاء نظام السلطنة وانقضاء حكم الدولة العثمانية وانفراد حكومة أنقرة بحكم البلاد . ولما كان هذا الصراع أكثر التصاقاً بقيام الجمهورية التركية، فإننا نرجئ الكلام عنه إلى موطن قادم .

بقى أن نذكر هنا أنه كان من نتائج التحرك السريع لمصطفى كمال أنه جعل من أنقرة، وهى مدينة جبلية صغيرة فوق هضبة الأناضول ، مركز الثقل للحياة الدستورية والسياسية والعسكرية . وكان مصطفى كمال قد أسس فيها لجنة تمثيلية نيابية فى ٢٧ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٩١٩ ، وقدر لهذه المدينة النائية أن تكون فى قابل الأيام عاصمة للجمهورية التركية.

* * *

عيوب أخرى للدولة العثمانية (٧)

إلى جانب العيوب التى بسطناها فى الفصول السابقة ، توجد عيوب أخرى جانبية ، رأينا أن نجمعها فى فصلين قبل أن نفرغ من هذا الموضوع .

أولا: الإسراف فى الإنفاق العسكرى :

كانت الدولة العثمانية دولة عسكرية بالدرجة الأولى .. اهتمت بالقوات المسلحة إعداداً وتسليحاً وتدريباً وتنظيماً . وكانت هذه القوات عدتها فى الحرب وفى تأمين سلامتها وسط أعداء يتربصون بها الدوائر ، وكفلت لها التوسع الإقليمى فى آسيا وأوروبا وإفريقية وفى حوضى البحر المتوسط والبحر الأحمر وأجزاء من حوض البحر الأسود . كما كانت قواتها الضارية الوسيلة الفعالة التى جعلتها من أقوى وأكبر الدول الإسلامية التى عرفها التاريخ وهابتها الدول المسيحية المعاصرة لها حتى القرن الثامن عشر، فكفلت لها هذه القوات أسباب المجد الحربى طوال قرون ذات عدد.. كل هذه حقائق لامراء فيها . ولكن جاء الإنفاق العسكرى على حساب المرافق العامة والصحة العامة والنهوض بالزراعة وإدخال الصناعة ونمو التجارة وما إلى ذلك من خدمات عامة . وحسبنا أن نذكر أن الإنفاق العسكرى كان يصل فى السنة إلى ألف مليون جنيه ، بينما لم تصل ميزانية التعليم المدنى إلى أكثر من بضعة ملايين من الجنيهات.

ونجمت عن هذه الأوضاع عدة عيوب : فقد جعلت الدولة العسكريين يستأثرون بالمناصب المدنية القيادية العليا. كانت الغالبية العظمى بل الساحقة من الصدور العظام والوزراء ورؤساء الدواوين وحكام الولايات من رجال القوات المسلحة ، وأصبح للجيش وظيفتان ، هما الحرب والحكم، وتركت الوظائف الكتابية الصغيرة للمدنيين . ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى أعضاء الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة، ويمثلهم شيخ الإسلام والقضاة والمفتون ومن إليهم، مما أوجد تنافراً بين العثمانيين المسلمين . فالعثمانى المسلم الذى يولد مسلماً من أب مسلم كان يجد أمامه الطريق مسدوداً أو يجد الفرص أمامه نادرة ليتقلد منصباً حكومياً مرموقاً ، فى حين كان يظفر بمثل هذا المنصب أفراد طبقة القولار، وهم عبيد السلطان من حصيلة ضريبة الغلمان جاءوا إلى الحياة مسيحيين وحولتهم الدولة إلى الإسلام وتعهدتهم بالتربية والتثقيف؛ تمهيداً لتعيينهم فى مناصب رفيعة، سواء فى الجيش أو فى مجالات الحكم والإدارة .

ثانياً : عدم وجود رصيد بشرى من المدنيين الفنيين المهنيين :

وقد واجهت الدولة هذه الصعوبة فى القرن التاسع عشر، حين شرعت فى عهد التنظيمات الخيرية (١) تحويل الدولة من تنظيم عسكرى إلى تنظيم مدنى (٢) بإدخال إصلاحات دعماً للأجهزة المدنية بجانب الجهاز العسكرى .. فلم يكن لدى الدولة رصيد بشرى من المدنيين الفنيين النابهين يشغلون الوظائف الكبرى والمتوسطة .. فكان السلطان يقرر الإصلاحات ، ولكنه لم يكن يجد من ينفذها . فإلى جانب الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة كالقضاة والمفتين كانت الجماهير التركية العثمانية المسلمة إما جنوداً فى الجيوش العثمانية ، وإما مزارعين فى شبه جزيرة الأناضول يعملون فى الإنتاج الزراعى وتربية المواشى ، وبعض الصناعات مثل النسيج والسجاجيد ، وإما أصحاب حوانيت صغيرة أو عاملين فيها فى إستانبول أو أدرنة أو وبروسة أو إزمير أو غيرها. و علاجاً لهذا الموقف، شرعت الدولة فى إنشاء مدارس وفقاً للنظام الأوروبى الحديث مثل مدارس الطب والهندسة والزراعة والإدارة والمعادن . ولم يكن إنشاء هذه المدارس علاجاً سريعاً ، فكان على الدولة أن تنتظر سنوات طوالا حتى يفرغ الطلبة من دراساتهم ويتم تدريبهم. وكما افتقرت الدولة إلى الكفايات البشرية، كانت فى حاجة إلى المال لتنفيذ المشروعات الإصلاحية ، ومن ثم تخبطت فى اتباع أساليب جمع الضرائب ، فكانت تارة تعطى الملتزمين هذا الحق، وتارة ثانية تعهد إلى رؤساء العشائر والأقاليم بجمع الضرائب، وتارة ثالثة تعتمد على القادة العسكريين فى جبايتها . وقد واجهت الدولة أزمات مالية مستمرة واضطرت إلى عقد قروض خارجية ، وساعد على استمرار الأزمات المالية تبذير بعض السلاطين وفساد ذمة الموظفين وقبولهم الرشا وميلهم إلى اختلاس أموال الدولة. وتركت الدولة رعاياها اليهود يمارسون الشئون المالية والمصرفية يصيبون منها أرباحاً خيالية ، كما تركت رعاياها الأرمن يشاركون اليهود فى نشاطهم المصرفى، بالإضافة إلى نشاط تجارى واسع متعدد الصور. وأذنت لرعاياها اليونانيين فى تقلد أكبر المناصب فى حكم الدولة، مثل: وظيفة سكرتير الباب العالى أى ترجمانه، وقائد الأسطول فى فترات طويلة، ووظيفة حاكم ولاية الأفلاق وحاكم البغدان، وكانت هاتان الولايتان تشكلان رومانيا. وكانت هذه الظروف وقفاً على اليونانيين. كما أن كنيستهم فى إستانبول كانت ذات صول وطول ، تمتع البطريرك اليونانى بسلطات سياسية واسعة إلى جانب سلطاته الدينية. وقد رأينا فى الفصل السابع والأربعين فى المجلد الثالث أن عصمت إينونو رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان ١٩٢٢ – ١٩٢٣ طالب بتجريد البطريرك اليونانى من سلطاته الواسعة، كما طالب بنقل مقر الكنيسة اليونانية من إستانبول تأسيساً على أن هذه الكنيسة كانت تشكل دولة داخل الدولة العثمانية .

---

(١) عن عهد التنظيمات، انظر ما جاء فى نهاية الفصل، تحت عنوان «قصور حركة التنظيمات الخيرية» .

(٢) Gibb Hamilton & Bowen Harold; op. cit., vol. 1. Part 1, p. 176.

وكان الفلاحون اليونانيون يتمتعون بشبه استقلال داخلى فيعينون الموظفين والقسيسين من بينهم. كما سلمت الدولة أمر حراسة الطرق لبوليس أهلى من اليونانيين؛ لمكافحة العصابات التى كانت منتشرة فى الطرق لقطع سبل التجارة، وبذلك نشأت النواة التى تكونت منها جيوش الثورة اليونانية على الدولة طلباً للاستقلال . ورخصت الدولة للسفن اليونانية بالتسلح لمقاتلة القرصان فى البحار؛ مما أوجد أداة الكفاح الفاصلة فى حرب الاستقلال اليونانى .

ثالثاً : عدم تطوير أنظمة الحكم :

ومن عيوب الدولة أنها لم تعمل على تطوير نظم الحكم والإدارة التى وضعتها، وهى فى مستهل عهدها ، فظلت أنظمة الدولة فى حالة جمود أو ركود أعصراً وأدهاراً حتى القرن التاسع عشر، فى الوقت الذى كانت أوروبا تخطو منذ عصر النهضة خطوات سريعة ومطردة لإعادة بناء أجهزتها الحكومية وتطوير حياة سكانها والأخذ بأسباب التقدم. ولذلك وجدت فجوة حضارية مدنية بينها وبين الدول الأوروبية المعاصرة لها . وسارت الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر بقوة الدفع الذاتى التى كانت لها قبل هذا القرن ، ثم بات موقفها الدولى حرجاً بعد اختفاء جيل الساسة البريطانيين، الذين كانوا يرون المحافظة على استقلال الدولة العثمانية وسلامة ممتلكاتها وتماسكها (١) كوسيلة لتأمين المصالح البريطانية، ودعم المراكز البريطانية فى حوض البحر المتوسط وسلامة مواصلاتها مع الهند، ووقف مطامع الروسيا والنمسا وفرنسا(٢). ولما أصبح ضعف الدولة واضحاً لجميع المراقبين السياسيين والعسكريين، تطلعت الشعوب المسيحية الخاضعة لها فى أوروبا وآسيا إلى الانفصال عن حكم إسلامى متخلف فى نظرها. ووجدت فى بعض الدول الأوروبية الكبرى أول الأمر، مثل النمسا والروسيا ، تأييداً لها. واتخذ

---

(١) كان من أنصار هذه السياسة من رجالات بريطانيا :
(أ) جورج كاننج George Canning وزير الخارجية (١٨٢٢ - ١٨٢٧).
(ب) ستراتفورد كاننج دى رد كليف Stratford Canning de Redecliffe السفير البريطانى فى إستانبول.
(جـ) لورد بالمرستون وزير الخارجية (١٨٣٠ - ١٨٤١).
(د) لورد بونسونبى Ponsonby السفير البريطانى فى إستانبول (١٨٣٢ - ١٨٤٢).
(هـ) هنرى بلور Henry Bulwer السفير البريطانى فى إستانبول .

(٢) قد يرى البعض أن تدخل بريطانيا لصالح الثوار اليونانيين فى حرب الاستقلال اليونانية عصف بهذه السياسة البريطانية التقليدية . ولكن الحقيقة أن بريطانيا لجأت إلى هذه السياسة الاستثنائية حين أدركت ضعف الدولة العثمانية حربياً عن إخماد الثورة ، وأن استمرار هذه الثورة يتيح عديد الفرص للروسيا للتدخل ، كما أنه ينهك الدولة العثمانية حربياً واقتصادياً ، وأن مصلحة الدولة هى إنهاء العمليات الحربية التى كانت تدور فى غير صالح العثمانيين .

Stratford de Redcliffe; The Eastern Question. London, 1981.

Kedourie, E., England and the Middle East. The Destruction of the Ottoman Empitre 1914 - 1921, London, 1950, p. 10.

الصراع الحربى الطابع الصليبى تغطية ، هى غلافة رقيقة باسم «المسألة الشرقية» . ولم تكن هذه التسمية الدبلوماسية سوى اقتسام أملاك رجل أوروبا المسلم المريض، وتدخلت بقية الدول الأوروبية فرادى وجماعات فى اقتسام وتفتيت أملاك الدولة العثمانية، بعد أن انضمت فرنسا وبريطانيا ولحقت بهما إيطاليا أخيراً ، فى توزيع الأسلاب العثمانية بينها .

رابعاً : اختلاف في معاملة الرعايا المسلمين وغير المسلمين :

ومن عيوب الدولة أنها كانت تعامل رعاياها غير المسلمين معاملة، تختلف من حيث المظهر عن معاملتها للمسلمين . فكانت تطلق على رعاياها المسلمين لفظة «تبعة» وعلى غير المسلمين منهم وهم أهل الذمة أو الذميين كلمة «رعايا» . وكانت تحتم على غير المسلمين ارتداء ملابس خاصة أو الاتشاح بزنار خاص، وكانت تفرض عليهم حمل شارة خاصة بعد خلع ملابسهم عقب دخولهم الحمامات العامة . وكان من التقاليد المتبعة أن تكون الدور التى يشيدها الذميون أقل ارتفاعاً من دور المسلمين (١) . وفضلا عن ذلك كانت شهادة غير المسلم على المسلم لاتقل بوجه من الوجوه . حدث أن اجتمع رشيد باشا (١٨٠٠ - ١٨٥٨) «بمجلس العلماء» وهو مجلس يضم كبار العلماء المسلمين ، وقال لهم «إن السفير البريطانى قال لنا فى مناسبات عديدة إن بريطانيا تسعى بكل ما لديها من قوة إلى الدفاع عن الدولة العثمانية ضد الروسيا . ولكننا نلاحظ أن عندكم بعض الأحوال التى تفسح مجالا واسعاً للتحركات الروسية ، ولاتترك لنا مجالا للدفاع عنكم . فمثلا إنكم لاتقبلون شهادة غير المسلم على المسلم، مع أنكم تحكمون بلاداً كثيرة جميع سكانها مسيحيون . «فالمتغلبة من المسلمين يتعدون على هؤلاء دون أن يخافوا العقاب ، بسبب عدم وجود شهود مسلمين غير أتباعهم المأجورين ، وبسبب عدم سماع شهادة غير المسلمين مهما كان عددهم» . وبعد أن عرض رشيد باشا تفاصيل هذه المسألة على المجلس ، وجه إلى العلماء هذا السؤال «ألا يمكن قبول شهادة غير المسلم على الأقل فى الأماكن التى لايوجد فيها سكان مسلمون؟» .

وقرر مجلس العلماء بإجماع الآراء «لإيساغ ذلك شرعاً على الإطلاق» ومع ذلك توصل العلماء إلى طريقة عملية لمعالجة هذه المشكلة الشائكة حيث قالوا «إلا أنه يجوز للحكومة أن تتخذ ما تراه من التدابير الإدارية فى مثل هذه الحالات، إذا صدر قرار من السلطان بذلك، لأن الأوامر السلطانية المبنية على المصلحة العامة ، تكون مطاعة وواجبة التنفيذ» . واستند رجال التنظيمات إلى هذا الرأى الشرعى، وأخذوا يصدرون الأنظمة والقوانين ، فى صورة أوامر سلطانية ، يأمر بها ولى الأمر . ومن ثم صدرت استناداً إلى هذا التأويل عدة قوانين مثل قانون العقوبات وأصول المرافعات المدنية والجنائية وقانون الأراضى وغيرها (٢) . وكان استمرار تلك

---

(١) ساطع الحصرى ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٩١ - ٩٢.

الأوضاع من الأمور المستحيلة في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وهو عهد النهوض القومي والثورات القومية، وكان يفتح باباً واسعاً لثورات الشعوب المسيحية الخاضعة للدولة ، والتدخل الأوروبي في شئون الدولة دفاعاً عن المسيحيين، واستفادة الدول الأوروبية من هذه الأوضاع لبسط حمايتها على رعايا الدولة المسيحيين ولتحريكهم ثورياً ضد الدولة من حين إلى حين. فكانت فرنسا تدعى أن لها الحق في حماية الكاثوليك من رعايا الدولة ، وظلت الروسيا تعتبر نفسها حامية للأرثوذكس ، وصارت بريطانيا تحمى البروتسانت فضلا ، عن اتصالها ببعض طوائف أخرى مثل الدروز. وعلى الرغم من ذلك كله، فإن أهل الذمة من رعايا الدولة كانوا يتمتعون بحريتهم الدينية إلى أقصى حد، وهذه حقيقة سجلها إنجلهارد المؤرخ الفرنسي الذائع الصيت في التأريخ لحركة التنظيمات العثمانية (١) .

خامساً: قصور حركة التنظيمات الخيرية :

شهدت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر حركة إصلاحية تجديدية تسمى في اللغة التركية «تنظيماتى» أى حركة التنظيمات، وأطلق عليها أيضاً «تنظيمات – ى خيرية – ى» أى حركة التنظيمات الخيرية من قبيل التفاؤل بأنها ستجلب الخير للدولة ورعاياها . وكان من تقاليد الدولة إطلاق صفة «الخيرى أو الخيرية» على كل حركة إصلاحية ، سياسية أو عسكرية، تتسم في تطبيقها بالهوادة أو العنف، وترجو منها الدولة في كلتا الحالتين الخير والنجاح . ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصدد إطلاق اسم «الواقعة الخيرية» التي حدثت في ١٦ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٢٦ ، وأباد فيها السلطان محمود الثانى الفيالق الإنكشارية تخلصاً من شرورهم، بعد أن تتابعت حركات التمرد والعصيان ، التي قاموا بها وهددت أمن الدولة (٢).

وقد بدأت حركة التنظيمات منذ أواخر حكم السلطان محمود الثانى وبرزت بصورة رسمية على عهد خلفيه السلطانين عبد المجيد الأول وعبد العزيز، وبلغت ذروتها إبان حكم السلطان عبد الحميد الثانى (٣) ، وقد اتجهت أساساً إلى إعادة تنظيم شئون الدولة على أسس

(١) Engelhardt, E; La Turquie et le Tanzimat 2 vol., Paris, 1882 - 1884., vol. 1, p. 226.

(٢) انظر في *هذه الدراسة* ، ج١ ، الفصل التاسع عشر.

(٣) عن حركة التنظيمات في عصر السلطان محمود الثانى، انظر تحت عنوان :

Beginnings of Modern Reform: The Era of Mahmut II, 1808 - 1839 pp. 1 - 51.

وفي عصر *السلطانين* عبد *المجيد الأول* وعبد *العزيز* ١٨٣٩ – ١٨٧٦ ص ص ٥٥ – ١٦٧.

وفي عصر السلطان عبد الحميد الثانى تحت عنوان :

Culmination of the Tanzimat : The Reign of Abdul Hamit II, 1876 - 1909.

قمة التنظيمات : حكم *السلطان* عبد الحميد *الثانى* ١٨٧٦ – ١٩٠٩ ص ص ١٧٢ ، ٢٦٧ في

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, op. cit., vol. 2.

وانظر أيضاً في : =

جديدة. اقتبست من الحضارة الأوروبية فى جميع المجالات الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية والعسكرية وما إليها. وقد أرجع بعض الباحثين بداية هذه الحركة إلى تاريخ مبكر هو حكم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) (١) وعلى ذلك إذا كان هناك اتفاق بين جمهرة الباحثين على تاريخ نهاية الحركة، فالتضارب بينهم لايزال قائماً حول تاريخ بدايتها. وقد ظهر فى مجال التطبيق العملى لهذه الحركة عيوب ومآخذ، ترجع إلى أسباب كثيرة، كان من بينها تصرفات قطاع المثقفين العثمانيين الذين حملوا لواء هذه الحركة فى القرن التاسع عشر، ويطلق عليهم فى اللغة التركية «تنظيمات شيلار» وفى اللغتين الفرنسية والإنجليزية Tanzimat Intelligentsia، فمع اعتقادهم بأن إنقاذ الدولة من أعدائها الخارجين ومن الانحلال يتطلب إصلاح الجيش، وإدخال الحياة الدستورية فى البلاد، وتطوير التعليم، وتنظيم البنيان الاقتصادى، والنهوض بمرفق القضاء، وتحسين وسائل المواصلات، وإنشاء الطرق وما إلى ذلك من مشاريع الإصلاح، لم يحاولوا أن يتبينوا ما يجب أن ينقل من أوروبا وما يجب الإبقاء عليه من التقاليد القومية. فكان من المآخذ التى سجلت عليهم أنهم قلدوا المظاهر الشكلية للحضارة الأوروبية دون أن يستوعبوا جوهر هذه الحضارة، فأدخلوا فى الميدان الاجتماعى إصلاحات أو تجديدات من قبيل الترف أو الكماليات مثل استخدام الملابس الأوروبية والأثاث الأوروبى ووسائل المأكل ونظام المبانى، وما إلى ذلك من مواد استهلاكية، ولم يتجهوا إلى إدخال الصناعات الحديثة وغيرها من المشروعات الإنتاجية. فكانت النتيجة أن اضمحلت الحرف والصناعات القديمة والتقليدية دون أن تتكون على الأقل نواة صناعات إنتاجية حديثة. وما قيل عن ميادين الإنتاج الصناعى قيل أيضاً عن ميادين الزراعى. وبلغ من سخف المتحمسين لحركة التنظيمات، ومن تفاهة تفكيرهم أنهم طالبوا الرجال بحلق لحاهم، وجعلوا من حلق اللحى مطلباً يعادل المطالبة بإدخال الحياة الدستورية فى البلاد. وكان من نتائج تصرفاتهم أيضاً أنهم وقعوا فى خطأ مزدوج، فحينما أدخلوا الإصلاح وقفوا فى منتصف الطريق، ولم يصلوا إلى نهايته. ولم يكن من المنتظر أن تقبل جماهير الشعب معظم الإصلاحات التى جاء بها المصلحون، لأنها كانت بدعاً من ناحية، ولأنها كانت غريبة عنهم من ناحية أخرى، وأوجدت فجوة بين أنصار حركة التنظيمات وجماهير الشعب (٢). وعلى سبيل المثال عندما أدخل نظام التعليم الأوروبى فى عدة معاهد، بقيت المدارس الدينية وغيرها من المؤسسات التعليمية التقليدية دون أن تمتد إليها يد الإصلاح. وكانت النتيجة أن وجدت ازدواجية خطيرة فى الحياة العامة والفكرية. وعاشت جنباً إلى جنب معاهدة تنتمى إلى حضارتين مختلفتين:

= Lewis, B., The Emergence etc. op. cit. pp. 133 - 134, 139 - 144, 169 - 173, 229, 236, 272, 277, 316, 389, 407, 449 - 462, 500.

(١) Davison, H. Roderic; Turkey. etc., op. cit., p 76.

(٢) Lewis B., The Emergence etc. p. 104.

حضارة العصور الوسطى الشرقية ، والحضارة الأوروبية الحديثة ، ولايستثنى من ذلك سوى معهدين طبق فيهما نظام التعليم الأوروبى الحديث ونجحا نجاحاً كبيراً ، وهما أكاديمية العلوم العسكرية ، وهى الكلية الحربية ، وكلية الطب فى إستانبول . أما بقية المعاهد والمدارس، فقد عانت كثيراً من الاصطدام بين النظامين التقليدى والحديث. يضاف إلى ذلك أن رجال التنظيمات بقبولهم الأفكار ومظاهر الحضارة الأوروبية دون أن يراعوا حالة الجماهير فشلوا فى حل مشكلة الثقافة . فوجدت فى المجتمعات التركية العثمانية ثلاث شرائح : الطبقة المثقفة التركية العثمانية الحديثة ، وهم يمثلون الصفوة النابهة ، وشريحة علماء الدين وهم يعيشون على التراث العربى والفارسى ، ثم شريحة جماهير الشعب ، وكانت هذه الشريحة تعيش على أساليب وقيم عثمانية بدائية .

وفشلت حركة التنظيمات لعدة أسباب ، منها : افتقار المسئولين العثمانيين إلى الخبرة اللازمة لتنفيذ الإصلاح تنفيذاً سليماً صحيحاً ، ثم موقف الرجعيين والمتعصبين العثمانيين العدائى من حركة الإصلاح على المبادئ الأوروبية ووضعهم العراقيل فى طريقه، اعتقاداً منهم بأن مبعث أخطار الإصلاح يكمن فى طلبات أو رغبات جاء بها أجانب مسيحيون ، وأن غرضهم الرئيسى هو تأمين مصالح دولهم . فكان الإصلاح لهذا السبب موضع ريبة الجماهير ، لأن الداعين إليه، فى نظر جموع الشعب، هم أعداء الإسلام وأعداء الدولة العثمانية. ولذلك كان من الطبيعى أن ينظر علماء الدين وجماهير الشعب إلى أى تدخل من جانب هؤلاء الأجانب بمثابة محاولة غرضها القضاء على الدولة العثمانية، ولو تمسحت هذه المحاولة بالرغبة فى إدخال الإصلاحات . كانت بريطانيا بوجه خاص تضغط ضغطاً لا هوادة فيه على الدولة العثمانية ؛ من أجل إدخال الإصلاحات لوقف تدهورها من ناحية ، ولتمكينها من الوقوف فى وجه الروسيا من ناحية ثانية ، ومنع الدولة الأخيرة من الوصول إلى الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، ثم الوثوب على الشعوب المسيحية البلقانية ، وإنشاء قواعد عسكرية ، برية وبحرية، تهدد طريق المواصلات بين بريطانيا وممتلكاتها فيما وراء البحار . ومن المعروف أن الشعب المشحون عاطفياً وفكرياً ضد دولة أو مجموعة من الدول الأجنبية لايستسيغ مشروعات إصلاح تشير بها هذه الدولة أو الدول . وهكذا كان شأن الشعب التركى العثمانى المسلم : نظر إلى رغبة بريطانيا وإلحاحها فى إدخال إصلاحات نظرة ملؤها الظنون والشكوك . وقد واجه البوادر الأولى لمشروعات الإصلاح على أن فيها خروجاً على التقاليد ، ومساساً ، من وجهة نظره ، بمبادئ الشريعة الإسلامية، وإضعافاً لسلطة الحكومة بوضع قيود عليها، ونشراً للفوضى والاضطرابات التى تنشأ عن تصادم شتى الطوائف بعضها مع بعض، ثم مع الحكومة المركزية فى إستانبول، كما أن نجاح القوميات المختلفة الخاضعة للدولة فى تحقيق مطالبها القومية سوف يؤدى إن عاجلا أو آجلا إلى انحلال الدولة العثمانية .

ومما زاد مسألة الإصلاح تعقيداً أن بريطانيا كانت تؤيد حتى سنة ١٨٧٨ الإبقاء على الدولة العثمانية وتماسك ولاياتها للأسباب التى بسطناها . وكانت مطالبتها بإدخال الإصلاحات تؤدى فى تقديرها إلى المحافظة على استقلال هذه الدولة وبقاء ممتلكاتها . وقد أصدرت الدولة فى القرن التاسع عشر مرسومين إصلاحيين على عهد سلطان واحد ، هو عبد المجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦١) ، عرف الأول باسم خطى جلخانه وصدر فى ٣ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٣٩ ، واشتهر الثانى باسم خطى شريف همايونى وصدر فى ١٨ من فبراير - شباط - سنة ١٨٥٦ . وكان لأولهما الفضل فى إنقاذ الدولة من خطر الاكتساح المصرى على عهد محمد على لأراضى الدولة العثمانية، بعد أن اقتربت الجيوش المصرية من مشارف إستانبول . وكان للمرسوم الثانى الفضل فى وضع تسوية دولية فى صالح الدولة عقب حرب القرم فى معاهدة باريس (٢٥ من فبراير - شباط - سنة ١٨٥٦) ، وقد أتاحت هذه المعاهدة للدولة العثمانية فرصة لا نظير لها لإصلاح شئونها (١) ، ولكنها أضاعت هذه الفرصة فى السنوات التالية.

لقد اشتمل المرسومان الإصلاحيان ، جلخانه وخطى شريف همايونى على المبادئ العامة التى توختها حركة التنظيمات الخيرية .. فقد كفلا تأمين جميع رعايا الدولة على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم، بصرف النظر عن دياناتهم ومذاهبهم وأجناسهم ، ووضعا نظماً جديدة لتقدير الضرائب وجبايتها ونظام التجنيد وتحديد مدته فى القوات المسلحة، واحترام حق التملك، وأهم من ذلك كله، وفوق ذلك كله ، المساواة التامة أمام القانون بين جميع الأفراد إلى غير ذلك من مبادئ أساسية . ولاشك فى أن التعهد بمنح أهل الذمة من رعايا الدولة ذات الحقوق المقررة للمسلمين كان «حادثاً» خطيراً فى نظر الشعب التركى العثمانى المسلم ولم يقبله بسهولة؛ لأن هذا المبدأ قد كفل لأول مرة فى تاريخ الدولة العثمانية المساواة أمام القانون بين المسلمين وأهل الذمة فى الدولة. وقامت انتفاضات أو ثورات شعبية محلية فى بعض الأقاليم النائية والقريبة فى الدولة احتجاجاً على تقرير مبدأ المساواة بين المسلمين والذميين.

ومع ذلك لم تستطع الحكومة العثمانية أن تطبق هذا المبدأ تطبيقاً دقيقاً شاملا .. فظلت الخدمة العسكرية مقصورة على المسلمين وحدهم ، وظل أهل الذمة يدفعون ضريبة البدل العسكرى نقداً. وبقيت الوظائف العامة فى الدولة وبخاصة الوظائف الإدارية والقضائية شبه مقصورة على المسلمين فعلا ، وإن لم يكن قانوناً . واضطر السلطان عبد المجيد الأول صاحب

(١) كان من بين أحكام هذه المعاهدة : تعهد الدول باحترام استقلال الدولة وسلامة ممتلكاتها ، قبول مبدأ تحكيم الدول فى حالة وقوع خلاف بين الدولة العثمانية وإحداها ، تعد الدولة بتحسين أوضاع رعاياها المسيحيين بغير أن تتدخل أى دولة فى شئونها الداخلية، إغلاق المضايق التركية فى وجه السفن الحربية غير العثمانية، إعلان حيدة البحر الأسود ، تعديل الحدود العثمانية الروسية بحيث تعاد مصاب نهر الدانوب إلى حيازة الدولة العثمانية.

المرسومين الإصلاحيين إلى عقد قروض أجنبية لأول مرة فى تاريخ الدولة بفوائد مالية، تحرمها الشريعة الإسلامية ولايرتاح إليها الشعب التركى العثمانى المسلم ؛ فنظراً لقيام حرب القرم ..عقدت الحكومة أول قرض من أسواق المال فى لندن وباريس بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه بفائدة ٦ ٪ ، وصدر فرمان فى ٤ من أغسطس – آب – سنة ١٨٥٤ يجيز عقد هذا القرض. وفى أقل من سنة عقدت الحكومة قرضاً آخر بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات بضمانة الحكومتين البريطانية والفرنسية على أن تخصص قيمة هذا القرض للأغراض الحربية ، وتوسعت الحكومة فى سياسة الاستدانة .

وجاء السلطان عبد العزيز بعد وفاة أخيه عبد المجيد فى ٢٥ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٦١ . وعلى الرغم من أنه كان الأمل المرتجى للرجعيين العثمانيين (١) ، اتخذ خطوات معينة للمضى فى حركة التنظيمات الخيرية، فأصدر فى سنة ١٨٦٤ قانون تنظيم حكومات الولايات(٢) ، وأنشأ فى سنة ١٨٦٨ هيئتين قضائيتين، هما: محكمة عليا هى ديوان الأ]كام العدلية ومجلس الدولة على النسق الفرنسى. ولكن مما أعاق مسيرة حركة التنظيمات الخيرية نحو غاياتها المرجوة والسليمة أن السطان عبد العزيز كان مسرفاً إلى أبعد حدود الإسراف والتبذير سواء فى حايته الخاصة أو العامة؛ إذ أنفق أموالا طائلة على رحلاته الخارجية وعلى تنفيذ مشروعات غير إنتاجية ، وكان أول سلطان عثمانى يسافر إلى أوروبا لأغراض غير حربية (٣) ؛ حيث وجه الإمبراطور نابليون الثالث إليه الدعوة لحضور حفل افتتاح المعرض الدولى الذى أقامته الحكومة الفرنسية فى باريس سنة ١٨٦٧ ، فقبل الدعوة ثم سافر إلى إنجلترا والنمسا وقابل ملك بروسيا. وفى إنجلترا كان السلطان عبد العزيز موضع ترحيب عميق من ملك بريطانيا استقل معه الزورق البخارى الملكى وقاما بجولة بحرية فى نهر التيمز Thames وكان قد نزل فى القصر الملكى «بكنجهام» ، وزار القاعدة البحرية البريطانية فى ميناء بورتسموث Portsmouth (٤) . وقد قام من قبل فى سنة ١٨٦٣ بزيارة رسمية لمصر ، فكان أول سلطان عثمانى يزور مصر منذ أن فتحها السلطان سليم الأول سنة ١٥١٧ ، وكأن السلطان عبد العزيز قد فسر حركة التنظيمات الخيرية بالرحلات الممتعة الخارجية . ويلاحظ أنه لم تكن للدولة العثمانية ميزانية منظمة ، فلم يكن هناك تمييز واضح بين مصروفات الدولة ومصروفات السلطان، وكان يطلق على مصروفاته «جيب – ى همايون» . وكان السلطان عبد العزيز أول من وضع ميزانية مستقلة لمصروفاته ومصروفات القصور السلطانية، وأطلق على هذه الميزانية

---

(١) Miller, W.; op. cit., p. 303.

(٢) Temperley, H. W.; England and the Near East. London, 1963. p. 237.

(٣) كان السلاطين العثمانيون الأوائل يذهبون إلى أوروبا لقيادة الجيوش العثمانية فى عمليات الفتوح والتوسع الإقليمى .

(٤) Stanford J. Shaw and Ezel Kufal Shaw; op. cit., vol 2 p. 83.

اسم «خزينة – ى خاصة» . وقد ظهرت منذ وقت مبكر بوادر الأزمة المالية ؛ فأنشئ فى سنة ١٨٦٣ البنك العثمانى للإشراف على القروض ، وكان يرأسه فرنسى ويتولى وكالته إنجليزى[١]. وبسبب إسراف عبد العزيز كان فى حاجة دائمة إلى المال . واستمرأ سياسة الاقتراض ، فعقد مجموعة من القروض الأجنبية ، سنة بعد أخرى. وازداد المركز المالى للدولة تدهوراً حتى جاءت النهاية المتوقعة فى ٦ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٧٥ ، حين أعلنت الحكومة عجزها عن دفع فوائد جميع الديون المتراكمة عليها، وأنها ستدفع فقط فوائد نصف هذه الديون.. أما النصف الآخر فقررت تأجيل فوائده خمس سنوات ، على أن تدفع عن هذا النصف ٥٪ فوائد تأخير فى صورة سندات تقدمها إلى أصحاب هذه الديون . ومع ذلك عجزت الحكومة فى السنة التالية (١٨٧٦) عن الوفاء بالتزاماتها [٢] ؛ مما أساء إلى سمعتها المالية فى المجتمع الدولى، وأثار كثيراً من الكشوك حول تصرفات السلطان عبد العزيز، واعتقدت بريطانيا وفرنسا والنمسا أن مقدار العشر فقط من القروض التى قدمت للدولة قد صرفت فى وجوه الإصـــلاح [٣] . وهكذا اقترنت حركة التنظيمات الخيرية فى أذهان الجماهير العثمانية باشتداد الأزمات المالية وعقد القروض الأجنبية وفرض الفوائد الربوية . ومن الأمور الجديرة بالذكر أن تبذير السلطان والتجاءه إلى عقد قروض مالية متعاقبة كانا أحد الأسباب التى استندت إليها فتوى شيخ الإسلام بوجوب عزل عبد العزيز عن العرش، الذى تم رسمياً فى ٣٠ من مايو – آيار– سنة ١٨٧٦ ، وعين مكانه ابن أخيه السلطان مراد الخامس الذى عزل بعد حكم قصير لم يتجاوز ثلاثة أشهر وثلاثة أيام، وعين أخوه الأصغر السلطان عبد الحميد فى ٣١ من أغسطس– آب – سنة ١٨٧٦ سلطانا باسم عبد الحميد الثانى [٤] .

كانت حصيلة حكم السلطان عبد العزيز وتعيين سلطانين مكانه فى أمد وجيز أن اعتقدت بريطانيا أن الدولة العثمانية لم تفشل فقط فى حركة التنظيمات ، بل إنها غير جادة فى تنفيذ هذه الحركة الإصلاحية والمضى بها إلى نهاية الشوط. وفوق ذلك كله اعتقدت أنها دولة غير قادرة على البقاء كدولة متماسكة ، ومن ثم تخلت بريطانيا منذ سنة ١٨٧٨ عن سياستها التقليدية الرامية إلى المحافظة على استقلال الدولة العثمانية وتماسك ولاياتها، وأسهمت مع دول أخرى مثل الروسيا والنمسا وفرنسا فى تفتيت ممتلكاتها وتوزيعها أسلاباً فى أول فرصة أتيحت لها ، وهو مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ .

أما الروسيا ، العدوة التقليدية للدولة العثمانية ، فبعد إصرارها على انتهاج سياسة

---

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، إلخ مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩ – ٢٠.
(٢) Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., pp. 452 - 453.
(٣) دكتور محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠.
(٤) انظر ما سبق فى هذه الدراسة ، ج١ ، الفصل الرابع عشر.

التدخل فى الشئون الداخلية العثمانية وإثارة المتاعب أمامها، وبعد أن أدركت الانحدار الشديد الذى هبطت إليه الدولة فى الحرب الروسية العثمانية سنة ١٨٧٧ - ١٨٧٨، وجدت - كما يقول المؤرخ فيلكس ڤالى - أن تدخلها المريك كان من العوامل الرئيسية لفشل حركة التنظيمات . ولكنها لم تقنع بذلك عندما وجدت نفسها عاجزة عن القضاء بضربة واحدة على قوة الإسلام السياسية والعسكرية ، أى الدولة العثمانية، فابتدعت بعد مؤتمر باريس لسنة ١٨٥٦ وعلى مدى أكثر من عشرين سنة، وسيلة كانت تعنى ببساطة التخلص من الدولة العثمانية بالموت البطئ . وطبقاً لتعبير هذا المؤرخ «بالانتحار عن طريق تقطيع أطرافها طرفاً بعد طرف (١) Suicide limb by limb ، بالتحريك الثورى لرعاياها المسيحيين فى الولايات الأوروبية التابعة للدولة؛ مما أدى إلى إندلاع سلسلة من الثورات والانتفاضات، وصلت إلى ذروتها فى حرب ١٨٧٧ - ١٨٧٨ والتى انتهت بكوارث عسكرية بالنسبة للدولة وتفتيت ممتلكاتها فى معاهدة سان ستفانو (مارس - آذار - ١٨٧٨) ثم معاهدة برلين يونيو - يوليو (حزيران وتموز) سنة ١٨٧٨ (١) وظفرت بريطانيا والروسيا والنمسا وكيانات بلقانية بشرائح مهمة من الممتلكات العثمانية فى أوروبا وآسيا (٢) ، ونالت فرنسا وعداً بأن تبسط حمايتها على تونس دون أن تعترض بريطانيا على هذا العدوان الفرنسى العسكرى على ولاية عثمانية فى حوض البحر المتوسط تجاور الجزائر ، التى كانت «نيابة» عثمانية احتلتها فرنسا فى تاريخ سابق ، يرجع إلى سنة ١٨٣٠ .

وعلى ذلك .. فإن حركة التنظيمات الخيرية لم تحقق جيمع الآمال التى كان يعلقها الإصلاحيون. ولم تجد فيها الجماهير التركية العثمانية المسلمة ما كانت تسمعه عن مزاياها . فلم تجلب هذه الحركة الخير للدولة ولرعاياها، بل كانت البوابة الكبرى التى مارست منها الدول الأوروبية تدخلا فى شئونها وضغطاً عليها ومحاولات مكرورة لتسلل أجانب بحجة أنهم خبراء فى مسائل الإصلاح ومستشارين فى الشئون المالية والاقتصادية ، أدخلوا فى معظم الأحوال مظاهر شكلية للحضارة الأوروبية ، وشجعوا الدولة - خدمة لمصالح دولهم - على سياسة عقد القروض الأجنبية بفوائد ، وصلت أرباحها السنوية إلى اثنى عشر مليون جنيه ، وهو مبلغ كبير بالنسبة لقيمة النقد فى ذلك الوقت ، بعد أن كانت الدولة تعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتى معتمدة على حصيلة الضرائب والجزية ، التى كانت تتدفق عليها من الولايات العثمانية فى أوروبا وآسيا وإفريقية ، ولا تلجأ إلى سياسة الاقتراض ، وبالتالى لاتستخدم الربا كوسيلة فى سياستها المالية تتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ورأت الجماهير أن سلاطين حركة التنظيمات يندفعون فى بناء قصور باذخة وغادروا قصر طوب قابى ، وشيدوا قصر ضولمه

---

(١) Valyi, Felix; Europe in Asia Minor, pp 21 - 22.

(٢) عن المكاسب الإقليمية التى خرجت بها بريطانيا والروسيا والنمسا ، انظر فى هذه الدراسة ج ٢ ، الفصل العاشر.

باشى الذى يطل على البوسفور وقد تم بناؤه سنة ١٨٧٢ على عهد السلطان عبد العزيز ، وكانت تقام فيه الحفلات الرسمية. وكان السلطان عبد المجيد الأول من قبل يقضى وقته فى قصر جديد ، يطل على البوسفور أيضاً وأطلق عليه قصر جراغان ، واستمر تشييد القصور الباذخة بحدائقها الواسعة، وخصصت للسلطان الحاكم وأسرته وحاشيته ، وبلغ عددها فى إستانبول أربعة قصور . ورأى الشعب البعثات التنصيرية تصل تباعاً إلى إستانبول وغيرها من المدن ، وتنشئ مدارس كان مستوى التعليم فيها أرقى من المدارس الحكومية ، وكان طلبتها ينظرون بازدراء لطلبة المدارس الحكومية ؛ مما أوجد كراهية وحقداً فى نفوس العثمانيين. ونظر الشعب إلى الداعين لحركة التنظيمات على أنهم هم الذين تأثروا بآراء رجال الفكر الأوروبى من أمثال مونتسكيو ، وروسو، وسمث ، وريكارد الاقتصادى ، وراسين Racin ولامارتين . وقد تصدى ضياء باشا ، وهو أحد رجال الأدب من ذوى الثقافة الدينية للآراء الجديدة التى كان يدعو إليها رجال حركة التنظيمات ، فقال «يقولون إن الإسلام هو عقبة تحول دون تقدم الدولة. وهذا القول لم يسمع به أحد من قبل ، ولكنه أصبح «الموضة La Mode الشائعة والتى تنادى أيضاً بالابتعاد عن الدين فى جميع أعمالنا واتباع الأفكار الفرنسية أسلوباً ومنهاجاً لنا فى الحياة . لبئس ما يقولون» (١).

وهناك مصلح آخر هو نامق كمال يقول فى مجموعة من المقالات والرسائل والقصائد إن تخلف الإسلام هو تخلف نسبى وليس تخلفاً مطلقاً، ولا يرجع إلى عيب أصيل فى الإسلام . ولكنه يرجع إلى سيطرة الدول الأوروبية فى الغرب التى وقفت فى وجه الدول الإسلامية فى الشرق ، وحالت بينها وبين فرص التقدم الذاتى. وإن على الدول الإسلامية أن تتجه إلى الأخذ بالأساليب الحديثة. ولكن يجب عليها قبل كل شىء ألا تقلد أوروبا تقليداً أعمى، وتترك وراء ظهرها مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وتقاليدها الموروثة؛ لأن أفضل ما يوجد فى الحضارة الأوربية مأخوذ من الحضارة الإسلامية القديمة ، أو يمكن أن نجد له شبيهاً فى هذه الحضارة (٢).

وبمضى السنوات اختلفت الآراء حول التنظيمات الخيرية .. رأى فريق من العثمانيين أنها وسيلة ، بينما رأى فريق ثان أنها غاية وهدف . كانت آراء الفريق الأول أن التنظيمات وسيلة لإصلاح دولة منهارة تسير سراعاً فى طريق الانهيار ، وأن المضى فى سياسة التنظيمات سيجعلها دولة قوية متحضرة ، تستطيع الوقوف فى وجه أطماع الدول الأوروبية مع المحافظة على طابعها الإسلامى وتقاليدها الدينية وتراثها الإسلامى. وكانت آراء الفريق الثانى أن التنظيمات هى غاية فى حد ذاتها ، وهدفها إدخال الحضارة الأوروبية بكل مظاهرها فى جميع

---

(١) Lewis, B.; The Emergence etc. op. cit., p. 139.

(٢) Loc. cit., p. 142.

المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والتعليمية والاجتماعية ؛ بحيث تغدو الدولة جزءاً من أوروبا المتحضرة، ولو أدى الأمر إلى قطع صلاتها بتقاليدها التى لم تعد تساير حاجات الدولة ومتطلبات الحياة فى العصر الحديث . واشتط هذا الفريق فى آرائه فنعى على المصلحين الأوائل فى عهد التنظيمات أنهم لم يسيروا إلى نهاية الشوط ، وأن إدخال الحضارة الأوروبية بجميع أشكالها وصورها ليس مسألة اختيار ، وإنما مسألة ضرورة للإبقاء على الدولة ، فلابد من اقتباس جميع مظاهر الحضارة الأوروبية، وإلا تعرضت الدولة للانهيار والضياع وأصبحت أثراً بعد عين..

وإلى جانب هذين الفريقين، كان هناك فريق ثالث من غلاة المعارضين للتنظيمات ووسموها بالسطحية التى تثير التهكم ، وقالوا إن القائمين بأمر التنظيمات اعتقدوا أن كل ما هو موجود فى أوروبا يمكن نقله أو تقليده فى الدولة العثمانية، وهذا ما أسموه السفسطة والضلالة والمغالطة ، وضربوا مثلا على هذه المغالطة بالإصلاحات التى أدخلت فى الجيوش العثمانية. ففى رأيهم أدخلت الدولة فى وقت واحد الزى الروسى فى ملابس الضباط والجنود ، واحتفظت لهم بغطاء الرأس التركى وأدخلت البنادق من بلجيكا ، والسروج من المجر ، والسيوف من إنجلترا ، ونظام التدريب العسكرى من فرنسا . وكانت النتيجة أن الجيوش التركية– بسبب هذه المحاكاة المتعددة – أصبحت موضوعاً للتهكم والسخرية فى نظر أوروبا ، كما غدا تقليد أوروبا هو التيار السائد الذى طرأ على أجهزة الدولة وعلى حياة الجماهير ، الأمر الذى زادها وهناً على وهن.

وكان فريق رابع هو المعتدلون من أنصار التنظيمات .. قالوا إن الحضارة نوعان: حضارة فنية ، وقد بلغت فيها معظم الدول الأوروبية الأوج من النجاح والازدهار . وهذا النوع من الحضارة يمكن نقله بحذافيره أو اقتباس معظمه . والنوع الآخر هو الحضارة الحقيقية التى تتصل بالقيم والأخلاقيات والمبادئ ، وهذه لايمكن نقلها من إقليم إلى آخر . وقد وقع المصلحون العثمانيون فى خطأ جسيم حين خلطوا بين هذين النوعين من الحضارة. وكان يجب عليهم أن يجعلوا اقتباسهم الحضارة الأوروبية مقصوراً على الحضارة الفنية ، ولكنهم حاولوا أيضاً أن يقلدوا أوروبا فى مجال يتفوق فيه الإسلام تفوقاً أكيداً .

وأخيراً كان هناك فريق خامس هو المصلحون الإسلاميون المعتدلون.. كانت الفكرة الإسلامية واضحة فى اتجاهاتهم ، تلقى معظمهم قسطاً من التعليم الأوروبى ، ولمسوا الحاجة إلى إدخال إصلاحات دون المساس بالتراث الدينى والثقافى للإسلام . كانوا يهتمون بإبراز حقيقة مهمة، هى أن الإسلام لايتعارض مع معظم جوانب الحضارة الأوروبية والحديثة لأنه النبع أو الأصل الذى استقت منه الثقافة الأوروبية مقوماتها . وكان فى رأيهم أن انحلال الدولة العثمانية ، إنما يرجع إلى ابتعادها عن الإسلام . وزادوا هذا الرأى إيضاحاً فقالوا إنهم لايعنون

بهذا القول المساس بالشريعة الإسلامية والتقاليد الإسلامية أى الإسلام الأصيل فى عصوره الأولى.. فليست هناك ضرورة للاتجاه إلى أوروبا للاسترشاد بها فى المسائل السياسية والاجتماعية؛ لأن جميع عناصر التقدم السياسى والاجتماعى توجد فى ماضى الإسلام الذى استقت منه أوروبا الكثير . وإن كل ما يمكن اقتباسه من أوروبا هو العلوم والتكنولوجيا فقط، والإسلام لايعارض فى نقلهما ، ولكن يجب أن يكون الإسلام هو الأصل وهو المنبع وهو المسيطر فى المسائل القانونية والاجتماعية والتعليمية والنظم الحكومية والولاء للحاكم المسلم والوطن الإسلامى.

وفى خضم هذه الآراء المتعارضة أشد التعارض، أثيرت مسألتان مهمتان : الأولى ، إلى أى حضارة ينتسب الأتراك العثمانيون فى حاضرهم ومستقبلهم؟ لقد ظل الأتراك العثمانيون أعصراً وأدهاراً وقروناً يشكلون جزءاً فسيحاً ومهمًّا من دار الإسلام ، وكانت أجهزتهم الحكومية ونظمهم السياسية وثقافتهم وتشريعاتهم ومجتمعاتهم وفنونهم فى لحمتها وسداها إسلامية صبت فى القالب الإسلامى. وقد صرفوا معظم سنوات القرن التاسع عشر يقتبسون من الدول الأوروبية نماذج حضارية فى مجالات الثقافة والتنظيم الحكومى والجيش والبحرية فى محاولات متصلة؛ لإنقاذ الدولة من عثراتها واكتساب احترام أوروبا . ولكن معظم هذه المحاولات باءت بالفشل، ومع ذلك استمرت حركة إدخال الأساليب الأوروبية فى أجهزة الحكومة وفى الحياة العامة للجماهير إلى أن وصل الأمر بالدولة إلى أنها واجهت «أزمة حضارة» A crisis of civilization (١) فهل تولى الدولة ظهرها للحضارة الإسلامية وتولى وجهها شطر الحضارة الأوروبية ؟ أو العكس؟ وكان لكل رأى أنصاره . وكان الموظفون فى الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة وصغار الموظفين والجماهير من أنصار الرأى القائل بأن العثمانيين ينتسبون إلى الحضارة الإسلامية التى يجب الإبقاء عليها طابعاً مميزاً للدولة ، بينما كان ذوو الثقافة العليا المدنية ينادون بالرأى المعارض . أما المسألة الثانية فقد وصلت المجادلة فيها منتهاها من العنف بين غلاة المتطرفين من الفريقين من ناحية، وفريق المعتدلين من ناحية أخرى، وكانت خاصة بالتعليم . رأى غلاة المتطرفين من أنصار الحضارة الغربية أن تنشئ الدولة مدارس حديثة تأخذ بالأساليب الأوروبية ، وأن تعمم هذا النوع من المدارس فى أنحاء الأقاليم العثمانية. ونادى غلاة المتطرفين والمعتدلون أيضاً بأن تعمل الدولة على الإبقاء على المدارس القديمة دون غيرها فى المجالات التعليمية مع توجيه الأموال التى تنفق فى إنشاء المدارس الحديثة لتطوير برامج التعليم بإدخال مناهج حديثة فى المدارس القديمة. وضربوا مثلا لذلك بجامعتى أكسفورد فى إنجلترا والسربون فى فرنسا .. فقد بدأت هاتان الجامعتان بداية متواضعة تمثلت فى مدارس، ثم تطورت فيهما نظم التعليم ومناهجه تبعاً لحاجات الوقت، حتى وصلتا إلى مستواهما

(١) Lewis, B., The Emergence etc., op. cit., p. 234.

العلمى المرموق ، وأجاب المعترضون على هذا الرأى بأن تطوير الجامعات فى أوروبا كان تدريجياً وبطيئاً استغرق أربعة أو خمسة قرون.. أما الدولة العثمانية فلا تستطيع الانتظار هذا الوقت الطويل.

وهكذا بدلا من أن تتبلور «التنظيمات الخيرية» فى حركة إصلاحية محددة الأهداف والوسائل تلتزم بها الحكومة والجماهير؛ انقسم دعاة الإصلاح طرائق قددا ، وكأن الآية القرآنية «تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى» كانت تنطبق على العثمانيين: منهم غلاة المتعصّبين للحضارة الأوروبية يرومون نقلها إلى الدولة مهما كانت النتائج ، وهدفهم الأسمى أن تتحول من دولة شرقية إسلامية إلى دولة أوروبية ، ومنهم غلاة المتمسكين بالحضارة الإسلامية وبالطابع الإسلامى للدولة يطالبون بإصلاح القديم فى إطاره الإسلامى ، ولكنهم لا يطالبون بإصلاحات حديثة خشية ابتعاد الدولة عن الخط الإسلامى ، ومنهم المعتدلون اتخذوا بين هؤلاء وأولئك قواما.

ولما جاء عهد الانقلابات العسكرية والسياسية منذ سنة ١٩٠٨، أغرق الاتحاديون الشعب فى متاهات فكرية بين عثمنة الشعوب الخاضعة للدولة والتتريك والحركة الطورانية، والتظاهر بالانحياز إلى الاتجاه الإسلامى فى بعض الأوقات وعند الضرورة ، وحدث نفور وتباعد بين الاتحاديين والعرب وغيرهم من القوميات الخاضعة للدولة حتى قامت الحرب العالمية الأولى، فزج الاتحاديون بالدولة فى أتونها . وكابدت حرباً جديدة بالنسبة لها. لقد خاضت الدولة عبر تاريخها الطويل حروباً عديدة ، كان من بينها فى القرن التاسع عشر حروب ضد الروسيا أحياناً، وضد الأساطيل البريطانية والفرنسية والروسية حيناً ثانياً، وضد الروسيا منضمة إلى معظم الشعوب البلقانية حيناً ثالثاً ، وضد اليونان حيناً رابعاً . وكان آخرها فى القرن العشرين الحرب الإيطالية فى طرابلس سنة ١٩١١ وحرب البلقان الأولى وحرب البلقان الثانية ١٩١٢ - ١٩١٣ . ولكن هذه الحروب تتضاءل إلى حد كبير بجانب الحرب العالمية الأولى التى كانت تجربة جديدة. فقد دخلت الدولة حلبة الصراع العالمى، وهى منهكة وغارقة فى مشكلاتها الداخلية، ضد بريطانيا وحليفاتها ، ومعظمها من الدول ذات النفس الطويل فى الحرب وذات موارد بشرية واقتصادية هائلة ، وفتحت ضدها الدول الأعداء جبهات قتال، متعددة فى أقاليم متباعدة.. حقيقة انتصرت الدولة فى المراحل الأولى لهذه الحرب فى كوت بالعراق، وفى غاليبولى فى المضايق التركية، وفى جبهة القوقاز ، وإن كانت قد تبادلت الهزيمة والانتصار فى الجبهة الأخيرة مع الروسى والأرمن والآشوريين ، ولكنها لم تستطع أن تمضى منتصرة إلى نهاية الشوط . ووقعت تغييرات عنيفة فى حياة العثمانيين ؛ إذ انتزعت التعبئة العامة بضعة ملايين من الرجال الأتراك العثمانيين من بيوتهم، ودفعت بهم الدولة إلى ميادين القتال وأداء واجبات أخرى تتصل بالمجهود الحربى ، وجعلت منهم تنظيماً حربياً حديثاً بتوجيه وإشراف

الضباط الألمان والنمساويين، وترك الأتراك عشرات الألوف من السيدات التركيات وكانت الضغوط الاقتصادية التى نجمت عن اشتراك الدولة فى الحرب قد أوجدت حاجيات جديدة وفرصاً جديدة للعمل فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية اقتحمتها السيدات التركيات. كما كان من نتائج تحالف الدولة مع ألمانيا والنمسا أن وجدت - بجانب المساعدات العسكرية والمالية - توجيهات فى التعليم والتكنولوجيا والإدارة . وهكذا جمعت الدولة إبان الحرب العالمية الأولى بين المتناقضات . ولم يعد أحد يذكر «التنظيمات الخيرية» ، وتهاوت الدولة أمام الضربات المتلاحقة وضعف قيادتها السياسية وعجز قادتها العسكريين وضياع الغالبية العظمى من ممتلكاتها والخراب الاقتصادى ، وتبددت الشهامة والعزيمة والشجاعة التى عرف بها الجنود الأتراك العثمانيون . ولما خرجت الدولة من الحرب سنة ١٩١٨، شاع فيها الاضطراب حتى انقضى حكمها بعد أربع سنوات وقامت على أنقاضها الجمهورية التركية. وكان لرئيسها مصطفى كمال - أتاتورك فيما بعد - فلسفة سياسية جديدة، نفذها فى حزم ، وطويت إلى الأبد صفحة «التنظيمات الخيرية» .

الفصل الرابع

موقف الدولة من الآشوريين

مقدمة:

كانت الدولة العثمانية تضم مجموعات سكانية، إسلامية وغير إسلامية، فى أقاليمها سواء في آسيا أو أوروبا أو إفريقية . وتهمنا فى هذا الموطن من الدراسة مجموعة سكانية فى آسيا.. أما فى أوروبا فقد كانت الدولة الأوروبية الكبرى شديدة الاهتمام ظاهرياً بالرعايا العثمانيين المسيحيين بأوضاعهم، وكثرة تدخلها لدى الحكومة المركزية فى إستانبول بحجة رغبتها فى تحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكان هدفها فى الواقع إثارة الصعاب والمشكلات أمام الدولة وإعاقتها عن المضى فى مسيرتها الحضارية؛ فكانت تشجع الشعوب المسيحية فى أوروبا بالذات على القيام فى وجه السلطات العثمانية، وتمد الثوار بالأموال والأسلحة والذخائر والمتطوعين. ويتفاقم الموقف وتدعو الدول الأوروبية الكبرى إلى عقد مؤتمرات دولية لبحث ما أطلقت عليه المسألة الشرقية وهو تعبير دبلوماسى مهذب ، ويتقرر سلخ أقاليم عثمانية أوروبية من الدولة بمنحها الاستقلال التام أو الحكم الذاتى كخطوة لفصلها فصلا تاماً عن الدولة . وتعدد فتح باب المسألة الشرقية حتى أصبح ظاهرة بارزة مكرورة فى تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية طوال القرن التاسع عشر؛ مما جعل بعض الباحثين يصورون هذه الظاهرة بأنها نوع متطور من الحروب الصليبية التى عرفها الشرق الإسلامى فى العصور الوسطى قبل قيام الدولة العثمانية . وقد سبق أن تكلمنا عن هذه الحركات التى وقعت فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وسنرجئ الكلام عن بقيتها فى موطنها فى الفصول القادمة مثل حرب البلقان الأولى وحرب البلقان الثانية.

أما الأقليات فى آسيا فكانت تشمل المسلمين والمسيحيين .. كان الأكراد والدلاة والشيعة فى عداد الأقليات الإسلامية . وقد تركت الدول الأوروبية موضوع هذه الأقليات دون أن تتدخل فيها لأنها أقليات إسلامية. وقد اتخذت الدولة من الأكراد والدلاة قوات عسكرية، تستعين بها فى ضرب الحركات السياسية التى تقوم فى بعض الأقاليم العربية رغبة فى الاستقلال الذاتى . أما الشيعة.. فقد تركتهم الدولة يعيشون فى العراق وفى لبنان بمعزل عن الطوائف الأخرى ، وكان هذا الوضع طبيعياً، فالدولة العثمانية دولة سنية مسرفة فى تعصبها للمذهب السنى، وتعتبر نفسها حامية للمذهب السنى فى العالم الإسلامى، وحسبها أنها تركت الشيعة كمجموعات بشرية مبعدة عن المشاركة فى أجهزة الحكم العام ، وشعروا كأنهم أغراب عن المجتمع العثمانى.

بقيت فى آسيا أقليات مسيحية مثل الموارنة فى لبنان والأرمن والآشوريين (١) فى شرقى الأناضول ، وقد ظفر الموارنة بعطف أوروبى وصل إلى حد إرسال حملة فرنسية احتلت لبنان سنة ١٨٦٠ . وكان هذا التدخل العسكرى هو الاستثناء الوحيد فى موضوع الأقليات المسيحية فى آسيا، وقد سبق أن شرحنا فى الفصل الفصل الثانى عشر من الجزء الثالث من هذه الدراسة أسباب اهتمام فرنسا العميق بموضوع الموارنة فى لبنان. أما الأرمن فقد خاضوا صراعاً ضد الدولة العثمانية، ولم تتدخل الدولة الأوروبية الكبرى تدخلا مباشراً فى شتى مراحله، وقنعت بإرسال بعثات تنصيرية إلى أرمينية العثمانية لتحويل قطاعات من الأرمن إلى المذهب الكاثوليكى أو المذهب البروتستانتى. وانتهى هذا الصراع ببقاء مشكلة الأرمن فى وضعها السابق، وقد أفردنا الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من الجزء الثالث لقضية الأرمن . وواجهت الدولة قضية ثالثة فى علاقاتها مع الأقليات المسيحية الخاضعة لها فى آسيا هى قضية الآشوريين.

والآشوريون طائفة مسيحية كانوا تحت السيادة العثمانية ، سكنوا أو تجمعت أعداد كبيرة منهم فى منطقة حكيارى Hakkiari التابعة لولاية فان فى شرقى الأناضول ، وكان موطنهم يتمتع بأهمية حربية كبرى لقربه من الحدود العثمانية الروسية ، وعاصمة هذه المنطقة تسمى جولا ميرك، وتقع فيها قرية قوجانس مقر البطريرك الآشورى ، وكانت تبلغ مساحة هذه المنطقة ثلاثة عشر ألف كيلو متر مربع، وهى منطقة جبلية وعرة، وتغطى القسم الجنوبى من جبال هذه المنطقة غابات كثيفة ، كما تنتشر فيه الوديان السهلة، التى اتخذها الآشوريون مواطن لسكناهم ، ومن أشهر هذه الوديان : ديز ، جلو آشيتا ، البق ، خوشاب، خوراسار ، كاور . وقد أقام فيها الآشوريون قرى كبيرة . وكانوا يؤدون للباب العالى جزية سنوية تفاوت حجمها من منطقة إلى أخرى ، كما كانوا يدفعون ضريبة غير رسمية ، لبطريركهم، وضريبة ثالثة لقساوستهم . وكانت الرتب الدينية عندهم تبدأ بالشماس ثم القسيس ، فالخورى فالأسقف فالمطران، وأخيراً البطريرك الذى يعد الرئيس الدينى الأعلى، ويلقب دائماً باسم مارشمعون ومعناها سيد. والرياسة الدينية لدى الآشوريين وراثية، وتنحصر فى أسرة أو بعض أسرات معينة. ويشتغل الآشوريون فى زراعة الذرة والتبغ والأرز والقمح ، ويمارسون رعى الأغنام وتربية النحل وصناعة الخمور والنسيج وحياكة السجاد. ولا توجد إحصائيات دقيقة عن تعدادهم؛ فالحكومة العثمانية كانت تمتنع لأسباب سياسية عن ذكر تعدادهم الحقيقى . وكان الآشوريون من ناحيتهم يحجمون عن ذكر أعدادهم الحقيقية خوفاً من زيادة الضرائب عليهم؛ ولذلك اختلف تعدادهم اختلافاً رهيباً تبعاً للمصادر التى تذيع إحصائيات سكانية عنهم. ويتكلم الآشوريون اللغة الآشورية وهى لهجة من اللهجات الآرامية . ولكن كان لكل قبيلة من قبائلهم

(١) تكتب فى بعض المراجع العربية بحرف الثاء على هذا النحو «الأثوريون»، وتكتب فى اللغة الفرنسية Les Assyriens، وفى اللغة الإنجليزية The Assyrians .

لهجتها الخاصة. ومن اللهجات يمكن تمييز القبائل الآشورية بعضها عن بعض ، وتسمى المنطقة التى تسكلها القبيلة باسمها. وتتكون القبيلة الواحدة من عدة أفخاذ، تمثل عدداً من القرى التى تجمعها صلة القرابة . وتتكون الأفخاذ من عدة عائلات، ويتراوح عدد أفراد العائلة الواحدة بين أربعين وستين شخصاً . ولكل قبيلة زعيم يسمى «الملك»، وهو يقابل الشيخ لدى القبائل العربية. كما أن لكل فخذ زعيماً يسمى «الرئيس» . ويعين رؤساء الأفخاذ عن طريق الانتخاب. وإذا واجهت إحدى القبائل مشكلة فإن جميع أفخاذها يجتمعون لمناقشتها وإيجاد حل لها . أما دور زعيم القبيلة وهو الملك، فهو دور المشرف والموجه والمنفذ للحل الذى ينتهون إليه، ويعتبر مسئولا عن حماية أفراد قبيلته ضد الهجمات التى يقوم بها الأكراد . أما المصادمات التى تقع بين القبائل الآشورية فكان المارشمعون يتدخل لوقفها. وكانت علاقات الآشوريين بعضهم ببعض تتسم بالطابع الإقطاعي، فكان البطريرك ورجال الدين ورؤساء القبائل يمتلكون مساحات واسعة من الأراضى الزراعية أو القابلة للزراعة ، واستغلوا الفلاحين فى زراعتها أو استصلاحها. وكان هؤلاء الإقطاعيون طبقة مترفة ، ويحاولون الاحتفاظ بامتيازتهم ، ويمارسون وسائل الضغط، الذى يصل إلى حد العنف إذا أظهر هؤلاء احتجاجاً أو امتناعاً عن العمل . وكانت توجد فى مقر البطريرك قاعة كبيرة تعقد فيها الاجتماعات، وكان الزائرون بعد تناولهم القهوة يعرضون مشكلاتهم على المارشمعون كى يقوم بحلها. وكانت هناك شروط يلتزم بها البطريرك فى حياته فهو لايسمح له بالزواج أو تناول اللحوم . وفى حالة وفاته يتحول المنصب إلى الابن البكر لأخيه الأكبر. أما القسس فكان يسمح لهم بالزواج وتناول اللحوم ، وكان المارشمعون يعين المطارنة ويوزع بقية مناصب الكنيسة على رجال الدين، ويعقد الندوات الدينية لحل المشكلات التى تواجه الآشوريين سواء كانت دينية أو خاصة بالزواج والطلاق ، ويضع أنظمة الكنيسة وقوانينها ، ويقوم بجباية الضرائب، وكانت أوامره نافذة على جميع الآشوريين. وكانوا يعتقدون أن الماء الذى يغتسل به مقدس.. أما الموارد المالية للكنيسة فكانت تعتمد على الضرائب وعلى مبلغ تقدمه أسقفية كنتربرى والهدايا، التى تقدم للبطريرك فى أثناء جولاته فى القرى .

وللآشوريين كنائس خاصة بهم يؤدون فيها شعائرهم الدينية ، وكانوا يغسلون وجوههم وأيديهم قبلها . وفى صلاة عيد الميلاد تضرم النيران فى ساحة الكنيسة ، ويتم تمثيل بعض المشاهد الدينية . وفى أيام الصيام يؤدون صلاتهم أربع مرات فى اليوم الواحد، أما فى الأوقات العادية فيؤدونها مرتين وهم لايعمدون أطفالهم إلا مرة واحدة فى السنة ، وتكون عادة فى اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر – أيلول – أو فى بعض الأعياد الكبرى فقط، ولايعترفون بنظام الاعترافات السرية.

وتتشابه ملابس الرجال فيما عدا غطاء الرأس ، حيث يختلف من قبيلة إلى أخرى. فيضع رجال بعض القبائل قبعة مخروطية الشكل يصنعونها بأنفسهم من الصوف ، ويضع

شبابهم فى أحد جوانبها ريشة كثيفة ، بينما يضع رجال قبائل أخرى غطاء مصنوعاً من أقمشة قطنية مختلفة يسمى «الجراوية» ويشبه العمامة، ويرتدى الرجال قميصاً وسروالا صوفياً ، ويتمنطقون بخنجر فى الوسط . ويلبسون حذاء منسوجاً من الصوف يربطونه بأرجلهم بواسطة شريط سميك يسمونه زركول، ييسر عليهم عملية تسلق المناطق المرتفعة، كما أنهم يعلقون البنادق على أكتافهم . وهم يعتمدون على أنفسهم فى نسج ملابسهم الصوفية، وهى سميكة عادة ، ومقلمة بخطوط حمراء وزرقاء متباعدة وعمودية بينما تكون خطوط الأكمام أفقية . وتتشابه ملابس النساء لدى جميع القبائل الآشورية فيما عدا قبيلة تخوما، وتضع النساء على رءوسهن غطاء أسود اللون . وتستعمل بعضهن كوفية ملونة. أما بقية الملابس فعبارة عن ثياب طويلة، ويتمنطقن بحزام من القماش يسمى «خرخاصة» ، وهى كلمة آشورية تعنى ماسك الظهر. وتهتم النساء بزينة رءوسهن فى أثناء الحفلات، فتكثرن من التزين بالحلى الذهبية والفضية مع الريش الملون .. أما نساء قبيلة «تخوما»، فتضعن على رءوسهن غطاء منسوجاً من الصوف يمسكه شريط من أسفل الذقن .

ولا يسمح للآشوريين بتعدد الزوجات . وللزواج عندهم تقاليد خاصة؛ فالمصاهرة تكون داخل القبيلة الواحدة ، وندر أن يتم زواج رجل ينتمى إلى قبيلة أخرى. وتحتم تعاليم الكنيسة عليهم ألا يتزوج الشقيقان من امرأتين شقيقتين ، ويحدث غالباً أن يكون الزواج فى سن مبكرة. ويعتمد الزواج على موافقة أهل العروسين اعتماداً مباشراً ، وتتمثل مراسيم الزواج بأداء بعض الطقوس الدينية . ويحرص أبناء القرية على حضور حفل الزواج الذى يستمر ثلاثة أيام أو أكثر تقام خلالها مآدب الطعام، وتؤدى مختلف الرقصات التى وجد فيها شبه من رقصات الأكراد. وتغنى أنواع الأغانى، وغالباً ما تكون ممزوجة بأغان كردية. ويقدم الضيوف هدايا للعريس وتجلب شجرة صغيرة يتم تزيينها، وتجرى عليها مزايدة بين المدعوين ويتبرع صاحبها للعروسين بما وصل إليه ثمن الشجرة ، والطلاق محرم عندهم إلا فى حالة الزنا . وبعد محاكمة دينية يسمح لهما بالزواج بعد مضى فترة زمنية تحددها لهما الكنيسة ، وإذا صمم زوج على الطلاق ، فلا يسمح له بالزواج إلا بعد وفاة زوجته . ويطبق هذا الشرط على الزوجة أيضاً ، ويتمثل الحداد عند النساء بعد وفاة أزواجهن بقص شعور رءوسهن.

والأعياد عند الآشوريين كثيرة، ومن أهمها: العيد الكبير، وعيد القيامة ، والعيد الصغير، وعيد الميلاد ، وعيد الدنح وهو عيد تعميد السيد المسيح عليه السلام فى نهر الأردن ، كما توجد لديهم أعياد أخرى تسمى بأسماء القديسين. ويحل العيد الكبير بعد صيام خمسين يوماً ، ويصادف يوم الأحد وخلال الصيام يمتنعون عن تناول جميع أنواع اللحوم والمواد الدهنية. وبعد انتهاء صيامهم ، يقومون بأداء طقوس دينية فى كنائسهم حتى منتصف الليل . وبعد تناول القربان – وهو قطع صغيرة من الخبز ونوع من الشراب يوزعه أحد القسس – يسمح لهم بتناول

المأكولات الممنوعة . أما العيد الصغير فيكون دائماً فى شهر ديسمبر - كانون أول - وبعد صيام خمسة وعشرين يوماً. وبعده بأسبوع واحد يأتى عيد الدنح فيغتسل الآشوريون جميعاً قبل ذهابهم إلى الكنيسة، ويتم تعميد الأطفال غير المعمدين . وأخيراً فإن من عاداتهم أن على كل شاب يبلغ الخامسة عشرة من عمره أن يقتنى سلاحاً حماية لنفسه .. أما الحياة الثقافية لدى الآشوريين فكانت متخلفة ، ولم تكن فى بلادهم سوى بضعة مدارس، أنشأتها البعثات التنصيرية تغطية لأهدافها السياسية والدينية المذهبية (١).

مذابح الآشوريين والأكراد:

كانت علاقات الآشوريين بجيرانهم الأكراد العثمانيين تسودها روح العداء المستحكم ، وكثيراً ما كانت تقع المذابح بين الطرفين، يغذيها اختلاف العقيدة الدينية والتعصب لها، وتعززها روح العناد المتوفرة بين الجانبين. وكان الأكراد يعيشون غربى منطقة حكيارى موطن الآشوريين، ولذلك توفرت أسباب الاحتكاك بين الفريقين وتعددت المذابح ، ولم تحرك السلطات العثمانية ساكناً لوقف هذه المذابح التى تصاعدت طيلة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ خاصة فى سنة ١٨١٢ ، ١٨٤٣ ، ١٨٤٥ (٢) . وقد أرسل بطريرك الآشوريين رسالة فى ٢٧ مايو - آيار - سنة ١٨٦٨ إلى قيصر الروسيا، يشكو فيها من الهجمات التى دأب الأكراد على القيام بها ضد الآشوريين. وكان مما جاء فى هذه الرسالة «لقد استولى الأكراد عنوة على ممتلكات أديرتنا وكنائسنا ، وهتكوا عفاف العذارى واعتدوا على زوجاتنا وأجبروهن على اعتناق الإسلام . وفضلا عن ذلك يريد الأكراد منا دفع جزية لهم ، مدعين أنهم اشترونا منذ القدم. ولهذا نرجو إنقاذنا من هذه الحالة أو إيجاد الحل الناجح لها» (٣) . وقام الأكراد بهجوم واسع النطاق سنة ١٩٠٨ على الآشوريين، أسفر عن قتل أعداد كثيرة منهم. ويذكر بعض الباحثين أن أعضاء البعثات التنصيرية أسهموا فى اتساع شقة الخلاف والمذابح بين الآشوريين والأكراد (٤) ، وبدلا من أن تعمل الحكومة العثمانية على رأب الصدع بين الفريقين المتجاورين المتنازعين الخاضعين للسيادة العثمانية .. ارتاحت للمذابح والخسائر التى يوقعها الأكراد بالآشوريين ؛ لأنها كانت تشعر أن الأخيرين يتعاطفون مع الروسيا وبريطانيا وفرنسا بفضل الدعاية التى كانت تنشرها هذه الدول فى أوساطهم . ولم تقم الدولة العثمانية بدعاية مضادة إلا

---

(١) انظر وصفاً تفصيلياً للمجتمع الآشورى فى الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى فى : رياض رشيد ناجى الحيدري: *الآثوريون فى العراق ١٩١٨ - ١٩٣٦* ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٤٠ - ٦٠ .

(٢) Luke, Harry Charles; Mosul and its Minorities. London, 1925, pp. 94 - 95.

(٣) ايشو مالك خليل جوارو : *الآشوريون فى التاريخ* . ترجمه عن الإنجليزية سليم واكيم بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ١٥٦.

(٤) أسامة نعمان : تاريخ الآشوريين . وهو ترجمة كتاب *المسألة الآشورية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩٣٣)* ، ألفه باللغة الروسية ل. ك. ماتفييف ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ج١ ، ص ٢٠.

فى وقت متأخر وفى نطاق ضيق؛ بحيث لم يكن لها تأثير يذكر كما سنرى بعد حين. وكان من عيوب الدولة هذا الموقف سواء من قتل الآشوريين أو تقاعسها عن كسب رأى عام ، يقف إلى جانبها فى حالة الصراع الحربى المرتقب .

سلبية الحكم العثماني للآشوريين:

لقد قنعت الدولة العثمانية بالجزية التى تحصل عليها من الآشوريين. وكان اتصالها بهم عن طريق البطريرك، الذى كان يمارس مع رجال الدين سلطات واسعة فى ظل السيادة العثمانية، ولكن لم يتدخل العثمانيون فى شئون الآشوريين (١)، ولذلك لم يقوموا بتنفيذ مشروعات عامة كإنشاء الطرق أو إقامة المدارس أو بناء المستشفيات وما إلى ذلك . وكانت هذه السلبية من الخصائص العامة للحكم العثمانى لمعظم ولاياتها، ولم تهتم الدولة بعثمنة الآشوريين أى صبغهم بالصبغة العثمانية (٢) L'ottomanisation ، وهذه كانت أيضاً من خصائص الحكم العثمانى ؛ إذ استنامت إلى أن القومية الآشورية لم تكن قد نشأت بعد أو ظهرت بوادرها . وأغفلت حقيقة مهمة، هى أن تيار القومية الجارف عند جيرانهم الأرمن سوف يمتد إن عاجلا وإن آجلا إلى الآشوريين. ويذكر بعض الباحثين سبباً لسلبية العثمانيين، هو عدم مقدرة الحكومة المركزية فى إستانبول على التغلغل فى منطقة حكيارى الجبلية مقر السلطة الحاكمة الآشورية، وهذا السبب يحسب على الدولة العثمانية ولايحسب لها؛ لأن الدول الأوروبية الكبرى وبخاصة بريطانيا والروسيا وفرنسا استطاعت أن تتغلغل فى مناطق الآشوريين فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين باذلة لرؤسائهم ولعامتهم الوعود الخلابة ، فمن باب أولى أن تكون الحكومة العثمانية أكثر قدرة على مثل هذا التغلغل، وهى الدولة صاحبة السيادة عليهم والقريبة منهم نسبياً.

منطقة الآشوريين تدخل فى التخطيط الحربي للروسيا:

كانت الحياة فى منطقة الآشوريين تمضى هادئة، فيما عدا المذابح التى كانت تقع بينهم وبين جيرانهم الأكراد . ولكن بدأت مطامع الروسيا وبريطانيا وفرنسا تتجه إليها منذ القرن التاسع عشر ، وازدادت هذه المطامع فى أواخر هذا القرن ومطلع القرن العشرين، عندما لاحت نذر الحرب العالمية الأولى فى أفق السياسة الدولية ، ثم أدرك المراقبون السياسيون والعسكريون أن هذه الحرب واقعة لا محالة. وبذلت الروسيا وبريطانيا وفرنسا جهوداً مكثفة لكسب الآشوريين إلى جانبها فى الصراع الحربى المرتقب نكاية فى الدولة العثمانية، لعدة أسباب، منها : الموقع الاستراتيجى المهم لمنطقة حكيارى موطن الآشوريين ، ووجود الأرمن فى شماليها ، وقربها

---

(١) أمين سعيد : أيام بغداد ، ١٩٣٤ ، ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) انظر ما جاء فى هذه الدراسة ، ج١ ، الفصل الحادى عشر .

من الحدود الروسية، وتحفز الأرمن للوثوب فى وجه الدولة العثمانية ابتغاء تحقيق مطالبهم القومية، ويشكل الآشوريون قوة قتالية إذا أحسن تدريبهم عسكرياً وتزويدهم بأسلحة حديثة.. فكانت كل هذه الأسباب – فى تقدير أعداء الدولة العثمانية – تجعل تنسيق التعاون العسكرى بين الروس والآشوريين والأرمن أمراً مستطاعاً لتشكيل جبهة عسكرية تستطيع إنزال ضربات أليمة بالقوات العثمانية فى جبهة القوقاز . وشعرت الدولة العثمانية بهذا التخطيط العدائى، فاهتمت بمواجهته اهتماماً فاق عنايتها بسائر جبهات القتال الأخرى، حتى قيل فى هذا الصدد أن الخسائر الحربية التى نزلت بالقوات العثمانية فى جبهة العراق، كان مردها إلى تركيز اهتمام الدولة على جبهة القوقاز وحشد أقوى فرق الجيش فيها على حساب جبهات القتال الأخرى (١).

البعثات التنصيرية وسيلة التسلل السلمي للروسيا وحليفاتها في منطقة الآشوريين:

شهدت منطقة الآشوريين فى الدولة العثمانية نشاطاً تنصيرياً واسعاً، قامت به البعثات التنصيرية الروسية والبريطانية والفرنسية . وأصبح التنافس بينها شديداً لكسب الآشوريين إلى هذه الدول مع تفضيل إحداها على الدولتين الأخريين ، فكان الحصول على مكاسب سياسية هو الهدف الأول لهذه البعثات . وكان هذا الهدف أيضاً مكمن خطورتها؛ لأنها اتخذت من الدين ستاراً لتحقيق أهداف سياسية استعمارية. وكانت هذه البعثات تمارس أيضاً نشاطاً دينياً مذهبياً لنشر المذهب الدينى الخاص بكل بعثة تنصيرية ، كما أنشأت لتغطية أهدافها عدداً من المدارس والمؤسسات الخيرية؛ مما ساعد على علاج جزئى لمشكلة التخلف الثقافى والصحى للآشوريين. وقد دخلت أفواج منهم فى أحد المذهبين الكاثوليكى أو البروتستانتى.

الدعاية الروسية والبريطانية والفرنسية :

استندت الروسيا فى دعايتها إلى أن العثمانيين لم ينفذوا وعودهم بإدخال إصلاحات تحقق العدالة والنهوض بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للآشوريين مع منحهم قسطاً من الحكم الذاتى ، وأن سبب إحجام العثمانيين عن تنفيذ هذه المشروعات هو اختلافهم فى الدين ، وأن وعودهم كانت – وستظل – سراباً . أما الروسيا فستكون الدولة الحانية على الآشوريين وستمدهم بالسلاح والمال والمساعدات ، وأدى المنصرون الروس دورهم خير ما يكون الأداء ؛ فأدخلوا فى روعهم أن الروسيا ستعمل على إنشاء دولة آشورية مستقلة، تقتطع من جزء من الأقاليم العثمانية (٢) .

أما بريطانيا فكانت – إلى جانب منصريها – ترسل عدداً من ضباطها يرتادون منطقة

---

(١) دكتور زكى صالح ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٤ – ٩٥ .

(٢) رياض الحيدرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥ .

حكيارى بصفة سائحين، ويتجولون فى القرى الآشورية، ويحرضون سكانها على عصيان الدولة العثمانية ويعدونهم بالاستقلال (١). وكانت بريطانيا تخشى من توسع الروسيا فى منطقة الآشوريين ، كما كانت تحسب حساباً كبيراً لنجاح فرنسا فى كسب ود الآشوريين بتأثير بعثاتها التنطيرية. وكان المنصرون الفرنسيون وقنصل فرنسا يعلنون أن الفرنسيين هم حماة الآشوريين، وأغدقوا على زعمائهم الأموال بصورة علنية (٢) ؛ مما جعلهم يتحمسون للاشتراك فى الحرب ضد الدولة العثمانية .

انقسام الآشوريين على أنفسهم فيما يختص بتحديد موقفهم :

رأى الآشوريون أن الدول الكبرى الثلاث تزداد تقرباً إليهم، كلما ازداد خطر الحرب المرتقبة. وفى هذا الوقت العصيب تمت اتصالات بين بعض قيادات الأرمن والآشوريين . وقد بدأها الأرمن حين أرسل حاكم ڤان رسالة إلى المارشمعون بنيامين يحرضه على الوقوف فى وجه الدولة العثمانية، والانضمام إلى الروس والأرمن عند اشتعال الحرب، وأوضح له المزايا التى تعود على الآشوريين ؛ إذ تقوم الروسيا بإنشاء مدارس قومية للآشوريين وبناء مستشفيات وإنشاء الطرق وتسهيل سبل التجارة وحرية التنقل. ولما وصلت رسالة الأرمن، كان المارشمعون يميل فى قرارة نفسه إلى الأخذ بها جملة وتفصيلا . ولكنه آثر عرض الموضوع على رجال الدين ورؤساء القبائل وزعماء العشائر لإبداء رأيهم، واستبان للمارشمعون أن هناك انقساماً خطيراً فى الرأى؛ إى انقسموا فريقين.. كان الفريق الأول يتكون من رجال الدين وعلى رأسهم المارشمعون بنيامين قد خدعتهم الدعاية الروسية البريطانية الفرنسية وفضلوا مصالحهم الشخصية، وكان هناك اعتباران آخران .. فالروس والبريطانيون والفرنسيون مسيحيون كالآشوريين ، وإن اختلفت مذاهبهم الدينية على عكس العثمانيين المسلمين. أما الاعتبار الآخر.. فإن أى كسب سياسى يحققه الأرمن فى صراعهم ضد الدولة العثمانية سينعكس على الأوضاع السياسية للآشوريين. أما الفريق الثانى فكان يتألف من الزعماء القبليين ، وفضلوا الإبقاء على السيادة العثمانية. وكانوا فى تقديرهم للموقف يرون أن الخروج على الدولة العثمانية سيلحق بهم أضراراً جسيمة، سواء كسبت الحرب أو خسرتها.. فإذا انتصرت فى حربها، فإنها تلجأ إلى عمليات انتقام رهيبة تكتوى بنارها الجماهير الآشورية. أما إذا خسرت الحرب ، فمن الصعب التأكد بأن الدول الثلاث ستفى بوعودها نظراً لتضارب مصالحها .. كما أن السيادة العثمانية ليست شديدة الوطأة لايكاد يحسبها أحد من الآشوريين، والعثمانيون

---

(١) معروف جياجياووك ، مأساة بارزان المظلومة ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ص ٧٠ – ٧١.

(٢) كوتلوف ل. ن، ثورة العشرين الوطنية التحررية فى العراق. ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم ، بغداد ، ١٩٧١، ص ص ١٠٢ – ١٠٣.

Dubbois Georges; La Question Assyro - Chaldéenne Paris, 1920 - 1921, p. 34.

لايتدخلون فى الشئون الدينية أو الاجتماعية أو النشاط الاقتصادى ويكتفون بالحصول على الجزية السنوية. واشتد الخلاف بين الفريقين ، وما لبث أن حسم الموقف المارشمعون بنيامين؛ إذ قرر أن ينضم الآشوريون إلى جانب الدول الثلاث. واستغل سلطاته الواسعة فأمر بإجراء مذابح بين كبار المخالفين لرأيه .

تحركات دبلوماسية عثمانية متأخرة :

وتحركت الدولة العمثانية متأخرة عن الدول الثلاث وبعد قرار المارشمعون ؛ فدعت الزعماء الآشوريين المناصرين لها وطالبتهم بعدم السماح لأعداء الدولة وعملائهم بدخول البلاد، ووعدتهم بإنشاء المدارس وبناء كنائس جديدة وإنشاء الطرق ومنحهم مقعداً فى مجلس المبعوثان أو فى مجلس الأعيان إستانبول ، وطلبت منهم مساعدة الجيوش العثمانية إذا قامت الحرب. ووعد الزعماء بتنفيذ مطالب العثمانيين . ولكن لم يكن فى مقدورهم الوفاء بوعدهم؛ نظراً للنفوذ العريض الذى كان يتمتع به المارشمعون من ناحية ، وسياسة البطش التى انتهجها ضد مخالفيه فى الرأى من ناحية أخرى .. فبقى قراره نافذاً بانضمام الآشوريين إلى الروسيا وبريطانيا وفرنسا . وكان لهذا القرار بداية المأساة بالنسبة لهم.

هذه هى الملامح العامة لقضية الآشوريين حتى شهر نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩١٤ وموقف الدولة العثمانية منها، وقد أخفقت فى إيجاد حل لها يحقق مصلحتها ومصلحة الآشوريين، نتيجة تخبطها وتسويفها وتأخرها فى مواجهة التخطيط الروسى البريطانى الفرنسى. ولما قامت الحرب العالمية الأولى ودخلتها الدولة العثمانية، كانت الخطة معدة لقيام جبهة روسية آشورية أرمنية فى جبهة القوقاز ضد القوات العثمانية. وتبادل الطرفان الهزيمة والانتصار. وكان اشتراك الآشوريين فى الحرب أمراً فرضته أهمية الموقع الجغرافى والحربى لبلادهم بين دولتين كبيرتين، هما : الدولة العثمانية والروسيا . وكانت الأولى تتمسك ببقاء السيادة العثمانية عليها أو على الأقل تحييدها ، وكانت الثانية تتطلع إلى الاستيلاء عليها واتخاذها قاعدة لعملياتها الحربية لقاء وعود قدمتها مع بريطانيا وفرنسا. وقد نكثت الدول الثلاث ، الروسيا وبريطانيا وفرنسا، بوعودها واستخدمت الآشوريين أداة لتنفيذ أغراضها الاستعمارية ، ولم تنشئ لهم دولة قومية.. وتحملوا فى الحرب خسائر فادحة فى الأرواح وتضحيات جسيمة ، وتشتتوا بعد الحرب فى العراق وإيران وسورية، ورحلت جموع كثيفة العدد منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ووجدت لهم جاليات صغيرة العدد فى الاتحاد السوفيتى ولبنان وإنجلترا واستراليا وفرنسا وألمانيا واليونان وبعض دول أمريكا اللاتينية . وقضية الآشوريين منذ سنة ١٩١٥ لصيقة بالحرب العالمية الأولى والتسويات السياسية التى تمت فى أعقابها .

* * *

الفصل الخامس

أزمات سياسية وحربية متلاحقة يواجهها عبد الحميد فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

مقدمة:

منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى مستهل القرن العشرين، تزاحمت على السلطان عبدالحميد الثانى أزمات سياسية وحربية أرهقته من أمره عسراً. وكان مرد بعض هذه الأزمات إلى نمو الروح القومية لدى بعض الشعوب البلقانية المتخلفة ، وكان البعض الآخر من هذه الأزمات يرجع إلى تطلعات بعض الشعوب البلقانية لتوسيع أراضيها على حساب الممتلكات العثمانية، وكان البعض الثالث يعود إلى أطماع الدول الأوروبية الكبرى - فيما عدا ألمانيا - فى الاستيلاء على ما تبقى للدولة من أقاليم وتوزيعها أسلاباً فيما بينها. وكانت تشبه جزيرة البلقان هى المهاد التى نشأت فيها هذه الأزمات وتصاعدت، ولذلك أطلق على المناطق البلقانية اسم The Balkan Tinderbox أى صندوق الانفجارات النارية . وتستثنى من هذه القاعدة العامة أزمتان نشأتا بعيداً عن البلقان ، هما تآمر بريطانيا وفرنسا على مصر لتحويل الحماية المقنعة عليها إلى حماية واقعية . وثم أزمة طابا . ونذكر هنا أهم هذه الأزمات :

(١) تفاقم مشكلة الحكم العثمانى فى ألبانيا .

(٢) ضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا .

(٣) المملكة اليونانية تفتعل أزمتين ضد الدولة العثمانية .

(٤) الاحتلال البريطانى الثالث لمصر فى القرن التاسع عشر بين دوافعه وذرائعه .

(٥) أخطاء عبد الحميد السياسية فى مواجهة الاحتلال البريطانى الثالث لمصر .

(٦) تصاعد مشكلة جزيرة كريت .

(٧) مشكلة مقدونيا.

(٨) «حرب الثلاثين يوماً» .

(٩) تآمر بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٠٤ على مصر ومراكش .

(١٠) أزمة طابا .

وقد سبق أن تكلمنا فى هذه الدراسة عن تصاعد مشكلة جزيرة كريت (١) ، ومشكلة مقدونيا (٢) ، وسنعرض هنا تباعاً فى الفصول التالية لبقية تلك الأزمات ، وسنفرد هذا الفصل للأزمة الألبانية وموقف عبد الحميد من تفاقمها، ويسبقها عرض سريع لمصاعب الحكم العثمانى فى هذا الإقليم قبل أن يلى العرش هذا السلطان .

مصاعب الحكم العثماني في ألبانيا
وموقف عبد الحميد الثاني من تصاعد مشكلاتها
المسلمون والأرثوذكس والكاثوليك واليهود يسكنون ألبانيا

الألبانيون Les Albaniens تعبير يطلقه الأوروبيون على شعب الجنس الآرى، الذى يسكن البلاد الواقعة على الساحل الشرقى للبحر الأدرياتى ابتداء من الجبل الأسود Montenegro إلى خليج آرتا Arta بين خطى عرض ٣٩ و٤٣ شمالا . وأطلق العثمانيون على هذا الشعب اسم الأرناؤد» (٣) وعلى الإقليم «أرناؤد لق» أى بلاد الأرناؤد، وألبانيا إقليم جبلى تتخلله أنهار وبحيرات ووديان ذات سهول خصبة . ونظراً لضيق الأنهار والوديان.. فإنها لاتصلح كطريق للمواصلات . والطريق العام الوحيد الذى يجتاز ألبانيا من أقصاها إلى أقصاها يبدأ من سالونيك وينتهى عند يانينا Janina ، وبها أيضاً طرق أخرى ثانوية . وتتجه أجزاء من ألبانيا فى نشاطها الاقتصادى نحو البحر الأدرياتى، بينما تتجه أجزاء أخرى منها نحو بحر إيجه، وتعد موانئ ألبانيا من أهم مصادر ثروتها حيث يمارس سكانها نشاطاً بحرياً مكثفاً، ويمتلكون عدداً كبيراً من السفن تجوف أنحاء البحر الأدرياتى وحوض البحر المتوسط وتصل أحياناً إلى إنجلترا .

ومن نقاط الضعف فى ألبانيا أن شعبها كان منقسماً على نفسه بين فريقين دينيين متناحرين، وصلا إلى حد اللدد فى الخصومة الدينية . كان فريق من الألبانيين يتبع الكنيسة البابوية فى روما ، وهم الكاثوليك، وفريق ثان يتبع الكنيسة اليونانية فى إستانبول، وهم الأرثوذكس . وكان هذا الانقسام الدينى المذهبى هو الثغرة التى تسللت منها دول أوروبية ورياسات دينية للتدخل فى شئون ألبانيا . وكان يسكنها أيضاً ، بجانب الشعب الألبانى ، البلغار واليونانيون والصرب وسكان الأفلاق والجبل الأسود والبنادقة وغيرهم ، وكانت ألبانيا مصدر

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ، ج ٣ ، الفصل الثالث عشر.
(٢) المرجع السابق ، الجزء ذاته ، الفصل الثالث عشر.
(٣) ينطق سكان إستانبول كلمة أرناؤط بحرف الدال على هذا النحو : أرناؤد، أما لفظة أرناؤط بحرف الطاء فهى الاسم الشائع الاستعمال فى ألبانيا وسائر أقاليم شبه جزيرة البلقان.

النزاع بين البلغار والصرب . ولما فتح العثمانيون ألبانيا [١] ودخلها معهم الإسلام [٢]، أصبح هذا الإقليم الصغير المساحة نسبياً [٣] يموج بشتى الجنسيات والأجناس والديانات والمذاهب الدينية . وأرادت الحكومة العثمانية أن تنهض بالتجارة فى إحدى مدن ألبانيا وهى أولونيه (٦,٠٠٠ نسمة) فأقامت فيها فى نهاية القرن الخامس عشر مستعمرة يهودية متوسطة المساحة من المهاجرين من إسبانيا . وكانت البابوية فى روما وجمهورية البندقية والنمسا تؤيد الألبانيين الكاثوليك ، وتتخذ منهم أداة لإثارة المتاعب فى وجه العثمانيين من ناحية ، والأرثوذكس من ناحية أخرى. وكانت الدولة العثمانية تناصر الأرثوذكسية على الكاثوليكية باعتبارها حامية للكنيسة الأرثوذكسية، وتأرجح أشراف ألبانيا بين الكنيستين تبعاً للظروف السياسية. واتخذ الاستعمار الأوروبى ، على عادته، من البعثات التنصيرية ستاراً للتسلل إلى ألبانيا، فظهرت أولى البعثات التنصيرية الفرنسسكانية فى ألبانيا سنة ١٦٢٢ ، وتوالى بعد هذه السنة وصول البعثات التنصيرية تمولها مالياً وتشجعها أدبياً وسياسياً البابوية فى روما وجمهورية البندقية والنمسا .

والألبانيون سلالتان رئيسيتان ، يطلق على أفراد السلالة الأولى الغيغة Ghegs ، ويستوطنون المنطقة الواقعة شمالى نهر إشقومبى، ويسمى العثمانيون منطقتهم غيغة لق أى إقليم الغيغة .. أما السلالة الثانية فيعرف أفرادها باسم التوسق Tosks، ويسكنون إلى الجنوب من هذا النهر ، ويسمى العثمانيون منطقتهم توسقه لق أى إقليم التوسق . ولايختلف الغيغة عن التوسق فى لهجاتهم فحسب ، بل يختلفون عنهم أيضاً فى المظهر والسلوك الاجتماعى ، ويتميز الغيغة عن التوسق بأن خصائصهم القومية أنقى من التوسق . ولم تجد الحكومة العثمانية من أول الأمر مناصاً من أن تحترم النظام القبلى لهذه العائلات أو القبائل واستقلالها الذاتى ، وقد وجدت أنهم يسيطرون على الممرات الجبلية المهمة من البلقان إلى ألبانيا ، فعهدت إليهم بحراسة هذه الممرات وأعفتهم فى مقابل ذلك من الضرائب ، وأقيموا حراساً على الممرات الجبلية، وعرفوا باسم دربندجية (ومفردها دربندجى بمعنى حارس طريق جبلى) .

وهاجرت أعداد كبيرة من التوسق الألبانيين إلى بلاد اليونان . واستمرت هجراتهم عدة قرون على فترات حتى نهاية القرن الثامن عشر، دون أن توقفها الحروب التى نشبت مع

---

(١) انظر عرضاً للأسباب التى حملت الدولة العثمانية على الاهتمام بفتح ألبانيا، والمراحل التى مرت بها حركة الفتوح العثمانية فى ألبانيا فى :

دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، أوروبا فى مطلع العصور الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بالقاهرة ، ج ١ ، سنة ١٩٦٩ ، ص ص ٦٢٦ – ٦٣٠ ، ٦٠٠ – ٦٦١.

(٢) انظر ما يلى .

(٣) تبلغ مساحة ألبانيا ٢٨,٧٤٨ كيلو متراً مربعاً . انظر :

Mann, S. E. ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، بحث بعنوان «الأرناؤط» .

قبودان باشا غازى حسن الجزايرلى بالابييك (١) سنة ١٧٧٩ ، وكان من نتائج هذه الموجات المتلاحقة من المهاجرين الألبانيين أن أصبحوا قبيل بداية القرن التاسع عشر خمس سكان بلاد اليونان، وبلغ عددهم نحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة (٢) ، وكانوا يفضلون الإقامة فى جماعات كبيرة فى الجبال والأغوار ، بينما كان اليونانيون يؤثرون سكنى المدن ، ويشتغلون بالتجارة والصناعة وصيد الأسماك وفى السفن اليونانية والعثمانية ، وكانوا ملاحين مهرة .

الفتح العثماني لألبانيا :

أما الفتح العثمانى لألبانيا .. فإن تحديد تاريخه تحديداً دقيقاً لايزال موضع خلاف بين جمهرة المؤرخين ؛ فيقرر خليل إينالجق Halil Inalcik – أستاذ التاريخ العثمانى فى جامعة شيكاجو بالولايات المتحدة الأمريكية، وأحد العلماء الأتراك الأفذاذ فى تاريخ الدولة العثمانية والجمهورية التركية، وصاحب مؤلفات وبحوث عديدة باللغات التركية والألمانية والإنجليزية والفرنسية – أن العثمانيين دخلوا ألبانيا سنة ١٣٨٥ ، واعترف أمراؤها بسيادة السلطان عليهم. ويضيف إلى ذلك قوله إن دخول العثمانيين ألبانيا فى تلك السنة أعقبته منافسة حادة للغاية بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية على ألبانيا، استمرت سنوات طوالا حتى تمكن العثمانيون من فتح ألبانيا فتحاً حقيقياً وأنشأوا أرناؤد إيلى أى ولاية الأرناؤد فيما بين سنتى ١٤١٥ و١٤١٧(٣). ويقول الأستاذ توماس أرنولد المؤرخ الإنجليزى إن فتح العثمانيين ألبانيا بدأ فى سنة ١٣٨٧ (٤)؛ أى فى أواخر حكم السلطان مراد الأول (١٣٦٠ – ١٣٨٨) ، وأيده فى هذا الرأى تأييداً جزئياً المؤرخ ك . سوسهيم، إذ يقول إن العثمانيين تقدموا من موناستير نحو البحر الأدرياتى وهددوا على مدى سنتين المنطقة المجاورة لمدينة دوراتزو . وإن هذه الغزوة كانت المرة الأولى التى نصبوا فيها أعلامهم على شمال ألبانيا ، غير أنهم اضطروا آخر الأمر إلى جمع قواتهم كلها والانسحاب لمواجهة الصرب .. ولم يسمع أحد عن حملة عثمانية أخرى حتى سنة ١٤٢٣ ، عندما فتح العثمانيون ألبانيا وأرغموا سكانها على الاعتراف بالسيادة العثمانية (٥).

عدم استقرار الحكم العثماني في ألبانيا :

والظاهرة الواضحة فى معظم عهود الحكم العثمانى لألبانيا وبخاصة فى مستهله هى كثرة عدد الجيوش العثمانية التى وجهت لفتحها ، ومع ذلك لم يستقر الحكم العثمانى فيها. وكان

---

(١) بالابييك Palabiyik لفظة تركية معناها صاحب الشارب المقوس الذى يشبه السيف .

(٢) Susheim, K. ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، بحث بعنوان أرناؤط .

(٣) خليل اينالجق ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، بحث بعنوان الأرناؤط.

(٤) سير توماس أرنولد : الدعوة إلى الإسلام ، ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن وزميليه، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٧، ص ٢٠٥.

(٥) Sussheim, K. ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية، مادة الأرناؤط .

نفوذ الدولة العثمانية فى ألبانيا هو أضعف نفوذ لها فى الولايات العثمانية فى أوروبا .. وقاوم الألبانيون الجيوش العثمانية مقاومة عنيفة . وكان هذا العنف يرجع إلى عدة عوامل ، منها : اتصافهم بالبسالة والإقدام وحب الحرية والغلظة فى أخلاقهم وفى سلوكهم ، ثم الطبيعة الجبلية لبلادهم ، والمساعدات التى كانوا يظفرون بها من جمهورية البندقية عن طريق البحر .. فقد كانت هذه الجمهورية تدرك خطورة السيطرة العثمانية على ألبانيا بساحلها وموانيها المهمة ، وأن فى استطاعة العثمانيين قطع خطوط المواصلات البحرية التى تربط البندقية بحوض البحر المتوسط والعالم الخارجى؛ بحيث يحجزون سفن البنادقة فى بحر مغلق هو البحر الأدرياتى. وكانت قوانين الدولة خلال القرنين الأولين من الفتح العثمانى على الأقل تمنع الألبانيين من حمل السلاح حرصاً على حياة موظفيها . وكان قيامهم بالأعمال الإدارية والقضائية من أخطر المهام؛ إذ كانوا يتلقون بصفة كادت تكون دائمة خطابات يهددهم فيها مرسلوها بالاغتيال إذا هم أصدروا أحكاماً بالإعدام. ولم تكن هذه التهديدات مجرد ألفاظ جوفاء ؛ إذ كان يحدث فى كثير من الأحوال أن يطلق الرصاص على القضاة ومساعديهم وهم يسيرون فى الطرقات. وكان لايعترف بنفوذ الحكام العثمانيين إلا المسلمون بصفة عامة والمسيحيون من سكان المدن. أما غالبية المسيحيين الذين يقطنون المناطق الجبلية .. فإنهم لايتصلون بالحكام إلا بواسطة مندوبين مسلمين كانوا يعرفون باسم «البولوك باشى» (١) ، وكانت مهمتهم مقصورة على جمع الضرائب (٢).

حركة عصيان إسكندر بك للحكم العثماني في ألبانيا:

ومهما يكن من أمر الخلاف على تحديد بداية الفتح العثمانى لألبانى تحديداً دقيقاً .. فإن العثمانيين بسطوا نفوذهم أول الأمر على جنوبى ووسط ألبانيا، ولكنهم واجهوا فى شماليها ، حيث توجد المناطق الجبلية ، مقاومة عنيفة تزعمها جورج كاستريوت George Castriot الذى اشتهر باسم إسكندر بك ، ويرد اسمه فى المراجع الأوروبية والأمريكية إسكندر بج (٣)

---

(١) بولوك باشى مصطلح تركى معناه رئيس بولوك. والبولوك كلمة تركية معناها قسم أو مجموعة أو فرقة عسكرية.

(٢) سوسهيم ك. Susheim, K. ، دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الثانية ، بحث تحت مادة الأرناؤط .

(٣) انظر على سبيل المثال كلا من :

Fisher, H. A. L.; op. cit., pp. 407 and 729 .

Stanford, J. Shaw; op. cit., Vol. 1, pp. 49, 51, 64, 65.

وترد كلمة بج Beg بمعنى بك فى بعض البحوث التى نشرها الأستاذ جان لوى باكيه جرامو Jean Louis Bacquè - Grammont الأستاذ بمعهد الدراسات التركية بجامعة السوربون الجديدة فى باريس. كان من بينها بحث بعنوان :

Un Registre d'Emprunts de l'Armée Ottomane en Décembre 1516.

أى «سجل قروض الجيش العثمانى فى شهر ديسمبر ١٥١٦» . خذ اسم خاير بك أول وال عثمانى =

Scander Beg وهو كاثوليكى المذهب، ورث أراضٍ شاسعة عن أسرته أتاحت له الزعامة على معظم الألبانيين الكاثوليك . وقاد حركة عصيان ضد العثمانيين على عهد السلطانيين مراد الثانى (١٤٢١ - ١٤٥١) ومحمد الثانى أبى الفتوح (١٤٥١ - ١٤٨١) ، ولقى تقديراً عميقاً من البابا فى روما ، ومنحه لقب «نصير المسيح» .

انتهز إسكندر بك فرصة انشغال السلطان مراد الثانى بحروبه المروعة ضد المجر، وهى حروب لقى فيها العثمانيون هزائم قاسية ومتلاحقة، فانقلب عليهم واستنفر الألبانيين عليهم بعد أن ضم إليه رؤساء العشائر والقبائل فى المناطق الشمالية الجبلية ، ونجح فى إنشاء جبهة متحدة ومتحالفة تتحرك ثورياً ضد العثمانيين. وكان يظفر بمساعدات حربية كانت ترسلها إليه جمهورية البندقية أول الأمر سراً ، كما كان يشجعه على حركة التمرد الزعيم الوطنى المجرى جون هنيادى (١) Hunyadi (١٤٠٧ - ١٤٥٦) . وتصدى السلطان مراد الثانى لحركة إسكندر بك، وأرسل قوات عثمانية لم تستطع القضاء على حركته لأنه اعتصم بقمم الجبال ، وما لبث

=على مصر عقب الفتح العثمانى باسم خاير بج، وقد نشر هذا البحث فى مجلة الحوليات الإسلامية Annalles Islamologiques ، المجلد ١٨ لسنة ١٩٨٢، وطبع فى مطبعة المعهد الفرنسى لعلم الآثار الشرقية بالقاهرة سنة ١٩٨٢ ، ص ص ١٧١ - ١٩٣.

وله بحث آخر بعنوان :

Notes et Documents sur Divâne Hüsrev Pasa

أى «ملاحظات ووثائق عن ديوان خسرو باشا» ذكر فيه لفظ بج Beg بمعنى بك، وهو يتكلم عن خسرو بك فى أثناء اشتراكه فى معركة تشالديران بين السلطان سليم الأول والشاه إسماعيل الصفوى سنة ١٥١٤، وعن شخصيات أخرى يحمل كل منها لقب بج . وقد نشر هذا البحث فى مجلة الدراسات الاستشراقية التى تصدر فى وارسو فى بولندا ، المجلد ٤١، سنة ١٩٧٩، ص ص ٢١ - ٥٥ .

وجدير بالذكر أن لفظة بج هى الاسم التركى القديم لمدينة فينا عاصمة النمسا، وقد أخذها العثمانيون عن اللغة المجرية . وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر حل الاسم «ويانة» محل بج فى الكتابة التركية، وهو اليوم الصيغة المألوفة .

انظر كريتل Kreutel R. F. ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة بج .

أما كلمة بك فهى لقب أى نبيل للتفرقة بينه وبين العامة ، وكذلك بينه وبين أفراد البيت السلطانى . كما يطلق على كل ذى نفوذ بالمعنى العريض لهذه الكلمة ، سواء كان نفوذه مستمداً من حاكم أو مغتصباً . وكان الأتراك العثمانيون - قبل إلغاء الألقاب فى الجمهورية التركية، يطلقون لقب بك على أبناء الباشوات، وعلى ضباط الجيش الحاصلين على رتبة الأمير الاى (العميد) أو القائمقام (العقيد) . وكان يلقب به من قبيل التبجيل المبعوثون السياسيون، ومن ثم نشأ الاسم التركى «بك أوغلي» الذى يطلق على حى بيرا Pera الذى يسكنه هؤلاء المبعوثون . ومن مشتقات هذه الكلمة «بيلك» أى رتبة البكوية ، وهو يطلق على المنصب الذى يشغله شخص منح هذا اللقب.

انظر بارتولد W. Barthold ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة ، مادة بك.

(١) عن هنيادى، انظر :

دكتور عبد العزيز محمد الشناوى : أوروبا فى مطلع العصور الحديثة ، الطبعة الأولى ص ص ٦٣١ - ٦٣٥.

أن واجه السلطان حلفاً صليبيّاً استهدف طرد العثمانيين من أوروبا ، وباركه البابا فى روما . وكان قوام هذا الحلف المجر ، وبولندا ، والصرب ، وجمهورية البندقية، وجمهورية جنوه ، والإمبراطورية البيزنطية، ودالاشيا ، والأفلاخ (١) ، ودوقية برجنده، وقبائل من الألمان والتشيك. وأعطيت قيادة هذه الحملة الصليبية للقائد المجرى هنيادى الذى استطاع أن ينزل أربع هزائم بالعثمانيين منذ سنة ١٤٤٢ حتى سنة ١٤٤٤، وخسروا أقاليم مهمة فى الصرب ووالاشيا . وفى سنة ١٤٤٩ قاد السلطان حملة زحفت على أراضى إسكندر بك، ووصل إلى مشارف آقجه حصار (٢) (كرويا) فى أبريل – نيسان – سنة ١٤٤٩ ، واستخدم المدفعية فى قصف هذه المدينة ، ولكنه فوجئ بقوات إسكندر بك تهاجمه من قمم الجبال ، وكاد السلطان يقع فى كمين . ولم يجد بداً من الانسحاب خشية تعريض جيشه لخطر الإبادة .. وهكذا لم يتم إبان حكم السلطان مراد الثانى القضاء على تمرد إسكندر بك .

وعلى عهد السلطان محمد الثانى أبى الفتوح، استمر إسكندر بك رافعاً راية التمرد على العثمانيين. وكان يشجعه ملك نابولى ألفونس الخامس Alphonso V على المضى فى حركة العصيان، ويحدوه الأمل فى أن يكون فى مكنته طرد العثمانيين من ألبانيا. ولكن كان الشغل الشاغل للسلطان هو فتح القسطنطينية وإسقاط الإمبراطورية البيزنطية. ولما حقق حلمه سنة ١٤٥٣ قام لدعم أمن الدولة بحروب هجومية طويلة شنها على بلاد الصرب والبوسنة والهرسك والمورة وجمهوريتى البندقية وجنوة ومملكة نابولى وغيرها، وقد حالفه التوفيق فى معظم هذه الحروب ، ولكنه أخفق فى الاستيلاء على بلغراد وجزيرة رودس . وخاض أيضاً هذا السلطان حروباً أمنية فى الأناضول لتصفية بقية الإمارات المسيحية والإسلامية، وكان من نتائج الحروب الأناضولية أن غدا السلطان محمد الثانى أبو الفتوح السيد المطلق فى الأناضول .

وقبل حربه ضد قوات إسكندر بك، استطاع السلطان محمد أبو الفتوح أن يستميل إليه أحد أفراد أسرة الثائر ممن اعتنقوا الإسلام، وكان يسمى حمزة بك ، وضمه إلى القوات العثمانية وتوغلت فى شمال ألبانيا. وكان السلطان يرجو أن يكون وجود حمزة بك مع الجيش العثمانى سبباً فى بعث روح الفرقة بين رجال إسكندر بك مما يفت فى عضدهم . وفعلا كسب الجيش العثمانى الحرب فى جولاتها الأولى، ثم منى بالهزيمة فى أليسيو (٣) Alessio على نهر درين. وحدث أن توفى ملك نابولى الفونس الخامس سنة ١٤٥٨ . وقد جعلت هذه الوفاة الثائر الألبانى

---

(١) والاشيا Valachie إقليم بلقانى يكون مع إقليم بلقانى آخر هو مولدافيا Moldavia دولة رومانيا الحالية. ويطلق على سكان والاشيا الولاش Les Valaques . ويطلق الباحثون العرب على والاشيا إمارة الأفلاق أو الفلاخ أو الأفلاخ ، كما يطلقون على إمارة مولدافيا اسم البغدان (بضم الباء) .

(٢) آقجه حصار هو الاسم التركي، أما اسمها باللغة الألبانية فهو كرويا Croia .

(٣) كلمة إيطالية ينطق بها بحرف الشين : أليشيو . ويرد ذكرها فى بعض المراجع باسم ليش .

يجنح إلى السلم ؛ إذ كان الإعياء قد أخذ منه كل مأخذ ، فعقد صلحاً مع السلطان فى ٢٢ من يونيو - حزيران - سنة ١٤٦١ تقرر بمقتضاه إبقاء النفوذ العثمانى فى وسط وجنوبى ألبانيا كما كان عليه قبل اشتعال الحرب Status quo ante bellum وتعهد إسكندر بك بعدم مهاجمة المراكز العثمانية فى شمالى ألبانيا . ولكن هذا الصلح كان قصير الأمد ؛ إذ تصاعدت جمهورية البندقية بنشاطها العدائى ضد العثمانيين ، فقد كانت تخشى أن يمدوا نفوذهم شمالا على طول الساحل الشرقى للبحر الأدرياتى، وضغطت على إسكندر بك لإلغاء صلحه مع السلطان محمد الثانى أبى الفتوح، وزينت له فى فبراير - شباط - سنة ١٤٦٢ استئناف هجومه على المراكز العثمانية فى شمالى ألبانيا . وازداد موقف السلطان خطورة حين تعاون إسكندر بك مع ملك البوسنة الجديد ستيفن توماسفيتش Stephen Thomasevitz ضد العثمانيين، وأنفذ السلطان حملة جديدة لفتح بقية ألبانيا ، ونجح فى إجبار إسكندر بك على إبرام اتفاق صلح جديد فى ٢٧ من أبريل - نيسان - سنة ١٤٦٣ تعهد فيه بالكف عن محاربة العثمانيين. وبعد سنوات ذات عدد توفى إسكندر بك سنة ١٤٦٨ (١) ، وبعد وفاته بوقت قصير نسبياً استكمل السلطان محمد الثانى أبو الفتوح فتح ألبانيا، التى أصبحت تحت السيطرة العثمانية المباشرة فى أواخر سنة ١٤٧٨ .

أما السبب الذى جعل السلطان يتأخر فى تصفية مشكلة ألبانيا إلى هذه السنة (١٤٧٨)، فيرجع إلى أن جمهورية البندقية كانت قد نجحت ، فى السنة التى مات فيها إسكندر بك، فى تكوين تحالف صليبى جديد ، باركه البابا فى روما، وكان يتكون من البندقية والمجر ونابولى وترانسلفانيا وفرسان القديس يوحنا فى جزيرة رودس . وانضم إلى هذا التحالف عدد من الزعماء الألبانيين الذين كانوا لايزالون يضمرون عداء شديداً للعثمانيين، واستولت القوات المتحالفة فى هذه الحملة الصليبية على إزمير، وحالت دون استيلاء العثمانيين على ثغر لبانت Lepante وكان تابعا وقتذاك لجمهورية البندقية. كما كانت فى ألبانيا جالية كثيفة العدد من البنادقة، فأشعلوا ثورة هادرة ضد العثمانيين فى مدينة آقجه حصار ظلت مشتعلة حتى سنة ١٤٧٧ ، وحاول العثمانيون اقتحام مدينة سكوتارى Scutari الألبانية (٢) مرتين سنة ١٤٧٤ ،

---

(١) يذكر كل من خليل إينالجق وستانفورد شو أن إسكندر بك توفى سنة ١٤٦٨ ، بينما يقرر سوسهايم أنه مات سنة ١٤٧٦ . والرأى الأرجح هو رأى إينالجق .

انظر كلا من :

Stanford, J. Shaw; op. cit., Vol. 1, p. 65.

خليل إينالجق ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .

Sussheim, K. ، المرجع السابق ، ذات المادة .

(٢) توجد مدينتان تحملان الاسم ذاته: إحداهما فى ألبانيا، وتقع على بحيرة سكوتاري. وكانت هذه المدينة تسمى قديماً «سكودرا Scodra» . أما المدينة الأخرى فتقع فى تركية آسيا على البوسفور، وتشتهر=

ولكنهم أخفقوا فى المحاولتين واضطروا إلى رفع الحصار عنها، وانفصمت عرى التحالف الصليبى سنة ١٤٧٨ بخروج مملكتى نابولى والمجر منه ، وتبعتهما سائر الدول الأعضاء، ووقفت جمهورية البندقية وحيدة أمام العثمانيين ، واضطرت إلى قبول صلح مهين تمثل فى معاهدة سنة ١٤٧٩ ، تقرر فيها أن تدفع تعويضا حربياً فضلا عن جزية سنوية تؤديها للسلطان محمد الثانى أبى الفتوح .

تقييم حركة تمرد إسكندر بك:

انقسم المؤرخون حيال حركة تمرد إسكندر بك إلى فريقينْ متعارضين.. فالمؤرخون الأوروبيون والأمريكيون يرون فيه ثائراً وطنياً دفعته فى حركته أهداف وطنية نبيلة هى تحرير ألبانيا من الحكم العثمانى على النحو الذى بسطناه من قبل ، وكان على رأس هذا الفريق ميلر Miller, W. الإنجليزى ، وسوسهايم Sussheim, K. الألمانى ، وستانفورد شو Stanford J. Shaw الأمريكى . أما المؤرخون الأتراك.. فقرروا أن حركة العصيان التى قام بها إسكندر بك كانت فى لحمتها وسداها تستهدف تحقيق مصالح مادية شخصية له ، وعلى رأس هذا الفريق المؤرخ خليل إينالجق Halil Inalcihk وهو أحد المؤرخين الأفذاذ، كان يشغل منصب أستاذ التاريخ العثمانى فى جامعة أنقره، ويتقلد حالياً (١٩٨٣) أستاذية التاريخ العثمانى فى جامعة شيكاجو بالولايات المتحدة الأمريكية، كما ذكرنا من قبل ، وتعد بحوثه مرجعاً رئيسياً يستقى منه المؤرخون المحدثون مادتهم العلمية . يقول هذا الأستاذ العملاق إن إسكندر بك كان زوجا لابنة أحد زعماء التمرد ضد الحكم العثمانى فى ألبانيا، واسمه أرانيتى، وإنه ، أى إسكندر بك ، عين فى منصب صوباشى لمدينة آقجه حصار (كرويا) سنة ١٤٣٨ ، وأقصى عن هذا المنصب سنة ١٤٤٠ ، فأراد أن يسترد آقجه حصار وأملاك أبيه بأجمعها ، وأن يكون امتلاكه لها بصفته أميراً إقطاعياً وليس صاحب إقطاع ، ومن ثم بدأ حركة التمرد سنة ١٤٤٣ وتحالف مع عائلات إقطاعية أخرى فى اجتماع عقد فى أليسيو فى أول مارس – آذار – سنة ١٤٤٤ . وقد حاول الصوباشية والصناجق الذين كانوا يعتمدون على قواعدهم فى أركرى قصرى (كنوكاستير) ، وأوخريدة ، وبرات ، أن يكبحوا جماح إسكندر بك بقوات محلية، خوفاً من استفحال نفوذه ، فكان يرد عليهم بشن حرب عصابات فى جميع الأحوال. ولم تكن هذه المعارك سوى صدامات محلية، لأن جنود إسكندر بك لم يزيدوا فى أى وقت عن ثلاثة آلاف جندى. ثم يقيم الأستاذ خليل إينالجق الدليل على أن إسكندر بك لم يكن بطلا قومياً بأنه ارتضى لنفسه أن يكون تابعاً لملك نابولى ألفونس الخامس بمقتضى المعاهدة المبرمة فى ٢٦ من مارس – آذار – سنة ١٤٥١، وأنه سلم آقجه حصار لرجال هذا الملك. ومعنى ذلك أنه كان من عملاء الاستعمار

=بمساجدها ذات المآذن الرائعة والحدائق الزاهرة . وكانت هذه المدينة تسمى قديماً «كريزوبوليس Chrysopolis» .

النابولى ابتغى مد نفوذ مملكة نابولى إلى ألبانيا ، وأنه فرط فى حق وطنه حين وافق على تسليم هذه المدينة المهمة ذات المركز الاستراتيجى فى ألبانيا لملك أجنبى عن البلاد ، وأن صهره أرانيتى قد حذ حذوه، على الرغم من أنه كان يطالب بألبانيا الجنوبية ، فقد عهد ملك نابولى ألفونس الخامس إليه بأن يتلقى باسمه مواثيق الولاء التى يقدمها الأمراء الألبانيون الآخرون الذين أصبحوا أتباعاً لهذا الملك. ومعنى ذلك أن إسكندر بك كان ينتمى إلى أسرة خائنة لوطنها، وأنه هو وصهره كانا من أنصار وعملاء الاستعمار النابولى لألبانيا. ويزيد خليل إينالجق على ذلك أن الحالة العامة(١) فى ألبانيا لم تكن تتطلب هذه الأوضاع التى ارتضاها إسكندر بك وصهره ، ويستند فى هذا الرأى إلى وثيقة أرجوانية معاصرة، جاء فيها أن «العامة كانوا لايكادون يجدون أية شكوى من الإدارة العثمانية» وهو يؤكد أن الأصل فى تمرد إسكندر بك ودوافع هذا التمرد لاتختلف عما كان عليه الأمراء الألبانيون الآخرون، وأنه نجح فى صبغ نشاطه الخارق وشجاعته العجيبة والموقف الدولى السائد فى ذلك الوقت بطابع من الأهمية الدولية، وجعلت المؤرخين الأوروبيين ينساقون وراءه، وينسجون قصصاً من نسج الخيال عن تمرده وعن حجم القوات التى كانت تحت إمرته ، وكان من بينهم المؤرخ الإيطالى مارينو بارلزيو Marino Barlezio .

والواقع أنه ، حيال هذين الفريقين المتعارضين من المؤرخين الغربيين والأتراك، لايسع أى باحث محايد إلا أن يقرر أنه كان هناك تعاطف بين المؤرخين الأوروبيين وإسكندر بك فى حركة التمرد التى قام بها ضد الدولة العثمانية.. وكان من بين أسباب هذا التعاطف وحدة العقيدة الدينية، بغض النظر عن اختلاف المذهب الدينى، فقد كان عدد كبير من المؤرخين بروتستانت، بينما كان إسكندر بك كاثوليكياً . يضاف إلى ذلك أن معظم المؤرخين كانوا يمقتون الدولة العثمانية مقتاً شديداً ويرون فيها خطراً شديداً ، يتهدد الوجود المسيحى فى بقية أوروبا ويرجعون طرد العثمانيين من كافة أرجاء أوروبا ، ولذلك كانوا يتمنون لو استطاع إسكندر بك أن ينجح فى إخراج العثمانيين من ألبانيا كخطوة أولى، لها ما بعدها من طردهم من أوروبا كلية. وكانت المسألة الوحيدة التى تغاضى عنها هذا الفريق من المؤرخين هى أن إسكندر بك كان يبتغى مصالحه المادية الشخصية ويضعها فوق كل اعتبار . وقد أعطوا لإسكندر بك حجماً أكبر من حجمه الطبيعى ، وتغضوا عن أنه قد دل بتصرفاته على أنه كان عميلا لبعض الدول الأوروبية التى كان لها تطلعات فى ألبانيا مثل جمهورية البندقية وجمهورية جنوه والمجر ونابولى وملك البوسنة الجديد. فقالوا إنه فى إحدى المرات، إبان حكم مراد الثانى ، أباد جيشاً عثمانياً كان تعداده أربعين ألف مقاتل، وفى مرة أخرى سحق جيشا آخر كان عدده مائة ألف مقاتل .. فإذا صدقت مثل هذه الأرقام ، كان لزاماً أن يكون لدى إسكندر بك قوات تبلغ ربع

---

(١) خليل إينالجق ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية، مادة أرناؤط .

مليون جندى على الأقل، مع أن عدد قواته لم يتجاوز بضعة آلاف تراوحت بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف على أكثر تقدير .

وإذا كان إسكندر بك محارباً قديراً ، وشجاعاً عنيداً، ومتعصباً دينيّاً، وسفاكاً لدماء العثمانيين ، فقد كان - فوق ذلك كله - أنانياً نفعيّاً .. قضى أكثر من أربعين سنة يقود حركة عصيان ضد الدولة العثمانية ، وهى دولة عسكرية من الدرجة الأولى وذات موارد بشرية ومادية لاحدود لها، وكانت لاتزال فى عنفوانها على الرغم من كارثة الغزو المغولى بقيادة تيمورلنك وهزيمة الجيش العثمانى فى معركة أنقرة فى ٢٠ من يوليو - تموز - سنة ١٤٠٢(١)، ثم نشوب حرب أهلية استطالت عشر سنوات (١٤٠٣ - ١٤١٣) بين أبناء السلطان بايزيد الأول(٢) . وقد أعاقت هاتان الكارثتان المتعاقبتان الدولة العثمانية عن المضى فى التوسع العسكرى فى أوروبا، ولكن مما أعان إسكندر بك على مواصلة حركة العصيان أمران : أنه استغل أبرع استغلال الطبيعة الجبلية فى شمالى ألبانيا ، وانصراف السلطانيين مراد الثانى ومحمد الثانى أبى الفتوح إلى مواجهة مشكلات عاجلة تهددت الدولة فى وجودها فى أوروبا والأناضول .. وكانت هذه المشكلات أكثر خطورة من مشكلة ألبانيا واستكمال فتحها.

لقد أخفق إسكندر بك فى تحقيق هدفه الشخصى من حركته ، وبقى مركزه على ما كان عليه زعيماً كاثوليكيّاً محليّاً فى شمالى ألبانيا. وكان استمرار العمليات الحربية على امتداد أكثر من أربعين سنة قد استنزف موارد ألبانيا فى الرجال والعتاد ، وأعاق النمو العمرانى فيها، وأصاب اقتصاديات البلاد بأضرار جسيمة . وبعد وفاته لجأ إلى الجبال عدد من الألبانيين الذين تورطوا فى مشاركته حركة العصيان ، وهاجرت أعداد منهم إلى مملكة نابولى، واستمرت هجرتهم على نطاق واسع فى سنوات ١٤٧٨ و١٤٨١ و١٤٩٢ إلى جنوبى إيطاليا وجزيرة صقلية؛ حيث احتفظوا بلغتهم وعاداتهم حتى اليوم؛ مما أثر على حجم الكثافة السكانية فى ألبانيا.

ولما خضعت ألبانيا لنفوذ العثمانيين نهضوا باقتصادياتها بمساعدة اليهود اللاجئين من إسبانيا ؛ فراراً من اضطهاد حكامها الإسبانيين الكاثوليك ومحاكم التفتيش . وكانت الدولة قد أقامت ، كما سبق أن ذكرنا، مستعمرة يهودية فى آولونيه (٣) التى غدت ميناء دولياً لتبادل المتاجر بين أوروبا الغربية والدولة العثمانية . ومضت الدولة فى إقامة المساجد والمحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية، ونشط أتباع الطريقة البكتاشية فى بناء التكايا، واهتمت السلطات العثمانية بنشر الإسلام نشراً سلميّاً . وبدأ الألبانيون المسلمون يدخلون فى الطبقة العثمانية

---

(١) عن كارثة الغزو المغولى ونتائجها ، انظر :

دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، أوروبا فى مطلع .. إلخ ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩ ، ص ص ٦٢١ - ٦٢٢.

(٢) عن محنة الحرب الأهلية ، انظر المرجع السابق، ص ص ٦٢٢ - ٦٢٤.

(٣) كانت توجد فى سالونيك أيضاً جالية يهودية كثيفة العدد.

الحاكمة من أوسع الأبواب، وتقلدوا مناصب رياسة الوزارة (الصدارة العظمى) وحكم الولايات وقيادة الجيوش كما سبق أن ذكرنا . وقد فاقوا البوسنويين ، أى أهل البوسنة، واليونانيين والأرمن فى هذا المركز الذى كان لايتناسب مع عددهم، ولكن ساعدهم على تبوأ هذا المركز أنهم كانوا قد دخلوا فى الإسلام(١).

قبيلة ميرديته:

وواجه أيضاً العثمانيون فى ألبانيا قبيلة تسمى ميرديته Les Merendites ، تعيش إلى الجنوب من نهر درين Drine وتمتاز بوفرة عدد أفرادها ، إذ بلغوا ٣٢,٠٠٠ نسمة (٢) جميعهم من الكاثوليك ، وكانوا على حظ موفور من الشجاعة النادرة ، وكانت هذه القبيلة تتكون من خمس عشائر تعرف باسم البيارق . ويرجع الأصل فى هذه البيارق إلى الحكم العثمانى؛ إذ كان يمنح الزعماء العسكريين علماً يعرف باسم البيرق أو السنجق رمزاً لسلطانهم. وكان على كل عشيرة «بيرقدار» أى حامل علم هو زعيمها الوراثى ، وكان مقر حكم هذه القبيلة هو أوروش ، وهى مزرعة تقع بين الجبال فى شمالى ألبانيا ، وكانت العشائر الخمس تعقد اجتماعها السنوى فى أكبر كنيسة فى أوروش لمناقشة شئونها العامة . وقد خضعت هذه القبيلة للدولة العثمانية على شريطة ألا تؤدى جزية للسلطان ، وألا يسكن أراضيها مسلم ما عدا بواوك باشى لحل المشكلات التى تطرأ بين الحكومة العثمانية والقبيلة .. وفى مقابل ذلك تقدم القبيلة للدولة جيشاً قوياً حدد حجمه لمساعدتها فى حروبها ، وقد أدت هذه القبيلة خدمات جليلة للدولة فى حروبها ضد النمسا فى القرن الثامن عشر، وكافأتها الدولة بتقديم عشرين طناً من الذرة كل سنة. وقد حاول رجال الإصلاح فى الدولة على عهد التنظيمات أن يجردوا فى سنة ١٨٥٥ هذه القبيلة من سلاحها، ويدخلوها فى سلك الجيش العامل ، فتمرد أفراد القبيلة وعاثوا فساداً فى منطقة زدريمه.. فلم تجد الحكومة فى العام التالى مناصاً من العدول عن هذه المحاولة. وكان من رواسبها أن هذه القبيلة لم تشترك فى الحرب الروسية العثمانية فى سنتى ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، ولم تقدم قوات لمهاجمة الجبل الأسود، فارتاب العثمانيون فى ولائها ، ونفوا أحد زعمائها الوراثيين إلى الأناضول ، ولم يعد إلى وطنه إلا بعد إعلان الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ .

موقف الألبانيين الأرثوذكس من الحكم العثمانى:

أما الألبانيون الأرثوذكس التابعون للكنيسة الشرقية فى إستانبول.. فلم تكن لهم الجرأة مدى قرون على رفع راية العصيان على الحكم العثمانى . ولكن لما تطور الموقف الدولى فى أوروبا باندلاع الحروب بين الدولة العثمانية والنمسا فى القرن السابع عشر، وهى حروب منيت

---

(١) Stanford, J. Shaw; vol. 1, op. cit., p. 69.

(٢) كان هذا التعداد طبقاً لإحصاء سنة ١٨٨١ .

فيها الدولة العثمانية بهزائم أليمة، وفرضت عليها معاهدات جائرة ، أحيت ميت الآمال فى قلوب العالم المسيحى (١)، وبعد أن استأنف العثمانيون الحرب ضد البندقية(٢) سنة ١٧١٥ ، وما أعقب ذلك من نشوب الحرب بينهم وإمبراطور ألمانيا أهاب كبير الأساقفة الأرثوذكس فى مدينة أوخرى الألبانية، باسمه وباسم الأساقفة والمطارنة، بالأمير يوجين دى سافوى قائد الجيش الإمبراطورى أن يسارع لتحرير ألبانيا من الحكم العثمانى. ولكن اضطر الألبانيون الأرثوذكس إلى الإخلاد إلى السلم، لأن جمهورية البندقية اعتزمت سنة ١٧١٦ إنزال قواتها فى عدة مواقع على سواحل ألبانيا ، ولكنها أخفقت ، كما فشل حصارها لمدينة أنتيفارى Antivari سنتى ١٧١٧، ١٧١٨ وحصارها لثغر دولكنيو Dulcigno سنة ١٧٢٢(٣) .

ولكن بمضى السنوات الطوال خفت حدة الصراع بين الكاثوليك والأرثوذكس من سكان الجبال من ناحية والدولة العثمانية من ناحية أخرى ، ووقفوا فى خلال الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧ – ١٨٧٨) موقفا مؤيداً للعثمانيين، ورفضوا أن يرفعوا أسلحتهم فى وجه السلطان على الرغم من تحريض الروسيا لهم (٤) .

ومع ذلك.. فإن أسرتين ألبانيتين مسلمتين شقتا عصا الطاعة على السلطان العثمانى فى مطلع القرن التاسع عشر . وسنرجئ شرح حركتيهما إلى موطن آخر فى هذا الفصل عند الكلام على نظام الأعيان .

نوعيات الأتراك العثمانيين في ألبانيا :

ولم يستقر الأتراك العثمانيون فى أعداد كبيرة فى ألبانيا . وكانوا نوعيات شتى ، منها:

أولا : المنفيون من قونيه وسط الأناضول واستقروا فى ألبانيا ، وعرفوا محليّاً باسم قونيجى أى أهل قونيه .

ثانياً : المرحلون وهم الذين أمرت الحكومة المركزية فى إستانبول سنة ١٤١٠ بترحليهم من أقاليم أناضولية إلى ألبانيا لزيادة الكثافة السكانية العثمانية فيها؛ تدعيماً للحكم العثمانى

---

(١) قامت هذه القبيلة سنة ١٩٢١ بإنشاء «جمهورية ميرديته» تحت رعاية يوغوسلافيا، ولكنها انهارت فى السنة التالية .

انظر خليل إينالجق ، مرجع سبق ذكره.

(٢) معاهدة سيتفاتوروك فى ٦ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٦٠٦ ، وفشلها فى الاستيلاء على فينا سنة ١٦٨٣، ومعركة موهاكز الثانية سنة ١٦٨٧، ومعاهدة كارلوفتز فى ٢٦ من يناير – كانون ثان – سنة ١٦٩٩. انظر :

Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., p. 36.

(٣) Sussheim, K. دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية، مادة أرناؤط .

(٤) المرجع السابق .

فيها، وكان يطلق عليهم سوركون أى المرحلون .

ثالثاً : أتراك من الأناضول أيضاً استخدمتهم الحكومة المركزية فى إستانبول لتأمين الطريق العام من شرقى البلقان ماراً بوسطه إلى ألبانيا ، وكان يطلق عليهم يورلوق قوجه جق.

رابعاً : القوات العسكرية العثمانية .

خامساً: أصحاب التيمارات من الأتراك العثمانيين. وكان عددهم قليلاً بالنسبة إلى أصحاب التيمارات من الألبانيين.

سادساً : علماء الدين المسلمون ، وفيهم القضاة والمفتون ومن إلهم .

سابعاً : أرباب الطرق الصوفية .

من مزايا الحكم العثمانى فى ألبانيا:

ولم يدخل العثمانيون تغييراً جوهرياً على نظام الضرائب، الذى كان معمولا به فى ألبانيا على عهد البيزنطيين والصليبيين . فقد كان كل مسيحى بالغ يؤدى الإسبنجه التى تساوى ٢٥ آقجه [١] ، ويرى الأستاذ خليل إينالجق أنها ضريبة حربية على أرجح الاحتمالات[٢]، وكانت الضرائب العثمانية الأساسية هى ضريبة العشر التى كانت تعادل $\frac{1}{8}$ المحصولات الزراعية، وضريبة الجزية وكانت تجبى لخزانة السلاطن . وبقيت الضريبة البيزنطية التى مقدارها خمسون أقة من القمح ومثلها من الشعير كل عام فى بعض أجزاء من ألبانيا على عهد العثمانيين، وكذلك كانت هناك ضريبة باد - ى - هوى [٣] وتطلق على الإيرادات غير المنتظمة والعارضة من الغرامات والرسوم ، التى تفرض فى بعض المناسبات مثل رسوم الزواج والرسوم الخاصة باسترداد العبيد الآبقين [٤] ، وكانت كل هذه الضرائب مفروضة على أصحاب التيمارات .

ومن مزايا الحكم العثمانى لألبانيا أنه قضى على مساوئ النظام الضريبى، وقد بدأ هذا الاتجاه الإصلاحى من وقت مبكر .. فقد نص قانون تامه سنة ١٥٨٣ على أنه لايجوز لصاحب التيمار أن يجبر الفلاحين التابعين له على العمل سخرة أو استغلال مجهودهم الشخصى لمصلحته ، أو انتزاع أراضيهم دون مسوغ قانونى، أو إجبارهم على أداء العشر نقداً بدلا من أن يؤدوه عيناً كما فرض القانون . وكانت أسوأ الشكايات التى يبديها الفلاحون العاملون فى

---

(١) آقجه عملة عثمانية فضية صغيرة الحجم . انظر وصفاً لها وأصل اسمها وتاريخها فى هذه الدراسة ، ج١، ص ١٣٢ ، حاشية رقم ٢.

(٢) خليل إينالجق ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .

(٣) تنطق بفتح الهاء ، ومعناها اللفظى ريح الهواء .

(٤) Lewis, B.; Encycle of Islam New ed. Art. Bad - i hawa.

التيمارات أنهم كانوا معرضين لأداء ضريبة الغنم أكثر من مرة فى السنة، عند انتقالهم من مرعى إلى آخر، وكانت حياتهم شبيهة بحياة البدو .

ولعل من أهم مزايا الحكم العثمانى لألبانيا دخول كثيرين من السكان فى الإسلام.

دخول الإسلام ألبانيا :

ومع الفتح العثمانى لألبانيا دخلها الإسلام رويداً رويداً ، وكان من تقاليد الدولة العثمانية أن يصحب الجيش الفاتح علماء الدين والقضاة والمفتون وأفواج من الطرق الصوفية لتهيئة جو إسلامى فى الأقاليم الأوروبية المفتوحة. وكان انتشار الإسلام فى المدن الألبانية أكثر وأسرع من انتشاره فى المناطق الجبلية ، وكان السلطان محمد الثانى الملقب بأبى الفتوح قد أنشأ مدينة إيلبصان سنة ١٤٦٦ ، وغدت مركزاً إسلامياً يسهم فى نشر الإسلام، ويشرح أركانه وتعاليمه للمسلمين الجدد (١) .

عوامل انتشار الإسلام في ألبانيا

١- توسع الدولة فى فرض ضريبة الغلمان :

تضافرت عدة عوامل أدت إلى انتشار الإسلام فى ألبانيا ، منها : أن الدولة العثمانية توسعت جداً فى فرض ديوشيرمه، أى ضريبة الغلمان، على شباب الألبانيين. وقد استهدفت الدولة من هذه الضريبة ثلاثة أغراض رئيسية، هى: تحويل أعداد كبيرة من الغلمان المسيحيين فى الولايات الأوروبية إلى الدين الإسلامى ، ثم اتخاذهم أدوات لخدمة السلطان والدولة فى المجالات السياسية والإدارية والعسكرية . وتزويد سلاح المشاة فى الجيوش العثمانية بحشود كثيفة العدد من الجنود المسلمين المدربين من نتاج الضريبة الآدمية وهى ضريبة الغلمان (٢) . وكانت ألبانيا فى مقدمة الولايات العثمانية التى طبقت فيها الدولة على نطاق واسع هذا النظام، الذى أصبح من أهم القنوات التى تحول عن طريقها الشباب البلقانى بعامة والألبانى بخاصة إلى الدين الإسلامى (٣) ، وتفتحت أمامهم مجالات واسعة لشغل المناصب المرموقة فى القصور السلطانية والوظائف القيادية الإدارية والسياسية وقيادة الجيوش العثمانية . ويقول الأستاذ خليل إينالجق إنه فى الاستطاعة إحصاء ما لا يقل عن ثلاثين صدراً أعظم من أصل ألبانى ، وذكر أسماء بعضهم (٤) . ونضيف إلى هذه الأسماء أسرة كوبريللى الألبانية شغل خمسة من أفرادها منصب الصدارة العظمى فى القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، سبق أن ذكرنا

(١) خليل إينالجق ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، بحث بعنوان أرناؤط .

(٢) عن هذه الضريبة، انظر فى هذه الدراسة ، ج ١ ، الفصلين : الخامس ، والسابع عشر .

(٣) Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., p. 5.

(٤) خليل إينالجق ، مرجع سبق ذكره .

أسـمـاءهم ، وشغل ألبانيون مناصب ولاة لبعض الولايات العثمانية ، وصناجق فى بعض الصنجقيات المهمة (١).

٢- الطريقة البكتاشية :

ومن العوامل التى أدت أيضاً إلى انتشار الإسلام فى ألبانيا الطريقة البكتاشية ، فقد كان عدد كبير من المسلمين الألبانيين ينتمون إلى هذه الطريقة . كان المسلمون جميعاً فى مدينتى تيرانا وآقجه حصار (٢) من أتباع هذه الطريقة، التى شجعتها الدولة العثمانية فى ألبانيا كوسيلة لنشر الإسلام فى ربوعها . وقد ثبت أن البكتاشية الألبانيين كانوا أكثر رعايا الدولة إخلاصاً لها.

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ، ج ١ ، الفصل الثانى عشر.

(٢) معناها القلعة البيضاء، واسمها الأصلى أق حصار، ثم أصبح آقجه حصار . وتسمى فى اللغة الألبانية كروبا Kruya أحياناً ، وكروجا Croja أحياناً أخرى بمعنى النبع أو عين من العيون المائية . وكانت تقع فى صنجق إشقودره. وتمتاز بحدائقها واسعة المساحة . وجميع سكانها من المسلمين . وصمدت لحصار شديد تكرر عدة مرات فى السنوات ١٤٥٠، ١٤٦٦، ١٤٦٨ ، قبل أن يفتحها نهائياً السلطان محمد الثانى أبو الفتوح فى ١٤- ١٥ من شهر يوليو - تموز - سنة ١٤٧٨ .

وتوجد فى تاريخ الدولة العثمانية ثلاث مدن أخرى تحمل الاسم نفسه:

أ- مدينة فى غربى الأناضول كانت فى ولاية آيدين ، ومنذ سنة ١٩٢١ فى ولاية مانيسا . وتشتهر هذه المدينة بأنها أنجبت ثلاثة من أعلام التأليف الأدبى عاصروا أزهى عهود الدولة العثمانية :

الأول - ابن عيسى بن مجد الدين، ألف عام ٩٦٥هـ (١٧٥٧ - ١٧٥٨م) كتاباً فى التنجيم عنوانه «كشف رموز كنوز» تنبأ فيه بأن الدولة العثمانية ستعمر إلى نهاية العالم ، وقلما تصاب بأحداث الزمان .

الثانى- المولى محمد بن بدر الدين، وهو أشهر الثلاثة ، ويطلق عليه الأتراك الآن منشئ آق حصار. وعرف من قبل أيضاً بلقبه محيى الدين أو الصاروخانى نسبة إلى الناحية. وقلما يلقب بالرومى والمفسر . بدأ فى سنة ٩٨١هـ (١٥٧٣ - ١٥٧٤م) فى وضع تفسير سهل وقيم للقرآن الكريم عنوانه «نزيل التنزيل» وأهداه إلى السلطان مراد الثالث ، فكافأه بتعيينه شيخاً للحرم النبوى فى المدينة المنورة فى السنة التالية . وكتب بعد ذلك عام ٩٩٨ هـ (١٥٨٩ - ١٥٩٠م) فى دمشق شرحه لبردة شمس الدين محمد البوصيرى بعنوان «طراز البردة» ، وتوفى فى مكة المكرمة حوالى نهاية سنة ١٠٠٠هـ (١٥٩٢م) .

الثالث- مولى نصوح نوالى ، ترجم كتاب الغزالى «كيمياء السعادة» . وعين سنة ٩٩٠هـ (١٥٨٢م) مؤدباً لولى العهد الذى أصبح فيما بعد السلطان محمداً الثالث (١٥٩٦ - ١٦٠٣م). وفى هذه الأثناء ألف كتاب «فرخ نامه» استعرض فيه ما يجب على السلطان متخذاً من الإسكندر الأكبر قدوة ومثالا . وقد توفى سنة ١٠٠٣هـ (١٥٩٤ - ١٥٩٥م) .

ب- مدينة آق حصار وهى قصبة قضاء بهذا الاسم فى ولاية إزميد (نيكوميديا) على الشاطئ الشمالى لنهر سقاريا ، وهى محطة على خط الأناضول الحديدى . وتعرف الآن باسم «باموق أووا» .

جـ- مدينة آق حصار وهى مدينة صغيرة فى ولاية البوسنة غربى سيراجيفو واسمها الحديث بولى (أى الدنيا) ، وقد فتحها العثمانيون بقيادة مصطفى باشا سنة ٩٠٧هـ (١٥٠١ - ١٥٠٢م) .

انظر :

S. Sussheim, K. دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، بحث بعنوان آق حصار .

وقد أصبحت هذه الطريقة تتمتع بمكان الصدارة عند المسلمين الألبانيين، وكان مركزهم الدينى فى آقجه حصار ، وقد حدث أن قتل أحد أتباع الحاج بكتاش تنيناً أفسد المحاصيل الزرعية وعبث بالبساتين الجميلة بالقرب من هذه المدينة، واسمه صارى سالطيق، ونشر بعد ذلك الطريقة البكتاشية، وتحج الجماهير الألبانية كل سنة إلى الكهف القائم فى السهل الذى يشرف على مدينة آقجه حصار والذى دفن فيه جثمان هذا الولى . وتتسم الطريقة البكتاشية الألبانية بطابع المذهب الشيعى ، وهم لايقسمون بالقرآن الكريم، ويعتبرون الجنة والنار من بدع رجال الدين، ولا يصومون إلا ثلاثة أيام فى شهر رمضان وحسبهم الأيام التسعة الأولى من شهر المحرم ، وهم يبجلون علياً بن أبى طالب إلى درجة التقديس، فأركان عقيدتهم هى : لا إله إلا الله، محمد رسول الله ، على ولى الله ، ولا يوجد أحد من الألبانيين البكتاشية من يسمى بأبى بكر ، أو عمر ، أو عثمان [١] .

٣- نظام التيمارات :

وكان إدخال العثمانيين نظام التيمارات [٢] فى ألبانيا من الأسباب التى أدت إلى انتشار الإسلام فيها منذ بداية الحكم العثمانى . وقد رأت الدولة العثمانية أن من حسن السياسة وبعد النظر لاستقطاب الألبانيين نحو الدين الإسلامى ألا تجعل اعتناق الإسلام شرطاً أساسياً لمنح التيمارات، وهذا هو عكس الرأى الذى ذهب إليه بعض الباحثين . ورأت أن الولاء للدولة كان كافياً لمنح التيمارات، وكانت النتيجة أن أرباب الإقطاع الألبانيين الذين منحهم العثمانيون تيمارات كانوا أول من اعتنق الإسلام، خلال القرن الخامس عشر. وما أن وافت نهاية هذا القرن، حتى لم يبق من أرباب التيمارات من المسيحيين إلا القليل . والسبب فى أنهم كانوا يدخلون فى الإسلام باختيارهم هو حرصهم على أن تظل علاقاتهم مع السلطات العثمانية طيبة، فلا تسحب منهم التيمارات الممنوحة . وكان الإسلام قد تغلغل فى بداية القرن السادس عشر فى أربع صنجقيات فى ألبانيا، هى : إيلبصان، أوخرى ، آولونيه ، إشقودره . وكان عدد المسلمين فيها وقتذاك ثلاثة آلاف مسلم. وكانت هذه بداية لها ما بعدها فى القرن السابع عشر وما تلاه من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ويسجل التاريخ المحايد أنه حدث إرغام للكاثوليك فى ألبانيا على اعتناق الإسلام، كإجراء مضاد اتخذته السلطات العثمانية لردع جمهورية البندقية وإمبراطورية النمسا والحد من نشاطهما الدينى المعادى للإسلام. وكان الكاثوليك قد قرروا الاستنجاد بالبابا فى روما أيضاً . وقد عادت هذه التحركات على الألبانيين الكاثوليك بعواقب وخيمة .. فقد اضطرت جموع

---

(١) Sussheim, K. دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .

(٢) عن نظام التيمارات، انظر ما جاء فى هذه الدراسة، ج١ ، الفصل السادس.

منهم تحت إجراءات الردع إلى الهجرة إلى النمسا . وتظاهرت جموع أخرى بالدخول فى الإسلام وظلت نصارى فى الخفاء وعرفت هذه الجموع الأخيرة باسم «لره مانه» أى المتعددة الألوان(١)، وقامت الحكومة العثمانية أيضاً بتهجير بعض أصحاب التيمارات من العائلات الإقطاعية الألبانية إلى طرا بيزون فى أقصى الساحل الجنوبى الشرقى للبحر الأسود (٢) .

٤- نظام «أعيان» :

وطرأ دافع جديد على دخول الإسلام فى ألبانيا بفضل بعض العائلات الإقطاعية الإسلامية فى الولايات العثمانية الأوروبية ، الروم إيلى ، وكان يطلق على أفرادها المصطلح التاريخى «أعيان» Ayan ، وكان يطلق هذا اللفظ أول الأمر على علية القوم فى منطقة ما ، ثم أصبح له مدلول آخر فى تاريخ الدولة العثمانية ، فكان يقصد به طبقة حاكمة من كبار الأثرياء يشرفون على مساحات شاسعة من الأراضى، ويمارسون نفوذاً سياسياً وإدارياً ومالياً وعسكرياً وقضائياً ودينياً واسعاً على الفلاحين وسائر سكان هذه الأراضى . ومما ساعد على تدعيم نظام الأعيان، وكان يسمى أعيان لق، أن الباب العالى استحدث فى القرن السابع عشر نظام مزارع «المالكانه» الالتزامية ، أى المزارع التى تؤجر لملتزميها مدى حياتهم. وقد التزم كثيرون من طبقة الأعيان بالمزارع التى من هذا النوع ، ولم تكن فائدتهم منها مقصورة على تحسين أوضاعهم المالية فحسب، بل تجاوزت هذه الفائدة إلى حد السيطرة على المراكز التابعة لهذه المزارع ، ونظرت الحكومة المركزية فى إستانبول أول الأمر إلى الأعيان على أنهم مغتصبون لسلطة الدولة . وفكرت أكثر من مرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى إبعادهم عن مناطق نفوذهم، ولكنها كانت تدرك فى كل مرة أنه من الصعوبة الاستغناء عن الخدمات التى يؤديها الأعيان للدولة وبخاصة فى أوقات الحروب . ولذلك كانت تعود فتقر أوضاعهم السابقة ، وبذلك استمروا طبقة حاكمة شبه مستقلة لهم جيوش خصاة بهم، ويجمعون الضرائب ، وينشئون محاكم تفصل فى المنازعات بين المقيمين فى أراضيهم . ولم يقف بهم التسلط عند هذا الحد، بل كانوا يتحدون الباب العالى فى كثير من الأحوال تحدياً سافراً ، ولو أنهم كانوا عند اشتباك الدولة فى حروب يزودون الجيوش العثمانية بالمجندين وينفقون عليهم (٣) ، وفى أثناء الحرب الروسية العثمانية (١٧٦٧ - ١٧٧٤) كان معظم اعتماد الدولة على الأعيان فى معظم أنحاء الدولة فى رصد الاعتمادات المالية وتزويد الجيش بالجنود .

وكان الأعيان يتسلمون وثيقة رسمية يزودهم بها ولاة الأقاليم ، وتسمى «أعيان لق

---

(١) خليل إينالجق ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .

(٢) المرجع السابق .

(٣) Gibb H. A. R. and Bowen Harold; op. cit., Vol. 1, Part 2, p. 22, note 4.

بيـوريلديسى» [1] في مقابل رسم يسمى «أعيانيه» . وقد نقل هذا الاختصاص فى التعيين من الولاة إلى الصـدر الأعظم سنة ١٧٧٩ ، لأن الولاة أساءوا استـخـدام هذا الحق . وقررت الدولة سنة ١٧٨٦ إلغاء نظام الأعيان إلغاء تاماً، فلما نشبت الحرب مرة أخرى فى السنة التالية، وجد الباب العالى نفسه عاجزاً ، كما حدث من قبل ، عن الاستغناء عن أولئك الأعيان المحليين ، ومن ثم أعـاد تواً ال «أعـيـان لق» [2] . وقد ظهر كثير من الأعيان فى الولايات العثمانية الأوروبيـة «الرومـيللى» وفى الأناضول إبان حكم السـلاطين سليم الثـالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) ومصطفى الرابع (١٨٠٧ - ١٨٠٨) ومحمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) الذى ألغاه إبان السنة الأولى من حكمه . عقب مقتل الصدر الأعظم البيرقدار مصطفى باشا فى ١٥ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٠٨ ؛ ليحكم ما تبـقى للدولة من أقاليم أوروبية حكماً فعلياً من الحكومة المركزية في إستانبول . ومضى خلفاؤه من السلاطين متمسكين بهذا الإلغاء، ولا يفكرون فى بعثه من جديد [3] .

أسـرة البـوشـاتـليـة :

ويهمنا من نظام الأعيان فى هذا الموطن من الدراسة أن بعض عائلاتهم الكبرى كانت تشجع سكان الأراضى الواقعة تحت سيطرتها على اعتناق الإسلام، بينما كان البعض الآخر من هذه العائلات يجبر سكان إقطاعياتها على الدخول فى الإسلام. ونضرب هنا مثالا لكل نوع من هذه الجماعات ، فمن النوع الأول كانت أسرة بوشاتلى [4] ، وهى أسرة ألبانية مسلمة إقطاعية كانت لها مساحات شاسعة من الأراضى فى منطقة الغيغة فى شمالى ألبانيا . وأول كبير لهذه الأسرة هو محمد باشا البوشاتلى ظهر بمظهر الطغاة شبه المستقلين .. أقام نفوذه بالإكثار من الحصول على مقاطعات كبيرة وبالتحالف مع أهل الجبال الذى يطلق عليهم المصطلح التركى العام «ملج سور» أى أهل الجبال ، وجعل لنفسه مكانة عظيمة فى منتصف القرن الثامن عشر، ومن ثم أجبر الباب العالى على تعيينه والياً على إسكوتارى (إشقودره أو شقودر) سنة ١٧٧٩ . وغدا السيد النافذ الكلمة فى شمالى ألبانيا، وانتهج سياسة ودية مع أهالى الجبال استهدفت

---

(١) انظر ثبت المصطلحات التركية فى نهاية هذه الدراسة .

(٢) Bowen, Harold, Encyl. of Islam., 2nd Edition, Article Ayan.

(٣) كان نظام الأعيان الذى طبق فى الولايات الأوروبية يقابل نظام ديره بكوات أو ديره بكيه Derebeys فى أقاليم الأناضول. عن النظامين. انظر كلا من :

Gibb, Hamilton and Bowen, Harold; op. cit., Vol. 1, Part 1, pp. 198 - 199, 256 - 257 .

Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., pp. 33, 38, 385, 447 - 448.

See also by the same author: Dustur; op. cit., pp. 6 - 9.

(٤) بوشاتلى جمعها بوشاتلية . والكلمة مقتبسة من بوشات ، وهى قرية بالقرب من إسكوتارى فى شمالى ألبانيا.

اجتذابهم لاعتناق الإسلام فى مقابل تثبيتهم فى الجهات التى استقروا فيها لتحقيق مزيد من المكاسب المالية واستقرارهم فى أراضيهم ، ولقيت دعوته استجابة منهم، إذ نجح فى تحويل الغالبية العظمى من أفراد قبيلتين ، هما ريشى ، ولوهو ، فى إسكوتارى إلى الإسلام . وقد حدث أنه رفض أن ينضم إلى الدولة العثمانية فى حربها ضد قيصرة الروسيا كاترين الثانية (١) ، فأمر الباب العالى بقتله سنة ١٧٩٦ ، وخلفه على الولاية ابنه قره محمود باشا الذى قاوم رغبات الحكومة المركزية فى إستانبول فى استرداد بعض القرى أو المقاطعات ، ولجأ إلى العصيان، ومضى مع أخيه مصطفى فى ضم إقطاعيات جديدة كان بعضها فى لاسيو ، وتيرانا ، وإيلبصان (٢) . وغدت أسرة البوشاتلية من دعائم نظام الأعيان ومن الأسرات الإقطاعية البارزة تحكم شمالى ألبانيا، وتعمل على نشر الإسلام بين سكان الجبال نشراً سلمياً .

وقام تنافس على النفوذ بين هذه الأسرة وعلى باشا والى يانينا (٣) والتزم الباب العالى أول الأمر بموقف الحيدة بين هاتين الأسرتين ؛ إذ رأى أنهما تكبحان جماح السيطرة التى يفرضها الأعيان المحليون، كما أن التنافس بين الأسرتين كان يحقق التوازن بينهما . وحاول على باشا فى إحدى المرات مد نفوذه إلى مناطق أسرة البوشاتلية، واستطاع – باستخدام أبنائه الذين حاول أن يعينهم ولاة على تساليا ، والموره ، وقارلى إيلى – أن يقيم دولة شبه مستقلة فى ألبانيا وبلاد اليونان . ورأى السلطان محمود الثانى آخر الأمر سنة ١٨٢١ أن يتخذ إجراءات توقف على باشا عند حده، ورد عليه الأخير بإشعال ثورة على الدولة العثمانية وتحريض اليونانيين على الثورة على الدولة العثمانية طلباً للاستقلال . وبعد أن تفرغ السلطان محمود للقضاء على الثائر الألبانى على باشا والى يانينا وواجه الثورة اليونانية ، التفت إلى آخر حكام أسرة البوشاتلية، وهو مصطفى باشا ، وقضى عليه سنة ١٨٣٢ ، وبذلك اختفت من الحياة السياسية فى ألبانيا أسرة البوشاتلية.

أسرة علي باشا والي يانينا :

أما النوع الثانى من عائلات الأعيان فى ألبانيا، والتى عملت على تحويل النصارى إلى الإسلام كرهاً فيتمثل فى عائلة على باشا والى يانينا . وكان هذا الوالى سليل أسرة ألبانية إقطاعية مسيحية تسمى تيبيديلين Tepedelin واعتنق جده الإسلام سنة ١٧١٦ ، على عهد السلطان أحمد الثالث ، فى أثناء حصار كورفو . ولحق باسم على لقب الأسرة القديم فأصبح تيبيديلينوجلو على Tepedelenioglo Ali وأتاح له كونه مسلماً أن يعينه السلطان عبد الحميد الأول والياً على يانينا بلقب باشا سنة ١٧٨٨ ، وكان يجمع بين صفات متناقضة هى الطموح ،

(١) حكمت هذه القيصرة من سنة ١٧٦٢ حتى سنة ١٧٩٦ .

(٢) Sussheim, K. دائرة المعارف الإسلامية ، مادة إرناؤط .

(٣) انظر ما يلى :

والنفاق ، والقسوة المتناهية ، والمقدرة، وتعدد وسائله لبلوغ أهدافه ، مهما كانت هذه الوسائل بعيدة عن الأخلاقيات . ولخص أحد السائحين البريطانيين أخلاقه بأنها مزيج من العظمة والوضاعة(١)، واشتهر بسبب ولعه بقتل خصومه بأنه أسد يانينا (٢) The Lion of Janina .

استغل على باشا منصبه ، وأضاف إلى الأراضى التى ورثها عن أسرته إقطاعيات شاسعة. وأصبح أحد كبار الأعيان فى منطقة التوسق جنوبى نهر إشقومبى . وتحدى السلطان، فتمسك بإقطاعياته بصفته أحد الأعيان، وتصرف كأنه ملك شبه مستقل فى أراضيه الشاسعة . واستطاع تعيين أولاده فى مناصب مرموقة فى إقطاعياته. ويقول الشهود المعاصرون إنه أجبر عدداً من القرى على الدخول فى الإسلام ، والمعتقد أنه كان بكتاشياً، ولعله كان متظاهراً بأنه من أتباع الطريقة البكتاشية . وقد أحرزت هذه الطريقة على عهده أعظم ما أحرزت من تقدم فى ألبانيا ، وكان لها شأن فيها بفضل تكاياها الزاهرة والعديدة (٣) . نما نفوذه نمواً رهيباً حتى سنة ١٨٢٠ حيث مد سلطته فى ألبانيا فى اتجاه الجنوب إلى داخل بلاد اليونان وبلاد المورة (٤)، مما أقلق السلطان محمود الثانى ، وبخاصة عندما لمس جنوح على باشا نحو الاستقلال عن الدولة . وقد أشار خالد أفندى (٥) على السلطان محمود الثانى أن يوجه اهتمامه أولا إلى على باشا لتقليم أظافره ثم يحطمه . وقيل إن هذا التوجيه تم بتحريض الفناريين اليونانيين رغبة منهم فى أن ينصرف السلطان عن الاهتمام بالقضاء على الثورة اليونانية (٦) ، وأخذ السلطان بهذا التوجيه . وعمد أول الأمر إلى الانتقام منه فى شخص ابنه الثانى، واسمه فيلى Vely ، فعزله من حكم المورة ، وأنزله إلى حاكم على لاريسا (٧) Larissa ثم هبط به حاكماً على ثغر لبانت. واشتم على باشا من هذه السياسة الانتقامية نحو ابنه أصبع عدو شخصى له، هو إسماعيل باشو بك Ismael Pasho Bey ، وهو ألبانى ؛ وكان صديقاً حميماً لعلى باشا، ثم تدهورت العلاقات بينهما ، وهرب باشو إلى إستانبول حيث حظى بتقدير السلطان محمود. ولما

---

(١) "A Mixture of magnificence and meanness".
See:
Miller, W., op. cit., p. 19 .

(٢) Loc. cit.

(٣) خليل إينالجق ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .

(٤) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., Vol. 2, pp. 17 - 18 .

(٥) كان خالد أفندى سفيراً للدولة العثمانية فى باريس من سنة ١٨٠٢ حتى سنة ١٨٠٦ وعاد إلى بلاده ، ثم تمتع بمركز ممتاز لدى السلطان محمود الثانى ، ولكنه كان يمقت أوروبا وكل شيء يتصل بأوروبا . وقد تعاطف مع الإنكشارية وأعدم سنة ١٨٢٢ .
Lewis, B.; The Emergence etc., op. cit., p. 105.

(٦) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., Vol. 2, p. 18.

(٧) لاريسا مدينة فى إقليم تساليا فى البلقان، وتسمى فى اللغة التركية ينى شهر Yenisehir

كان على باشا قد اعتاد إزالة كل عقبة تعترض طريقه ، فقد استأجر بعض الأشقياء التابعين له فى إقطاعياته لاغتيال باشو ، ولكنهم أخفقوا فى محاولتهم ، وقبض عليهم ، واعترفوا بجريمتهم وباسم المحرض عليا . وعندئذ أعلن السلطان أن على باشا ثائر وخارج على القانون ، واستباح دمه ، وعزله من منصبه ، وعين مكانه إسماعيل شو (١) ، فما كان من على باشا إلا أن التمس مساعدة اليونانيين على وعد منه بأن يكون فى خدمتهم فى حركتهم الاستقلالية . ولم يكن هذا التصرف غريباً بالنسبة له .. فقد كان مسلماً ، وكان اليونانيون مسيحيين ، وحار المسلمون فى حقيقة إسلامه ، فكان يتظاهر بالإسلام حيناً ، ويتظاهر بالمسيحية أحياناً أخرى ، تبعاً للظروف السياسية التى يواجهها . ولم يكن يأمن لبطانته من المسلمين ، ولم يشيد مسجداً واحداً ، فى حين كان يستخدم الأساقفة اليونانيين وكلاء له ، وشيد كنائس لليونانيين الأرثوذكس ، واستخدم اللغة اليونانية لغة رسمية فى مكاتباته ، وشجع دراستها فى الكليتين اللتين أنشأهما اليونانيون فى يانينا . وفى غمرة نفاقه الدينى والسياسى ، كان يستخدم أسلوبين : أسلوب مع الألبانيين يتحدث فيه عن الاستقلال ، وأسلوب مع اليونانيين يتكلم فيه عن ضرورة استصدار دستور لهم من السلطان محمود الثانى . وقد وجهت الدولة العثمانية قواتها لمحاربة على باشا وأولاده براً وبحراً ، وكللت عملياتها بالنجاح ، واستسلم إقليم بارجا Parga ، وكان آخر الأقاليم التى ضمها على باشا إلى إقطاعياته . ودعا إسماعيل باشو سكان هذا الإقليم إلى العودة إلى أراضيهم وديارهم ،و كان قد طردهم منها على باشا . واستسلم ولداه : مختار ، وفيلى ، الأول فى برات ، والثانى فى بريڤيزا . وسارع سكان إقليم سولى Sulli إلى الانضمام إلى القوات العثمانية ؛ إذ كانت لاتزال ماثلة فى أذهانهم عمليات التخريب التى قام بها على باشا فى إقليمهم . وبدأت القوات العثمانية فى أغسطس – عام ١٨٢٠ فى فرض حصار على منطقة يانينا مقر الوالى الثائر ، الذى لجأ إلى حيلة خبيثة كإجراء أخير ينقذه من المصير الذى كان ينتظره ، فقد أثار النعرة الدينية بين المسلمين فى يانينا مما جعل السكان المسيحيين يتخذون موقفاً عدائياً من إسماعيل باشو بك . وقد واجه السلطان محمود الموقف بنقل باشو من يانينا وتعيين أحمد خورشيد باشا والى مصر السابق قائداً للقوات العثمانية . ومضى الأخير فى تضييق الحصار على الوالى الثائر الذى قاوم الحصار عاماً وبعض عام ، واضطر ، بسبب نقص الذخائر لديه ، إلى التسليم بشرط صدور عفو عنه من السلطان ، وتظاهر خورشيد بالموافقة ، ورفض خالد أفندى هذا الشرط . وفى مقابلة تمت بين خورشيد باشا وعلى باشا فى دير صغير فى جزيرة قريبة من يانينا تناولت شتى المسائل المعلقة بين الدولة والوالى الثائر ، وبينما كان خورشيد يستعد لمغادرة المكان طعن بخنجر طعنة على باشا أردته قتيلا . وكان ذلك فى ٥ من فبراير – شباط – سنة ١٨٢٢ (٢) . وفى الوقت ذاته تقريباً تم قتل أولاده الثلاثة وقطعت رؤوسهم ،

---

(١) Miller, W.; op. cit., pp. 64 - 65 .

(٢) = Miller, W.; op. cit., pp. 78 - 79 .

وأرسلت الرؤوس الأربعة إلى إستانبول حيث عرضت ، ثم دفنت وراء بوابة سليمبريو Selymbrio في عاصمة الدولة ، وكان على باشا وقت قتله قد بلغ من العمر اثنين وثمانين عاما.

ومجمل القول إن الفتح العثماني ودخول الألبانيين فى الإسلام سارا فى خطين متوازيين تقريباً ، وبقيت ألبانيا الوسطى والجنوبية تحت سيطرة العثمانيين. أما المناطق الجبلية الشمالية .. فلم يكن الحكم العثمانى فيها مستقراً بصفة دائمة بسبب كثرة الثورات، التى لم يخفف من آثارها سوى جهود بعض عائلات الأعيان مثل أسرة البوشاتلية. وزاد عدد المسلمين فيما جاور إيليصان، وأوخروى ، على الشاطئ الأيمن لنهر درين وفى مناطق أخرى (١) . واستمر الإسلام يتسع فى انتشاره حتى إنه فى بداية القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من ثورتى البوشاتلية وعلى باشا ، لم يكن دخول مراكز مسيحية أخرى فى الإسلام إلا مسألة وقت . وأصبحت اللغة الألبانية التى يتكلمها الألبانيون المسلمون تزخر بالكلمات التركية وخاصة لهجات الغيغة ومن بينها لهجة إشقودرة. وتطور الموقف ، فأصبحوا يجيدون اللغة التركية منذ الطفولة (٢) . فقد كان للإسلام أثر كبير فى صبغ الألبانيين بالصبغة العثمانية . وكان الألبانيون النصارى فى كثير من الأحوال يشيرون إلى مواطنيهم المسلمين بقولهم الأتراك. وقد حال الإسلام دون إدماج الألبانيين فى جيرانهم اليونانيين أو الصقالبة ، وقد ساعدتهم ديانتهم الإسلامية على أن ينتشروا فى إستانبول ، وبلغ عددهم فيها عشرين ألفاً اشتغلوا فى مختلف المهن والحرف، دون أن تقيم سلطات إستانبول العقبات فى وجوههم . وكان للألبانيين الأرثوذكس جالية كثيفة العدد فى المملكة اليونانية لاتحادهم فى المذهب الدينى مع اليونانيين، بينما استوطن الألبانيون الكاثوليك نابولى وبالرمو فى جزيرة صقلية وبخارست فى رومانيا، وكذلك فى الإمبراطورية النمساوية المجرية .

السلطان عبد الحميد يواجه نمو القومية الألبانية:

كانت اللغة الألبانية ، وتعرف باسم «شكيب» فى ألبانيا ، قد تدهورت تدهوراً شديداً نتيجة إهمالها أعصراً وأدهاراً وأحقاباً منذ عصور الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية البيزنطية وعهد الصليبيين وما أعقب هذه العهود حتى الحكم العثمانى .. فأصبحت الألفاظ

= ويذكر شو أن قتل على باشا تم فى يوم ٢٤ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٢٢ .
انظر :

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., Vol. 2, p. 187.

(١) من هذه المناطق : ديبره ، برزرين، جاقووه ، غوسينه.

(٢) أما فى الجنوب فقد أثرت اللغة اليونانية الحديثة فى اللغة الألبانية تأثيراً قوياً . انظر : .Sussheim, K ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .

الألبانية الأصيلة قليلة، ودخلتها كلمات كثيرة من اللغات اليونانية واللاتينية والإيطالية والمجرية والصربية والتركية ، وعلى سبيل المثال كانت المصطلحات المستخدمة فى الطقوس الدينية الأرثوذكسية منقولة من اللغة اليونانية . وكانت العبارات الدالة على الحياة المدنية وإنشاء للطرق وفلاحة البساتين والعلاقات العائلية مستعارة من اللغة اللاتينية. واقتبست أسماء المأكولات والملابس وأدوات المنزل والمصطلحات الإسلامية من اللغة التركية (١) .

أراد زعماء الشعب الألبانى وقادة الفكر فيه منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر معالجة هذا التدهور اللغوى الذى نظروا إليه على أنه تخلف حضارى ، ووجدوا أن الأخطار تتكاثر على ألبانيا وشعبها ، فعملوا فى مجالين : المجال الأدبى كوسيلة للنهوض بالقومية الألبانية ، والمجال السياسى كطريق للتحرر السياسى بالحصول على الاستقلال الذاتى داخل الدولة العثمانية ثم الاستقلال التام ؛ حين تتاح لهم الظروف السياسية المناسبة وبعد نبذ خلافاتهم الدينية والقبلية والإقليمية .

وفى المجال الأدبى لم يكن نشاط أعلام الفكر الألبانيين محصوراً فى ألبانيا فقط ، لأن السلطات العثمانية قمعت النشاط الفكرى بعد أن اشتد ساعده فى الأقاليم الألبانية التى يسكنها المسلمون والمسيحيون الأرثوذكس ، وإن كانت قد سمحت به فى الشمال الكاثوليكى ، واضطرت رجال الفكر فى إستانبول إلى مغادرتها وانضموا إلى زمرة المنفيين الأحرار فى المملكة اليونانية وجنوبى إيطاليا وجزيرة صقلية ورومانيا والجبل الأسود والصرب وغيرها . وقد اتسمت النهضة الأدبية فى أول أمرها بالطابع الدينى ، فترجمت إلى اللغة الألبانية الطقوس الكنسية والكتب الدينية . فقد ترجم قنسطنطين كريستوفريديس Konstantin Kristofridis المزامير سنة ١٨٦٨ ، ثم ترجم فى السنوات التالية الأسفار الأخرى من الكتاب المقدس ترجمة تغلب عليها لهجة التوسقة (٢) ، ونظم أشعاراً دينية بلهجتى التوسقة والغيغة على السواء . أما المصنف الذى جعل له شهرة خالدة فى النهضة الأدبية العلمية.. فهو قاموسه فى اللغة الألبانية الذى اشتهر شهرة عظيمة فى حياة المؤلف (٣) ، وقد توفى سنة ١٨٩٥ .

وانتقلت النهضة الأدبية من دينية إلى دنيوية بفضل مؤلفات دى رادا de Rada (١٨١٣ - ١٩٠٣)، وهو من مواليد جزيرة صقلية وداعية متحمس لتحرير ألبانيا لغوياً وسياسياً. وطبع منذ سنة ١٨٦٦ باللغة الألبانية مجموعة من القصائد والأغانى القومية الشعبية ألهبت مشاعر الألبانيين ، ثم أصدر سنة ١٨٨٣ فى إيطاليا صحيفة سماها «فيامورى أرابنت» أى علم ألبانيا، ثم توقفت عن الظهور بعد المجلد الرابع، وتألفت جماعة تضم ثمانية وعشرين ألبانياً

---

(١) Mann, S. E. دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .

(٢) التوسقة هم الذين ينحدرون من سلالة التوسق Tosks ، ويسكنون جنوبى نهر إشقومبى ، انظر ما سبق.

(٣) أعيد طبع هذا القاموس فى أثينا سنة ١٩٠٤ .

لطبع ونشر المؤلفات الألبانية سمتاه «دريتا» أى النور ، ثم جعلت اسمها فيما بعد «ديتوريا» أى التعليم. وأصدر زف شكيرو (١٨٦٥ - ١٩٢٧) فى مدينة بالرمو فى جزيرة صقلية سنة ١٨٨٧ صحيفة سماها «آربرى رى» ومعناها الألبانى الحديث ، ولكنها لم تعش طويلاً ، وظهرت سنة ١٨٨٨ فى بخارست جريدة باسم الألبانى نجحت نجاحاً عظيماً بسبب وجود جالية ألبانية كبيرة العدد فيها . وفى هذا الوقت افتتحت فى مدينة كورتيزه Cortiza أول مدرسة لتعليم اللغة الألبانية ، ولكنها اضطرت إلى إيصاد أبوابها إلى الأبد ، على الرغم من نتائجها الحسنة طوال فترة بقائها .

وبرزت عائلة ألبانية مسلمة فى عالم التأليف بروزاً قوياً ، وكان لها أثرها القوى فى اشتداد حركة القومية الألبانية ، وكانت تتكون هذه الأسرة من ثلاثة إخوة هم عبديل ، وسامى ، ونعيم من بلدة فراشر ، ولذلك لحق باسم كل منهم لقب فراشرى . وقد قضوا سنوات ذات عدد يمارسون نشاطهم فى إستانبول ؛ حيث انضم إليهم الفقيه اللغوى ومترجم الكتاب المقدس إلى اللغة الألبانية قنسطنطين كريستوفريديس الذى سبقت الإشارة إليه. نشر نعيم بك فراشرى (١٨٤٦-١٩٠٠) فى بخارست عام ١٨٨٦ بضعة رسائل ، كانت إحدداها تمجد الحياة الريفية وهى المثل الأعلى للحياة عند الألبانيين. أما الرسالة الثانية فقد جمع فيها الأساطير الوثنية والقصص التى وردت فى الكتاب المقدس والقرآن الكريم ؛ ليهيئ للشباب خلاصة منها تعمق عقيدتهم الوطنية وتجنب ما فى هذه الأديان من فروق ، ثم وضع منظومتين ظهرتا فى بخارست سنة ١٨٩٨ . وكانت الأولى عبارة عن ملحمة فى عشرة آلاف بيت سماها إسكندر بك الذى قاد حركة ثورية فى ألبانيا على العثمانيين، والثانية قصيدة نظمها فى مقتل الحسين بن على وسماها كربلاء . وكان هدفه منها وضع مثل أعلى لأتباع الطريقة البكتاشية ، وكانوا كثيرى العدد فى موطنه . وقد استهدف من مؤلفاته التقريب بين مواطنيه الألبانيين المسلمين والنصارى . أما أخوه سامى بك (١٨٥٠ - ١٩٠٤) فقد وضع عدة كتب باللغة الألبانية ، وكانت ذات طابع علمى . فى بوخارست أنشأ الإخوة الثلاثة : عبديل رجل السياسة ، وسامى المربى ، ونعيم الشاعر البكتاشى الذى عبر عن الحنين إلى الوطن ألبانيا، جمعية أدبية، ونشروا كتباً ألبانية من سنة ١٨٨٥ فصاعداً . وفى صوفيا نشر مدحت فراشرى بن عبديل تقويماً ومجموعة أشعار وصحيفة ، وكتب مقالات تهذيبية وقصصاً قصيرة ذات مغزى وطنى [1] .

وكان فائق بك من أقوى الشخصيات فى دفع حركة القومية الألبانية خطوات سريعة.

---

(١) انظر كلا من :

Mann S. E.
Sussheim K.

فى بحثين لهما نشرا فى دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .

وهو من مواليد سنة ١٨٧٤ فى قونيجه ، حيث تعلم أولا فى مدرسة يونانية ، ثم درس اللاتينية على أيدى الجزويت فى إشقودره ، ثم التحق بجالاطه سراى فى إستانبول، وظل بها إلى أن غادر الأراضى العثمانية سنة ١٨٩٥ متجهاً إلى أوروبا طلباً للاستزادة من العلم .. وهناك تسمى باسم ترانج سبيرو بك Thrang Spiro Bey، وظهرت جهوده بصفة خاصة فى إدارة جريدة «ألبانيا» التى أنشأها سنة ١٨٩٧ ، وكان يصدرها باللغتين الألبانية والفرنسية معاً ، نشر فيها قصصاً كثيرة ذات طابع قومى . وعمل على مزج لهجة التوسقة بلهجة الغيغة وابتكار ألفاظ جديدة، تجمع بين لهجات أهل المناطق الجبلية فى الشمال وسكان السهول فى الوسط والجنوب.

وهكذا تتابعت الجهود لإحياء اللغة الألبانية وتنقيتها من المصطلحات والعبارات الأجنبية كعنصر أساسى من عناصر القومية الألبانية ، وأينعت هذه الجهود . وأخذ السلطان عبد الحميد الثانى منها موقف الحذر ، واضطهد المصلحين إلى حد نفيهم خارج الأراضى العثمانية .ولكنهم استمروا فى مسيرتهم ودخلوا بها القرن العشرين مستهدفين نشر لغة أدبية موحدة فى ألبانيا وخالية من المؤثرات الخارجية ، وكانت مطبوعاتهم تتسلل خفية إلى داخل ألبانيا عن طريق القوافل ، ويقبل عليها السكان .

أسباب معارضة عبد الحميد لحركة القومية الألبانية :

ويمكن تفسير معارضة السلطان عبد الحميد الثانى لحركة القومية الألبانية بشدة تمسكه بحركة الجامعة الإسلامية .. كانت ألبانيا تضم أغلبية إسلامية كبيرة بين سكانها المسيحيين الأرثوذكس والكاثوليك فضلا عن اليهود. وكان السلطان يخشى أن يؤدى نمو حركة القومية الألبانية إلى استقلال ذاتى يظفر به الشعب الألبانى ، فيخرج مسلموه من الحكم العثمانى المباشر إلى سيادة اسمية مما يعد نكسة لحركة الجامعة الإسلامية ، وتكون لهذه النكسة أصداء أليمة فى أرجاء العالم الإسلامى . يضاف إلى هذا السبب أن عبد الحميد كان من أنصار الحكم المركزى المباشر يقوم عن طريقه من إستانبول بحكم الولايات العثمانية. وعلى ذلك فالدعوة إلى القومية الألبانية والمطالبة بحكم ذاتى فى ألبانيا كانتا تتعارضان تعارضاً جذرياً مع أسلوبه فى الحكم ، وهو لم يتنازل عن الحكم الفردى المطلق إلا مكرهاً سنة ١٩٠٨ عقب الانقلاب العسكرى الدستورى. ولم تكن القومية الألبانية فى نظره وتقديره حركة أصيلة انبثقت من الجماهير، وإنما كانت تقليداً للقوميات التى نشأت ونمت فى البلقان .

والحق أن الأوضاع القائمة فى ألبانيا بالنسبة للمسلمين والمسيحيين لم تكن سيئة إلى الدرجة التى كان يتصورها دعاة القومية الألبانية ؛ فالألبانى المسلم كان راضياً تمام الرضا عن عثمانيته .. فإذا بقى فى بلاده استطاع ، بصفته مسلماً ، أن يحتفظ بسلاحه وأرضه ، وأن يصل فى خدمة السلطان إلى المناصب العليا ذات النفوذ فى قومه . وإذا خرج من بلاده إلى الولايات العثمانية الأخرى، استطاع، بصفته عثمانياً ، أن يتقلد وظائف الحرب والحكم فى دولة

شاسعة تمتد أقاليمها فى أوروبا وآسيا وإفريقية ، ولايعرف نظامها قيود الجنس والحسب [١] . أما النصارى الألبانيون، فكانوا يتمتعون بقدر من الحرية وبعض الامتيازات منذ سنة ١٨٣٢ بعد أن تخلصت الدولة من الثائرين على باشا والى يانينا ومصطفى البوشاتى [٢] واتجهت إلى إصلاح حال النصارى الذين أصبح لهم منذ سنة ١٨٣٢ مركز ممتاز . فلم يعودوا يدفعون من الضرائب أكثر مما يدفعه المسلمون فحسب ، بل أعفوا دون استثناء تقريباً من الخدمة العسكرية ، وكانت شاقة وعنيفة لكثرة الحروب . ولم يكن فى الاستطاعة أن تنفذ فى الحال جميع الإصلاحات أو جباية الضرائب على المسلمين والنصارى من سكان الجبال ؛ لأنه كان لهم حتى ذلك الحين شيء من الاستقلال فى المناطق الجبلية الوعرة [٣] . ثم بدأ تقارب بين المسلمين والنصارى ، وتكاتف أهل العقيدتين فى الدفاع عن بلادهم . ولهذه الأسباب رأى السلطان عبد الحميد أن القومية الألبانية، إذا اطرد نموها تنطوى على أخطار، تهدد تماسك ما تبقى له من أقاليم بلقانية.

إنشاء العصبة الألبانية سنة ١٨٧٨ وموقف عبد الحميد حيالها:

قامت منذ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر دول مستقلة لعدد من الشعوب البلقانية الخاضعة للدولة العثمانية . وظفر بعضها للاستقلال التام مثل المملكة اليونانية ، والبعض الآخر بالاستقلال الذاتى مثل الصرب والأفلاق والبغدان (رومانيا) وبلغاريا وغيرها ، وكان لكل منها تطلعات إقليمية فى ألبانيا . وكانت الإمبراطورية النمساوية المجرية من ناحية ، والمملكة الإيطالية من ناحية أخرى تبديان اهتماماً خاصاً بما يجرى فى ألبانيا .

وجاءت الحرب الروسية العثمانية فى سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٨ بأوزارها ونتائجها الحربية وخريطتها السياسية لشبه جزيرة البلقان .. ففى معاهدة سان ستفانو التى أملتها الروسيا على الدولة العثمانية فى ٣ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٨ ، منحت الروسيا أجزاء من الأراضى الألبانية إلى بعض الدول البلقانية الحديثة . وقيل فى تفسير هذا الموقف العدائى للألبانيين من جانب الروسيا إن الكاثوليك والأرثوذكس من سكان الجبال رفضوا أن يرفعوا سيوفهم فى وجه السلطان العثمانى فى خلال الحرب الروسية العثمانية، على الرغم من تحريض الروسيا لهم ، فثأرت الروسيا منهم وتحركت المشاعر القومية لدى الألبانيين وقرروا انتهاج السياسة المعروفة حديثا باسم «وحدة الصف ووحدة الهدف» فطرحوا جانباً خلافاتهم الدينية والإقليمية ليقفوا صفاً واحداً يجمع بين المسلمين والنصارى، مستهدفين الدفاع عن وحدة وطنهم وحقوقهم . ومن ثم ظهرت فى عالم السياسة فى مدينة برزرن Prizren فى الثالث من يونيو – حزيران – سنة

(١) محمد شفيق غربال ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .
(٢) K. Sussheim دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرناؤط .
(٣) المرجع السابق .

١٨٧٨ ،العصبة الألبانية، (١) The Albanian League أنشأها ثلاثة إخوة من التوسق، هم : عبديل ، وسامى ، ونعيم فراشرى (٢) ، وكانوا متأثرين بمؤلفات دى رادا (٣) de Rada .. وظفرت هذه العصبة أول الأمر بموافقة شكلية وضمنية من السلطان عبد الحميد الثانى. وكان من أهدافها العاجلة استرداد الأراضى الألبانية السليبة بالتأثير على القرارات التى كان على مؤتمر برلين الأوروبى اتخاذها فيما يختص بالمشكلات البلقانية ، وكان قد تحدد يوم ١٣ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٨ موعداً لبدء جلساته ، ولكن منيت العصبة بخيبة أمل فى معاهدة برلين (١٣ من يوليو – تموز – سنة ١٨٧٨) التى منحت الصرب المنتصرين ، وكذلك أهل الجبل الأسود الذين أسعدهم الحظ فى الحرب ، أقاليم صقلبية وألبانية ؛ فقد قررت هذه المعاهدة ضم بعض الأراضى الألبانية فى جيسنجه Guisinje وبلافا Plava إلى الجبل الأسود . وأصيبت العصبة بضربة ثانية حين أنشأت الدولة العثمانية، بعد مؤتمر برلين، أربع ولايات فى ألبانيا هى يانينا ، موناستير ، أسكوب، إشقودره (٤) ؛ مما أدى إلى مزيد من تفتيت هذا الإقليم الذى كان من قبل ولاية واحدة، هى ولاية الأرناؤط (أرناؤد لق إيلى) ، وبذل أنصار العصبة جهوداً مكثفة لضم هذه الولايات الأربع فى ولاية واحدة . وأصيبت العصبة بصدمة ثالثة حين مارس السلطان عبد الحميد ضغطاً عليها لتقبل التنظيم الإقليمى الجديد للبلقان .. فأعلنت عداءها للسلطان ولجيرانها البلقانيين، وطالبت بالاعتراف بأن الأراضى الألبانية تشكل وحدة غير قابلة للتفتيت، ومنح جميع سكان هذه الأراضى حكماً ذاتياً فى نطاق الدولة العثمانية .

وطبقاً لنظام الملل ، كان جميع الألبانيين المسلمين لايتلقون فى تعليمهم سوى اللغة التركية وشطر قليل من اللغة العربية وسور من القرآن الكريم بهذه اللغة أيضاً ليتمكنوا من أداء الصلاة بها (٥) ، بينما كان الألبانيون المسيحيون يتعلمون اللغة اليونانية تحت مراقبة رؤساء الملة

---

(١) يذكرها بعض الباحثين باسم «الميثاق الالباني».

(٢) سبق أن ذكرنا شطراً من نشاطهم عند الكلام على رواد حركة القومية الألبانية .

(٣) انظر ما سبق .

(٤) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; Vol. 2, op. cit., p. 199.

(٥) عاد أداء الصلاة باللغة العربية تقليداً متبعاً بدقة فى الجمهورية التركية إلى اليوم (١٩٨٣) . وقد سمعت مؤذنى جميع المساجد فى إستانبول ، وأنقرة ، وإزمير ، وأدرنه يؤذنون للصلوات الخمس فى الميكروفونات باللغة العربية . أما الصلاة فيؤديها أئمة المساجد باللغة العربية أيضاً . وفى صلاة الجمعة تقسم الخطبة قسمين : القسم الأول باللغة العربية ، والقسم الثانى باللغة التركية. فإذا هبط الإمام من المنبر بعد إلقاء الخطبة أدى جميع جزئيات الصلاة باللغة العربية. وقد لاحظت أيضاً أن الغالبية العظمى من المصلين فى أيام الجمعة من الرجال الطاعنين فى السن ومن متوسطى الأعمار. أما الشباب فقلة، وكنت حريصاً على ملاحظة هذه الظاهرة فى جميع المساجد، التى أديت فيها الصلاة فى أثناء زياراتى المكرورة لتركيا ، وتزدحم المساجد بالمصلين ازدحاماً شديداً فى صلاة الجمعة . وجدير بالذكر أن المصالح الحكومية والشركات والمصارف المالية لايعطل فيها العمل يوم الجمعة؛ لأن العطلة الأسبوعية فى هذه المؤسسات تقع=

الأرثوذكسية (١) ، ولم يكن هناك اعتراف من الحكومة العثمانية باللغة الألبانية أو بالثقافة الألبانية . وكان عدم اعتراف السلطات العثمانية بهما مثار استياء عميق بين الزعماء الألبانيين الوطنيين الذين بحثوا عن علاج لهذه المسألة ، ولكنهم أخفقوا فى إيجاد حل سريع لها، وكان فشلهم فى هذا الصدد صدمة رابعة للعصبة الألبانية .

وتلقت العصبة لطمة خامسة حين قاوم سكان جيسنجه وبلافا ضم بلادهم إلى إمارة الجبل الأسود ، حسبما ذكرنا ، تنفيذاً لمعاهدة برلين (١٨٧٨) (٢) وانضمت إليهم عشيرة ميرديته التى زحفت بقواتها البالغ عددها ١٠,٠٠٠ محارب بقيادة زعيمها بيب دودا Pren Bib Doda (٣) ، وتدخلت الدول الأوروبية الكبرى التى اجتمع مندوبوها مرة أخرى فى مؤتمر عقد فى برلين فى شهر يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٠ (٤) لبحث وسائل تنفيذ قرار مؤتمر برلين لسنة ١٨٧٨ فى هذا الصدد . واقترح المؤتمر بديلاً جديداً على حساب ألبانيا أيضاً، وهو إعطاء إمارة الجبل الأسود مدينة دولكنيو Dulcigno (٥) وجزءاً من الساحل الألبانى حتى نهر بوجانا Bojana ، ولكن رفض السلطان عبد الحميد هذا القرار الجديد تأسيساً على أن سكان مدينة دولكنيو مسلمون. واقترحت الحكومة البريطانية القيام بمظاهرة بحرية فى المنطقة، ومع ذلك ظل الموقف على ما كان عليه بعض الوقت ؛ إذ لم يتزحزح السلطان عبد الحميد عن رأيه . وعندئذ أعلن رئيس الوزارة البريطانية لورد جلادستون أن الأسطول البريطانى سيحتل ميناء إزمير، ويستولى على الإيرادات الضخمة التى يحصل عليها جمرك هذا الثغر . وكان إعلان هذه النية شبيهاً بأعمال القرصنة . ويزيد من فداحتها أنها صدرت عن وزارة حزب الأحرار .

=فى يومى السبت والأحد ، ولكن فى استطاعة الموظفين أداء صلاة الجمعة فى فترة الغذاء والإقبال على أداء الصلاة فى المساجد فى بقية أيام الأسبوع ليس ملحوظاً إلا فى بعض المساجد الكبرى وفى المساجد التى تقوم فى الأحياء الوطنية مثل مسجد السوق المغطى فى إستانبول، ويسمى سكانها هذا السوق كابالى شارزى Kapali Carsi وبلغ عدد المساجد فى إستانبول ٤٤٨ مسجداً فى سنة ١٩٧٠ ، أما عدد سكانها فيبلغ ٤,٧٤١,٨٩٠ نسمة طبقاً لإحصاء سنة ١٩٨٠ ، أما تعداد الجمهورية التركية فبلغ ٤٥,٢١٧,٥٥٦ نسمة طبقاً لإحصاء سنة ١٩٨٠ .

(١) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; Vol. 2, op. cit., pp. 199 - 200.

(٢) المواد ٣٧ ، ٣٨، ٣٩ من ماهدة برلين لسنة ١٨٧٨ .

(٣) كلمة Pren لفظة ألبانية معناها Peter أى بطرس ، كان اسم أحد رؤساء عشيرة من العشائر الخمس، التى تتكون منها قبيلة ميرديته (انظر ما سبق تحت هذا العنوان) ، وقد ترجمها الأوروبيون ترجمة خاطئة إلى Prince أى أمير . وقد ارتاح رؤساء العشائر إلى هذه الترجمة الخاطئة وتمسكوا بها، فأصبح يذكر اسم كل منهم مسبوقاً بكلمة Pren بمعنى أمير .

انظر :

Miller, W.; op. cit., p. 23 .

(٤) Miller, W.; op. cit., pp. 404 - 405 .

(٥) يرد ذكرها فى بعض البحوث المعربة دلسنيو .

وقد تراجع السلطان عبد الحميد عن موقفه أمام التهديد البريطانى الذى أخذ طابع العصابات الإرهابية العريقة فى نشاطها . وقام القائد العثمانى درويش باشا بإجلاء الألبانيين عن مدينة دولكنيو وإخلاء الساحل الألبانى فى المنطقة التى حددت لإمارة الجبل الأسود ، ثم دخلت قوات هذه الإمارة فى ٢٦ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٨٠ المنطقتين دخولا سلمياً . وبذلك خرجت هذه الإمارة بمكاسب إقليمية على حساب ألبانيا؛ لأن المنطقتين اللتين حصلت عليهما لم تكونا منفذاً بحرياً طبيعياً للإمارة، وإنما كانتا المنفذ البحرى لألبانيا (١) . وبعد انتهاء الأزمة، أعرب أمير الجبل الأسود، وهو نيقولاس Nicholas الأول عن تقديره العميق للورد جلادستون وعرفانه بصنيع بريطانيا . وكان هذا التدخل البريطانى هو آخر خدمة أدتها بريطانيا للجبل الأسود؛ لأن خلفاء جلادستون فى الحكم ، سواء من حزب الأحرار أو حزب المحافظين ، قد تخلوا عن الوقوف إلى جانب هذه الإمارة بحجة أنها أصغر الأقاليم التى يسكنها شعب فى العالم. وينعى المؤرخ البريطانى ميلر Miller على الوزارات البريطانية المتعاقبة إهمالها شئون هذه الإمارة ، فهى لم تنشر تقارير عن التقدم الذى أحرزته ، ولم تشترك فى الاحتفالات التى أقيمت فى بيوبيل أميرها نيقولاس الأول. وكانت النتيجة فى تقدير هذا المؤرخ أن هبط مركز بريطانيا فى هذه الإمارة التى كانت تحتل فيها أعلى مكانة (٢) .

وكان من نتائج ضم مدينة دولكنيو والجزء من الساحل الألبانى إلى إمارة الجبل الأسود أن خاضت العصبة الألبانية نضالا حربياً ضد الدولة العثمانية ، وهاجمت العصابات الألبانية فى الجبال فى شمالى ألبانيا الموظفين العثمانيين المدنيين وأفراد الحاميات العثمانية. وقاوم سكان القرى جامعى الضرائب وخلعوا قضبان السكك الحديدية . ولكن عبد الحميد الثانى أرسل جيشاً سنة ١٨٨١ ، استطاع تشتيت شمل العصابات الألبانية، وفرض رقابة عامة على المنشآت والممرات الجبلية .

واستاء السلطان عبد الحميد من موقف عشيرة ميرديته لاشتراكها فى العمليات الحربية تأييداً لسكان جيسنجه وبلافا . وهو التدخل الذى أدى إلى تعقيد الموقف بينه وبين الدول الأوروبية الكبرى ، وتصاعد استياؤه بعد النشاط الثورى للعصابات الألبانية احتجاجاً على ضم مدينة دولكنيو والجزء من الشريط الساحلى الألبانى إلى إمارة الجبل الأسود . وأراد بحجة تهدئة الموقف فى شمالى ألبانيا أن تثأر من رئيس هذه العشيرة ، ومويبب دودا فعهد إلى درويش باشا بالقبض عليه .. فوجه الدعوة إليه لزيارته فى إحدى السفن الحربية العثمانية الراسية فى مياه سان جيوفانى دى ميديوا San Giovanni di Medua، ولم يخامر رئيس العشيرة الشك فى هدف هذه الزيارة، فلبى الدعوة ، ولم يكد يستقر على ظهر السفينة حتى أقلعت به وحملته إلى

---

(١) Miller, W., op. cit., pp. 403 - 406 .

(٢) Loc. cit.

الأناضول حيث أقام منفياً طوال ثمانية وعشرين عاماً معظمها فى كاستا مونى، ولم يعد إلى موطنه إلا سنة ١٩٠٨ عقب الانقلاب العسكرى الدستورى . ولم يقنع عبد الحميد بهذا الإجراء ، فأنشأ قوة من الجندرمة عرفت باسم «ميرديته زبطية» لحفظ النظام فى موطن هذه العشيرة . وفى أثناء نفى رئيسها كان رئيس دير أوروش ، مقر حكم العشيرة ، يمارس السلطة الفعلية فى المنطقة .

ومضى السلطان عبد الحميد ، شوطاً بعد شوط، ينفذ سياسته المناهضة للعصبة الألبانية، فأمر بنفى بعض زعمائها خارج الأراضى العثمانية . وعلى هذا النحو توالت الضربات على العصبة، التى غدت مصطلحاً سياسياً فى أوروبا بوجه عام وفى شبه جزيرة البلقان بوجه خاص. وتبددت الآمال التى كانت معقودة عليها فى تحقيق وحدة الأراضى الألبانية، وإنشاء حكم ذاتى يشمل شماليها ووسطها وجنوبيها .

وعلى الرغم من هذه النتيجة السلبية التى انتهت إليها العصبة ، تأسست فى فى سنة ١٨٨٣ جماعة تضم أربع قبائل كاثوليكية (١) ، استهدفت معارضة تخطيط الحدود بين ألبانيا وإمارة الجبل الأسود. ولكن لم يكن لجهودها أثر فى إعادة مدينة دولكنيو والشريط الساحلى الألبانى إلى حظيرة الوطن. وكانت الإمبراطورية النمساوية المجرية والمملكة الإيطالية تشجعان حركة الاستقلال الذاتى الألبانى، بغية مد نفوذهما إلى ألبانيا .

وفى مواجهة هذه التيارات السياسية الدولية المعادية .. انتهج عبد الحميد سياسة ذات وجهين ، فبينما كان يطارد دعاة القومية الألبانية وأنصار العصبة الألبانية ويضيق عليهم الخناق ويأمر بنفى زعمائهم وتوجيه القوات العثمانية لضرب العصابات الألبانية ، كان يقرب إليه زعماء الألبانيين المسلمين ، فألحق عدداً من الألبانيين بحرسه الخاص ومنحهم هبات . وكان الألبانيون المثقفون يتعاونون مع رجال جمعية تركيا الفتاة فى باريس وغيرها ويمهدون لقيام ألبانيا المستقلة استقلالا ذاتياً . وكان للوقفة التى وقفها الألبانيون سنة ١٩٠٨ فى اجتماع تريزوفيك أثرها فى نجاح الانقلاب العسكرى الدستورى، وسنعرض لبقية مراحل القضية الألبانية فى موطن قادم ، عند كلامنا عن الانقلابات العسكرية والسياسية .

---

(١) كانت هذه القبائل هى كاستراتى Kastrati ، هوتى Hoti ، جرودا Gruda ، سكريلى Skreli .

الفصل السادس

ضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا

سنة ١٨٨٥

تفتيت بلغاريا الكبرى:

كان من الأسس التى قامت عليها سياسة الروسيا فى البلقان مساعدة بلغاريا كى تسير فى فلك السياسة الروسية. وقد عبرت عن هذه السياسة تعبيراً عملياً فى معاهدة سان ستفانو التى فرضتها على الدولة العثمانية فى ٣ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٨ ، وقررت فيها إنشاء بلغاريا الكبـرى Big Bulgaria فأصبحت ولاية ذات مساحة واسعة (١) ، ومستقلة فعلياً عن الدولة العثمانية وتدين بتبعية اسمية للسلطان، وتحتلها الروسيا إلى أن يتمكن البلغاريون من إنشاء جيش منـظم (٢) . ولما عرضت هذه المعاهدة على مؤتمر برلين الأوروبى الذى بدأ عقد جلساته فى ١٣ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٨ ، رفض قيام هذه الولاية، وقرر تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

(١) إمارة بلغاريا ، ويطلق عليها فى اللغة التركية «بلغارستان إمارتى»، وتمتد فى حوض الدانوب إلى جبال البلقان جنوباً . وتكون تحت السيادة الاسمية للسلطان ، وتؤدى له جزية سنوية ويحكمها أمير مسيحى ينتخبه السكان ويثبته الباب العالى، بشرط ألا يكون الأمير منتمياً لإحدى الأسرات الحاكمة فى أوروبا .

(٢) ولاية الروميللى الشرقية، وتقع جنوبى البلقان مباشرة ورفض المؤتمر أن يطلق عليها اسما مشتقاً من كلمة بلغاريا إمعاناً فى الفصل بين القسمين ، وأطلق عليها اسماً دبلوماسياً (٣) ، هو الروميللى الشرقية The Esatern Roumelia أو La Roumélie-Orientale وباللغة التركية «روميللى شرقى ولايتى» وتكون تحت النفوذ السياسى والحربى للدولة العثمانية.

(٣) مقدونيا وساحلها الجنوبى ، ويعادان إلى الدولة العثمانية، وكان يسكن هذا القسم البلغاريون واليونانيون والصرب (٤) .

---

(١) انظر الحدود السياسية لبلغاريا الكبرى فى :

Miller, W.; op. cit., pp. 382 - 383.

(٢) دكتور محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ .. إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(٣) Miller, W.; op. cit., pp. 387.

(٤) Ensor, R. C. K.; op. cit., p. 51 .

وكانت الأهداف من هذه التقسيمات الثلاثة أهدافاً حربية ، هى: تقلص مساحة بلغاريا الكبرى إلى ثلث مساحتها المقررة لها فى معاهدة سان ستفانو ، ومنع الروسيا من اتخاذ بلغاريا الكبرى بوابة كبرى تنساب منها للاستيلاء على إستانبول ، وتمكين الدولة العثمانية من إنشاء خط دفاع حصين يدفع عن أدرنة العاصمة السابقة ، وعن إستانبول العاصمة وقتذاك ، خطر تقدم الرووس من جهة نهر الدانوب . ويعنينا فى هذه الدراسة وفى هذا المجال القسمان الأولان.

مولد إمارة بلغاريا فى ضوء قرارات مؤتمر برلين :

ذكرنا أن مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ قرر أن تكون إمارة بلغاريا تحت السيادة العثمانية ، وأن تؤدى جزية سنوية للسلطان . ولكن لم يحدد المؤتمر حجم هذه الجزية، كما أنه لم يحدد مقدار الدين العثمانى الذى يخص بلغاريا ، وترك أمر تحديد هذين المبلغين للدول الأوروبية . وقرر أن يحكم الإمارة أمير مسيحى ينتخبه السكان بشرط ألا يكون منتمياً لإحدى الأسرات الحاكمة فى أوروبا ، ويثبته الباب العالى بعد أخذ موافقة الدول الأوروبية الكبر عليه. فإذا توفى الأمير الحاكم من غير عقب من الذكور، يتم انتخاب أمير آخر وفقاً لهذه الشروط المقررة ، وأن يضع مجلس الأعيان فى بلغاريا ، بعد انتخاب الأمير ، دستوراً فى ضوء بعض قواعد أساسية ، منها : أن الاختلاف فى الدين أو المذهب الدينى لا يكون مسوغاً لحرمان أحد من السكان من الحقوق المدنية أو السياسية أو تقلد المناصب العامة أو الاشتغال فى شتى المهن والحرف. ويسرى هذا النص على البلغاريين من سكان بلغاريا وعلى الأجانب المقيمين فيها، وليس هناك ما يمنع من وضع ترتيب لدرجات أتباع المذاهب المختلفة أو لعلاقاتهم برؤسائهم الدينيين، ونصت معاهدة برلين أيضاً على إنشاء هيئة مؤقتة تقوم بالإشراف على أعمال الحكومة فى بلغاريا وتسمى «إدارة البلغار المؤقتة» ، وتكون من مندوبين عن الروسيا، على أن يراقب أعمال هذه الهيئة مندوب عن الدولة العثمانية والقناصل الذين تنتخبهم الدول الموقعة على المعاهدة . وإذا حدث خلاف بين القناصل ينفذ القرار الذى يحصل على أغلبية الأصوات. أما إذا حدث خلاف بين أغلبية القناصل من ناحية ومندوبى الروسيا أو الدولة العثمانية من ناحية أخرى ، يجتمع فى هذه الحالة سفراء الدول فى إستانبول فى هيئة مؤتمر لاتخاذ قرار ينهى الخلاف . وتقرر أن تمارس إدارة البلغار المؤقتة اختصاصاتها مدة لاتتجاوز تسعة أشهر على الأكثر تبدأ من تاريخ التوقيع على المعاهدة حتى انتخاب الأمير. وتقرر أيضاً عدم مرابطة قوات عثمانية فى بلغاريا، وأن تهدم جميع الحصون القديمة على نفقة حكومة الإمارة البلغارية فى خلال سنة واحدة أو أقل من سنة إن كان ذلك ممكناً ، وألا يكون لحكومة الإمارة الحق فى بناء حصون جديدة كبديل عنها . وبالنسبة لجميع المعاهدات التى سبق عقدها بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية والتى لاتزال نافذة ، فإنها تظل سارية المفعول فى إمارة بلغاريا، ولايجوز إلغاؤها أو تعديلها دون موافقة الدولة أو الدول الأجنبية صاحبة الشأن. ونصت معاهدة

برلين على بقاء نظام الامتيازات الأجنبية Capitulations نافذاً فى إمارة بلغاريا على ذات الأسس التى قررتها المعاهدات الدولية بين الباب العالى والحكومات الأجنبية. وقررت المعاهدة أيضاً أن تقوم إمارة بلغاريا بتنفيذ جميع الاتفاقات والتعهدات التى التزم بها الباب العالى نحو شركة السكة الحديدية بين وارن وروستن اعتباراً من تاريخ التصديق على المعاهدة (١) ، ويلاحظ أن معظم هذه الالتزامات التى ارتبطت بها إمارة بلغاريا تندرج ، فى القانون الدولى العام، فى موضوع التوارث الدولى فى المعاهدات (٢) . ونصت المعاهدة أيضاً على حقوق المسلمين وغيرهم الذين لهم ممتلكات فى بلغاريا ويريدون السكنى خارجها، وعلى إنشاء لجنة مشتركة من الأتراك والبلغاريين لتسوية جميع المسائل المتعلقة بكيفية نقل أو تشغيل أملاك الأوقاف لحساب الباب العالى والذين لهم مصالح فيها ، على أن تتم هذه التسوية فى خلال سنتين (٣) . وقد أطلق أحد الباحثين على إمارة بلغاريا اسماً معبراً هو «بلغاريا الصغيرة، التى هى من إنشاء المؤتمر» ؛ أى مؤتمر برلين (٤) Tiny 'Congress Bulgaria .

مولد ولاية الروميللي الشرقية :

أما القسم الآخر من بلغاريا الكبرى فهو الجزء الجنوبى منها. ورفض المؤتمر أن يطلق عليه اسماً مشتقاً من كلمة بلغاريا إمعاناً فى الفصل بين القسمين، وأطلق عليه اسماً دبلوماسياً (٥) هو الروميللى الشرقية. وقررت معاهدة برلين أن يكون الإقليم تحت النفوذ السياسى والحربى المباشر للدولة العثمانية ، ويمنح استقلالا إدارياً. ويقوم الباب العالى بتعيين الحاكم العام لهذا الإقليم بموافقة الدول، وأن يظل الحاكم العام فى منصبه خمس سنوات. ومن الشروط التى يجب أن تتوفر فيه أن يكون مسيحياً . ونصت المعاهدة على أن يكون للدولة العثمانية الحق فى حماية الحدود البرية والبحرية لهذا الإقليم والترخيص لها بإقامة استحكامات على الحدود وترابط فيها قوات عثمانية ، وأن تنشأ قوة أخرى لحفظ الأمن العام والنظام يطلق عليها ضبطية (زبطية) يتكون جنودها من أهل الإقليم ولا يدخل فيها جنود غير نظاميين مثل الباشي بوزوق والشراكسة، بل تكون الخدمة فيها مقصورة على الجنود النظاميين. ولايجوز لهم أو لأفراد القوات العثمانية الاعتداء على الأهالى. وعند مرور الجنود الأخيرين فى الإقليم لاستقرارهم فى الاستحكامات لايجوز لهم الإقامة خارجها. وتقرر أيضاً أن يكون للوالى الحق فى استدعاء قوات

(١) تم تصديق الدول الأوروبية على هذه المعاهدة فى برلين فى ٣ من أغسطس - آب - سنة ١٨٧٨ ، أما الدولة العثمانية فصدقت عليها فى ٢٨ من الشهر ذاته، والسنة ذاتها .

(٢) دكتور حامد سلطان : القانون الدولى العام وقت السلم ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٩٨ - ٨٠٥ .

(٣) المواد من ١ حتى ١٢ من معاهدة برلين الأوروبية لسنة ١٨٧٨ . انظر :

Great Britain, Parliamentary Papers, 1878, Vol. 83, pp. 690 - 705 .

(٤) Taylor, A. J. P.; The Struggle for Mastery etc., op. cit., p. 304.

(٥) Miller, W.; op. cit., p. 389 .

عثمانية فى حالتى الخطر الداخلى أو الخارجى. فإذا حدث ما يوجب هذا الاستدعاء ، يقوم الباب العالى بإبلاغ سفراء الدول فى إستانبول هذا القرار والأسباب التى دعته إلى اتخاذ هذا الإجراء. كما نص على أنه بمجرد التصديق على المعاهدة، تشكل لجنة أوروبية لوضع نظام روميللى شرقى ولايتى، بالاتفاق مع الباب العالى . ومن اختصاصات هذه اللجنة أن تبين فى خلال ثلاثة شهور حدود سلطة الوالى ، ووضع كافة النظم الإدارية والمالية فى ضوء مناقشات أعضاء مؤتمر برلين بالجلسة الثامنة . وبعد الفراغ من عمل اللجنة يصدر فرمان سلطانى ويبلغه الباب العالى إلى الدول الأعضاء فى المؤتمر ، كما يعهد إلى هذه اللجنة ، بالاتفاق مع الباب العالى بإدارة الشئون المالية فى الولايات إلى أن توضع بصفة نهائية القوانين المالية الجديدة المراد وضعها . ونصت المعاهدة أيضاً على أن تسرى فى الولاية جميع المعاهدات والاتفاقات السابق عقدها بين الباب العالى والدول الأجنبية أو التى ستعقد فى قابل الأيام، وأن تظل حقوق الباب العالى وتعهداته فيما يتعلق بالسكك الحديدية فى الولاية معمولا بها . وأخيراً قررت المعاهدة أن تكون القوات الروسية فى كل من إمارة بلغاريا وولاية الروميللى الشرقية مؤلفة من ست فرق من سلاح المشاة (البيادة) وفرقتين من سلاح الفرسان (الخيالة) على ألا يتجاوز عدد أفراد جميع هذه الفرق خمسين ألف جندى. وتتكفل الإمارة والولاية بنفقات الجنود الذين يقيمون فى كل منها. وتبقى علاقاتهم ومواصلاتهم مع الروسيا بواسطة رومانيا طبقاً للاتفاق الذى يبرم بين الحكومتين الروسية والرومانية . وفضلا عن ذلك تكون مواصلات هذه القوات الروسية بواسطة ثغور البحر الأسود مثل وارنه ، وبورغاس ، حتى يمكن أن تتخذ منها هذه القوات مخازن لاحتياجاتها مدة إقامتها ، وأن تكون مدة إقامة القوات الإمبراطورية فى إمارة بلغاريا وولاية الروميللى الشرقية تسعة أشهر اعتباراً من تاريخ التصديق على المعاهدة. كما تعهدت دولة الروسيا الإمبراطورية بمنع مرور قواتها من رومانيا ، قبل انقضاءهذه المدة فتخلو منهم إمارة بلغاريا (١) .

إصدار دستور لإمارة بلغاريا :

كانت إمارة بلغاريا من أهم الكيانات السياسية التى أوجدتها معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ . وقد روعى أن تكون ، فى مستهل إنشائها ، تحت النفوذ الروسى إلى أن يتم اختيار أمير يحكمها. وتماشياً مع هذا الاتجاه عينت الروسيا مندوباً سامياً لها (٢) ، أخذ عليه سكان الإمارة أنه يحكم بلادهم وكأنها ولاية روسية . فكان شاغلو جميع المناصب القيادية فيها من الروس، وأطلق

---

(١) المواد من ١٣ حتى ٢٢ من معاهدة برلين الأوروبية فى ؛

Great Britain, Parliamentary Papers, 1878, Vol. 83, pp. 690 - 705 .

(٢) كان المندوب السامى الروسى هو الأمير دوندوكوف كورساكوف

Prince Dondukov Korsakov.

عليهم «المحررون الروس Russian Liberators وقد دلت الأحداث التى تعاقبت بعد ذلك على أن هذه التسمية كانت من أسماء الأضداد . ارتاب الفلاحون البلغاريون فى أهداف السياسة الروسية ؛ إذ كانوا من أكثر طوائف الشعب حساسية من ناحية الأجانب . ولم يمر وقت طويل حتى أبدأوا مخاوفهم من أنهم عما قريب سيتحولون من «رعية» عثمانية إلى رعايا دولة أجنبية هى الروسيا . ومن أجل إحكام قبضته على الإمارة، شرع المندوب السامى الروسى فى وضع مشروع دستور جمع بين المتناقضات، فهو مسرف فى ديموقراطيته ، كما هو متطرف فى طابعه المحافظ والرجعى ، بحيث يصبح فى مقدور الشعب أن يجد من نزوات الأمير ، وأن يكون الأمير قادراً على الوقوف فى وجه رغبات الشعب، بينما يظل قيصر الروسيا هو صاحب النفوذ الأعلى فى الإمارة . ولم يكن لدى سكان بلغاريا ، وهى أرض الفلاحين ، أدنى تجربة سابقة عن النظم السليمة . وكان من السهل على الحاكم المستبد أن يعبث بأحكام الدستور إذا نشب صراع بينه وبين الشعب.. جاء الدستور فى مظهره براقاً ، وفى مخبره مليئاً بالثغرات. لقد منح الدستور إمارة بلغاريا مجلساً نيابيّاً أطلق عليه سوبرانجه العادى (١) L'ordinaire . sobranjé ينتخب أعضاؤه الذكور بالاقتراع العام ، ويحصلون على مكافآت مالية منتظمة، وأنشئت دوائر انتخابية متساوية، وقرر الدستور أن يكون التعليم الأولى إجبارياً وبالمجان ، وأن تكون الصحافة حرة . ولكن من نواحٍ أخرى تقرر أن يكون الوزراء غير مسئولين أمام المجلس النيابى، وأريد لهم أن يكونوا أداة طيعة فى يد الأمير الذى منح الحق فى حل المجلس وتعطيل الدستور فى أى وقت يشاء. ولكن لم ينشىء الدستور مجلساً نيابياً ثانياً بحجة أنه لم يكن فى الاستطاعة إنشاء مثل هذا المجلس فى بلد، لم تكن قد تكونت فيه بعد طبقة تتمثل فيها أرستقراطية فكرية أو مالية . ولكنه احتاط فقرر إنشاء مجلس نيابى ثان للطوارئ يجتمع عند ظهور أحداث طارئة ومهمة فى الحياة السياسية فى بلغاريا مثل انتخاب أمير للإمارة أو تعيين مجلس وصاية على العرش البلغارى أو تعديل الدستور . وأطلق على هذا المجلس اسم «المجلس النيابى الكبير» Le Grand Sobranjé وكان عدد أعضائه ضعف عدد أعضاء المجلس النيابى العادى .

انتخاب أمير ألباني حاكماً على إمارة بلغاريا :

وفى ٢٨ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٩ اجتمع مجلس الأعيان ووافق على الدستور. ومن الملاحظات المهمة أن هذا المجلس كان موجوداً من قبل فى بلغاريا ، وأنه لم يجتمع فى صوفيا العاصمة الجديدة ، ولكنه اجتمع فى مدينة ترينوفو Trinovo العاصمة القديمة لبلغاريا فى العصور الوسطى . وفى اليوم التالى أصدر هذا المجلس قراراً بانتخاب الأمير إسكندر حاكماً

---

(١) معنى كلمة Sobranjé المجلس النيابى البلغارى . ويرد ذكر هذا المصطلح فى بعض المراجع الفرنسية Le Sobranie .

على إمارة بلغاريا ، فكان أول أمير يعين حاكماً لهذه الإمارة فى وضعها السياسى الجديد طبقاً لمعاهدة برلين، وهو ينتمى إلى أسرة باتنبرج Battenberg الألمانية، ولذلك لحق باسمه هذااللقب، فأصبح يعرف باسم الأمير إسكندر باتنبرج، وهو ابن أخ قيصر الروسيا إسكندر الثانى (١٨٥٥ - ١٨٨١) ، كما كان يمت بصلة القرابة إلى الأسرة الحاكمة فى بريطانيا.

وكان يبلغ من العمر اثنتين وعشرين سنة، وسبق له أن اشترك فى الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) . وكان وقت انتخابه يعمل ضابطاً برتبة ملازم فى الجيش الألمانى المرابط فى بروسيا ، وإذا كان قد اكتسب تجارب حربية فى ساحات القتال ، كانت تعوزه الثقافة السياسية والمقدرة على أن يكون رجل دولة ناجحاً .. كان عنيداً ثرثاراً يميل إلى إثارة المنازعات مع مستشاريه .

وأصبح معلوماً للجميع أنه روعيت فى انتخابه صلة القرابة التى تربطه بقيصر الروسيا ، ولذلك كان البلغاريون ينظرون إليه على أنه من أنصار الروسيا فى بلغاريا أو من حزب المحافظين، وكانوا أقلية بالنسبة للأغلبية التى كانت تتألف من الوطنيين أو حزب الأحرار . وفى خلال السنتين الأوليين مارس الأمير إسكندر حكماً استبدادياً لدعم النفوذ الروسى فى إمارة بلغاريا. ولكن تبين له بعد ذلك عجزه عن التعاون مع المجلس النيابى ، وفاجأ الشعب سنة ١٨٨١ بإصدار بيان أعلن فيه عزمه على الاستقالة، ما لم يمنح سلطات استثنائية غير محدودة لمدة سبع سنوات .. وأجيب إلى طلبه، وتعطلت أحكام الدستور ونجح الانقلاب . وبدا للجميع أنه غدا السيد المطلق فى إمارة بلغاريا التى وصل إليها من سان بطرسبرج ثلاثة من كبار القادة العسكريين الروس، تولى أحدهم منصب رئيس الوزراء ، والثانى وزارة الحرب ، وعين الثالث رئيس الإدارة المؤقتة . ومارس الثلاثة سياسة الصلف والاستعلاء على البلغاريين وعاملوهم كشعب متخلف . كما كره البلغاريون أميرهم بصفته حاكماً أجنبياً ألمانياً جلب عليهم هذا البلاء. وهبطت شعبيته واضطر سنة ١٨٨١ ، إلى إعادة العمل بدستور سنة ١٨٧٩ . وأعاد الوزيرين الروسيين إلى سان بطرسبرج ، وكان القيصر إسكندر الثالث (١٨٨١ - ١٨٩٤) يراقب تطورات الأحداث. ولم ينس أن الروسيا صاحبة الفضل فى إنشاء العرش البلغارى ، ودمغ تصرفات الأمير بالجحود . ومنذ ذلك الوقت بدأ يدبر المؤامرات ضد هذا الأمير ولنتركه الآن إلى حين، لننظر فى الأوضاع الجديدة التى طرأت على الإقليم الآخر ، وهو روميللى الشرقية.

إصدار اللائحة الأساسية لولاية الروميللي الشرقية :

فى الوقت ذاته الذى تمت فيه الموافقة على دستور إمارة بلغاريا، كان نظام الإدارة الداخلية لولاية الروميللى الشرقية قد أرست قواعده لجنة دولية أوروبية، فى ضوء المادة ١٨ من معاهدة برلين . ووضعت له فى ٢٦ من أبريل - نيسان - سنة ١٨٧٩ لائحة أساسية لم تغادر صغيرة ولا كبيرة إلا تعرضت لها ، وتقرر بمقتضاها أن تكون هذه الولاية تحت السيادة

العثمانية، ويؤدى حاكمها جزية سنوية إلى سلطان الدولة العثمانية الذين يعين حاكم الولاية بعد أخذ رأى الدول الأوروبية الكبرى .. ويشترط أن يكون الحاكم مسيحياً ، وأن يعاونه فى حكم الولاية مديرون مسيحيون لشئون القضاء والتعليم والتجارة والزراعة والأشغال العمومية ، وأن يكون من حق السلطان تعيين موظفين أوروبيين للشئون المالية والجندرمة والمليشيا ، وأن يكون هؤلاء الموظفون الأخيرون ألماناً وبريطانيين وفرنسيين على التوالى . ومن اختصاصات السلطان أيضاً أن يشيد ويجهز القلاع والحصون ، وأن يرسل فرقاً عسكرية إذا طلب منه حاكم الولاية الاستعانة بقوات عثمانية، وجعل من اختصاص الحاكم إنشاء ميليشيا وطنية عن طريق الخدمة العسكرية بضباطها الذين يعينهم الباب العالى .. وتقرر إنشاء مجلس نيابى إقليمى يتكون من ستة وثلاثين عضواً عن طريق الانتخاب يرشحون أنفسهم للانتخاب على أساس التميز فى الثراء أو العلم، وعشرة يعينهم الحاكم، وعشرة يعينون بحكم مناصبهم ex - officio فى القضاء والقيادة الدينية والتفتيش المالى، وأن يوافق السلطان على القرارات التى يصدرها هذا المجلس كى تكون نافذة . وأعطى للسلطان الحق فى الاعتراض (الفيتو Veto) على القرارات التى يصدرها المجلس ؛ فإذا لم يصدر موافقته خلال شهرين دون أن يقدم اعتراضاً عليها ، تكون لمثل هذه القرارات قوة القانون ، وحرم على المجلس مناقشة المسائل السياسية . وتقرر أن تكون مناقشات الأعضاء مقصورة على المسائل المالية والإدارية فقط، ونص على أن تكون اللغات التركية واليونانية والبلغارية هى اللغات الرسمية ، كما نص على إلغاء «نظام الاغتنام» The Sopils System الذى ثبت أنه كان نقمة على سكان الولايات البلقانية التى طبق فيها هذا النظام . وكان بمقتضاه أن تصبح وظائف الحكومة وامتيازاتها من حق الحزب ذى الأغلبية فى الانتخابات . وتقرر أن يستبدل بهذا النظام الوبيل نظام آخر يتيح الفرصة أمام جميع سكان الولاية لتقلد مناصب الحكومة بشرط أن يكونوا مؤهلين لتولى هذه المناصب ومن ذى الخلق الحسن. وأن تنشأ هيئة تسمى الخدمة المدنية الدائمة تتولى تعيين الموظفين فى وظائف الحكومة، ونص أيضاً على أن ترسل الولاية نواباً عنها إلى البرلمان فى إستانبول عندما يستأنف اجتماعاته بعد أن أصدر السلطان عبد الحميد الثانى قراراً بتعطيل جلساته . وتقرر كذلك أن تتسلم خزانة الحكومة المركزية فى إستانبول جميع إيرادات الجمارك وخدمات البريد والبرق وثلثى جميع الإيرادات الأخرى [١] ، وتقرر أن تكون عاصمة الروميللى الشرقية مدينة فيليبة[٢] Filibe ، وكانت تسكنها عناصر من أجناس وجنسيات شتى A Cosmopolitan City .

---

(١) انظر كلا من :

Miller, W.; op. cit., p. 414.

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., Vol. 2, pp. 197 - 198.

(٢) يرد ذكر اسم هذه المدينة فى بعض المراجع فيليبوبوليس Philippopolis .

السكان المسلمون فى ولاية الروميللى الشرقية:

كان السكان المسلمون فى الروميللى الشرقية يشكلون أغلبية عددية فى تعداد السكان حتى سنة ١٨٧٥ . وكان فى مقدمة أسباب هذه الأغلبية السكانية أن الدولة العثمانية كانت قد أسكنت فيها بعد حرب القرم سنة ١٨٥٦ تسعين ألفاً من الشراكسة ومائة ألف من التتار سكان شبه جزيرة القرم ، مع أن مدحت باشا قرر أن عدد المهاجرين من الشراكسة والتتار قد بلغ ٣٥٠,٠٠٠ مهاجر[١] ثم هبط تعداد المسلمين فى هذه الولاية نتيجة المذابح التى تعرضوا لها على أيدى البلغاريين المسيحيين وحلفائهم الروس . كان من بين نتائج هذه المذابح الهجرات الجماعية إلى إستانبول فى طريقهم إلى الأناضول ، وأصبح المسيحيون يحتلون مكان الصدارة من حيث عدد السكان.. وهكذا تضاءل الحجم الإسلامى فى هذا الكيان السياسى ، مع أنه كان من المتوقع أن يزداد عدد المسلمين فيه بعد أن أصبح تحت السيادة العثمانية . ولكن مما أعاق النمو السكانى للمسلمين سياسة الولاة اليونانيين وإسرافهم فى اضطهاد المسلمين من ناحية ، وسلبية السلطان عبد الحميد الثانى من ناحية أخرى .

اضطهاد المسلمين فى الروميللى الشرقية :

كان أول حاكم لولاية الروميللى الشرقية هو أليكو باشا[٢] Aleko Pasha وهو يونانى وابن الحاكم اليونانى لجزيرة ساموس إحدى جزر بحر الأرخبيل. كان هذا الحاكم العام (الوالى) يضمر العداوة والبغضاء للدولة العثمانية ولرعاياها المسلمين شأن الغالبية الساحقة من اليونانيين[٣] ، فاندفع يؤيد قلباً وقالباً حركة انضمام هذا الإقليم إلى بلغاريا . فعين عدداً كبيراً من البلغاريين فى المناصب القيادية فى حكومة الإقليم بنسبة تفوق نسبة تعدادهم . وأضفى حماية على عملاء بلغاريا الذين أرسلتهم حكومة صوفيا لضم الروميللى الشرقية . وانتهج سياسة الإرهاب والبطش نحو أصحاب الأراضى المسلمين، الذين كانوا قد غادروا البلاد فى أثناء الحرب وأرادوا العودة إلى أراضيهم ، وتهددهم بفرض ضرائب متأخرة على أراضيهم طوال فترة غيابهم عنها، ثم عاد فأجبر المسلمين العائدين على بيع أراضيهم لسداد الضرائب المتأخرة، وأذن للبلغاريين المسيحيين فى الاستيلاء على ممتلكات المسلمين .

سلبية السلطان عبد الحميد:

التزم السلطان عبد الحميد الصمت إزاء هذا الإخلال بالنظام الأساسى لولاية الروميللى

---

(١) خليل إينالجق ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية، مادة بلغاريا .

(٢) كان اسمه أول الأمر إسكندر فوجوريدس Alexander Vogorides ، وبهذا الاسم كان يرد ذكره فى المراجع القديمة . ولكنه عرف باسم أليكو باشا فى أثناء خدمته فى الحكومة العثمانية ، وقد تدرج فى مناصبها الإدارية وعاصر عصر التنظيمات .

(٣) انظر الفصل التالى .

الشرقية. وهذا ما يؤخذ عليه .. فقد قنع بتسلمه الجزية السنوية التى كانت ترسل إليه بانتظام. وكان القانون يخوله الحق فى الاعتراض على هذه الإجراءات . أما الدول الأوروبية الكبرى فلم تحرك ساكناً طالما كان رعايا السلطان المسلمون هم الذين يتعرضون للاضطهاد ، وكانت المحصلة النهائية أن نمت حركة الاتحاد مع بلغاريا نمواً قوياً وسريعاً ، وتكون حزب الاتحاد Unionist Party ، وقد ساء الحكومة الروسية هذا التطور الوحدوى ، فطلبت عزل أليكو باشا من منصبه .. وأجيبت إلى طلبها ، ورشحت حكومة سان بطرسبرج حاكماً عاماً ذا ميول روسية هو جافريل باشا (١). وقد دلت تصرفاته على أنه كان يفوق سلفه من حيث اضطهاده للمسلمين وإجبارهم على مغادرة الإقليم، فكانوا مهاجرون جماعات مجتازين الحدود إلى تراقيا فى طريقهم إلى إستانبول ليستقروا فى الأناضول .. كما أسرف هذا الحاكم فى تعيين بلغاريين فى سائر مناصب الحكومة ، وظهرت أصوات تنادى بإنشاء اتحاد جمركى بين بلغاريا والروميللى الشرقية كخطوة أولى لضم الإقليمين بعضهما إلى بعض ، أو لضم البلغاريتين Les Deux Bulgaries كما كان يحلو لبعض المتعصبين لضم الإقليمين تسميتها .

قيام ثورة أعلنت ضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا :

عقد أنصار ضم الإقليمين اجتماعاً سرياً حددوا فيه اليوم الثامن عشر من شهر سبتمبر– أيلول – سنة ١٨٨٥ موعداً لقيام الثورة . وفى ساعة الصفر من ذلك اليوم ، أحاطت قوات الجيش بقصر الحاكم العام جافريل باشا بالقرب من العاصمة فيلبية. واقتحم قائد الثورة ستيفان ستامبولوف (٢) Stefan Stambulov حجرة الحاكم العام وأبلغه أنه قد غدا أسيراً ، فاستسلم له. واقتيد مقبوضاً عليه فى موكب مزر ، ووقفت بجانبه مدرسة بلغارية تمسك بيدها سيفاً مسلولا مصوباً نحو أحد جانبيه ، وطاف الموكب بأنحاء عاصمة الروميللى الشرقية، ومنها اقتيد إلى صوفيا عاصمة بلغاريا، ومنها أرسل إلى إستانبول . وأعلن ستامبولوف باسم المجلس النيابى البلغارى المسمى سوبرانجه Sobranjé ضم روميللى الشرقية إلى بلغاريا تحت رياسة الأمير إسكندر باتنبرج أمير بلغاريا ، وشكلت حكومة مؤقتة رأسها الدكتور سترانسكى Dr. Srtarnski الذى انتظر قرار الأمير إسكندر . وقد تردد الأخير أول الأمر فى قبول العرض ؛ لأنه اعتبره تحدياً للسلطان وللدول الأوروبية الموقعة على معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ . وواجه قائد الثورة ستامبولوف الموقف بشجاعة ، فأعلن بوضوح تام تصريحاً باسم المجلس النيابى موجهاً الحديث إلى الأمير إسكندر بأنه إذا لم يتقدم فوراً إلى عاصمة الروميللى الشرقية.. فإن عليه أن يعتزل الحياة العامة ويقيم فى مدينة دارماستاد (٣) Darmstadt ؛ لأن الرأى العام فى بلغاريا يريد

---

(١) كان يعرف قبل ذلك باسم جافيرد كرستيوفيتش Gavired Kristiovich .

(٢) يرد اسمه فى بعض المراجع القديمة ستورانوف .

(٣) دارماستاد مدينة فى ألمانيا وعاصمة الدوقية الكبرى هس – دارماستاد – Hesse Darmestadt على نهر=

الاتحاد مع الروميللى الشرقية، وسوف يتخلى عن أمير ليست لديه الشجاعة الأدبية للإسهام فى تحقيق رغبة قومية. وكان لهذا التصريح الجزم أثره فى نفس الأمير إسكندر ، فأمر بالتعبئة العامة للجيش ، ودخل العاصمة فى ٢١ من سبتمبر ، وأعلن المجلس الإقليمى رسمياً ضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا .

عقد مؤتمر السفراء فى إستانبول :

كانت الدوائر السياسية فى أوروبا تعتقد أن ضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا إجراء خطير، تنجم عنه أزمة سياسية متعددة الحلقات بحيث تمتد آثارها إلى كثير من الدول . وتوقعت هذه الدوائر أن اليونان والصرب ستحاولان الاستيلاء على أجزاء من مقدونيا لحفظ التوازن الدولى فى هذه البقعة المهمة فى أوروبا. وفى هذه الحالة، ستقوم النمسا بضم الولايتين البوسنة والهرسك إليها . وستكون هذه الخطوة الثانية مقدمة لتدخل الروسيا والدولة العثمانية .. وبذلك تتسع دائرة الحرب بين الدول . ولمنع هذا التغيير الشامل فى الخريطة السياسية فى البلقان، وتجنباً لحرب لا ريب فيها، رؤى عقد مؤتمر دولى فى إستانبول فى نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٨٥ يحضره سفراء الدول وممثلون لعصبة الأباطرة الثلاثة (١) ، وصدرت التعليمات لممثلى الأباطرة بمعارضة ضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا .

تناقض موقف الدول في مؤتمر السفراء :

وقعت مفاجآت مثيرة فى المؤتمر .. فقد غيرت بريطانيا موقفها رأساً على عقب، فبعد أن كانت تعارض فى أثناء جلسات مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ إنشاء بلغاريا الكبرى وصممت على سلخ الروميللى الشرقية عن بلغاريا ، عادت فى سنة ١٨٨٥ ، أى بعد سبع سنوات، تؤيد وحدة الإقليمين. وقيلت عدة تفسيرات أو مبررات لهذا الانقلاب فى السياسة البريطانية نحو البلقان. إنها كانت تعارض ، فى مؤتمر برلين ، مشروع بلغاريا الكبرى، وهو من إنشاء واختراع الروسيا ، حتى لايكون هذا المشروع – بلغاريا الكبرى – دولة تسير فى فلك السياسة الروسية . ولكن بلغاريا أثبتت بعد مؤتمر برلين أنها تعارض أشد المعارضة النفوذ الروسى فى بلادها ، وبذلك زالت المخاوف من إنشاء بلغاريا الكبرى .. وأرادت بريطانيا سنة ١٨٨٥ إعادة إنشائها حتى تقف سداً منيعاً أمام النفوذ الروسى فى البلقان . وكان هذا الرأى هو الذى انتهى إليه لورد سالزبورى رئيس الوزارة ووزير الخارجية. وقيل تفسير ثان هو أن السفير البريطانى فى إستانبول ، سير وليم هوايت Sir William White ، أشار على لورد سالزبورى بضم الإقليمين. وفى تفسير ثالث كان للإمبراطورة فيكتوريا ، وقد تبوأت العرش البريطانى منذ

= دارم Darm الذى يصب فى نهر الراين .

(١) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., Vol. 2, p. 198.

سنة ١٨٣٧ حتى سنة ١٩٠١ ، رأى مماثل لرأى السفير البريطانى . وقد انتهى الأمر برئيس الوزارة لورد سالزبورى إلى الأخذ برأى الاثنين معاً وأيد اتحاد الإقليمين (١) . وهناك تفسير رابع يقول إن السبب فى تغيير موقف بريطانيا، كان اقتناع لورد سالزبورى بأن الحركة التى قامت فى الروميللى الشرقية كانت حركة قومية من جانب ، وأنها كانت تنبثق عن شعور عدائى نحو الروسيا من جانب آخر.. وأنها قد تكون فيها حزب معاد للروسيا كان يعد أقوى الأحزاب السياسية خلال الفترة من اجتماع مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ إلى قيام الثورة مطالبة بضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا سنة ١٨٨٥ . وأضيف إلى هذه التفسيرات تفسير خامس هو أن لورد سالزبورى كان يعتقد أن قوات الدولة العثمانية ضعيفة، لاتستطيع أن تخوض بنجاح الحرب فى غزو الروميللى الشرقية، وكانت المعركة الانتخابية لمجلس العموم البريطانى يقترب موعدها ، ومن ثم أرسل لورد سالزبورى تعليمات إلى سفير بريطانيا فى إستانبول وممثلها فى مؤتمر السفراء فى هذه العاصمة أن يبذل جهوده لدى السلطان عبد الحميد حتى لايلجأ الأخير إلى التدخل الحربى ، وأن يستصدر من المؤتمر قراراً أو توصية بتعيين الأمير اسكندر حاكماً عاماً طوال حياته على الروميللى الشرقية باعتبارها جزءاً من بلغاريا ، وأن يعارض كل الاقتراحات التى تقدم للمؤتمر بعزل هذا الأمير من منصبه (٢) .

أما الروسيا ، فمن سخرية الأقدار أن موقفها اتسم بالتناقض على غرار موقف بريطانيا ، ولكن فى اتجاه مضاد.. لقد كانت الروسيا هى الدولة صاحبة القرار الأول وصانعته بإنشاء بلغاريا الكبرى، فى معاهدة سان ستفانو سنة ١٨٧٨ ، فأصبحت هى الدولة التى اعترضت سنة ١٨٨٥ على ضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا، أى إنشاء بلغاريا الكبرى . وقد أعلن قيصر الروسيا إسكندر الثالث أن ضم الإقليمين يتعارض تعارضاً صارخاً مع أحكام معاهدة برلين، وأنه يشعر بالأسى والسخط العميقين لأن بلاده كانت إحدى الدول الموقعة على هذه المعاهدة. وأعلن أنه يدافع عن الوضع السياسى السابق للإقليمين منفصلين (٣) Status quo ante ؛ أى التسوية التى قررتها معاهدة برلين بفصل الروميللى الشرقية عن إمارة بلغاريا . وقد بلغ من سخطه أنه أمر باستبعاد اسم إسكندر من سجلات الجيش الروسى ، كما أمر باستدعاء جميع الضباط الروس العاملين فى جيش بلغاريا. وكان ابتهاج البلغاريين عظيماً حين رأوا الضباط الروس يغادرون البلاد .

أما الدولة العثمانية فكان لايزال موقف السلطان عبد الحميد الثانى يتسم بالتردد الذى وصل إلى حد السلبية ، بل والضعف .. قنع بتقديم احتجاجات على الشروع فى ضم الروميللى

(١) Ensor, R. C. K.; op. cit., 195.

(٢) Taylor, A. J. P.; The Strugle for Mastery etc., op. cit., p. 305 .

(٣) Op. et loc. cit.

الشرقية إلى بلغاريا، وهو أسلوب لم يكن مجدياً أمام سرعة تطور الأحداث الدولية، ثم اتخذ استعدادات عسكرية دفاعية بحتة ولم يكن لها أثر يذكر.. كان فى استطاعة السلاطين، طبقاً لقانون المجلس الإقليمى للروميللى الشرقية ، أن يعترض رسمياً على قرار المجلس فى هذا الصدد . وقيل تفسيراً لموقف عبد الحميد إنه كانت تتنازعه عدة اتجاهات سياسية متضاربة: كان حريصاً على أن يتجنب أى اتهام قد توجهه إليه الدول الأوروبية بإجراء مذابح عامة بين البلغاريين المسيحيين إذا هو أقدم على إجراءات عسكرية لمنع ضم الإقليمين . وكان يفضل أن توافق الدول على تدخله عسكرياً، ولكن تعذر على المؤتمر اتخاذ قرار موحد فى هذا الصدد. وتناست الدول الممثلة فى مؤتمر السفراء قرارها السابق فى معاهدة برلين بتقسيم بلغاريا إلى كيانين سياسيين . وكان عبد الحميد يخشى أيضاً أن ينجم عن ضم الإقليمين تشجيع النزعات القومية فى بقية الدول البلقانية على المطالبة بمزيد من الحقوق السياسية، التى تقربها من الاستقلال عن الدولة العثمانية واحتمال نشوب ثورات أو قيام حروب فى هذه الحالة . ومن ناحية ثالثة كان عبد الحميد يرغب فى عدم الإساءة إلى مشاعر المسلمين مع أن سياسته السلبية هى التى أثارت سخطهم . وكان لكل اتجاه من هذه الاتجاهات السياسية مكانة فى تفكير السلطان عبد الحميد ، ولكن يبدو أن السبب الذى حدد اتجاهه النهائى هو أنه استجاب لرأى رئيس الوزارة البريطانية لورد سالزبورى ، الذى كان يشغل فى الوقت ذاته منصب وزير الخارجية ، بالامتناع عن التدخل الحربى فى المسألة البلغارية ، وبخاصة لأنه كانت أمام السلطان مشكلات أخريات تحيط به من يمين ويسار مثل جزيرة كريت وألبانيا ومقدونيا ومصر والجناح الآسيوى من طريق ب. ب. ب الحديدى .

أما فرنسا فقد استمرت على سياستها تشجع الحركات القومية فى البلقان ، وبالتالى لم تعترض على ضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا .

اشتعال الحرب بين بلغاريا والصرب :

ولكن النتيجة الوحيدة التى خرج بها مؤتمر السفراء فى إستانبول أن الصرب ، وهى الدولة التى لدت فى عداوتها لبلغاريا لدداً بعيداً أعلنت الحرب عليها حسداً وخوفاً من اتساع مساحة الأراضى البلغارية فجأة ، وطمعاً فى الحصول على مكاسب إقليمية تعويضاً لها عن تنفيذ المخطط البلغارى، الذى يستهدف ضم الروميللى الشرقية إليها، وقد أدركت أنه وشيك التنفيذ [١] . وتوقع فريق من المراقبين العسكريين أنه فى مكنة الصرب أن تحقق انتصاراً سريعاً على بلغاريا نظراً لانسحاب الضباط الروس من الجيش البلغارى، ولأن القوات الرئيسية فى جيش بلغاريا كانت قد حشدت على حدود الروميللى الشرقية تأهباً للتدخل نتيجة شائعة أطلقها

(١) Fisher, H. A. L. op. cit., p. 1054 .

عملاء الصرب بأن الصربيين يزحفون من الجنوب على صوفيا عاصمة بلغاريا ؛ مما أثار الذعر فى قلوب سكانها . وقد ثبت فيما بعد أن هذه الشائعة كانت كاذبة ، ووصل الأمير إسكندر باتنبرج فى الوقت المناسب مع قواته الرئيسية . وارتفعت الروح المعنوية فى صفوف البلغاريين الذين استطاعوا أن يسحقوا قوات الصرب فى معركة سليفنيتزا Slivnitza بعد قتال استطال ثلاثة أيام (١٧ - ١٩ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٨٥) ، وتنادى ملك الصرب ، وهو ميلان أوبرينوفيش Milan Obrenovich إلى هدنة ، ولكن ذهبت نداءاته أدراج الرياح. ومضت الحرب فى ضراوتها لصالح البلغاريين الذين احتلوا بيرت Pirot بعد معركة استمرت يومين . وأصبح الطريق إلى بلغراد [1] عاصمة الصرب [2] مفتوحا أمام القوات البلغارية .

---

(١) تنطق بكسر الباء واللام وسكون الغين. ومعناها باللغة الصقلبية المدينة البيضاء .

(٢) كانت بلغراد فى ذلك الوقت عاصمة مملكة الصرب ، وهى الآن عاصمة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشعبية. وقد نشبت الحروب تباعاً بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة والبيزنطيين والنمسا والصرب والبلغاريين من أجل الاستيلاء عليها . وحاصرها العثمانيون لأول مرة سنة ١٤٤١ على عهد السلطان مراد الثانى، ولكن أمدها المجر بالمساعدات ودافعوا عنها وفشل الهجوم العثمانى . وأعد السلطان محمد الثانى أبو الفتوح العدة للاستيلاء عليها. وقاد الحملة بنفسه ولكنه أخفق أمام هنيادى قائد المجر سنة ١٤٥٦. وكان إخفاق السلطان محمد أبى الفتوح فى الاستيلاء عليها سبباً فى الاسم الذى لحقها وهو «الحصن الخارجى للمسيحية». ولكن السلطان سليمان المشرع نجح فى الاستيلاء عليها فى ٢٩ من أغسطس - أب- سنة ١٥٢١، وتبادل العثمانيون والمجريون والنمساويون والصرب الهزيمة والانتصار حول بلغراد .

وكانت بلغراد قاعدة التجمعات العسكرية العثمانية قبل تحركها إلى ساحات القتال فى جوف أوروبا . وكان السلاطين والصدور العظام وقادة الفرق والجيوش يمرون بها، ويتوقفون فيها فترات تتفاوت مدتها . كما كانت الوفود الدبلوماسية التى تهبط نهر الدانوب من الغرب فى طريقها إلى السلطان فى إستانبول تقيم فى بلغراد مدة قصيرة، ثم تستأنف سفرها براً ، لأن الطريق البرى كان يبدأ من بلغراد . وكان يقيم فيها باشا بلقب وزير . وكانت أيضاً مقر قائد أسطول الدانوب (القبودان) ، وكان بها مستودعات لتموين القوات المسلحة، وورش لإصلاح المدافع، وورش لإصلاح السفن، ومصنع لصنع البارود. وشيد فيها الأتراك العثمانيون ما يقرب من مائة مسجد ، كان من بينها مسجد السلطان سليمان المشرع، ووضع تصميمه وأشرف على بنائه المهندس المعمارى سنان باشا. وابتنوا فيها مائة وستين قصراً وعدداً كبيراً من الحمامات العامة والخانات والميادين وداراً لسك العملة ، وسبع عشرة تكية، وثمانى مدارس، وتسعة معاهد لتحفيظ القرآن الكريم ودراسة علم الحديث. وكان يطلق على الأخيرة دار الحديث . وكان يقيم فى بلغراد مفت وملا (انظر معنى الكلمة الأخيرة فى هذه الدراسة ج١ ، حاشية رقم ١، ص ٤٢٣) له ثلاثة نواب. واستوطن بلغراد، بجانب العثمانيين، جاليات من الصرب والبلغاريين واليونانيين والأرمن واليهود ، كانت لهم كنائسهم ومعابدهم ومؤسساتهم الثقافية .

والنقطة السوداء فى تاريخ الحكم العثمانى لبلغراد كانت الآثام، التى ارتكبها الجنود الإنكشارية وممارستهم حكم الإرهاب؛ مما أدى إلى تعدد الانتفاضات التى قام بها السكان .

والمسلمون الذين يعيشون فى الوقت الحاضر فى بلغراد ليسوا سلالة السكان المسلمين الأولين إبان الحكم العثمانى؛ لأن آخر العائلات الإسلامية فى بلغراد كانت قد هاجرت سنة ١٨٦٧ واستقر كثير من =

وتدخلت النمسا فى اليوم التالى ، حين وجه وزير خارجيتها كالنوكى Kalnoky ، إنذاراً إلى الأمير إسكندر يطلب منه وقف العمليات الحربية فوراً ، وينذره بأنه إذا استمر فى الحرب فسيجد أمامه الجيش النمساوى متحفزاً للاشتباك معه (١). والواقع أن اهتمام النمسا بالمحافظة على سلام الصرب إنما كان يرجع إلى أنها كانت قد عقدت مع الصرب سنة ١٨٨١ معاهدة سرية تناولت المسائل السياسية والاقتصادية بينهما ، ثم ازداد التقارب بينهما حين استبدل ميلان بلقب أمير الصرب لقباً جديداً هو ملك الصرب ، ووافقت النمسا سنة ١٨٨٢ على هذا التغيير (٢) . وغدت الصرب ركيزة للنمسا فى غربى البلقان ، ونظرت النمسا إليها على أنها دولة تسير فى ركاب السياسة النمساوية . وإزاء هذا التهديد النمساوى رأى الأمير إسكندر باتنبرج أنه من الحكمة تجنب الاستمرار فى الحرب ضد الصرب ، وأنه من الخير له أن يرتد فيحكم شطرى بلغاريا (٣) ، فتوقفت العمليات الحربية بعد أن أبرمت هدنة أعقبتها معاهدة بخارست فى ٣ من مارس – آذار– سنة ١٨٨٦ أبقت على الوضع القائم قبل الحرب Status quo ante bellum بين بلغاريا والصرب .. فلم تخرج أى منهما بمكاسب إقليمية، ولم تفرض بلغاريا على الصرب المنهزمة غرامة مالية حربية . ولكنها قربت بلغاريا من تحقيق هدفها، وهم ضم روميللى الشرقية إليها .

دور بسمارك فى إنهاء الحرب بين بلغاريا والصرب على وجه السرعة :

عرف الجميع أن الصرب دخلت الحرب ضد بلغاريا بإيعاز من النمسا . وكان الجميع يعلمون أيضاً أنه مهما كان الأمير إسكندر أمير بلغاريا وحاكم الروميللى الشرقية مكروهاً لدى قيصر الروسيا ، فإن البلغاريين كانوا خاصة أتباع الروسيا.. فإذا سمح للحرب بين بلغاريا والصرب أن تطول أكثر مما يجب ، فلا جدال فى تولد الاحتكاك بين الروسيا والنمسا ودخولهما

= هؤلاء فى شمالى البوسنة. أما السكان المسلمون الموجودون حالياً ، فقد جاءوا بعد سنة ١٩١٨ من البوسنة والهرسك ومقدونيا وغيرها من الأقاليم التى كان يوجد بها مسلمون .

ولا يوجد حالياً فى بلغراد إلا آثار قليلة من آثار الحكم العثمانى ، وقلة منها قائمة فى القلعة القديمة – وهى الآن منتزه . وفى المدينة نفسها يوجد مسجد ومقبرة للمسلمين . ولكن توجد آثار واضحة للحكم العثمانى فى أسماء أجزاء من المدينة وضواحيها ، مثل: قلعة ميدانى ، وقره بورمه ، وطاش معدنى ، وطوبجى دره سى ، وغيرها .

انظر كلا من :

Cl., Huart ، دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة بلغراد .

B. Djurdjev ، المرجع والطبعة والمادة ذاتها .

دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، أوروبا فى مطلع .. إلخ ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩، ص ص ٦٣١ – ٦٣٣، ٦٥٦– ٦٥٧، ٦٨٩ – ٦٩٥، ٦٩٨.

(١) Miller, W.; op. cit., pp., pp. 416 - 417 .

(٢) Taylor, A. J. P.; The Struggle for Mastery etc., op. cit., p. 276.

(٣) Grant, A. J. and Temperley Harold; op. cit., p. 307.

الحرب الأولى إلى جانب بلغاريا والثانية إلى جانب الصرب . ولم يكن المستشار الألمانى بسمارك (١٨٧١ - ١٨٩٠) يريد حرباً بين النمسا والروسيا، بل كان مطمحه الأعظم هو تجنب اندلاع مثل هذه الحرب؛ إذ تجلت لذهنه الحاد أن مثل هذه الحرب تهدد السلام العالمى ليس فى منطقة البلقان وحدها، بل وفى بقية أوروبا ، وستجر ألمانيا إلى الاشتراك فيها ، وليس هناك أخطر من هذه الحرب على ألمانيا . ولهذا بذل بسمارك قصارى جهده لمنع الحرب بين النمسا والروسيا أولاً، ولوقف العمليات الحربية بين بلغاريا والصرب فى أسرع وقت ممكن ثانياً. فبعث إلى الحكومة النمساوية بضرورة تفادى القتال إلا إذا اشتركت بريطانيا فيه . وكان يعلم أن الحكومة البريطانية عزوفة عن دخول هذه الحرب. ولم يسمح بسمارك للنمساويين بالاندفاع والتهور . وفى الوقت ذاته عمل على تهدئة سروة قيصر الروسيا ، وانتهت العمليات الحربية بين الصرب وبلغاريا بعد خمسة عشر يوماً من القتال، دون أن يحدث انفجار عام يمتد إلى الدول الأوروبية الكبرى، ودون أن يفتح باب «المسألة الشرقية» من جديد (١) .

وكان نجاح بسمارك فى هذا الدور يرجع إلى وجود معاهدة تربط الدول الثلاث الكبرى، وهى: ألمانيا ، والنمسا والمجر ، والروسيا ، وهى معاهدة تحالف الأباطرة الثلاثة (٢) Dreikaiserbund التى كانت قد عقدت سنة ١٨٧٢ ثم جددت وحددت فى برلين فى ١٨ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٨١ ، وجددت سنة ١٨٨٤ وظلت نافذة المفعول حتى سنة ١٨٨٧(٣). وقد اشتعلت الحرب بين بلغاريا والصرب سنة ١٨٨٥ ، أى فى مدة سريان المعاهدة . وبفضلها استطاع بسمارك أن يتدخل تدخلاً فعالاً لمنع الاحتكاك بين النمسا والمجر من ناحية ، والروسيا من ناحية أخرى، ولإيقاف العمليات الحربية بين بلغاريا والصرب .

اتفاق الدولة العثمانية وبلغاريا على ضم الإقليمين :

وفى أثناء هذه الحرب أوقف مؤتمر السفراء فى إستانبول عقد جلساته . وقام وزير خارجية بلغاريا تسانوف Tsanov بمحادثات مع الباب العالى، أسفرت عن اتفاق أبرم فى ٢٤ من مارس - آذار - سنة ١٨٨٦ تقرر فيه :

---

(١) عن هذا الموضوع، انظر كلا من :

Fisher, H. A. L.; op. cit., p. 1054.

Miller, W.; op. cit., p. 418.

(٢) انظر ما يلى فى هذا الفصل تحت العنوان الجانبى «النفاق السياسى أو سياسة الأيدى غير النظيفة».

(٣) هذا المصطلح هو الشائع الاستعمال فى الغالبية العظمى من المراجع الغربية. ولكن ترد ، على قلة، الترجمة الحرفية، وهى The League of the Three Emperors أو La Ligue des Trois Empereurs وكان من بين الأهداف الرئيسية لهذه المعاهدة منع وقوع صدام حربى بين النمسا والروسيا فى البلقان . وطالما لم يكن هناك نزاع ، فإن المعاهدة أضفت على أوروبا طابع الاستقرار فى الفترة من ١٨٨١ إلى ١٨٨٥.

Taylor A. J. P.; op. cit., p. 304 .

أولاً : يعهد إلى الأمير إسكندر بحكومة الروميللى الشرقية، طالما بقيت الإدارة الحكومية فى بلغاريا والروميللى الشرقية فى أيدى حكامها الحاليين.

ثانياً: تعديل الحق المقرر للدولة العثمانية فى معاهدة برلين (المادة ١٥) بالدفاع عن الروميللى الشرقية بإقامة قلاع وحصون ومرابطة قوات عثمانية فيها ، بحيث يكون للدولة فى الوضع الجديد الحق فى أن تحكم حكماً مباشراً القرى الإسلامية فى مقاطعة كيردجالى Kirdjali كما تحكم البوماق[٢] Pomaks القاطنين فى مرتفعات رودوب فى المنطقة المجاورة لتلك المقاطعة.

ثالثاً : تشكيل لجنة ينتخب أعضاءها كل من الباب العالى والأمير إسكندر تكون مهمتها إعادة النظر فى القانون الأساسى للروميللى الشرقية؛ تمهيداً لضمها على نحو ما لبلغاريا .

رابعاً : تعترف بلغاريا بالسيادة العثمانية عليها وعلى الروميللى الشرقية.

خامساً: يؤدى الإقليمان جزية سنوية للدولة العثمانية[٣] .

واستأنف مؤتمر السفراء فى إستانبول عقد جلساته ، وأقر فى ٥ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٨٦ أعضاؤه هذه الاتفاقية ، واعتبرت حلا وسطاً أو صك تراض بين الأطراف المعنية Un compromis ، وكان لورد سالزبورى أول من اقترح هذا الحل الوسط، ثم أيده وزير خارجية النمسا، ووافقت عليه أخيراً الحكومة الروسية[٤]. وقد فسر هذا الحل تفسيرات شتى من

---

(١) Loc., cit., p. 305.

(٢) بوماق اسم أطلقه المسيحيون فى بلغاريا وتراقيا على المسلمين الذين يتكلمون اللغة البلغارية وكان عددهم يتراوح بين أربعمائة ألف وخمسمائة ألف نسمة. وأطلقه البلغاريون أيضاً على المسلمين الذين يتكلمون اللغة الصربية فى مقدونيا الغربية. ومع ذلك فالمسلمون الصربيون يعرفون هناك عند مواطنيهم المسيحيين بعدة أسماء ، منها توربشى Torbishi (ومفردها توربش) وبتورى Petouri ، وكركى . ولايزال المسلمون فى جبال رودرب يسمون أخريانى Achrjani ، أو أخارزانى Agarjani، وهناك رأى حديث يقول إنه لايزال يسمع حتى الوقت الحاضر فى بعض مناطق جنوبى الصرب وبلغاريا اسم شيتاك Chitach (وجمعها شيتاشى Chitaci) . ويطلق هذا الاسم فقط على الصربيين الذين يعتنقون الإسلام. ويرى فريق من الباحثين أن لفظة بوماقى مأخوذة من الكلمة البلغارية ماق Mak ومعناها قوة السيل ، وأن بوماق تدل فى اللغة التركية على الهوارة أو العصا الغليظة .

انظر كلا من :

Fehim Bajrahtarevic; Encycl. of Islam, 2nd ed., Art. Pomak.

Taylor A. J. P.; The Struggle for etc., op. cit., p. 305.

(٣) Loc. cit. p. 306.

(٤) كانت قد تكونت فى مرتفعات رودوب جمهورية إسلامية عرفت باسم جمهورية البوماق The Pomak Republic، بلغ عدد سكانها ١٩,٠٠٠ من البلغار المسلمين. وكانت هذه الجمهورية مستقلة عن كل من=

وجهات نظر الأطراف المعنية.. ففى نظر الدولة العثمانية أصبح ضم جمهورية البوماق[١] إليها أمراً قانونياً معترفاً به. وتظل الروميللى الشرقية ولاية منفصلة، ولكنها متحدة مع بلغاريا فى اتحاد شخصى محدود Eastern Roumelia remained a separate Province, *united by a limited personal union with Bulgaria.*

أما البلغاريون فقد نظروا إلى هذه الاتفاقية على أنها تجسيد لضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا، ونظروا إلى الروميللى الشرقية على أنها تشكل الجزء الجنوبى من بلغاريا، وأن حكومتها قد ذابت فى حكومة بلغاريا ، وأن ممثليها يجلسون جنباً إلى جنب مع إخوانهم البلغاريين فى الشمال داخل المجلس الوطنى الكبير، وأن إسكندر يظل أميراً طيلة حياته فى صوفيا عاصمة بلغاريا وحاكماً عاماً (باشا) فى فيليبه عاصمة الروميللى الشرقية لمدة خمس سنوات ، وهى المدة المقررة لشاغل هذا المنصب ، طبقاً للمادة (١٧) من معاهدة برلين. والواقع الذى لامراء فيه هو أن هذا الحل الوسط قد بعث إلى الوجود بلغاريا الكبرى بضم الإقليمين بعضهما إلى بعض.

وجدير بالذكر أن هل الحل الوسط شبيه بحل آخر على غراره ونفذ قبله بخمس وعشرين سنة، وهو الحل الذى أدى إلى توحيد ولايتى الأفلاق والبغدان فى إقليم واحد هو رومانيا.

خطف الأمير إسكندر باتنبرج :

لم ينعم الأمير إسكندر باتنبرج أمداً طويلا بالاستقرار والطمأنينة فى موقعه الجديد حاكماً لإمارة بلغاريا وولاية الروميللى الشرقية ، فإن قيصر الروسيا إسكندر الثالث ، وهو عدو لدود له، أكثر ضراوة من السلطان العثمانى وملك الصرب، لم يغفر له نجاحه فى ضم وحكم هذين الإقليمين ، وهو ما فشل القيصر الروسى فى منعه سنة ١٨٨٥ . وكان للقيصر عملاء ينفذون خططه.. اكتشفت فى مايو – آيار – سنة ١٨٨٦ مؤامرة فى بورجاس Bourgas لاغتيال الأمير إسكندر باتنبرج، وكانت أصابع عملاء القيصر بارزة فيها. ثم دبر القيصر، بالتواطؤ مع ممثلى الروسيا فى صوفيا، مؤامرة لخطف الأمير فى عقر قصره. واشترك فى المؤامرة ثمانون فرداً، كان من بينهم ضباط الجيش وعلى رأسهم اثنان من كبار القادة، هما القائم بأعمال وزير الحربية ومدير الأكاديمية العسكرية، كما أسهم فى عمليات المؤامرة رهط من السياسيين . وفى ساعة الصفر ، وكانت الثانية بعد منتصف ليلة ١٠ – ٢١ من أغسطس – آب – سنة ١٨٨٦ اقتحم المتآمرون القصر، وساعدهم على اقتحامه أن الحراسة فيه كانت ضعيفة . وهددوا الأمير

=حكومة إستانبول والروميللى الشرقية. ونجح السلطان عبدالحميد الثانى فى سنة ١٨٨٣ فى كسب ود المسئولين فيها والأعيان بمنحهم أوسمة، والإذن لهم فى ارتداء ملابس رسمية ، ثم ضم الجمهورية إلى ممتلكات الدولة .

(١) Miller, W.; op. cit., p. 417.

بإطلاق أعيرة نارية على رأسه إذا هو رفض التوقيع على وثيقة أعدوها له من قبل بتنازله عن العرش، واستجاب لرغبتهم تحت هذا التهديد ، وسيق إلى أحد الأديرة . وفى اليوم التالى اقتيد إلى نهر الدانوب حيث نقل إلى يخته، وفى صباح ٢٣ من أغسطس - آب - أنزل فى الميناء الروى رينى Reni ، وسمح له بالتوجه إلى لمبرج Lemberg [١] وهكذا استطاعت الروسيا أن تخطف وتعزل أول أمير على بلغاريا، قبل أن يكون فى مكنة الدول الأوروبية أن تتدخل لإنقاذه[٢] . ويعد هذا الحادث من أهم وأشهر حوادث الخطف السياسى للحكام فى القرن التاسع عشر، وكان لهذا الحادث رد فعل شديد فى بلغاريا لمصلحة الأمير . ويعلق مؤرخ إنجليزى عليه بقوله إنه على الرغم من وجود خطوط حديدية وأسلاك برق فى البلقان ، كانت تعتمد الدول البلقانية فى حوادث الخطف على وسائل نفذت بها حوادث مشابهة فى العصور الوسطى [٣].

التشهير بالأمير إسكندر :

بنجاح المؤامرة انتهى دور العسكريين ، وبرز إلى الصفوف الأولى رجال السياسة . ومن سوء الحظ تزعم الأخيرين رجل أفاق هو دراجان زانكوف Dragan Zankov، اشتغل فى مطلع حياته تاجراً ثم صحفياً ثم مدرساً بإحدى المدارس ثم موظفاً فى خدمة الحكومة العثمانية. وكان نصيراً لقيام اتحاد كنسى مع بابوية روما ، ثم عميلا للروسيا .. فكانت حياته خليطاً من الاتجاهات الدينية والسياسية المتعارضة . ولم ينس هذا الرجل قط أن الأمير إسكندر سبق أن عزله من منصبه واعتقله بتهمة التآمر ، فاعتزم الانتقام منه، كما استهدف تحقيق مغانم سياسية لشخصه . وتحقيقاً لهذين الغرضين، عقد اجتماعاً صاخباً حضرته جموع من الشبان والمتعطلين والباعة المتجولين والسياسيين المحترفين، واستصدر بياناً جاء فيه أن الأمير إسكندر باتنبرج المعزول «أجنبى ألمانى حاول أن يلقى الشقاق ويثير النفور بين بلغاريا والدولة الحامية الطبيعية لها، وأن يتحالف مع عدوتها التقليدية» [٤] ثم انتقل المتآمرون إلى مقر الكنيسة البلغارية [٥] حيث ارتضى رئيس أساقفتها لنفسه أن يكون داعية لهم، وكان يسمى كلمنت Clement ، ودعا الله سبحانه وتعالى أن يبارك الذين اشتركوا فى خطف وخلع الأمير إسكندر باتنبرج، وكان التحرك الثالث هو ذهاب المتآمرين إلى مقر الوكالة السياسية للروسيا فى صوفيا حيث كان البلغاريون من أنصار الأمير إسكندر قد سيقوا زمراً للوقوف أمام بوابتها الخارجية ،

---

(١) لمبرج مدينة فى بولندا وعاصمة لإقليم غاليسيا.

(٢) انظر القصة الكاملة لخطف الأمير إسكندر باتنبرج فى كتاب :

Huhn, Major, A, von, The Kidnapping of Prince Alexander. London. 1887.

(٣) Miller, W.; op. cit., p. 421.

(٤) كان يقصد بالدولة الحامية لبلغاريا : دولة الروسيا . أما الدولة العدوة فكان يقصد بها : الدولة العثمانية.

(٥) كانت الكنيسة البلغارية تسمى الإكساركسية البلغارية The Bulgarian Exarohate وهى خاصة بالبلغاريين أنشأتها لهم الدولة العثمانية سنة ١٨٧٠ . انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل الخامس.

وصدرت لهم الأوامر بأن يركعوا على الأرض فى الوحل ، ثم وجه رئيس الأساقفة كلمة إلى الممثل الدبلوماسى لقيصر الروسيا يرجو فيها أن «تضع الروسيا مصالح وحرية ومستقبل بلغاريا تحت حمايتها السامية فى هذا الوقت العصيب، وأن تنأى بها عن الأخطار» . وعندئذ استنكر رئيس الوزارة البلغارية (١) حركة المتآمرين، وأعلن أنه ليست له أى صلة بها، ونعى على المشتركين فيها أنهم زجو باسمه فيها ليضفوا على حركتهم نوعاً من الشرعية والقوة ، ووصف حركتهم بأنها ليست إلا انقلاباً. ومضى المتآمرون فى خطتهم إلى نهاية الشوط ، فألفوا وزارة يرأسها رئيس الأساقفة كلمنت ودخلها الأفاق زانكوف وزيراً للداخلية . وصدر عن الوزارة الجديدة بيان موجه إلى أفراد الشعب البلغارى، جاء فيه أن قيصر الروسيا ذا الجبروت هو حامى بلغاريا، وأنه لن يترك وطنهم دون حمايته القوية» . ومع ذلك لم تبق صوفيا عاصمة بلغاريا سوى ثلاثة زيام فى أيدى المتآمرين؛ إذ سرعان ما تضافرت عدة عوامل على إجهاض حركتهم ، كان من بينها أن ستامبولوف الزعيم البلغارى (٢) ومن أكبر أنصار الأمير إسكندر المخطوف ، وكان فى ذات الوقت المتحدث الرسمى باسم المجلس النيابى البلغارى ، قد احتفظ بمدينة ترونوفو Tronovo ليحكمها باسم الأمير إسكندر . ومن هذه المدينة أصدر بياناً مضاداً، أعلن فيه أن رئيس الأساقفة كلمنت والمشتركين معه خارجون على القانون ، وطلب من الشعب أن يقف صفاً واحداً ضد المتآمرين . وكان من بين العوامل الحاسمة فى إجهاض حركة المتآمرين تهديد القوات المسلحة المرابطة فى الأقاليم بالزحف على العاصمة وإسقاط الوزارة ، ثم الاستجابة الفاترة من جانب قيصر الروسيا لنداءات المتآمرين ، وأخيراً كراهية البلغاريين لتدخل رجال الدين فى الشئون السياسية . وكانت النتيجة سقوط وزارة المتآمرين . وفشل قيصر الروسيا فى إرهاب البلغاريين لتدخل رجال الدين فى الشئون السياسية ، وكانت النتيجة سقوط وزارة المتآمرين ، وفشل قيصر الروسيا فى إرهاب البلغاريين وفى إكراههم على السير فى فلك السياسة الروسية (٣) .

النهاية السياسية لحياة الأمير إسكندر :

رأى الزعيم الوطنى البلغارى ستامبولوف إقامة نظام الوصاية على العرش منعاً للمتآمرين من القيام بمحاولة أخرى، وكان يتكون من ثلاثة أوصياء. ولكن بمجرد معرفتهم مقر الأمير إسكندر المخطوف .. أرسلوا إليه برقية يطلبون إليه العودة إلى شعبه المخلص، وقبل الأمير الدعوة، ووصل فى ٢٩ من أغسطس – آب – إلى بلغاريا حيث لقى استقبالا حماسياً من الجماهير . غير أنه ارتكب خطأ سياسياً فادحاً دفع ثمنه غالياً ؛ إذ أرسل إلى قيصر الروسيا

(١) كان رئيس الوزارة هو بطرس كارافيلوف Peter Karavelov.

(٢) انظر ما سبق .

(٣) Ensor R. C. K.; op. cit., p. 195.

برقية، عن طريق قنصل الروسيا، جاء فيها «أن الروسيا أعطتنى تاجى، وإنى مستعد لإعادته إلى عاهلها» . وصادفت هذه البرقية قبولا حسنا من القيصر؛ إذ اتخذها فرصة ذهبية يوضح له فيها رسمياً حقيقة مشاعره العدائية نحوه، وهى مشاعر كان يشاطره فيها الشعب الروسى. فرد عليه قائلا إنه لايوافق على عودته إلى بلغاريا، وإن نتائج عودته تعود بأوخم العواقب عليها، وإنه – أى القيصر – سيمتنع عن التدخل فى شئونها لحماية مصالحها طالما بقى هذا الأمير حاكماً عليها، وإنه سيحتفظ لنفسه باتخاذ القرارات فى ضوء تصرفات الأمير. وكان لهذا الرد العنيف وقع سيء فى نفس الأمير واعتزم التنازل عن العرش، وهذا ما كان يرتجيه القيصر. وعلى الرغم من الأسانيد القوية التى أبداها له ستامبولوف كى يقلع عن رأيه، أصدر الأمير بياناً رسمياً وعلنياً فى ٧ من سبتمبر – أيلول – بتنازله عن العرش، وغادر بلغاريا فى اليوم التالى إلى الأبد . وتكون مجلس وصاية جديد على العرش يتألف من عضوين، وتألفت وزارة ائتلافية قوية لتسد الطريق أمام المتآمرين . وعاش الأمير إسكندر تحت اسم مستعار هو الكونت هارتنو Count Hartenau ضابطاً فى الجيش النمساوى حياة هادئة ، ولم يسمع به أحد إلا سنة ١٨٨٨ ، إذ تردد اسمه على ألسنة الجماهير حين طلب يد شقيقة إمبراطور ألمانيا ولهلم الثانى، ثم أقدم فى نهاية الأمر على الزواج من ممثلة فى أحد المسارح. ويقول أحد المؤرخين إن زواج أمير من إحدى ممثلات المسارح إنما هو زواج غير متكافئ (١) a morganatic marriage . وبعد ذلك انتقلت ذكراه من مسرح التاريخ إلى كتب التاريخ كأمير تافه فاشل فى حياته السياسية والخاصة ، بينما تولى قريب له ليس من نسله المباشرين منصب نائب إمبراطورة الهند وكان أحد أقارب إمبراطورة الهند وملكة بريطانيا (٢). وكانت نهايته كأمير حاكم مثالا يؤكد حقيقة تاريخية برزت فى منطقة البلقان، وهى أن الاغتيال أو النفى أو الخطف أو الإكراه على التنازل عن العرش هو المصير المعتاد لحكام الكيانات السياسية فى شبه جزيرة البلقان. ولا مراء فى أن تسرعه فى إرسال البرقية إلى القيصر كانت السبب المباشر فى هذا المصير التعس، الذى انتهت إليه تجربته حاكماً على إمارة بلغاريا وولاية الروميللى الشرقية. فهذه البرقية دليل على قلة خبرته فى شئون السياسة الدولية، وعلى أنه كانت تعوزه الحصافة وعوامل ضبط النفس إبان الأزمات. ولم يدفع الأمير بمفرده ثمن أخطائه السياسية، بل شاركه الشعب فى تحمل نتائج تصرفاته ؛ إذ اضطربت الحياة السياسية فى البلاد اضطراباً شديداً .

الروسيا تعمل على إثارة الفوضى السياسية فى البلغاريتين :

بعد أن تخلص قيصر الروسيا من خصمه اللدود الأمير إسكندر باتنبرج ، عمل على استعادة النفوذ الروسى فى البلغاريتين : الإمارة والولاية ، ووقع اختياره على أحد كبار القادة

---

(١) Taylor, A. J. P.; The Struggle for Mastery etc., p. 306.

(٢) ib, f. 2.

العسكريين الروس (١) وأوفده إلى بلغاريا فى مهمة خاصة هى مساعدة البلغاريين فى ذلك الوقت الذى خلا فيه منصب الأمير ، ولكنه ذهب إليها حاكماً عاماً . وكانت تصرفات هذا المبعوث الروسى أبعد ما تكون عن اجتذاب قلوب البلغاريين إليه وإلى الروسيا ، فبينما كان الوصيان على العشر يريدان أن تكون مدة خلو العرش interregnum أقصر ما تكون دعماً للاستقرار السياسى، وهى سياسة حكيمة تنم عن بعد النظر ، تقدم المندوب الروسى بثلاثة مطالب صاغها فى أسلوب حتمى، هى : فرض الحصار على البلاد ، وإطلاق سراح جميع المتآمرين فوراً، وتأجيل الانتخابات العامة للمجلس النيابى الجديد. والدراسة التحليلية لهذه الطلبات الثلاثة توضح أن الحكومة الروسية كانت تريد :

١- منع تدخل قوات الدولة العثمانية أو أى دولة أخرى لتأييد ضم إمارة بلغاريا وولاية الروميللى الشرقية بعضهما إلى بعض ، وهذا ما كانت الروسيا تعارض فيه، ولو أدى الأمر إلى اشتعال حرب عامة.

٢- تشجيع قيام الاضطرابات السياسية فى البلاد؛ لأن إطلاق السراح الفورى للمتآمرين، وهم أشد الطوائف عداوة لأنصار الأمير إسكندر باتنبرج ، يؤدى إلى تجدد الاشتباكات بينهم وبين قطاعات الشعب الأخرى.

٣- منع تعيين أمير جديد للبلغاريتين دعماً لفصلهما بعضهما عن بعض ؛ لأنه كان على المجلس النيابى الكبير أن ينتخب أميراً فى المنصب الشاغر، وكان تأجيل الانتخابات العامة لهذا المجلس مما يعطل اختيار الأمير .

وهذه الطلبات ونتائجها المرتقبة تتمشى نصاً وروحاً مع الرد، الذى أرسله قيصر الروسيا إلى الأمير إسكندر، ونجم عنه تنازل الأخير عن العرش.

وعلى الرغم من معارضة المبعوث الروسى، تمت الانتخابات العامة للمجلس النيابى الكبير.. فأعلن هذا المبعوث أن الحكومة الروسية لا تقر نتيجتها ، لأن الانتخابات غير قانونية ، ووجه لوماً شديد اللهجة إلى الوزارة الائتلافية، التى ردت عليه بأن «الرؤساء البلغاريين يقبلون توجيه اللوم من المجلس النيابى الكبير، كما هى العادة فى جميع الدول الدستورية» . وعقد المجلس الوطنى الكبير اجتماعاً فى ١٠ من نوفمبر - تشرين ثان ، وقرر بالإجماع ترشيح الأمير الدانمركى فالديمار Waldemar ، وهو صهر قيصر الروسيا. ولعل أعضاء المجلس النيابى حاولوا بهذا الترشيح تنقية الجو السياسى الملتهب بين قيصر الروسيا إسكندر الثالث و«النظام الجديد» فى بلغاريا. وقد باءت هذه المحاولة بالفشل ؛ لأن ذلك المبعوث الروسى المستبد بأمره

---

(١) كان لهذا القائد العسكرى الروسى هو الفريق نيقولا كولبارس

Major.- General Nicholas Kaulbars.

رفض ترشيح الأمير الذى اعتذر فوراً عن عدم قبول المنصب. وعلى أثر ذلك غادر البلاد إلى سان بطرسبرج المبعوث الروسى وتبعه جميع القناصل الروس، يعرضون على القيصر تطورات الموقف ، فقرر قطع العلقلات السياسية بين البلدين فى نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٨٦ (١) .

النفاق السياسي أو سياسة الأيدي غير النظيفة :

من الأمور الجديرة بالتسجيل أن الدول الثلاث : ألمانيا، والنمسا والمجر، والروسيا ، كانت قد جددت وحددت فى برلين فى ١٨ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٨١ معاهدة تحالف الأباطرة الثلاثة والتى كانت قد عقدت بينهم سنة ١٨٧٢ وعرفت باسم Dreikaiserbund . وقد ألحق بالمادة الثانية منها بروتوكول سرى، رخص بمقتضاه للإمبراطورية النمساوية المجرية فى ضم الولايتين العثمانيتين ، البوسنة والهرسك ، متى شاءت، وأن تستمر محتلة صنجق نوفى بازار. وعوضت الروسيا عن ذلك بأن تعهدت الدولتان الآخريان بعدم المعارضة، بل باتخاذ الترتيبات الودية لضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا، متى وإذا ، سمحت الظروف القوية بذلك .

Austria - Hungary was to be allowed to annex Bosnia and Herzegovina whenever she chose, and to continue to occupy the Sanjak of Novibazar. Russia's compensation for this was that the other Powers undertook not to oppose but amicably arrange for the addition of Eastern Rumelia to Bulgaria, if and when produced by the force of circumstances (2) .

والدراسة التحليلية لهذا النص تكشف عن عدة حقائق ، منها :

أولاً : إن ثلاثاً من الدول الأوروبية الكبرى اشتركت فى التوقيع على معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ والتى نصت على تقسيم بلغاريا الكبرى إلى ثلاثة أقسام، هى إمارة بلغاريا ، وولاية روميللى الشرقية ، وقسم ثالث يعاد إلى الدولة العثمانية يتكون من مقدونيا وساحلها الجنوبى. ثم كانت هذه الدول الثلاث ذاتها فى مقدمة الدول التى أخلت بأحكام هذه المعاهدة بعد زهاء ثلاث سنوات من عقدها ، حين وافقت فى معاهدة لاحقة، هى معاهدة تحالف الأباطرة الثلاثة ، لسنة ١٨٨١ ، على ضم ولاية الروميللى الشرقية إلى إمارة بلغاريا .

ثانياً: إن قيام الثورة فى سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨٥ تطالب بضم الروميللى الشرقية إلى إمارة بلغاريا كان يتماشى نصاً وروحاً مع معاهدة تحالف الأباطرة الثلاثة المجددة سنة ١٨٨١

---

(١) Taylor, A. J. P., op. cit., p. 306.

(٢) Grant A. J. and Temperley Harold, op. cit., p. 324.

والتى ظلت نافذة حتى سنة ١٨٨٧ . ومن الواضح أن هذه الثورة قد اشتعلت بإيعاز من الروسيا بصفتها الدولة صاحبة المصلحة الأولى فى ضم الإقليمين، بعضهما إلى بعض وبعث معاهدة سان ستفانو الملغاة .

ثالثاً: إن معاهدة سنة ١٨٨١ قد عملت على توازن القوى السياسية بين الدولتين المتنافستين فى شبه جزيرة البلقان. فأكدت رجحان النفوذ النمساوى فى غربى البلقان، ودعمت النفوذ الروسى فى شرقى البلقان، وكان رجحان هذا النفوذ الأجنبى المزدوج تحقيقاً لتطلعات أو أطماع هاتين الدولتين فى البلقان، وعلى حساب الوجود العثمانى فى هذه المنطقة .

رابعاً: مارست الدول الثلاث المتعاقدة فى معاهدة تحالف الأباطرة الثلاثة المجددة سنة ١٨٨١ نفاقاً سياسياً بالغ الخطورة. وكان بسمارك هو رأس الأفعى فى هذه السياسة ذات الوجهين بسبب سياسة الأحلاف العسكرية والسياسية التى برع فيها لتوطيد مركز ألمانيا من ناحية، وعزل فرنسا عن بقية الدول الأوروبية الكبرى من ناحية ثانية . وشاركته الروسيا والنمسا راغبة فى هذه السياسة أو كارهة لها. ووافق أقطاب هذه الدول الثلاث سراً على ضم الإقليمين ، ثم واجهوا الأحداث وتخبطوا فى سياستهم . ظلت الروسيا تصر على الضم بينما كانت النمسا معارضة فى قرارة نفسها حرصاً على مصالح الصرب . ووقف بسمارك بين الأطراف المعنية قواماً .. فكانت سياسة الدول الثلاث تمثل النفاق السياسى فى أبشع صوره، وهو ما يسمى فى السياسة الدولية «سياسة الأيدى غير النظيفة» .

الموقف بعد قطع العلاقات السياسية:

الموقف بعد رحيل كبار المسئولين الروس:

ودون مساعدة الروسيا ، نهض الوصيان مع أعضاء الوزارة الائتلافية بالشئون الداخلية والخارجية على خير وجه ممكن. وكان الفلاحون من أكثر طوائف الأمة تعداداً ، وأشدهم بأساً ، وأقربهم التصاقاً بالسلطات البلغارية الحاكمة، وأسرعهم تنفيذاً لأوارمرها وانصرافاً إلى زيادة الإنتاج القومى؛ ولذلك أطلق على بلغاريا «دولة الفلاحين الصغار» The Peasant State وفى الشئون الخارجية عقدت اتفاقية لتسوية مسألة الحدود مع مملكة الصرب بطريق تبادل بعض المناطق، ومد الخط الحديدى البلغارى إلى الحدود . ولم يبق أمام الحكومة من المشكلات العاجلة سوى اختيار الأمير الحاكم. وقد ظل منصبه شاغراً طيلة الشهور الستة التالية لرحيل المبعوث الروسى والقناصل الروس، ولم تنقطع المؤامرات التى دبرها عملاء الروس فى سيليستريا، وروستق وغيرهما. وكان الحرس الوطنى فى كل مرة ينجح فى إحباطها ، ولكن ازداد الشعور العام بين البلغاريين الأحرار بأن تعريض الموقف الداخلى لخطر المؤامرات الروسية قد جعل اختيار أمير للبلاد أمراً لا غناء عنه.

وفد بلغارى يطوف ببعض العواصم الأوروبية لترشيح أمير يحكم البلغاريتين :

استقر رأى السلطات الحاكمة فى بلغاريا على تكوين وفد من ثلاثة من البلغاريين يطوفون ببعض الدول الأوروبية لاختيار أمير حاكم على البلغاريين. وقد رفض قيصر الروسيا ، اسكندر الثالث فى سان بطرسبرج ، استقبال الوفد ، بينما لقى الوفد ترحيباً فى لندن من وزير الخارجية لورد إيديزلى Iddesleigh فى وزارة لورد سالزبورى الثانية والتى شكلت فى أغسطس– آب – سنة ١٨٨٦ وظلت فى الحكم حتى أغسطس سنة ١٨٩٢ .. وألقى الوزير فى مستهل المقابلة كلمة مجاملة، هنأ فيها بلغاريا على أن يكون من بين مواطنيها ثلاثة على هذا المستوى العالى من الكفاية والحصافة السياسية للقيام بهذه المهمة الصعبة. ويبدو أنه اعتذر للوفد عن عدم ترشيح أمير من الأسرة الحاكمة فى الإمبراطورية البريطانية لتقلد منصب أمير البلغاريتين، فى ذلك الجو السياسى العاصف، الذى كان يسود بلغاريا فى ذلك الوقت.

ووقف السلطان عبد الحميد الثانى مرة أخرى من هذه المسألة موقفاً سلبياً. فتجنب أن يزج بنفسه فى حلبة الصراع السياسى المتأجج بين الروسيا والأحرار البلغاريين، ورفض أن يتدخل بين الأحزاب السياسية البلغارية المتصارعة على الحكم. وحسبه أنه عقد اتفاقاً مع بلغاريا فى ٢٤ من مارس – آذار – سنة ١٨٨٦ ، أرسيت فيه قواعد الأوضاع السياسية الجديدة فى كل من إمارة بلغاريا وولاية الروميللى الشرقية. وترك تلك القوى تتطاحن فيما بينها حتى تصل إلى رأى أخير فى اختيار الأمير، فيصدر فى نهاية المطاف فرماناً بتعيينه بعد أن يحصل على موافقة الدول الأوروبية الكبرى .

ومضى الوفد البلغارى فى طوافه ببعض العواصم الأوروبية. وعرضت عليه بعض الأسماء والاقتراحات .. وكان من بينها دعوة الأمير إسكندر باتنبرج الحاكم السابق لتولى منصبه القديم ، ولكنه اعتذر . واقترح أيضاً ترشيح فون در جولتز Von der Goltz رئيس البعثة العسكرية الألمانية فى الدولة العثمانية. كما اقترحت أسماء أخرى لم تلق قبولا من أعضاء الوفد، وأثير اقتراح بتعيين وصى على العرش مثل أليكو باشا ، وهو الحاكم العام السابق لولاية الروميللى الشرقية . ورفض الوفد هذا الاقتراح جملة وتفصيلا ، لأن أعضاء الوفد كانوا متفقين رأياً على تسوية نهائية تضفى على نظام الحكم طابع الثبات والاستقرار ، بدلا من تسوية مؤقتة لايعرف أحد عواقبها ، فقد تغرى المتآمرين على الخروج من أوكارهم مرة أخرى .

اختيار أمير ألمانى :

وأخيراً وجد الوفد البلغارى ضالته المنشودة عندما اجتمع فى فينا فى شهر ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٨٦ بأمير ألمانى هو فرديناند كوبرج Ferdinand de Cobourg ووافق على ترشيحه للمنصب الشاغر. وكان أصغر أبناء الأمير أغسطس حاكم إقليم ساكس – كوبرج.

وكان عمره وقتئذ ستة وعشرين سنة. وفيما عدا صغر السن، كان لايشبه سلفه الأمير إسكندر باتنبرج أول حاكم لإمارة بلغاريا وولاية الروميللي الشرقية في أي ناحية من النواحي. كان ضابط جيش بالاسم وإن كان فارساً قديراً، ومغرماً بالطيور وعلم النبات، وعلى حظ موفور من الثراء، وله اتصالات واسعة وقدرة على الانكباب على العمل، وكان يتحلى بالأناة والقدرة على التحكم في أعصابه واختيار الوقت المناسب لأي تحرك سياسي يقوم به. وأثبت أنه من أبرع السياسيين في جميع الدول البلقانية حذقاً لأفانين السياسة وأساليب الدهاء، ولذلك أطلق عليه السياسيون لقباً معبراص هو «ثعلب البلقان» The Fox of the Balkans [1]، وكان يختلف عن البلغاريين الذين سوف يحكمهم في النشأة والعادات . وأهم من ذلك كله كان الأمير المرشح كاثوليكيّاً؛ إذ كان ينتمي عن طريق والدته إلى ملك فرنسا السابق لوى فيليب، بينما كان البلغاريون يعتنقون المذهب الأرثوذكسي ولهم كنيستهم الخاصة. وقد تم انتخابه في مدينة ترينوفو في ٧ من يوليو – تموز – سنة ١٧٧٨ أميراص على بلغاريا . وتلقت العاصمة الجديدة صوفيا نبأ انتخابه بفتور ، ونصحه وزير خارجية بلغاريا ناتشيفيتش Natchevich بالحضور إلى بلغاريا دون تردد، وأن يترك للزمن توطيد مركزه بين كل من رعاياه والدول الأوروبية. واستجاب الأمير فرديناند لهذا التوجيه. وذهب إلى بلغاريا في مستهل شهر أغسطس – آب – سنة ١٨٨٧ ، وأدى اليمين الدستورية في ١٤ من الشهر ذاته بوصفه أميراً عليها. وأصدر من ترينوفو بياناً قال فيه إنه ارتقى «عرش الملوك البلغاريين العظام». وكان معنى هذه العبارة أنه ربط اسمه منذ البداية بالإمبراطورية البلغارية، التي كانت قائمة شامخة في العصور الوسطى والتي كان ذكرها يستهوى أفئدة الشعب البلغارية في القرن التاسع عشر وحتى اليوم . وقد أنهى بيانه بهذه العبارة التقليدية، وهي «بلغاريا الحرة المستقلة» .

موقف الدول تجاه الأمير فرديناند:

احتجت الروسيا على انتخاب الأمير فرديناند، حتى لاتخرج بلغاريا من كنفها ، فلم تمتنع عن الاعتراف به فحسب، بل اقترحت عزله. وأرادت فرض حكم عسكري روسي على البلغاريين، وطالبت بتعيين أحد كبار الجيش الروسي وصياً على عرش بلغاريا.. وكان هذا الضابط هو الجنزال إنورث Ernorth . واعترضت النمسا وبريطانيا وإيطاليا على هذا الاقتراح الروسي الذي يجعل من بلغاريا ولاية تابعة للروسيا . أما بسمارك فقد توارى أول الأمر بحجة أنه مرتبط بمعاهدة «إعادة التأمين أو الضمان» Re- Insurance Treaty التي عقدت في ١٨ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٧ بين ألمانيا والروسيا، اعترفت فيها ألمانيا برجحان النفوذ الروسي في البلقان ، فضلا عن أن بسمارك كان مرتبطاً من قبل بمعاهدة سرية، دفاعية وهجومية، هي معاهدة التحالف الثنائي بين ألمانيا والامبراطورية النمساوية والمجرية ، التي

---

(١) Fisher, H. A. L.; op. cit., p. 1055.

أبرمت بينهما فى ٧ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٧٩ [١] ، وكانت لاتزال سارية المفعول[٢].

ولما تصاعدت حدة الشعور العدائى بين كل من النمسا والروسيا اضطر بسمارك إلى التدخل ، فأذاع فى فبراير - شباط - سنة ١٨٨٨ فى المجلس النيابى الألمانى ، الرشستاغ Reichstag ، نصوص معاهدة التحالف الثنائى بين ألمانيا والنمسا المبرمة سنة ١٨٧٩ وعلق عليها بأن ألمانيا لن تسمح بأن تفقد النمسا استقلالها أو مركزها كدولة عظمى إذا هاجمتها الروسيا. وأن ألمانيا من القوة بحيث تستطيع الدفاع عن نفسها وتحمى «صديقتها الآمنة». وأضاف إلى ذلك قوله «إن بلغاريا ليست من الأهمية بحيث تكون سبباً فى اندلاع حرب فى أوروبا لايستطيع أن يتنبأ إنسان بعواقبها . وإنى لا أتوقع تعكير السلام فى القريب العاجل. ولكنى أنصح سائر الدول أن تكف عن تهديداتها» [٣] وكان السبب فى العبارة الأخيرة أن الصحف الروسية دأبت على مهاجمة ألمانيا هجوماً عنيفاً، وعلم بسمارك أن القيصر رفض وقف هذه الحملات الصحفية.

استسلام الروسيا واعترافها بالأمير فرديناند :

استمرت الروسيا لبضعة أسابيع تمارس الضغط لإبعاد الأمير فرديناند، ولكن دون جدوى . وأمام الجبهة الأوروبية المكونة من ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية، وبريطانيا، وإيطاليا، تهاوت الروسيا. وقبلت على مضض بقاء فرديناند فى موقعه ، وأصبحت بلغاريا فى الواقع مستقلة عن الروسيا وشبه مستقلة عن الدولة العثمانية. وازداد مركز النمسا والمجر فى البلقان علواً، لأن بلغاريا وكذلك الصرب كانتا تركعان تحت أقدام هذه الإمبراطورية الثنائية طلباً للعون والمساعدة للنهوض باقتصادهما .

وفى خلال السنوات السبع الأولى من حكم الأمير فرديناند ، انتهج سياسة قوية معادية

---

(١) نصت هذه المعاهدة على أنه إذا نشبت بين النمسا والروسيا حرب فى البلقان ، تقف القوات الألمانية إلى جانب القوات النمساوية. كما نصت على أن تلتزم هاتان الدولتان بموقف الحيدة الودية إذا اعتدت على إحداهما دولة غير الروسيا (فرنسا) ، ولكن فى حالة انضمام الروسيا إلى فرنسا ، تقف ألمانيا جنباً إلى جنب مع النمسا .

(٢) حددت مدة هذه المعاهدة بخمس سنوات ، على أن تتجدد إذا رأت الدولتان ذلك. وقد جددت سنة ١٨٨٣ ثم فى فترات منتظمة حتى سنة ١٩٠٣ حيث تقرر أن تتجدد المعاهدة تلقائياً، كل ثلاث سنوات . واستمر تجديدها على هذا المنوال حتى سنة ١٩١٤.

بخصوص هذه المعاهدة ومدة سريانها، انظر كلا من:

Grant A. J. and Temperley Harold; op. cit., pp. 323 - 324.

Fisher, H. A. L.; op. cit., pp. 1053 - 1054.

(٣) Grant, A. J. P. and Temperley Harold; op. cit., p. 327.

للروسيا . وكان رئيس وزرائه الزعيم الوطنى ستامبولوف يتحدى الروسيا . وجعل منه الأمير الشخصية صاحبة النفوذ الواسع مستهدفاً جذب قلوب الجماهير إلى أميرها، فتعتقد أنه على الرغم من كونه أميراً ألمانياً.. إلا أنه يركن إلى المواطنين البلغاريين، ويتيح لهم عديد الفرص لتقلد المناصب القيادية فى الحكومة ، وللإسهام فى حكم بلادهم.

سياسة الزعيم الوطنى ستامبولوف فى حكم بلغاريا :

ويلاحظ أن استعانة الأمير فرديناند بهذا الزعيم الوطنى ستامبولوف رئيساً للوزارة كان أمراً لا مفر منه فى الظروف العصيبة التى كانت تجتازها بلغاريا، وبخاصة فى خلال السنوات الأولى من حكمه حين كان يجهل لغة رعاياه وتقاليدهم وعاداتهم . وانطلق رئيس الوزارة يؤسس عديداً من المدارس البلغارية (١) والأسقفيات دعماً للحياة الثقافية والدينية، وكوسيلة إعلامية ضد اليونانيين والصرب فى البلقان، وكانت غايته تحرير بلاده من النفوذ الروسى ، ورأى أن المصلحة العليا لبلغاريا تتطلب تقوية علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية حتى تظفر بتأييدها ضد الإدعاءات الروسية فى بلاده. وحدث أن اقترح عليه رئيس الوزارة اليونانية تريكوبيس Trikoupes Charilaos مشروع إنشاء اتحاد فيدرالى بلقانى، يضم اليونان وبلغاريا والصرب والجبل الأسود وألبانيا .. فأسرع بنقل تفاصيله إلى الباب العالى ليقيم الدليل على حسن نوايا بلغاريا نحو الدولة العثمانية. وظفر هذا الزعيم البلغارى بتقدير عميق فى الأوساط السياسية فى إنجلترا وغيرها ، فأطلق عليه «بسمارك البلغارى» The Bulgarian Bismarch . ولما أدرك أن رئيس الوزارة البريطانية لورد سالزبورى ورئيس الوزارة الإيطالية كرسبى Crispi يؤيدانه فى رفض المحاولات الروسية لعزل الأمير فرديناند من منصبه ، طارد أنصار الروسيا فى قسوة متناهية وقدم المتآمرين منهم لمحاكم عسكرية حكمت عليهم بالإعدام ، ونفذت أحكامها فوراً ورمياً بالرصاص. وقابل خصومه السياسيون العنف بالعنف ، واستخدموا الاغتيال السياسى وسيلة للفتك بأنصاره ، فأطلقوا عياراً نارياً فى صوفيا على وزير أرداه قتيلا وكان يقف بجانب رئيس الوزارة، كما طعنوا أحد كبار البلغاريين بخنجر قضى عليه، وكان يسير فى أحد شوارع إستانبول . وقام فريق من سكان الجبل الأسود بغارة على بورجاس نكاية فى الأمير ، وارتكب أحد ضباط الجيش برتبة رائد جريمة الخيانة العظمى ضد الأمير فرديناند. وكان يعتقد أن محاكمته ستنتهى بالحكم عليه بغرامة مالية كبيرة، وأن قيصر الروسيا سيدفعها له.. ولكن المحكمة العسكرية التى نظرت قضيته حكمت عليه بالإعدام رمياً بالرصاص بصفته خائناً ، ونفذ فيه الحكم فوراً . وانتشر فى البلاد قطاع الطرق واللصوص ومن على شاكلتهم؛ مما وصم بلغاريا بالعجز عن المحافظة على الأمن العام. وألقت السلطات البلغارية القبض على اثنين من النمساويين، يحاولان نسف إحدى محطات السكك الحديدية وأعدما. وقام رجال الدين

(١) Miller, W., op. cit., p. 426.

الأرثوذكس بتجريح الأمير فرديناند بصفته كاثوليكياً .

زواج سياسي أسرع بتسوية مشكلة الروميللي الشرقية :

رأى الأمير فرديناند أن انتشار أعمال العنف ضده كان يعد ظاهرة غير صحية تتطلب تأمين العرش البلغارى. وتزوج أميرة من أسرة البوربون التى كانت تحكم فرنسا، ولكن بقى لها فرع كان يحكم بارما Parma ، وهى دوقية فى إيطاليا. وكان اسم هذه الأميرة مارى لويز. وتطلب هذا الزواج تعديل المادة (٣٨) من الدستور بحيث يكون تعميد ذرية الأمير من هذا الزواج طبقاً لقواعد الكنيسة الكاثوليكية، بدلا من مراسم التعميد فى الكنيسة الأكساركسية وهى الكنيسة الوطنية فى بلغاريا. ونجح رئيس الوزرة ستامبولوف فى استصدار قرار من المجلس النيابى الكبير، سوبرانجه الكبير، بإقرار هذا التعديل، ثم اعتقل رئيس الأساقفة ، كلمنت ، فى أحد الأديرة لأنه هاجم علناً قرار المجلس النيابى الكبير. وأنجب الأمير من زوجته مولوداً ذكراً أصبح ولياً للعهد ، واختار له اسم بوريس Boris ، وهو اسم أحد ملوك بلغاريا القدماء مما أدى إلى دعم مركز الأمير فرديناند وعرشه .

وحدث ما لم يكن فى الحسبان.. فقد تدهورت العلاقات بين الأمير فرديناند ورئيس الوزراء حين أراد الأول فرض أحد المقربين إليه وزيراً، ورفض ستامبولوف أن يكون هذا المرشح زميلا له فى الوزارة، فأرسل الأمير برقية إليه اتهمه فيها بالخسة والدناءة مما أدى إلى استقالة رئيس الوزارة. ولعل الأمير أراد أن يتخلص منه بعد أن ضاق ذرعاً بتدخله وتسلطه، وعين الأمير رئيس وزارة جديداً فى ٣١ من مايو – آيار – سنة ١٨٩٤ (١) . ويبدو أن الأمير لم يقنع بإبعاد ستامبولوف عن الحياة السياسية، فمضى يكيد له واستأجر الأشقياء للتخلص منه نهائياً .. استغل الأمير فرصة حديث صحفى أدلى به ستامبولوف وشرح فيه الملابسات التى أدت إلى اعتزاله الحكم، واعتبر الأمير أن فى الحديث مساساً به. ولم تمر أيام ذات عدد حتى تعرض ستامبولوف فى ١٥ من يوليو – تموز – سنة ١٨٩٥ لاعتداء وحشى من ثلاثة من الأشقياء يريدون الفتك به . ولفظ أنفاسه الأخيرة بعد ثلاثة أيام متأثراً بجراحه. ودار الهمس بين الجماهير أول الأمر بأن الأمير فرديناند كان وراء هذه الجريمة . وعلى الرغم من شخصية المجنى عليه كرئيس وزارة سابق ، تأخرت محاكمة الجناة وقتاً طويلا مما جعل الهمس يتحول إلى شائعة فى طول البلاد وعرضها تقول إن الأمير هو الرأس المدبر لهذه الجناية. ولما تمت محاكمة المتهمين أخيراً ، صدر الحكم على رئيس الأشقياء بالإعدام. وتدخل الأمير ، فاستبدل بحكم الإعدام حكماً آخر هو السجن لمدة خمسة عشر عاماً. فأكد هذا التصرف دور الأمير فى

(١) كان رئيس الوزارة الجديد هو ستايلوف Stoilov وظلت وزارته فى الحكم حتى سنة ١٨٩٩ ، وقد أثارت سياسته المالية سخط البلغاريين.

قتل ستامبولوف ورغبته فى التخلص منه، متجاهلا خدماته السابقة له.

صلح قيصر الروسيا الجديد مع بلغاريا :

ولما تخلص الأمير فرديناند من كل رقابة متسلطة عليه سعى للاقتراب من الروسيا. وساعده على تحركه السياسى فى هذا السبيل وفاة القيصر إسكندر الثالث سنة ١٨٩٤ وارتقاء العرش القيصر نيقولا الثانى (١٨٩٤ - ١٩١٧) فأوفد الأمير وفداً رسمياً، كان أحد أعضائه رئيس الأساقفة كلمنت ، وهو كما رأينا ، من أنصار بل من عملاء الروسيا. وذهب الوفد إلى سان بطرسبرج لتقديم العزاء فى وفاة إسكندر الثالث، ووضع إكليلا من الزهر على قبره. وأجرى الوفد مباحثات مع القيصر الجديد، مستهدفاً إعادة الصداقة القديمة بين الروسيا وبلغاريا. واشترط القيصر نيقولا الثانى قبل كل شيء تحويل ولى العهد البلغارى الأمير بوريس إلى المذهب الأرثوذكسى . وتمت هذه المسرحية سنة ١٨٩٦ بعد مجادلات دينية طويلة، وقام القيصر نيقولا الثانى بدور الجد لولى العهد عن طريق الإنابة القانونية (١) ، وبذلك أصبح ولى العهد فى بلغاريا من أتباع المذهب الأرثوذكسى الذى يعتنقه البلغاريون. وقدر لولى العهد فى قابل الأيام أن يتبوأ عرش بلغاريا باسم بوريس الثالث، بعد أن تنازل والده عن العرش عقب هزيمة بلغاريا فى الحرب العالمية الأولى. وقد أعقب هذاالتحول المذهبى لولى العهد اعتراف القيصر نيقولا الثانى بالأمير فرديناند وبضم ولاية الروميللى الشرقية إلى بلغاريا (٢) . وتبعته الدول الأوروبية فى هذا الاعتراف المزدوج ، وساعدها على ذلك أن شخصيات قيادية فى السياسة الدولية قد توارت ؛ إذ اعتزل بسمارك منصبه سنة ١٨٩٠، وفى ذات السنة توفى أندراسى وزير خارجية النمسا والمجر، وكان ضالعاً مع بسمارك فى سياسة المحالفات الأوروبية، وتبعهما قيصر الروسيا إسكندر الثالث سنة ١٨٩٤ . وكانت بريطانيا على عهد وزارة لورد سالزبورى الثالثة (٣) غير متحمسة للزج بنفسها فى مزيد من المشكلات البلقانية. وكانت فرنسا يميل من أول الأمر إلى ضم الروميللى الشرقية إلى بلغاريا ، وخسر السلطان عبد الحميد الثانى مركزه المتميز فى ولاية الروميللى الشرقية كسلطان يمارس نفوذاً سياسياً وعسكرياً واسعاً فيها؛ إذ أصبحت فى وضعها الجديد تسرى عليها قواعد الحكم فى إمارة بلغاريا. وكان المستفيدان الوحيدان هما فردنياند ونيقولا الثانى. أما الأول فقد غدا الحاكم الفعلى من الناحية القانونية de jure ومن الناحية الفعلية (٤) de facto أيضاً وانتهج سياسة سافرة موالية للروسيا

---

(١) Miller, W., op. cit., p. 451.

(٢) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 199.

(٣) تكونت هذه الوزارة فى شهر يونيو - حزيران - سنة ١٨٩٥، وكان رئيس الوزارة يشغل فيها أيضاً منصب وزير الخارجية ، ثم تخلى فى أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩٠٠ عن منصبه الأخير للورد لانزدون Lansdowne.

(٤) انظر فى هذه الدراسة معنى هذين المصطلحين القانونيين ج١ ، الفصل التاسع.

اعتقاداً منه بأنه سيجعل عرشه وبلاده بمنأى عن تيارات سياسية معادية قد تعصف به على غرار ما حدث لسلفه الأمير إسكندر باتنبرج. وتقرباً إلى الروسيا (١) ، أعاد إلى وظائفهم الأفراد الذين اشتركوا فى عملية خطف الأمير إسكندر وعزل الموظفين الذين عينوا على عهد رئيس الوزارة السابق ستامبولوف، الذى كان ينتهج سياسة معادية للروسيا. وأصبح تدريب الجيش البلغارى يتم طبقاً للنظام الروسى، ووضع فرديناند نفسه تحت حماية ورعاية القيصر نيقولا الثانى، وعادت الصداقة القديمة بين بلغاريا والروسيا سيرتها الأولى .

أما الروسيا .. فقد عملت هى الأخرى على التسلل السلمى إلى بلغاريا ؛ كى تسير فى فلك السياسة الروسية . وبدأ كبار المسئولين الروس يتوافدون لزيارة بلغاريا. وكان من بينهم على سبيل المثال ضابط كبير برتبة أدميرال Admiral فى السلاح البحرى، وأحد كبار الخبراء فى الشئون الاقتصادية للنهوض باقتصاديات بلغاريا، ثم جاءها وفد من كبار الدوقات، أى حكام الدوقيات ؛ للاحتفال بذكرى معركة ممر شيبكا Shipka pass ومعركة بلقنا Plevna اللتين استطاعت فيهما القوات الروسية فى الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧ – ١٨٧٨) سحق الجيوش العثمانية الجرارة (٢) . وطلب إيجناتيف Count Nicholas Ignatiev (١٨٣٢ – ١٩٠٨) السفير الروسى السابق فى إستانبول خلال المدة من ١٨٦٤ حتى ١٨٧٨ من الآباء البلغاريين أن يقوموا دائماً بتذكير أبنائهم وحفدتهم بهاتين المعركتين؛ لأنهما من الأمجاد العسكرية التى حققتهما العسكرية الروسية على الدولة العثمانية، وأن يغرسوا فى أفئدتهم الرغبة فى تحقيق الأهداف التى نوختها معاهدة سان ستفانو من بعث دولة بلغاريا الكبرى ، واستعادة مجدها القديم الذى كان لها فى العصور الوسطى. وقد أطلق إيجناتيف على هذه المهمة التى عهد بها إلى الآباء البلغاريين «الواجب المقدس (٣) sacred duty » .

وقد أثار هذا التحريض الروسى المزيد من أطماع بلغاريا فى مقدونيا مما دمغ حياتها السياسية بعدم الاستقرار وقيام انتفاضات شعبية ، وكثر تعاقب الوزارات بعد سقوط وزارة ستويلوف Stoilov سنة ١٨٩٩ ، وهى الوزارة التى أعقبت وزارة ستامبولوف القتيل . وتصاعد التصارع بين الأحزاب السياسية التى قفز عددها من حزبين إلى تسعة أحزاب دون أن تكون هناك فروق جوهرية بين برامجها، ولكن انحصر الصراع حول تأليف الوزارات . وتركزت الحياة السياسية الجديدة الصاخبة فى المدن وبخاصة بين المحامين.وكان فى العاصمة صوفيا تسع صحف يومية.. وإذا كانت بلغاريا قد شهدت فى عهدها الجديد تقدماً فى كثير من

---

(١) تعرض لهذا الموضوع كتاب متخصص، نحيل القارئ إليه ، وهو :

Drandar A. G.; La Bulgarie sous le Prince Ferdinand, 1887 - 1809. Bruxelles, 1909.

(٢) عن هاتين المعركتين، انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل العاشر.

(٣) Miller, W., op. cit., p. 451.

الميادين، فإن هذا التقدم كان ظاهرياً بسبب الأزمات المالية نتيجة الاسراف الحكومى فى تنفيذ مشروعات لم تكن الحاجة ماسة إليها ، وفرض ضرائب جديدة بحجة حماية الصناعات الوطنية، ونشر التعليم الإجبارى المجانى؛ مما أدى إلى وجود فائض من المتعلمين المتعطلين ودفع طلبة جامعة صوفيا إلى ارتكاب المشاغبات ، واضطر رئيس الوزارة القائمة بالحكم وقتذاك إلى إغلاق الجامعة وتعرضه للاغتيال . وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى قيام حركة اشتراكية فى بلغاريا فى مطلع القرن العشرين.

* * *

الفصل السابع

المملكة اليونانية
تفتعل أزمتين ضد الدولة العثمانية

أولا: أزمة الحدود الشمالية اليونانية
(١٨٧٨ - ١٨٨١)

أطماع الدولة البلقانية فى أراضى الدولة العثمانية:

كان التوسع الإقليمى للكيانات السياسية فى شبه جزيرة البلقان على حساب الأراضى العثمانية، وتطلع بعضها إلى الانفصال عن الدولة ظاهرة عامة وضحت وضوحاً قوياً بارزاً فى أثناء جلسات مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ ، وفى خلال السنوات التى أعقبت عقد هذا المؤتمر. فكان كل شعب بلقانى يتطلع إلى استعادة الأراضى أو الأقاليم التى حكمها فى فترة تاريخية سابقة، بغض النظر عن أن شعوباً أخرى امتلكت هذه الأراضى أو الأقاليم واستوطنتها وحكمتها، وكانت النتيجة أن كانت هناك تطلعات عدوانية على ما تبقى للدولة العثمانية من أراض فى أوروبا بوجه خاص، فضلا عن الأناضول. وكانت الشعوب البلقانية بوجه عام تنعى على معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ أنها أغفلت، أو لم تحقق كل أمانيها القومية سواء كانت هذه الأمانى مشروعة أو غير مشروعة .

مسألة التوسع اليونانى الإقليمى أمام مؤتمر برلين :

وحين عرضت على مؤتمر برلين مسألة تعديل حدود المملكة اليونانية لزيادة مساحتها، أعلن رئيس الوزارة اليونانية ديليجيانيس تيودور Delligiannes Theodore أن حكومته تقنع ، بصفة مؤقتة وكوسيلة لوضع تسوية سلمية ، بأن تضم إليها جزيرة كريت والولايات العثمانية المتاخمة للحدود الشمالية للمملكة اليونانية. وأضاف إلى هذا الاقتراح قوله إن عملية الضم التى يقترحها إنما هى خير ضمان لسلم دائم. وقد وافق المؤتمر من حيث المبدأ على اقتراح اليونان. واقترح وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا ورئيس الوفد الفرنسى فى المؤتمر دعوة الحكومتين العثمانية واليونانية لإجراء مفاوضات لتعديل الحدود، وسجل هذا الاقتراح فى البروتوكول رقم ١٣ من وثائق المؤتمر. ونصت معاهدة برلين فى مادتها الرابعة والعشرين على أنه فى حالة تعذر الاتفاق بين حكومتى إستانبول وأثينا على تعديل الحدود.. فإن الدول

الأوروبية الكبرى الست، وهى : ألمانيا ، والنمسا والمجر ، وفرنسا وبريطانيا ، وإيطاليا ، والروسيا[١] تحتفظ لنفسها بحق التدخل للتوسط بين الفريقين . وعلى هذا النحو خرجت اليونان من مؤتمر برلين دون أن يحدد لها المؤتمر تحديداً واضحاً ودقيقاً التوسعات الإقليمية التى تطالب بها وظلت الأقاليم التى تسكنها أكثرية سكانية يونانية، وهى أكبر مساحة من المملكة اليونانية، مقسمة بين الأتراك العثمانيين والبلغاريين [٢]. وثارت ثائرة الزعماء اليونانيين فى مؤتمر برلين ، ولكن استطاع لورد بيكونزفيلد رئيس الوزارة البريطانية ورئيس الوفد البريطانى فى المؤتمر أن يبث الطمأنينة فى نفوس الزعماء اليونانيين، وقال لهم إن مستقبلا زاهراً ينتظر اليونانيين، وأن عليهم أن يتريثوا بعض الوقت [٣] .

مفاوضات متعثرة لتعيين الحدود العثمانية اليونانية :

اجتمع المتفاوضون العثمانيون واليونانيون فى ثغر بريفيزا Preveza فى ألبانيا فى شهر فبراير – شباط – سنة ١٨٧٩ ، وتمسك المفاوضون العثمانيون بالمصالح العليا لدولتهم، فأعلنوا أنه يصعب على القوات العثمانية الدفاع عن الحدود التى تطالب بها اليونان، وأن الأقاليم التى تريد اليونان ضمها إليها تسكنها أكثرية سكانية من المسلمين، ولا يستطيع السلطان عبد الحميد الثانى أن يضحى بهم من أجل تحقيق تطلعات يونانية. وقدموا مقترحات جديدة اعترض عليها المفاوضون اليونانيون تأسيساً على أنها تتعارض مع بروتوكول مؤتمر برلين؛ لأنها تترك جزءاً كبيراً من خليج فولو Volo [٤] فى حوزة العثمانيين، وانتهت بالفشل اجتماعات المتفاوضين فى ١٥ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٩ .

وعندئذ أخذت المفاوضات مسيرة أخرى؛ إذ اقترح وادنجتون وزير خارجية فرنسا استئناف المفاوضات فى إستانبول تحت إشراف سفراء الدول. واجتمعت فى العاصمة العثمانية فى أغسطس – آب – سنة ١٨٧٩ لجنة جديدة لاقتراح حدود أخرى يقبلها الطرفان، ولكنها لم تكن أوفر حظاً من سابقتها. وللمرة الثالثة اتجهت المفاوضات وجهة جديدة، فقد اتفقت بريطانيا وفرنسا على أن تتعاونا لعقد مؤتمر فى برلين فى شهر يونيو – حزيران – وتحضره الدول الكبرى لتسوية مسألة الحدود الشمالية اليونانية. وفى هذا المؤتمر اقترح المندوبان البريطانى والفرنسى خط حدود جديداً كان فى مصلحة اليونان إلى حد بعيد. ولو أن المندوب الفرنسى كان يميل إلى أن تكون أوليمبوس Olympus ، وهى مثوى آلهة الإغريق القدماء، من نصيب اليونان. وقد وافق رئيس الوزارة اليونانية على اقتراح المؤتمر على الرغم من هياج الرأى العام

---

(١) روعى فى ذكر أسماء هذه الدول الترتيب الأبجدى لأسمائها باللغة الفرنسية .

(٢) Ensor, R. C. K.; op. cit., p. 51.

(٣) Miller, W.; op. cit., p. 406.

(٤) يقع خليج فولو فى بحر إيجه ، وتقع على ساحل هذا الخليج مدينة تحمل اسم فولو

فى بلاده . ولكن أمام رفض الحكومة العثمانية لهذا الاقتراح ، شرع رئيس الوزارة اليونانية فى التعبئة العامة للقوات المسلحة. وحدث أن سقطت الوزارة الفرنسية فى ذلك الوقت، وتولى وزارة الخارجية فى الوزارة الجديدة بارتلمى سان إيلير جيل Barthélemy Saint-Hilaire Jules (١٨٠٥ – ١٨٩٥) مما أضر بالقضية اليونانية، على الرغم من أن اليونانيين علقوا عليها أعذب الآمال ونظروا إليه على أنه من أنصار الهلينية، لأنه كان فيلسوفاً ترجم إلى الفرنسية مؤلفات أرسطو. قدم هذا الوزير اقتراحات جديدة، رفضها زميله وزير الخارجية البريطانية لورد جرانفيل. ولما رأت الحكومة العثمانية أن بريطانيا وفرنسا منقسمتان فى الرأى زادت معارضتها لمشروع الغرب، بينما مضت الحكومة اليونانية فى استعدادتها الحربية. واقترحت الحكومة العثمانية، من أجل إقامة الدليل على حسن نواياها لوضع تسوية سلمية لمسألة الحدود ، عقد مؤتمر دولى فى إستانبول يحضره مندوبوها ومندبو الدول الأوروبية الكبرى، وأن تستبعد منه الحكومة اليونانية. وكان هذا الاقتراح هو الاتجاه الرابع الذى أخذته أزمة الحدود العثمانية اليونانية. وكان بسمارك يرى منح المملكة اليونانية جزيرة كريت بدلا من إبيروس ذات الكثافة السكانية المسلمة. ولما علمت اليونان بهذا الاتجاه، أوضحت أن جزيرة كريت سوف تنضم عاجلا أو آجلا إليها لأن الغالبية العظمى من سكانها يونانيون. وفى ١٤ من مارس – آذار – سنة ١٨٨١ قدمت الحكومة العثمانية اقتراحاتها للمؤتمر، وكانت تتلخص فى منح اليونان بضعة جزر صغيرة مع شريط ساحلى ضيق يمتد على طول الحدود القائمة وقتذاك . وأجابت الحكومة اليونانية أنها تفضل تعديل الحدود بضم مساحات واسعة من الأقاليم الأرضية بدلا من الجزر . ووقف المندوب البريطانى فى المؤتمر جوشن Goschen يؤيد المطالب اليونانية التى لقيت مساندة سافرة من وزير الخارجية البريطانية. واتخذ السلطان عبد الحميد موقفاً حازماً، إذ أعلن المندوبون العثمانيون أنه يرى أن منح اليونان موقع إبيروكس سيكون سبباً فى اشتعال الحرب بين العثمانيين واليونانيين casus belli ولما كانت الدول الأوروبية تريد تجنب اشتعال حرب فى البلقان، وقد تناسق إليها حرصاً على مصالحها فى هذه المنطقة، وكانت تتوقع أن تخسر اليونان مثل هذه الحرب، أمكن التوصل إلى اتفاق فى ٢٤ من مايو – آيار – سنة ١٨٨١ بشأن أزمة الحدود العثمانية اليونانية .

توقيع اتفاقية الحدود العثمانية اليونانية :

لنا ، بادئ ذى بدء ، ثلاث ملحوظات على هذه الاتفاقية، فقد تمت نتيجة ضغط شديد مارسته بريطانية وفرنسا على السلطان عبد الحميد الثانى، وأن هذه الاتفاقية قد عقدت بعد قرابة ثلاث سنوات من التوقيع على معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ ، والتى نصت على إجراء مفاوضات بين الحكومتين العثمانية واليونانية لتعديل الحدود السياسية بينهما ، وأجازت للدول الأوروبية الكبرى التدخل بينهما فى المفاوضات لوضع تسوية سلمية لها ، وأخيراً المكاسب

الإقليمية الكبيرة والعديدة التى ظفرت بها المملكة اليونانية على حساب الدولة العثمانية. وكان هذا الضغط السياسى مظهراً من مظاهر التدخل الأوروبى المسيحى فى شئون الدولة العثمانية. وبلغ حجم المكاسب الإقليمية التى خرجت بها اليونان من هذه الأزمة ١٤,٠٠٠ من الكيلو مترات المربعة تمثلت فى ضم:

أولا: معظم إقليم تساليا Thessalie :

ثانياً: جزء من إبيروس (١) كان يشكل قسماً من آرتا (٢) Arta ، وكان جسره المشهور (الكوبرى) هو الحد الفاصل بين اليونانيين رعايا المملكة اليونانية وإخوانهم اليونانيين فى إبيروس.

ثالثاً: قلعة بونتا Punta ومنطقتها عند فتحة خليج أمبراكيان Ambrakian وهى تواجه بريفيزا. وأضيف إلى الأراضى اليونانية شريط من الأرض خلفها، وبذلك أصبح أحد مفاتيح هذا الخليج فى يد اليونان، والآخر فى يد الدولة العثمانية بعد أن كان الموقعان تسيطر عليهما الدولة العثمانية (٣) .

واستكمالا لهذه المساحات الشاسعة التى ضمت إلى مملكة اليونان، قررت الاتفاقية نزع السلاح من جميع القلاع والحصون المقامة فى بونتا، وبريفيزا، وشريط الأرض العثمانية الذى ضم إلى اليونان، كما نصت الاتفاقية على أن تكون الملاحة حرة فى الخليج ويلاحظ أن آرتا- وقد أصبحت جزءاً من المملكة اليونانية - كانت أراضيها الزراعية فى أيدى الأتراك العثمانيين. وسيؤدى هذا الوضع الشاذ إلى طرد المسلمين من آرتا، على الرغم من أن الاتفاقية قررت المحافظة على عقارات الأوقاف الإسلامية فى الأقاليم التى دخلت فى حوزة اليونانيين وإظهار الاحترام للدين الإسلامى والإذن فى إقامة شعائره . وجاء نص فى الاتفاقية فى مصلحة الدولة العثمانية، وهو تعهد اليونان بدفع جزء من الدين العثمانى العام ، يتناسب مع إيرادات الأقاليم التى استولت عليها المملكة اليونانية (٤) .

ويكاد يجمع المعلقون على هذه الاتفاقية بأنها أجحفت «بحقوق» المملكة اليونانية التى كانت تستحق فى نظرهم أقاليم أكبر مساحة مما خصص لها فى إبيروس . واستدل هذا الفريق

---

(١) إبيروس Epirus منطقة كانت جزءاً من اليونان القديمة وتقع جنوبى مقدونيا، ويطلق عليها باللغة الفرنسية Epire وعلى سكانها Les Epirotes .

(٢) آرتا ميناء يقع على خليج آرتا فى البحر الآيونى بين اليونان وتركيا ، وكان يطلق على ميناء ومدينة آرتا فى عصور التاريخ القديم اسم أمبراسى L'Ambracie .

(٣) كانت الدول الأوروبية قد تركت، سنة ١٨٣٢ هذين الموقعين للدولة العثمانية ، ثم أخذت اليونان سنة ١٨٨١ أحدهما ، واستولت على الموقع الآخر سنة ١٩١٢ إبان الحرب البلقانية الأولى .

(٤) انظر نص هذه الاتفاقية هى :

Miller, W.; op. cit., pp. 409 - 410.

من المعلقين المعارضين على سلامة نقدهم أن المسافر من آرتا أو من بريفيزا إلى يانينا لابد أن يقتنع بالطابع اليونانى الغالب على هذه المنطقة. ويمثل هذا الرأى غلاة السياسيين المتحاملين على الدولة العثمانية، وكان من بينهم جوشن المندوب البريطانى فى مؤتمر إستانبول الأخير (١٨٨١) . وهناك فريق آخر من المعلقين ذهبوا إلى أن هذه الاتفاقية هى أفضل تسوية أمكن الوصول إليها فى مثل تلك الظروف التى سبقتها، وهذا الرأى متحامل أيضاً على العثمانيين، وإن كان أقل عنفاً من رأى الفريق الأول .

على هذا النحو انتهت فى سنة ١٨٨١ أزمة تعديل الحدود الشمالية للمملكة اليونانية. وكان العامل الحاسم فى تسوية هذه الأزمة سلمياً هو تدخل الدول الأوروبية الكبرى وضغطها على الطرفين المتنازعين ، وبخاصة الضغط الذى مارسته بريطانيا وفرنسا على السلطان عبدالحميد الثانى . ولكن لم يقنع اليونانيون بهذا التوسع الإقليمى الكبير الذى ظفروا به. وظلوا يضمرون العزم على افتعال أزمة جديدة مع الدولة العثمانية، يحققون منها مزيداً من المكاسب الإقليمية على حساب الدولة العثمانية أيضاً .

ثانياً : أزمة جديدة

تفتعلها اليونان مع الدولة العثمانية

أسباب تجدد عداء اليونان للدولة العثمانية :

ارتاحت معظم الدوائر السياسية فى أوروبا لإسدال الستار على الأزمة اليونانية العثمانية الخاصة بتعديل الحدود الشمالية للمملكة اليونانية . ورأت أن تسوية هذه الأزمة سلمياً كان إنجازاً سياسياً رائعاً لتحقيق السلام فى أوروبا بعامة والبلقان بخاصة . ولكن لم يستمر هذا التفاؤل سوى قرابة أربع سنوات ، وظهرت أزمة أخرى تطل برأسها على العلاقات العثمانية اليونانية.. فقد عم السخط العميق المملكة اليونانية حكومة وشعباً على الدولة العثمانية حين بلغت حكومة أثينا من أول الأمر إعلان ولاية الروميللى الشرقية فى شهر سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨٥ اتحادها مع إمارة بلغاريا . وتوالت الأنباء بعد ذلك على اليونان عن اجتماع مؤتمر السفراء فى إستانبول فى نوفمبر – تشرين ثان – ثم إبرام اتفاقية فى مارس – آذار – سنة ١٨٨٦ بين الدولة العثمانية وبلغاريا، أصبح هذا الاتحاد بمقتضاها وشيك الوقوع . وأخيراً جاء إقرار مؤتمر السفراء فى أبريل– نيسان – هذه الاتفاقية .

أثارت هذه الأحداث المتلاحقة الأحقاد والأطماع من جديد فى المملكة اليونانية ، وتطلعت إلى مزيد من الاتساعات الإقليمية تقتطعها من أراضى الدولة العثمانية؛ استناداً إلى أن اتحاد ولاية الروميللى الشرقية وإمارة بلغاريا أمر لايستقيم مع مبدأ التوازن الدولى بين الكيانات السياسية فى شبه جزيرة البلقان. وكانت الأحلام السياسية، التى اتسعت فكانت مرادفة لأحلام

اليقظة، تراود الحكومة اليونانية والشعب اليونانى لإنشاء إمبراطورية يونانية بيزنطية تشمل مساحات واسعة من البلقان فى أوروبا، وكذلك فى القسم الغربى من الأناضول فى آسيا، والسيطرة على المضايق التركية، البوسفور وبحر مرموره والدردنيل ، وتتوج أحلامها بالاستيلاء على إستانبول [١] ، وبذلك يتاح لليونانيين - وهم فى رأيهم ورثة الإسكندر الأكبر المقدونى - بعث الحضارة الهيلينية L'Hellénisme فى أوسع نطاق ، وهى الحضارة الإغريقية القديمة بكل مظاهرها من لغة وثقافة وفنون وما إلى ذلك . وكانت أوروبا تنظر إليها على أنها أرقى ما وصل إليه العقل البشرى فى العصور القديمة. وكان الإغريق قد استطاعوا نشر حضارتهم ونفوذهم السياسى فى أصقاع شتى فى أوروبا وآسيا وإفريقية [٢] ، ولذلك كان تحمس اليونانيين عظيماً فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وهما عصر الإغراق فى القوميات، للسير على منوال الإغريق . وسيطرت عليهم رغبة جامحة فى نشر الحضارة الهيلينية والنفوذ الهيلينى. واعتقدوا أن العقبة الوحيدة فى تحقيق أحلامهم إنما تكمن فى الدولة العثمانية، التى تمتد أقاليمها فى البلقان وآسيا الصغرى والشام والعراق ومصر وشمالى إفريقية وغيرها. وتناسوا أنهم تعوزهم الإمكانيات المادية والبشرية وغيرها. فأسباب العداء كانت متوفرة لدى اليونانيين ضد العثمانيين. وقد بلغ من تحمسهم للفكرة الهيلينية أنهم أعلنوا فى ٢٥ من مارس - آذار - سنة ١٩٢٤ قيام «الجمهورية الهيلينية The Hellenic Republic» فى صورة متواضعة ؛ لأنها لم تشمل بطبيعة الحال كل الأقاليم التى كانوا يتطلعون إليها [٣] .

---

(١) عن هذه الأحلام السياسية اليونانية، انظر فصلا لاحقاً بعنوان «حرب الثلاثين يوماً» .

(٢) Bury J. B.; A History of Greece to the Death of Alexander The Great. London. 1929.

(٣) الفصل الثالث : نمو سبرطه ص ص ١٢٠ - ١٦١.

الفصل الرابع : اتحاد أتيكا Attica وتأسيس الديموقراطية الأثينية ص ص ١٦٤ - ١٨٩.

الفصل الخامس : نمو أثينا ، ص ص ١٩٠ - ٢١٨.

الفصل الثامن : تأسيس الإمبراطورية الأثينية ، ص ص ٣٢٢ - ٣٤٥.

الفصل السابع عشر : الفتوحات فى فارس وآسيا الصغرى ، والشام ، ومصر ، وبابيلونيا، والهند ، ص ص ٧٣٨ - ٧٨٦.

الفصل الثامن عشر : غزو الشرق الأقصى والهند ، ص ص ٧٨٧ - ٨٣٦.

وانظر أيضاً :

دكتور إبراهيم نصحى : تاريخ مصر فى عصر البطالمة . أربعة أجزاء ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٧٦، ج١ ، ص ص ١٦ - ٥١.

(٣) تم إجراء استفتاء شعبى فى ١٣ من أبريل - نيسان - سنة ١٩٢٤ أيد قيام الجمهورية الهيلينية . وفى اليوم التالى اختير أحد كبار العسكريين البحريين برتبة أدميرال رئيساً للجمهورية ، وتوالى من بعده تعيين عسكريين من الجيش والسلاح البحرى ورؤساء لها .

اتجاه الحكومة اليونانية إلى محاربة الدولة العثمانية :

استقرت الحكومة اليونانية رأياً إلى أن الوسيلة المثلى لتحقيق توسع إقليمى جديد هى خوض غمار حرب ضد الدولة العثمانية. وكان رئيس الوزارة اليونانية تيودور ديليجيانس يظفر بشعبية واسعة فى أوساط الجيش وبتأييد الأعيان، واندفع يتخذ تدابير حربية واسعة استعداداً لمحاربة العثمانيين.. إذ أمر بأن يقف الجيش فى حالة استعداد قصوى، واستدعى للخدمة قوات من الجيش الاحتياطى. كما أمر بأن يقف الأسطول اليونانى فى حالة تأهب تام. ولكى يستطيع مواجهة النفقات المالية التى تتطلبها الحرب، أصدر عملة ورقية كانت قد ألغيت سنة ١٨٨٤، وطرح سندات لعقد قرض وطنى بثلاثين مليون دراخمة. وأقبلت الجماهير بحماس دافق على الاكتتاب فى هذا القرض، وغدت كلمة «الحرب» على كل لسان من اليونانيين، سواء المقيمين داخل دولتهم أو اليونانيين القاطنين خارجها المتلهفين إلى العودة إلى حظيرة وطنهم Les Irrédentistes .

موقف أوروبا من الأزمة اليونانية العثمانية:

رأى لورد سالزبورى رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية فى وزارته الأولى (١) أن الموقف فى البلقان يموج بشتى الأخطار ، وشاطرته بعض الدول الأوروبية الكبرى رأيه . فإن هزيمة الصرب أمام بلغاريا فى معركة سليفنيتزا Slivnitza (١٧ - ١٩ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٨٥) لم تتم فصولاً ، وإصرار قيصر الروسيا إسكندر الثالث (١٨٨١ - ١٨٩٤) على إقصاء الأمير إسكندر باتنبرج عن حكم ولاية الروميللى الشرقية وإمارة بلغاريا يزداد عنفاً، وكان الحزب المؤيد للحرب فى الروسيا أكثر قوة وأشد صلابة من أى حزب مناصر للحرب فى أى دولة أخرى، ومشكلة جزيرة كريت بين الدولة العثمانية واليونان تتفاقم يوماً بعد يوم، والمتاعب التى يلقاها الباب العالى فى ألبانيا تتصاعد باستمرار، واحتمال تدخل النمسا حربيّاً لنصرة الصرب أو رومانيا لايزال قائما.. فقد كانت النمسا قد عقدت معاهدة سرية فى يونيو ، حزيران ، سنة ١٨٨١ مع الصرب تعهدت فيها بحمايتها فى مقابل امتيازات اقتصادية وسياسية، كما تعهدت الصرب بعدم تأييد أو تشجيع انتفاضات أو ثورات يقوم بها الصقالبة، ومن ثم ازداد اعتماد الصرب على المساعدات المالية التى تقدمها لها النمسا. وازدادت العلاقات بينهما تقارباً حين استبدل ميلان أمير الصرب بلقب أمير لقباً جديداً هو ملك، وأصبح اسمه ولقبه «ملك الصرب» ووافقت النمسا سنة ١٨٨٢ على هذا التغيير فى اللقب (٢) . وأصبحت

---

(١) كانت هذه الوزارة هى الأولى فى الوزارات الثلاث التى ألفها لورد سالزبورى ، وظلت الوزارة الأولى فى الحكم من شهر يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٥ حتى شهر فبراير - شباط - سنة ١٨٨٦.

(٢) وانظر ايضاً ما سبق

Taylor A. J. P.; op. cit., p. 267.

الصرب حتى نهاية حكم الملك ميلان ، وكأنها دولة تابعة تسير فى فلك السياسة النمساوية Un Satellite die l'Autriche ، ثم عقدت الإمبراطورية النمساوية المجرية فى ٣٠ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٨٣ معاهدة تحالف مع رومانيا، وانضمت إليها ألمانيا ، وتعهدت ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية بالدفاع عن رومانيا، كما التزمت رومانيا بدخول الحرب إذا هوجمت الأراضى النمساوية المجرية المتاخمة لها . وكانت هذه المعاهدة تمثل تحالفاً صريحاً ومحدداً ضد الروسيا . وكانت رومانيا غاضبة ساخطة على وضعها .. فقد استردت الروسيا منها فى معاهدة برلين إقليم بسارابيا، وهو منطقة غنية بزراعة الحبوب، وكانت رومانيا تسيطر فى الوقت ذاته على مصب نهر الدانوب فى البحر الأسود، فحرمت من هاتين الميزتين ، وأعطيت كتعويض لها ثلثا إقليم دبروجه، وهو إقليم قاحل تسكنه جموع كثيفة العدد من التتار. وكانت هناك مشكلة قائمة بين الصرب والجبل الأسود ، فإن معاهدة سان ستفانو كانت قد أعطت الصرب منفذاً مباشراً إلى البحر الأدرياتى، ثم استردت الدولة العثمانية هذا المنفذ فى معاهدة برلين؛ مما أصاب اقتصاد الصرب بأضرار جسيمة ومنعها فى الوقت ذاته من الاتصال المباشر بصقالبة الجنوب فى الجبل الأسود . يضاف إلى هذه المشكلات المتزاحمة ، النفور الشديد بين اليونانيين والبلغاريين نتيجة إنشاء كنيسة بلغارية مستقلة، هى الكنيسة الأكساركية، عن الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية وعن رئيسها البطريرك اليونانى فى إستانبول. وفوق ذلك كله، كان هناك التنافس العنيف بين اليونان والبلغار والصرب والدولة العثمانية حول أى دولة من هذه الدول البلقانية، يجب أن تكون لها الصدارة فى شبه جزيرة البلقان، بل والسيطرة عليها (١).

تدخل الدول الأوروبية لمنع اليونان من إشعال الحرب ضد الدولة العثمانية:

فى وسط هذه المنافسات الحادة والمصالح المتضاربة والجو السياسى العاصف ، استقر رأى ست من الدول الأوروبية الكبرى، هى: بريطانيا، وفرنسا ، والروسيا ، وألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا ، على التدخل الدبلوماسى أولاً لكبح جماح مملكة اليونان بمنعها من إشعال الحرب ضد الدولة العثمانية. فإذا لم تستجب لهذا الضغط الدبلوماسى ، فلا مناص من اتخاذ إجراءات عسكرية عملية ضدها. وكان رائد هذه الدول الأوربية الست هو مصلحة اليونان أولاً، وفوق كل اعتبار.. فإن هذه الدول كانت على يقين من أن الدولة العثمانية تستطيع بقواتها البرية إنزال هزائم تسحق الجيش اليونانى بعد النهضة التى دخلت الجيش العثمانى بفضل وجود البعثة الألمانية العسكرية برياسة فون درجولتش والتى وصلت إستانبول سنة ١٨٨٣ ، وبذلت جهوداً متصلة طيلة ثلاث عشرة سنة للارتفاع بمستوى الجيش تنظيماً وتدريباً وتسليحاً، إذ وافق

---

(١) لم تكن الدولة العثمانية دولة بلقانية فحسب، بل كانت دولة آسيوية أوروبية إفريقية، ولكن كان من الأمور التى ضايقت الكيانات السياسية فى البلقان أن الدولة العثمانية كانت دولة بلقانية .

السلطان عبد الحميد الثانى على تزويده بأسلحة وذخائر من إنتاج المصانع الألمانية (١) . وقد أثبتت الأيام صدق تنبؤات العسكريين والسياسيين الأوروبيين بعجز القوات اليونانية البرية عن مواجهة عسكرية ضد الجيوش العثمانية فى حرب أشعلتها اليونان ضد الدولة العثمانية سنة ١٨٩٧؛ أى بعد أحد عشر عاماً من هذه الأزمة، وتكبدت فيها القوات اليونانية البرية هزائم أليمة ومتلاحقة ، ويلاحظ أيضاً أن الدول الأوروبية الكبرى كانت حريصة على عدم فتح باب المسألة الشرقية من جديد، ولم تكن قد مرت سبع سنوات على مؤتمر برلين الأوروبى . وكانت هذه الدول تدرك أيضاً أن اليونانيين عرفوا بالتهور والاندفاع ، وأنهم يأملون ، فى حالة نشوب الحرب، فى الحصول على مساعدات عسكرية من بريطانيا وفرنسا بوجه خاص. وكانت هذه الدول تعلم أيضاً أن اليونانيين لايزالون يعيشون على ذكريات حرب الاستقلال، التى خاضوها منذ سنة ١٨٢٢ ضد الدولة العثمانية، والأمجاد التى حققوها فى بعض مراحل هذه الحرب.

وبناء على اقتراح لورد سالزبورى ، أرسلت الدول الأوروبية الكبرى الست مذكرتين، عن طريق ممثليها الدبلوماسيين فى أثينا ، إلى رئيس الحكومة اليونانية: طلبت فى المذكرة الأولى تسريح القوات التى استدعيت للخدمة وإعادة الجيش اليونانى إلى حجمه العادى وقت السلم. وجاء فى المذكرة الثانية أن الدول «لن تسمح بأى هجوم بحرى تقوم به اليونان على الدولة العثمانية» (٢) ، ولكن لم يكن لأى من هاتين المذكرتين تأثير على تصميم رئيس الوزارة اليونانية على مواصلة الاستعداد للحرب.. بل على النقيض كان الجو السياسى فى البلاد ملتهباً، وقامت مظاهرات صاخبة فى بعض المدن اليونانية تنادى بدخول الحرب ضد الدولة العثمانية . واستدعى رئيس الوزارة فرقتين أخريين من قوات الاحتياطى ، وأعلن أن اتحاد الروميللى الشرقية مع بلغاريا يتطلب بالضرورة ضم الأراضى البلقانية، التى تسكنها أغلبية يونانية إلى مملكة اليونان «كوسيلة لإعادة التوازن بين الأجناس المختلفة فى شبه جزيرة البلقان» .

ويبدو أن أعضاء الوزارة اليونانية أو معظمهم كانوا يعلقون أعذب الآمال على التغيير الوزارى الذى حدث فى بريطانيا؛ إذ استقالت وزارة المحافظين برياسة لورد سالزبورى، وتكونت فى فبراير – شباط – سنة ١٨٨٦ وزارة جديدة برياسة رئيس حزب الأحرار لورد جلادستون، ودخلها لورد روزبرى Rosebery وزيراً للخارجية . وتبددت آمال اليونانيين، لأن الوزارة الجديدة لم تدخل تعديلا فى سياسة بريطانيا نحو اليونان فى هذا الوقت وفى تلك الأزمة. وفى ٢٦ من أبريل – نيسان – أرسلت خمس من الدول الأوروبية الكبرى إنذاراً إلى رئيس الوزارة اليونانية بتسريح القوات التى استدعيت للخدمة والكف عن الاستعدادات الحربية.

---

(١) أنطونيوس جورج ، يقظة العرب ، الترجمة العربية ، ص ص ١٤٤ – ١٤٦.

(٢) Miller, W.; op. cit., p. 419.

وخرجت فرنسا عن الإجماع الأوروبى ، وقنعت بتقديم نصيحة ودية للحكومة اليونانية تحمل المعنى ذاته .

الدول الأوروبية تفرض الحصار على السواحل اليونانية :

وأمام إصرار رئيس الوزارة اليونانية على سياسته الرامية إلى خوض الحرب ضد الدولة العثمانية ، قررت الدول الأوروبية الكبرى سحب ممثليها الدبلوماسيين من أثينا ، كما قررت فرض الحصار على السواحل اليونانية من رأس ماليا Cape Malea إلى الحدود الشمالية الشرقية، وكذلك عند مدخل خليج كورنت Corinth وتصاعدت الأزمة إلى الذروة من الخطورة، حين وجه اليونانيون الحرب وجهة برية بعيدة عن السواحل تجنباً لتدخل أساطيل الدول ، ووقف الجيشان العثمانى واليونانى وجهاً لوجه عند الحدود ، ووقعت مناوشات بينهما وباتت الحرب أمراً متوقعاً من ساعة إلى أخرى. ولكن حدث ما لم يكن فى الحسبان ؛ إذ أمكن تجنب الحرب فى اللحظة الأخيرة ، فقد استقالت وزارة ديليجيانس ، وعهد الملك إلى بالبيس Balbes بتشكيل وزارة إدارة لتسيير دقة الأمور فى الحكومة ، ولم تستمر هذه الوزارة فى الحكم أمداً طويلاً. وتألفت بعدها وزارة يرأسها أحد كبار الزعماء السياسيين الأحرار، وهو تريكوبيس Charilaos Trikoupes وأبرمت هدنة بين المتحاربين. وأصدرت الوزارة الجديدة مرسوماً ملكياً بتسريح قوات الاحتياطى والعودة بالجيش اليونانى إلى حالته الطبيعية وقت السلم. وعلى أثر صدور هذا المرسوم وتنفيذه، رفعت الدول الأوروبية فى ٧ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٦ حصارها عن السواحل اليونانية .

وخرجت اليونان خاسرة من محاولتها خوض الحرب ضد الدولة العثمانية. وتكبدت نفقات مالية باهظة فى استعداداتها الحربية ، وبلغ العجز فى موازنتها العامة ٩٥ مليون دراخمة غطتها بإصدار عملة ورقية دون رصيد ذهبى ، وكان على الحكومة أن تفرضها عملة متداولة فى الأسواق بضع سنين ، وبات العالم الهيليني يموج بالسخط على رئيس الوزارة البريطانية لورد جلادستون . وكان من حسن حظ اليونان أن ظلت وزارة تريكوبيس فى الحكم أربع سنوات انصرفت إلى معالجة الموقف المالى المتدهور واتخذت إجراءات تقشف، وخفضت عدد النواب فى مجلسها النيابى إلى ١٥٠ عضواً، واهتمت بتنفيذ مشروعات إنتاجية، وتوسعت فى مد شبكة من الخطوط الحديدية ، ودعمت سلاحها البحرى. وكان النوعان الأخيران من هذه المشروعات يندرجان تحت بند دعم المجهود الحربى انتظاراً لجولة حربية، تخوضها ضد الدولة العثمانية فى قابل الأيام. أما السلطان عبد الحميد فقد أتاح له انفراج هذه الأزمة فرصة لمواجهة أزمات سياسية بلقانية وغير بلقانية، تخللتها حرب فرضتها اليونان سنة ١٨٩٧ على الدولة العثمانية، وسنفرد لهذه الحروب فصلا خاصاً فى موطن قادم فى هذه الدراسة .

* * *

الفصل الثامن

الاحتلال البريطاني الثالث لمصر فى القرن التاسع عشر (١)

بريطانيا تحتل مصر ثلاث مرات في القرن التاسع عشر:

الاحتلال الأول:

تعرضت مصر ، كولاية عثمانية ، لاحتلال قوات بريطانية لأراضيها ثلاث مرات فى غضون القرن التاسع عشر: كانت المرة الأولى فى مطلع ذلك القرن، حين أيقنت الحكومة البريطانية أن الدولة العثمانية عاجزة بمفردها عن إخراج بقية الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) من مصر ، وأن الثورات الشعبية فى القاهرة والأقاليم ، على الرغم من تعددها وتلاحقها وإنهاكها الفرنسيين، لم تسفر عن إجلائهم. ومن ثم استقر رأى بريطانيا على إرسال قواتها للإسهام فى إخراجهم من مصر .. فتحرك جيش بريطانى بقيادة سير رالف أبركومبى Sir Ralph Abercomby من جبل طارق ، وبلغ الإسكندرية فى أول مارس - آذار - ١٨٠١ واستطاع النزول إلى البر فى ٨ مارس . وحوالى هذا الوقت تحركت قوات بريطانيا بقيادة الجنرال بيرد Baird من الهند ودخلت البحر الأحمر ونزلت غالبيتها فى القصير فى مايو - آيار- ١٨٠١ ، وعبرت الصحراء الشرقية إلى قنا، ثم صعدت فى النيل إلى الجيزة فبلغتها فى ٧ أغسطس - آب - ولكنها لم تشترك فى العمليات الحربية ، لأنه كان قد تم جلاء الفرنسيين عن القاهرة فاتجهت إلى رشيد. وقد أسهمت حملة البحر المتوسط (١) فى تضييق الخناق على الفرنسيين حتى أكرهتهم على الخروج من مصر. وغادر آخر فوج منهم الإسكندرية فى ١٨ آكتوبر - تشرين أول - ولكن ماطلت بريطانيا فى الجلاء خوفاً من أن يعيد القنصل الأول للجمهورية الفرنسية بونابرت المحاولة مرة أخرى باحتلال مصر. فتحولت القوات البريطانية من قوات حليفة للدولة العثمانية إلى قوات محتلة احتلالا هادئاً ولكن متربصاً . وقد أزعج هذا التسويف بونابرت، واتخذ عدة إجراءات كى تسرع بريطانيا فى الجلاء، وكان من بينها أنه أوفد إلى مصر الكولونيل سيباستيانى (٢) Horace Sebastiani لتقصى الحقائق عن نيات بريطانيا

---

(١) يطلق على الجيش الذى نزل الإسكندرية بقيادة رالف أبركومبى حملة البحر المتوسط تمييزاً له عن الجيش، الذى نزل القصير بقيادة بيرد، والذى يطلق عليه حملة الهند والبحر الأحمر .

(٢) أصدر بونابرت قراراً بترقيته إلى رتبة جنرال . وشغل منصب سفير فرنسا فى الدولة العثمانية، وظل فى هذا المنصب حتى سنة ١٨٠٧ .

ودراسة الموقف السياسى على الطبيعة، ويلاحظ أنه لم يكن لفرنسا تمثيل قنصلى فى مصر فى ذلك الوقت. وتضمنت التعليمات التى أصدرها بونابرت فى ٥ سبتمبر - أيلول - ١٨٠٢ إلى سيباستيانى أن يدون مذكرات وافية عما يجده فى ميناء الإسكندرية من سفن حربية، وعن القوات البريطانية فى منطقة الإسكندرية، وكذلك القوات العثمانية، وأن يجمع معلومات مفصلة عن الأوضاع مصر ، وقد بلغ سيباستيانى الإسكندرية فى ١٦ أكتوبر - تشرين أول - ١٨٠٢ بصفته وزيراً مفوضاً . ودارت محادثات هامة مع قائد القوات البريطانية فيها، الجنرال ستوارت، ومع حاكم الإسكندرية أحمد خورشيد باشا، ومع قائد القوات البحرية العثمانية حسين بك قبطان، ومع كبير علماء الثغر الشيخ محمد المسيرى ، ثم انتقل رئيس البعثة وأعضاؤها إلى القاهرة : حيث دارت محادثات مهمة مع الوالى العثمانى محمد خسرو باشا ومع كبار علماء الأزهر فى دار الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر. وكانت محادثات البعثة مع المسئولين العثمانيين والمصريين تدور حول اهتمام بونابرت بمصر، وعظم قوته ، والانتصارات السياسية والحربية التى أحرزها فى أوروبا ، وتحسن العلاقات بين السلطان العثمانى سليم الثالث وبينه، وأن البعثة قد جاءت لتستحث الإنجليز على الجلاء عن مصر . وغادرت البعثة القاهرة فى ٣ نوفمبر - تشرين ثان - فى طريقها إلى دمياط، ومرت بسمنود ثم المنصورة حيث قابلت الشيخ محمد الشناوى كبير علمائها وسائر علماء الأزهر . وفى شربين قابلت الشيخ إبراهيم البهلول، كما قابلت الشيخ على خافجى وزملاءه علماء الأزهر فى دمياط (١). وأخيراً أمام إلحاح السلطان وضغط بونابرت على الحكومة البريطانية للجلاء عن مصر تنفيذاً لصلح أميان Amiens (٢٧ مارس - آذار - ١٨٠٢) تم جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٢ مارس - آذار - ١٨٠٣ بعد أن استمر الاحتلال الأول زهاء عامين (٢) ، وكان هذا الاحتلال على عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧).

---

(١) انظر التقرير الضافى الذى بعث به رئيس البعثة إلى بونابرت والخاص بمصر ، وقد نشر فى مجموعة الوثائق الفرنسية عن مصر فى مجلد .

Douim, G.: L'Egypte de 1802 à 1804 .

Rapport No. 8, pp. 11 - 26 .

وانظر أيضاً باللغة العربية كلا من :

دكتور محمد فؤاد شكرى ، مصر فى مطلع القرن التاسع عشر. ثلاثة أجزاء، ج ١ ، ص ص ٣٣ - ٤٨.

دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، الأزهر جامعاً وجامعة . جزءان . الناشر مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، ج٢ ، ص ٥٢٨ - ٥٣٣.

(٢) انظر عرضاً ضافياً جداً لجهود بريطانيا فى إخراج الفرنسيين من القاهرة ثم الإسكندرية فى المجلد الضخم الذى وضعه الدكتور محمد فؤاد شكرى : عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر . الناشر : مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م ص ص ٣٩٣ - ٥٤٥.

الاحتلال الثانى :

أما الاحتلال الثانى فوقع سنة ١٨٠٧ حين تعرضت مصر لحملة بريطانية، كانت تضم أخلاطاً شتى من الجنود الإنجليز وجنوداً مرتزقة من شبه جزيرة إيطاليا ومهاجرين فرنسيين وقفوا موقفاً عدائياً من الثورة الفرنسية . وكانت هذه الحملة بقيادة فريزر Major General Mackenzie Fraser وتحركت من جزيرة صقلية التى اتخذتها بريطانيا قاعدة عسكرية لها فى البحر المتوسط فى حروبها ضد إمبراطور فرنسا نابليون الأول . واستهدفت الحملة احتلال الإسكندرية فقط لعدة أغراض، منها، أولا : الضغط على الباب العالى وإزعاجه لحمله على نبذ صداقة فرنسا والوقوف إلى جانب بريطانيا. وثانياً : منع نزول حملة فرنسية فى مصر؛ إذ سيطرت على عقول رجال السياسة والحرب فى بريطانيا أن فرنسا ستحاول لا محالة إنقاذ حملة عسكرية مرة أخرى لاحتلال مصر. واعتقدت الحكومة البريطانية أنها ارتكبت خطأ سياسياً وعسكرياً بجلاء قواتها عن مصر فى مارس - آذار - ١٨٠٣ ، لأن الحرب سرعان ما استؤنفت بين الدولتين بعد شهرين من هذا التاريخ. ورأت أنه كان يجدر بها أن تتمسك ببقائها فى مصر على غرار ما فعلت فى جزيرة مالطة، على الرغم من أن صلح أميان قد نص على جلاء بريطانيا عن مصر ومالطة .. فكان العامل الحاسم فى إرسال حملة فريزر هو تصحيح الخطأ الذى اعتقدت الحكومة البريطانية أنها وقعت فيه بتنفيذ الجلاء عن مصر سنة ١٨٠٣ . وأخيراً كان من بين أغراض الحملة تأييد الأمير محمد بك الألفى كبير المماليك الألفية لبريطانيا تمهيداً لإقامة حكومة مملوكية ذات ميول ودية نحو بريطانيا. وتقوم على أنقاض حكومة محمد علي، وتعمل على إقصاء النفوذ الفرنسى، وبسط النفوذ البريطانى فى مصر، ووضع نظام للدفاع عنها بمعاونة المماليك الموالين لها، يحول بين الفرنسيين وبين ما يشتهون من احتلال مصر إذا جاءوا بحملتهم المرتقبة إليها. وقد نجح قنصل بريطانيا العام بالإسكندرية ، الرائد ميست، Major Misset فى رشوة حاكم الإسكندرية التركى ، أمين أغا ، فسلم المدينة ودخلها جنود الحملة فى ٢٠ مارس - آذار - ١٨٠٧ ، وكان هذا القنصل العام عسكرياً من غلاة المستعمرين اعتقد ، لحمقه وللانتصار الرخيص الذى أحرزته الحملة باحتلال الإسكندرية، أن فى مكنة هذه الحملة، وقوامها ستة آلاف مقاتل ، احتلال مصر كلها احتلالا مرحلياً. فطلب من قائد الحملة أن يمد عملياته الحربية إلى رشيد والرحمانية ثم إلى دمياط ، وأوضح له خطورة موقف قواته إذا ظلت قابعة فى الإسكندرية، وذكر له أن المدينة تعتمد فى تموينها بالمواد الغذائية على داخل البلاد ، وأن كميات القمح الموجودة فى الثغر لاتفى بحاجات سكانه أكثر من أسبوعين ، فلا أقل من احتلال رشيد والرحمانية. ولكن منيت الحملة بهزيمتين فادحتين متعاقبتين فى رشيد وقرية الحماد - وكان للشعب المصرى النصيب الأوفى فى إيقاع الهزيمة بالحملة التى تحرج مركزها وقبعت فى الإسكندرية .. وحاول كل من قائد الحملة والقنصل العام

تحميل الآخر مسئولية فشل الحملة. وقال القنصل العام إن العالم ستعتريه دهشة بالغة حين يسمع أن مدينة مثل رشيد قد استعصت على جيش أوروبى حديث . أما قائد الحملة فقد أرسل رسالة إلى وزير الحربية، جاء فيها إن هزيمة رشيد كانت دون شك ضربة قاسية غير متوقعة أصابت بريطانيا . ونصح بأن تبادر حكومته بالجلاء عن مصر. وصدر ، بعد فترة من هزيمة معركة قرية الحماد ، الأمر بالانسحاب من مصر ، وقيل إن هذا الجلاء كان لأسباب أكثر اتصالا بالموقف الدولى فى أوروبا . وعقد اتفاق الجلاء فى خمس مواد بين قيادة الحملة ومحمد على، وما وافى يوم ١٩ سبتمبر – أيلول – ١٨٠٧ حتى كانت آخر ناقلة جنود تشق طريقها من خليج أبى قير قاصدة مسينا فى جزيرة صقلية [١] بعد احتلال دام ستة شهور. وقد بدأ هذ الاحتلال فى الشهرين الأخيرين من حكم السلطان سليم الثالث، واستمر خلال الشهور الأولى من حكم السلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧ – ١٨٠٨) .

الاحتلال الثالث وملامحه العامة :

كان الاحتلال البريطانى الثالث لمصر سنة ١٨٨٢ ضربة أليمة للدولة العثمانية وللسلطان عبد الحميد الثانى ولمصر وشعبها .. كان هذا الاحتلال بالنسبة للدولة بداية الطريق لضياع مصر نهائياً منها؛ إذ كانت مصر تعد أكبر وأهم ولاية عربية فى الدولة، وفى فترة أقصى اتساع إقليمى للدولة كانت مصر تعد ثانى ولاية بعد المجر . أما بالنسبة للسلطان عبد الحميد فقد كان الاحتلال الثالث لمصر على رأس الخسائر الإقليمية والسياسية والدينية التى نالت من مكانته فى تاريخ الدولة، ومست مركزه فى العالم الإسلامى وقتذاك بعد الخسائر التى تكبدها فى الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧ – ١٨٧٨) . وظل عبد الحميد يصارع السياسة البريطانية من أجل إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر سنوات طوالا حتى عزل عن العرش سنة ١٩٠٩ ، دون أن يحقق هدفه. ومن ناحية أخرى، كان ضياع جزيرة قبرص ، وتزعزع الحكم

---

(١) عن الاحتلال البريطانى الثانى لمصر، انظر الوثائق الإنجليزية التى نشرها .

Douin, G. et Mrs. Fawtier - Jones v L'Angleterre et L'Egypte. La Campagne de 1807, Le Caire, 1928 pp. 1 - 182.

مع دراسة تحليلية لهذه الوثائق وعددها ١٣٨ وثيقة ص ص V- LXX بالحروف اللاتينية (ص ص ٥ – ٧٠) وملحق باللغة الإنجليزية عنوانه «مذكرات عن حملة إلى الإسكندرية سنة ١٨٠٧ (ص ص ١٨٣ – ٢٣٥).

وانظر الوثائق الفرنسية عن هذا الاحتلال فى :

Douin, G.; Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805 - 1807). Le Caire, 1926, pp. 194 - 213.

وانظر أيضاً عرضاً مركزاً لهذا الاحتلال فى كتاب :

دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، الأزهر جامعاً وجامعة . مرجع سبق ذكره ج ٢ ، الفصل الثالث والعشرون بعنوان موقف الأزهر من الحملة البريطانية على مصر (١٢٢٢هـ – ١٨٠٧م)، ص ص ٦٠١ – ٦٤٧.

العثمانى فى جزيرة كريت وتفاقم مشكلة مقدونيا، وضم ولايتى البوسنة والهرسك العثمانيتين إلى النمسا ، وغير ذلك من خسائر يتضاءل أمام اهتزاز حركة الجامعة الإسلامية فى مصر، بسبب سياسة الكبت التى انتهجتها سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر تجاه هذه الحركة، وخصوصاً بعد النداءات المكرورة التى كان قد وجهها السلطان عبد الحميد سنة ١٨٨١ لسكان تونس كى يقفوا صفوفاً متراصة ، حفاظاً على رابطتى السيادة العثمانية كسلطان، وحركة الجامعة الإسلامية كخليفة للمسلمين، أمام الغزو الفرنسى لبلادهم . وكانت فرنسا تحسب حساباً كبيراً لحركة الجامعة بين مسلمى تونس .. حقيقة اعترفت بريطانيا ، وتبعتها فى هذا الاعتراف معظم الدول ، ببقاء سيادة عثمانية اسمية على مصر تمثلت فى دفع الجزية السنوية، وفى تعيين أحد القضاة العثمانيين فى منصب قاضى القضاة فى مصر ، بالإضافة إلى مظاهر شكلية مثل الدعاء للسلطان فى المساجد فى خطب أيام الجمعة وخطبتى اليوم الأول فى كل من عيد الفطر وعيد الأضحى.. ولكن كل هذه المظاهر وغيرها لم تؤثر فى وضع الاحتلال البريطانى الذى نجح فى السيطرة على الحكومة المصرية سيطرة فعلية، وجعل التعيين فى معظم المناصب القيادية فى مصر مقصوراً على الموظفين الإنجليز. كما أن هذه السيادة الاسمية قد أطاح بها الإنجليز إلى غير عودة فى ١٨ ديسمبر – كانون أول – ١٩١٤ ، حين دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى فى ٥ نوفمبر – تشرين ثان – ١٩١٤ ضد بريطانيا وفرنسا والروسيا ؛ فحولت بريطانيا حمايتها الواقعية إلى حماية سافرة صريحة .

وكان الاحتلال البريطانى الثالث لمصر أطول أمداً من الاحتلالين السابقين؛ إذ عاصر حكم خمسة من حكام أسرة محمد على ، هم : توفيق ، وعباس حلمى الثانى، وحسين كامل، وفؤاد ، وفاروق ، واستطال إلى السنوات الأولى من الحكم الجمهورى فى مصر. ومن المصادفات أن هذا الاحتلال عاصر أيضاً ثلاثة من سلاطين الدولة العثمانية ، هم : عبد الحميد الثانى، ومحمد الخامس ، ومحمد السادس ، وامتد إلى ما بعد قيام النظام الجمهورى فى تركيا على عهد ثلاثة من رؤساء الجمهورية التركية ، هم : كمال أتاتورك (٢٩ أكتوبر – تشرين أول– ١٩٢٣ حتى ١٠ نوفمبر – تشرين ثان ١٩٣٨) ، وعصمت إينونو (١١ نوفمبر ١٩٣٨ حتى ١٤ مايو – آيار – ١٩٥٠) وجلال بايار Gelal Bayar (٢٧ مايو ١٩٥٠ حتى ٢٦ مايو ١٩٦٠). وإذا كانت السيادة العثمانية قد زالت عن مصر من الناحية الواقعية فى ١٨ ديسمبر – كانون أول– ١٩١٤ وتأيد زوالها من الناحية الدولية فى معاهدة سيفر بتاريخ ١٠ أغسطس – آب – سنة ١٩٢٠ ، وتصريح ٢٨ فبراير – شباط – سنة ١٩٢٢ ، ثم معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو – تموز – سنة ١٩٢٣ .. فإن الدلالة التاريخية هنا أن هذا الاحتلال – وهو حادث تاريخى مهم – قد بدأ فى العهد العثمانى، وعاصر نظام السلطنة العثمانية والنظام الجمهورى إلى ما بعد قيام الجمهورية التركية.

واستمر الاحتلال البريطانى الثالث قائماً نيفاً وثلاثة وسبعين عاماً تحت شتى الأسماء من احتلال مؤقت إلى حماية مقنعة ثم حماية واقعية، ثم حماية سافرة، ثم استقلال شكلى ثم تحالف بين بريطانيا ومصر بمعاهدة ٢٦ أغسطس – آب – سنة ١٩٣٦ حتى لفظ أنفاسه الأخيرة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٠ من صبيحة يوم ١٣ يونيو – حزيران – سنة ١٩٥٦ برحيل آخر قوة بريطانية من ميناء بورسعيد على ظهر الباخرة إيفان جيب Evan Gibb ، على عهد الرئيس جمال عبد الناصر حسين.

* * *

بقيت أمامنا دراسة موضوعين ، هما :

أولاً : تصاعد أهمية مصر فى نظر بريطانيا .. فهناك خمسة أسباب أسهمت منذ سنة ١٨٧٥ فى زيادة هذه الأهمية.. وتتصل بها ظاهرة لم تشهد لها مصر من قبل مثلا، وهى التبذير الأسطورى فى حكم إسماعيل ، ثم موقف الدولة العثمانية من التدخل الأوروبى فى شئون مصر الداخلية .

ثانياً : أخطاء السلطان عبد الحميد الثانى السياسية قبيل الاحتلال وفى أثناء المعارك التى نشبت بين العرابيين والقوات البريطانية، ثم انقياده لتوجيهات بعض الدول الأوروبية الكبرى خلال السنوات الأولى للاحتلال . فمما لا مراء فيه أن تلك الأخطاء وهذا الانصياع لمشورة دول أوروبية كانا أكبر عون للقوات البريطانية فى النجاح، الذى أصابته فى احتلال مصر من ناحية ، ثم فى رسوخ دعائم احتلالها من ناحية أخرى.

تصاعد أهمية مصر في نظر بريطانيا

تصاعد أهمية مصر فى نظر بريطانيا :

ازدادت أهمية مصر فى نظر بريطانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر لعدة أسباب ، كان من بينها :

أولا: فتح قناة السويس للملاحة البحرية الكبرى سنة ١٨٦٩ :

نظرت بريطانيا للقناة على أنها شريان بحرى يربط إنجلترا الأم بالممتلكات البريطانية فيما وراء البحار زمن السلم ووقت الحرب ، فأصبحت لها أهمية تجارية وحربية . وبسبب اهتمام بريطانيا بالقناة ، تصاعدت فى نظرها أهمية مصر التى تمر القناة فى أرضها، ولذلك ربطت السياسة البريطانية مصير مصر ومستقبلها بمصير القناة. وأصبحت مسألة القناة هى مسألة مصر . ويؤكد الرافعى هذه الحقيقة فيقول إنه منذ افتتاح القناة فى تلك السنة، بدأت إنجلترا فى

العمل على تثبيت مركزها فى مصر تمهيداً لاحتلالها (١).

ثانياً: شراء بريطانيا أسهم الحكومة المصرية فى شركة قناة السويس سنة ١٨٧٥

كان عدد هذه الأسهم يبلغ ٢/٥ المجموع الكلى لأسهم الشركة. فكان هذا الشراء صفقة مالية وسياسية بالنسبة لبريطانيا، وأضاف إلى الأهميتين التجارية والعسكرية للقناة أهميتين مالية وسياسية. وتصاعدت برغبتها فى السيطرة على القناة بل وفى الدفاع عنها، كما سنذكر بعد قليل. وكان الفضل فى عقد هذه الصفقة يعود إلى رئيس الوزارة البريطانية بنيامين ديزرائيلى اليهودى .

المراحل التى مر بها عقد الصفقة

كان الخديو إسماعيل قد اعتزم فى شهر نوفمبر - تشرين ثان سنة ١٨٧٥ رهن أو بيع أسهم مصر فى شركة قناة السويس لجماعة من الماليين الفرنسيين، وعرضوا شروطاً جائرة (٢)، واستطالت المحادثات بشأنها، وتسربت أخبارها مصادفة إلى صحفى إنجليزى هو فردريك جرينوود Fredrick Greenwood يعمل فى جريدة بول مول Pall Mall Gazette اللندنية، فى مساء ١٤ نوفمبر ، وكان يتناول طعام العشاء فى أحد أندية لندن ، وكان من بين الحاضرين أحد الماليين الذين وصلوا حديثاً من مصر، وهو هنرى أوبنهايم Henry Oppenheim ، فسأله الصحفى عن أخبار القاهرة أو الإسكندرية.. فأجابه لاشىء سوى عدم وجود أموال لدى الخديو، وهو يعتزم التصرف فى أسهم مصر فى شركة القناة (٣)؛ فسارع إلى إبلاغ النبأ صباح اليوم التالى لوزير خارجية بريطانيا لورد دربى Derby، ولم يظهر الأخير تحمساً لشراء الأسهم استناداً إلى أن شراءها عملية تجارية توقع حكومة بلاده فى مشكلات مع فرنسا ومع الباب العالى. ولكن نقل الوزير هذا النبأ إلى رئيس الوزارة ديزرائيلى، فوافق فوراً على عقد الصفقة، وكان وزير الخارجية يخامره الشك فى صحة هذا النبأ؛ لأنه من المستبعد أن يكون قنصل بريطانيا العام فى القاهرة، ستانتون Colonel Stanton ، على غير علم بالمحادثات التى تجرى مع الفرنسيين بشأنها. فأرسل فى ذات برقية إلى القنصل العام، طلب فيها منه أن يقابل الخديو إسماعيل فوراً ويستفسر منه عن حقيقة الصفقة . فجاءه الرد برقياً بأن هذه الصفقة حقيقة لامراء فيها، وأن إسماعيل عرض على الماليين الفرنسيين بيع جميع أسهمه لقاء مبلغ ٣,٦٨٠,٠٠٠ جنيه، وأنه أعطى إدوارد درفيو E. Dervieu مهلة تنتهى فى ١٩ نوفمبر - تشرين ثان(٤) . ولما وقف رئيس الوزارة البريطانية على هذه البرقية لم ينتظر انتهاء المهلة، بل

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج١ ، الفصل الثالث .

(٢) دكتور محمد مصطفى صفوت ، إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥١). الطبعة الثانية الأولى. القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٤٩.

(٣) Crabites, Pierre; The Spoliation of Suez. Plymouth, 1940, pp. 167 - 168.
Dr. Sabry, M.; L'Empire Egyptien sous Ismail, op. cit., p. 162.

(٤) Lesage, Charles; L'Invasion Anglaise en Egypte. L'Achat des Actions de Suez, Paris, 1906, p. 39.

أمر دربى أن يبرق إلى القنصل العام يأمره بإبلاغ نوبار باشا ناظر خارجية إسماعيل أن الحكومة البريطانية قد اعترتها الدهشة ؛ لأن الحكومة المصرية لم تبلغها بأمر هذه المحادثات الدائرة مع الماليين الفرنسيين، وأن حكومة القاهرة تقع فى خطأ بالغ حين تظن أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تنظر بدون اكتراث إلى نقل أسهم مصر فى شركة القناة إلى أى دولة أجنبية أخرى(١) . وكانت هذه البرقية هى نقطة التحول فى مصير الصفقة لتنتقل من فرنسا إلى بريطانيا، وكان فرديناند دى لسبس قد بذل جهوداً مكثفة لدى وزير خارجية فرنسا ديكازيه Decazès كى تستأثر فرنسا بهذه الصفقة سواء عن طريق الشراء أو الرهن (٢). ولكنه لم يجد استعداداً لدى الوزير ؛ لأنه اتصل فى ١٩ نوفمبر - تشرين ثان - بالسفارة الفرنسية فى لندن يطلب منها الوقوف على رأى الحكومة البريطانية فى هذه المسألة . وجاءه الرد فى اليوم التالى بأن لورد دربى يرفض رفضاً باتاً أن تؤول أسهم مصر إلى الماليين الفرنسيين ؛ إذ ستكون نتيجة هذا التصرف أن تصبح شركة القناة شركة فرنسية لحماً ودماً (٣) مع أن أربعة أخماس البضائع التى تمر فى القناة سنوياً هى بضائع إنجليزية تحملها سفن بريطانية، وآثر وزير خارجية فرنسا عدم الزج بحكومة بلاده فى هذه المسألة حرصاً على العلاقات الطيبة بين حكومتى باريس ولندن ؛ ولأن مركز فرنسا الدولى كان قد هبط كثيراً عقب الكارثة العسكرية التى نزلت بها فى الحرب الفرنسية البروسية (١٨٧٠ - ١٨٧١)، وما أعقب ذلك من سقوط الإمبراطور نابليون الثالث وقيام الجمهورية الثالثة وفرض معاهدة مهينة هى معاهدة فرانكفورت فى ١٠ مايو - آيار - سنة ١٨٧١ ؛ ولأن بريطانيا كانت صاحبة الفضل على فرنسا، إذ أنقذتها خلال الشهور الأولى من سنة ١٨٧٥ من تهديدات بسمارك لها بإزاتها كدولة من الخريطة السياسية لأوروبا. وذاعت أنباء بأن القوات الألمانية قد حشدت على الحدود الألمانية الفرنسية استعداداً لاكتساح فرنسا . ومما ساعد على تأكيد هذه الأنباء أن ألمانيا منعت تصدير الخيول إلى الخارج، وهو تقليد اتبعته كلما كانت مقدمة على حرب وشيكة الوقوع، كما أن تصريحات بسمارك كانت معادية لفرنسا وعنيفة وقاسية . وقامت الصحافة الألمانية بحملة شعواء على السياسة الفرنسية ، واضطر ديكازيه وزير خارجية فرنسا فى حكومة المحافظين إلى الاستغاثة بإنجلترا والروسيا ، وأعلن لحكومتيهما أن فرنسا لاتبغى غير السلام، وأن ألمانيا تعتزم اكتساح فرنسا للقضاء عليها تماماً.. فأرسلت الملكة فيكتوريا خطاباً للإمبراطور الألمانى ولهلم الأول (١٨٧١ - ١٨٨٨) تحضه فيه على التمسك بالسلام، وكذلك فعل قيصر الروسيا إسكندر الثانى (١٨٥٥ - ١٨٨١) . وكان لهذا التدخل أثره على موقف بسمارك من فرنسا، فقد أدرك أن سياسة الوعيد والتهديد بالنسبة لفرنسا ستثير الرأى العام الأوروبى ضده، وتجعل عدداً من

(١) Hallberg, Charles; The Suez Canal etc., op. cit., p. 232.

(٢) Crabites, Pierre; op. cit., pp. 170 - 171.

(٣) Marlowe, John; Anglo - Egyptian Relations, 1800 - 1953, London, 1954, pp. 73 - 74.

الدول فى أوروبا تقف إلى جانب فرنسا فى حالة نشوب حرب ألمانية هجومية ، مهما كانت أسباب هذه الحرب أو مبرراتها (١) .

وأخيراً يضاف سبب آخر إلى الأسباب السابقة، التى ذكرناها عن عدم استجابة وزير خارجية فرنسا لرغبة دى لسبس فى تدخل حكومة باريس بشأن معارضة بريطانيا لبيع الأسهم إلى الماليين الفرنسيين . وكان هذا السبب هو عدم الاستقرار السياسى فى الجمهورية الثالثة فى

---

(١) كان من الأسباب التى جعلت المستشار الألمانى بسمارك يرتاب فى نوايا فرنسا نحو ألمانيا ظهور حركة طارئة على الحياة السياسية فى فرنسا، عرفت باسم «حركة الانتقام من ألمانيا» كان هدفها استرجاع الألزاس واللورين من ألمانيا . وانضمت إلى هذه الحركة شرائح شتى فى المجتمع الفرنسي. وكان على رأسها شخصيات بارزة مثل ليون جمبتا Gambetta وجورج كلمنصو Clemenceau الذى شاهد هزيمة بلاده فى حرب ١٨٧٠ ، فكان استرداد هاتين المقاطعتين أسمى غاية قومية هفت إليها قلوب الفرنسيين. وكان هناك سبب ثان هو أن فرنسا مضت قدما، بعد كارثتها العسكرية فى معركة سيدان، فى إصلاح شئونها الاقتصادية، وفى إعادة تنظيم جيشها وفقاً للنظم الحربية الروسية . واستطاعت أن تعد فى عزيمة صادقة وسرعة مثالية جيش ميدان مؤلفاً من ستة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف مقاتل (٦,٧٥٠,٠٠٠) مزودين بأسلحة متطورة، وجيشاً احتياطياً من نصف مليون مقاتل. ورأى بسمارك أن تعزيز الجيش الفرنسى إلى هذا الحجم وذلك المستوى هو وسيلة، استهدفت منها فرنسا تسهيل التعبئة العامة وإعداد فرنسا لمحاربة ألمانيا. أما السبب الثالث فكان تأييد الكاثوليك الفرنسيين للكتلة الألمانية . وكان بسمارك يؤيد البروتستانتية، وفسر تأييد فرنسا للكاثوليك الألمان بأنه محاولة لتمزيق الوحدة الدينية وإضعاف الجبهة الداخلية فى ألمانيا. وكان السبب الرابع هو وصول حزب المحافظين فى فرنسا إلى الحكم وانتخاب ماك ماهو Mak Mahon رئيسا للجمهورية ، عقب سقوط تيير Thiers فى ٢٤ مايو - آيار - ١٨٧٣ ، مما أثار قلق بسمارك لأنه كان يعرف أن للرئيس الجديد اتجاهات ملكية وكاثوليكية، وأن حكم اليمين فى فرنسا يؤدى إلى اتفاق فرنسا مع كل من الروسيا والبابوية فى روما فى الوقت، الذى كانت سياسته تعمل على عزلة فرنسا سياسياً وعلى محاربة الكاثوليكية المتعصبة . وأخيراً كان سلوك السفير الفرنسى فى برلين، جونتو - بيرون Gontaut - Biron ، موضع نقد فى الدوائر السياسية الألمانية ؛ إذ كان هو وبناته ينتقدون سياسة بسمارك بطريقة سخط عليها الألمان، وأثارت غضب بسمارك الذى أعتقد أن الحكومة الفرنسية هى التى أوحت إلى سفيرها بهذه التصرفات المعادية . وجدير بالذكر أن هذه الحرب التى كانت وشيكة الوقوع قد عرفت فى التاريخ الأوروبى باسم «الحرب الوقائية».

عن حركة الانتقام من ألمانيا انظر كلا من :

Fisher, H. A. L.; op. cit., pp. 1001 - 1002.

Taylor, A. J. P.; op. cit., pp. 225 - 227.

Flavelle, W. Monypenny and Buckle, G. Earl; The Life of Benjamin . Disraeli. 6 vols., London, 1920 Vol. 5, (1868 - 1878), pp. 422 - 425.

Renouvin, Pierre; Histoire des Relations Internationales. Le 19 ème Siècle (1815 - 1914). Traduit en arabe par Dr. Galal Yehia.
Alexandrie, 1980, pp. 484 - 486.

دكتور محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين لسنة ١٨٧٨ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢ - ١٣
ولنفس هذا الاستاذ الدكتور: إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤- ١٩٥١، مرجع سبق ذكره ص ص ٤٨ - ٥٠ .

فرنسا ؛ خاصة فى السنوات الأول من قيامها . وكان من بين مظاهر عدم الاستقرار عنف النضال الحزبى بين أنصار الملكية والجمهورية، والصراع بين رجال الدين والعلمانيين ، وقوة الحزب الكنسى أو الكاثوليك ، وعلى ذلك لم تقم الحكومة الفرنسية بإثارة عقبات أمام بريطانيا فى شراء أسهم الشركة. وأمام معارضة بريطانيا ، أصبح فى حكم الاستحالة تدبير المبالغ اللازمة لرجال المال فى فرنسا لدفع ثمن الأسهم، على الرغم من مد المهلة الزمنية الممنوحة لهم أسبوعاً ينتهى فى ٢٦ من نوفمبر – تشرين ثان – وكان للمالى الفرنسى إدوارد درفيو اليد الطولى فى مدى هذه الفترة الزمنية ، وتطورت المسألة إلى تنافس بين الماليين الفرنسيين والحكومة البريطانية .

ولم يعبأ ديزرائيلى بالمعارضة الفرنسية . وبلغ من اهتمامه بموضوع الصفقة أنه أرسل فى وقت مبكر هو ١٨ نوفمبر إلى الملكة فيكتوريا رسالة، كان مما جاء فيها «إن خديو مصر على وشك الإفلاس المالى، وإنه يرغب فى بيع أسهمه فى قناة السويس. وقد اتصل لهذا الغرض بالكولونيل ستانتون (قنصل بريطانيا العام فى مصر) .... إنها مسألة ملايين أربعة على الأقل، ولكنها تعطى لمالكها نفوذاً عظيماً إن لم يكن متفوقاً فى إدارة القناة .. إنه حيوى لسلطة جلالتك ومركزها فى هذا الوقت العصيب أن تصبح القناة ملكاً لإنجلترا . وقد حاولت أن أقنع دربى (وزير الخارجية) ، ونجحت فى إقناعه بأهمية تحول مصالح الخديو إلينا» (١).

ونظراً لحاجة إسماعيل الملحة إلى المال لسداد الأقساط المستحقة عليه فى الشهر التالى (ديمسبر – كانون أول – ١٨٧٥) ، وبسبب ضغط قنصل بريطانيا العام عليه، فقد وافق على بيع أسهم مصر للحكومة البريطانية بمبلغ أربعة ملايين جنيه . وقيل إنه كان هناك سبب ثالث هو أن المالى الفرنسى إدوارد درفيو، عندما أدرك صعوبة أو استحالة عقد الصفقة فى باريس، نصح الخديو بإخلاص بأن يعرض على الحكومة البريطانية شراء الأسهم ، فأخذ إسماعيل بهذا التوجيه، على الرغم من أن المهلة المجددة لم تكن قد انتهت (٢) . وأرسل القنصل برقية فى ٢٣ نوفمبر إلى دربى وزير الخارجية ، قال فيها إن الحكومة البريطانية تستطيع شراء الأسهم بأربعة ملايين جنيه. فجاءه الرد برقياً من دربى فى اليوم التالى بأن الحكومة البريطانية تقبل شراء الأسهم بهذا المبلغ، وأن مؤسسة روتشيلد Rothschilds المالية ستقوم بدفع المبلغ (٣).

كان ديزرائيلى يواجه موقفاً حرجاً .. عرض الموضوع على مجلس الوزراء فى ٢٤ نوفمبر ونال موافقته على الصفقة وثمنها . ولكن ، من ناحية أخرى، كان البرلمان الإنجليزى

---

(١) Hallberg, Charles; op. cit., p. 242.

ودكتور محمد مصطفى صفوت ، إنجلترا وقناة السويس ، ص ٤٧.

(٢) Crabites, Pierre; op. cit., p. 171.

(٣) Loc. cit.

فى عطلة. ولم يكن فى استطاعة الحكومة دفع ثمن الصفقة دون موافقة البرلمان ، ولم يكن فى مكنة الحكومة دعوته إلى الاجتماع بسرعة للنظر فى هذه الصفقة ، ولم تكن المسألة تتحمل الانتظار وإلا ضاعت الصفقة نهائياً من بريطانيا . ووجد ديزرائيلى مخرجاً من هذا المأزق الدستورى.. كانت تربطه بروتشيلد الكبير صداقة وثيقة ، وكلاهما يهودى . وكانت لروتشيلد ثقة لا حدود لها فى ديزرائيلى ؛ فوافق على إقراض الحكومة البريطانية أربعة ملايين جنيه بفائدة قدرها ٥٪ وعمولة ٢,٥٪ من ثمن شراء الأسهم. وفى ٢٥ نوفمبر - تشرين ثان- ١٨٧٦ تم توقيع العقد فى القاهرة واشترطت الحكومة البريطانية إيداع الأسهم دار القنصلية البريطانية العامة فى القاهرة، فوضعت صناديق محكمة وختمت بأختام القنصلية ونقلت إليها فى اليوم التالى. وكانت السفينة الحربية مالابار Malabar تمخر عباب البحر الأحمر فى طريقها إلى إنجلترا، فصدرت الأوامر إلى قائدها إن يرفأ إلى ميناء الإسكندرية لتنقل صناديق معينة، لم يحدد عددها أو نوعيتها أو محتوياتها إمعاناً فى الحيطة وخوفاً على الأسهم. وسافر القنصل العام ومعه بعض موظفى القنصلية فى قطار خاص إلى الإسكندرية للإشراف على نقل الصناديق السبعة إلى السفينة فى ١٧ ديسمبر - كانون أول - واستأنفت رحلتها فوراً فوصلت ميناء بورتسموث Portsmouth يوم ٣١ ديسمبر ١٨٧٥ ، ونقلت تحت حراسة مشددة إلى لندن حيث تم إيداعها خزائن بنك إنجلترا (١) . وكان قبول روتشيلد تقديم الملايين الأربعة للحكومة البريطانية وباسمها وبضمانتها إنقاذاً لبريطانيا ولرئيس وزرائها ديزرائيلى الذى نجح فى إتمام صفقة شراء الأسهم فى خلال عشرة أيام عصيبة . ولم ينتظر ديزرائيلى توقيع العقد ، فكتب فى اليوم السابق - أى فى ٢٤ نوفمبر - رسالة إلى الملكة فيكتوريا قال فيها «إن كل شيء قد تقرر ، لقد أصبحت يا مولاتى تملكين هذه الثروة الضخمة مقابل أربعة ملايين جنيه. وإن الفرنسيين قد غلبوا على أمرهم بعد أن بذلوا جهودهم. ولم يكن هناك غير مصرف واحد يستطيع أن ينجز هذه الصفقة ، وهو مصرف آل روتشيلد . لقد تصرف أصحابه تصرفاً لائقاً حقاً.. فقد قدموا المال بفائدة منخفضة جداً وبذلك أصبحت يا مولاتى حصة الخديو بأكملها ملكك. وقد قدم دى لسبس فى آخر لحظة عرضاً مغرياً للخديو، ولو نجح لأصبحت القناة ملكاً لفرنسا ولأغلقتها أمام إنجلترا(٢)» .

ظهور مفاجآت فى عقد الصفقة

وقد ظهرت مفاجأة فى ذلك الوقت .. فقد كان معروفاً للجميع أن الحكومة المصرية تمتلك ١٧٧,٦٤٢ سهماً فى شركة القناة. وعلى أساس هذا العدد، قدر ثمنها بأربعة ملايين

(١) Lesage, Charles; op. cit., pp. 158 - 163.

(٢) Giles Lytton Strachey; Queen Victoria, 1921.

تعريب الأستاذ وديع الضبع. دار المعارف. القاهرة، ١٩٥١، ص ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

وانظر أيضاً:

دكتور محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

جنيه. ولكن اتضح عند عمليتى تسليم وتسلم الأسهم أنها تنقص ألفاً وأربعين سهماً (١٠٤٠)، كان إسماعيل قد تصرف فيها، ويذكر فوازان بك أنه لايعرف على أى نحو وقع هذا التصرف. وهل كان فى صورة هدية أو هبة أو بيع. ولكنه يحدد التاريخ الذى وقع فيه هذا التصرف تحديداً عاماً فيقول إنه بين سنتى ١٨٦٣ و١٨٦٩ ، ويستدل على ذلك من الاتفاق المالى الذى عقده إسماعيل مع الشركة فى ٢٠ مارس – آذار – ١٨٦٣، وقد نص فيه صراحة على أن مصر تمتلك ١٧٧,٦٤٢ سهماً ، ثم الاتفاق الذى عقده إسماعيل مع الشركة فى ٢٣ أبريل – نيسان – ١٨٦٩ وقد نص صراحة على أن مصر تمتلك ١٧٦,٦٠٢ سهماً [١]. أما نوبار باشا فقد ذكر وقت تسليم الأسهم أن الأسهم الناقصة قد بيعت فى باريس منذ ما يقرب من اثنى عشر عاماً[٢]. ومهما يكن من أمر تاريخ وكيفية التصرف فيها، فقد خصمت الحكومة البريطانية ثمن هذه الأسهم ، وهبط تبعاً لذلك ثمن الصفقة إلى ٣,٩٧٦,٥٨٢ جنيهاً [٣]، ولم يجادل إسماعيل أو أحد من نظاره فى هذا الخصم .

وأثيرت مسألتان على جانب كبير من الأهمية .. وتتلخص المسألة الأولى فى أن إسماعيل كان قد عقد فى ٢٣ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٦٩ (٣) اتفاقية مالية مع شركة القناة، وافق فيها على التنازل عن أرباح «كوبونات» أسهم الحكومة لدى الشركة لمدة خمس وعشرين سنة، تبدأ من أول يوليو – تموز – سنة ١٨٦٩ وتنتهى فى أول يوليو سنة ١٨٩٤ توفية لتعويض للشركة قدر بثلاثين مليون من الفرنكات، فى مقابل تنازلها عن حق الإعفاء الجمركى المخول لها فى عقد الامتياز الثانى، وعن جميع المستشفيات المقدمة فى منطقة القناة ومعداتها، وعن جميع البيوت والمبانى المملوكة للشركة فى معظم جهات القناة، وعن محاجر المكس وميناثها، وعن مخازن ومحلات بولاق ودمياط، وانفراد الحكومة بتدبير خدمات البريد والبرق للجمهور فى منطقة القناة . والتزمت الحكومة فى هذه الاتفاقية بتسليم الشركة فوراً كوبونات الأسهم المستحقة الأداء من أول يوليو ١٨٦٩ حتى ٣٠ يونيو – حزيران – ١٨٩٤، وأن تدفع فوائد بسعر ١٠ ٪ عن المبلغ الإجمالى للتعويض. ثم التزمت الحكومة المصرية مرة أخرى بأن تدفع للحكومة البريطانية كل عام ابتداء من ١٨٧٥ حتى شهر يوليو ١٨٩٤ فوائد قدرها ٥ ٪ من الثمن المدفوع؛ أى ١٩٨,٨٢٨ جنيهاً مصرياً فى مقابل حرمان الحكومة البريطانية من أرباح

---

(١) Voisin Bey, Le Canal do Suez. 7 vols. Paris, t. I, 1902, p. 278, fn. no. 1.

(٢) Kinross, Lord; Between Two Seas. London, 1968, p. 275.

(٣) كان إسماعيل قد عقد فى ذلك اليوم اتفاقيتين مع شركة القناة اختصت الأولى بالمسائل المالية. وتناولت الثانية مسألة الأراضى التى أضيفت إلى حزام مدينة بور سعيد. وتعنينا فى هذا الموطن من الدراسة الاتفاقية الأولى. انظر نص الاتفاقيتين فى :

Voisin Bey, op cit., t. 1, pp. 275 - 286.

«كوبونات» الأسهم طوال هذه المدة (١). وبهذه الطريقة أمكن تسوية هذه المسألة على حساب الحكومة المصرية؛ لأن حكومة لندن كانت تعلم علماً يقينياً بأمر اتفاقية سنة ١٨٦٩ ووقفت على نصوصها كاملة. ولكنها آثرت الصمت إزاء هذه المسألة وقت المفاوضات الخاصة بعقد الصفقة؛ لأنها كانت حريصة على أن تستأثر لنفسها بالأسهم، وكان هناك سباق محموم بينها وبين المؤسسات المالية الفرنسية لعقد الصفقة.. فلما اطمأنت إلى أنها كسبت الجولة الأولى بتوقيع عقد شراء الأسهم أثارت مسألة الرهن، وكانت مصر أضعف من أن تقف في وجه المطامع الاستعمارية وأمام الغزو المالي الأوروبي . وهكذا استردت الحكومة البريطانية على مدى تسعة عشر عاماً شطراً كبيراً من الثمن الذى دفعته سن ١٨٧٥ فى إبرام الصفقة، وكسبت الأسهم التى أصبحت بعد ذلك نبعاً مالياً غزيراً تدفق على الخزانة البريطانية كل عام بصفة منتظمة رتيبة وزيادة مطردة سنة بعد أخرى (٢).

أما المسألة الثانية فكانت ذات شقين: يتمثل الأول فى قرار كان دى لسبس قد استصدره من الجمعية العامة لحملة أسهم الشركة فى اجتماعها يوم ٢٤ من أغسطس – آب – سنة ١٨٧١ بتجريد أسهم الحكومة المصرية من حق التصويت تأسيساً على أنها مرهونة، ويستمر هذا الحرمان حتى تستوفى الشركة دينها كاملاً فى شهر يوليو – تموز – سنة ١٨٩٤ . أما الشق الثانى.. فإن القانون الأساسى للشركة ينص على أن لكل مساهم فى الشركة يمتلك خمسة وعشرين سهماً صوتاً واحداً، ولا يحق لأحد من حملة الأسهم أكثر من عشرة أصوات مهما بلغ عدد الأسهم التى يملكها (٣) ، ومعنى هذا النص أن الحكومة البريطانية لن يكون لها ، عند السماح لها بالتصويت ، أكثر من عشرة أصوات عند الاقتراع على أى قرار يعرض على الجمعية العامة لحملة الأسهم. ولكن لم يجرؤ دى لسبس على معاملة الحكومة البريطانية التى أصبحت مالكة لذلك العدد الضخم من الأسهم، تلك المعاملة الجاحدة التى عومل بها الخديو

---

(١) Sammaroc, A., op. cit., t. III, p. 347.

(٢) دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية التى أحاطت بإنشائها. من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة، ١٩٧١، ص ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

(٣) كانت المادة (٥١) من القانون الأساسى Le Statut للشركة الذى وافق عليه سعيد باشا فى ٥ يناير – كانون ثان – سنة ١٨٥٦ تنص على الآتى :

"Vingt - cinq actions donnent droit à une voix, le même actionnaaire ne peut réunir plus do dix voix, soit comme actionnaire, soit comme mandataire".

انظر النص الحرفى الكامل لمواد هذا القانون فى

Voisin Bey; op. cit., t. 1, pp. 67 - 90.

والمادة الحادية والخمسون المذكور نصها فى هذه الحاشية موجودة فى المصدر ذاته فى ص ٨٠، وترجمتنا العربية لهذه المادة هى : «كل خمسة وعشرين سهماً تعطى الحق فى صوت واحد. ولا يستطيع نفس المساهم أن يكون له أكثر من عشرة أصوات، سواء كمساهم ، أو كوكيل عن مساهمين».

إسماعيل صاحب الفضل عليه وعلى شركة القناة؛ إذ بدأ بأن أصدر بياناً هنأ فيه الحكومة البريطانية على الصفقة ، قال فيه «إن الأمة الإنجليزية تتقبل الآن نصيبها فى القناة، وهو ما احتفظ به لها احتفاظاً وفياً منذ البداية. وإذا كان لهذا العمل أى نتيجة، فهى فى رأيى أن الحكومة البريطانية ستتخلى عن خطتها التى تمسكت بها أمداً طويلا، وهى العداء لمصالح أصحاب الأسهم الأولين فى القناة البحرية . وقد ثابر هؤلاء حتى اليوم مثابرة كريمة، وأبدوا نشاطاً عظيماً، ووجهوا توجيهاً حسناً فى الوقت ذاته. ولذلك.. فإنى أنظر إلى المصلحة الوثيقة والمتبادلة، التى توشك أن تنعقد بين رأس المال الفرنسى ورأس المال الإنجليزى على أنها أسعد حادث فى حياتى. وستقوم قناة الملاحة العالمية بخدماتها من أجل الصناعة والسلم والأمن» [١].

دى ليسبس يتملق الحكومة البريطانية

وأراد دى لسبس ، تملقاً واسترضاءاً للحكومة البريطانية ، مجاملتها .. فقام بإبلاغ السفير البريطانى فى باريس ، لورد ليونز ، فى ٢٨ ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٧٥ بأن الحكومة البريطانية سيكون لها الحق فى الاشتراك فى اجتماعات الجمعية العمومية لحملة أسهم الشركة، وبذلك يتقرر لها تلقائياً حق التصويت، وأن يكون لها عشرة أصوات [٢] إعمالا لنص المادة (٥١) التى سبقت الإشارة إليها، وكان دى لسبس قد سلب هذا الحق من مصر عندما رهنت أسهمها سنة ١٨٦٩ حسبما ذكرنا. ثم ذهب دى لسبس إلى أبعد من ذلك فى استرضاء بريطانيا، فاستصدر قراراً من الجمعية العامة لحملة الأسهم بتاريخ ٢٤ يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٦ بتعيين ثلاثة أعضاء إنجليز فى مجلس إدارة الشركة [٣]، وكان عدد أعضائه قد هبط فى ذلك الوقت إلى ٢١ [٤] فارتفع عددهم بهذه الإضافة إلى ٢٤، وأصبح للحكومة البريطانية تمثيل فى مجلس إدارة الشركة بنسبة $\frac{1}{8}$ واشترطت الشركة أن تحتفظ للحكومة البريطانية بهذه المقاعد الثلاثة طالما ظلت مالكة للأسهم، وأن تقوم حكومة لندن باختيار الأعضاء الثلاثة ، ثم تعرض أسماؤهم على مجلس إدارة الشركة ، ثم توافق عليهم الجمعية العامة لحملة الأسهم [٥]، وزيد ذلك العدد وهذه النسبة بعد ذلك بتعيين سبعةِ أعضاء إنجليز جدد، بناء على قرار صدر من الجمعية العامة لحملة الأسهم فى ٢٩ أغسطس – آب – سنة ١٨٨٤ بعد مضى قرابة سنتين من الاحتلال

---

(١) Schonfield, Hugh J.; The Suez Cannal, Middle Sex, England, Undated, pp. 62 - 63.

(٢) Dr. Sabry, M.; op. cit., p. 166.

(٣) Voisin Bey; op. cit., t. 1, pp. 90 - 93.

(٤) كان عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة يتكون عند أول تأليفه من ٣٢ عضواً طبقاً للمادة ٢٤ من القانون الأساسى للشركة، ثم هبط هذا العدد إلى ٢١ عضواً بناء على موافقة الجمعية العامة لحملة الأسهم بجلسة ٢٤ أغسطس – أب – سنة ١٨٧١ بعد افتتاح القناة بأقل من سنتين . ويبدو أنه كان للصعاب المالية التى واجهتها الشركة فى سنواتها الأولى دخل فى هذا التخفيض، إذ إن عدداً كبيراً من السفن لم يقبل على استخدام القناة ؛ مما أدى إلى ظهور اتجاه ينادى ببيع القناة .

(٥) Sammaroc, A.; Histoire do L'Egypte Moderne etc., op. cit., t. III, p. 347.

البريطاني لمصر بما فيها قناة السويس (١) . وكان تعيين هؤلاء الأعضاءالإنجليز الجدد أبلغ رد على كبار المعارضين على عقد الصفقة بمقولة أن ديزرائيلي قد أغرق في مياه القناة قرابة أربعة ملايين جنيه من أموال دافعي الضرائب، طمعاً في المشاركة الفعلية في إدارة القناة، ولكنه لم يظفر إلا بتمثيل الحكومة البريطانية في اجتماعات الجمعية العامة لحملة الأسهم بعشرة أصوات وتمثيلها في مجلس إدارة الشركة بثلاثة أعضاء (٢) .

أجمعت آراء المراقبين السياسيين والعسكريين في أوروبا وأمريكا على أن شراء بريطانيا أسهم مصر في شركة القناة كان انقلاباً سياسياً ومالياً، أقدمت عليه الحكومة البريطانية في جرأة، وكان له أصداء بعيدة سلباً أو إيجاباً في أرجاء أوروبا . انهالت على الملكة فيكتوريا برقيات التهنئة من ملوك ورؤساء دول أوروبا، ما عدا الروسيا التي أرادت أن تجامل فرنسا (٣) التي نظرت إلى هذه الصفقة على أنها خطوة أولى من جانب بريطانيا لاحتلال مصر، أو على الأقل لزيادة نفوذها فيها. واعتقدت أن الحكومة البريطانية قد استغلت سوء حالة مصر المالية؛ لأن المبلغ الذي دفعته ثمناً للأسهم ينطوي على غبن لمصر لأنه أقل من ثمن بورصة باريس(٤). أما المستشار الألماني بسمارك.. فقد اغتبط لهذه الصفقة التي عدها إذلالاً جديداً لعدوته فرنسا. واعتقد أن شراء بريطانيا هذا العدد الكبير من الأسهم سوف يمهد الطريق أمام بريطانيا لاحتلال مصر. وفعلا أخذ منذ ذلك الوقت ينصح الحكومة البريطانية باحتلال مصر، وقد وقف خلال السنتين الأوليين من الاحتلال البريطاني موقفاً مؤيداً لهذا الاحتلال (٥) .. أما ملك بلجيكا ليوبولد الثاني، فقد نظر إلى صفقة الأسهم على أنها أعظم حادث في السياسة الدولية الحديثة .

الغبطة تعم شرائح المجتمع الانجليزي

وعمت الغبطة الشعب الإنجليزي بجميع شرائحه واتجاهاته السياسية باستثناءات قليلة بدافع من الحقد والغيرة من ديزرائيلي، ولكن الشعب في مجموعه أدرك أن بلاده أصبحت أكبر مساهم في شركة القناة. عبر أحد أقطاب حزب الأحرار المعارض لوزارة ديزرائيلي ، وهو لورد

---

(١) Voisin Bey; op. cit,. t. 1, pp. 72 f. n. (1) et p. 94.

(٢) كان من بين المعارضين للصفقة : جلادستون رئيس حزب الأحرار وجرانفيل ساعده الأيمن وغيرهما من كبار السياسيين. انظر عرضاً لآرائهم والخطابات التي تبودلت بين هؤلاء المعارضين في كل من :

Wilson, T. Arnold; The Suez Canal, Its Past, Pressent and Future, London, 1993, pp. 51- 57.

Crabites Pierre; op. cit., pp. 180 - 186.

Taylor, A. J. P. ; op. cit, p. 235, f. n. no. 3.

(٣) دكتور محمد مصطفى صفوت ، إنجلترا وقناة السويس ، ص ٥٣.

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٥.

(٥) دكتور محمد مصطفى صفوت، الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤١ - ١٤٢.

هارتنجتون (١) Hartington تعبيراً سياسياً عن الصفقة، فقال «إن من حق بريطانيا أن تغتبط اليوم ؛ إذ انتقلت إليها حقوق السيادة التى يمارسها خديو مصر على القناة». وهو تعليق يدل على أن الصفقة تؤدى حتماً – فى نظره وتقديره – إلى استيلاء بريطانيا على القناة. والواقع أن الصفقة قوت مركز بريطانيا فى أوروبا وفى العالم وزادت من نفوذ بريطانيا فى مصر، وقد أثبتت الأحداث التى تلاحقت أنها كانت الدولة المستفيدة الأولى مالياً وسياسياً وحربياً من صفقة الأسهم. وقد أعلن ديزرائيلى فى نهاية الجلسة التى عقدها مجلس العموم البريطانى فى ٢١ فبراير – شباط – سنة ١٨٧٦ قائلا إنه كان دائماً ولايزال ينظر بارتياح إلى هذه المسألة كعملية سياسية، وكعملية اعتقد أنها تؤدى إلى تقوية الإمبراطورية البريطانية. وبهذه الروح فإن البلد الذى يفهمه جيداً قد وافق على عمله . أما الذين يوجهون إلى ديزرائيلى النقد فهم كما يبدو لايملكون هذا الإدراك... إن شعب إنجلترا قد وافق منذ البداية على امتلاك الأسهم، وأدرك حكمة الخطوة التى سيوافق عليها مجلس العموم اليوم. وقد سلك شعب إنجلترا هذه السبيل لأنه حصل على قدر كبير من السلطة والنفوذ، وأصبحت له مصالح فى هذا الجزء المهم من إفريقية، لأن الشعب يدرك أيضاً أنه ضمن له طريقاً للإمبراطورية الهندية وللأقاليم البريطانية الأخرى.

"I have always and do now recommed it (the purchase of the Suez shares) to the country as a political transaction, and one which I believe is calculated to strengthen the Empire. That is the spirit in which it had been accepted by the country, which understands it. Because they think we are obtaining a great hold and interest in this important portion of Africa, because they believe that it secures to us a highway to our Indian Empire and our other dependencies, the people of England have from the first recognized the properity and the wisdom of the step which we shall sanction to night" (2).

موقف الدولة العثمانية من عقد صفقة الأسهم

أما موقف الدولة العثمانية من صفقة بيع الأسهم فكان سلبياً.. إذ اكتفت بإعلان عدم رضائها عن الخطوة التى أقدم عليها ديزرائيلى ، ولكنها لم تجرؤ على اتخاذ إجراء لوقف عملية البيع؛ لأنها كانت تعلم أنه ليس فى مقدورها اتخاذ مثل هذا الإجراء فى وجه بريطانيا. والدولة العثمانية تتحمل فى الواقع شطراً كبيراً من المسئولية فى هذه الكارثة التى حلت بمصر كولاية

---

(١) يذكر فى بعض المراجع باسم ديفونشير Devonshire ، وقد رفض ثلاث مرات رياسة الوزارة. واختلف مع جلادستون رئيس حزب الأحرار حول مسألة الحكم الذاتى فى إيرلندا. وقد تولى رياسة اللجنة الملكية للجيش ودخل وزارة الاتحاديين Unionist Cabinet فى يونيو ١٨٩٥ برياسة لورد سالزبورى . انظر:
Enson, R. C. K. op. cit., pp. 33, 66, 96, 172, 175, 224, 290 - 292.

(٢) Hansard's Parliamentary Debates, House of Commons, 3rd Ser., Vol. 227, Cols. 652 - 661.

عثمانية، لأنها أطلقت العنان لإسماعيل يعقد قروضاً خارجية كل عام تقريباً وبشكل لا مثيل له. ولما أرادت أن تكبح جماحه بإصدار فرمان سنة ١٨٦٩ الذى ينص على عدم الإذن له فى عقد قروض خارجية إلا بموافقة مسبقة من السلطان، وبعد أن يوضح الحاجة إلى عقد القرض عادت فسحبت هذا الفرمان فى سنة ١٨٧٢ . ولو كانت الدولة العثمانية وقفت موقفاً حازماً من إسماعيل فيما يختص بالقروض، لما غرق فى الديون وأغرق معه الشعب الكادح، واضطر إلى بيع ثروة قومية انتهت بالاحتلال البريطانى لمصر.

آراء المؤرخين الأجانب والمحايدين والمؤرخين المصريين

أما عن مصر.. فكان بيع أسهمها كارثة قومية لها من جميع النواحى؛ فقد حرمت من ثروة ضخمة كان من المفروض أن تدخل خزانتها تباعاً على مر السنين. ولكن باع إسماعيل أسهم مصر بعد مضى ست سنوات وستة أيام على افتتاح القناة فى ١٧ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت قيمة هذه الأسهم ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ وربحت منها الخزانة البريطانية ٣٨,٦٠٠,٠٠٠ جنيه فى أواخر سنة ١٩٢٩ (١). وقد علق القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية فى مصر، ألبرت فارمان Elbert Farman ، وهو رجل محايد، على بيع إسماعيل هذه الأسهم بقوله إن هذا التصرف كان أكبر وأفدح خطأ سياسى ومالى ارتكبه فى حياته (٢)، وهناك مؤرخ إنجليزى ، هو إنزور Ensor صور الموقف الناجم عن بيع الأسهم تصويراً دقيقاً وأكثر تفصيلاً ، فقال إن المواصلات البحرية بين إنجلترا والهند تحولت إلى قناة السويس، وأضفت على مصر مزيداً من الأهمية الإستراتيجية التى كانت من قبل لطريق رأس الرجاء الصالح. وعلى الرغم من أن القناة قد افتتحت للملاحة البحرية قبل بيع الأسهم، لم يكن لبريطانيا أى رقابة على القناة أو مركز متميز محلى Locus Standi فى هذا الشريان الماذى الحيوى الجديد بالنسبة للإمبراطورية البريطانية ، ولكن لما عقدت الصفقة.. تهيأت الفرصة أمام بريطانيا سريعاً بعد شرائها الأسهم فى العمل على نمو هذا النفوذ؛ مما أدى فى نهاية المطاف إلى احتلالها مصر (٣) أما المؤرخون والباحثون المصريون وغيرهم من المحايدين الذى ينتمون إلى جنسيات أخرى.. فقد أجمعوا على أن النتيجة الطبيعية لتصرف إسماعيل ببيع

---

(١) *الرافعى ، عصر إسماعيل، ج ١، ص ١٠٢. وقد تفاوتت تفاوتاً كبيراً تقديرات المؤرخين لقيمة الأرباح وثمن الأسهم التى تصاعدت تصاعداً مطرداً. ولذلك اعتمدنا على الأرقام التى ذكرها الرافعى، وطبقاً لتقديراته* تكون خسارة مصر إلى سنة ١٩٢٩ هى:

٧٢,٠٠٠,٠٠٠ ثمن الاسهم + ٣٨,٦٠٠,٠٠٠ أرباح الأسهم = ١١٠,٦٠٠,٠٠٠ من الجنيهات

ويخصم من ثمن الأسهم وأرباحها المبلغ الذى دفعته لمصر ٣,٩٧٦,٥٨٢ من الجنيهات مجمل الخسارة المالية لمصر ١٠٦,٦٢٣,٤١٨ من الجنيهات

(٢) نقل هذا الرأى دكتور محمد صبرى :

Dr. Sabry M. ; op. cit., p. 165.

(٣) Ensor, R. C. K. ; op. cit., pp. 73 - 83.

أسهم مصر، كان وقوع الاحتلال البريطانى بعد أقل من سبع سنوات من هذا التصرف مهدت بريطانيا خلالها لنفسها عديد الفرص لتدخلها فى شئون مصر ماليّاً واقتصادياً وسياسياً وإدارياً، حتى انتهى بها الأمر إلى احتلالها عسكرياً سنة ١٨٨٢ .

وعلى الرغم من هذا التصرف المشين الذى أقدم عليه إسماعيل، نجد أحد رجال القانون المصريين يقرر فى غير استحياء «إنى أتحدى كتاب التاريخ وعلماء السياسة أن يأتونى بسيرة ملك ضحى بعرشه فى سبيل أمته كما فعل إسماعيل !!! أتحداهم أن يأتونى بأى رأس متوج وقف وحده وبمفرده فى الذود عن بلاده سنوات متصلة كما وقف إسماعيل، أو ناضل مثل نضاله الذى كتب له الخلود والمجد إلى يوم الدين» (١)

وكان من بين النتائج فى السياسة الدولية بعد إبرام صفقة الأسهم بأقل من سنتين تدخل بريطانيا ، حين نشبت الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا فى ٢٤ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٧ ؛ إذ خشيت بريطانيا أن تمد الروسيا عملياتها الحربية إلى قناة السويس استناداً إلى أن القناة تجرى فى أرض مصرية تحت السيادة العثمانية. وتبادلت حكومة لندن مع حكومة سان بطرسبرج مكاتبات دبلوماسية فى هذا الشأن، سبق أن أشرنا إليها (٢).

ومجمل القول أن ثلاث شخصيات قد أسهمت فى وقوع هذه الكارثة القومية، التى حلت بمصر وكانت من أهم أسباب الاحتلال البريطانى الثالث لمصر سنة ١٨٨٢ . كان أول هذه الشخصيات الخديو إسماعيل، فإنه بتبذيره الذى وصل إلى حد السفه، ألقى بنفسه بين براثن الاستعمار البريطانى الشرس، وأغلب الظن أنه لم يكن يدرى عواقب فعلته. وكان ثانى الشخصيات لورد ديزرائيلى اليهودى ورئيس الوزارة البريطانية، وهو أب الاستعمار البريطانى فى القرن التاسع عشر، وقد عقد الصفقة قبل أن يحصل على موافقة البرلمان، ثم روتشيلد اليهودى الذى تعاون مع صديقه ديزرائيلى فى التغلب على العقبة المالية، التى واجهتها الحكومة البريطانية فى تدبير ثمن الأسهم.

ونحيل القارئ الذى يبغى الاستزادة العلمية عن هذا الموضوع إلى أربع وثائق إنجليزية نلقى مزيداً من الضوء على أبعاد هذه المؤامرة الاستعمارية (٣).

---

(١) دكتور مصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة. ج١ ، سنة ٥٢، ص ٤٣٢، وقد ظهرت هذه الطبعة قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد أهدى المؤلف هذا الجزء إلى روح إسماعيل فى عبارات مسجعة، هى «إلى روح إسماعيل العظيم، وفاء وتقديراً لجهاده المبرور الذى دل عليه قوله المأثور، إنى أريد القناة لمصر، ولا أريد أن تكون مصر للقناة» ص ٣.

(٢) انظر فى هذه الدراسة ج ٢ ، الفصل العاشر.

(٣) الوثيقة الأولى:

= British Treasury Minute on Arrangements for Loan to Purchase the Khedive's Interest in

ثالثاً: كان من بين أسباب الاحتلال البريطاني لمصر الانقلاب الذى حدث فى السياسة التقليدية، التى انتهجتها بريطانيا تجاه الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر. وكانت تستهدف المحافظة على استقلال هذه الدولة وتماسك ممتلكاتها.. فقد بدأت تحيد عن هذه السياسة منذ سنة ١٨٧٨ ، على عهد وزارة ديزرائيلي اليهودى، الذى يعد أب الاستعمار البريطانى كما ذكرنا وأب الفكرة اليهودية فى القرن التاسع عشر والتى ستتحول بسرعة إلى فكرة الصهيونية (١). ففى تقديره للموقف الدولى ، لم تثبت الدولة العثمانية قدرتها على البقاء كدولة قوية متماسكة. ولم تستفد من الفرصة التى أتاحتها لها لإصلاح شئونها معاهدة باريس التى عقدت فى ٣٠ من مارس - آذار - سنة ١٨٥٦ عقب حرب القرم. وكانت الدول الأطراف فيها ، بجانب الدولة العثمانية ، النمسا ، وفرنسا، وبريطانيا ، وبروسيا، والروسيا ، وسردينيا، وتعهدت فيها مجتمعة بالمحافظة على استقلال الدولة وضمان سلامة ممتلكاتها. وقد ألحقت بهذه المعاهدة ثلاث اتفاقيات اعتبرت ملاحق منفصلة لهذه المعاهدة كلها فى صالح الدولة (٢)، ثم عقدت ثلاث من أكبر دول أوروبا، هى النمسا وفرنسا وبريطانيا معاهدة فى ١٥ أبريل - نيسان - من السنة ذاتها قررت فيها أن أى إخلال بمعاهدة ٣٠ مارس - آذار - سنة ١٨٥٦ يعتبر سبباً لقيام الحرب(٣) Casus belli . رأى ديزرائيلي أنه لا أمل فى شفاء «رجل أوروبا المريض» .. فقد تراكمت عليه

=the Suez Canal company, 25 November, 1875 [Great Britain, Parliamentary Papers, 1876, Vol. 83, p. 1309]

الوثيقة الثانية:

Anglo - Egyptian Agreement for Purchase of Khedive's Suez Canal Company Shares with Explanatory Letter of British Agent and Consul General 25 and 27 November 1875 [Great Britain, Parliamentary Papers, 1876, Vol. 83, pp. 140 - 142].

الوثيقة الثالثة :

Disraeli's Defense Before the House of Commons of his Suez Action [Hansard's Parliamentary Debates, Commons, 3rd. ser., Vol. 227, cols. 652 - 661].

الوثيقة الرابعة :

Suez Canal Company Assmbly's Resolution on British Participation in the Company's Council, 27 June 1876 [Great Britain, Parliammentary Papers, 1876, Vol. 83, p. 379].

والوثائق الأولى والثانية والرابعة ضمن المجد الذى نشرته الحكومة البريطانية فى الكتاب الأزرق متضمناً معظم وثائق هذا الموضوع بعنوان:

Blue Book, Egypt, No. 1 (1876): Correspondence respecting the Purchase by Her Majesty's Government of the Suez Canal Shares belonging to the Egyptian government.

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت «مؤتمر برلين» ص ٩.

(٢) Great Britain, Parliamentary Papers, 1856, Vol. 61, pp. 19 - 34. op. cit., Vol. 61, pp. 444 - 445.

(٣) Ibid. vol. 61, pp. 444 - 445.

الديون الخارجية وعجز عن دفع فوائد القروض، وأثبتت الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧ – ١٨٧٨) بجلاء أن المحاولات العديدة التى بذلت طوال القرن التاسع عشر لتمكين الدولة من البقاء قوية متماسكة الأجزاء إنما هى سياسة عقيمة، وأنها مضيعة للأرواح والأموال والجهد والوقت (١)، وأن بقاءها كدولة متداعية يشكل خطراً جسيماً على المصالح البريطانية فى الشرقين الأدنى والأوسط، ويتيح للروسيا آفاقاً جديدة يتسرب إليها النفوذ الروسى. وتلاقت آراء رئيس الوزارة ديزرائيلى مع آراء وزير الخارجية الجديد سالزبورى، الذى نقل فى تعديل وزارى من منصبه كوزير لشئون الهند عقب إخراج لورد دربى وزير الخارجية من الوزارة فى ٦ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٨ (٢).

ليس من السهل على أى باحث محايد قبول أو هضم الآراء التى ساقها فى غير استحياء رئيس الوزارة البريطانية ديزرائيلى؛ تبريراً لرغبته فى التهام إقليمين من أقاليم الدولة لهما أهميتهما فى تأمين المواصلات البريطانية إلى الهند، وهما جزيرة قبرص ومصر بما فيها قناة السويس ، وتوزيع أقاليم أخرى أسلاباً بين بضع دول أراد استرضاءها ، نذكر من بينها على سبيل المثال فرنسا التى استولت على تونس بتشجيعه وتحريضه بل وبموافقته . فإذا أخذنا آراء ديزرائيلى دون مناقشة.. فإن هذه الدراسة التى نقوم بها تتحول تلقائياً إلى مجرد عملية «سرد تاريخى» تردد آراء أحد الأطراف، دون توضيح أوجه التحامل أو الزيف فيها.

ومما لا مراء فيه أن الدولة العثمانية تعرضت لأزمات سياسية حادة ولكوارث عسكرية عقب حرب القرم وإبرام معاهدة باريس فى ٣٠ مارس – آذار – سنة ١٨٥٦ ومعاهدة الضمان فى ١٥ أبريل – نيسان – ١٨٥٦، والتى عقدت بين ثلاث دول كبرى هى بريطانيا وفرنسا والنمسا ، ونصت على أن أى إخلال بمعاهدة باريس يعد سبباً لقيام الحرب Casus belli . وقد دلت الأحداث على أن مسئولية المصاعب والكوارث التى واجهتها الدولة العثمانية إنما تقع على عاتق مجموعتين من الدول ، هما :

---

(١) Seton- watson, R. W.; Disrael.; Cladstone and the Eastern Question. A study in diplomacy and party Politics, London, 1935, p. 423.

(٢) طلب رئيس الوزارة ديزرائيلى من وزير الخارجية دربى الاستقالة من الوزارة بسبب النزاع المستمر بينهما. ووقع اختياره على سالزبورى الذى كان يشغل منصب وزير شئون الهند فى الوزارة عن أول تشكيلها فى فبراير – شباط – ٨٧٤ ، وكان من غلاة المستعمرين كما كان يمقت الدولة العثمانية مقتاً شديداً. أما المآخذ التى وجهت إلى سلفه دربى، فكان من بينها أنه كان لا يساير تطورات الأحداث السياسية، متوسط الذكاء، خاملا، بطيئاً فى اتخاذ القرارات المناسبة فى الوقت المناسب ، كما كانت تعوزه الشجاعة الأدبية فى الأوقات العصيبة .Ultra - timid انظر:

Ensor, R. C. K.; op. cit., p. 38.

المجموعة الأولى: وتتمثل فى الكيانات السياسية القائمة فى شبه جزيرة البلقان مثل البوسنة والهرسك وبلغاريا والصرب والجبل الأسود، التى قام سكانها المسيحيون منذ سنة ١٨٧٥ بثورات للانفصال عن الدولة العثمانية. وقد تحولت معظم هذه الثورات إلى مذابح دموية مروعة بين الثوار والعثمانيين ولقيت هذه الثورات تعاطفاً من بعض كبار المسئولين فى بريطانيا مثل لورد جلادستون رئيس حزب الأحرار، الذى قام بحملات إعلامية شرسة ضد الدولة العثمانية ونعتها بأنها نقمة على الإنسانية والحضارة، وطالب بطردها من أوروبا مما أوجد رأياً عاماً فى أوروبا يضطرم سخطاً عليها ، وقد تحولت الثورات البلقانية إلى حرب الدولة العثمانية.

المجموعة الثانية: وتتمثل فى الدول الكبرى الموقعة على معاهدة باريس فى ٣٠ مارس ١٨٥ وعددها ست هى بريطانيا وفرنسا والنمسا وبروسيا والروسيا ودولة صغيرة هى سردينيا فضلا عن الدولة العثمانية. والدول الثلاث الموقعة على معاهدة الضمان السابق الإشارة إليها. ولم تحرك هذه الدول ساكناً، بل أكثر من ذلك اشتركت إحدى هذه الدول وهى الروسيا فى محاربة الدولة العثمانية فى حرب سنتى ١٨٧٧ - ١٨٧٨ بحجة إصلاح أوضاع الرعايا المسيحيين. واشتركت أربع دول فى احتلال أو الاستيلاء على الممتلكات العثمانية بدلا من اتخاذ موقف جماعى للدفاع عن الدولة العثمانية؛ وفاءً بالتزاماتها فى معاهدتين دوليتين وتركتها وحيدة تخوض حرباً صليبية شرسة ضد الروسيا ورومانيا والصرب والجبل الأسود جهاراً ورعايا الدولة المسيحيين فى البلقان سراً . وعلى الرغم من هذا التكتل، أظهرت الجيوش العثمانية فى هذه الحرب بسالة مثالية شهد بها قيصر الروسيا، وقد يقول قائل إن بريطانيا قامت بمظاهرة حربية لردع الروسيا حين وصلت القوات الروسية فى يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٨ إلى مشارف إستانبول وأفصحت عن عزمها على احتلالها. فأصدرت حكومة لندن أوامرها فى الشهر ذاته بدخول الأسطول إلى البوسفور، وفتحت اعتماداً مالياً قيمته ستة ملايين جنيه، واستدعت الجيش الاحتياطى فوراً، وطلبت من الهند إرسال قوات هندية وصلت إلى مالطة فى مايو- آيار- وكان الهدف من هذه الإجراءات هو منع الروسيا من احتلال إستانبول؛ حفاظاً على المصالح البريطانية بمنع الروس من السيطرة على المضايق والوصول إلى البحر المتوسط وتهديد قناة السويس. ثم تركت جميع الدول دون استثناء العثمانيين بمفردهم، عقب وقف العمليات الحربية فى حرب ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، يفاوضون الروس الذين فرضوا عليهم معاهدة جائرة، هى معاهدة سان ستفانو فى ٣ مارس - آذار - سنة ١٨٧٨ . ولما استبان للدول الكبرى خطورة هذه المعاهدة طلبت عرضها على مؤتمر برلين الأوروبى، الذى اجتمع ١٣ يونيو - حزيران - فى السنة ذاتها. ودلت الأحداث على أن الدول الكبرى قد تآمرت على الدولة العثمانية قبيل اجتماع هذا المؤتمر، وانتزعت منها لنفسها أقاليم سياسية فى أوروبا وآسيا

واتفقت فيما بينها على عمليات الاستيلاء أو الاحتلال وتحديد مكانها، وتركت لمؤتمر برلين عند اجتماعه تسجيل ما تم الاتفاق عليه. وكان من أهم عمليات الاغتصاب:

١- إكراه السلطان عبد الحميد على الموافقة على أن تحتل بريطانيا جزيرة قبرص، احتلالا مؤقتا وفرضت عليه معاهدة فى هذا الصدد وقعت فى ٤ من يونيو- حزيران - سنة ١٨٧٨.

٢- تحتل الإمبراطورية النمساوية المجرية احتلالا مؤقتاً الولايتين العثمانيتين البلقانيتين، وهما البوسنة والهرسك وتديرهما. وتقيم حاميات عسكرية وتحتفظ بطرق عسكرية وتجارية صنجقية وفى بازار بين الصرب والجبل الأسود، على أن تظل الإدارة العثمانية قائمة فى هذه الصنجقية. وقد جاءت هذه المكاسب الإقليمية التى ظفرت بها الإمبراطورية النمساوية المجرية نتيجة التأييد الساخن من جانب المستشار الألمانى بسمارك، فكسب إلى جانبه هذه الإمبراطورية، بل وسيطر عليها سياسياً كحليفة [1]، ثم حولت هذا الاحتلال المؤقت إلى عملية ضم نهائى إليها سنة ١٩٠٨. وبذلك ضاعت هذه الأقاليم نهائياً من الدولة العثمانية.

٣- تتنازل الدولة العثمانية للروسيا عن أراضى أردهان Ardahan، وقارص Kars، وباطوم Batum. ووعدت بريطانيا دولة أخرى هى فرنسا باحتلال تونس، ومنحت كلا من رومانيا والصرب والجبل الأسود الاستقلال.

أما القروض الخارجية التى عقدتها الدولة، فمردها أولا إلى مواجهة نفقات حرب القوم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) واضطرت الدولة إلى عقد أكثر من قرض خارجى للإنفاق على المجهود الحربى، ثم مواجهة الفتنة الطائفية فى لبنان سنة ١٨٦٠، والثورات البلقانية وثورة جزيرة كريت بإيعاز اليونان، ثم إسراف السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦)، وقد كان إسرافه أحد الأسانيد التى استندت إليها الفتوى بعزله.

ويلاحظ أيضاً أن الروسيا كانت من أولى الدول التى سعت لخرق معاهدة باريس لسنة ١٨٥٦، فقد استغل قيصر الروسيا إسكندر الثانى (١٨٥٥- ١٨٨١) فرصة اشتعال الحرب بين فرنسا وبروسيا سنة ١٨٧٠ من أجل إتمام الاتحاد الألمانى، فتحرك دبلوماسياً وقدم مذكرتين فى ٣١ من أكتوبر وأول نوفمبر - تشرين أول وتشرين ثان على التوالى ١٨٧٠ - إلى الدول الموقعة على معاهدة باريس، مطالباً بتعديل النصوص التى وردت فيها والخاصة بالمضايق العثمانية والبحر الأسود. وعلى الرغم من أن هذا الطلب يعد إهداراً لمبدأ احترام المعاهدات الدولية، فقد اقترح المستشار الألمانى بسمارك عقد مؤتمر دولى للنظر فى تعديل المعاهدة. وكان بسمارك يريد مكافأة الروسيا لأنها التزمت الحيدة فى أثناء الحرب التى اندلعت بين فرنسا وبروسيا. وعقد مؤتمر لندن فى المدة من ١٧ يناير - كانون ثان - إلى ١٣ مارس -

---

(١) Seton - Watson, R. W.; The Rise of Nationality in the Balkans, 1917, p. 115.

آذار– سنة ١٨٧١ ، وأسفر عن عقد معاهدة جماعية بين الدول الكبرى عرفت باسم معاهدة لندن لسنة ١٨٧١ ، وبمقتضاها تقررت أحكام لصالح الروسيا على حساب المصلحة العليا للدولة العثمانية من حيث السماح للسفن الحربية بعبور المضايق، وإلغاء النصوص الخاصة بحيدة البحر الأسود والمواد ١١، ١٣، ١٤ من معاهدة باريس (١).

والخلاصة أن الدول الأوروبية والشعوب البلقانية لم تترك للدولة العثمانية فرصة لالتقاط أنفاسها وهى تواصل مسيرتها فى ملابسات متناهية فى إظلامها وقسوتها .. فالأزمات السياسية تلاحقها، والثورات والحروب لا تخمد، وأطماع الدول فيها وطلباتها منها لاتنتهى ، والمحصلة النهائية أن لورد ديزرائيلى اليهودى ورئيس الوزارة البريطانية كان بعيداً عن كبد الحقيقة فى زعمه واتهاماته للدولة العثمانية.

بدأ التطور الجديد فى سياسة بريطانيا نحو الدولة العثمانية سنة ١٨٧٨ ، وفكرت فى احتلال جزء من ممتلكاتها: إما مصر ، وإما إحدى جزرها مثل قبرص أو كريت. واستقر رأى رجال الحرب والسياسة على قبرص .. فهذه الجزيرة هى بمثابة «جبل طارق جديد A new Gibraltar ومفتاح غربى آسيا The Key of Western Asia ، واستخدم سالزبورى الضغط والتهديد مع السلطان عبد الحميد ليوافق على أن تحتل بريطانيا قبرص بالتراضى وإلا عمل على انهيار إمبراطوريته (٢) The Disruption of his Empire . وكان من بين الذرائع التى انتحلها وزير خارجية بريطانيا أن الاحتلال البريطانى لقبرص إنما هو احتلال مؤقت ينتهى أجله إذا أعادت الروسيا إلى الدولة العثمانية قارص، وأردهان ، وباطوم ، مع أنه كان من المتفق عليه بين بريطانيا والروسيا أن تحتفظ الأخيرة بهذه الأقاليم، وصدر فعلا قرار مؤتمر برلين الأوروبى فى ١٣ يوليو – تموز – ١٨٧٨ بذلك (المادة ٥٨) . وأن بريطانيا ، رغم احتلالها قبرص، تعترف ببقاء السيادة العثمانية على الجزيرة التى تظل من ناحية القانون الدولى العام إقليماً عثمانيّاً، وأن الحكومة البريطانية تدفع للسلطان الجزية السنوية المقررة على الجزيرة، وتقدر على أساس متوسط فائض موازنة حكومة قبرص فى السنوات الخمس السابقة على عقد المعاهدة. وشاء دهاء السياسة البريطانية أيضاً أنها أطلقت على مشروع المعاهدة الذى وضعته اسماً مخادعاً هو معاهدة التحالف الدفاعى، بحجة أن بريطانيا تتعهد بالدفاع عن الممتلكات العثمانية فى آسيا الصغرى وضمان سلامتها فى حالة وقوع اعتداء روسى عليها.

---

(١) انظر نص هذه المعاهدة فى :
Great Britain, Parliamentary Papers, 1871, Vol. 72, pp. 169 - 171.
وانظر أيضاً عرضاً وافياً عنها فى هذه الدراسة ، ج ١ ، الفصل الثامن ، وفى :
Taylor, A. J. P. ; op. cit., pp. 214 - 216.

(٢) Safwat, M. M. ; Tunis and the Great Powers, Alexandria, 1943, p. 148.

وأصدر وزير الخارجية تعليماته إلى السفير البريطانى فى إستانبول لايارد Layard بأن يقدم مشروع المعاهدة إلى السلطان عبد الحميد ويحدد له يومين اثنين للموافقة عليها. وأذعن السلطان للتهديد. وأعلن فى ٢٦ من مايو – آيار – ١٨٧٨ موافقته عليها. وأبرمت المعاهدة فى ٤ يونيو – حزيران – فى إستانبول ، وقع عليها عن الدولة العثمانية وزير خارجيتها صفوت باشا، وعن بريطانيا سفيرها لايارد. وكان من بين أحكامها أن تشرف بريطانيا على أجهزة الحكم والإدارة فى الجزيرة، وأن تقيم فيها مراكز للحشود العسكرية البريطانية وميناء حربياً [١].

وعلق أحد المؤرخين على معاهدة قبرص تعليقاً محايداً، فقال إن هذه المعاهدة لم تعقدها بريطانيا مع الدولة العثمانية، ولكنها فرضتها عليها فرضاً [٢] ، وهكذا وضع وزير الخارجية سالزبورى حداً نهائياً للسياسة التقليدية نحو الدولة العثمانية من الناحيتين النظرية والعملية، ونفذ فكرته الرامية إلى تقسيم الدولة العثمانية. وبدأ باستقطاع جزيرة قبرص من ممتلكاتها كخطوة أولى لها ما بعدها استناداً إلى أمرين: أولهما أن الروسيا توسعت إقليمياً على حساب الدولة العثمانية فى شرق البلقان وفى آسيا، وثانيهما رغبة النمسا فى احتلال الولايتين العثمانيتين الأوروبيتين، وهما البوسنة والهرسك فى غربى البلقان، وقد صدر قرار مؤتمر برلين الأوروبى سنة ١٨٧٨ محققاً رغبة النمسا فى هذا الصدد. وبذلك أصبح لكلتا الدولتين وجود عسكرى وسياسى واقتصادى فى البلقان: الروسيا فى شرقيه والنمسا فى غربيه، ولكن الأمر الجدير بالذكر فى هذا الموطن من الدراسة أن احتلال بريطانيا جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ لم يكن نتيجة التوسع الإقليمى الروسى ورغبة النمسا فى احتلال البوسنة والهرسك، وإنما كان مبرراً لبريطانيا فى احتلال قبرص بدليل أن بريطانيا. وبعبارة أدق أوفدت وزارة بنيامين ديزرائيلى فى مستهل قيامها فى فبراير – شباط – ١٨٧٦ وقبل اندلاع الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧ – ١٨٧٨) ، إلى إستانبول فى فبراير ١٨٧٦ الكولونيل هوم Colonel Home ليبحث فى وسائل تعزيز الدفاع عنها. وقد وضع مذكرة استعرض فيها الموانئ والسواحل والجزر فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، والتى لها أهمية عسكرية بحيث تخدم المصالح البريطانية. وقد فضل عليها جزيرة قبرص لتكون قاعدة للتجمعات العسكرية البرية والبحرية البريطانية. ولما عاد من مهمته عينته وزارة ديزرائيلى فى وزارة الحربية، وأبقت مذكرته سراً إلى أن نشرتها بعد خمس وخمسين سنة [٣]. والمعنى المستفاد من هذه الواقعة أن احتلال قبرص تم بعد التفكير فى هذا الاحتلال

---

(١) أضيفت إلى هذه المعاهدة عدة ملاحق ، الأول بتاريخ أول يوليو – تموز – ١٨٧٨ بخصوص حقوق سكان الجزيرة المسلمين، والثانى بتاريخ ١٤ أغسطس – أب – ١٨٧٨ بخصوص تخويل بريطانيا حق التشريع، ثم تصريح عن الأراضى فى ٣ فبراير – شباط – ١٨٧٩ – انظر نص المعاهدة وملحقيها وتصريحها فى :

Hurewitz, J. C.; op. cit., vol. I, pp. 187 - 189.

(٢) Talor, A. J. P. ; The Struggle etc., op. cit., p. 250.

(٣) Journal of Modern History, June 1931, pp. 236 - 241.

بسنتين ، وأن التفكير التنفيذ تما على عهد وزارة واحدة هى وزارة ديزرائيلى .

ويرجع احتلال بريطانيا جزيرة قبرص إلى سببين رئيسيين، أولهما: فشل وزارة ديزرائيلى سنة ١٨٧٨ فى إنشاء عصبة دول البحر المتوسط The Mediterranean Powers League لمواجهة خطر التوسع الروسى فى البلقان وحوض البحر المتوسط. وكان قوام هذه العصبة بريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا واليونان، وكان ديزرائيلى قد أبدى اهتماماً عميقاً بإخراج مشروع هذه العصبة إلى حيز ا لتنفيذ، وأفضى به إلى الملكة فيكتوريا ولوح للدول بمكاسب إقليمية إذا قبلت الاشتراك فى العصبة، فتأخذ فرنسا ولاية تونس، وتأخذ النمسا ولاية البوسنة، وتأخذ إيطاليا ولاية ألبانيا، وتأخذ اليونان بعض الجزر العثمانية الصغيرة.. فقام مشروع العصبةمن حيث المبدأ على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وتوزيعها أسلاباً بين خمس دول. ودارت محادثات بين رئيس الوزارة الإيطالية ديبريتيس Augestion Depretis والسفير البريطانى فى روما سير باجت Sir Augustus Paget، وكادت تنجح لولا أن الموقف السياسى فى إيطاليا لم يكن مستقراً فى ذلك الوقت. فقد توفى الملك فيكتور عمانوئيل الثانى فى فبراير – شباط – ١٨٧٨ ، ثم لحق به بعد أسبوع البابا بيوس التاسع، ثم سقطت وزارة ديبريتيس فى ٩ مارس – آذار – ١٨٧٨ ، فتعثرت المحادثات. وكانت سياسة الوزارة الإيطالية الجديدة هى التزام الحيدة فى أوروبا خوفاً من جر إيطاليا إلى حرب أوروبية. ولذا أعلن وزير الخارجية الإيطالية الجديد كونت كورتى Count Corti رفضه لمشروع العصبة ، وكانت نتيجة ذلك أن وجه ديزرائيلى اهتمامه إلى احتلال جزيرة قبرص (١).

أما السبب الثانى لاحتلال بريطانيا قبرص.. فهو رغبتها فى اتخاذ هذه الجزيرة قاعدة عسكرية فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، تحافظ منها على سلامة مواصلاتها عبر قناة السويس إلى الهند وغيرها من الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار، وبذلك تكون لها ثلاث قواعد رئيسية فى البحر المتوسط: واحدة فى غربية هى جبل طارق، وثانية فى وسطه هى جزيرة مالطة ، وثالثة فى شرقيه هى جزيرة قبرص. وقد علق المراقبون الفرنسيون على احتلال بريطانيا جزيرة قبرص، كما سنذكر بعد حين، بأن هذه الجزيرة تقف كالحارس الديدبان Le Sentinelle يحرس المدخل الشمالى لقناة السويس ويشرف على ميناء الإسكندرية.

رابعاً: كان الغزو العسكرى الفرنسى لتونس سنة ١٨٨١ ، وهى ولاية عثمانية، دافعاً قوياً لبريطانيا على احتلال مصر فى السنة التالية (١٨٨٢). كان وزير خارجية بريطانيا سالزبورى قد أبلغ نظيره وزير خارجية فرنسا وادنجتون فى ٧ يوليو – تموز – بمعاهدة قبرص، فى مقابلة شخصية بينهما تمت فى إحدى الطرقات الجانبية فى مقر مؤتمر برلين. وكان المؤتمر يوشك

(١) Seton - Watson, R. W. ; op. cit., pp. 236 - 327.

على الفراغ من أعماله، وثارت ثائرة وادنجتون ، وأعلن أنها صفعة قوية لفرنسا وحز فى نفسه أن بريطانيا، وهى دولة كان يصفها بأنها دولة آسيوية كبرى Une Grande Puissance Asiatique ، بمعنى أنها تمتلك أقاليم واسعة فى آسيا، وتظفر باحتلال مراكز إستراتيجية مهمة فى حوض البحر المتوسط، فى حين أن فرنسا - وهى دولة كبرى متوسطية - بمعنى أنها تطل على البحر المتوسط (١) Une Grande Puissance Méditerranéenne جغرافياً وتاريخياً وسياسياً، تلقى مثل هذه الصفعة على يد بريطانيا. ومضى وادنجتون فى سورة غضبه الجارف، فصرح لسالزبورى أن فرنسا لاتقبل الإخلال بالتوازن الدولى فى شرقى البحر المتوسط أو الانتقاص من نفوذها فى هذه المنطقة، وأن الرأى العام الفرنسى لن يقبل أبدا الموافقة على معاهدة قبرص ، فهى إذلال جديد لفرنسا (٢)، وهى هزيمة لنظام الجمهورية الثالثة، ولم تكن قد توطدت دعائمه بعد، واختتم حديثه بقوله إنه ليس أمام الوفد الفرنسى إلا الانسحاب من المؤتمر. وأبرق فى ٨ يوليو إلى رئيس الوزارة الفرنسية ديفور Dufaure يخطره بمعاهدة قبرص (٣) . والواقع أن مركز وادنجتون كان حرجاً أمام الرأى العام الفرنسى.. فقد صرح فى مجلس النواب قبيل سفره إلى برلين، بأن الحكومة الفرنسية تحدوها رغبة قوية فى إقرار السلام فى أوروبا، وأنها ستلتزم الحيدة التامة فى أعمال المؤتمر ، وأنها لا تسعى للظفر بمغانم فى المؤتمر، ولكنها مصممة على الاحتفاظ بالوضع القائم فى حوض البحر المتوسط Status que ، ثم جاءت معاهدة قبرص فعصفت بالوضع العسكرى فيه.

أما الصحافة الفرنسية على اختلاف اتجاهاتها .. فشنت حملات اتسمت بالعنف والتهكم على بريطانيا، وأفردت جريدة La République Francaise أى الجمهورية الفرنسية مقالاتها الافتتاحية لمهاجمة معاهدة قبرص. وكانت هذه الجريدة لسان حال ليون جمبتا Gembetta زعيم الجمهوريين، واتهمت بريطانيا بالأنانية، ووصفت عملها بأنه يتنافى مع الأخلاق ، وأنها قد أحاطت بسمعتها فى المجال الدولى.. ففى الوقت الذى أيدت بريطانيا عقد مؤتمر دولى فى برلين لتعديل معاهدة سان ستفانو حفاظاً على الدولة العثمانية، إذا هى تفرض عليها من وراء ظهر الدول معاهدة سرية لاحتلال قبرص بحجة الدفاع عن الممتلكات العثمانية، وأن هذا العمل يمس كرامة أعضاء مؤتمر برلين.. وإذا كانوا قد علموا أن بريطانيا قد أبرمت قبيل اجتماع المؤتمر بعشرة أيام معاهدة قبرص، لرفض كثير منهم الذهاب إلى المؤتمر. وقالت الجريدة أيضاً إن بريطانيا كانت تندد بالاتفاقات السرية والمعاهدات المنفصلة Les traités separés التى تمليها دولة قوية على دولة ضعيفة مثل معاهدة سان ستفانو، ولكنها بعقد معاهدة قبرص أحلت

---

(١) Doc. Dipl. Fr., lère Série., t. II, doc. no. 330.

(٢) Safwat, M. M. ; op cit., pp. 211 - 212.

(٣) Doc. Dipl. Fr., lère Série., t. II, doc. no. 335.

لنفسها ما كانت تحرمه على غيرها. وأبرزت الجريدة فى أعدادها التالية أهمية جزيرة قبرص، فقالت إنها تقف كالديدبان الحارس لقناة السويس، وعلى مقربة من الخط الحديدى المقترح إنشاؤه، والذى يبدأ من إستانبول وسوف ينساب فى الأناضول وشمالى الشام ووادى الدجلة والفرات إلى بغداد. وقالت الجريدة إن سلطان الدولة العثمانية قد غدا تابعاً للتاج البريطانى. أما الصحف المعارضة فكانت أشد عنفاً من جريدة الجمهورية الفرنسية. وطالبت جريدة Le Constitutionnel أى الدستورى – فى مقال بعنوان Un peu de Philosophie أى «قليلا من الفلسفة» بألا تشترك فرنسا مع بريطانيا فى «الاتجار بالأقاليم والشعوب». أما جريدة L'Union – أى الاتحاد – وهى صحيفة ملكية محافظة، فقالت إن فرنسا لقيت فى مؤتمر برلين إذلالاً لا يقل عن إذلال سيدان، وإذا كانت معاهدة فرانكفورت (١٠ مايو – آيار – ١٨٧١) قد سجلت سقوط الفرنسيين فى أوروبا، فإن معاهدة قبرص ستسجل نهاية دورهم فى الشرق. ووصفت الجريدة مؤتمر برلين بأنه سلسلة من المهازل (١).

كان وزير خارجية بريطانيا لورد سالزبورى يتوقع هذه الغضبة العارمة من نظيره وزير خارجية فرنسا وادنجتون ومن الصحافة الفرنسية، فاستعد لها نفسياً ودبلوماسياً. كان يعلم أن فرنسا تتطلع إلى تونس منذ سنوات ذات عدد، وأنها تنظر إليها على أنها امتداد لإقليم الجزائر الواقع تحت الاحتلال الفرنسى منذ نيف وخمسين عاماً. وكان يعلم أيضاً أن هناك تنافساً بين فرنسا وإيطاليا على تونس.. فاستقر رأياً على أن يجعل من تونس التعويض الذى يقترحه على فرنسا، فى مقابل احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص . فصرح لوادنجتون بأن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بصفة عامة بمصالح فرنسا فى لبنان من حيث حماية الموارنة الكاثوليك وفى فلسطين حيث الأراضى المقدسة، بل وأكثر من ذلك، فالحكومة البريطانية موافقة على أن تكون لفرنسا حرية التصرف فى تونس.. وكان مما جاء على لسانه «خذوا تونس إذا أردتم. ولن تعارضكم إنجلترا هناك، وسوف تحترم قراراتكم». "Prenez Tunis si vous voulez. L'Angleterr ne s'y opposera pas et respectera vos décisions" (٢).

كانت هذه التصريحات مدعاة لإرضاء وزير الخارجية الفرنسية؛ فرد قائلا إن مصير تونس المحتوم هو أن تقع يوماً ما تحت السيطرة المباشرة لفرنسا. وأن تضم إلى مجموعة الممتلكات الفرنسية فى إفريقية، كما أن فرنسا لن تسمح لأى دولة بأن تضع أقدامها فى تونس، فإن فرنسا ستقاوم بقوة السلاح كل اتجاه من هذا النوع. وكان الوزير الفرنسى يقصد بالعبارة الأخيرة إيطاليا التى كانت تطمع هى الأخرى، حسبما ذكرنا، فى الاستيلاء على تونس وقد

(١) أورد الدكتور صفوت مقتطفات من مقالات الجرائد الفرنسية فى تلك الفترة، انظر:
Safwat, M. M. ; op cit., pp. 206 - 209.

(٢) Doc. Dipl. Fr. ; lère Sèrie, Tome 2, doc. no. 332.

ساير لورد سالزبورى هذا الغرور الفرنسى، فقال لوادنجتون فى مقابلة أخرى فى أثناء تواجدهما فى برلين «إنكم لاتستطيعون ترك قرطاجة [(١)] فى أيدى البرابرة».

"Vous no pouvez pas laisser Carthage aux mains des barbares". وقد قبلت الحكومة الفرنسية الاقتراح البريطانى الذى كان قد أيده من قبل المستشار الألمانى بسمارك، لأنه رأى أن هذا المشروع خير من تفكير فرنسا فى الانتقام من ألمانيا باسترداد مقاطعتى الألزاس واللورين، اللتين فقدتهما فرنسا فى حرب ١٨٧٠ – ١٨٧١ . وكانت العلاقات قد أخذت فى التحسن النسبى والمؤقت بين حكومتى باريس وبرلين، بعد أن عاد الحزب الجمهورى فى فرنسا إلى الحكم سنة ١٨٧٧ ؛ إذ كان الجمهوريون يختلفون عن خصومهم الملكيين فى عدم التحمس لفكرة الانتقام من ألمانيا. ورأى بسمارك أن يقابل هذا التحول السياسى بتشجيع فرنسا على سياسة التوسع الاستعمارى خارج أوروبا، وكان بسمارك قد ناقش الاقتراح البريطانى الخاص بتونس مع سالزبورى فى غضون شهرى أبريل ومايو – نيسان وآيار – سنة ١٨٧٨ ، قبيل ذهاب الأخير إلى برلين لحضور مؤتمر برلين الأوروبى الذى اجتمع ١٣ يونيو– حزيران، وكان الوسيط بينهما السفير الألمانى فى لندن مونستر Munster الذى آنس لدى سالزبورى تحمساً بالغاً لذهاب فرنسا إلى تونس. وقد أرسل الأخير مذكرة سرية مؤرخة فى ١١ مايو – آيار– ١٨٧٨ إلى السفير البريطانى فى باريس لورد ليونز – Lyons – جاء فيها «إن تونس هى امتداد للإقليم الفرنسى، ونحن لا نشعر بالخوف أو الغيرة من ذهاب فرنسا إلى تونس» [(٢)]. وكان الهدف من هذه الرسالة هو أن يكون السفير البريطانى على علم مسبق بالسياسة العليا لبريطانيا فيما يختص بمسألة تونس، عندما يحين الوقت لإثارتها فى قابل الأيام مع المسئولين الفرنسيين فى باريس.. يضاف إلى ذلك أن بسمارك شجع وادنجتون فى أثناء وجود الأخير فى برلين لحضور مؤتمرها بقوله «إن الكمثرى أصبحت ناضجة وحان الوقت لقطفها قبل أن يلتقطها

---

(١) تقع قرطاجة ، ويجئ ذكرها فى بعض المراجع العربية قرطجنة، قرب مدينة تونس الحالية ، أسسها مستعمرون فينيقيون من مدينة صور فى أواخر القرن التاسع قبل الميلاد. ونمت نمواً سريعاً حتى غدت أعظم المستعمرات الفينيقية فى الغرب. بسطت سيطرتها على مراكز تجارية فينيقية فى ليبيا. وأصبحت فى النصف الأول من القرن الثالث قبل الميلاد إمبراطورية شاسعة، مدت نفوذها على ساحل إفريقية الشمالى من خليج سرت فى ليبيا إلى ما وراء جبل طارق. وشمل نفوذها بعض أجزاء من الساحلين الجنوبى والشرقى لإسبانيا وجزر البليار وكورسيكا وسردينيا وشطراً كبيراً من جزيرة صقلية. وكانت لها قوات مسلحة برية وبحرية، ودستور يقوم على النظام الجمهورى الأوليجاركي. وخاضت صراعاً دامياً ضد روما، أطلق عليه الحرب البونية، ولم يبق من قرطاجة فى الوقت الحاضر سوى أطلال .

انظر :

دكتور إبراهيم نصحى ، تاريخ الرومان ، جزءان ، بيروت، د. ت . ج ١ ، ص ص ٢٤٣ – ٢٨٩.

(٢) Newon, P. C. (Lord); Life of Lord Lyons, 2 vols., London, 1913, vol. 11, p. 139.

غيركم، وكان بسمارك يقصد بالكمثرى تونس ، ويخشى إذا تأخرت فرنسا أن تسبقها إيطاليا إلى امتلاكها .

وبعد أن انفض مؤتمر برلين الأوروبى فى ١٣ يوليو- تموز - ١٨٧٨ جاءت إلى باريس أنباء من لندن باعثة على التفاؤل.. فقد عاد من برلين رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية، وبلغا العاصمة فى ١٦ يوليو - تموز - ١٨٧٨ ، واستقبلا استقبالا حافلا. وقال رئيس الوزارة عبارته المشهورة «جلبت لكم السلام مع الشرف» Peace with honour (١) ومنحت الملكة فيكتوريا كلا من رئيس الوزارة ووزير الخارجية وسام ربطة الساق Garter ثم ألقى ديزرائيلى خطاباً نوه فيه بالعلاقات الطيبة بين بريطانيا وفرنسا، وتنبأ بمستقبل زاهر لفرنسا كدولة من الدول العظمى فى العالم. وكان قد أقيم فى باريس فى الوقت ذاته معرض، كان من بين زواره ولى عهد بريطانيا، الملك إدوارد السابع فيما بعد، وزادت هذه الزيارة من الروابط السياسية والاجتماعية بين البلدين ، وأعلن ولى العهد فى ٢١ يوليو - تموز - ١٨٧٨ موافقته على ذهاب فرنسا إلى تونس (٢).

أراد وزير خارجية فرنسا انتهاز فرصة هذا المناخ الصحى بين الدولتين؛ كى يحصل على تصريح Une Déclerartion من الحكومة البريطانية تسجل فيه كتابة وبوضوح وبدقة الوعد، الذى صدر له شفوياً من وزير خارجية بريطانيا فى أثناء إقامتهما فى برلين بشأن موافقة بريطانيا على بسط السيطرة الفرنسية على تونس. وكان الوزير الفرنسى لايريد أن يتلقى هذا العرض رسميّاً من يد ألمانيا حتى لاتتخذ المعارضة فى فرنسا من العرض الألمانى وسيلة للطعن فيه. ولهذا حرص على أن تتولى بريطانيا بمفردها تقديم الاقتراح رسمياً ومكتوباً.. فأرسل وادنجتون إلى السفير الفرنسى فى لندن، الماركيز داركورت Le Marquis d'Harcourt مذكرتين ضافيتين مؤرختين فى ٢١ يوليو - تموز - ١٨٧٨ ، وطلب منه أن يتلوهما على وزير خارجية بريطانيا ، ثم يقدم له نسخة من كل منهما، ويطلق على هذا الأسلوب فى القانون الدولى العام التبليغ الشفوى La communication verbale، ويحرر على ورق يحمل اسم سفارة الدولة ولا يحمل توقيع السفير. وكانت المذكرة الثانية متعلقة بتونس وبالتصريحات التى أدلى بها وزير خارجية بريطانيا فى برلين لنظيره وزير خارجية فرنسا بشأن موافقة بريطانيا على ترك حرية التصرف لفرنسا فى تونس، وتسجيل الموافقة كتابة. وبعد محادثات طويلة بعض الشىء بين باريس ولندن حول الفقرة الأخيرة من مذكرة وزير الخارجية، أصدر وزير الخارجية البريطانية تصريحاً مكتوباً وعلى وجه مرض لفرنسا (٣). ومن ثم شرعت فرنسا فى

(١) Grant, A. J. and Temperley Harold; op. cit., p. 305.

(٢) Safwat, M. M. ; op cit., p. 227.

(٣) Newton, P. C. ; op. cit., Vol. II, pp. 155 - 156, 158 and 159.

حشد قواتها استعداداً لعمليات الغزو العسكرى، بعد أن مهدت له ببسط نفوذها السياسى والمالى فى تونس، ثم عبرت قواتها حدود تونس فى مايو - آيار - ١٨٨١ وبلغت قصر محمد الصادق باى تونس فى ١١ من الشهر ذاته. وكان هذا القصر يعرف باسم قصر باردو أى قصر السعيد، على بعد عشرين كيلو متراً من مدينة تونس. وكان القائد الفرنسى بريار Brear يحمل معه نص المعاهدة التى وضعها رئيس الوزارة جيل فرى Jules Ferry ، وقدمها إلى الباى للتوقيع عليها بعد أن أعطاه مهلة أربع ساعات وهدده بعزله وتنصيب أخيه الذى كان قد اتفق مع الفرنسيين على توقيع المعاهدة إذا رفض محمد الصادق توقيعها . واستجاب الصادق لأمر القائد الفرنسى ووقع فى ١٢ مايو - آيار - سنة ١٨٨١ معاهدة باردو (١).

وقد نص فيها على موافقة باى تونس على أن تحتل فرنسا المراكز التى تراها للمحافظة على الأمن والنظام فى مناطق الحدود والسواحل ، وأن هذه الاحتلال مؤقت ينتهى عندما تتفق الدولتان على أن الإدارة الوطنية قديرة على حفظ الأمن والنظام ، كما نص على أن يمثل فرنسا فى تونس وزير بلقب «مقيم عام». ولم تلبث فرنسا أن ألحقت بهذه المعاهدة معاهدة جديدة فرضتها على باى تونس الجديد باى على (١٨٨٢ - ١٩٠١) وهى معاهدة المرسى (٨ يونيو - حزيران سنة ١٨٨٣) ، أكدت فيها سيطرتها على تونس ، واعتبرتها مكملة لمعاهدة باردو، وجاء فيها ذكر صريح للحماية الفرنسية على تونس (٢).

وقد دلت الأحداث اللاحقة على أن الاقتراح البريطانى لفرنسا بالذهاب إلى تونس لم يكن هدفه الأوحد هو ترضية فرنسا والقضاء على معارضتها احتلال جزيرة قبرص؛ إذ ليس من السهل مقارنة هذه الجزيرة بتونس من حيث الأهمية والثروة الاقتصادية والمساحة التى تبلغ ربع مساحة فرنسا (١٥٠ ألف كيلو متر مربع تقريبا) . ولكن كان من أهم أهداف بريطانيا هو تمهيد المناخ السياسى أمام بريطانيا لاحتلال مصر؛ إذ كانت قد بيتت نيتها على هذا الأمر بعد أن تبسط فرنسا سيطرتها على تونس . وقد حقق المخطط الدبلوماسى البريطانى هدفيه. فبريطانيا، وهى صاحبة الاقتراح باستيلاء فرنسا على تونس، قد استغلته لمصلحتها، وسارعت إلى احتلال مصر بعد عام وبعض عام من بسط فرنسا سيطرتها على تونس. ويقول أحد الأساتذة تأكيداً لهذا الرأى «إن مستقبل مصر السياسى بل ومصيرها قد قررا فى السنة ذاتها، التى فرض فيها الفرنسيون على تونس معاهدة باردو فى ١٢ مايو - آيار - سنة ١٨٨١» (٣).

---

(١) انظر النص الكامل لمعاهدة باردو فى :

دكتور نقولا زيادة : تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ إلى ١٩٣٤. من مطبوعات معهد الدراسات العربية العليا. القاهرة، ١٩٦٣، ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) انظر النص الكامل لمعاهدة المرسى فى المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٣) دكتور محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه . الناشر دار الفكر العربى. القاهرة، ١٩٥٢، ص ٣٤.

خامساً : تعدد ونمو المصالح البريطانية فى مصر:

كانت هناك عوامل أخرى شجعت بريطانيا على احتلال مصر.. كان من بينها النفوذ المالى والسياسى، الذى استطاعت تحقيقه لمصلحتها فى السنوات السابقة على الاحتلال وعلى وجه التحديد فى حكم إسماعيل وخلال السنوات الثلاث الأولى من حكم ابنه توفيق. وتمثل هذا النفوذ فى إسهام بريطانيا بالنصيب الأوفى فى تقديم القروض المالية. وإن كانت مأساة الديون قد بدأت على عهد الوالى محمد سعيد باشا حين عقد سنة ١٨٦٢ قبل وفاته بأقل من سنة قرضاً من بنك إنجليزى بلغ ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيه إنجليزى (١). ولما خلفه إسماعيل فى الحكم فى ١٨ يناير – كانون ثان – ١٨٦٣ ، برزت ظاهرة الديون بروزاً واضحاً قوياً فى السياسة المصرية، فعقد أول قرض سنة ١٨٦٤ ، ثم توالى عقد هذه القروض بصورة كادت تكون رتيبة فى سنوات ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٣ ، ١٨٧٨ ، عدا الديون السائرة ودين الروزنامة(٢) وما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية، وأصبحت الاستدانة عادة متأصلة فى نفس الخديو إسماعيل لايستطيع عنها حولا .

حقيقة أنفقت أجزاء من حصيلة بعض هذه الديون على تنفيذ مشروعات ذات منفعة عامة مثل مد الخطوط الحديدية فى الوجهين البحرى والقبلى، وحفر عديد من الترع.. وكان من أهمها ترعة الإبراهيمية وتعد من أعظم منشآت الرى فى العالم، وبلغ طولها ٢٦٧ كيلو متراً، وتروى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف، وبفضلها تحول نظام الرى فيها من رى الحياض إلى الرى الصيفى، وانتشرت زراعة قصب السكر والقطن فيها. وكذلك ترعة الإسماعيلية وتروى مديريتى القليوبية والشرقية ومحافظات منطقة قناة السويس، وبلغ عدد ما حفر أو أصلح من الترع ١١٢ ترعة (٣) ، وإصلاح القناطر الخيرية ، ومد أسلاك البرق، وإنشاء مكاتب بريد بلغ عددها ٢١٠ مكتباً فى القاهرة والإسكندرية والأقاليم، وإقامة المستشفيات فى مختلف المدن، وإنشاء مصانع السكر والنسيج ومعامل الطوب والدباغة والزجاج والورق وغيرها. فضلا عن المدارس على اختلاف درجاتها ونوعياتها، مثل: المدارس العليا كالمهندسخانة، والحقوق، ودار العلوم، والطب والولادة، ومدارس البنات، والمدارس الصناعية ، والمدارس الخصوصية مثل مدرسة المساحة والمحاسبة، ومدرسة اللسان القديم (اللغة الهيروغليفية) ، ومدرسة الزراعة، والمدارس الثانوية والابتدائية، وبلغ عدد الأخيرة ٢٨ مدرسة، ودار الكتب.. بالإضافة إلى المدارس الحربية مثل مدارس المشاة والفرسان والمدفعية وأركان

---

(١) Claudy, J.; Historie Financière de L'Egypte (1854 - 1876). Paris, 1878, pp. 1 - 12.

(٢) عن معنى ومقدار الديون السائرة ودين الروزنامة، انظر:
عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٤٨، ج١ ، ص ص ٣٧ – ٤٤ .

(٣) Mc Coan, J. C.; Egypt as it is, 1877, p. 246.

الحرب ومدرستين لتخريج صف الضباط، ومدرسة قلفاوات الشيش، ومدرسة الجبخانية، ومدرسة الرماية.. فضلاً عن البعثات العلمية المدنية والعسكرية إلى دول أوروبا، والنهوض بالجيش وتعزيز قواته حتى بلغ عدد أفراده ١٢٠,٠٠٠ مقاتل موزعين بين مصر والسودان (١)، وإنشاء أسطول حربى بنيت بعض وحداته فى ترسانات إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وغيرها، وبلغ عددها تسع سفن. أما سفن الأسطول التجارى، فبلغ عددها ستاً وعشرين باخرة كبيرة كانت تجوب مياه البحرين المتوسط والأحمر، تنقل المسافرين والمتاجر والبريد إلى ثغورهما وتجتاز بوغاز باب المندب إلى زيلع وبربره. وكذلك الحوض العائم بميناء الإسكندرية، وإصلاح ميناءى السويس والإسكندرية، وإنشاء سبع منائر لإرشاد السفن فى البحر المتوسط، وثلاث فى البحر الأحمر. وتوسيع نطاق الحكم المصرى فى السودان، وكذلك حملة المكسيك التى كان والى مصر السابق محمد سعيد باشا قد أرسلها استجابة لرغبة إمبراطور فرنسا نابليون الثالث، الذى كان يهدف إلى إنشاء حكومة ملكية كاثوليكية فى المكسيك تقيم توازناً فى أمريكا الشمالية يواجه نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الحملة المصرية تتكون من أربعة بلوكات من الآى المشاة التاسع عشر، وبلغ عدد أفرادها ٤٥٣ مقاتلاً. ولما وصلت الحملة فى ٢٣ فبراير – شباط – ١٨٦٣ إلى فيرا كروز Vera Cruz ، وهى من أكبر موانئ المكسيك، كان سعيد باشا قد قضى نحبه. واضطر إسماعيل إلى الإبقاء عليها هناك ، وأسهمت فى حروب شرسة ومضنية فى جو غير صحى من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٦٧ ، خاضت خلالها ٤٨ معركة غير المهام الأخرى التى نيطت بها (٢). ومن الحروب التى كبدت مصر خسائر فادحة فى الأرواح والأموال والعتاد كانت حروب الحبشة سنتى ١٨٧٥ و١٨٧٦ ، فقد وجه إسماعيل إليها أول الأمر حملتين فى وقت واحد سنة ١٨٧٥ لقيتا هزائم متلاحقة .. فأرسل سنة ١٨٧٦ حملة بلغ تعدادها خمسة عشر ألف مقاتل، ولم تكن أوفر حظاً من سابقتيها. وعادت فلول الحملات الثلاث إلى ميناء السويس بعد أن خسرت عشرة آلاف قتيل، وكبدت الخزانة المصرية نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات (٣).

---

(١) ذكر إسماعيل سرهنك باشا فى كتابه أن تعداد الجيش سنة ١٨٧٣ بلغ ٩٠,٠٠٠ مقاتل. وذكر الرافعى أن عدد الجيش المصرى فى السودان بلغ ٣٠,٠٠٠ موزعين فى مختلف أنحائه. انظر : إسماعيل سرهنك باشا: حقائق الأخبار عن دول البحار . جزءان ، القاهرة ١٣١٢ – ١٣١٤ هـ، ج ٢، ص ٣١١ والرافعى ، عصر إسماعيل ، ج١ ، ص ١٥٧ .

(٢) انظر وصفاً مسهباً للأعمال البطولية التى اقمت بها الحملة المصرية وتقدير الإمبراطور نابليون الثالث لها فى أثناء مرورها بباريس، وهى فى طريقها إلى مصر، وكذلك من الخديو إسماعيل عقب وصولها إلى الإسكندرية فى ٢٦ مايو – أيار – ١٨٦٧ ، فى كل من:

Douin, G., Histoire du Règne du Kkédive Ismail, op. cit., t. I, pp. 319 - 349.

والأمير عمر طوسن: بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك. إسكندرية ١٩٣٣، ص ص ٤ – ٧٧.

(٣) انظر بخصوص حروب الحبشة، كلا من : =

ومن حصيلة القروض الخارجية، أوفى الخديو إسماعيل بالتزاماته التى نصت عليها الفرمانات السلطانية نحو الدولة العثمانية، فأرسل قوات من الجيش المصرى لإخماد ثورة محمد بن غائض أمير العسير، وثورة جزيرة كريت سنة ١٨٦٦، وحرب البلقان سنة ١٨٧٦، والحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨)، واضطر الخديو إلى فرض ضريبة سميت ضريبة الحرب قدرها عشرة فى المائة من مجموع الضرائب لتغطية نفقات الحملة الأخيرة، والتى وصلت إلى مياه البحر الأسود.. كما دفع التعويض الذى حكم به فى ٦ يوليو - تموز - ١٨٦٤ إمبراطور فرنسا نابليون الثالث، وكان إسماعيل قد ارتضاه حكماً فى النزاع الذى نشب بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس حول إلغاء السخرة فى حفر القناة واسترداد جزء من الأراضى التى خول لها عقدا الامتياز الأول والثانى الصادران فى سنتى ١٨٥٤، ١٨٥٦ حق امتلاكها بدون مقابل وغيره ذلك من مسائل. وكانت قيمة هذا التعويض ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه، وهو مبلغ فادح كاد يقرب من نصف رأس مال الشركة.

وهذه هى الجوانب التى أنفق فيها الخديو إسماعيل مبالغ جسيمة، يمكن إلى حد ما تبريرها سواء فى تنفيذ المشروعات ذات المنفعة العامة أو فى الوفاء ببعض الالتزامات القانونية، وإن كان الواجب على إسماعيل توزيع المشروعات ذات المنفقه العامة على عدد كبير من السنوات بدلا من تنفيذها فى فترة وجيزة تجنباً لتعريض الاقتصاد المصرى لهزات عنيفة لايتحملها. وهذا ما حدث فعلا. وكانت معظم الحكومات فى عصره تنفذ عديداً من المشروعات موزعة على عدد كبير من السنوات لهذا السبب، ولكن كان إسماعيل متعجلا مندفعاً فى غير روية واضطر إلى عقد القروض.

وقد تعرض باحث إيطالى لهذا الموضوع مدافعاً عن إسماعيل ومشبهاً إياه بقيصر الروسيا بطرس الأكبر وبإمبراطور النمسا جوزيف الثانى، وأنه قام بهذا العمل الشاق بوضع الأساس لرخاء مصر فى قابل الأيام، دون أن يحصل على ثمار الآلام التى تحملها فى هذا السبيل Sic vos non vobis ومع اعترافه بما ذهبنا إليه من أنه نفذ عدداً كبيراً من المشروعات العامة فى أمد وجيز، لم يكن يتحملها الوضع المالى فى مصر، تضاربت آراؤه تضارباً صارخاً يثير السخرية فى نفس القارئ المحايد [١].

وقد حرصنا على مجرد الإشارة إلى رءوس موضوعاتها حتى لا توجه إلينا اتهامات بالتحامل على إسماعيل، إذا اقتصرنا على إنفاقه مبالغ رهيبة على مشروعات استهدف منها مصلحته الشخصية، وعلى مشروعات كمالية وإعلامية ، وكانت من الأسباب المباشرة فى

= Sammarco, Angelo; Précis de L'Histoire d'Egypte, op. cit., t. IV, pp. 254 - 257.

الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ١ ، ص ص ١٤٣ - ١٤٨.

(١) Sammarco, Amgelo, Histoire de I'Egypte Moderne etc., op. cit., III, pp. 289 - 294.

زيادة حجم القروض الخارجية والداخلية.. مما أتاح للدول الأوروبية بعامة ولبريطانيا بخاصة عديد الفرص للتدخل فى شئون مصر مالياً وسياسياً ، وانتهى الأمر ببريطانيا إلى احتلال مصر عسكرياً.

فمن المشروعات الشخصية استصدار فرمان من السلطان عبد العزيز فى ٢٧ مايو – آيار – ١٨٦٦ بتغيير نظام توارث الحكم فى مصر؛ بحيث يؤول الحكم إلى أكبر أنجال الوالى الحاكم، ومن هذا إلى أكبر أبنائه وهلم جرا. واستهدف منه إسماعيل ضمان وراثة ابنه توفيق الحكم من بعده، وإقصاء أخيه من أبيه الأمير مصطفى فاضل وعمه الأمير عبد الحليم من وراثة الحكم. وكان هذا الموضوع يداعب خيال إسماعيل منذ سنوات، وقد أوفد والدته سنة ١٨٦٤ إلى إستانبول بحجة زيارة أختها، التى كانت فى الوقت ذاته والدة السلطان عبد العزيز. وكان الهدف الرئيسى لهذه الرحلة هو تهيئة الأفكار فى المحيط الداخلى للأسرة السلطانية للتغيير المنشود فى نظام توارث الحكم فى مصر، وحملت معها الهدايا الثمينة وأنفقت بسخاء على سيدات الأسرة الحاكمة. ولكنها أخفقت أمام دسائس رجال الباب العالى، ثم سافر إسماعيل إلى إستانبول سنة ١٨٦٥ ولكنه اصطدم بمعارضة قوية من الوزراء. وأعاد إسماعيل المحاولة مرة أخرى، فسافر إلى إستانبول حيث بلغها فى ٢ مايو – آيار – ١٨٦٦ ، وكان من حسن حظه أن السلطان كان يواجه أزمة مالية طارئة.. وكان هو الآخر مبذراً متلافاً للمال على غرار إسماعيل، فانتهز الفرصة واستجاب لرغبة إسماعيل الذى دفع ثلاثةملايين جنيه فى صورة أموال سائلة وهدايا للسلطان وبعض أفراد حاشيته. وقيل فى هذا الصدد إن السلطان كان يرغب فى تطبيق نظام توارث الحكم فى نطاق الأسرة السلطانية حتى يؤول عرش الدولة من بعده إلى ابنه الأمير يوسف عز الدين، فأيد إسماعيل فى مسعاه كى يمهد السبيل لابنه، ولكنه لم يستطع إحداث هذا التغيير لما فيه من الخروج على تقاليد آل عثمان. ولم يقنع السلطان بهذه الرشوة الفادحة ، بل اشترط فى مقابل هذا التغيير زيادة الجزية السنوية ابتداء من شهر مارس ١٨٦٦ من ٤٠٠,٠٠٠ جنيه عثمانى إلى ٧٥٠,٠٠٠ ، أى إلى ما يقرب من الضعف (١). ولا مراء فى أن هذه التضحيات المالية الجسيمة لا توازى الفائدة التى نالتها مصر من هذا التغيير ؛ لأنه ليس مسألة جوهرية تهم الشعب وتبذل فى سبيلها هذه الملايين. وزادت من فداحة الخسائر أن مصر ظلت تدفع هذه الجزية المزيدة من سنة ١٨٦٦ إلى سنة ١٩٥٥ ؛ لأنه بعد أن أعلنت بريطانيا فى ١٨ ديسمبر – كانون أول – ١٩١٤ زوال السيادة العثمانية عن مصر وإعلان الحماية السافرة عليها منذ ٥ نوفمبر – تشرين ثان – ١٩١٤ ، وهو اليوم الذى أعلنت فيه الدولة العثمانية الحرب على بريطانيا، ظلت مصر تدفع الجزية السنوية المقررة عليها بفئاتها الجديدة؛ تأسيساً على أن

---

(١) تجد النص الحرفى والكامل لهذا الفرمان منشوراً فى :

Douin, G. ; Histoire du Réégne du Khédive Ismail, t. I, op. cit., pp. 218 - 220.

الحكومة الخديوية قبلت تحويل الجزية إلى دائنى الدولة العثمانية، وتعهدت بدفع أقساط ديونهم السنوية خصماً من جزية مصر حتى سنة ١٩٥٥ . وقد بلغت خسائر مصر فى زيادة الجزية من سنة ١٨٦٦ حتى ١٩٥٥ ، فى تقدير الرافعى، خمسة وعشرين مليون جنيه عدا فوائدها (١)، وهى خسارة جسيمة لم يكن لها مبرر أو مسوغ ، ثم استصدر إسماعيل فرماناً فى ٨ يونيو – حزيران – ١٨٦٧ من السلطان عبد العزيز تقرر فيه منح إسماعيل لقب خديو بعد أن كان والياً . وبذل المال بسخاء فى إستانبول من أجل الحصول على هذا الفرمان، ثم حدث فتور وجفاء بين السلطان والخديو بسبب سفر الأخير إلى أوروبا فى ١٧ مايو – آيار – ١٨٦٨ يدعو ملوكها ورؤساءها لحضور حفلات افتتاح قناة السويس دون وساطة السلطان العثمانى عبد العزيز، الذى عد هذا التصرف استهانة بشأنه وإغفالا لواجب الولاء نحوه، فأصدر فرماناً فى ٢٦ نوفمبر – تشرين ثان – ١٨٦٩ إلى الخديو يمنعه من عقد قروض جديدة، دون أن يحصل على إذن مسبق منه ودون أن يوضح وجه الحاجة إليها (٢).

وقد أشار على الخديو إسماعيل بعض المقربين إليه بأن يرهن إيرادات بعض أملاكه الخاصة بدلا من إيرادات الحكومة، وبذلك يستغنى عن موافقة السلطان فعقد سنة ١٨٧٠ قرضاً جديداً بمبلغ ٧,١٤٢,٨٦٠ جنيهاً وبفائدة ٧٪ بضمانة أطيانه الخاصة، ولذلك سمى هذا القرض قرض الدائرة السنية الثانى. واحتج الباب العالى لدى الحكومة البريطانية بصفتها الممثلة لكبار الدائنين «على كل اتفاق مالى لم يوافق عليه السلطان، ويكون من شأنه المساس القريب أو البعيد بإيرادات مصر». ولكن لم يحصل إسماعيل من هذا القرض إلا على ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. ومع ذلك احتسبت الفائدة على القيمة الاسمية للقرض وهى ٧,١٤٢,٨٦٠ جنيهاً يسدد على عشرين سنة ، فكان على إسماعيل أن يؤدى قسطاً سنوياً بلغ ٦٦٨,٩٦٠ جنيهاً ، وبذلك ارتفع سعر الفائدة من الناحية العملية من ٧٪ إلى ١٣٪ ولم تسعف الخديو حصيلة هذا القرض، فاقترح عليه إسماعيل صديق باشا إنشاء ضريبة المقابلة ، وبمقتضاها يدفع الأهالى مقدماً ضرائب ستة أعوام نظير إعفائهم من نصف الضريبة بصفة دائمة . واستطاعت الحكومة سنة ١٨٧١ بهذه الوسيلة المبتكرة الحصول على ثمانية ملايين من الجنيهات (٣).

---

(١) الرافعي، عصر إسماعيل ، ج ١ ، ص ٧٤.

(٢) النص الحرفى والكامل لهذا الفرمان فى Douin ج ٢ ، ٤٨٦ – ٤٨٧ ويلاحظ أنه يوجد اختلاف فى تاريخ هذا الفرمان ، فبينما يذكر جورج دوا ٢٢ شعبان ١٢٨٦ (٢٦ نوفمبر – تشرين ثان – ١٨٦٩ ، يذكره سامارکو أنه ٢٤ شعبان (٢٩ نوفمبر)، انظر الأخير فى Histoire do L'Egypte Moderne (ص ص ٣٦٠ -٣٦١).

(٣) Cattaui, J. Pacha; Le Khédive Ismail et la Dette Egyptienne, Le Caire, 1935, pp. 102 - 110, 185 - 186.

وما لبث أن عاد إسماعيل للسعى سعياً حثيثاً لتحسين علاقاته مع السلطان، واستغرقت مساعيه وقتاً طويلاً؛ لأن الصدر الأعظم عالى باشا كان يكيد للخديو [١] فلما قضى نحبه فى ٦ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٧١ وخلفه محمود نديم باشا فى ٨ من سبتمبر ، عاود الخديو السعى لدى الصدر الأعظم الجديد، وسافر إلى إستانبول فبلغها فى ٢٥ من يونيو – حزيران – ١٨٧٢ مسلحاً بأموال وفيرة وصحبة إسماعيل صديق باشا ناظر المالية ونوبار باشا ناظر الخارجية، ونجحوا فى استمالة الصدر الأعظم الجديد إلى جانبهم كخطوة أولى فى مقابل ١٥٠,٠٠٠ جنيه. وأصدر السلطان فرماناً فى ١٠ سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٧٢ ألغى فيه القيود الواردة فى الفرمان السابق ، ولكنه لم ينص صراحة على إطلاق يد إسماعيل فى عقد قروض خارجية دون موافقة مسبقة من السلطان [٢]. ولم يقنع الخديو بهذا الفرمان، فجدد مساعيه لدى السلطان مستعيناً ببعض الشخصيات ، فأصدر السلطان فى ٢٥ من سبتمبر – أيلول – ١٨٧٢ خطاً شريفاً (خط – ى شريف – ى) بدون علم الديوان السلطانى إلى الخديو يخوله صراحة حق الاقتراض دون قيد أو شرط [٣]. وقد بعث سير هنرى إليوت Elliot رسالة مؤرخة فى ١٤ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٧٢ إلى وزير الخارجية لورد جرانفيل، قال فيها إن السلطان قد تناول شخصياً ٩٠٠,٠٠٠ جنيه، وإن الصدر الأعظم قد أخذ ٢٥,٠٠٠ جنيه، وإن وزير الحربية أخذ ١٥,٠٠٠ جنيه وأن ٢٠,٠٠٠ جنيه وزعت على كبار موظفى القصر [٤]. ويلوح أن الخط الشريف لم يسجل لسبب أو لآخر ، فى سجلات الديوان العالى، وأراد الصدر الأعظم الجديد مدحت باشا، الذى عين فى هذا المنصب فى ٣١ من يوليو – تموز – سنة ١٨٧٢ ، أن يتحلل من الخط الشريف حرصاً على مصلحة مصر واستناداً إلى أن هذه الوثيقة لم تستوف شرطها القانونى، وبالتالى فهى غير قانونية ولا قيمة لها. وصارح برأيه السفير البريطانى ولكن رفض الأخير قائلا.. إن كلمة السلطان أعطيت للخديو ، ولابد فى كل الحالات من المحافظة عليها. "Je l'ai prié d'abandonner une pareille idée. La parole du Sultan a été donnée au Khèdive, et, dans tous les cas, elle doit être tenue" [5].

---

(١) انظر بعض مظاهر العلاقات غير الودية بين عالى باشا والخديو إسماعيل فى كتاب ساماركو Histoire de L'Egypte Moderne ج ٣ ، ص ص ٢١٢ – ٢١٣.

(٢) انظر النص الحرفى والكامل لهذا الفرمان فى :

Douin, G. ; op. cit., t. 2, pp. 661 - 662.
Rifaat, M. ; op. cit., p. 114.

(٣) انظر النص الحرفى والكامل لفرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ فى :

Douin G., op. cit., t. 2, p. 665.

(٤) Sabry, M. ; op. cit., pp. 154 - 155.

(٥) Loc. cit.,

وعاد إسماعيل إلى القاهرة فى شهر أغسطس – آب– ١٨٧٢ بعد إقامة فى إستانبول امتدت ثمانية أسابيع. وقد كبدت رحلته البلاد خمسة وثلاثين مليوناً من الفرنكات(١)، واتضح أن مدحت باشا كان محقاً حين طعن فى قانونية الخط الشريف وأراد إيقاف تنفيذه. كان لهذا الخط الشريف نتائج وخيمة بالنسبة لإسماعيل وللشعب المصرى.. إذا لم يكد يستقر المقام بالخديو فى مصر، حتى بدأت اتصالاته مع بنك أوبنهايم Oppenheim الإنجليزى لعقد قرض تم إبرامه فى سنة ١٨٧٣ كانت قيمته ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧٪ ، وقيمة سنداته ٨٤,٥٠٪ . وبلغ ما دخل الخزانة منه ، بعد استبعاد نفقات الخصم والسمسرة والرشا، ٢٠,٧٤٠,٧٧٠ جنيه ، أى بنقص ٣٧٪ من قيمة القرض الرسمية ، فخسرت الحكومة من أصل القرض نيفاً وأحد عشر مليون جنيه، فى حين أنها التزمت بقسط سنوى لسداده بلغ ٢,٢٦٥,٦٧١ جنيه على مدى ثلاثين عاماً. ولم يدفع المبلغ كله للحكومة نقداص، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه، والباقى ومقداره تسعة ملايين جنيه جعلت سندات للخزانة المصرية. ورهن إسماعيل لسداد هذا الدين ما تبقى من موارد الإيراد التى لم تخصص للقروض السابقة، وكانت إيرادات السكك الحديدية والضرائب غير المباشرة وعوائد الملح ومليون جنيه من ضريبة المقابلة وجميع الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة (٢). وكانت حجة إسماعيل فى عقد هذا القرض أنه اعتزم سداد الديون السائرة، ولكنه لم يخصص شيئاً منه لهذا الغرض، وبقيت الديون السائرة كما كانت. وأطلق الماليون الأجانب على هذا القرض اسم القرض الكبير، بينما أطلق عليه المؤرخون المصريون القرض المشئوم تارة والقرض الغول شاذ الخلقة المخيف (٣) l'Emprunt monstre تارة أخرى. ويعلق الرافعى على هذا القرض بقوله «ليس فى تاريخ القروض ، فى العالم قاطبة، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية، كما أنه لايمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط» (٤).

---

(١) انهالت المطالب تباعاً على الخديو إسماعيل من السلطان عبد العزيز بتقديم هدايا عينية وأموال سائلة. وكان إسماعيل قد قدم للسلطان خمسين ألف بندقية من إنتاج المصانع فى إنجلترا. ولم تمر أيام حتى قدم له طاقم مائدة من الذهب الخالص، وكان مرصعاً بالأحجار الكريمة، ثم توالت مطالب السلطان، وكان إسماعيل يبعث فى طلبها من مصر. وبدأت بعد ذلك «مفاوضات» من رجال الحاشية والخديو إسماعيل عن المطالب المالية.

انظر عرضاً لهذه المفاوضات فى :

Douin, G. ; op. cit., t. 2, pp. 650 - 664.

(٢) Arminjon, Pierre ; La Situation Economique et Financière de l'Egypte, Paris, 1911, pp. 43-44.

(٣) Dr. Sabry, M.; op. cit., p. 153.

(٤) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٤٢ .

ومن سخرية الأقدار أنه فى السنة ذاتها التى عقد فيها هذا القرض المشئوم، ظفر إسماعيل فى ٨ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٣ من السلطان عبد العزيز بما عرف باسم الفرمان الجامع أو الشامل.. فقد أراد إسماعيل أن يستصدر من السلطان فرماناً موحداً يجمع جميع المزايا التى نالتها مصر منذ حكم محمد على حتى سنة ١٨٧٣ . وسافر إلى إستانبول وبلغها فى ٢١ مايو - آيار - وصحبه فى هذه الرحلة إسماعيل صديق باشا، ونوبار باشا، ورياض باشا رئيس المجلس الخصوصى العالى. وكانت أول صدمة له فى إستانبول أن نقلت إليه رغبة السلطان فى الحصول على مليونين من الجنيهات من حصيلة القرض المشئوم[١]، وهذه الرغبة هى تعبير دبلوماسى بديل لكلمة رشوة يتقاضاها السلطان فى مقابل إصدار الفرمان الجامع الذى ينشده إسماعيل .. وكان الجو السياسى فى إستانبول ملتهباً بسبب التنافس على مراكز القوى فى الباب العالى، وهكذا اختلط المطلب السياسى من جانب إسماعيل بالمطلب المالى من جانب السلطان . وقد قدم إسماعيل للسلطان هدية مالية ذكر السفير البريطانى فى إستانبول ، سير هنرى إليوت ، أنها بلغت ما يوازى بالعملة التركية ٦٨٠,٠٠٠ جنيه عثمانى[٢]. ، وصدر الفرمان الجامع متضمناً الحقوق التالية: توارث حكم مصر فى أكبر أنجال الخديو الحاكم، ومن بعده إلى أكبر أنجال هذا الأكبر، وتشمل أملاك الخديوية المصرية إقليمى مصر والسودان وقائمقاميتى سواكن ومصوع، وحق الحكومة المصرية فى وضع القوانين والأنظمة الداخلية، وعقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية، وحق الاقتراض من الخارج دون استئذان من حكومة إستانبول، زيادة الجيش إلى أى عدد يبتغيه الخديو، وحق بناء السفن الحربية، ما عدا المدرعات التى يجب لإنشائها الحصول على موافقة الباب العالى. وتقرر أيضاً حرمان مصر من عقد المعاهدات السياسية ومن التمثيل الدبلوماسى، واستمرارها فى دفع الجزية السنوية بالفئة التى تقررت فى فرمان سنة ١٨٦٦ وهى ٧٥٠ ألف جنيه عثمانى[٣]. ومع ذلك.. فإن هذا الفرمان لم يؤد إلى إحلال الوئام بين إسماعيل والدولة العثمانية، فقد عاد الجفاء بين الطرفين وبلغ الذروة من الخطورة، حين وافق السلطان عبد الحميد الثانى على عزل إسماعيل سنة ١٨٧٩؛ أى بعد ست سنوات من صدور الفرمان الشامل.

حسبنا أن نقف بموضوع القروض الخارجية عند هذا الحد، وأن نستكمل البقية الباقية من عناصر الاحتلال البريطانى الثالث لمصر.

---

(١) Douin, G.; op. cit., t. 2, p. 711.

(٢) Loc. cit., p. 723.

(٣) تجد النص الحرفى والكامل للفرمان الشامل فى المرجع السابق ص ص ٧٢٣ - ٧٢٧.

الفصل التاسع

الاحتلال البريطانى الثالث لمصر فى القرن التاسع عشر

مظاهر التبذير الأسطورى فى حكم إسماعيل:

ذكرنا فى الفصل السابق أن إسماعيل أنفق جزءاً من حصيلة القروض الخارجية والداخلية التى عقدها على مشروعات إنتاجية، وعلى الوفاء بالتزاماته القانونية نحو الدولة العثمانية وشركة قناة السويس. وقد بلغت الأموال التى أنفقها على الجانب الأول، وهو المشروعات ، خمسين مليوناً من الجنيهات (١) فى حين أن قيمة القروض التى عقدها منذ سنة ١٨٦٤ حتى سنة ١٨٧٦ بلغت ١٢٦,٣٥٤,٣٦٠ جنيهاً إنجليزياً. ومضى إسماعيل ينفذ مشروعات أخرى تعددت أنواعها.. كان بعضها مشروعات غير إنتاجية، والبعض الثانى مشروعات غلب عليها الطابع الإعلامى، والبعض الثالث الطابع الخيالى. وكان إقدامه على تنفيذ هذه المشروعات مدعاة لوصفه بأنه كان على نصيب موفور من حب العظمة أو جنون العظمة. ولم يكن سفه إسماعيل فى الإنفاق على هذه المشروعات بشتى أنواعها هو السبب فى الاحتلال البريطانى. ولكن أدى هذا السفه إلى عقد قروض خارجية ابتلع تنفيذ تلك المشروعات حصيلتها، وأدى تراكم القروض وعجز إسماعيل عن سداد أقساطها أو فوائدها إلى تدخل الدول الأوروبية، نيابة عن الدائنين، فى شئون مصر المالية والسياسية ثم الحربية. وكانت بريطانيا - من بين جميع الدول الأوروبية - هى التى انفردت باحتلال مصر، وكان انفرادها باحتلال مصر راجعاً إلى حد كبير إلى تخبط السياسة الفرنسية على عهد الجمهورية الثالثة تجاه مصر.

أولاً : بناء نحو ثلاثين قصراً فخماً بالقاهرة والإسكندرية ومدن بعض الأقاليم:

كان من بين المشروعات غير الإنتاجية إقدام إسماعيل على تشييد عدد من القصور الفخمة مثل قصر عابدين، وقصر القبة، وقصر الجزيرة، وقصر الجيزة، وقصر حلوان، وقصر الزعفران بالعباسية، وقصر بولاق الدكرور ، وقصر الإسماعيلية، وقصر الرمل بالإسكندرية، وقصر فى كل من المنيا والمنصورة والروضة وغيرها. كما جدد قصر رأس التين بالإسكندرية والقصر العالى، وقصر النزهة بشبرا، وقصر النيل ، وقصر المسافرخانة. وأنفق إسماعيل المال بسخاء على تشييد هذه القصور وتجديدها وتأثيثها بفاخر الأثاث وتجميلها بالتحف وغرس

---

(١) Sammarco, A., Histoire de l'Egypte etc., op. cit., t. III, p. 289.

الحدائق الواسعة حول كل منها، وأحضر لها المهندسين والعمال الفنيين من أوروبا . وبلغت تكاليف النقوش والرسوم فى قصور الجيزة والجزيرة وعابدين مليونى جنيه ونيفا. وبلغت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه. أما ما أنفق على قصر الجيزة وحده فقد وصل إلى مليون وثلاثمائة وثلاث وتسعين ألف وثلاثمائة وأربعة وسبعين جنيهاً (١,٣٩٣,٣٧٤ ج) (١) ولم تكن الحالة المالية فى مصر تسمح بإقامة هذا العدد الكبير من القصور، ولا بمثل هذا الإنفاق الباذخ عليها . ويقدر الرافعى عدد القصور الفخمة التى بناها إسماعيل فى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن فى الوجهين البحرى والقبلى بنحو ثلاثين قصراً مما يدل على إنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر فى العواقب (٢) ، ونحيل القارئ الذى يريد الاستزادة من هذا الموضوع إلى ما كتبه على باشا مبارك تحت عنوان قصور إسماعيل باشا (٣).

ويضاف إلى هذه القصور الرائعة قصر بناه إسماعيل فى أقل من ستة أشهر فى مدينة الإسماعيلية عند نهاية رصيف محمد على؛ كى يقيم فيه كبار الضيوف الذين دعاهم لحضور حفلات افتتاح قناة السويس، وقد أقاموا فى هذا القصر يوماً وبعض يوم ١٨ ، ١٩ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٦٩ . وقد أسهب المؤرخ الفرنسى دوا فى وصف روعة هذا القصر (٤). ويذكر على باشا مبارك أن نفقات إنشاء قصر الإسماعيلية قد بلغت مليونين من الفرنكات (٥) .

ثانياً : اشتراك مصر فى معرض باريس العالمى:

يذكر بعض المؤرخين والباحثين أن إسماعيل حرص على زيارة معرض باريس العالمى L'Exposition Universelle الذى أقامته الحكومة الفرنسية فى باريس سنة ١٨٦٧ ، ويقفون فى خبث عند هذا الحد ؛ لأن هذا القول لايمثل الحقيقة من كل جوانبها.. فقد كانت مصر إحدى الدول التى اشتركت فى المعرض. وخصصت لها الحكومة الفرنسية أرضاً فسيحة بلغت مساحتها ستة آلاف من الأمتار المربعة، أقامت عليه جناحها فى أرض المعرض الذى أقيم فى ميدان شان دى مارز (٦) Le Champ - de - Mars. وقد أراد هذا الفريق من

---

(١) على مبارك، الخطط التوفيقية، ج ١ ، ص ٢١٣ الطبعة الثانية، وص ٨٥ الطبعة الأولى.

(٢) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٤٦.

(٣) على مبارك، مرجع سبق ذكره، ج ١، ص ص ٢١١– ٢١٣ الطبعة الثانية ، ص ص ٨٤ – ٨٥ الطبعة الأولى.

(٤) Douin G.; Histoire du Régane etc., op. cit., t. II, p. 461.

(٥) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ١٨، ص ١٣٧.

(٦) يعد ميدان شان دى مارز من أجمل وأكبر ميادين العاصمة الفرنسية. ويقع بين الواجهة الشمالية للمدرسة الحربية والشاطئ الأيسر لنهر السين. وكان هذا الميدان يخصص للمناورات الحربية والعروض العسكرية، وأقيمت فى هذا الميدان المعارض العالمية الكبرى فى سنوات ١٨٦٧، ١٨٧٨، ١٨٨٩، ١٩٠٠. ويتصل هذا الميدان بذكريات مجيدة فى تاريخ فرنسا القومى. أقيم فى ٢٤ من يوليو – تموز – ١٧٩٠ احتفال كبير بمناسبة مرور السنة الأولى على هجوم الشعب الثائر فى باريس على سجن الباستيل La=

المؤرخين والباحثين المتحيزين لإسماعيل أن يخفوا عن الجماهير المصرية النفقات الباهظة التى تحملتها مصر باشتراكها فى المعرض، والخسائر التى تعرضت لها بتحطيم بعض الآثار فى أثناء عمليات شحنها إلى فرنسا، وهى خسائر قومية لا تقدر بمال، والإسراف الأسطورى الذى عمد إليه إسماعيل.

كان إمبراطور فرنسا نابليون الثالث قد أبدى رغبته فى أن تشترك مصر فى هذا المعرض، فهى فى نظره دولة ذات ثراء واسع. وقد سبق له أن أصدر حكماً فى ٦ من شهر يوليو - تموز - ١٨٦٤ فى قضية التحكيم، بأن تدفع مصر لشركة قناة السويس تعويضاً جسيماً قيمته ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه فى مقابل إلغاء السخرة فى حفر القناة واسترداد بعض الأراضى التى منحت للشركة دون مقابل فى عقدى الامتياز الأول والثانى. وقد استجاب إسماعيل لرغبة الإمبراطور نظراً لما يتيحه له اشتراك مصر فى المعرض من ظهوره أمام دول العالم وشعوبه بمظهر الحاكم الذى يحكم إقليما ذا حضارة تليدة تطاول الزمان وجوداً . وأهم من ذلك كى يضفى على شخصه فى هذ التجمع العالمى الكثير من مظاهر العظمة وبهائها، التى كان مولعاً بها، وكانت خزانة حكومته هى التى تتحمل جميع نفقات الاشتراك فى المعرض.

تشكيل لجنة فرنسية مصرية لإعداد الجناح المصرى فى المعرض:

شكل إسماعيل لجنة فرنسية مصرية للإعداد للاشتراك فى المعرض، وكانت اللجنة برياسة نوبار باشا، ناظر الخارجية، وعضوية مصرى واحد هو على بك عاصب مدير إحدى الإدارات فى نظارة المالية ، ثم ماريت بك مدير المتحف المصرى بالقاهرة، وشارل إدمون Edmond وعين مندوباً عاماً (قوميسيراً) للجناح المصرى، والكولونيل ميرشير Mircher رئيس البعثة العسكرية الفرنسية فى مصر ، وفيدال Vidal وهو مهندس مدنى وأستاذ الرياضيات فى مدرسة أركان الحرب المصرية، وعين سكرتيراً للجنة، وفيجارى بك figari Bey وهو صيدلى وأستاذ سابق للتاريخ الطبيعى بمدرسة الطب، وجاستينيل Gastinel أستاذ الكيمياء والطبيعة بمدرسة الطب ومدرسة أركان الحرب ، وكلود Claude وهو تاجر ليشرف على الشئون التجارية.

واللجنة بهذا التشكيل يغلب عليها الطابع الفرنسى أكثر من الطابع المصرى بصورة صارخة، ولذلك أطلقنا عليها اللجنة الفرنسية المصرية. وكان فى استطاعة إسماعيل أن يطعمها

=Bastill ، وكان رمز الاستبداد، والاستيلاء عليه وقتل حاكم السجن دى لونى de Launey . وحضر هذا الاحتفال ٨٣ نائباً من الأقاليم، وبلغ عدد الحاضرين فى الاحتفال ٦٠,٠٠٠، منذ ذلك التاريخ اعتبر هذا اليوم من كل عام عيداً قومياً لفرنسا.

Voir:

Larousse; Grand Larousse Encyclopédique, 11 vols., Paris, 1960 - 1968.

بعناصر مصرية مستنيرة من أعضاء البعثات التعليمية التى أوفدها محمد على إلى فرنسا. ونذكر على سبيل المثال محمود بك الفلكى (محمود باشا الفلكى ١٨١٥ – ١٨٨٥)، وهو أول عالم فى العصر الحديث كشف عن آثار الإسكندرية وموقع سورها القديم. وله رسالة قيمة باللغة الفرنسية عن الإسكندرية القديمة طبعها سنة ١٨٦٦ – أى قبل المعرض بسنة – وله خريطة أخرى بارزة عن الإسكندرية الحديثة (١)، وعرفت اللجنة الفرنسية المصرية قدره العلمى فعرضت خريطتيه فى الجناح المصرى بالمعرض. وأراد الخديو إسماعيل أن يصحح خطأه فجعله من بين المدعوين الذين رافقوه إلى باريس ليقوم بشرح خريطتيه لكبار الزائرين . وقد يكون الباعث الذى أملى على الخديو إسماعيل تعيين تلك الغالبية العظمى من الفرنسيين أعضاء فى اللجنة الفرنسية المصرية، هو رغبته فى التقرب إلى إمبراطور وإمبراطورة فرنسا وكسب مودتهما.

محتويات الجناح المصرى فى المعرض:

انتهت اللجنة رأياً إلى تقسيم الجناح المصرى فى المعرض إلى ثلاثة أقسام رئيسية: قسم يختص بالعصر الفرعونى وما تلاه من عصور قديمة، وقسم خصص للعصر الإسلامى الوسيط، وقسم ثالث لمصر الحديثة . وقام علماء الآثار والتاريخ والجغرافية ورجال الزراعة والصناعة الفرنسيون باختيار الآثار الفرعونية والإسلامية والمنتجات الزراعية والصناعية وغيرها من دار المتحف المصرى بالقاهرة ومن المعابد الفرعونية المتناثرة فى الوجه القبلى ومن بعض المساجد الكبرى فى القاهرة، ومن بعض قصورها التى كانت تزخر ببعض التحف الثمينة.

وأرسل إسماعيل منذ وقت مبكر إلى باريس عدداً من العمال المهرة المصريين والسودانيين المتخصصين فى مختلف الحرف والصناعات الدقيقة؛ ليزاولوا نشاطهم فى المعرض أمام ملوك ورؤساء الدول وجماهير الشعب الفرنسى وسائر الزائرين. ونذكر منهم على سبيل المثال جرجس ميخائيل، وجبريل بطرس من كبار الجواهرجية فى القاهرة، وزميلا لهما من السودان هو الشيخ على حسن، وعدداً من العقادين صانعى القيطان يزينون الأقمشة الحريرية والقطنية بأسلاك رفيعة من الذهب والفضة، وكان على رأسهم إبراهيم الشرقاوى ، ومحمد عيد، وصناع السروج يرأسهم حسن أغا، والمتخصصين فى تركيب أجزاء الشيشة التركية المستخدمة فى التدخين وتشغليها، وكان يرأسهم على الكردى وأحمد حامد ، والخراطين الذين يصنعون تحفاً وتماثيل صغيرة الحجم من الخشب أو العظم أو العاج وغيرهم من أفراد طوائف الحرف. وقد سافر هؤلاء العمال ومساعدوهم ومعهم المواد الخام والآلات الخاصة بصناعاتهم إلى باريس قبل افتتاح المعرض بزمن طويل.

---

(١) عن ترجمة حياة محمود باشا الفلكى، انظر مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية بالقاهرة، مجموعة ٢، عدد ١٢.

محتويات الجناح المصرى فى المعرض:

ليس من شأن هذه الدراسة أن تشرح محتويات الأقسام الثلاثة فى الجناح المصرى. ولكن حسبنا أن نشير إليها إشارة عابرة لتوضيح بعض أوجه النفقات، التى تحملتها الحكومة المصرية فى سبيل اشتراكها فى معرض باريس العالمى، وأدت إلى تدهور المركز المالى للحكومة.

ففى القسم الأول أنشأ ماريت بك معبداً فرعونياً من الحجر الرملى، كان على طراز معبد فيـلا Philae وأقام داخل هذا المعبد متحفاً ضم آثاراً، استعيرت من معبد أبيدوس فى العرابة المدفونة بإقليم سوهاج وثلاث مسلات من هذا المعبد ، وآثاراً من مقابر تى Ti وبتاح حوتب ومن المتحف المصرى ببولاق فى القاهرة، وتماثيل لكل من شيخ البلد، وحتحور، وإيزيس ، وأزوريس، ولوحات تمثل البعثة التجارية التى أرسلتها الملكة حتشبسوت إلى إليم بونت (الصومال) . كما ضم المتحف بعض المومياوات وضعت فى صناديق مغلقة، وكان كل صندوق يحتوى على مومياء واحدة. وكانت تفتح بعض هذه الصناديق لكبار الزائرين. وعرض أيضاً عدداً كبيراً من الجماجم الآدمية المحنطة ، وعظام حيوانات وحشية قديمة، ونباتات طبية كان يستخدمها الفراعنة. وفى جوانب المتحف وضعت خزائن مغطاة بالزجاج (فاترينات) كان بعضها يحوى المجوهرات الثمينة، والبعض الآخر يحوى الآثار الجنائزية، والبعض الثالث يشمل مجموعة كبيرة من الزهريات (فازات Vases) مصنوعة من البرونز أو الخزف الأخضر والرمادى أو الرخام الشفاف أو الباستيل أو الجرانيت أو الخشب ، كما ضم المتحف آثاراً من عصر البطالمة.

أما القسم الثانى الخاص بالعصر الإسلامى الوسيط.. فلم تكن المعروضات فيه قوية جذابة، لأن أهم معروضاته وضعت فى السلاملك الذى بناه إسماعيل ليكون أساساً مكاناً يستريح فيه الخديو فى أثناء زياراته المتكررة للجناح المصرى ، وليستقبل فيه كبار الزائرين، وسنتكلم عنه بعد حين .

أما القسم الثالث الخاص بمصر الحديثة.. فقد احتوى على معروضات متباينة بل ومتضاربة لم يجمع بينها أى تنسيق. فعرضت مصنوعات من الفخار والتى يشتهر بها إقليما قنا وأسوان مثل الأزيار، والقلل، و(الزلع)، و(البرم) ، ومعروضات من أسيوط مصنوعة من سن الفيل أو العاج، وأسلحة من السودان ، وتماثيل (مانيكان Mannequin) لنماذج بشرية للرجال والنساء يمثلون سكان وادى النيل كله، قام بعملها أحد العلماء الفرنسيين المتخصصين فى علم الأجناس، تمثل سيدة قبطية فى ملابسها التقليدية، وسيدة فلاحة مسلمة، وفلاحاً ينتمى إلى الطبقة الثرية، ومصرياً يعمل تاجراً، وأحد الزنوج يعمل سايساً للخيل، وسيدة زنجية تقدم القهوة،

وفلاحاً يشتغل فى زراعة الأرض ويمسك فأساً في يده، ورجلا أسمر البشرة مسلحاً بسهم وقوس ونبال يحرس قافلة تحمل العاج، وأنشئت وكائل تجارية على غرار الوكائل التى اشتهرت بها القاهرة فى أحياء الجمالية والأزهر والغورية .. وكانت كل وكالة تضم بضعة محلات تجارية تخصص كل منها فى سلع معينة يعرضها الباعة المصريون بملابسهم الوطنية.

وعرضت أيضاً كميات كبيرة من المنتجات الزراعية مثل القطن وقصب السكر والحبوب والشعير والزيتون والفواكه المصرية، مثل : البطيخ والشمام والخيار والبلح المجفف والأعناب المجففة، كما عرضت مقادير كبيرة من المصنوعات المصرية كالسكر المكرر والسكر الخام والأقمشة الصوفية المصنوعة من وبر الجمال والأقمشة القطنية والموسولين المطبوع والطرابيش والجلود المصبوغة والصابون والطوب وبعض الأسلحة الحربية والشمع والزيوت وماء الورد وماء النعناع وعسل النحل والأسماك المملحة (الفسيخ) وغيرها.

عرض نماذج بشرية حية فى المعرض

وعرضت أجناس بشرية جئ بها من الأقاليم الخاضعة سياسياً وإدارياً للخديو، وتمثلت فى أشخاص اختيروا بعناية ، وكانت الفكرة وراء هذه المعروضات البشرية فكرة سياسية.

"Toutes les races soumises au Vice - Roi étaient personnifiées par des individus choisis avec soin .. Cet étalage somptueux parlait à l'esprit comme aux yeux: il exprimait une idée politique" (1).

واستهدفت هذه الفكرة السياسية ظهور إسماعيل بمظهر الحاكم شبه المستقل، الذى يحكم شعوباً متباينة جنساً ولغة وعادات وتقاليد . وكان عرض هذه النماذج البشرية أمام زائرى المعرض نوعاً من الرق المستتر أو المغلف، ويتعارض من عدة وجوه مع مبدأ إلغاء الرق، وخصوصاً أن إسماعيل اجتمع فى ٢٥ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٦٧ فى أثناء إقامته فى معرض باريس بمندوبى اللجنة الفرنسية لعتق الرقيق والجمعية البريطانية لإلغاء الرق يلتمسون تدخله لإتخاذ الوسائل الكفيلة بإلغاء الرق ومنع الاتجار فيه فى الأقاليم التى يحكمها. وقد رد عليهم إسماعيل بكلمة ضافية عن مشاطرته شعورهم النبيل، وتكلم عن الصعاب التى يجدها فى هذا السبيل ملقياً شطراً كبيراً من المسئولية على عاتق التجار الأوروبيين الذين يحتمون بنظام الامتيازات الأجنبية ، ويمعنون فى تجارة الرقيق (٢). والحق أن إقدام إسماعيل على عرض نماذج بشرية فى معرض باريس العالمى كان من الأخطاء السياسية التى وقع فيها.

---

(١) E dmond About,: Le Fellah. Souvenirs d'Egypte, Paris, 1869.

(٢) انظر الكلمة الضافية التى ألقاها إسماعيل في:

Douin, G., op. cit., t. II, pp. 9 - 10.

عرض حمارين وجملين:

وكانت نوعية بعض المعروضات فى القسم الثالث تثير السخرية.. فقد اختار إسماعيل من حظائره (اصطبلاته) اثنين من الحمير، أحدهما من مواليد أبى صير، والآخر من مواليد المنيا. . ولكن مما حسّن الموقف إلى حد ما أنه عرض بجانب الحمارين اثنين من الجمال وحيدى السنام، أحدهما من الجنس البشارى ومولود فى أبى حامد فى السودان، والآخر من الجنس الحايدى من مواليد أبى ريش بالقرب من رأس الوادى فى مديرية الشرقية بالدلتا. ووقف بجانب الحمارين فلاحان، وبجانب الجملين اثنان من بدو الصحراء. وكانت من بين المعروضات أيضاً الحصر وقد فرشت على الأرض.. فالمعرض من هذه الناحية يعطى للمجتمع الفرنسى فكرة عن وسائل المواصلات الشائعة فى مصر وقتذاك، وهى الحمير والجمال، وفكرة عن غطاء أرض الحجرات وهى الحصير.

القسم العلمى:

أما القسم العلمى فى الجناح المصرى.. فقد خصصت له صالة كبيرة بجانب السلاملك، ومن الأسف أنه لم يشترك فى هذا القسم سوى عالم مصرى واحد ومصلحة حكومية واحدة. أما العالم المصرى فكان محمود بك الفلكى الذى سبقت الإشارة إليه.. عرض خريطتين بارزتين كبيرتين إحداهما لمدينة الإسكندرية القديمة منذ عصر إسكندر الأكبر ودولة البطالمة، والأخرى الإسكندرية الحديثة. أما المصلحة الحكومية فكانت المطبعة الأميرية ببولاق، وقد عرضت أربعمائة كتاب طبع بعضها باللغة العربية يمثل جزءاً من التراث الإسلامى وكتباً مدرسية، وبعضها باللغة التركية فضلا عن كتب ترجمت من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية. وكذلك بعض الأعمال التى نفذت فى المدارس الحربية والمدنية. وكانت هذه المعروضات إحدى ثمار حكم محمد على.. أما بقية المعروضات فكانت من عمل موظفين فرنسيين فى خدمة الحكومة المصرية، أو من علماء فرنسيين أعضاء فى الجمعية الجغرافية الفرنسية أو الجمعيات العلمية الفرنسية، وكان أولها خريطة بارزة كبيرة مسطحها ٤٥ متراً مربعاً تمثل الدلتا ومصر الوسطى فقط.. وظهر فيها بوضوح خط سير قناة السويس والشبكة الحديدية فى مصر، والطريق الذى سلكه بنو إسرائيل مع موسى عليه السلام، وكذلك خط سير الحملة التى قادها الجنرال ديزيه الذى عهد إليه بونابرت بعد معركة إمبابة بمحاربة الأمير المملوكى مراد بك، الذى انسحب إلى الصعيد ليعيد تنظيم ما تبقى له من قوات. ولم يهرب كما يزعم فى جهالة الكثير من الباحثين. وقد عكف على عمل هذه الخريطة أربعة من العلماء المتخصصين فى علم الخرائط، كان على رأسهم كارل شكرريدير Karl Schroeder عضو الجمعية الجغرافية الفرنسية والاتحاد العلمى فى فرنسا. وتميز القسم العلمى بعدة معروضات وضعها فيجارى بك، وهو أستاذ سابق للتاريخ الطبيعى بمدرسة الطب فى القاهرة حسبما ذكرنا، وتمثلت معروضاته فى ثلاث خرائط تعطى

ملخصاً عن التاريخ الجيولوجى لمصر وملحقاتها فضلا عن فلسطين والبتراء [١] Arabie Petrée، ومجموعة معدنية اشتملت على عينات من الصخور التى كان يستخدمها الفراعنة فى بناء منشآتهم، وأنواع مختلفة من الصخور يمكن استخدامها فى بناء المصانع الحديثة فى مصر. وعرض لينان دى بلفون خرائط توضح خصائص مياه النيل .

السلاملك:

السلاملك Le Selamlik بناء أقامه إسماعيل على الطراز التركى ليكون، حسبما ذكرنا، مكاناً يستريح فيه فى أثناء زياراته المكرورة للجناح المصرى فى المعرض، وليستقبل فيه كبار الزائرين، وقد أقيم إلى يمين المتحف الفرعونى. وكانت واجهته عبارة عن بوابة كبيرة على شكل قوس كبير أو نصف دائرة تستند إلى عمودين من الرخام الأحمر، وفى مدخل السلاملك أقيم تمثال نصفى من الرخام الأبيض لإسماعيل نحته له أحد كبار المثالين الفرنسيين. وفى وسط المبنى بنيت قبة مرتفعة زخرفت من الداخل بنقوش مذهبة على الطراز الإسلامى . وكانت القبة تستند إلى أعمدة مرتفعة من الرخام الأبيض كانت تشكل فى مجموعها حدوة حصان، وطليت تيجان الأعمدة بماء الذهب.. وتدلى من القبة هلال كبير الحجم مذهب علقت منه ستة مصابيح كانت تضاء بصفة مستمرة طوال أيام المعرض. كما عرض مصحف مذهب كبير الحجم يعود تاريخه إلى العصور الوسطى، وفتحت صفحاته وسلطت عليها الأضواء. ووضع المصحف على منضدة من الخشب الفاخر ورصع بالعاج، وصنعت هذه المنضدة على الطراز الإسلامى أيضاً. وكان المكان الطبيعى للقبة والمصحف هو القسم الثانى من الجناح المصرى والخاص بالعصر الإسلامى الوسيط. واشتمل السلاملك على ديوان رحيب على الطراز التركى كانت تتوسطه أريكة ، يجلس عليها الخديو وأمامه الشيشة التركية يدخن منها. وقد أثث السلاملك بفاخر الأثاث الشرقى ؛ إذ نقل إليه عدد كبير من التحف الثمينة فى قصر المسافر خانة الذى ولد فيه إسماعيل فى حى الجمالية بالقاهرة، كما انتزعت المشربيات من قصر حسين بك، والثريات من المساجد الكبرى فى القاهرة. وبدا السلاملك كأنه قصر قائم بذاته . وكان أجمل أجزاء الجناح المصرى فى المعرض دون منازع ، وألحق بمبنى السلاملك مقهى خاص تعد فيه المرطبات وتصنع فيه القهوة وفقاً للطريقة التركية فى عمل القهوة، وتقدم هذه وتلك لإسماعيل ولكبار زائرى المعرض ، وكان يشرف على المقهى قهوجى باشى هو الأغا حسن بدوى [٢].

---

(١) تقع البتراء فى شرقى المملكة الأردنية الهاشمية.

(٢) انظر تفاصيل وافية عن الجناح المصرى فى المعرض فى كتاب، أفرده مؤلفه لهذا الغرض.
Edmond, Charles; L' Egypte â L'Exposition, Universelle de 1867, Paris, 1867.

الدهبية «بنت النيل»:

كان من بين المعروضات المصرية فى المعرض دهبية Dahabieh، وهى نوع من المنازل العائمة تحتوى على صالون أو أكثر وعدة حجرات للنوم ولتناول الطعام ومطبخ لإعداد الوجبات الغذائية وعمل القهوة والشاى، يستخدمها أهل الثراء فى رحلات المتعة أو فى الإقامة فيها، وترسو عادة أمام قصورهم. وقد عرفت مصر هذه المساكن العائمة، ويتكاثر عددها فى الوقت الحاضر فى القاهرة على شاطئ النيل فى حى الزمالك، كما يستخدمها كبار مهندسى وزارة الرى فى الأقاليم إبتداء من الجيزة حتى أسوان، وتملك هيئة الآثار المصرية أيضاً عدداً من هذه الدهبيات فى محافظة أسوان.

أراد الخديو إسماعيل أن يوجه أنظار الفرنسيين وغيرهم من زائرى المعرض إلى هذا النوع من المنازل العائمة؛ ليكون موضع دهشتهم وغرابتهم ووقع اختياره على دهبية كبيرة مؤثثة بأثاث فاخر على الطراز الشرقى. وأطلق عليها La Fille du Nil أى بنت النيل. واتخذت السلطات البحرية المصرية كافة الإجراءات لتأمين وصول هذه الدهبية إلى فرنسا، فربطتها ربطاً وثيقاً برفاص قوى استطاع الإبحار بها من الإسكندرية إلى مارسيليا. وكان هذا الإنجاز فى حد ذاته إنجازاً بحرياً فنيّاً مصرياً رائعاً. وعند وصولها إلى مارسيليا دخلت مع الرفاص إلى نهر اللوار ثم إلى نهر السين إلى أن وصلت إلى باريس وربطت عند كوبرى يينا Iéna، وهو كوبرى يصل بين ميدان شان – دى مارز – والشاطئ الأيمن لنهر السين على مقربة من سفينة صيد مصرية أتت هى الأخرى من شاطئ النيل. ويبدو أن الرحلة من الإسكندرية إلى مارسيليا قد أرهقت الدهبية، فأجريت لها عند كوبرى يينا إصلاحات خفيفة وسريعة وزودت بشراع؛ كى تستيع السير فى نهر السين دون الاستعانة برفاص. وكان طاقمها يتكون من اثنى عشر بحاراً نوبياً، ومرشد واحد يعملون جميعاً تحت قيادة القبطان (الريس) محمد .

ولما زارت المعرض الأميرة ماتيلده Mathilde زوجة الأمير جيروم نابليون ابن عم الإمبراطور نابليون الثالث، أبدت رغبتها فى أن تستقل الدهبية فى عودتها من باريس إلى سان كلو. وعلى سطح الدهبية اصطف بحارتها النوبيون بملابسهم البيضاء الرسمية، فلما صعدت الأميرة أدوا لها التحية العسكرية. وعند عودة الدهبية إلى مرساها فى باريس وقفوا مرة أخرى على سطحها ينشدون معاً أغنية شعبية نوبية تحية لإسماعيل. وسيكون للدهبية شأن كبير فى تقدير هيئة المحكمين فمنحوا الدهبية «بنت النيل» الميدالية الذهبية وتسلمها الخديو إسماعيل. وكانت هذه الميدالية إحدى ميداليتين ذهبيتين خرجت بهما مصر من معرض باريس العالمى، بالإضافة إلى عدد من الميداليات الفضية والبرونزية عن بعض المعروضات المصرية الأخرى سنتكلم عنها عند توزيع الجوائز. ومع الأسف ضاعت الدهبية بنت النيل على مصر بسبب سخاء إسماعيل المتناهى، فقدمها بعد انتهاء المعرض هدية إلى الإمبراطورة يوجينى التى

قدمتها هدية إلى ابنها الوحيد الأمير الإمبراطورى الذى أمر فى شهر ديسمبر – كانون أول – بإرسالها إلى ميناء الهافر Havre وهو ميناء فرنسى على مصب نهر السين يقع شمال غربى باريس على مسافة ٢٢٨ كيلو متراً، وأصبحت الدهبية من مقتنيات الأسرة الأمبراطورية الحاكمة.

وجدير بالذكر أن دى لسبس أقام فى المعرض جناحاً لقناة السويس بجانب الجناح المصرى، وعرض فيه نموذجاً بارزاً ذا حجم كبير لقناة السويس ابتداء من مدخلها الشمالى فى البحر المتوسط وانتهاءً بمخرجها الجنوبى فى البحر الأحمر، وشاملاً مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس وكذلك عتبة الجسر Seuil d'El Guisr، وكانت أكبر عقبة طبيعية تعترض حفر القناة، وتقع شمالى بحيرة التمساح، وترتفع عن سطح البحر بمقدار ١٨,٥٠ متراً على امتداد ١٤,٢٠٠ متراً(١)، كما عرض نماذج بنسبة ٣ سم لكل متر لآلات الحفر الميكانيكى، التى كانت تستخدمها الشركة فى ذلك الوقت فى شق الأجزاء المتبقية من القناة بعد إلغاء نظام السخرة فى حفرها. وعرض أيضاً مجموعات جيولوجية من الأراضى التى حفرت فيها القناة، ومجموعات أخرى تتصل بالتاريخ الطبيعى لمنطقة القناة جمعت فيها، واستعارها دى لسبس من متحف Perpignan فى فرنسا.

* * *

تلقى إسماعيل فى مطلع شهر مارس – آذار – سنة ١٨٦٧ خطاباً من وزير الخارجية الفرنسية دى موستيه de Moustier، يدعوه باسم الإمبراطور نابليون الثالث لزيارة المعرض. وكانت هذه الدعوة على غرار دعوات أخرى وجهت لملوك ورؤساء دول العالم، وكان من بينهم السلطان العثمانى عبد العزيز، وقد بعث إسماعيل برد فى ٧ من مارس – آذار – إلى وزير خارجية فرنسا، أعرب فيه عن شكره العميق للإمبراطور لتوجيه هذه الدعوة إليه، وأشاد بزيارة الإمبراطور فى أحد الأيام السابقة القليلة للجناح المصرى فى المعرض؛ ليطمئن على سير العمل فى إعداده وتنسيقه والانتهاء من اللمسات الأخيرة فيه.

جموع غفيرة من المدعوين يرافقون إسماعيل لزيارة المعرض على نفقة مصر:

اختار إسماعيل حشداً كاثراً من المدعوين لمرافقته فى زيارة المعرض. وبلغ من كثرة عددهم أن تطلب نقلهم إلى فرنسا استخدام سيفنتين، كانت أولاهما «المحروسة» وهى اليخت الرسمى للوالى، وثانيتهما سفينة كبيرة هى «مصر». وكان من بين المدعوين عدد من الوزراء أو النظار وكبار رجال الحاشية ووكلاء بعض النظارات، وغيرهم من كبار موظفى الحكومة

(١) دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، السخرة فى حفر قناة السويس، الطبعة الرابعة، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٦٧، ص ص ١٧٤ – ١٧٥.

المصريين والأجانب وبعض قناصل الدول، وبعض العسكريين المصريين والفرنسيين ودى لسبس . ونذكر أسماء فريق منهم لإبراز أحد الأدلة على جسامة التضحيات المالية التى تحملتها مصر فى سبيل اشتراكها فى معرض باريس العالمى.. فإن نفقات إقامة هؤلاء المرافقين فى العاصمة الفرنسية وتنقلاتهم فى أرجاء فرنسا تحملتها الخزانة المصرية، وكانت من الأسباب الرئيسية، التى أدت إلى الارتباك المالى الذى تعرضت له الحكومة المصرية وأدى بدوره إلى تدخل بريطانيا مالياً وسياسياً ثم حربياً باحتلال مصر.

فمن المرافقين الذين سافروا على اليخت «المحروسة» نذكر راغب باشا ناظر الخارجية بالإنابة (١) ورياض باشا حارس أختام الخديو، وطلعت باشا الأمين العام لمكتب الخديو، وحسن باشا الإستانبولى كبير الياوران، وإرام بك السكرتير الخاص للخديو، وأوترى قنصل فرنسا العام فى مصر، ودى لسبس رئيس شركة القناة ، دى لافيزون de Lavison نائب قنصل الروسيا والبرتغال، وشافعى بك الطبيب الخاص للخديو.

ومن المرافقين الذين سافروا على السفينة «مصر»، نذكر منصور باشا وكيل نظارة المالية، ومظهر باشا وكيل نظارة الأشغال العمومية، وخورشيد باشا مدير السكك الحديدية، وإبراهيم باشا قائد سلاح الفرسان وحسين بك مدير المطبعة الأميرية فى بولاق، ومحمد بك الخربوطلى مدير مصانع بولاق ، ومحمود بك الفلكى، ورئيس البعثة العسكرية الفرنسية فى مصر ميرشير Mircher ، ومساعده بولار Pollard ، كما سافر على تلك السفينة عدد آخر منكبار موظفى الحكومة والأعيان المصريين. أما شريف باشا ناظر الداخلية فقد تركه الخديو فى مصر بصفته نائباً عنه، ويذكر دوا Douin أن هذه الرحلة كانت أول رحلة يقوم بها إسماعيل إلى أوروبا. ولعله يقصد أن هذه الرحلة كانت أول رحلة له بصفته والياً ، لأنه سبق له أن سافر إلى فينا ليعالج بها من رمد صديدى أصابه وفى أثناء إقامته فى ڤيينا قام برحلة إلى جنوبى ألمانيا وشمالى إيطاليا، ثم اختير عضواً فى البعثة التعليمية التى أوفدها محمد على سنة ١٨٤٤ إلى فرنسا ، وكانت تضم بعض أنجاله وأحفاده وأقام فى باريس سنين عدداً أجاد فيها اللغة الفرنسية تحدثاً وكتابة، ونال قدراً من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية، وبهرته باريس بما فيها من جمال وفتنة وغواية. ومن هنا نشأت ميوله الباريسية الصارخة التى لازمته طوال سنوات حكمه. وعاد إلى مصر سنة ١٨٤٨ فى عهد ولاية أبيه إبراهيم باشا. كما زار باريس مرة أخرى سنة ١٨٥٥ حين أوفده الوالى محمد سعيد باشا فى مهمة سياسية لدى الإمبراطور

(١) جرت عادة المؤرخين والباحثين المصريين والأجانب على استخدام كلمة وزير أو مرادفتها التركية «ناظر» على رؤساء الدواوين، فيقولون ناظر الخارجية أو الداخلية أو المالية. وليست هذه التسمية دقيقة لأن مصر لم ينشأ بها نظام الوزارت أو النظارات ورؤسائها بصفة رسمية وقانونية إلا اعتباراً من ٢٨ أغسطس – آب – ١٨٧٨، حين أصدر الخديو إسماعيل أمراً عالياً إلى نوبار باشا بتأسيس هيئة نظارة ووظائفها . انظر: فؤاد كرم: النظارات والوزرات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥– ٨.

نابليون الثالث تتعلق بحصول مصر على معقد فى مؤتمر الصلح المزمع عقده فى باريس عقب حرب القرم، مكافأة لها على اشتراكها فى الحرب بقواتها المسلحة على غرار مملكة سردينيا فى شبه الجزيرة الإيطالية [1]. ولعل سعيد باشا كان يطمع فى مساعدة نابليون الثالث على توسيع نطاق استقلال مصر مكافأة له على منحه عقد الامتياز الأول فى ٣٠ من نوفمبر – تشرين ثان– سنة ١٨٥٤ لإنشاء قناة السويس إلى دى لسبس، وهو فرنسى، يمت بصلة القرابة إلى زوجته الإمبراطورة يوجينى. وفى طريقه إلى فرنسا زار إسماعيل البابا بيوس التاسع Pius IX فى روما.

نشاط إسماعيل الرسمي والترفيهي في باريس:

وصل إسماعيل إلى باريس فى ١٦ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٦٧، وأعد له فى محطتها استقبال رسمى حفل بالشخصيات الفرنسية المدنية والعسكرية من كبار ضباط الجيش والشرطة . وكان السفير العثمانى فى باريس جميل باشا من بين مستقبليه، كما اصطف أعضاء البعثة التعليمية المصرية فى فرنسا لتحية إسماعيل وكان عددهم ٥٢ طالباً. ثم انتقل إسماعيل فى موكب رسمى مهيب إلى قصر التويلرى Tuileries حيث كانت الإمبراطورة يوجينى فى استقباله مع كبار موظفى القصر ورياسة الجمهورية، وتخلف الإمبراطور نابليون الثالث عن استقباله لوعكة أصابته من مرض الروماتيزم ، وبعد انتهاء مراسم الاستقبال انتقل إلى جناح مارزا Marsan حيث خصص له جناح مستقل لإقامته.

وفى صباح اليوم التالى لوصوله، زار إسماعيل الجناح المصرى بالمعرض زيارة غير رسمية، ثم عاد إلى جناح مارزا حيث استقبل الأمير جيروم نابليون Jerôme Napoléon ابن عم الإمبراطور والوزراء الفرنسيين وأعضاء المجلس الخصوصى. وقضى بعد الظهر فى حديقة الحيوانات فى غابة بولونيا، وفى ١٨ من يونيو قام بزيارة رسمية للجناح المصرى، ولاحظ البعض قلة عدد كبار المدعوين المصريين، الذين جاء بهم من مصر ليرافقوه فى زيارته للمعرض، ثم عرج على جناح شركة قناة السويس .

ولما كان لإسماعيل شغف زائد بالمسارح ، فقد ذهب فى مساء ١٨ من يونيو – حزيران– إلى دار الأوبرا حيث شاهد رواية دون كارلوس Don Carlos، وهى دراما من خمسة فصول وضع موسيقاها الفنان فردى Verdi ، وذهب فى مساء اليوم التالى إلى مسرح شاتيليه Chatelet حيث شاهد رواية Cendrillon وهى كوميدية تتألف من أربعة فصول. وذهب فى الأيام التالية إلى المسرح الفرنسى وشاهد رواية هرنانى Hernani وهى دراما من ثلاثة فصول، وتتابعت زياراته لمسارح باريس وفيشى وغيرها من مدن فرنسا.

---

(١) Rifaat, M.; op. cit., p. 99.

وكان الإمبراطور نابليون الثالث قد شفى من وعكته، فذهب لزيارة إسماعيل فى ١٩ من يونيو فى جناح مارزا. وبعد ذلك بدأت سلسلة من المآدب التى أقيمت تكريماً لإسماعيل. وكان من بينها مأدبة العشاء التى أقامها الإمبراطور والإمبراطورة فى قصر التويلرى فى ٢٠ من يونيو، ومأدبة العشاء التى أقامها وزير خارجية فرنسا وزوجته، وقد حضرها نوبار باشا عقب وصوله إلى باريس. وكما أقام البارون هوسمان Haussmann عمدة السين حفل عشاء باسم مدينة باريس، وقد حضر هذا الحفل أربعة عشر مدعواً من المرافقين لإسماعيل فضلاً عن الشخصيات الفرنسية العامة، وكان من أروع الحفلات التى أقيمت تكريماً لإسماعيل.. وبعد العشاء أقيم حفل موسيقى وغنائى امتد إلى منتصف الليل. وأمر الإمبراطور بإقامة عرض عسكرى كبير فى ٢٦ من يونيو يحضره الخديو إسماعيل الذى وقف فى أثناء العرض بجانب الإمبراطور ووزير الحربية الفرنسية، ثم أقام له الإمبراطور فى ٢٩ من يونيو حفل غذاء فى قصر سان كلو. وذهب الاثنان بعد الغذاء لمشاهدة قصر فرساى، واستغل إسماعيل وجوده فى باريس فزار متخفياً جميع متاحفها وآثارها ومنتزهاتها وملاهيها. وكان حريصاً على مقابلة الرأسماليين الفرنسيين وتناول طعام الغذاء معهم فى قصر البارون روتشيلد بدعوة منه، كما استقبل أعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس وقد قدمهم دى لسبس للخديو.

وزار الإمبراطور نابليون الثالث وزوجته الإمبراطورة يوجينى وابنها الوحيد البالغ من العمر وقتذاك أحد عشر عاماً[1] الجناح المصرى فى المعرض فى ٢٨ من يونيو - حزيران - وكان فى استقبال الضيوف الكبار الخديو إسماعيل وماريت بك مدير المتحف المصرى فى القاهرة، الذى شرح لهم محتويات القسم الأول. وفتح لهم صندوقاً به مومياء لأحد ملوك الفراعنية، ثم أطلعهم على عدد كبير من الجماجم المحنطة، وقد رتبت طبقاً للتسلسل التاريخى لنظام العائلات الحاكمة فى العصر الفرعونى، ثم انتقلوا إلى الوكائل التجارية حيث شاهدوا الجواهرجية والعقادين والخراطين، ومن إليهم من مهرة العمال الفنيين المصريين والسودانيين، يباشرون نشاطهم قعوداً على الأرض خلف درابزين منخفض كما مروا بالمحلات التجارية. ثم اتجهوا إلى السلاملك واستراحوا بعض الوقت حيث قدمت لهم المرطبات والقهوة التركية.

---

(١) اسمه يوجن - لوى - جان - جوزيف Eugène - Louis - Jean - Joseph ولد فى باريس فى ١٦ من مارس - آذار - سنة ١٨٥٦، ولقى حتفه مقتولاً فى جنوبى إفريقية على أيدى قبائل الزولوس Zoulous فى أول يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٩؛ حيث كان ضابطاً فى الجيش البريطانى وبعد أن احتفلت والدته بدفنه فى إنجلترا، ذهبت إلى جنوبى إفريقية حيث زارت المكان الذى قتل فيه. وكان قتله صدمة فادحة لوالدته الإمبراطورة يوجينى بعد أن فقدت الأرض سنة ١٨٧٠ والزوج سنة ١٨٧٣، وباتت وحيدة تواجه قسوة الحياة وأبطأ عليها الموت حتى قضت نحبها فى مدريد سنة ١٩٢٠ عن ٩٤ عاماً (١٨٢٦ - ١٩٢٠) ويشار فى معظم الكتب التاريخية إلى ابنها باسم «الأمير الإمبراطورى» le Prince Impérial وسنلتزم بهذه التسمية فى دراستنا.

واستكملوا جولتهم فزاروا القسمين الثانى والثالث، وكان اهتمامهم شديداً بالقسم العلمى فى الجناح المصرى.

نصيب مصر من جوائز المعرض:

أقيم حفل فى أول يوليو - تموز - سنة ١٨٦٧ لتوزيع الجوائز على الدول العارضة الفائزة، وقد رأى المحكمون منح الخديو إسماعيل ميدالية ذهبية بسبب تفوق مصر فى زراعة القطن. أما الأشغال اليدوية الدقيقة مثل الذهب والفضة وسن الفيل والعاج والخراطة وما إليها فقد أخرجت مصر من المسابقة نظراً لتفوقها البارز فى هذه الصناعات، ونال إسماعيل ميدالية ذهبية أخرى عن ملاحة النزهة Navigation de Plaisance لعرضه «الدهبية بنت النيل»، كما منح إلى جانب هاتين الميداليتين الذهبيتين ثلاث ميداليات من الفضة، وميدالية كبيرة من البرونز وميداليتين عاديتين من البرونز. ومنحت المطبعة الأميرية ببولاق ميدالية فضية عن مطبوعاتها. ومنح جاستينيل Gastinel أستاذ الكيمياء والطبيعة بمدرسة الطب المصرية ميدالية فضية لمنتجاته الكيمياوية، كما وزع عدد من الميداليات البرونزية على بعض المصريين، الذين شاركوا بنصيب موفور فى المعرض. ومما يذكر أن الخديو حضر هذا الحفل متنكراً، وجلس فى منصة فوق المكان المخصص لفريق الأوركسترا.

سفر إسماعيل إلى إنجلترا في رحلة ترفيهية:

غادر إسماعيل باريس فى ٥ من يوليو - تموز - سنة ١٨٦٧ إلى إنجلترا وقابل الملكة فيكتوريا [١] ، وأقامت له حفل عشاء حضرها معه نوبار باشا وراغب باشا فضلاً عن ضيوف آخرين للملكة تصادف وجودهم فى لندن، كما أقام له ولى العهد الأمير إدوارد حفل عشاء، وكذلك عمدة لندن. وقام إسماعيل بعدة زيارات كانت من بينها زيارته لمجلس العموم ثم مجلس اللوردات، وكان يغلب على زيارته لندن الطابع الترفيهى، وإن كان قد حاول أن يضفى عليها طابعاً جدياً؛ إذ استقبل وفداً من شركة P. & O. الملاحية [٢] ، ووفداً آخر من جمعية استيراد القطن فى مانشستر [٣] . وقبيل مغادرته لندن قدم إسماعيل إلى عمدة العاصمة البريطانية هدية ثمينة، كانت عبارة عن مشبك Une Broche مرصع بالأحجار الماسية لزوجة العمدة.

---

(١) حرص رجال البلاط الإنجليزى على تأكيد الصفة السياسية الدقيقة لإسماعيل كوال على مصر، وليس حاكماً مستقلا لها. ولذلك تولى السفير العثمانى فى لندن تقديم الخديو إسماعيل إلى الملكة . وقد تمت هذه المقابلة فى ٨ من يوليو.

(٢) Peninsular and Oriental Navigation Company.

(٣) Manchester Cotton Supply Association.

١

عودة إسماعيل إلى باريس والسفه فيها:

عاد إسماعيل إلى باريس فى ١٩ من يوليو ، وكانت إقامته فيها هذه المدة ذات طابع ترفيهى بحت.. بدأها بمشاهدة إحدى الروايات وهى La Grand Duchesse de Génrolstein ، وهى أوبريت وأعجب بصوت إحدى مغنيات الفرقة. وكانت هذه هى المرة الثالثة التى يستمع لغنائها، وقد بلغ به الإعجاب أن أمر بشراء ملابس لأعضاء الفرقة من السيدات بلغ ثمنها ٤٧,٠٠٠ فرنك، وقد تمت عملية الشراء فى أقل من ست ساعات. وقدم لعدمة باريس ٢٠,٠٠٠ فرنك لكلية شابتال Collége Chaptal ، وقد منحه منحة أخرى مقدارها ٢٥,٠٠٠ فرنك لجمعية الأدباء الفرنسيين . وقد بلغ مجموع هذه التبرعات المعلنة ١١٧,٠٠٠ فرنك فى خلال يومين. وهكذا بلغ السفه فى إنفاق المال العام مداه، وغادر إسماعيل باريس فى قطار خاص متجهاً إلى فيشى بحجة الاستشفاء بمياهها المعدنية فبلغها فى صباح ٢١ من يوليو.

إقامة إسماعيل فى فيشي:

كان يجب أن يكون العلاج فى نظر إسماعيل مقروناً بأسباب المتعة بكافة أنواعها.. شاهد فى اليوم الأول لوصوله فيشى رواية Domino Noir فى مسرح كازينو المدينة، ثم أقام له أصحاب الكازينو خلال الأسبوع الأول لوصوله حفلاً راقصاً فى صالونات الكازينو، امتد إلى ساعة متأخرة من الليل، وظهر إسراف إسماعيل فى بذل المال على سابق عادته. كان مجلس بلدية المدينة قد شرع فى بناء كنيسة كاثوليكية، ثم توقف عن استكمال بنائها وعن تأثيثها لنفاد الاعتمادات المالية، ونقل هذا النبأ إلى إسماعيل فتبرع بمبلغ لم يحدد رقمه، وإنما اكتفى المؤرخون بذكر أنه «مبلغ مهم» لاستكمال بناء الكنيسة وتأثيثها. وبلغت مسامع إسماعيل أن صرافاً فرنسياً قد خسر أمواله على موائد القمار فى كازينو فيشى، وأنه سطا على الخزائن التى فى عهدته ليسدد خسائره، واكتشف أمره مما هدد مستقبله ومستقبل أسرته. فدفع إسماعيل عنه المبالغ التى اختلسها وأنقذه كما أنقذ أسرته من الضياع، وتبرع إسماعيل بمورد مالى ثابت ينفق على تعليم أحد الأيتام الفرنسيين يختاره مجلس بلدية فيشى. ولحق به فى هذه المدينة فرديناند دى لسبس، فأكرم إسماعيل وفادته وأقام له حفل عشاء فى كازينو فيشى دعا إليه ، بجانب دى لسبس ، لفيفاً من كبار زائرى المدينة.

وبعد إتمام علاجه سافر إسماعيل من فيشى فى قطار خاص إلى طولون وأهدى إلى إحدى السيدات هدية ثمينة «جداً» كانت مشبكاً كبيراً مرصعاً بالماس. ويبدو أن إسماعيل كان قد اشترى مجموعة من هذه المشابك لتوزيعها ذات اليمين وذات الشمال على السيدات اللاتى يظفرن بإعجابه. كا تبرع بعشرين ألف فرنك لفقراء المدينة، وتناسى أن فى مصر فقراء كثيرين، كانوا أجدر بهذا العطف وذلك السخاء. ومن طولون استقل الخديو يخته «المحروسة»

وأخذ معه الطباخين الفرنسيين المدربين، الذين جلبهم معه من باريس ليقوموا على خدمة ضيوفه فى مصر، كما اصطحب معه على يخته بعض مرافقيه .. أما سائر المرافقين فقد أبحرت بهم السفينة «مصر» فى ليل اليوم ذاته.

وبدلا من أن يبحر إسماعيل رأساً إلى مصر، عرج على إستانبول فوصلها فى ١٧ من أغسطس، وعمل على إحكام روابط الود مع السلطان ووزرائه. وأقام عديد الحفلات فى قصره «أمير شيان» (١) على البوسفور، كما أقام حفل عشاء للسلطانة الوالدة. وقدرت النفقات التى أنفقها إسماعيل على السلطان والوزراء والحفلات فى أثناء إقامته فى إستانبول بمبلغ عشرين مليون فرنك. وقد استطالت إقامته فى إستانبول ما يقرب من شهر ، ولم يغادرها قبل هذا الوقت على الرغم من أنه سمع أنباء من مصر عن تدهور الموقف المالى للحكومة المصرية. وقد بلغ الإسكندرية فى ١٣ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٦٧ بعد غيبة عن مصر، امتدت أكثر من ثلاثة أشهر.

خسائر مصر القومية والمالية:

تحملت مصر خسائر قومية ومادية نتيجة اشتراكها فى معرض باريس العالمى ، نذكر من بينها:

أولا : تحطمت أربعة تماثيل فى أثناء نقلها من الإسكندرية إلى باريس نتيجة سوء تغليفها، وتعرض للكسر فى باريس تمثال الملكة Aménéritis ، وعاد تمثال شيخ البلد من المعرض إلى مصر مشوهاً (٢) . وكان تحطيم التماثيل وكسرها خسارة قومية لا تقدر بمال.

ثانياً : الهدايا والتبرعات السخية التى قدمها إسماعيل فى أثناء إقامته فى فرنسا، نذكر منها على سبيل المثال :

أ- الدهبية «بنت النيل» التى قدمها إسماعيل هدية إلى الإمبراطورة يوجينى، وتنازلت عنها لابنها الأمير الإمبراطورى.

ب- ٤٧,٠٠٠ فرنك ثمن ملابس أمر إسماعيل بشرائها لممثلات ومغنيات إحدى الفرق المسرحية فى باريس.

جـ- ٢٠,٠٠٠ فرنك تبرع بها إسماعيل لفقراء باريس .

د- ٢٥,٠٠٠ فرنك منحة قدمها إسماعيل لكلية شاتال فى باريس.

---

(١) يطلق عليه أيضاً قصر ميركون «وقصر امرجان» وفى الفرنسية Palais d'Emergain .

(٢) Wallon, H.; Notice sur la vie et les travaux de Mariette Pacha, Paris, 1883.

هـ- ٢٥,٠٠٠ فرنك منحة قدمها لجمعية الأدباء الفرنسيين فى باريس.

و- ٢٠,٠٠٠ فرنك تبرع بها إسماعيل لفقراء طولون.

ز- مجموعة من المشابك (البروش des Proches) قدمها إسماعيل هدايا لزوجة عمدة لندن، وبعض السيدات والممثلات والمغنيات فى باريس وفيشى وطولون.

ح- تبرعات مالية لاستكمال بناء كنيسة كاثوليكية وتأثيثها فى مدينة فيشى ، ودفع المبالغ التى اختلسها صراف فرنسى بعد أن خسر أمواله على موائد القمار فى كازينو فيشى، وإيجاد مورد مالى ثابت لتعليم أحد الأيتام الفرنسيين يختاره مجلس بلدية فيشى. وما خفى ولم يعلن عنه من الهدايا والتبرعات كان أعظم مما أعلنته المراجع الفرنسية.

ثالثاً: النفقات الباهظة التى تحملتها مصر فى سفر الخديو إسماعيل والنظار المصريين ومجموعة الباشوات وكبار الموظفين وبعض قناصل الدول والأعيان ومن إليهم من كبار المدعوين فى سفينتين، وذلك من مصر إلى فرنسا وعودتهم، ونفقات إقامتهم فى باريس وتنقلاتهم فى أرجاء فرنسا .

رابعاً: الرحلتين التكميليتين لرحلة معرض باريس، الأولى إلى إنجلترا (٥ - ١٨ يوليو) ، والثانية إلى إستانبول (١٧ أغسطس - ١١ سبتمبر) بعد أن شاب علاقاته مع السلطان نوع من الفتور فى باريس[١] . وقد قدرت نفقات إقامته فى إستانبول بعشرين مليون فرنك أنفقها على السلطان وبعض أفراد أسرته ووزرائه وإقامة الحفلات الباذخة فى قصره والزينات وإطلاق الصواريخ والألعاب النارية ليلاً، ومرابطة ثلاث سفن مصرية فى مياه البوسفور أمام قصره وهى المحروسة، ومصر ، والفيوم و، وغير ذلك من وجوه الإسراف والبذخ.

خامساً: لم ترد المنتجات الزراعية والمصنوعات وبعض المعروضات بعد انتهاء المعرض إلى مصر. ومما يذكر أن ماريت بك مدير المتحف المصرى بالقاهرة عارض رغبة الإمبراطورة يوجينى فى أن تحتفظ فى فرنسا ببعض الآثار الفرعونية، وأصر على أن

(١) كان إسماعيل حريصاً على مغادرة فرنسا قبل وصول السلطان عبد العزيز إليها لزيارة المعرض، حتى لايظهر أمام الفرنسيين بمظهر الوالى التابع للسلطان، يسير فى ركابه مع الوزراء العثمانيين. فأبرق له السلطان أمراً بعدم مغادرة فرنسا قبل وصوله إليها، وكان على الخديو أن يستقبل السلطان فى ميناء طولون أو فى محطة باريس. ورأى إسماعيل أن يستقبل السلطان فى محطة ديجون Dijon، ويستقل معه القطار إلى باريس - وحدث عقب وصول الاثنين إلى باريس أن توفى الإمبراطور مكسيليان، فتأجلت الاحتفالات التى أقامتها الحكومة الفرنسية تكريماً للسلطان عدة أيام. وانتهز إسماعيل الفرصة وزار بمفرده المعرض الزراعى، وهو قسم من معرض باريس أقيم فى بيلانكورت Billancourt، وكان بعض ملوك ورؤساء دول أوروبا قد أهملوا زيارته ، ثم سافر إسماعيل إلى إنجلترا .

تعود جميع الآثار إلى موطنها الأصلى. وبذلك غلبت على هذا العالم صفته العلمية على جنسيته الفرنسية، وقد أوصى بأن يدفن جثمانه فى مصر، وقد نفذت وصيته.

ملايين الجنيهات التى أنفقت لا تبرر اشتراك مصر فى معرض باريس العالمى:

إن المكاسب الإعلامية التى خرجت بها مصر باشتراكها فى معرض باريس العالمى لسنة ١٨٦٧، وهى مكاسب بولغ فيها إلى حد بعيد، لا تبرر المبالغ الجسيمة التى أقدم إسماعيل على إنفاقها بسخاء أصبح مضرب الأمثال. ومما يؤسف له أنه له توجد أرقام موثوق بها عن جميع النفقات التى تحملتها مصر فى هذه السبيل، وإن كانت آراء المعاصرين مجمعة على أنها تجاوزت بضعة ملايين من الجنيهات.

ولا يزال المؤرخون الأجانب بعامة والفرنسيون بخاصة إلى اليوم يبالغون فى ذكر المكاسب الإعلامية التى نالتها مصر باشتراكها فى هذا المعرض، فالمؤرخ الفرنسى جورج دوا Douin، وقد عرف عنه الاتزان فى مؤلفاته العديدة التى تناول فيها تاريخ محمد على وإسماعيل، خرج عن هذه القاعدة وأطلق لخياله العنان سنة ١٩٣٤ فى الجزء الثانى من مؤلفه الضخم.

Histoire du Régne du Khédive Ismail, Tome II, L'Apogée 1867 - 1873.

وقد أرخ فيه لحكم إسماعيل خلال السنوات من ١٨٦٧ إلى ١٨٧٣، وأطلق على هذه الفترة الزمنية الذروة أى ذروة المجد الذى بلغه إسماعيل. ونذكر هنا ما سطره قلمه من مكاسب مصر فى معرض باريس ثم نرد عليه رداً موجزاً جداص يعصف بمزاعمه فى هذا الصدد. قال دوا «إن إسماعيل بوضعه جميع منتجات مصر أمام أعين الزائرين قد أعطى أوروبا درساً متعدد الجوانب، عندما أظهر لرجال الصناعة والتجارة الموارد التى فى استطاعتهم الحصول عليها من مصر، سواء من فوق أرضها أو من تحت أرضها. ودعاهم إلى الاهتمام بمصر وأن يذهبوا إليها برؤوس أموالهم واستغلال ثرائها. فإن مصر قد دخلت فى نطاق الاقتصاد الدولى وأوغلت فيه أكثر مما أوغلت من قبل. ووجهت الأنظار إلى

---

(١) من عدم الدقة فى الصياغة اللفظية إطلاق اسم «إمبراطورية» على مصر العثمانية إبان حكم كل من محمد على وإسماعيل؛ لأن اسمها، من ناحية القانون الدولى العام، «ولاية» ابتداءً من سنة ١٥١٧ حتى سنة ١٨٦٧، ثم أصبح لقبها «خديوية» بناء على فرمان السلطان عبد العزيز بمنح إسماعيل لقب «خديو». ولايستقيم اسم إمبراطورية على حاكمها إسماعيل، الذى عزل بناء على «إرادة» أصدرها السلطان عبدالحميد الثانى، وأبلغها الصدر الأعظم برقياً فى ضحى يوم ٢٦ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٩ إلى إسماعيل. وقد استمرت الخديوية قائمة طوال حكم توفيق وشطراً من حكم الخديو عباس حلمى الثانى حتى أقالته بريطانيا سنة ١٩١٤ بحكم احتلالها مصر. وعينت حسين كامل بلقب «سلطان» فأصبح اسم مصر «السلطنة المصرية» ثم المملكة المصرية عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير - شباط - ١٩٢٢، فتغير لقب=

ثروات الأقاليم فى حوض النيل الأعلى والذى ضمنه إلى إمبراطوريتها [١] وهى بلاد النوبة وسنار وكردفان والسودان الشرقى[١] .

إن هذه المزاعم قد أقامها المؤرخ الفرنسى على توقعات كان يعلم علماً يقينياً أنها لم تحدث قط، لأنه تكلم عنها سنة ١٩٣٤ أى بعد ٦٧ سنة من توقعاته (١٨٦٧ - ١٩٣٤) فلم يدخل مصر من رأس المال الأجنبى سوى سلسلة القروض الأجنبية، التى ظل إسماعيل يكبل بها البلاد حتى سنة ١٨٧٨ قبل عزله بسنة واحدة. وردنا على هذه المزاعم أن إسماعيل عاد إلى القاهرة من رحلة المعرض فى ١٦ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٦٧ بعد غيبة عن مصر استطالت أكثر من ثلاثة أشهر، وكان قد عرج فى طريق عودته إلى إستانبول وسمع فيها عن «ارتباكات الموقف المالى فى مصر»، ومع ذلك استمر يعيش فى قصره على ضفاف البوسفور ويقيم حفلات العشاء للسلطان عبد العزيز وسيدات الأسرة والوزراء ومن إليهم من كبار رجال الدولة وينفق عليها بسخاء كبير. ولما عاد إلى مصر، تأكد من الأزمة المالية التى تواجهها الحكومة المصرية. وكان من صفات إسماعيل قوة الأعصاب إبان الأزمات . فأقيمت له احتفالات فى كل من الإسكندرية والقاهرة وطنطا وازينت أجمل زينة بمناسبة قدومه. ففى الإسكندرية تحول ميدان محمد على وقصر رأس التين والشوارع الرئيسية إلى شعلة من الأضواء، ووقفت موسيقات الجيش تصدح بأنغمها وأطلقت الألعاب النارية فى سماء المدينة، وطاف إسماعيل بالمدينة فى موكب رسمى، اشترك فيه الخدم الذين جلبهم معه من فرنسا

=السلطان أحمد فؤاد إلى ملك. ولما قامت ثورة يوليو - تموز - ١٩٥٢ أعلن فى ٢٨ من يونيو - حزيران - سنة ١٩٥٣ إلغاء النظام الملكى وقيام النظام الجمهورى، وأصبح اسم مصر «جمهورية مصر» على عهد الرئيس محمد نجيب، ثم الجمهورية العربية المتحدة على عهد الرئيس جمال عبد الناصر حسين، ثم جمهورية مصر العربية على عهد الرئيس محمد أنور السادات.

وما قيل عن الإمبراطورية المصرية إبان حكم إسماعيل، يقال أيضاً عن الإمبراطورية المصرية إبان حكم محمد علي. فمما يتنافى مع لقب الإمبراطورية الفرمان الذى أصدره السلطان عبد المجيد الأول بعزل محمد على من ولاية مصر وأبلغ هذا الفرمان إلى محمد على فى ٢٢ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٤٠. ولم ينفذ محمد على من فرمان العزل، سوى المباحثات التى قام بها الكومودور شارل نابير Commodore Charles Napier قائد القوات البريطانية البحرية الراسية أمام ثغر الإسكندرية مع محمد على، وأسفرت عن قبول الأخير حكم مصر وراثياً فى أسرته بضمانة الدول وانسحاب قواته من سوريا وإعادة الأسطول العثمانى إلى إستانبول. وقد وقع على هذا الاتفاق فى الإسكندرية فى ٢٧ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٤٠ كل من نابير ويوسف بوغوص بك ناظر خارجية محمد علي. ولكن رفض السلطان هذا الاتفاق وتمسك بعزل محمد على - وانضم إليه السفير البريطانى فى إستانبول. وقد حسم الموقف وزير خارجية بريطانيا لورد بالمرستون الذى أعلن باسم حكومته إجازته للاتفاق، وحمل الدول المتحالفة على قبوله. فأرسلت إنجلترا والنمسا والروسيا وبروسيا مذكرة إلى الباب العالى فى ٣٠ يناير - كانون ثان - سنة ١٨٤١ تطلب فيها الرجوع عن فرمان العزل، وتخويل محمد على حكم مصر الوراثى فاستجاب السلطان إلى طلب الدول.

(١) Douin, o. G. p. cit., t. II p. 17.

يرتدون ملابس غريبة ذات ألوان زاهية. وسافر بعد ذلك إلى القاهرة مباشرة وأقيمت له فيها الزينات على نطاق أوسع: فى ميدان الأزبكية وعلى مصالح الحكومة. وكانت أهم الزينات تلك التى أقيمت على دار المتحف المصرى فى بولاق ومسجد القلعة بمآذنه ووقف الجنود على الطرق المؤدية إلى القلعة يحملون المشاعل. واستمرت الزينات ثلاث ليال سوياً . وفى ١٩ من سبتمبر- أيلول - أقيم حفل رسمى فى قصر القلعة حضره الخديو والنظار وأعضاء السلك القنصلى وعلماء الدين وكبار موظفى الحكومة والأعيان.. وفى هذا الحفل قرئ الفرمان الصادر من السلطان عبد العزيز فى ٨ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٦٧ بمنح إسماعيل لقب خديو. وبعد يومين سافر إسماعيل إلى طنطا حيث كان فى استقباله إسماعيل باشا المفتش وذهب إلى مسجد السيد أحمد البدوى حيث زار الضريح ، ثم انتقل إلى سرادق كبير اجتمع فيه علماء الدين وكبار موظفى الإقليم وأعيانه وتجاره؛ حيث أقيم حفل دينى استمر إلى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل، ثم عاد إلى القاهرة فى صبيحة اليوم التالى ليواجه الأزمة المالية.

اتجاه تفكير إسماعيل إلى عقد قرض خارجي عقب عودته من معرض باريس:

اتجه تفكير إسماعيل إلى الطريقة التى برع فيها واطمأن إليها دون نظر إلى العواقب، وهى عقد قرض أجنبى جديد ودخل فى مفاوضات لهذا الغرض مع الماليين الأجانب. وكان إقدامه على هذا الإجراء أمراً بالغ الخطورة.. فأعباء القروض الأجنبية التى عقدت سنة ١٨٦٢، إبان حكم سلفه الوالى محمد سعيد باشا، والقروض التى عقدها إسماعيل سنوات ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ كانت لاتزال تشكل عبئاً ثقيلاً على الحكومة، بالإضافة إلى الجزية السنوية المزيدة التى تؤديها مصر سنوياً للسلطان، والمستحقات المالية لشركة قناة السويس وكانت تبلغ سنة ١٨٦٧ ستة وثلاثين مليون فرنك، عدا المخصصات المالية للخديو إسماعيل وأفراد أسرته ونفقات نظارات أو دواوين الداخلية والحربية والمالية والتعليم والأشغال العمومية وغيرها من مرافق الدولة، والاعتمادات المالية المخصصة للحرمين الشريفين فى مكة المكرمة والمدينة المنورة والمعاشات بشتى أنواعها وغير ذلك من وجوه الانفاق الحكومى فى مصر والسودان حيث قامت حملة مصرية بقيادة سير صمويل بيكر Sir Samuel Baker باكتشاف بحيرة ألبرت فى ١٤ مارس - آذار - سنة ١٨٦٤ ثم احتل الجنود المصريون فاشوده سنة ١٨٦٥ وألحق إسماعيل سواكن ومصوع بصفة نهائية بمصر فى السنة ذاتها. كل هذه الحقائق لم تكن خافية عن الرأسماليين الأجانب، ولذلك اشتطوا فى شروطهم لعقد قرض خارجى جديد، وطالت المفاوضات وحلت سنة ١٨٦٨ والمباحثات بشأن عقد القرض تتعثر بل زادت تعقيداً (١).

---

(١) انظر طرفاً من هذه التعقيدات فى :

Sammarco, A.; Histoire de L'Egypte etc., op. cit., t. III, pp. 110 - 119.

الموقف المتخاذل لمجلس شورى النواب:

أما إسماعيل.. فقد أخفى عن الشعب تفاصيل الموقف المالى الحرج للحكومة. ولم يوجه أى عضو فى مجلس شورى النواب – إما جبناً وإما جهلا – سؤالا واحداً إلى الحكومة عن اشتراك مصر فى معرض باريس العالمى لسنة ١٨٦٧ والنفقات الجسيمة التى تحملتها الحكومة فى هذا الصدد.. وكان المجلس قد أنهى دور انعقاده الأول فى ٢٤ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٦٧، ولم يجتمع فى دور انعقاده الثانى إلا فى ١٦ من مارس – آذار – سنة ١٨٦٨ متأخراً ثلاثة أشهر عن موعده المحدد فى اللائحة الأساسية، وهو منتصف شهر ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٦٧ ، وأبدى إسماعيل أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه. وقد حضر جلسة الافتتاح فى قصر القلعة، وعهد إلى خيرى بك المهردار بإلقاء المقالة ؛ أى خطبة العرش، وكان قد عين عبدالله باشا عزت رئيساً للمجلس فى دور انعقاده الثانى – واتضح من تعاقب جلسات المجلس أن إسماعيل قد صحت عزيمته على استصدار قرارين من المجلس : الأول بزيادة الضراذب على الأطيان، والثانى بعقد قرض خارجى ولتحقيق هدفيه أصدر الخديو سنة ١٨٦٨ ؛ أى فى أثناء هذا الدور قراراً بعزل إسماعيل راغب باشا ناظر المالية بحجة عدم خبرته بالشئون المالية، وعين مكانه إسماعيل باشا صديق الشهير بالمفتش ناظراً للمالية مع احتفاظه بمنصبه السابق، وهو مفتش عموم الأقاليم. وظل ناظراً للمالية نحو ثمانى سنوات ما عدا فترة قصيرة تولى فيها نظارة المالية عمر باشا لطفى سنة ١٨٧٣، ثم أعيد إلى منصبه حتى لقى مصرعه فى نوفمبر– تشرين ثان – سنة ١٨٧٦ .

وبعد مضى أكثر من شهر على بدء دور الانعقاد الثانى لمجلس شورى النواب، دعت الحكومة المجلس لدراسة النظام الضريبى ، واستمع المجلس فى جلسات ١٠، ٢١، ٢٢ من أبريل– نيسان – ١٩٦٨ لتفسيرات ناظر المالية.. وقرر المجلس تشكيل لجنة برلمانية ثلاثية لبحث المسألة المالية وتقديم تقرير عنها. وكانت اللجنة تتكون من الحاج يوسف عبد الفتاح أحد نواب القاهرة ورئيس لجنة المدائن (أى العواصم) (١) ، ومحمد سعيد بك أحد نواب الدقهلية عن دائرة نوسا البحر وعضو لجنة مدائن الوجه البحرى، وإبراهيم أفندى شكرى عضو لجنة مدائن

---

(١) كانت لجنة المدائن هى إحدى اللجان الخمس فى المجلس. وكانت كل لجنة تسمى «قلماً» وتتألف كل لجنة من خمسة عشر عضواً، أى إن اللجان أو الأقلام اشتملت على جميع أعضاء المجلس. وكانت هذه اللجان هي: لجنة المدائن، ولجنة روضة البحرين (الغربية والمنوفية) ولجنة الشرقية (الشرقية والدقهلية) ، ولجنة المنيا، ولجنة أسيوط. وكانت لكل لجنة من هذه اللجان الخمس مهمتان: الأولى تحقيق صحة نيابة الأعضاء. فكانت كل لجنة تنظر فى تحقيق نيابة أعضاء لجنة أخري، والثانية انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى «قومسيونات» لبحث المسائل التى يحيلها عليها المجلس، كلما رأى ضرورة لذلك. وطريقة تأليفها أن تنتخب كل لجنة من اللجان الخمس عضواً واحداً من أعضائها، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء.

الرافعي، عصر إسماعيل، ج ٢، ص ٨٩.

الوجه القبلى (١) . وذهبت اللجنة إلى نظارة المالية وأطلعت على بعض دفاترها، وقدمت تقريرها إلى المجلس فى ٢٥ من أبريل. وكان أغرب ما جاء فى تقريرها أنها أرجعت الأزمة المالية إلى النفقات الباهظة التى صرفت على عهد الوالى السابق محمد سعيد باشا أولا وإلى الأعباء التى تحملتها مصر نتيجة تنفيذ المشروعات التى قام بها إسماعيل. وذكرت اللجنة أن ديون الحكومة تبلغ حوالى سبعة ملايين جنيه، وهو رقم يجافى الحقيقة تماماً؛ لأن ديون الحكومة بلغت قيمتها فى ذلك الوقت ٣٤ مليون جنيه. كما ذكرت اللجنة أن الحكومة ترى التريث مؤقتاً فى تغيير النظام الضريبى، ولكنها تفكر فى عقد قرض خارجى كإجراء ضرورى وعاجل لتحقيق الموازنة بين المصروفات والإيرادات.

وتدل سرعة إعداد هذا التقرير ومحتوياته على أن اللجنة وضعته بإيحاء من إسماعيل باشا صديق ناظر المالية الذى استغل ضعف أعضاء اللجنة أو جهلهم بالمسائل المالية. والواقع أن مجلس شورى النواب كان فى نشأته ضعيفاً شاحباً؛ لأن حصر حق الانتخاب فى العمد ومشايخ البلاد أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمد وأعيان البلاد. ونلاحظ أن نواب كثير من المديريات كانوا جميعاً من العمد، ونذكر على سبيل المثال نواب المنوفية والبحيرة، والجيزة، وبنى سويف ، والفيوم ، والمنيا ، وبنى مزار، والمعنى المستفاد من هذه الملحوظة أن طبقة العمد كانت ممثلة فى المجلس تمثيلا واسعاً. وقد علق الرافعى على هذه الظاهرة بأن «مجلس شورى النواب جدير بأن يسمى مجلس الأعيان ... أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم إلا النذر اليسير الذى لايؤثر فى طابع المجلس ، وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التى تخرجت فى المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد على، فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه، لأن نظام الانتخاب فى ذاته لا يجعل لهم حظاً فى عضوية المجلس..» (٢) .

اتخذ مجلس شورى النواب بعد تقرير اللجنة الثلاثية ثلاثة قرارات :

أولاً : الموافقة من حيث المبدأ على عقد قرض لم يحدد قيمته ، ولكنه حبذ أن يكون داخليّاً أى يطرح فى داخل مصر بدلا من عقده خارجها.

ثانياً : تكليف ناظر المالية بأن يقدم للمجلس شهرياً كشفاً تفصيليّاً بالالتزامات المالية الواجب سدادها عن الشهر الذى قدم فيه الكشف .

ثالثاً: تشكيل لجنة خماسية تسمى «القومسيون» (٣) لبحث المسألة المالية من جميع جوانبها على

---

(١) لم نجد ذكراً لهذا الاسم بين أعضاء المجلس. ولعل خطأ مطبعياً قد وقع، وصحته إبراهيم أفندى الشريعى عمدة سمالوط. ويؤيد هذا الرأى الذى ذهبنا إليه هو أنه كان رئيس إحدى لجان المجلس الخمس عن المنيا.

(٢) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢، ص ص ٨١ - ٨٢.

(٣) انظر ما سبق فى هذه الدراسة ، هذا الفصل ، حاشية رقم ١.

أن يكون أعضاء اللجنة الثلاثية من بين أعضائها.

وقدمت اللجنة الخماسية تقريرها فى ١٨ مايو – آيار – سنة ١٨٦٨ إلى المجلس، وانتهت فيه إلى اقتراح زيادة الضرائب على الأطيان بمقدار السدس، وعقد قرض داخلى. ومعنى ذلك أن اللجنة الخماسية، على غرار اللجنة الثلاثية، قد استجابت لاقتراحات أو مطالب ناظر المالية. وقد وافق المجلس على تقرير اللجنة الخماسية. ولكنه طلب إلى إسماعيل باشا صديق أن يحضر إلى المجلس لمناقشته فى بعض جوانب المسألة المالية. فحضر جلسة ٢٧ من المحرم سنة ١٢٨٥ (٢٠ من مايو – آيار – سنة ١٨٦٨)، وقدم مشروع الموازنة العامة للحكومة عن السنة المالية ١٨٦٨ – ١٨٦٩، وخلاصتها :

الإيرادات	٧,٢٩٠,٠٠٠ جنيه
المصروفات	٤,٧٠٦,٠٠٠ جنيه
الزيادة المزعومة فى الإيرادات	٢,٥٨٤,٠٠٠ جنيه

والأرقام التى وردت فى مشروع الموازنة العامة أرقام مضللة ، فلم تتضمن الموازنة أى اعتماد مالى للإنفاق على المشروعات العامة، ولم يشر إلى أقساط القروض الخارجية وفوائدها الواجب سدادها. ومع ذلك لم يقم فى مجلس شورى النواب من يسأل ناظر المالية عن الحاجة إلى عقد قرض إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات. وانتهى البيان الذى ألقاه إسماعيل صديق باشا بأن أصدر المجلس قرارين بزيادة الضرائب على الأطيان بمقدار السدس من الأموال المربوطة عليها لمدة أربع سنوات. وقد أضيفت هذه الزيادة الوقتية بعد انتهاء السنوات الأربع إلى الضريبة الأصلية. أما القرار الثانى فيتمثل فى عقد قرض جديد حدد مقداره أول الأمر بستة ملايين جنيه. ولكن لم يحدد المجلس أو الحكومة الموارد المالية التى تخصص لأداء أقساط هذا القرض وفوائده، واكتفى المجلس بإصدار هذين القرارين: زيادة الضرائب على الأطيان، وعقد القرض فى عبارات غامضة. وهكذا وجد تحالف بين الخديو إسماعيل وإسماعيل باشا صديق ناظر المالية، ومجلس شورى النواب، فالخديو يبدى رغباته إلى ناظر المالية، والأخير ينقلها أحياناً إلى اللجنة الثلاثية، وأحياناً أخرى إلى اللجنة الخماسية، وأحياناً ثالثة إلى مجموعات من أعضاء المجلس . وقد عبر عن هذا الوفاق المؤرخ الفرنسى دوا بقوله إن أعضاء مجلس شورى النواب قدموا للحكومة ورقة بيضاء [1] Un Blanc- Seing ممهورة بتوقيعاتهم تكتب فيها ما تشاء من قرارات خاصة بالمسألة المالية. ولذلك عقدت الحكومة القرض خارجياً بدلا من أن يكون داخلياً كما كانت رغبة المجلس. أما قنصل بريطانيا العام فى

(١) Douin, G. ; op. cit., t. II, p. 74.

مصر.. فقد عبر عن رأيه فى هذا الموقف بقوله إنه يخشى أن يغدو مجلس شورى النواب ممثلاً للخديو أكثر من أن يكون ممثلا للناخبين الذين أتوا بأعضاء المجلس إلى مقاعدهم ؛ لأنهم يجدون أنفسهم من الناحية العملية عاجزين عن اتخاذ قرارات أو الإقدام على تصرفات لايسمح بها الخديو (١).

وقد سبق أن ذكرنا أن الحكومة ، عندما فكرت فى عقد قرض خارجى فى وقت مبكر عقب عودة إسماعيل من رحلة المعرض ودون الرجوع إلى مجلس شورى النواب، وجدت صعوبات لدى الرأسماليين الأجانب فى تقديم القرض؛ نظراً لما كانوا يعرفونه من دقة المركز المالى للحكومة. وأخيراً أبدى بنك أوبنهايم الإنجليزى والبنك الإمبراطورى العثمانى استعدادهما لتدبير القرض. وأبرم العقد فى أول يونيو – حزيران – سنة ١٨٦٨ فى الإسكندرية، ووقع عليه إسماعيل صديق باشا ناظر المالية وهرمان أوبنهايم. وكان القرض فى هذا العقد بمبلغ ستة ملايين جنيه ، ثم أدخلت عدة تعديلات تباعاً على هذا العقد فارتفع العقد إلى ثمانية ملايين جنيه ثم إلى ١٢ مليون جنيه. ولم تستلم الحكومة من هذا القرض إلا ٧,١٩٥,٣٨٤ جنيهاً وضاع الباقى مصاريف عمولة وسمسرة ونفقات إدارية. وخصصت لسد أقساطه السنوية وأرباحه إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد الملح ومصايد الأسماك. وكان دخل هذه الموارد يبلغ مليون جنيه سنوياً. وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات . وطرح بنك أوبنهايم سندات هذا القرض فى لندن ، وباريس ، وأمستردام ، وفرانكفورت ، وبرلين، والإسكندرية فى آن واحد (٢)، وكان طرح سندات هذا القرض فى خمس عواصم ومدن أوروبية فضيحة مالية لإسماعيل، لأنه كان يظهر فى باريس إبان معرضها العالمى منذ أشهر معدودات بمظهر الحاكم الذى لا تنفذ أمواله ، وكأنه يملك أموال قارون.

تصرفات شاذة لإسماعيل قبل توقيع عقد القرض بيوم واحد:

من المتناقضات أن الخديو إسماعيل قد أبحر من الإسكندرية فى ٣٠ من مايو – آيار – سنة ١٨٦٨ على ظهر السفينة «مصر» إلى إستانبول قبل التوقيع على عقد القرض بيوم واحد. ولعله اطمأن إلى أن العقد فى طريقه إلى التنفيذ السريع ، وصرح بأنه يعتزم التوجه إلى إستانبول ومنها إلى مدينة بروسة (٣) Brousse ليعالج من التهاب فى الجنجرة . فإذا لم يسفر علاجه فيها عن نجاح .. فإنه سيسافر إلى مدينة إمز Ems فى بروسيا (ألمانيا) ، وإذا لم يأت

---

(١) Loc. Cit.

(٢) دافيس لاندز ، بنوك وباشوات . تعريب الدكتور عبد العظيم أنيس . دار المعارف بمصر ١٩٦٦، ص ٢٨٥.

(٣) بروسة ، ويطلق عليها باللغة التركية بورسه، مدينة فى الأناضول اتخذت عاصمة للعثمانيين، بعد أن فتحها أورخان بن عثمان السلطان العثماني، وعلى مقربة منها قرية تسمى جكركه، بها حمامات ساخنة تشتهر بمياهها الكبريتية، ويتردد عليها كثير من الناس للعلاج.

علاجه فيها بالنتيجة المرتجاة.. فإنه ينتقل إلى منطقة Eaux Bonnes أي المياه الطيبة في فرنسا، وتشتهر بمياهها المعدنية. واصطحب معه في رحلته الجديدة عدداً من النظار والباشوات وكبار رجال الحاشية، كان معظمهم ممن رافقوه في رحلته إلى معرض باريس. وشكل قبل سفره مجلس وصاية برياسة شريف باشا وعضوية مجموعة من النظار كان من بينهم إسماعيل صديق باشا وهو أقرب المقربين إلى الخديو، وعبدالله باشا عزت رئيس مجلس شورى النواب، وحسين باشا مدير بيت المال.

ولما بلغ الخديو ورفاقه إستانبول أقاموا فيها وقتاً قصيراً، وقابل الخديو السلطان ليقدم إليه فروض الولاء.. ثم غادر وصحبه العاصمة إلى بروسة حيث أقاموا فيها قرابة شهر، وعادوا إلى إستانبول في نهاية شهر يونيو – حزيران – سنة ١٨٦٨ وصرح الخديو بأنه يعتزم السفر إلى مدينة إمز وفرنسا. ولكن حدثت مفاجأة اسرة عطلت أو أوقفت رحلته إلى أوروبا.. فقد قرر السلطان منح الأمير محمد توفيق باشا ولي العهد في مصر رتبة المشير ودرجة وزير ويلاحظ أن توفيق كان يبلغ في ذلك الوقت ست عشرة سنة هجرية وسبعة أشهر. وصدرت الأوامر إلى الأمير توفيق بالحضور إلى إستانبول لشكر السلطان على هذه اللفتة الكريمة، فأبحر من الإسكندرية في ٩ يوليو – تموز – ومعه هو الآخر حاشية كبيرة العدد، ورفع الأب والابن آيات الشكر للسلطان على مشاعره الطيبة نحوهما.

حوادث معادية لإسماعيل في الإسكندرية:

وفي هذا الوقت وقعت في الإسكندرية بعض حوادث عدائية لإسماعيل.. بدأت تدور على ألسنة الجماهير شتى الأقاويل بأن رحلات الخديو إلى إستانبول وأوروبا تكبد البلاد نفقات باهظة، وأن مظاهر الحظوة التي يظفر بها من السلطان باستصدار الفرمانات المتلاحقة لمصلحته ومصلحة ابنه تكلف الحكومة ملايين عديدة من الجنيهات. ثم تطورت هذه الأقاويل إلى منشورات فوجئ بها الشعب في صباح أحد الأيام، وكانت قد ألصقت منشورات على جدران شوارع الإسكندرية تهاجم سياسة إسماعيل المالية، وتصفه بأنه «طاغية ممقوت» أطلق العنان لشهواته بينما يغوص الشعب في بحر لجي من المظالم .. وقد أثارت هذه الأحداث القلق في نفس إسماعيل .

أما الأمير توفيق فلم يطل به المقام في إستانبول وعاد إلى مصر في ٢٩ من يوليو – تموز – بعد غيبة لم تستمر أكثر من عشرين يوماً، وكان يميل إلى الجدية في حياته الخاصة. وصحبه في عودته أمين بك السكرتير الأول للسلطان ومبعوثه الخاص، وكان يحمل معه الفرمان السلطاني الصادر إلى الأمير، وأقيم حفل مهيب في قصر القلعة في أول أغسطس – آب– حضره الأمير توفيق وأعضاء السلك القنصلي في مصر والنظار الموجودون لها وعلماء الدين وكبار موظفي الحكومة والأعيان. وبعد أن استقروا في مقاعدهم دخل المبعوث الخاص

للسلطان يحمل فى يده الفرمان السلطانى فى ظرف من الحرير الأخضر. وتقدم الأمير توفيق نحو أمين بك وأخذ منه الفرمان ؛ وطبقاً للتقاليد قبله الأمير ثم رفعه إلى جبهته. وبعد ذلك ناوله لطلعت باشا الذى تلا نص الفرمان السلطانى فى الحفل. والفرمان مؤرخ فى ٢٨ من ربيع الأول سنة ١٢٨٥، وكان يوافق ١٩ من يوليو - تموز - سنة ١٨٦٨، ومكتوب باللغة التركية. وقد نشر المؤرخ دوا نصه الفرنسى نقلا عن جريدة Progrès Egyptien فى عددها الصادر فى ٨ من أغسطس - آب - سنة ١٨٦٨ (١).

واستطالت إقامة إسماعيل فى إستانبول حتى ١٩ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٦٨، وعمل على زيادة دعم علاقاته الودية مع السلطان بفضل الهدايا المالية والنوعية التى كان يقدمها له ولكبار رجال حاشيته. وعرض على السلاطن أن يدفع له مقدماً جزءاً من الجزية التى كان يستحق دفعها فى نهاية العام، ووافق السلطان فوراً ودفع له إسماعيل منها ٣٦٥ ألف جنيه استرلينى فأخذها السلطان وناولها لناظر المالية العثمانية. وهكذا بدد إسماعيل فى غير أوان جزءاً من حصيلة قرض سنة ١٨٦٨ من أجل مصالحه الشخصية. ووصل إسماعيل فى ٢٢ من سبتمبر - أيلول - إلى الإسكندرية ؛ حيث استيقظ سكانها فى الساعة السادسة والنصف صباحاً على دوى المدافع التى أطلقت طلقاتها ابتهاجاً بعودته . وبينما كان يستقل عربة مكشوفة مع شريف باشا وإسماعيل باشا صديق ناظر المالية وشاهين باشا ناظر الحربية لمشاهدة الزينات، تعرض لحادث اعتداء على حياته فى أثناء مرور العربة أمام مبنى البورصة القديم، ونجا إسماعيل ورفاقه من الموت بأعجوبة.

ومما يؤسف له أن كبار المؤرخين المصريين الذين كتبوا فى تاريخ إسماعيل مثل الدكتور محمد صبرى فى كتابه :

L'Empire Egyptien sous Ismail et L'Ingérence Anglo - Francaise. (1863 - 1879).

أى الأمبراطورية المصرية تحت حكم إسماعيل والتدخل الإنجليزى الفرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩) وقد طبعه فى باريس سنة ١٩٣٣، وكذلك الأستاذ محمد رفعت فى كتابه: The Awakening of Modern Egypt أى «يقظة مصر الحديثة» وقد طبعه فى لندن سنة ١٩٤٧، لم يتكلموا عن اشتراك مصر فى معرض باريس العالمى والعواقب المالية الوخيمة التى عادت عليها من اشتراكها فيه. ولم يشذ عنهم سوى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى الذى أشار إلى هذا الموضوع بقوله «اشترك الخديو فى المعرض العام (العالمى) الذى أقيم بباريس سنة ١٨٦٧، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالألباب، فأنفق فى هذا السبيل وفى رحلته بباريس ملايين

---

(١) Douin, G. ; op. cit., t. II, pp. 81 - 82.

الجنيهات. وغرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الأجنبية لتقرضه من جديد... وخلت خزانة الحكومة من المال، ولجأ الخديو إلى الاستدانة من جديد» (١). وقد دلَّل الأستاذ الرافعي على تحليه بشجاعة أدبية بهذه الكلمات لأنه نشر الطبعة الأولى من كتابه عن عصر إسماعيل فى ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩٣٢ إبان حكم ابنه الملك أحمد فؤاد الأول، الذى كان ينقم على المؤرخين المصريين والأجانب لأنهم لم ينصفوا - فى نظره - والده إسماعيل (٢).

* * *

---

(١) الرافعى، عصر إسماعيل، ج ٢٢ ، ص ٣٣.

(٢) ذكر لى سنة ١٩٣٣ أستاذى المرحوم محمد شفيق غربال أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة حالياً) أن الملك فؤاد صرح له بأن التاريخ قد ظلم والده الخديو إسماعيل لأنه لم يضعه فى مكانه الصحيح، وأن المؤرخين لم يوفوه حقه من تقدير إنجازاته. وكان حديث الأستاذ غربال فى مكتبه عقب «تشرفه بمقابلة جلالة الملك المعظم أحمد فؤاد». ولعل هذا هو السر فى اتجاه الملك فؤاد إلى بعض المؤرخين والباحثين الأجانب لوضع كتب عن والده ، مثل دوا لافرنسي، وساماركو الإيطالي، وكرابيتس الأمريكى وغيرهم. وقد رصدت لهم اعتمادات مالية ضخمة من أموال الخاصة الملكية. وعلى مبلغ علمى لم يعهد الملك فؤاد إلى أحد من أساتذة التاريخ الحديث فى الجامعة بالتأريخ لإسماعيل .

مظاهر من التبذير الاسطورى فى حكم إسماعيل (تتمة)

ثالثاً: حفلات افتتاح قناة السويس وإنفاق مليون وأربعمائة ألف جنيه على الحفلات:

تحدد يوم ١٧ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٦٩ موعداً لافتتاح قناة السويس للملاحة البحرية الكبرى. وكان إسماعيل تسيطر عليه رغبة جامحة فى إضفاء مظاهر العظمة على شخصه ، فاتجه إلى دعوة أكبر عدد ممكن من ملوك ورؤساء وأمراء الدول الأوروبية، فضلا عن الرئيس جرانت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ثم وجه الدعوة إلى شرائح كثيفة العدد من العلماء المبرزين فى الآداب والعلوم والفنون فى أوروبا ، وبذلك ارتفع عدد المدعوين على اختلاف جنسياتهم وفئاتهم إلى ألف مدعو. وكان من المفروض أن تتحمل شركة قناة السويس نفقات سفرهم من أوروبا إلى مصر وعودتهم إلى بلادهم، وكذلك نفقات استضافتهم بصفتها الشركة صاحبة الامتياز وتؤول إليها حصيلة رسوم مرور السفن فى القناة ، واعتادت هذه الشركة أن تتلقى كثيراً من مظاهر الكرم المصرى من والى مصر السابق محمد سعيد باشا ومن الخديو إسماعيل، كما أن خزائن الشركة كانت خاوية سنة افتتاح القناة، وعقدت اتفاقية فى ٢٣ من أبريل - نيسان - سنة ١٨٦٩ تنازلت فيها للحكومة المصرية عن قلة من امتيازاتها مقابل ٣٠ مليون فرنك.

أما من ناحية الحكومة المصرية.. فإن توجيهها الدعوة إلى ألف مدعو كان أمراً يمكن مواجهته بسهولة نسبية، لو اكتفى إسماعيل بإقامة حفل عشاء فاخر للمدعوين عندما يكتمل وصولهم ثم حفل عشاء آخر قبيل عودتهم إلى بلادهم ، وترك المدعوين يتحملون نفقات سفرهم من أوروبا إلى مصر وعودتهم إلى بلادهم، وتركهم يدفعون نفقات إقامتهم فى الفنادق وطعامهم ونزهاتهم. ولكن شاء كرم الخديو نحو الأجانب أو حبه للظهور أمامهم بمظهر الحاكم الواسع الثراء أن تتحمل الحكومة جميع نفقات سفرهم من فرنسا، أو بروسيا أو Ausgleich (الملكية الثنائية فى النمسا والمجر وقد تمت سنة ١٨٦٧)، أو هولندا ، أو الروسيا، أو اليونان، أو إسبانيا، أو السويد، أو شبه الجزيرة الإيطالية ، أو غيرها من أنحاء أوروبا وعودتهم إلى بلادهم بالإضافة إلى استضافتهم بالمجان فى الفنادق وتحمل مبالغ جسيمة فى إطعامهم وتنقلاتهم ونزهاتهم ، حتى قيل فى هذا الصدد إن المدعو إلى حضور حفلات افتتاح القناة كان لا يدفع

من جيبه فرنكاً واحداً أو شلناً واحداً ، منذ أن يغادر عتبة داره فى طريقه إلى مصر حتى عودته إلى مسكنه. ومما زاد من الأعباء المالية على الحكومة المصرية أنها ميزت ١٢٠ مدعواً، بالإضافة إلى بعض كبار الرؤساء والأمراء، بميزة خاصة، وهى أنها نظمت لهم رحلة على نفقتها يزورون فيها آثار الوجه القبلى قبل بدء احتفالات افتتاح قناة السويس أو بعدها. فأعدت لهم وسائل السفر من القاهر فى سفن نيلية بخارية حكومية، وحجزت لهم أماكن فى الفنادق، ووضعت تحت تصرفهم فى المناطق الأثرية وسائل المواصلات من عربات وخيل وحمير ومرشدين أثريين من أهالى الصعيد، وجاء هؤلاء المدعوون المميزون من فرنسا وشمالى ألمانيا وإسبانيا والسويد، وكان معظمهم من المتخصصين فى تاريخ مصر الفرعونية.

ومن الملوك والرؤساء والأمراء الذين حضروا من أوروبا الإمبراطورة يوجينى لتمثيل فرنسا، وفى رفقتها حاشية كبيرة العدد قدموا على اليخت الإمبراطورى الفرنسى «النسر L'Aigle» ولم يحضر زوجها الإمبراطور نابليون الثالث. وكانت الإمبراطورة قد صرحت فى شهر يونيو – حزيران – سنة ١٨٦٧ إبان معرض باريس العالمى بأنها تعتزم زيارة مصر، وأن افتتاح قناة السويس، وقد اقترب موعده، سيكون فرصة مناسبة لتحقيق رغبتها ، وحضر أيضاً إمبراطور النمسا والمجر فرنسوا جوزيف، وقد ذهب أولا إلى إستانبول لزيارة السلطان عبد العزيز ثم سافر إلى بيت المقدس ومنها إلى مصر. أما ملك بروسيا فى برلين فقد اعتذر عن عدم السفر إلى مصر نظراً لكبر سنه ومتاعب الرحلة، فأناب عنه ولى العهد. وأناب ملك هولنده عنه شقيقه الأمير هنرى الذى صحبته فى الرحلة زوجته. وأناب ملك بيدمنت فيكتور عمانويل عنه ابنه الأمير أميديه دوق أوست Le Prince Amédée duc d'Aoste الذى بلغ الإسكندرية فى زمن مبكر على رأس بعض الوحدات البحرية الإيطالية لتعبر معه قناة السويس فى حفلات الافتتاح. وكان من المقرر أن تلحق زوجة الدوق بزوجها فيما بعد. ولكن جاءت الأخبار باشتداد المرض على الملك ، فعاد الدوق ومعه القطع البحرية إلى إيطاليا فى أواخر شهر أكتوبر – تشرين أول – دون أن يشترك فى احتفالات افتتاح القناة.

واعتذرت عن عدم الحضور الملكة فيكتوريا ، وحذا حذوها ابنها وولى العهد الأمير إدوارد ، واستقر الرأى على أن يمثل السفير البريطانى فى إستانبول سير هنرى إليوت بلاده فى الاحتفالات. وليس صحيحاً ما يذكره بعض المتحاملين على الدولة العثمانية من أن السلطان عبد العزيز قرر أن يمثله السفير البريطانى فى احتفالات القناة . فلم تبلغ الغفلة السياسية بهذا السلطان أن يتخذ مثل هذا القرار فى احتفال ذى طابع عالمى، وكذلك اعتذر قيصر الروسيا إسكندر الثانى عن عدم الحضور، وقرر أن يمثله السفير الروسى فى إستانبول الجنرال إيجناتيف Le Général Ignatieff .

واعتذر الرئيس الأمريكى جرانت عن عدم قبول الدعوة لأسباب داخلية فى بلاده .

وكذلك اعتذر عن عدم قبولها ملك اليونان بسبب النزاع الذى احتدم فى ذلك الوقت بين السلطان والخديو، وخشية أن تفسر الدوائر العليا فى إستانبول زيارة ملك اليونان لمصر تفسيرات سيئة، ونهج هذا النهج الأمير أوسكار شقيق ملك السويد والنرويج .

ويلاحظ أن الخديو إسماعيل لم يوجه الدعوة إلى أى رئيس أو ملك عربى أو مسلم.. فلم يرسل دعوات إلى سلطان مراكش أو باى تونس أو شاه فارس. وكانت حجته فى إغفال دعوتهم أنه ليست لديه أكثر من ثمانية قصور فى القاهرة مستعدة لاستقبال وإقامة الملوك والرؤساء والأمراء الأوروبيين فيها (١) ، ويبدو أن هذا السبب كان تبريراً أكثر منه تفسيراً لإغفال إسماعيل دعوة هؤلاء الحكام العرب والمسلمين لحضور احتفالات القناة، فلم يكن لدولهم وزن فى السياسة الدولية، يساعد إسماعيل فى تأييد موقفه من السلطان العثمانى عبد العزيز بدليل أن إسماعيل وجه الدعوة إلى الأمير المناضل عبد القادر الجزائرى، وكان قد أنهى عداءه للفرنسيين بعد أن ألقى سلاحه وتعاون تعاوناً وثيقاً مع الفرنسيين فى أثناء مذابح لبنان بين الموارنة والمسلمين سنة ١٨٦٠ . وقد جاء هذا الأمير من بيروت إلى بورسعيد على ظهر السفينة الحربية الفرنسية Forbin ليشترك فى احتفالات افتتاح القناة.

وكان دى لسبس قد أبدى رغبته للخديو إسماعيل فى أن يدعو رؤساء تحرير الصحف الكبرى فى الدول الأوروبية لحضور احتفالات افتتاح القناة وتغطية أنبائها. فأجابه إسماعيل بألا يشغل نفسه بهذا الموضوع؛ لأنه سيتولى بنفسه دعوتهم للحضور إلى مصر، وسيعد لهم وسائل السفر من أوروبا إلى مصر وسيعاملهم معاملة ضيوف الحكومة المصرية، ولن يتحملوا أى نفقات فى إقامتهم أو طعامهم أو تنقلاتهم سواء فى منطقة القناة أو فى القاهرة . وكان من الصحف الفرنسية التى وجهت إلى رؤساء تحريرها الدعوة نذكر:

Le Journal des Débats __ Le Temps __ Le Moniteur Universel __ La Presse__ Le Constitutionnel__ L'Officiel__ Le Journal de Paris__ Le Nord __ Le Gaulois __ Le Figaro __ La Revue Moderne.

وقد وضع برنامج الاحتفالات بافتتاح القناة كل من نوبار باشا ودى لسبس الذين اجتمعا فى باريس لهذا الغرض ، ثم أدخل إسماعيل بعض تعديلات على البرنامج . واستقر الرأى نهائياً على أن تستمر الاحتفالات أربعة أيام تبدأ فى ١٦ من نوفمبر – تشرين ثان – وتستمر حتى ١٩ منه، وأن تشمل الاحتفالات مرور قافلة السفن الحربية والتجارية تنتمى إلى أكبر عدد ممكن من دول العالم ، وأن تبدأ القافلة مسيرتها من بورسعيد وتنتهى فى السويس. ثم يذهب من

(١) برقية أرسلها إسماعيل فى ٢ من أغسطس – آب – سنة ١٨٦٩ إلى نوبار باشا وموجودة فى محفوظات قصر عابدين تحت عنوان: Canal du Suez, Fêtes de l'inauguration ملف رقم ١٩ – ٨. وقد نقلت هذه الوثائق مؤخراً إلى دار المحفوظات بالقلعة .

يشاء من المدعوين إلى القاهرة فى قطارات حديدية وتقام فى القاهرة حفلات راقصة وحفلات عشاء ومشاهدة رواية عايدة وغيرها فى دار الأوبرا ، التى بناها إسماعيل لهذا الغرض، ويذهبون أيضاً إلى منطقة الأهرام بالجيزة. وقد بنى إسماعيل طريقاً معبداً من القاهرة إلى منطقة الأهرام مستخدماً أسلوب السخرة والكرباج؛ لحث العمال على الإسراع فى إنشاء هذا الطريق قبل قدوم المدعوين إلى القاهرة.

١٥ مليون فرنك رشوة للسلطان لتأجيل أزمته مع إسماعيل إلى ما بعد حفلات افتتاح القناة:

جرت احتفالات القناة فى جو عاصف من العداء بين السلطان عبد العزيز والخديو إسماعيل، وقد بدأ بجفاء ثم تطور تطوراً جعل السلطان يفكر فى إصدار فرمان بعزله من ولاية مصر، لولا أن تدخلت الحكومات البريطانية والفرنسية والنمساوية المجرية، ونصحت السلطان بالتريث. كان إسماعيل قد أبحر من الإسكندرية على يخته «المحروسة» فى ١٧ من مايو - آيار- سنة ١٨٦٩ إلى أوروبا ، يدعو ملوكها ورؤساءها وأمراءها لحضور حفلات افتتاح القناة. وكان يسعى لعقد اتفاقية دولية تقرر حيدة القناة ، وكان السلطان يرى بصفته صاحب السيادة على مصر، وهى ولاية عثمانية وإسماعيل أحد رعاياه، أن يقوم ، أى السلطان، بتوجيه هذه الدعوات باسمه وإرسالها إلى المدعوين بالقنوات الدبلوماسية؛ أى عن طريق السفراء العثمانيين فى العواصم الأوروبية. وقد زار إسماعيل فى رحلته كلا من ملوك ورؤساء اليونان وإيطاليا والنمسا وبروسيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا ثم عاد إلى باريس حيث قضى فيها بضعة أيام قبل أن يذهب للعلاج بالمياه المعدنية فى Eaux Bonnes، وفى أثناء إقامته القصيرة فى باريس جاءته الإمبراطورة يوجينى من سان كلو فى عربة يجرها حصانان. وقابلت الخديو إسماعيل وتناولت معه طعام الغذاء. ومما زاد فى اشتعال الغيرة والحقد فى صدر السلطان حيال إسماعيل أن ملوك ورؤساء الدول التى زارها قد عاملوه فى استقباله وفى إقامته وفى توديعه معاملة الملك المستقل ، وعلى سبيل المثال أعد إمبراطور فرنسا نابليون الثالث قصر الإيليزيه لإقامة إسماعيل فى الأجنحة ذاتها التى أقام فيها السلطان عبد العزيز فى أثناء زيارته لمعرض باريس العالمى سنة ١٨٦٧ ، والتى أقام فيها أيضاً قيصر الروسيا وإمبراطور النمسا والمجر. ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى ملك بروسيا الذى اتبع معه المراسم الخاصة بولاة الدولة العثمانية، وكان يحرص على وجود السفير العثمانى فى برلين فى جميع الحفلات التى أقيمت تكريماً للخديو ، وكذلك الحكومة البريطانية إلى حد ما.

عداء الصدر الأعظم لإسماعيل:

فى هذا الجو السياسى العاصف.. أوغل الباب العالى فى اللدد فى خصومة إسماعيل ،

فأرسل الصدر الأعظم ووزير الخارجية عالى باشا رسالة فى شكل منشور سرى بتاريخ ١٧ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٦٩ إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية العثمانية فى عواصم أوروبا، يحتج فيها على الخروج على قواعد المراسم فى معاملة إسماعيل أو أخطاء الإتيكيت Fautes d'Etiquette، فى ضوء ما استفاضت به أنباء الصحافة الأوروبية من مظاهر استقباله ومعاملته فى الدول التى زارها. واستعرض الصدر الأعظم فى منشوره المركز الحقيقى لإسماعيل وطبيعة ومدى الامتيازات التى منحها له السلطان عبد العزيز. وخرج منها الصدر الأعظم بأن الخديو إسماعيل ليس إلا والياً عادياً من ولاة الدولة العثمانية، لايتمتع إلا بحكم وراثى لمصر، وليس له الحق فى إنشاء علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية، أو إبرام معاهدات سياسية معها والتفاوض فى عقد اتفاقية دولية تقرر حيدة قناة السويس. واختتم منشوره بقوله إن عزيمة الباب العالى قد استقرت على عدم التزام الصمت حيال هذه التصرفات. وانتشرت شائعة تقول إن السلطان لاينظر فى عزل الخديو إسماعيل فحسب، بل فى تعيين أخيه الأمير مصطفى فاضل والياً على مصر.. فوصل إستانبول فى ٢٢ من يوليو – آب – سنة ١٨٦٩ حيث ظفر بحفاوة السلطان الذى عينه وزير دولة ، وقد أزعجت هذه الشائعة إسماعيل فقطع علاجه وعاد إلى الإسكندرية فوصلها فى صباح ٢٨ من شهر يوليو – تموز – دون أن يمر على إستانبول أو يقوم برحلته إلى الروسيا كما كان مقرراً، ولكنه ترك نوبار باشا فى أوروبا لبذل المساعى الدبلوماسية لدى حكومات فرنسا وبريطانيا والنمسا لتأييد موقف إسماعيل. وفوجئ إسماعيل بخطاب مؤرخ فى ٢ من أغسطس – آب – سنة ١٨٦٩ أرسله إليه عالى باشا الصدر الأعظم تضمن عبارات تحمل معانى التهديد واللوم تأسيساً على أن الخديو قد وجه الدعوات بإسمه إلى أباطرة وملوك وأمراء أوروبا لحضور حفلات افتتاح قناة السويس،و كان يجب أن يوجه السلطان هذه الدعوات، ثم انتقل إلى موضوع مصروفات الحكومة المصرية.. فقال إن السلطان بصفته صاحب السيادة على مصر، يجب أن يكون له الحق فى مراقبة وجوه إنفاقها، وإنه إذا كان قد تساهل فى الماضى فى هذا الحق.. فإن مرد هذا التساهل إلى أن إسماعيل لن يسئ التصرف فى أموال الولاية. ونعى الصدر الأعظم على الخديو إسماعيل تبذيره فى إنفاق المال العام، والعبء الثقيل الذى يتحمله الفلاحون من وطأة الضرائب، وطلبات شراء سفن حربية وذخائر وأسلحة من الدول الأوروبية بينما لايعرف السلطان الهدف من هذه الطلبات الحربية. ثم تعرض الصدر الأعظم للرحلات التى يقوم بها «رجل أرمنى» فى الدول الأوروبية، وكان يقصد نوبار باشا بهذه العبارة. وعمد الصدر الأعظم إلى تذكير الخديو إسماعيل بأن مصر لاتختلف عن الولايات العثمانية الأخرى. وانبثاقاً من هذه الحقيقة يجب على إسماعيل ألا ينشئ علاقات رسمية ومباشرة مع الدول الأجنبية، واختتم الصدر الأعظم خطابه بتحذير إسماعيل من أن السلطان

سيضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة فى جميع الأحوال، التى يجد فيها خروجاً من إسماعيل على تقاليد الدولة العثمانية(١).

ولم يقنع الصدر الأعظم بإرسال هذا الخطاب ، بل أمر بترجمته إلى اللغة العربية وتعليقه على أبواب مصالح الحكومة فى الإسكندرية.. فتجمهر المصريون وأخذوا يعلقون عليه، وتركزت تعليقاتهم على مسألتين : تبذير إسماعيل فى إنفاق المال العام، والضرائب الباهظة والمتلاحقة التى لايستطيع الشعب لها احتمالا (٢).

وأراد إسماعيل إنهاء الأزمة التى اشتعلت بينه وبين السلطان.. فأرسل برقية فى ٤ سبتمبر – أيلول – إلى الصدر الأعظم يعبر فيها عن مشاعر الولاء للسلطان، وأرسل فى اليوم التالى برقية بهذا المعنى إلى كياميل بك مندوب الخديو فى إستانبول، ثم أرسل خطاباً إلى السلطان يفيض بالاحترام والولاء، وأرفقه بمبلغ ١٥ مليون فرنك هدية شخصية له. وكانت نتيجة تلك الاتصالات وإرسال هذا المبلغ أن وافق السلطان على تأجيل بحث أسباب الأزمة إلى ما بعد الانتهاء من حفلاتت القناة، ولكنه أصر على مقاطعة حفلات افتتاح القناة (٣).

الحفاوة البالغة بالإمبراطورة يوجيني:

شاءت الدبلوماسية الفرنسية أن تتظاهر بموقف الحيدة بين السلطان عبد العزيز والخديو فى النزاع الذى نشب بينهما قبيل احتفالات القناة. وتنفيذاً لهذا المخطط الدبلوماسى عرجت الإمبراطورة يوجينى (٤) ، وهى فى طريقها إلى الإسكندرية، على إستانبول حيث كان فى استقبالها السلطان عبد العزيز على رصيف البوسفور، أمام أحد قصور ديره بكوات (٥) فى

---

(١) انظر نص الخطاب بالفرنسية فى :

de Testa; op. cit., t. VII, p. 291.

(٢) جريدة Le Progrés Egyptien عدد ١٥ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٦٩.

(٣) انظر عرضاً ضافياً لأحداث هذه الفترة العصيبة فى العلاقات العثمانية المصرية فى كل من :

Douin, G. ; op cit., t. II, pp. 309 - 340 & t. III, pp. 169 - 189.

Sammarco, A. ; Histoire de L'Egypte Moderne etc., op. cit., t. III, pp. 169 - 189.

(٤) كان اسمها .Eugenie - Marie de Montajo de Guzman وقد ولدت فى مدينة غرناطة فى إسبانيا فى ٥ من مايو – أيار – سنة ١٨٢٦، وكانت على حظ موفور من الجمال. وتزوجت الإمبراطور نابليون الثالث فى ٢٠ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٥٢، وعلى الرغم من ميولها المسيحية الكاثوليكية عاشت معظم حياتها الزوجية عيشة متحررة. ولما هزم زوجها فى معركة سيدان وأعلنت الجمهورية الثالثة فى ٤ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٧٠ ، لجأت مع ابنها إلى إنجلترا ثم لحق بها زوجها، وأقام معها إلى أن توفى فى ٩ من يناير– كانون ثان – سنة ١٨٧٣.

انظر فى هذه الدراسة أيضاً عنها فى معرض الحديث عن قتل ابنها الوحيد فى ص ٢٠٠٧، حاشية رقم ١.

(٥) انظر معنى هذا المصطلح فيما سبق فى هذه الدراسة .

إستانبول. وأقام لها فى مساء أول يوم لوصولها مأدبة عشاء فى قصر بسكتاش، وأقام لها فى مساء اليوم التالى حفل عشاء فى قصر ضولمه بجتيشى . وكانت إقامتها فى إستانبول، ولم تتجاوز ستة أيام، تتسم بالطابع الرسمى البحث، فلم يمر يوم حتى يقام احتفال رسمى تكريماً لها: عروض عسكرية، استقبال أعضاء السلك الدبلوماسى الأجنبى فى العاصمة، حفل عشاء أقامته لها السفارة الفرنسية فيها. واستأذنت الإمبراطورة من السلطان فى السفر إلى مصر فى ١٩ من أكتوبر – تشرين أول – وبلغ يختها الإمبرطورى النسر L'Aigle ميناء الإسكندرية فى الساعة السادسة من صباح يوم ٢٢ أكتوبر، فى المكان المخصص لرسوه أمام قصر رأس التين.

وفى هذا الوقت المبكر، صعد الخديو إسماعيل إلى ظهر اليخت «النسر» لاستقبال الإمبراطورة فقابله ياورها، وأبلغه أنها لم تستيقظ بعد، وطلب إليه الحضور الساعة العاشرة صباحاً. والحقيقة أنها كانت عاكفة على قراءة الرسائل التى توالى إرسالها إليها من باريس إلى الإسكندرية رأساً، منذ أن أقلعت من ميناء البندقية فى طريقها إلى ميناء بيريه باليونان وزيارتها لأثينا ثم إستانبول. وعاد إسماعيل فى الموعد المحدد، وتقابل معها مقابلة استغرقت ربع ساعة نزل بعدها الاثنان بمفردهما واستقل الاثنان زورقاً بخارياً إلى محطة سكة حديد قصر رأس التين حيث كان فى استقبالها نوبار باشا وشريف باشا والأمير حسين ابن الخديو. ومنذ ذلك الوقت حتى بدء الاحتفالات بافتتاح القناة استمت حياتها بالتخفى والطابع التنكرى لتكون بعيدة عن القيود الرسمية.. كانت فى الإسكندرية جالية فرنسية بلغ عددها خمسة آلاف مواطن فرنسى اجتمعوا فى دار قنصلية فرنسا ظناً منهم أنها ستحضر إليهم ليقدموا لها الولاء. وخاب ظنهم إذ تحرك القطار فى الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى القاهرة مباشرة . وحين اقترب القطار من بلدة كفر الزيات ، تناول الاثنان، الإمبراطورة والخديو طعام الغذاء . وفى الساعة الثالثة بعد الظهر وصل القطار إلى محطة القاهرة حيث كان فى استقبالها قنصل فرنسا العام فى مصر والضباط من أعضاء البعثات العسكرية الفرنسية، الذين أدوا لها التحية العسكرية. وسار معها إسماعيل متأبطاً ذراعها إلى خارج مبنى المحطة، حيث وقفت عربة خديوية تجرها أربعة من الصافنات الجياد وصحبها إلى قصر الجزيرة الذى أعد لإقامتها. وكان أعضاء الجالية الفرنسية فى القاهرة قد أقاموا أمام دار قنصليتهم قوس نصر كبير، مرت تحته العربة الخديوية بينما ازدحم الفرنسيون أمام القنصلية يهتفون بحياة الإمبراطورة. أما أفراد حاشيتها ، وكان عددهم نيفاً وخمسة وأربعين فرداً رجالا ونساء .. فقد أعد لهم قطار خاص آخر ، أقلهم إلى القاهرة بعد سفر الإمبراطورة. وفى المساء خرجت الإمبراطورة مع إسماعيل فى عربة مكشوفة تجتاز شوارع القاهرة التى أخذت زخرفها وازينت بالأنوار الساطعة . وظلت العربة فى مسيرتها واتجهت إلى ضاحية شبرا.

ويلاحظ أنه فى أثناء إقامتها فى القاهرة لم تستقبل الإمبراطورة أى زيارة رسمية ، ولم

تر قنصل فرنسا العام ولم تستقبل أعضاء الجالية الفرنسية أو أحداص من أعضاء الطائفة الدينية الكاثوليكية ؛ لأنها كرست وقتها لمشاهدة معالم القاهرة بصحبة الخديو إسماعيل الذى لم ينفصل عنها قط.

وفى صباح السبت زارت الإمبراطورة ، فى صحبة إسماعيل دائماً ، دار المتحف المصرى ببولاق وكان فى استقبالها مدير المتحف ماريت بك. وبعد الزيارة اتجهت إلى حى الموسكى ثم إلى القلعة وشاهدت مسجدى السلطان حسن ومحمد على . وفى المساء أقامت لها زوجة إسماعيل حفل عشاء فى القصر العالى، أعقبه حفل ساهر راقص على الطريقة التركية.

ولم تغادر قصر الجزيرة فى صباح الأحد لأنها، كما قالت لزوجها فى خطاب أرسلته إليه، كانت مجهدة جداً ولو أنها كانت مسرورة للغاية من كل ما شاهدته . ومع ذلك.. فقد حضرت فى صباح ذلك اليوم قداساً دينيًّا أقامه لها آباء الأرض المقدسة فى أحد أبهاء قصر الجزيرة. وفى المساء حضرت فى القصر العالى حفل زواج أحد ضباط حرس الخديو بإحدى جوارى القصر.

وفى اليوم التالى صحبها الخديو إلى قصر القبة؛ حيث تناولا معاً طعام الغذاء كما تناوله أفراد حاشيتها . وشاهد الجميع حظيرة الخيل الملحقة بالقصر، ثم ذهب الجميع إلى المطرية- إحدى ضواحى القاهرة - لزيارة الشجرة التى أقامت فى ظلالها السيدة مريم عليها السلام مع أفراد العائلة المقدسة فى أثناء رحلتها إلى مصر.. وفى الطريق من قصر القبة إلى المطرية أبدت الإمبراطورة رغبتها فى أن تركب حماراً تكمل به رحلتها إلى مكان الزيارة . واقترح الخديو فى الحال أن يبعث فى طلب عدد كبير من الحمير القوية من حظائر قصر القبة. ولكن طلبت الإمبراطورة جمع الحمير التى توجد فى المنطقة التى وقفت فيها عربتها، وانطلق رجال الخديو يستأجرون جميع الحمير الموجودة فى ذلك المكان ، وحققت الإمبراطورة رغبتها، ووثب أفراد حاشيتها على الحمير وانطلق الجميع مبتهجين بهذه الوسيلة.. وكان أفراد حاشيتها يقتفون من بعيد الإمبراطورة والخديو. وبعد زيارة الشجرة صحبها الخديو إلى قصر العباسية حيث تناول الجميع وجبه خفيفة من الطعام وقت الأصيل، ثم صحبها الخديو إلى قصر الأمير محمد توفيق باشا ولى العهد، وكان يطل على حديقة الأزبكية، وجلست فى إحدى شرفاته تشاهد مرور موكب زفاف الضابط الذى حضرت حفل زواجه فى الليلة السابقة فى القصر العالى.

سفر الإمبراطورة إلى الوجه القبلى:

تحدد يوم ٢٦ من أكتوبر - تشرين أول - موعداً لسفر الإمبراطورة إلى الصعيد لزيارة آثار الوجه القبلى. وكانت تود لو طالت مدة إقامتها فى القاهرة، لولا أنها أرادت أن تحترم وعدها للسلطان العثمانى عبد العزيز، فى أثناء زيارتها لإستانبول قبل حضورها إلى مصر، بألا

يتجاوز مكثها فى القاهرة عشرة أيام. ولكن تأخر سفرها يوماً واحداً ؛ لأن المواد التموينية اللازمة للإمبراطورة وأعضاء الرحلة قد تأخر إعدادها ونقلها إلى مجموعة السفن النيلية البخارية، التى ستسافر عليها الإمبراطورة وأفراد حاشيتها. وقد أطلق بعض المؤرخين على هذه السفن اسماً معبراً هو La Flotille أى الأسطول الصغير، وكانت الإمبراطورة قد دعت الأمير الشاب حسين ابن الخديو للاشتراك فى الرحلة وأخذت معها أيضاً على سفينتها نفسها ابنتى أختها ومربيتيهما وبعض أقاربها من الدوقات.

وجدير بالذكر أن الإمبراطورة استعدت علمياً لرحلة الصعيد وهى لا تزال فى باريس قبل أن تغادرها بزمن طويل إلى مصر، فعهدت إلى شاب فرنسى متخصص فى تاريخ مصر القديمة اسمه ماسبيرو Maspero أن يلقى عدة دروس أو محاضرات عن «معالم تاريخ مصر عبر العصور التاريخية» فألقى عليها عشر محاضرات، استمعت لها الإمبراطورة مع آنسات الشرف Les demoiselles d'honneur اللاتى وقع اختيار الإمبراطورة عليهن ليصحبنها فى رحلتها إلى مصر. ومنذ وصول الإمبراطورة إلى القاهرة كان يتردد عليها العالم الفرنسى ماريت بك مدير المتحف المصرى فى القاهرة ليعطيها فكرة عن الآثار الفرعونية ، التى ستزورها فى رحلة الوجه القبلى . وقد وضع ماريت بك بالاتفاق مع الإمبراطورة برنامج زيارتها لأقاليم الوجه القبلى.

وهناك روايتان ، تقول الرواية الأولى إن إسماعيل بعد أن ودع الإمبراطورة وتمنى لها ولأفراد حاشيتها رحلة سعيدة موفقة ، ظل فى القاهرة يوماً وبعض يوم ثم استقل قطاراً خاصاً سافر به إلى المنيا ليكون فى استقبالها ؛ حيث كان من المقرر أن تمضى الرحلة بعض الوقت لزيارة آثار تل العمارنة. أما الرواية الثانية فتذكر أن إسماعيل صحب الإمبراطورة فى رحلتها من القاهرة حتى أسيوط، والرواية الأولى تبدو أنها الأرجح .

ومضت الإمبراطورة فى رحلتها فى أعماق الصعيد، وإن كانت هوايتها ركوب الحمير قد عطلت برنامج الرحلة؛ إذ كانت تطلب من وقت إلى آخر إيقاف قافلة السفن النيلية لتنزل إلى البر، وتطلق لنفسها الحرية التامة فى ممارسة هوايتها بعيدة عن قيود الرسميات. فكانت هواياتها طوال الرحلة ركوب الحمير وتناول الطعام وشرب الخمور بحجة التغلب على شدة حرارة الجو.

ووصلت الإمبراطورة مع أفراد حاشيتها إلى الأقصر وتصادف وجود المدعوين المميزين من ضيوف الخديو بها. وكان عددهم، حسبما ذكرنا، ١٢٠ مدعواً . وكان معظمهم من الفرنسيين والألمان والسويديين والإسبان، ونزلت الإمبراطورة ومرافقوها إلى البر للتنزه على شاطئ النيل. وتحدثت مع هؤلاء الضيوف حديثاً ودياً، ورأى المنظم لرحلة الضيوف أن يقيم فى المساء وليمة فاخرة للضيوف ودعا إليها الإمبراطورة وأفراد حاشيتها ، ونصبت خيمة كبيرة زينها بسعف النخيل . ثم دعتهم الإمبراطورة لتناول الشاى فى سفينتها . وفى أثناء الوليمة

تلقت الإمبراطورة برقية من زوجها يقول فيها إن السماء تمطر ثلجاً فى باريس، وكانت درجة الحرار فى ذلك الوقت فى الأقصر تبلغ ٣٦ درجة فى الظل.

ووقفت قافلة سفن الإمبراطورة ومرافقيها فى إدفو حيث أقيم فى المساء حفل فى معبد إدفو على ضوء المشاعل تكريماً لها. وفى أسوان زارت الإمبراطورة جزيرة فيلة واستقلت زورقاً حتى وصلت إلى الشلال الأول، ثم بدأت رحلة العودة إلى القاهرة. وفى طريق العودة هبطت الإمبراطورة إلى البر فى سقارة حيث زارت آثار المنطقة، وكان إسماعيل قد أمر بإقامة عدد من الخيام على حافة الصحراء. وكانت هذه الخيام مصنوعة من الحرير المبطن، بعضها بالساتان الأصفر بلون رمال الصحراء، والبعض الآخر بالساتان القرمزى، ووضع فى الخيام أثاث فاخر يتماشى لونه مع لون الخيام. وبعد فترة من الراحة اتجهت الإمبراطورة ورفاقها راكبين الحمير إلى أهرام الجيزة حيث وصلوا مساءً، ووجدت الإمبراطورة فى انتظارها الخديو إسماعيل ومدت له الإمبراطورة ذراعها فتأبطه فوراً. وسار الاثنان على هذا الوضع، والرجال يحملون المشاعل لإنارة الطريق حتى وصلا إلى المقبرة التى كشفها ماريت بك بجانب تمثال أبى الهول الذى سلطت عليه الأضواء. ثم ذهب الجميع إلى شاليه الخديو حيث قدم لهم طعام العشاء. وذهبوا بعد ذلك لرؤية مدخل الهرم الأكبر فى الوقت الذى ركزت عليه أضواء مختلفة الألوان.. وفى الساعة التاسعة مساء غادر الضيوف منطقة الأهرام، واستقلت الإمبراطورة مع إسماعيل إحدى العربات الخديوية سارت بهما على اطريق المعبد الذى أنشأه إسماعيل منذ أيام قلائل بمناسبة احتفالات القناة. وذهب الاثنان مباشرة إلى قصر الجزيرة ، وبلغاه فى ١٢ من نوفمبر – تشرين ثان – ولم يكن قد تبقى على البدء باحتفالات القناة سوى ثلاثة أيام.

مطلبان للإمبراطورة:

وفى الليلة ذاتها عقب وصولهما إلى قصر الجزيرة تقدمت الإمبراطورة إلى إسماعيل بمطلبين: أولهما أن تكون لها رياسة الاحتفالات بافتتاح القناة، وثانيهما أن يكون يختها الإمبراطورى «النسر» على رأس قافلة السفن التجارية والحربية التى تعبر قناة السويس لأول مرة إيذاناً بافتتاحها رسمياً للملاحة البحرية الكبرى. ولقى هذان الطلبان استجابة فورية من إسماعيل، على الرغم من أنه كان بين المدعوين إمبراطور النمسا والمجر فرنسوا جوزيف، ولكن لم يكن فى مقدور إسماعيل أن يرفض للإمبراطورة طلباً . وكان تقرير رياستها للاحتفالات متقدمة على حكام أوروبا وأمرائها وأقطابها فى السياسة والعلوم والفنون والآداب رمزاً لما بلغه النفوذ الفرنسى فى مصر من علو الشأن، على أن هذا النفوذ سرعان ما تدهور فى السنة التالية عقب هزيمة فرنسا فى حرب ١٨٧٠ – ١٨٧١ ، وكان من أولى نتائج هذه الهزيمة سقوط نابليون الثالث صديق إسماعيل وتدهور سيطرة فرنسا السياسية فى أوروبا والشرق وتضاؤل النفوذ الفرنسى فى مصر ، مخلياً الطريق للنفوذ الإنجليزى.

وغادرت الإمبراطورة فى ١٣ من نوفمبر القاهرة إلى الإسكندرية فى قطار خاص ومعها إسماعيل وتبعها مرافقوها فى قطار خاص آخر.. أما إسماعيل فقد استأذن منها واستقل يخته المحروسة إلى بورسعيد ليكون فى استقبال كبار المدعوين.. أما الإمبراطورة فقد اعتزمت أن تكون آخر من يصل إلى ميناء بورسعيد، بعد أن آلت إليها رياسة الاحتفالات. وزارت فى اليوم التالى - ١٤ من نوفمبر - المستشفى الأوروبى فى الإسكندرية، ثم مؤسسة الراهبات السبع، وحضرت بعد ذلك قداساً دينياً أقيم فى كنيسة سانت كاترين، ثم ذهبت إلى دار القنصلية الفرنسية وقابلت أعضاء الجالية الفرنسية حيث قدمهم إليها القنصل العام تريكو Tricou ، وفى ١٥ نوفمبر أبحرت الإمبراطورة على يختها الإمبراطورى متجهة إلى ميناء بورسعيد .

ومنذ أوائل شهر نوفمبر بدأ سيل المدعوين يتدفق على مصر.. آثر بعضهم الذهاب على نفقة الحكومة إلى القاهرة حيث استأجرت لهم الحكومة جميع فنادق القاهرة. وبقى آخرون لايجدون لهم مكاناً يلجأون إليه، فدبرت لهم السلطات المصرية دهبيات وسفناً نيلية يقيمون فيها. وزاد الموقف حرجاً عندما وصل المدعوون المميزون إلى القاهرة من رحلتهم بأسوان ولم يعرفوا أين يقيمون أو كيف يصلون إلى منطقة القناة وغدوا فى خرج ومرج شديدين. وواجهت السلطات المصرية مشكلة تخبطت فى حلها .. سافر بعضهم إلى الإسكندرية يحدوهم الأمل فى أن يجدوا سفينة تقلهم إلى بورسعيد. واستقل البعض الآخر القطارات إلى الإسماعيلية فبلغوها بعد اثنتى عشرة ساعة ووصلوا متأخرين ، إذ حل اليوم الأول من أيام الاحتفالات وهو ١٦ من نوفمبر دون أن يبلغوا بورسعيد.

ازدحام ميناء بورسعيد باليخوت والسفن الحربية والتجارية :

كان ميناء بورسعيد يعج باليخوت، والسفن تحمل كبار المدعوين والسفن الحربية لبعض الدول لتنضم إلى قافلة السفن التجارية التى تعبر القناة. وكان أول الحاضرين من كبار المدعوين أمير وأميرة هولندا، وصلا فى ١٣ من نوفمبر على ظهر يختهما قبل وصول الخديو بزمن وجيز للغاية. وفى ١٤ نوفمبر وصل دى لسبس مع أفراد أسرته وكانوا فى منطقة القناة وفى ١٥ نوفمبر وصل إمبراطور النمسا والمجر فى فرقاطة حربية دخلت الميناء وحيته مدفعية المدينة بإطلاق مدافعها، وكان يصحبه عدد من كبار رجال الإمبراطور مثل وزيريه : أندراسى ، ودى بويست de Beust ، والأميرال تيجيتوف Tegethoff ، والبارون بروكش Prokesch السفير النمساوى فى إستانبول. ووصل فى اليوم ذاته السفير البريطانى فى العاصمة العثمانية مع السيدة قرينته، وفى ساعة مبكرة من صباح ١٦ نوفمبر تعاقب وصول السفن ، وكان من بينها السفينة بيلوز Péluse، وهى من أجمل بواخر شركة المساجيرى الإمبراطورية Messageries Impériales تحمل أعضاء مجلس إدارة شركة القناة والمدعوين من قبل الشركة. ووصل فى الساعة الثامنة صباحاً ولى عهد بروسيا الأمير فردريك ولهلم على ظهر الفرقاطة Herta

وأطلقت مدفعية المدينة طلقاتها تحية له، ثم ظهرت فى الأفق عشرون سفينة أمكن بسهولة تمييز اليخت الإمبراطورى «النسر» يقل يوجينى وأفراد حاشيتها. واقترن وصول الإمبراطورة يوجينى بمظاهر الحفاوة البالغة التى لم يشهد سائر كبار المدعوين لها مثيلا. أطلقت مدفعية المدينة ١٠١ طلقة، ورفعت السفن الراسية فى الميناء أعلامها وفى أعلا سواريها العلم الفرنسى، وصدحت موسيقى الجيش المصرى النشيد الوطنى الفرنسى، وتعالت هتافات الجماهير بحياة يوجينى . وبوصولها أخذت احتفالات القناة الطابع الفرنسى أكثر من الطابع العالمى؛ لأنها كانت رئيسة الاحتفالات ، وسارع الخديو ودى لسبس وأولاد الأخير إلى الصعود إلى ظهر يختها لتحيتها، كما ذهب لزيارتها فى الصباح إمبراطور النمسا والمجر والأمراء وكبار المدعوين. وعبرت يوجينى عن اغتباطها بقولها إنه استقبال فخم لم تر فى حياتها مثيلا له.

بداية الاحتفالات:

بدأت الاحتفالات بافتتاح القناة بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٦ من نوفمبر بحفلين دينيين، إسلامى ومسيحى تعاقب أحدهما عقب الآخر. وكانت قد أقيمت على شاطئ البحر فى بورسعيد، أمام رصيف يوجينى، ثلاث منصات مرتفعة: خصصت المنصة الأولى لكبار المدعوين من الملوك والأمراء وسفراء الدول الأجنبية، وخصصت المنصتان الأخريان لسائر المدعوين، كما أقيمت بين المنصة الأولى وشاطئ البحر منصة خصص طرف منها لعلماء الدين الإسلامى وخصص الطرف الآخر لرجال الدين المسيحى . ووقفت قوات من الجيش المصرى كسياج بين منصات المدعوين ورصيف الميناء، الذى وقف عند طرفه الخديو إسماعيل يستقبل كبار ضيوفه الذين وصلوا تباعاً إلى مكان الاحتفال فى زوارق بخارية. وكان أمير وأميرة هولندا أول من وصلا وكان يصحبهما الأمير ولى العهد محمد توفيق باشا، ثم توالى وصول ولى عهد بروسيا، فإمبراطور النمسا والمجر. وأخيراً وصلت الإمبراطورة يوجينى رئيسة الاحتفالات ، وسار موكب كبار المدعوين من رصيف الميناء إلى المنصة الأولى، تتقدمهم يوجينى، وقد تأبط ذراعها إمبراطور النمسا والمجر، وسار خلفهما الخديو إسماعيل والأمراء. وكانت موسيقات الجيش المصرى تصدح بأنغامها، والمدفعية تطلق طلقاتها .. وهتافات الجماهير تدوى كصوت الرعد.

وجلست الإمبراطورة يوجينى فى مكان الصدارة فى المنصة الأولى وإلى يمينها الخديو إسماعيل وإلى يسارها إمبراطور النمسا والمجر فرنسوا جوزيف، وجلس حولهم ولى عهد بروسيا، الأمير فردريك ولهلم، وشقيق ملك هولندا الأمير هنرى وقرينته، وسير هنرى إليوت السفير البريطانى فى إستانبول والسيدة عقيلته، والأمير ولى العهد محمد توفيق باشا ، كما جلس فى المنصة ذاتها الأمير مورا، والأمير هوهنلوه، والسفير الروسى فى إستانبول الجنرال إجناتيف والسيدة قرينته، والأمير طوسن باشا ابن والى مصر السابق محمد سعيد باشا، ثم شريف باشا

ناظر الداخلية، ونوبار باشا ناظر الخارجية، وشاهين باشا ناظر الحربية والبحرية، ورياض باشا خازندار الخديو ، ودى لسبس ، والأمير عبد القادر الجزائرى ، ووزيرا النمسا ، أندراسى ودى بويست ، والسفير النمساوى فى إستانبول بروكش وغيرهم .

ولما أخذ الجميع أماكنهم وساد السكون تقدم الشيخ إبراهيم السقا، وألقى كلمة تبريك باللغة العربية.. وكانت كلمته موجزة ، ثم تلاه المونسيير «بوير» Monseigneur Bauer واعظ الإمبراطور نابليون الثالث، وقد جاء خصيصاً من فرنسا لإلقاء خطبة تبريك باللغة الفرنسية. وقد استمع جميع المدعوين إلى هاتين الكلمتين وهم وقوف.. وعلى هذا النحو انتهى الحفل الدينى وعاد الملوك والأمراء إلى سفنهم ، وفى المساء أطلقت الألعاب النارية فى سماء بورسعيد ونزلت الإمبراطورة يوجينى إلى البر وطافت متنكرة بأنحاء المدينة، التى كانت تسبح فى لجة من الأنوار والزينات.

تحدد يوم الأربعاء ١٧ من نوفمبر موعداً لإبحار قافلة السفن من ميناء بورسعيد إلى الإسماعيلية.. وفى تمام الساعة الثامنة والنصف صباحاً تحركت القافلة، وكان يتقدمها يخت الإمبراطورة يوجينى، ووقف دى لسبس بصفاقته المعهودة بجانب الإمبراطورة. واجتاز اليخت مدخل القناة وأخذ يشق طريقه ببطء شديد وحذر أشد فى المجرى المائى، وقد وضعت على جانبيه علامات إرشاد لتلتزم بها السفن، وأبحرت وراء يخت الإمبراطورة يوجينى خمس وخمسون سفينة بين حربية وتجارية. وجاءت بعد يخت يوجينى السفينة الحربية Greif تقل إمبراطور النمسا والمجر تتبعها سفينتان حربيتان نمساويتان تقل الأولى وزيرى الإمبراطور وحملت الثانية أفراد حاشية الإمبراطور، ثم السفينة لاحربية Grille تقل ولى عهد بروسيا تتبعها سفينة حربية أخرى خصصت لأفراد حاشيته ، ثم السفينة لاحبية walk وعليها أمير وأميرة هولندا ، ثم السفينة الحربية الروسية Yachut تحمل السفير الروسى فى إستانبول والسيدة حرمه، وتبعها اليخت البريطانى Psyche وعليه السفير البريطانى فى العاصمة العثمانية والسيدة عقيلته، ثم سفينة حربية نمساوية أخرى Vulcano تحمل السفير النمساوى فى إستانبول ، ثم السفينة الفرنسية بيلوز Péluse تحمل أعضاء مجلس إدارة شركة القناة والمدعوين من طرف الشركة، ثم سفينة حربية فرنسية Forbin تحمل الأمير عبد القادر الجزائرى، ثم مجموعة من سفن حربية وتجارية مصرية تحمل الشخصيات الرسمية المدعوة وكبار موظفى الحكومة المصرية ووفود الصحافة العالمية .

ومن الجداول التفصيلية والإجمالية التى نشرها فوازان بك مدير عام أعمال الأشغال فى شركة القناة، يتضح أنه كان من بين سفن القافلة التى عبرت القناة لأول مرة فى يوم افتتاحها للملاحة البحرية الكبرى فى إثر اليخت الإمبراطورى الفرنسى L'Aigle أى النسر : عشر سفن إنجليزية منها أربع حربية وست تجارية ، وسبع سفن نمساوية منها خمس حربية وسفينتان

تجاريتان، ومن اتحاد شمالى ألمانيا سفينتان حربيتان فقط، وتسع سفن مصرية منها خمس حربية وأربع تجارية، ومن إسبانيا سفينة واحدة تجارية ، واثنتا عشرة سفينة فرنسية منها خمس حربية وسبع تجارية، ومنهولندا سفينتان حربيتان فقط، ومن الروسيا خمس سفن منها سفينتان حربيتان وثلاث تجارية ومن السويد والنرويج سفينة واحدة حربية (١) . أما السفن الحربية الإيطالية.. فبعد وصولها إلى الإسكندرية عادت إلى مراسيها فى إيطاليا لاشتداد المرض على فيكتور عمانويل ملك بيدمنت . ولكن مثلت البحرية الإيطالية التجارية بست سفن عبرت القناة مع القافلة . فيكون مجموع السفن الحربية، التى عبرت القناة فى ذلك اليوم ٢٦ سفينة ومجموع السفن التجارية ٢٩ سفينة، ويكون المجموع الكلى ٥٥ سفينة بين حربية وتجارية .

وظلت فى مرسى السفن فى بورسعيد ولم تعبر القناة ست وعشرون سفينة ، منها عشرون حربية وست تجارية تنتمى إلى إنجلترا ، والنمسا ، واتحاد شمالى ألمانيا ، والدانمرك ، ومصر ، وإسبانيا ، وفرنسا ، وهولندا، والسويد ، والنرويج (٢).

إسماعيل يواجه موقفاً عصيباً:

أما الخديو إسماعيل فكان فى حالة نفسية هابطة إلى أبعد الحدود على الرغم مما عرف به من قوة أعصابه إبان الأزمات.. كان أهل السوء قد أذاعوا فى القاهرة والإسكندرية أن قناة السويس لاتسمح فى وضعها الراهن بمرور قافلة السفن لاكتشاف صخرة كبيرة فى قاع مجراها، وأن احتفالات القناة قد تأجلت ، وأن الإمبراطورة يوجينى قد عادت إلى فرنسا، وأن إمبراطور النمسا والمجر قد أبحر إلى تريستا ، وأن حريقاً مروعاً قد شب فى الإسماعيلية ودرمر ستين منزلا فيها ، وأن مهندسى الشركة قد لاذوا بالفرار ، وأن دى لسبس قد انتابته لوثة فى عقله ، وأن مقاول الشركة قد انتحر. وانتقلت هذه الشائعات بسرعة البرق من فم إلى فم ، ومما زاد الطين بلة أن سفينتين إحداهما مصرية هى «لطيف» وسفينة فرنسية هى Salamandre قد عهد إليهما فى ليلة ١٦ / ١٧ من نوفمبر بعبور القناة من بورسعيد إلى الإسماعيلية؛ للاطمئنان على سلامة المجرى المائى للسفن وخلوه من العوائق، قبل مرور قافلة سفن المدعوين فى صباح ١٧ من نوفمبر، وجاءت الأنباء إلى بورسعيد مساء ١٦ من نوفمبر بأن السفينة المصرية قد جنحت على شاطئ القناة قرب القنطرة .. فارتاع الخديو وأمر بإرسال نجدات سريعة وحشود من العمال المصريين لتعويم السفينة المصرية التى غاب جانبها الأيسر فى مياه القناة. وبلغ الانزعاج بإسماعيل مبلغاً جعله يقرر السفر ليلا بالطريق البرى من بورسعيد إلى مكان الحادث؛ حيث أشرف بنفسه على عمليات تعويم السفينة إلى أن تم إنقاذها، وسحبت السفينة المصرية إلى

---

(١) روعى فى ذكر هذه الدول الترتيب الأبجدى لأسمائها باللغة الفرنسية، واتخاذ الحرف الأول من كل اسم قاعدة لهذا الترتيب .

(٢) Voisin Bey: Le Canal de Suez, t. I, Paris, 1902, pp. 307 - 310.

القنطرة حيث كانت لشركة القناة محطة بحرية فألقت مراسيها فيها، ولم تكمل رحلتها إلى الإسماعيلية بحجة وقوفها فى القنطرة لتحية قافلة السفن عند مرورها بإطلاق صفاراتها، ورأى إسماعيل أن يستكمل سفره إلى الإسماعيلية لاستقبال اضيوف نظراً لضيق الوقت . وفى الإسماعيلية ، علم إسماعيل أن ثلاث سفن حربية مصرية قد أبحرت من السويس فى اتجاه الشمال ووصلت تجاه الإسماعليلية وألقت مراسيها فى بحيرة التمساح .. فاطمأن باله بعدم وجود عوائق فى مجرى القناة فى نصفها الجنوبى من الإسماعيلية ، وبذلك يكون قد قام الدليل العملى على صلاحية القناة لمرور السفن بها، وأخذ إسماعيل يترقب بفارغ الصبر وصول قافلة سفن المدعوين إلى الإسماعيلية.

وصول سفن المدعوين إلى الإسماعيلية:

وظهر فى الأفق البعيد يخت الإمبراطورة يوجينى، يتهادى فى طريقه إلى مشارف الإسماعيلية فهدأت هواجس إسماعيل ، ودخل اليخت بحيرة التمساح حيث حيته السفن الحربية المصرية الثلاث بإطلاق مدفعيتها. وكان سكان الإسماعيلية على اختلاف جنسياتهم مع من جاء المدينة من أجناس أخرى، وازدحموا على شاطئ بحيرة التمساح يهتفون ، والموسيقات العسكرية تصدح بأنغامها . وما كاد اليخت يلقى مراسيه فى بحيرة التمساح.. حتى سارع الخديو إلى الصعود إلى ظهره واستقبلته الإمبراطورة بترحاب وحماس ، وأقبل إسماعيل على دى لسبس يحتضنه، ثم وصل إمبراطور النمسا والمجر ووقفت سفينته خلف يخت يوجينى على مسافة خمسمائة متر. وتوالى وصول بقية سفن القافلة حتى جوف الليل، وفى كل مرة تعلو هتافات الجماهير، وتستمر السفن الحربية المصرية فى إطلاق مدافعها . وكانت الصواريخ والألعاب النارية تطلق فى سماء المدينة أمام قصر إسماعيل، الذى كان قد أمر بإقامة خيمة كبيرة وخيمتين أخريين أصغر منها بجواره. واعتبرت هذه الخيام الثلاث بمثابة ملحقات القصر لتخفيف الضغط على حجراته وأبهائه، وخصصت قاعة الطعام فى القصر للملوك والرؤساء والأمراء ومن إليهم من كبار المدعوين. وبلغ البذخ مداه حين قدم العشاء للمدعوين وغيرهم، وتكون من أنواع شتى من الأسماك وكميات كبيرة من النبيذ والدجاج والبط وسائر أنواع اللحوم وغير ذلك من أطعمة بالإضافة إلى الفواكه وأطباق الحلوى .. وكانت الأخيرة من إعداد الطباخين الفرنسيين الذين جلبهم إسماعيل معه من باريس سنة ١٨٦٧ أيام معرضها العالمى . وتجاوز عدد الذين تناولوا طعام العشاء فى مساء ١٧ نوفمبر ضعف عدد المدعوين الرسميين. واتخذت الحكومة إجراءات مسبقة لتدبير مبيت لمن يرغب من الضيوف ومن جد عليهم ، فعلى الامتداد الصحراوى الواقع بين شاطئ بحيرة التمساح وترعة الماء العذب التى تغذى منطقة القناة بماء الشرب ، أقيمت خيام لرؤساء القبائل العربية فى منطقة الصحراء الشرقية، كما أقيمت أمام شاليه دى لسبس ١,٢٠٠ خيمة، خصصت لمبيت ضيوف الخديو وغيرهم من كبار

الضيوف المحليين. وقد أعدت كل خيمة لمبيت اثنين أو ثلاثة أفراد. وزودت هذه الخيام بالمراتب واشتريت لها من القاهرة الأغطية البيضاء المصنوعة من التيل .

وخصص يوم الخميس ١٨ من نوفمبر للترفيه فى الإسماعيلية عن ضيوف إسماعيل وغيرهم؛ مما كبد الحكومة أعباء مالية ثقيلة. كانت ترعة الماء العذب قد غطى سطحها بالدهبيات التى سحبت إلى الإسماعيلية وحملت باشوات مصر وأعيانها . وكان على الحكومة أن تدبر وسائل تنقلاتهم فى المدينة من عربات أو جمال أو خيل أو حمير .. أما ركاب قافلة السفن، فقد نزلوا إلى البر وهيأت لهم الحكومة جميع وسائل الراحة فى تنقلاتهم لمشاهدة الإسماعيلية. وكانت الإمبراطورة يوجينى فى مقدمة الذين نزلوا إلى البر، وكانت معها ابنتا أختها وآنسات الشرف. واستقبلهن دى لسبس عند الرصيف البحرى، وتركت يوجينى قريبتيها وآنسات الشرف تذهبن إلى الإسماعيلية فى عربات أعدتها السلطات المصرية لهن. أما يوجينى فقد ركبت حصاناً وتبعها دى لسبس ممتطياً صهوة جواده ، وذهب الاثنان لمشاهدة عتبة الجسر، وهى أعلى هضبة اعترضت شق القناة حسبما ذكرنا من قبل. وكانت السلطات المحلية قد أقامت كشكاً جميلا فى ذلك المكان لتستريح فيه وليقيها من حرارة الشمس. ولتتناول فيه بعض المرطبات. وبعد الزيارة أبدت رغبتها فى زيارة الإسماعيلية، وذهبت إليها راكبة جملا وعبرت ميدان شامبليون وانحدرت إلى شاليه دى لسبس حيث كانت سيدات الجالية الفرنسية فى منطقة القناة فى استقبالها، وعرض فى صالون هذا الشاليه الكأس الفضى الذى أهدته يوجينى لدى لسبس كما عرض وسام الشرف من طبقة الصليب الكبير، الذى ظفر به منها وعرض أيضاً الوسام العثمانى الكبير الذى منحه له الخديو إسماعيل.

وبعد الظهر أقيم حفل ترفيهى فى السهل الصحراوى الممتد من رصيف السفن على ساحل بحيرة التمساح إلى ترعة الماء العذب وحضره الملوك والرؤساء والأمراء، ووقف الفرسان والمشاة من جنود الجيش المصرى كسياج يحول دون تدفق الجماهى على مكان الاحتفال. وأقيم سباق بين راكبى الحمير ووقف فرق الموسيقات الشعبية على جانبى الطريق، وكان بعضها يدق الطبول والبعض الآخر يستخدم الناى. وقد أحضرت هذه الفرق من القاهرة، وتكفلت الحكومة بنفقات سفرها ومبيتها وطعامها وأجورها. وبعد انتهاء الحفل ذهب المدعوون يشاهدون خيام رؤساء القبائل العربية وأذهلهم الأثاث الفاخر الموجود داخلها من سجاجيد ومقاعد جلدية وثيرة وتحف ثمينة من الكريستال وشتى أنواع الأسلحة ، وكان رئيس كل قبيلة يقف أمام باب الخيمة ويدعو كبار الزوار إلى زيارة الخيام، وكان يأمر بتقديم الشربات والقهوة لسائر الزائرين.

وجاء إسماعيل باشا صديق ناظر المالية فى دهبية عن طريق ترعة الماء العذب، وأقام

فيها حفلا لخاصة كبار المدعوين يستمعون إلى كبار المغنيين والسيدات «العوالم» (١)، واشتركت المغنية المشهورة «ألماس» فى إحياء هذا الحفل، بينما كانت الدهبية تتهادى فى سيرها فى بحيرة التمساح لمدة ساعتين.

وفى المساء أقام إسماعيل ، فى قصره الذى شيده عند نهاية رصيف محمد على فى الإسماعيلية، حفلا راقصاً ساهراً ومأدبة عشاء باذخة. وعلى الرغم من اتساع قاعات القصر وحجراته، لم يكن فى مقدور أحد من المدعوين أن يتحرك من مكانه؛ نظراً لازدحام القصر بهم، وقد بهرتهم محتويات القصر من ثريات ومرايا ونافورات ولوحات لصور مناظر طبيعية رسمت ودهنت بالزيت، وأثاث مذهب اكن يضم أحدث ما أنتجته مصانع باريسمن أثاث. أما طعام العشاء فكان يحوى ٢٤ صنفاً من الأطعمة والفواكه والحلوى والمشروبات، وقد علق دى بويست الوزير النمساوى على تعدد أنواع الأطعمة بأنه لم يحضر فى حياته وليمة عشاء كان بها أكثر من أربعة أنواع، وكان هذا الحفل هو أروع الحفلات التى أقامها إسماعيل فى منطقة القناة لضيوفه الأجانب ولكبار المصريين، ولم تشملهم الدعوة وحدهم بل وجهت إلى جميع الذين ذهبوا إلى الإسماعيلية . وتناثرت الخيام فى أرجائها لاقامتهم وتناولهم طعام العشاء. وكان على باشا مبارك وقتئذ مديراً للسكك الحديدية «فصدر له أمر الخديو بأن ركوب القطارات فى مدة الوليمة على نفقة الحكومة لجميع الوافدين ذهاباً وإياباً وبأن تكون القطارات مستعدة على حسب درجات المسافرين ومقاماتهم» (٢). وكان الخديو إسماعيل قد عهد إلى متعهد إيطالى يسمى يوسف بنتلينى Pantellini بإعداد الطعام وتقديمه وخدمة المدعوين.. فقام هذا الإيطالى ومساعدوه بأداء عملهم أحسن ما يكون الأداء ، وكان المدعوون يتعاقبون على الموائد فوجاً بعد فوج. وفى كل مرة تتغير مفارش الموائد والأطباق والأكواب وأدوات الأكل فى أسرع وقت. «وقد تقاضى هذا المتعهد فى مقابل المأكول والمشروب ولوازمها من أدوات ومهمات وخدمة وخدم مائتين وخمسين ألف جنيه بنتو (٣) ، وهذا خلاف أجر نقل مهماته ورجاله ذهاباً وإياباً، فإنها كانت على الحكومة أيضاً» (٤). ويقول أحد الأجانب الذين حضروا هذا الحفل إن هذا الكرم الشرقى غير مسبوق بمثال فى الأزمنة الحديثة، وليس له شبيه فى أوروبا» (٥).

---

(١) العوالم جمع عالمة وقيل إنها مشتقة من كلمة يونانية Alma بمعنى فتاة، وقيل إنها مشتقة من لفظة عربية. وكانت العالمة تقوم بالغناء والرقص الشعبى، وكانت للعوالم دولة ذات نفوذ .

(٢) على مبارك ، *الخطط التوفيقية* ، ج ١٨، ص ١٣٧.

(٣) الجنيه البنتو عملة إيطالية كانت تستعمل فى مصر، وكانت قيمته سنة ١٢٨٦هـ، وهى سنة افتتاح القناة تساوى مائة وثمانية وخمسين قرشا. انظر:
على مبارك : *الخطط التوفيقية*، ج ١٨، ص ١٦٥.

(٤) *المرجع السابق*، ج ١٨، ص ١٣٨.

(٥) Douin, G.; op. cit., t. II, pp. 462 - 463.

وحدد يوم الجمعة ١٩ من نوفمبر ويوم السبت ٢٠ منه لتحرك قافلة السفن من الإسماعيلية فى اتجاه الجنوب إلى مدينة السويس والبحر الأحمر .. وقد قطعت القافلة هذه المسافة على مرحلتين: الأولى من بحيرة التمساح إلى البحيرات المرة حيث أمضت الليل فيها، ويلاحظ أن إبحار السفن فى القناة فى ذلك الوقت وفى السنوات التى تلتها كان مقصوراً على أوقات النهار دون الليل. وكانت الرحلة الثانية من البحيرات المرة إلى ميناء السويس، وفى ظهر يوم الجمعة تحرك يخت يوجينى منمرساه فى بحيرة التمساح وبلغ فى الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر ذات اليوم البحيرات المرة حين ألقى مراسيه، وقبل أن يرخى الليل سدوله كانت خمس عشرة سفينة قد بلغت البحيرات المرة وانضمت إلى يخت الإمبراطورة يوجينى . وفى صباح يوم السبت تحرك يخت يوجينى فى الساعة السابعة إلا ربعاً ودخل البحر الأحمر الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم السبت ٢٠ من نوفمبر ١٨٦٩، وبذلك عبر القناة من بدايتها إلى نهايتها فى ست عشرة ساعة بدون حادث وبدون توقف فى مدة سيره [١]. وسجل هذا الحادث فى يومية اليخت ووقعت عليها الإبراطورة وأفراد حاشيتها ورئيس أركان اليخت.. أما بقية سفن القافلة فقد بلغت السويس فى اليوم ذاته بالترتيب ذاته الذى بدأت به رحلتها من بورسعيد . وبعد ظهر يوم السبت ٢٠ من نوفمبر سافر إلى القاهرة الخديو إسماعيل وإمبراطور النمسا والمجر، وولى عهد بروسيا، وسفراء النمسا والروسيا وبريطانيا. ولحق بهم فى اليوم التالى أمير هولندا والأميرة عقيلته.. أما الإمبراطورة يوجينى فقد ذهبت يوم الأحد ٢١ من نوفمبر إلى الجانب الآسيوى من القناة حيث زارت عيون موسى. وكان فى برنامجها عند عودتها أن تزيح الستار عن تمثال نصفى أقامته شركة السويس تخليداً لذكرى توماس واجورن Waghorn الضابط الإنجليزى بصفته أحد رواد تنظيم نقل المسافرين والبريد من إنجلترا إلى الهند وبالعكس عن طريق الإسكندرية – القاهر – السويس [٢] ، وقد بدئ فى استخدام هذا الطريق فى شهر يناير – كانون ثان – سنة ١٨٣٥ ، ولكن عادت الإمبراطورة متأخرة من عيون موسى.. ومع ذلك وجدت لديها الوقت لزيارة المنزل الذى أقام فيه بونابرت فى مدينة السويس فى أثناء حملته على مصر. وبدأت الإمبراطورة رحلة العودة إلى فرنسا ى ٢٢ من نوفمبر، وأمضى اليخت الليل فى بحيرة التمساح ووصل بورسعيد فى اليوم التالى.. وفى الساعة الخامسة من بعد

---

(١) كان طول القناة سنة ١٨٦٩ من مدخلها فى بورسعيد إلى مخرجها فى السويس ١٦٤ كيلو متراً، منها ١٦ كيلو متراً فى البحيرات المرة لم تقم الشركة بتعميق مجرى القناة فيها ، أما بقية مجراها وهو ١٤٨ كيلو متراً فكان يتراوح عمقه بين سبعة أمتار وثمانية أمتار، وكان اتساعها ٢٢ متراً على سطح الماء.

(٢) هو الطريق المعروف تاريخياً باسم الطريق البرى The Overland Route، انظر:

دكتور عبد العزيز محمد الشناوي: قناة السويس والتيارات السياسية إلخ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢ – ٣٣.

وانظر ملخصاً عن هذا الطريق فى :

Schonfield, Hugh J. ; The Suez Canal. London, 1938, pp. 32- 34.

ظهر يوم ٢٤ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٦٩، أبحر اليخت إلى فرنسا بعد أن أقيمت مراسم التوديع واشترك فيها الأمراء المصريون ودى لسبس. وفى اليوم التالى تزوج دى لسبس آنسة فرنسية على حظ موفور جداً من الجمال هى الآنسة هيلين أوتارد Mlle Hélène Autard du Bragard، كانت تبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً وهى كريمة أحد القضاة، أما دى لسبس فكان قد تجاوز الرابعة والستين عاماً من عمره [١]. وقد أقيم إكليل الزواج فى مدينة الإسماعيلية، وقد أقام الخديو إسماعيل فى ٢ من ديسمبر - كانون أول - سنة ١٨٦٩ حفلا ساهراً فى سراى قصر النيل بالقاهرة تكريماً للعروسين !! وهكذا اقترنت حفلات افتتاح القناة بزواج لدى لسبس من هذه الفتاة الحسناء وبالحفل الذى أقامه إسماعيل تكريماً لهما.

* * *

احتفالات القاهرة :

بانتقال إسماعيل وإمبراطور النمسا والمجر وولى عهد بروسيا وسائر الأمراء والأميرات وسفراء الدول إلى القاهرة، انتقلت احتفالات افتتاح القناة إلى العاصمة المصرية التى بدت فى زينتها كأنها «باريس الشرق» Le Paris de l'Orient [٢]، وكان إسماعيل قد أمر بإنشاء دار الأوبرا فى ميدان الأزبكية . ونشط العمل فى بنائها طوال ستة أشهر، وأشرف على بنائها المهندس الإيطالى أفوسكانى Avoscani، وكان من المقدر أن تتسع لعدد من المدعوين يتراوح بين ٨٠٠ و ٨٥٠ مدعواً . وزينت بالزيناتو الشمعدانات، وأدخلت فيها الإضاءة بغاز الاستصباح، وفرشت بأرقى المفروشات والسجاجيد بأجمل وزينت بالتماثيل والمقاعد الوثيرة، وافتتح الخديو دار الأوبرا فى أول نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٦٩ .

وبينما كانت الفرقة التى اختيرت للتمثيل فى الأوبرا تتكون فى مجموعها من ممثلات وممثلين إيطاليين، كانت جميع الراقصات ، وعددهن أربعون، من باريس ، وتراوحت أعمارهن بين خمس عشرة سنة وثمانى عشرة سنة .. روعى فى اختيارهن الجمال والرشاقة إلى جانب البراعة فى الرقص. ومع ذلك يذكر أحد المؤرخين الفرنسيين، وهو دوا، والعهدة عليه، أن معظم هؤلاء الراقصات قد اتخذن إجراءً وقائياً احتياطياً اتسم بالحكمة، فاصطحبن معهن إلى مصر، على نفقة الحكومة ، امهاتهن لحمايتهن من أخطار تواجدهن فى مصر. وكانت احتمالات وقوعهن فى حبائل البعض عديدة ومتوفرة. وقد بدأت هذه الاحتياطات الوقائية منذ وصولهن إلى الإسكندرية .. فعند نزولهن من الباخرة التى أقلتهن من فرنسا، تم

---

(١) ولد دى لسبس فى فرساى فى ١٩ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٠٥.

(٢) Douin, G.; op. cit., t. II, p. 470.

نقلا عن جريدة النيل Le Nil العدد الصادر فى ٧ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٦٩.

نقلهن مباشرة إلى محطة سكة حديد الإسكندرية فى طريقهن إلى القاهرة.. فلما وصلن إليها أعدت لهن عدة حجرات فى قسم شرطة الأزبكية - زبطية الأزبكية - وهى على مقربة من دار الأوبرا زيادة فى إضفاء الأمن عليهن.

وكان ولى عهد بروسيا عند وصوله إلى القاهرة قد أبدى رغبته فى زيارة آثار الوجه القبلى، واتخذ إسماعيل كافة الإجراءات لنقله مع حاشيته إلى الصعيد. أما إمبراطور النمسا والمجر.. فقد أقام فى القاهرة وخصص له إسماعيل قصر الجزيرة الذى نزلت فيه من قبل الإمبراطورة يوجينى، وكانت القاهرة قد استعدت لاستقبال الإمبراطور فرنسوا جوزيف ، فأقامت أقواس النصر والزينات والأنوار فى شوارعها الرئيسية وميدان الأزبكية. وتبارى تجار الموسكى وخان الخليلى فى إقامة الأضواء أمام محلاتهم، التى ظلت مفتوحة إلى منتصف الليل طوال مدة إقامته فى القاهرة وأقام الخديو فى مساء ٢١ من نوفمبر فى سراى قصر النيل حفل استقبال تكريماً للإمبراطور ، وفى اليوم التالى أقام إسماعيل حفل سباق للخيل فى العباسية تكريماً لضيفه. وفى ساعة مبكرة من صباح ٢٣ ، استقل الإمبراطور والخديو باخرة نيلية بخارية إلى منف وتبعتها بواخر أخرى تقل أفراد حاشية الإمبراطور، ثم اتجهوا إلى سقارة ومنها إلى منطقة الأهرام وأبى الهول. وفى اليوم التالى سافر إلى الإسكندرية الإمبراطور مع إسماعيل فى قطار خاص استقله معهما أفراد حاشية الإمبراطور وأقيمت فيها عدة حفلات تكريماً للضيف ، كما أقام أعضاء الجالية النمساوية المجرية حفل تكريم له فى النادى الدولى بالإسكندرية حضره إسماعيل. وقد تولى قنصل النمسا العام فى مصر شرنير Schreiner تقديم أعضاء الجالية إلى الإمبراطور. ثم جاء دور ولى عهد بروسيا وكان قد عاد من رحلته فى الصعيد، فأقام له إسماعيل حفل عشاء أعقبه حفل ساهر فى ١٢ ديسمبر - كانون أول - فى سراى قصر النيل، وأضفى عليه كثيراً من مظاهر الكرم الشرقى، وأخيراً جاء دور أمير وأميرة هولندا ، فأقام لهما إسماعيل حفلا فى ١٦ ديسمبر على غرار الحفلات السابقة (١).

---

(١) عن حفلات افتتاح القناة، انظر كلا من :

الجريدة الرسمية لشركة قناة السويس وكان اسمها فى ذلك الوقت :

Journal de l'Union des Deux Mers; numéro 322, en date du 15 - 18 décembre, 1869, Article de son rédacteur en chef, Ernest Desplaces.

وبجانب هذا المقال نشرت الجريدة عرضاً لمقتطفات الصحافة العالمية بقلم الصحفيين، الذين حضروا احتفالات افتتاح القناة.

De Lesseps, F., Lettres, Journal et Documents pour servir à l'Histoire du Canal de Suez, 5 vols., Paris (1875- 1881), t. V (1864 - 1865- 1866- 1867- 1868- 1869), Paris, 1881, p. 319 et suiv.

Voisin Bey; Le Canal de Suez, 7 vols., Paris (1902- 1906), t. I, Paris, 1902, Historique, Administratif et Actes Constitutifs de la Compagnie, pp. 299 - 306.=

ما تكلفته مصر في حفلات افتتاح القناة:

من الملحوظات الجديرة بالذكر أن المؤرخين الفرنسيين، إلا من ندر منهم، قد تغافلوا عن التعرض لموضوع النفقات الباهظة التى تحملتها مصر فى احتفالات افتتاح القناة. ولعل هذا التغافل كان مبعثه شعورهم بمسئولية الخديو الجسيمة عن تبديد المال العام، ورغبتهم فى عدم الإساءة إلى تاريخ إسماعيل.

يذكر مؤلف كتاب «التاريخ المالى لمصر من ١٨٥٤ إلى ١٨٧٦ (١) أن ما تكبدته مصر من نفقات فى حفلات افتتاح القناة قد بلغ مليوناً وأربعمائة ألف جنيه (٢).. أما على مبارك باشا (١٨٢٤ – ١٨٩٣)، فيؤكد أن هذه النفقات قد زادت عن مليون ونصف مليون جنيه (٣). ومن المعروف أن على باشا كان قريباً فى ذلك الوقت من مواقع السلطة والنفوذ، فقدكان يشغل فى وقت واحد إدارة مصلحة السكك الحديدية ونظارة الأشغال ونظارة المعارف، ثم ضمت إليه نظارة ديوان الأوقاف. وكشف بحكم موقعه الحكومى عن كثير من أسرار احتفالات افتتاح القناة حسبما ذكرنا من قبل، وقرر أن ما أنفقته مصر على الاحتفالات يعادل سدس الموازنة العامة للحكومة المصرية فى سنة. أما الرافعى.. فأخذ بتقدير مؤلف كتاب التاريخ المالى لمصر، وهو ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه، وعلق على إنفاق هذا المبلغ بقوله «ولا توجد حكومة رشيدة تكلف

= Douin, G.; Histoire du Règne etc., op. cit., t. II, PP. 431 - 475.

Sammarco, A.; Précis de L'Histoire d'Egypte, t. IV, pp. 224 - 227

__________; Histoire de l'Egypte Moderne, t. III, pp. 191 - 199.

Carré, Jean - Marie; Voyageurs et écrivains français en Egypte, (1517- 1869), Le Caire, 1933, t. II.

Taglioni, Ch.; Deux Mois en Egypte, Journal d'un Invité du Khédive, Paris, 1870.

Mariette, A.; Itinéraire des invités aux fêtes de l'inauguration du Canal de Suez, Le Caire - Alexandrie, 1869.

Eugène Fromentin; Voyage en Egypte, 1869, Journal publié par Carré J. M., Paris, 1935.

Banc Charles ; Voyage de la Haute Egypte, Paris, 1876.

- وثائق مصر عابدين (نقلت إلى دار المحفوظات التاريخية بالقلعة) وثائق باللغة الفرنسية ملف رقم ١٩ – ٨.

على باشا مبارك، الخطط التوفيقية ، ج ١٨، ص ص ١٣٧ – ١٣٨.

محمد بك فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ص ٢٧٢ – ٢٧٤.

(١) Histoire Financière de l'Egypte (1854 - 1876) والمؤلف مجهول، ولكن أشير إليه بحرفى .J. C، وقيل إنه ج. كلودى J. Glaudy وقيل إنه بابونو Paponot والتفسير الأول هو الأرجح ، وقد طبع هذا الكتاب سنة ١٨٧٨.

(٢) ص ١٣٢ من المرجع السابق.

(٣) على مبارك ، الخطط التوفيقية، ج ١٨ ، ص ١٣٨.

خزانتها هذا المبلغ الضخم، يضيع فى حفلا لا طائل لها فى الوقت الذى استهدفت فيه الحكومة والبلاد لأشد ضروب الضيق المالى (١).. ونحن نأخذ أيضاً بتقدير مؤلف كتاب التاريخ المالى لمصر أخذاً بالأحوط ومنعاً لاتهامنا بالتحامل على الخديو إسماعيل، ولكننا نضيف تعليقاً على البذخ فى الإنفاق على احتفالات افتتاح القناة. وقد كتب هذا التعليق صحفى إنجليزى ، هو إدوارد ديسى، وكان أحد المدعوين فى وفد الصحافة العالمية لحضور احتفالات افتتاح القناة. وفى إحدى ليالى شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٦٩ غادر هذا الصحفى قصر عابدين فى منتصف الليل بعد أن حضر إحدى الحفلات الساهرة التى أقامها إسماعيل . وفى طريقه من القصر إلى الفندق الذى كان نازلا فيه، شاهد بعض المصريين قد افترشوا أرصفة أحد الشوارع وناموا حفاة الأقدام وكانوا يرتدون ملابس ممزقة فى زمهرير الشتاء، وتساءل الصحفى فى نفسه هل هؤلاء هم رعايا الحاكم الذى كنت فى ضيافته منذ دقائق معدودة. وكانت الخمور تسكب كأنها تتدفق من صنابير الماء فى كؤوس المدعوين وتقدم لهم أفخم الأطعمة بغير حساب؟(٢).

مزاعم مؤرخ إيطالى :

هناك مؤرخ إيطالى ، يسمى أنجلو ساماركو ، كان من صنائع الملك أحمد فؤاد الأول وابنه فاروق .. أغدق عليه الاثنان كثيراً من مظاهر الرعاية المادية والأدبية. بدأ بداية متواضعة واستطاع أن يصل إلى الملك فؤاد عن طريق أحد كبار الموظفين الإيطاليين بقصر عابدين، وهو فيروتشى بك كبير المهندسين فى القصور الملكية، وقد قدمه لفؤاد على أنه أحد المؤرخين العمالقة، فأمر الملك بضمه إلى مجموعة كبار الأساتذة الأجانب الذين عكفوا على كتابة موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، وعرفت باسم Précis de L'Histoire d'Egypte «موجز تاريخ مصر» فكتب فى هذه المجموعة الجزء الرابع وتناول فيه تاريخ عباس وسعيد وإسماعيل (١٨٤٨– ١٨٧٩) (٣) وطبعه سنة ١٩٣٥، ثم اعتزم وضع مجموعة، ينفرد بتأليفها

---

(١) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٩٥.

(٢) Dicey, Edward; The Story of the Khediviate, London, 1902.

(٣) أصدرت الحكومة المصرية قراراً بإبعاد هذا المؤرخ عن مصر سنة ١٩٤٠ بعد أن انضمت إيطاليا إلى المحور وهزيمة فرنسا أمام القوات الألمانية التى احتلت باريس، وكان قرار إبعاده بناءً على طلب السلطات البريطانية، التى كانت تعتقد أنه من غلاة الفاشست فى مصر، وقد رأيت له فى قصر عابدين سنة ١٩٥٦ كتاباً مخطوطاً باللغة الفرنسية عنوانه La Canal de Suez ، وله عدة كتب باللغة الإيطالية يتناول بعضها تاريخ إيطاليا، ويتناول البعض الآخر تاريخ مصر الحديث مثل رحلة محمد على إلى السودان سنة ١٨٣٩، وحكم محمد على فى ضوء الوثائق الإيطالية، والبحرية المصرية إبان حكم محمد على، وإسهام إيطاليا فى إنشائها، والحقيقة فى مسألة قناة السويس، وقد أشاد فيه بدور إيطاليا فى إنشائها ؛ لأن أحد رؤساء العمال فى إحدى ساحات الحفر فى منطقة عتبة الجسر كان رجلا إيطالياً.

باسم «تاريخ مصر الحديثة» Histoire de L'Egypte Moderne فى أربعة أجزاء، تتناول تاريخ مصر منذ جلاء الحملة الفرنسية عن مصر سنة ١٨٠١ حتى بداية الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ . ولم يظهر من هذه المجموعة سوى الجزء الثالث ويسجل معظم سنوات حكم الخديو إسماعيل من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٥ ، وليس هذا الجزء سوى صورة لما ورد فى الجزء الرابع السابق إليه باسم موجز تاريخ مصر، مع اختلاف يسير فى الصياغة اللفظية.

كانت الكتابة التاريخية لدى هذا لمؤرخ أو الباحث تسير فى اتجاهين: الإشادة بحكام أسرة محمد على، وإبراز دور إيطاليا فى بناء مصر الحديثة، مع أن إيطاليا ظلت حتى سنة ١٨٧٠ تعبيراً جغرافياً، ولم تستقم لها الوحدة القومية إلا فى تلك السنة، ولم تشمل جميع أجزاء الوطن الإيطالى.

يقول هذا الباحث الإيطالى إن إسماعيل كان على حق فى إنفاق المبالغ الضخمة على حفلات افتتاح القناة، استناداً إلى سببين :

أولاً : إنه كان يريد انتهاز فرصة التجمع العالمى من أباطرة أوروبا وأمرائها وأقطاب السياسة فيها، فيعلن على ملأ استقلال مصر عن الدولة العثمانية، بعد أن يروا رأى العين مظاهر الثاراء والتقدم فى مصر.

ثانياً: إنه كان ينشد تأييد أوروبا له فى مشروع الإصلاح القضائى بإنشاء المحاكم المختلطة؛ للحد من مساوئ نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر.

أما عن السبب الأول.. فالرد عليه أن حفلات افتتاح القناة قد مرت فى جميع مراحلها دون أن تبدو من إسماعيل بادرة لإعلان استقلاله بمصر؛ لأنه كان منصرفاً الانصراف كله إلى إعداد مظاهر التكريم لضيوفه وتوفير وسائل الراحة والمتعة لهم من ناحية ، ولأنه لم يجرؤ على إعلان استقلاله من ناحية أخرى. وقد ذكرنا من قبل أنه قدم للسلطان عبد العزيز رشوة فى صورة هدية فدفع له نقداً ١٥ مليون فرنك؛ كى يوافق السلطان على أن يؤجل إلى ما بعد حفلات افتتاح القناة تسوية النزاع الذى احتدم بينهما بسبب قيام إسماعيل بتوجيه الدعوات إلى ملوك ورؤساء وأمراء أوروبا لحضور حفلات افتتاح القناة، وكان السلطان يرى أنه صاحب الحق فى توجيه هذه الدعوات بصفته سلطان الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر، وقبل السلطان الهدية أو الرشوة، ولكنه لم ينتظر حتى يعود جميع المدعوين إلى بالدهم، فأصدر فرماناً فى ٢٩ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٦٩ ، وكان لايزال فى مصر من كبار المدعوين ولى عهد بروسيا وأمير وأميرة هولندا، وقد انتقص الفرمان من سلطة إسماعيل بدلا من أن يوسع نطاق استقلاله؛ فقد نص هذا الفرمان على حرمان إسماعيل من عقد قروض جديدة، دون أن يبين للباب العالى وجه الحاجة إليها ، ثم يحصل على إذن مسبق من السلطان

بعقدها. وكان السبب الظاهر لهذا التقييد هو حرص السلطان على مصالح مصر وخوفه من تورط إسماعيل فى عقد قروض جديدة يكبل بها البلاد، ولكن كانت ظواهر الأحوال تدل على أن السلطان عبد العزيز أراد أن يرد ردّاً عمليّاً على تبذير إسماعيل فى حفلات افتتاح القناة ويكيد له مع أن السلطان خسر خسارة أدبية كبيرة بعدم حضوره هذه الاحتفالات أو عدم إرسال شخصية كبيرة مثل الصدر الأعظم يمثل السلطان فيها، وكان هذا الفرمان ضربة أليمة لإسماعيل، ولكنه قبله صاغراً ولم يعقد اجتماعاً حافلا لتلاوته، ولم يسبقه إطلاق المدافع كما جرت العادة، بل قرئ الفرمان فى حفل كئيب فى سراى قصر النيل، دون جلبة أو إعلان. وبدلا من أن يحتج إسماعيل رسمياً على هذا الفرمان، ويعلن استقلاله بمصر، سعى فى تحسين علاقاته بالدولة العثمانية لاشتداد حاجته إلى المال. فسافر فى صيف ١٨٧٢ إلى إستانبول بصحبة إسماعيل صديق باشا ناظر المالية ونوبار باشا ناظر الخارجية ليسعوا فى إعادة المياه إلى مجاريها، وقدم إسماعيل مظاهر الولاء والخضوع، وبذل الرشا والهدايا، فأصدر السلطان فرماناً فى ١٠ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٧٢، يثبت الامتيازات السابق منحها إياه ويلغى ما جاء فى فرمان سنة ١٨٦٩، كما أصدر «خطاً شريفاً» فى ٢٥ من سبتمبر ١٨٧٢ يؤكد فيه مزايا فرمان ١٠ من سبتمبر ١٨٧٢، ويخوله صراحة حق عقد قروض خارجية دون قيد أو شرط كما ذكرنا، وحمل الفرمان والخط الشريف إلى مصر كبير كتاب المابين. وقرئت الوثيقتان فى احتفال فخم فى ديوان الغورى بالقلعة، وأطلقت المدافع، ونشر نصها فى العدد ٤٨٠ من جريدة الوقائع المصرية الصادر فى ٢٩ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٧٢.

أما عن السبب الثانى، وهو الخاص بالإصلاح القضائى، ويقصد به إنشاء محاكم مختلطة تحل محل المحاكم القنصلية ، فالرد عليه أن تنفيذه تأخر سنوات ذات عدد. وكان نوبار باشا قد وضع مذكرة فى أغسطس - آب - سنة ١٨٦٧ قبل حفلات افتتاح القناة، أوضح فيها الملامح العامة للمحاكم المختلطة (١) . وكانت فرنسا أشد الدول اعتراضاً على إنشائها، وانتهت المباحثات سنة ١٨٧٥ باتفاق الدول ما عدا فرنسا على إنشاء المحاكم المختلطة التى سميت محاكم الإصلاح (٢)، وأطلق عليها المحاكم الدولية فارمان القنصل العام للولايات

---

(١) انظر النص الكامل لهذه المذكرة . وكانت موجهة أساساً إلى الخديو إسماعيل، ولكن أرسلت نسخ منها إلى حكومات جميع الدول الأوروبية ، فضلا عن الدولة العثمانية فى :

Douin G.; Histoire du Règne etc., op. cit., t. II, pp. 174 - 182.

(٢) أفرد دوا Douin خمسة فصول ضافية أخرى تحت عنوان La Réforme Judiciaire أى الإصلاح القضائى، تكلم فيها عن الصراع السياسى المرير الذى خاضه نوبار باشا فى باريس ولندن وبرلين وفلورنسا وإستانبول وغيرها من العواصم الأوروبية ؛ من أجل الحصول على موافقة الدول على إنشاء المحاكم المختلطة (الفصول ٦، ٧، ٨، ٩، صص ١٨٥ - ٢٨٢ والفصل ١٨ ، ص ص ٥٠١ - ٥٤٠، وجميع هذه الفصول فى الجزء الثانى من مؤلفه الضخم المشار إليه فى الحاشية السابقة).

المتحدة الأمريكية فى مصر والذى شغل منذ أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٨١ منصب قاض فيها (١) . وفى سنة ١٨٧٥ تم تعيين مستشارى وقضاة هذه المحاكم واستقبلهم إسماعيل فى ٢٨ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٥ فى قصر رأس التين، ورحب بهم وبمحاكم الإصلاح. ولم تكن فرنسا قد وافقت عليها.. ولذلك خلا الحفل من المستشارين والقضاة الفرنسيين؛ لأنهم لم يكونوا قد عينوا بعد .. واستمرت فرنسا فى رفضها إلى أن أدركت أن النظام الجديد سينفذ رغم إرادتها، فانتهت بالموافقة عليه فى ديسمبر - كانون أول - سنة ١٨٧٥ فكانت فرنسا آخر دولة توافق عليه. وفى أول يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا ناظر الحقانية وقتذاك المحاكم المختلطة فى حفل أقيم بسراى محكمة الإسكندرية. وأقيم فى اليوم ذاته حفلان أحدهما فى القاهرة والآخر فى الإسماعيلية لافتتاح المحكمتين الابتدائيتين بهما. وبدأ انعقاد جلسات تلك المحاكم فى فبراير - شباط - سنة ١٨٧٦ ، وألغيت المحكمتان التجاريتان فى القاهرة والإسكندرية، ، إذ حلت محلهما المحاكم المختلطة. وقد نصت لائحة ترتيب تلك المحاكم على إنشاء محكمة استئناف فى الإسكندرية، ومحكمة ابتدائية فى كل من الإسكندرية والقاهرة والإسماعيلية، ثم تقرر نقل المحكمة الأخيرة إلى المنصورة .

وعلى ذلك فالسببان اللذان ذكرهما المؤرخ الإيطالى أنجلو ساماركو، ليس لهما سند من الحقيقة وإنما هما من نسخ خياله.

* * *

هذه الأمثلة الثلاثة لتبذير إسماعيل والتى بسطناها فى الفصل السابق وفى هذا الفصل ، وهى تشييد حوالى ثلاثين قصراً، واشتراك مصر فى معرض باريس العالمى لسنة ١٨٦٧ ، والاحتفالات الباذخة بمناسبة افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، لم تكن الوحيدة التى تذكر فى هذا المجال .. فقد كثرت رحلات إسماعيل إلى إستانبول والعواصم والمدن الأوروبية، وكان ينفق فيها المال بغير حساب ، وتعدد زوجاته ومستولداته، وأفراح أولاده الثلاثة، وهم: ولى العهد الأمير محمد توفيق باشا، والأمير حسين باشا كامل، والأمير حسن باشا. وقد تزوجوا فى وقت واحد. وكانت الأفراح التى أقيمت بهذه المناسبة من البهاء والروعة ما جعلها أحاديث

---

(١) انظر الفصل الرابع والعشرين الذى كتبه هذا القاضى فى مؤلفه «مصر وخيانتها».

Farman, Elbert, E., Egypt and its Betrayal, New York, 1908.

وقد ترجم عبد الفتاح عنايت هذا الكتاب، وجعل عنوانه «مصر وكيف غدر بها» وطبعته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ، أكتوبر ١٩٦٤ وصفحات الفصل ٢٤ من ص ص ٢٧٢- ٢٨٥.

الجماهير، تتناقلها جيلا بعد جيل؛ لأنها كانت أهم أفراح هذا العصر، وقد استمرت أربعين ليلة وأطلقت عليها أفراح الأنجال [١] ، وبلغت تكاليفها أكثر من ٥٢ مليون فرنك [٢].

* * *

(١) يوجد فى حى المنيرة بالقاهرة شارع يسمى شارع أفراح الأنجال ، ويقع أمام الباب العالى الرئيسى لمبنى كلية دار العلوم القديم، ويمتد إلى شارع القصر العينى .

(٢) Dr. Sabry, M.; L'Empire Egyptien sous Ismail etc., op. cit., p. 154.

مظاهر التدخل الأوروبى فى شئون مصر الداخلية

تبذير إسماعيل جعل مصر دولة تعيش على القروض الأجنبية:

كان حكم إسماعيل وما اقترن به من تبذير بلغ حد السفه فى إنفاق المال العام قد جعل مصر دولة تعيش على القروض الأجنبية. وأدت هذه القروض وتراكمها إلى أزمات مالية متلاحقة؛ مما حمل الحكومة على التوقف عن دفع أقساط الديون وفوائدها. وهذه القروض قد أتاحت بدورها لإنجلترا بوجه خاص عديد الفرص للتدخل فى شئون مصر. ونكتفى هنا بعرض سريع لأهم مظاهر التدخل المالى والسياسى، والذى انتهى بعزل إسماعيل سنة ١٨٧٩ ثم باحتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢.

أولا: بعثة كيف Cave

هى لجنة إنجليزية قوامها أربعة من كبار الموظفين الإنجليز برياسة «ستيفن كيف» أحد الخبراء الماليين وعضو البرلمان، وكانت هذه البعثة بداية التدخل الإنجليزى فى شئون مصر الداخلية، فقد كانت مهمتها دراسة الحالة المالية فى مصر ووضع تقرير عنها. ووصلت فى شهر ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٧٥، وبعد شهرين قضتهما البعثة فى قصر النزهة فى شبرا وضعت تقريراً [١] قالت فيه إن مصر تشكو من الجهل والخيانة والضياع وتبذير الشرق. وتشكو فى الوقت ذاته من كثرة النفقات التى أهدرت فى محاولات لإدخال حضارة الغرب، أو أنفقت أموالا جسيمة على مشروعات لا تجدى نفعاً، أو على مشروعات إنتاجية نفذت بطريقة خاطئة أو متسرعة» [٢] وأوصت البعثة باستخدام حصيلة ضريبة المقابلة فى دفع الديون القصيرة الآجال. وتحويل جميع الديون الأخرى إلى دين موحد قدرته بمبلغ ٧٥ مليون جنيه يسدد فى خمسين سنة بفائدة قدرها ٧٪، واقترحت البعثة كشرط أساسى لإصلاح الحالة المالية أن

---

(١) نشر النص الكامل لتقرير بعثة كيف فى كل من:
Blue Book, Egypt, No. 7 (1876): Report by Mr. Cave on the Financial Condition of Egypt.
كما نشره بعد ذلك ماكون Mc Coan فى ذيل كتابه، Egypt as it is (1877) ص ص ٣٨٤ – ٤٠٦.

(٢) "Egypt suffers from the ignorance, dishonesty, waste and extravagance of the East, and at the same time, from the vast expenses caused by hasty, inconsiderate endeavours to adopt the civilisation of the West. Immense sums are expended on unproductive works, or on productive works carried out in the wrong way or too soon".

تخضع الحكومة للمشورة الأوروبية بإنشاء إدارة للرقابة Control Department على ماليتها برياسة موظف أشارت تلميحاً أن يكون إنجليزياً، وأن يحترم الخديو قرارات هذه الإدارة وألا يعقد قرضاً إلا بموافقتها.

ثانياً إنشاء صندوق دين مصر العمومى:

رفضت الحكومة البريطانية أن تعير مصر موظفاً ماليًا لتنفيذ الاصلاحات المالية المطلوبة. وباءت بالفشل محاولات ناظر المالية إسماعيل باشا صديق لاعتصار مزيد من الأموال من الفلاحين. ثم أدلى رئيس الوزارة البريطانية لدور ديزرائيلى بتصريح فى مجلس العموم بجلسة ٢٣ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٦ قال فيه إنه كان يعتزم نشر تقرير بعثة كيف، لولا أن الخديو اعترض اعتراضاً شديداً على نشره [١]. وكان تعليق إسماعيل على تصريح ديزرائيلى «إن الإنجليز قد حفروا مقبرتى» Ils ont creusé ma fosse [٢]، وكانت وجهة نظر إسماعيل فى عدم نشر التقرير هى أن هذا التقرير قد تضمن معلومات سرية استقتها بعثة كيف من المستندات التى قدمتها لها الحكومة المصرية، وأن نشر التقرير يؤدى إلى بلبلة أفكار الرأى العام، وأن من الأفضل تأجيل نشره ريثما تصل الحكومة المصرية إلى تسوية نهائية للمسألة المالية، وهى وجهة نظر سليمة. ولكن ديزرائيلى نشر التقرير فى ٣ من أبريل – نيسان – وكان لهذا التصرف أصداء بعيدة؛ إذ هبطت أسعار السندات المصرية فى أسواق العالم المالية هبوطا لم يكن له من قبل مثيل. وازداد الموقف المالى للحكومة المصرية سوءاً وعجزت عن سداد الأقساط وفوائدها، فأصدر إسماعيل ديكريتو [٣] فى ٦ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى أبريل ومايو – نيسان وآيار – سنة ١٨٧٦ ثلاثة أشهر. ولم يكن تحديد هذ الأشهر الثلاثة إلا ذراً للرماد فى الأعين، لأن النية كانت متجهة إلى تأجيل السداد إلى أجل غير مسمى. ولما أعلن هذا المرسوم فى بورصة الإسكندرية فى ٨ من أبريل – نيسان – ثارت ثائرة الأجانب فى مصر وأوروبا على إسماعيل الذى استهدف مطاعنهم، ونظم الأجانب فى الإسكندرية مظاهرة عدائية ضد إسماعيل اتجهت إلى مبنى البورصة ، واقتحمت قاعة اجتماعات مجلس الإدارة وانتزعت صورة إسماعيل المعلقة فيها وألقت بها إلى الأرض وحطمتها؛ مما يعد إهانة بالغة لحقت بكرامة البلاد. ثم مضت المظاهرة

---

(١) Hansard's Parliamentary Debates. House of Commons, vol. 231, 1876,p. 639.

(٢) Sammarco, A., Précis de L'Histoire etc., op. cit., t. IV, p. 338.

Voir aussi:

Dr. Sabry, M.; op cit., p. 174.

Rifaat M.; op. cit., p. 158.

(٣) ديكريتو كلمة تركية مقتبسة من الكلمة الفرنسية Décret بمعنى مرسوم.

فى مسيرتها تهتف هتافات عدائية جارحة. وأرسل التجار الإنجليز فى ١٨ من أبريل – نيسان – إلى الحكومة البريطانية يطلبون تدخلها السريع لحماية مصالحهم فى مصر. ووجه التجار الأجانب بالإسكندرية إلى قناصل دولهم مذكرات، ملئت بعبارات بذيئة كان مما جاء فيها أن الخديو إسماعيل دأب بإصرار منذ بعض الوقت على نهب أموالهم بوسائل تقوم على الغش والخداع والتدليس والأكاذيب، ورفعوا قضايا على الحكومة أمام المحاكم المختلطة التى أصدرت أحكاماً على الحكومة تقضى بسداد أقساط الديون وفوائدها، ولكن تعذر تنفيذ هذه الأحكام، فاحتج قضاة المحاكم المختلطة رسميًا لدى قناصل الدول على عدم تنفيذ الأحكام التى أصدروها. ولم يقف الدائنون عند هذا الحد، بل أصدروا نشرة أسبوعية رموا إسماعيل فيها بكل نقيصة. ولما رأى إسماعيل أن هذا المرسوم جاء بنتيجة عكسية، سارع إلى استرضاء الدائنين، فطلب إلى وكلائهم فى مصر اقتراح النظام الذى يرتضونه، فطلب وكلاء الدائنين الفرنسيين إنشاء صندوق للدين، وتوحيد الديون، أما الماليون الإنجليز فقد رفضوا الاشتراك مع الفرنسيين انتظاراً للخطة التى تضعها حكومتهم.. فأصدر إسماعيل مرسوماً فى ٢ من مايو – آيار – بإنشاء «صندوق الدين العمومى المصرى» وكان بمثابة حكومة داخل الحكومة المصرية imperium in imperio فقد جعل بمثابة خزانة فرعية للخزانة العامة يتسلم المبالغ المخصصة للديون من مصالح الحكومة. وخصصت لصندوق الدين معظم موارد الحكومة، مثل: إيرادات مديريات الشرقية والمنوفية والبحيرة وأسيوط، وعوائد الدخولية فى القاهرة والإسكندرية، وجمارك الإسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش، والسكك الحديدية، ورسوم الدخان، وضريبة الملح، ومصائد المطرية بالدقهلية، ورسوم الكبار، وعوائد الملاحة فى النيل، وإيراد كوبرى قصر النيل، وإيراد أطيان الدائرة السنية.. فكان صندوق الدين يتسلم هذه الإيرادات لدفع أقساط الديون، ويتولى إدارة صندوق الدين موظفون أجانب ترشحهم الدول الدائنة، ويعينهم الخديو بناء على هذا الترشيح، ولا يقدم موظفو الحكومة المنوط بهم تحصيل تلك الإيرادات إلى نظارة المالية، بل إلى صندوق الدين، ومنعت الحكومة من تقدير الضرائب التى خصصت حصيلتها لصندوق الدين. ومنعت الحكومة من تعديل الضرائب التى خصصت حصيلتها لصندوق الدين تعديلا يؤدى إلى إنقاص حصيلتها إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق. وأخيراً نص المرسوم الصادر بإنشائه على أن تختص المحاكم المختلطة بنظر كل القضايا التى يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح الدائنين (١)، فكان صندوق الدين أول هيئة رسمية دولية أنشئت لغرض التدخل الأجنبى فى شئون مصر، وهو ثمرة من ثمرات سياسة إسماعيل فى الإسراف فى عقد القروض الأجنبية، دون النظر إلى العواقب.

---

(١) فيليب جلاد، القاموس العام للإدارة والقضاء، ٦ أجزاء، سنة ١٩٠٠، ج ٢ ص ١٤٤.

ثالثاً: توحيد الديون لخدمة الدائنين الأجانب:

ونزولا على رغبة الدائنين الفرنسيين، أصدر الخديو مرسوماً ثانياً فى ٧ من مايو - آيار- سنة ١٨٧٦ (١) بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة (٢) إلى دين واحد سمى «الدين الموحد» ، وكان يبلغ ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة ٧٪، ويسدد فى ٦٥ سنة. واستهدف هذا المرسوم تأمين الدائنين على استيفاء ديونهم وفوائدها. وخصص لسدادها الموارد المالية المبينة فى مرسوم صندوق الدين. وقدرت حصيلة هذه الموارد بمبلغ ٦,٤٧٥,٢٥٦ من الجنيهات الإنجليزية سنوياً ، وتقرر أيضاً وقف العمل بقانون المقابلة.

رابعاً: إنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية:

وزيادة فى طمأنينة الدائنين، أصدر الخديو مرسوماً ثالثاً فى ١١ من مايو ١٨٧٦ (٣) بإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية يتكون من عشرة أعضاء نصفهم من الأجانب ونصفهم من المصريين، وعين الخديو أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالى وهو شالويا Scialoja رئيساً لهذا المجلس، وكان يتألف من ثلاثة أقسام: يختص القسم الأول بمراقبة خزائن الحكومة ، ويختص الثانى بمراقبة الإيرادات والمصروفات ، والثالث بالتحقق من الحسابات. ويبدى المجلس رأيه فى الموازنة العامة للحكومة، التى يضعها ناظر المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر.

خامساً : بعثة جوشن وجوبير:

كانت الحكومة البريطانية تريد اتخاذ الأزمة المالية باباً فسيحاً تتدخل منه سياسياً ومالياً وإدارياً فى شئون مصر، ولذلك كانت حريصة على عدم الفصل بين الأزمة المالية والمسألة السياسية. وزعمت أن المراسيم الثلاثة التى أصدرها إسماعيل تباعاً ليست كافية لضمان مصالح الدائنين، وامتنعت عن تعيين مندوب عنها فى صندوق الدين، فى حين عينت كل من فرنسا والنمسا وإيطاليا مندوباً عنها هم على التوالى: دى بلنيير de Blignieres ، فون كريمر Von

(١) المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٣٣.

(٢) الديون السائرة ، ويطلق عليها المصطلح الفرنسى Les dettes flottantes هى الديون التى تنشأ عن المشتريات الحكومية أو التوصية بطلبات لمصالح الحكومة . وتشمل نوعاً آخر من الديون يسمى الإفادات أو البونات؛ أى أذون صرف مالية إما على الخزينة bons de caisse وإما على الخزانة العامة bons du trésor، وهى عبارة عن كمبيالات تكتب بقيم مختلفة ويوقع عليها ناظر المالية أو من يفوضه الناظر بالتوقيع . وتستحق الوفاء فى التاريخ الموضح بها. وكانت هذه البونات تودع فى الخزائن ويشتريها الراغبون، بعد أن يدفعوا صافى قيمتها للخزينة ويتسلمون البونات ويتاجرون بها . وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزينة والخزانة العامة ويتسلمون قيمتها، واختلفت آراء الباحثين حول حجم الديون السائرة من ٢٥ مليون جنيه إلى ٢٨ مليوناً.

(٣) فيليب جلاد ، القاموس العام للإدارة والقضاء، ج ٢ ، ص ١٥١.

Kremer ، بارافيللى Baravelli ، وكانت الحكومة البريطانية تود أن تنفرد هى دون سواها من الدول بتسوية المسألة المالية استناداً إلى أن معظم الدائنين من رعاياها الإنجليز أو المصارف (البنوك) الإنجليزية ، ولكنها وجدت نفسها أمام رقابة دولية ، وإذا كان لا مناص من اشتراك بعض الدول معها فلتكن دولة واحدة هى فرنسا.

اتصل وزير خارجية بريطانيا لورد دربى Derby بنظيره وزير خارجية فرنسا الدوق ديكازيه Decazès، وعرض عليه تنسيق سياسة دولتيهما تجاه المسألة المصرية. وأوفد دربى إلى باريس رجلا بارعاً جمع بين الاشتغال بالشئون السياسية والمصرفية ، وكان عضواً بالبرلمان الإنجليزى ، وسبق له أن عين وزيراً فى وزارة الأحرار، هو جوشن Goschen وهو ابن المالى جوشن أحد أصحاب بنك فرهلنج – جوشن Fruhling - Gosxhen وهو المصرف الذى قدم إلى مصر قروضها الخارجية الأولى. وقد عرض المبعوث الإنجليزى على الحكومة الفرنسية الخطة الإنجليزية المقترحة فى هذا الشأن. وانتدبت الحكومة الفرنسية جوبير Joubert مندوباً عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الإنجليزى فى عرض مطالب الدائنين على الخديو. وحضر جوشن إلى مصر فى أكتوبر – تشرين أول – ١٨٧٦ ثم لحق به جوبير [١]، وطلبا من إسماعيل قبول الخطة الإنجليزية الفرنسية، وتتلخص فى فرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية وجعل السكك الحديدية وميناء الإسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة. وكان لورد ديزرائيلى قد عين سياسياً مديراً قنصلا عاماً لبريطانيا فى مصر هو لورد فيفيان Crépigny Vivian وطلب منه الضغط على إسماعيل وإكراهه على الإذعان، كما طلبت الحكومة الفرنسية من قنصلها العام فى مصر البارون دى ميشيل des Michels أن يحذو هذا الحذو . وخشى إسماعيل على مركزه أن تعصف به هاتان الدولتان، فنزل على إرادتهما وأصدر مرسوماً فى ١٨ من نوفمبر – تشرين ثان – ١٨٧٦ سنتكلم عنه بعد قليل.

سادساً : إنجلترا تطلب عزل ناظر المالية المصرى:

ومن مظاهر التدخل الإنجليزى فى الشئون الداخلية لمصر أن طلب جوشن كشرط أساسى Sine qua non لقبول التسوية المالية أن يصدر إسماعيل قراراً بعزل ناظر المالية إسماعيل صديق باشا، وأذعن إسماعيل لطلب جوشن وعين الأمير حسين باشا ابن الخديو مكانه. ثم صرح جوشن بأنه يعتزم رفع قضية فى المحاكم المختلطة على ناظر المالية السابق بتهمة تبديد العجز فى الموازنة العامة للحكومة إضراراً بمصالح الدائنين. وقد بلغت مسامع إسماعيل باشا صديق أنباء هذا التهديد، فصرح للخديو إسماعيل بأنه إذا قدم للمحاكمة فيضطر دفاعاً عن نفسه إلى إشراك الخديو معه فى تبديد المال العام، وأنه سيلقى المسئولية كاملة على

(١) Mc Coan; Egypt as it is, op. cit., p. 140.

عاتق الخديو الذى اضطرب لدى سماعه هذا التهديد، وصحت عزيمته على التخلص منه.. فدبر فى الوقت ذاته مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديو وإثارة المشاعر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير. وقبل أن تبدأ المحاكمة، استدعاه إلى قصر عابدين وأدخل فى روعه أنه لايزال موضع ثقته، ثم اصطحبه إلى قصر الجزيرة. ولم تكد العربة التى أقلتهما تقف أمام الباب الداخلى للقصر حتى نزل الخديو وأمر رجاله بالقبض عليه. ومنذ تلك اللحظة انقطعت أخباره إذ قتله رجال الخديو وألقوا بجثته فى النيل فى ١٠ من شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٧٦، وغيبت معه أسرار العبث بأموال الخزانة العامة. ومع ذلك استمر المجلس الخصوصى يعقد جلساته لمحاكمة الناظر السابق حتى صدر عليه الحكم بنفيه إلى دنقلة فى السودان وسجنه فيها، فى حين أنه لقى حتفه قبل أن تتم هذه المحاكمة الصورية (١)، ثم أذيعت فى القاهرة أنباء بأن ناظر المالية السابق قد توفى على أثر وصوله إلى دنقلة بسبب إفراطه فى شرب الخمور فى أثناء الرحلة، ثم ظهرت شهادة طبيب زعم أنها صدرت فى دنقلة تشهد بوفاته لهذا السبب، وكانت هذه هى الوفاة الرسمية. ولما كان ناظر المالية السابق يحمل رتبة مشير، كان من حقه أن يقدم للمحاكمة فى إستانبول. وعندما علم السلطان بالخبر طلب من الخديو أن يرسل إليه السجين الذى كان الموت قد طواه منذ أكثر من شهر.

وكان الخديو إسماعيل فى قتل ناظر المالية السابق مقلداً لجده الأكبر محمد على باشا، حين تخلص من الأمراء المماليك غدراً فى مذبحة القلعة، والعرق دساس كما يقولون. ويقول مؤلف «التاريخ المالى لمصر» تعليقاً على هذا الاغتيال «يجب أن نعطى ما لقيصر لقيصر، فإذا كان إسماعيل صديق باشا هو الأداة التى تحضر وتنفذ، فإن الرأس الذى كان يبتكر وينظم هو الخديو» (٢). ونحن لا ننقل هذا الرأى دفاعاً عن إسماعيل صديق باشا.. فقد كان طاغية، شأن الغالبية الساحقة عبر التاريخ فى العصور القديمة والوسطى والحديثة، فاقد الإخلاص والضمير والذمة، وتسبب مع الخديو فى الكوارث المالية والسياسية التى نزلت بالشعب المصرى. ويرى الدكتور محمد صبرى أن إقدام الخديو على قتل ناظر ماليته السابق قد لقى استحساناً ورضاء لدى المندوب الإنجليزى جوشن؛ لأن قتله أزال عقبة رئيسية فى سبيل قبول التسوية الإنجليزية الفرنسية للمسألة المالية (٣). وذكر فارمان البرت القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية فى مصر أنه قابل الخديو بعد اغتيال ناظر المالية السابق، وفى أثناء الحديث الذى دار بينهما أبدى الخديو استياءه الشديد من صديق باشا، لأنه صاحب الفضل عليه فقد تولى تربيته، إذ كان أخاً له فى الرضاعة ونهض به من فلاح بسيط إلى مرتبة النظارة (الوزارة)، ثم أخذ يثير المتاعب

---

(١) الرافعي، عصر إسماعيل، ج ٢، ص ص ٦٢ – ٦٤.

(٢) التاريخ المالى لمصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٣) Dr. Sabry, M.; op. cit., p. 184.

فى وجـه الخـديو (١)، وقد اعتقد لسطحية ثقافته أن فى مكنته أن يقف فى وجه الحكومة الإنجليزية.. ولكن الأخيرة كانت على علم تام باتجاهاته السياسية العدائية لها، ولذلك تجاهله المندوب الإنجليزى جوشن عند وصوله إلى مصر تجاهلاً تاماً وطلب من الخديو عزله. وكإجراء متمم لقتله، صدر الأمر بعد حين بمصادرة تركته، سواء كانت أموالا سائلة ، أو أراض زراعية شاسعة، أو ثلاثة قصور كبيرة أثثت بأثاث فاخر وزينت أروع زينة، أو الجوارى الشركسيات الفاتنات، أو المجوهرات، وامتصت قصور الخديو والباشوات المقربين معظم هؤلاء الجوارى . وكان للخديو الأسبقية فى اختيارهن.. وقيل أن بعضاً منهن قد بعن سراً . أما الأثاث والمجوهرات فقد بيع فى المزاد العلنى. ويقول فارمان إن الخديو وضع فى جيبه حصيلة بيع الأثاث والمجوهرات والجوارى اللاتى بعن. وكانت هذه التركة، وقد بلغت ثلاثة ملايين جنيه ، مثالا صارخا على عديد للفرص وكثرة الامتيازات العجيبة التى يظفر بها وزير من المقربين إلى حاكم مستبد(٢).

المرسوم الخديوي فى ١٨ من نوفمبر ١٨٧٦ منعطف خطير فى مستقبل مصر السياسي والمالى:

وتنفيذاً للخط الإنجليزية الفرنسية أصدر الخديو فى ١٨ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٧٦ مرسوماً (٣) اشتمل على عدة مسائل، كانت منعطفاً خطيراً فى مستقبل مصر المالى والسياسى ، نذكر منها:

أولا : التعديلات التى طلبت لجنة جوشن وجوبير إدخالها:

طلبت لجنة جوشن وجوبير إدخال تعديلات من أجل تسوية جديدة للأزمة المالية، نذكر من بينها:

(١) إخراج ديون الدائرة السنية من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها ، وكانت هذه الديون تبلغ ٨,٨١٥٥,٠٠٠ جنيه.

(٢) إخراج قروض سنوات ١٨٦٤ ، ١٨٦ ، ١٨٦٧ القصيرة الأجل من الدين الموحد واستهلاكها طبقاً لأحكام العقود الخاصة بكل منها؛ ومعنى ذلك أن تسدد هذه الديون فى مواعيدها بعد أن كان مرسوم ٧ من مايو - آيار - سنة ١٨٧٦ يدمجها فى الدين الموحد، ويطيل أجل

---

(١) Farman, Elbert; Egypt and its Betrayal.
الترجمة العربية للكتاب بعنوان مصر وكيف غدر بها، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٤ وانظر أيضاً :
Rifaat, M.; op. cit., pp. 159 - 160.

(٣) فيليب جلاد ، القاموس العام للإدارة والقضاء، ج٢، ص ١٣٥.

سدادها، وكان رصيد هذه الديون يبلغ نحو ٤,٢٩٣,٠٠٠ جنيه .

(٣) تقسيم ما بقى من الدين المصرى إلى قسمين:

أ - الدين الممتاز La dette Privilégiée ، ومقداره ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى، صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز فائدتها ٥٪ وتسدد فى مدة ٦٥ سنة .

ب- القسم الثانى سمى الدين الموحد La dette unifiée ، وقد خفض إلى ٥٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى، وفائدته ٧٪ فأصبح مجموع فوائد الديون التى تدفع نسوياً لا تقل عن ٦,٥٦٥,٠٠٠ جنيه أى ٦٦٪ من إيرادات الحكومة ؛ إذ لا يتبقى لمصر بعد دفع الجزية ودين شركة القناة إلا مليون ونصف مليون جنيه ، لا تكفى لدفع مرتبات موظفى الحكومة وتعهد أعمال الرى وغيرها التى هى عماد الثروة فى مصر .

(٤) إعادة العمل بقانون المقابلة .

ثانياً: فرض رقابة ثنائية إنجليزية فرنسية على المالية المصرية :

نص مرسوم ١٨ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٧٦ على فرض رقابة ثنائية إنجليزية وفرنسية (١) يتولاها مراقبان ، يلقب كل منهما باسم مفتش عمومى: أولهما إنجليزى ويختص بمراقبة الإيرادات العامة للحكومة، ويسمى مفتش عموم الإيرادات . وثانيهما فرنسى، ويختص بمراقبة المصروفات ويسمى مفتش عموم الحسابات والدين العمومى، وتختار حكومتا لندن وباريس هذين المراقبين أو مفتشى العموم ، ولهما حق الاشتراك فى إعداد الموازنة العامة السنوية للحكومة.. وقد تحولت هذه الرقابة الثنائية فيما بعد إلى سيطرة إنجليزية لحماً ودماً.

ثالثاً : صندوق الدين هيئة دائمة يرسل إيراداته رأساً إلى بنكى إنجلترا وفرنسا:

وتقرر فى مرسوم ١٨ من نوفمبر الإبقاء على صندوق الدين هيئة دائمة حتى يتم استهلاك الدين العام بأكمله، وتبقى مخصصة له الموارد المالية المنصوص عليها فى مرسوم ٧ مايو - آيار - سنة ١٨٧٦ ، ويتولى أعضاء الصندوق تسلم الإيرادات من الجهات الحكومية المخصصة لاستهلاك الدين، ثم إرسالها رأساً إلى بنكى إنجلترا وفرنسا .

رابعاً: وضع مصلحتى السكك الحديدية وميناء الإسكندرية تحت إدارة مختلطة يرأسها إنجليزى:

ونص مرسوم ١٨ من نوفمبر أيضاً على وضع مصلحتى السكك الحديدية وميناء

---

(١) يرد ذكر هذه الرقابة الثنائية فى بعض المراجع الأجنبية Le Condominium، ومعناها حكم ثنائى تشترك فيه دولتان .

الإسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة من خمسة مديرين ، منهم اثنان إنجليزيان، واثنان مصريان، وواحد فرنسي ، ويكون أحد المديرين الإنجليزيين رئيساً للجنة .. فكانت الغالبية والرياسة للعنصر الأوروبى، ويتولى المديرون إدارة هاتين المصلحتين، ولهم السلطة العليا على موظفيهما ، وعليهم تسليم جميع إيرادات المصلحتين إلى صندوق الدين.

خامساً : التعيينات الإنجليزية والفرنسية فى المناصب القيادية :

وتنفيذاً لمرسوم ١٨ من نوفمبر أصدر الخديو إسماعيل قرارات بالتعيينات الآتية : رومين Romaine مفتشاً عمومياً إنجليزياً للإيرادات، والبارون دى مالاريه de Malaret مفتشاً عمومياً فرنسياً على المصروفات، والماجور إيفلن بارنجMajor Evelyn Baring (لورد كرومر) عضواً إنجليزياً فى صندوق الدين،وقد وصل مصر فى ٢ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٧ ، وظل المندوبان النمساوى والإيطالى المعينان من قبل فى منصبيهما.. وعين الجنرال ماريوت Mariot الإنجليزى رئيساً لإدارة مصلحتى السكك الحديدية وميناء الإسكندرية. وأخذت الدبلوماسية البريطانية جانب الحذر، فأعلنت حكومة لندن أنها لم تعين مفتش عموم الإيرادات ولا رئيس مجلس إدارة السكك الحديدية وميناء إسكندرية، وأوضحت أنها لا تتحمل أى تبعة فى تعيين هذين الإنجليزيين، ولكن لا تعترض عليهما. ورفضت حكومة لندن أيضاً تعيين مندوب إنجليزى فى صندوق الدين، ولكنها أذنت لسير إيفلن بارنج (كرومر) فى قبول هذا المنصب، عندما عرضه عليه الخديو إسماعيل باقتراح جوشن .

نقد التسوية التى فرضتها بعثة جوشن وجوبير:

لامراء فى أن تلك الهيئات التى فرضتها بريطانيا وفرنسا على مصر كانت نوعاً من الوصاية وتدخلا سافراً فى شئون مصر الداخلية. وكانت هناك دول ، مثل الدولة العثمانية والبرتغال، قد توقفت عن أداء ديونها للماليين الأوروبيين ، ولكنها لم تستهدف لمثل هذه الشروط الجائرة فى سداد ديونها. ويعلق أحد رؤساء الوزارة الفرنسية المعاصرين لهذه الأحداث وهو دى فريسينيه de Freycinet على هذه التسوية بقوله إن فرنسا قد ارتكبت فى هذا الصدد خطأين : أولهما أنها جعلت التدخل فى المسألة المصرية مقصوراً على دولتين هما إنجلترا وفرنسا. وإن العمل الثنائى هو فى حد ذاته عمل متعب وبخاصة إذا كان بين شريكين يختلفان فى الطباع والأهداف مثل فرنسا وإنجلترا . ولابد فى مثل هذه الاتفاقيات من ضحية، وكان من الواجب على فرنسا أن تشرك دولا أخرى وأن تتخذ فى هذه المسألة وسائل ذات طابع دولى على النحو الذى حدث فى إنشاء المحاكم المختلطة وصندوق الدين، أو كما حدث بعد ذلك فى قانون التصفية.. أما الخطأ الثانى الذى وقعت فيه فرنسا، فهو أنها مزجت بين المسألة المالية

والمسألة السياسية (١). والحق أن إنجلترا أصبحت لها الكفة الراجحة فى مصر، فقضت على النظام الثنائى من الوجهة السياسية، باعتباره قائماً على قاعدة المساواة بين إنجلترا وفرنسا خصوصاً، بعد أن احتلت قبرص فى أعقاب الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) فهيمنت على قناة السويس.

لجنة التحقيق العليا وأهدافها السياسية والمالية:

أسرف الرقيبان الماليان، الإنجليزى والفرنسى، فى ابتزاز الأموال من الفلاحين بطريق العسف والقهر لتدبير الأموال لدفع أقساط الديون. ومما زاد الحالة المالية سوءاً أن جاء فيضان النيل سنة ١٨٧٧ هابطاً، وشرقت الأرض وانتشر القحط والغلاء والمجاعة، ثم جاء الفيضان فى السنة التالية مرتفعاً خطيراً آتى على الزرع والضرع. وعلى الرغم من أن الخديو قد تغاضى عن الوسائل التعسفية التى لجأ إليها الرقيبان فى جمع الضرائب، اتهم الرقيبان إسماعيل بأنه يقيم العقبات أمام تنفيذ التسوية المالية، ووضعا مع أعضاء لجنة صندوق الدين مذكرة فى ٩ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٨ إلى الخديو، أسهبوا فيها فى وصف خطورة الموقف المالى للحكومة وطلبوا إنشاء لجنة تحقيق أوروبية أخرى لفحص الأوضاع المالية فى الحكومة المصرية. ورفض الخديو أول الأمر إجراء تحقيق عام فى مالية مصر، وقال إنه يقبل تعيين لجنة للنظر فى حصيلة الإيرادات الحكومية فقط، ورفض أصحاب المذكرة إجراء تحقيق جزئى. ولم يكترث الخديو لرفضهم وأصدر مرسوماً فى ٢٧ من يناير ١٨٧٨ بإنشاء لجنة تحقيق حصر مهمتها فى تحقيق العجز فى إيرادات الحكومة وأسبابه ووسائل علاجه، وأوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب. ونص هذا المرسوم على الإذن للجنة التحقيق فى الاتصال بجميع المصالح وسماع أقوال الموظفين الذين ترى اللجنة داعياً لسماعهم لجميع البيانات المطلوبة. ووعد الخديو بإصدار مرسوم لاحق بتعيين أعضاء لجنة التحقيق، واعترضت الحكومتان البريطانية والفرنسية على مرسوم الخديو، وأصرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة بحث الأوضاع المالية من جميع جوانبها مصروفاً وإيراداً. وأذعن إسماعيل مرة أخرى وأصدر فى ٣٠ مارس - آذار - ١٨٧٨ مرسوماً آخر بتعميم اختصاص اللجنة؛ بحيث يشمل الإيرادات والمصروفات.. ونص المرسوم أيضاً على أن يقدم النظار ورؤساء المصالح جميع البيانات التى تطلبها اللجنة منهم.

تشكيل لجنة التحقيق العليا:

وشكلت لجنة التحقيق العليا La Commission Supérieure d'Enquête من دى لسبس رئيس شركة قناة السويس رئيساً، ومن ريفرز ولسن Rivers Wilson أحد كبار رجال

(١) de Freycinet, Ch.: La Question d'Egypte, Paris, Paul Geuthner, p. 168.

المال الإنجليز ورياض باشا وكيلين، أما بقية أعضاء صندوق الدين، وهم : دى بلنيير عن فرنسا وبارافيللى عن إيطاليا، وإيفلن بارنج (كرومر) عن بريطانيا، وفون كريمر عن النمسا . وتم هذا الترشيح بناء على رغبة حكومتى لندن وباريس وهكذا جاءت لجنة التحقيق العليا سباعية تكونت من عضوين إنجليزيين، وعضوين فرنسيين، وعضو مصرى واحد، وعضو إيطالى، وعضو نمساوى ، وعين ليرون ديرول Liron d'Airoles مفتش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، وكولون Coulon المحامى والمستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمحاضر جلساتها. وكان رئيس اللجنة الفعلى de facto هو ريفرز ولسن لكثرة تغيب دى لسبس فى باريس.. فكان هذا الإنجليزى هو الشخصية الآمرة الناهية فى اللجنة وفى مصالح الحكومة، ويقول جون مارلو إن اختيار دى لسبس لرياسة لجنة التحقيق العليا كان يرجع إلى سبب غير عادى (١). وعقدت لجنة التحقيق العليا أول اجتماع لها فى ١٣ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٨ ، وسرعان ما اتضح أن أهدافها لم تكن مقصورة على المسائل المالية فحسب، بل كانت لها أغراض سياسية عاجلة كانت لها الصدارة ، بل توارت الأهداف المالية وراء الأغراض السياسية كما سنرى بعد قليل. وظهرت لجنة التحقيق العليا بمظهر الهيئة المسيطرة على الحكومة المصرية تستدعى من تشاء من النظار ورؤساء المصالح المصريين لتستمع إلى أقوالهم ، وترسل مندوبيها إلى الأقاليم لجمع المعلومات التى تريدها، وكان محمد شريف باشا ناظر الخارجية والحقانية فى ذلك الوقت . غير راض عن سيطرة اللجنة بهذا الشكل المزرى بكرامة الحكومة والبلاد، فأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بنفوذها، وأرسلت تستدعيه لسماع أقواله، فعرض عليها أن يجيب كتابة على ما تسأله. وأصرت اللجنة على حضوره، فرفض أن يطأطئ الرأس أمامها وأبى الذهاب إليها. ووقعت بسبب إبائه أزمة انتهت باستقالته من نظارتى الخارجية والحقانية. والواضح من ملابسات هذا الحادث أن لجنة التحقيق استهدفت إرهاب الموظفين من ناحية، وتأكيد نفوذها وسيطرتها على الخديو ونظاره من ناحية أخرى (٢). ويعلق الدكتور محمد صبرى على رفض شريف باشا المثول أمام لجنة التحقيق العليا بأنه أول حادث من نوعه فى مصر، منذ عدة قرون، ويدل على ظهور روح جديدة لم تكن معروفة من قبل (٣).

بريطانيا تشترك مع فرنسا فى الضغط على مصر لجمع مليون ونصف مليون جنيه فى شهر واحد :

فى أول مايو – آيار – سنة ١٨٧٨ ، كان المستحق من الفوائد على الدين الموحد مليونى جنيه. ولم يكن بين أيدى المندوبين فى ٣١ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٨ من هذا المبلغ

---

(١) Marlowe, John; op. cit., p. 96.

(٢) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٦٩.

(٣) Dr. Sabry, M. ; op. cit., pp. 336 - 337 .

سوى نصف مليون جنيه، فكان لابد - فى نظر الدائنين - أن يجمع الباقى وهو مليون ونصف مليون جنيه فى غضون شهر أبريل - نيسان - سنة ١٨٧٨، وأعلن قنصل فرنسا العام فى مصر وهو البارون دى ميشيل، أن القسط المستحق فى أول مايو ١٨٧٨ يجب أن يتم دفعه حالما تدق الساعة التاسعة فى صباح اليوم المعين. ويقول كرومر فى هذا الصدد إن قنصل فرنسا العام فى مصر قد أقام من نفسه محامياً عن حملة السندات، يدافع بحرارة عن مصالحهم. ولم يعبأ بكل البراهين القائمة على تجنب شقاء الشعب المصرى. وكانت النتيجة أن عهدت الحكومة الفرنسية إلى سفيرها فى لندن بإبلاغ وزير خارجية بريطانيا، لورد سالزبورى، أنها تعتقد أن فى مكنة الخديو إسماعيل دفع القسط المستحق فى أول مايو - آيار - ١٨٧٨ لو أراد. وصرح وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بأمله فى أن تشترك الحكومتان الفرنسية والبريطانية معاً فى الضغط على الخديو إسماعيل لحمله على دفع القسط المستحق [١].. وقد تحقق أمل فرنسا، فأرسل وزير خارجية بريطانيا تعليمات إلى القنصل البريطانى العام فى مصر بأن يتعاون مع زميله القنصل الفرنسى العام فى الضغط على الخديو [٢]. واعترف لورد كرومر صراحة أن بريطانيا اشتركت مع فرنسا فى تحمل مسئولية الضغط على الفلاحين المصريين، وهم فى حالة يرثى لها من الفقر والضياع من أجل تحصيل ضرائب لم يحن بعد موعد سدادها . ويعزو كرومر انضمام بريطانيا إلى فرنسا فى المأساة غير الأخلاقية إلى سبب دبلوماسى، هو إقدام بريطانيا من وراء ظهر الدول على إرغام السلطان عبد الحميد الثانى على الموافقة على احتلالها جزيرة قبرص «احتلالا مؤقتاً» بمقتضى معاهدة وقعت فى ٤ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٨ قبل اجتماع مؤتمر برلين الأوروبى، الذى بدأ جلساته فى ١٣ من يونيو . وكان سالزبورى وزير خارجية بريطانيا يدرك تماماً أن احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص سيثير ثائرة فرنسا [٣] ، وأن الحكمة السياسية تقتضى تجنب المزيد من عوامل سخط فرنسا على بريطانيا[٤].. يضاف إلى ذلك أن وزير خارجية فرنسا قد وضع بعض شروط لاشتراك بلاده فى مؤتمر برلين الأوروبى.. فقال إن فرنسا لا تروم من وراء الاشتراك فى هذا المؤتمر ضم أراض جديدة لها، «ولكن كى نحدد على وجه أفضل وجهة نظرنا، ومع اعتقادنا فضلاً عن ذلك أن المصلحة الحقيقية لأوروبا، تتمثل فى تضييق نطاق مناقشات المؤتمر بدلا من توسيع نطاقها .. فقد بينا على وجه التحديد أن المسائل الخاصة بمصر وسوريا والأراضى المقدسة فى فلسطين يجب أن تظل خارج نطاق مناقشات المؤتمر .... وإن فرنسا الجمهورية تضع كل تأييدها المعنوى تحت تصرف بريطانيا فى المشكلة الروسية العثمانية، على أساس أن تقبل

(١) Cromer, Lord; op. cit., t. 1, p. 37.

(٢) Loc. cit., p. 38.

(٣) انظر فى هذا الدراسة ج٢ ، الفصل الثامن .

(٤) Cromer, Lord; op. cit., t. 1, p. 38.

بريطانيا مساواة النفوذ الفرنسي في مصر بالنفوذ البريطاني فيها.. وقد قبلت هذه الشروط . وبناء على هذه الموافقة تقبل فرنسا الاشتراك في مؤتمر برلين الأوروبي» .

Pour mieux préciser notre manière de voir, et convaincus d'aill urs que le véritable intérêt de l'Europe est de restraindre le terrain des délibérations plutôt que de l'étendre, nous avons désingné nominativement l'Egypte, la Syrie et les Lieux Saints comme devant rester en dehors de la discussion... Le Gouvernement de la République Française accepte donc l'invitation". (1) .

والواقع أن فرنسا – لفرط حرصها على مصالحها في مصر – كانت تخشى أن تعمل بريطانيا على تدويل المسألة المصرية في مؤتمر برلين، بينما كانت بريطانيا يخالجها الخوف نفسه . فكانت كلتا الدولتين كفرسي رهان في حلبة سباق ، ولكن كانت فرنسا مخطئة في تقدير موقف بريطانيا.. فما كانت السياسة البريطانية لتقبل تدويل المسألة المصرية؛ وبخاصة بعد فتح قناة السويس.. طالما أن سياسة لندن ستنتهي بانفرادها بالنفوذ في مصر. ولم تدرك فرنسا إلا بعد فوات الأوان، أن بريطانيا كانت تخفي عنها مشروعاتها الاستعمارية، وخطأ فرنسا ينسب إلى وزير خارجيتها وادنجتون، إذا أنه بمطالبته باستبعاد المسألة المصرية من مناقشات مؤتمر برلين الأوروبي ، قد أضر بالمصالح الفرنسية؛ لأنه كان من المنتظر أن تعرض على المؤتمر المسألة المصرية والتدخل الأجنبي في شئونها ضمن المشكلات التي كانت تواجه الدولة العثمانية في اليونان وبلغاريا والجبل الأسود وألبانيا وغيرها . ويقول البارون دي ميشيل قنصل فرنسا العام في مصر في هذا الصدد «لم يكن سير ريفوز ولسن يرى أن في مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه، وأن من الواجب زيادة عددهم، ووضع المصريين تحت حماية أجنبية (يقصد حماية بريطانية) . وفي أثناء اجتماعات لجنة التحقيق ذاعت في القاهرة شائعة بأنه بعد انتهاء عملها ستظهر في الأفق فكرة تعيين وزير أجنبي، وأن هذا الوزير سيكون سير ريفرز ولسن.. فهذه الأغراض وغيرها جعلتني قليل الثقة في مقاصد حلفائنا البريطانيين ؛ لأن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشئون المالية، بل كانت أخطر من ذلك بكثير . فقد أصبحت تتناول مصير مصر بأكمله . ومن أجل ذلك يبدو المستقبل أمامي في صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق» (٢): وكان البارون دي ميشيل يرى أنه بعد إلغاء نظام الرقابة الثنائية، كان يجب أن يحل محلها نظام دولي، تشترك فيه الدول الأوروبية الأعضاء في مؤتمر برلين

---

(١) Doc. Dipl. Fr., Iére Série, t. II, nu. 312.

من وادنجتون إلى هوهنلو Hohenlohe السفير الألماني في باريس بتاريخ ٤ من يونيو – حزيران– سنة ١٨٧٨.

(٢) dr Freycinet ; La Question d'Egypte, op. cit., p. 166.

الأوروبى لسنة ١٨٧٨ . وقال فى هذا المعنى «إن الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدى إلى اتفاق عادل. ولكننا تركنا الانحلال يتطرق إليها. وتوفرت جميع الأدلة على أن الإنجليز عادوا إلى مطامعهم الذاتية وإلى انفرادهم بالمنافع. وقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانباً ، ونعالج مسألة مصر معالجة أعم وأشمل ، فنعرض على ممثلى الدول المجتمعين الآن فى مؤتمر برلين جعل المسألة المصرية مسألة دولية» (١) . ولكن لم يأخذ وزير الخارجية الفرنسية وادنجتون بهذا الرأى، فوجه السياسة الفرنسية إلى حيث خدمت الأطماع البريطانية، واتفقت الحكومتان على أن يكون لكل منهما ناظر فى النظارة المصرية» (١).

قنصل بريطانيا العام يوجه إنذاراً إلى إسماعيل :

وبينما كان الدائنون يلحفون فى طلب سداد أقساط الديون، وجه لورد فيفيان قنصل بريطانيا العام فى مصر إنذاراً إلى الخديو إسماعيل فى شهر أغسطس – آب – ١٨٧٧ ، جاء فيه أن الدائنين سيمارسون حقهم الذى لا جدال فيه بمقاضاة الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة.. فتجد الحكومة نفسها أمام أحكام قضائية متلاحقة ضدها تضطرها، إما لتنفيذها فوراً تنفيذاً كلياً، وإما إلى إثارة انتباه واهتمام الدول التى أنشأت هذه المحاكم (٢).

والحق أن الآمال العريضة التى علقها إسماعيل على إنشاء المحاكم المختلطة قد تبددت؛ إذ كان يعتقد أن هذه المحاكم ستقضى على مساوئ نظام الامتيازات الأجنبية الذى استشرى إبان حكمه (٣). ولكن لم تكد تبدأ هذه المحاكم نشاطها، حتى تقاطر عليها المرابون والسماسرة والدائنون ومن إليهم يستصدرون بسرعة وسهولة أحكاماً ضد الحكومة المصرية، ثم يطلبون تنفيذها بوقاحة . وهبت الدول الأوروبية إلى التشديد والضغط على الحكومة المصرية لتنفيذ الأحكام الصادرة عليها، فكان الإنذار البريطانى إلى إسماعيل وسيلة من وسائل الضغط عليه لتنفيذ مطالب لجنة التحقيق العليا عند عرضها عليه.

مطالب لجنة التحقيق العليا:

وفى ٢٠ من شهر أغسطس – آب – سنة ١٨٧٨ وضعت لجنة التحقيق تقريراً مبدئياً تناول عدة مسائل : استعرضت فيه الحالة المالية والمآخذ عليها وما تقترحه من وجوه الإصلاح. ولعل أهم ما ورد فى تقرير اللجنة فى هذا الصدد أنها كشفت عن مأخذ خطير، هو أن

---

(١) Ibid; p. 179.

(٢) Cromer, Lord; op. cit., t. I, p. 33.

(٣) انظر ما كتبه كل من ملنر ومارلو عن ازدياد مساوئ نظام الامتيازات الأجنبية فى عصر إسماعيل

Milner, Alfred; England in Egypt, London, 1893, p. 15.

Marlowe, John; op. cit., pp. 85 - 90.

تسوية سنة ١٨٧٦ لم تشمل جميع الديون السائرة، وهى المطلوبات المتأخرة على الحكومة للتجار والمقاولين والموردين وغيرهم، وكذلك المرتبات المتأخرة لموظفى الحكومة وأرباب المعاشات. وقد بلغ كل ذلك فى تقدير اللجنة ٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه عدا الدين العام ، واعتبرت اللجنة المبلغ الأول عجزاً فى موازنة الحكومة وأن الخديو إسماعيل مسئول عنه. وطلبت اللجنة لسد هذا العجز الاستيلاء على أطيان الخديو وعائلته، وينسب إليه قوله «إنهم يريدون القضاء على بتجريدى من ثروتى الشخصية وطردى بعد ذلك من مصر بفرمان من الباب العالى» (١)، واختتمت اللجنة تقريرها بطلب إدخال نظام الوزارة المسئولة تأسيساً على أن الخديو يمارس سلطات استبدادية لا حد لها (٢) ، وكان هذا الطلب الأخير ، على الرغم من وجاهته، خروجاً من اللجنة عن اختصاصها المالى إلى اختصاص سياسى .

إسماعيل يستجيب لمطالب لجنة التحقيق:

تردد الخديو إسماعيل أول الأمر فى قبول مطالب لجنة التحقيق العليا ، ثم عاد على عادته إلى قبولها بصراحة . ولما زاره سير ريفرز ولسن فى ٢٣ من أغسطس - آب - سنة ١٨٧٨ ليقف على رأيه فى تقرير اللجنة، قال له إسماعيل «إنى أقبل مقترحاتكم بطبيعة الحال، لأنى أنا الذى أردت هذا العمل لمصلحة بلادى ، ويتحتم على الآن تنفيذها. فثقوا بأننى مصمم على ذلك. إن بلادى لم تعد فى إفريقية ، بل نحن اليوم جزء من أوروبا . ومن الطبيعى أن نطرح المشروع.. فقد عهدت إلى نوبار باشا بتأليف مجلس نظار لكى استهل به العهد الجديد...»(٣). والواقع أن إسماعيل كان قد استدعى من قبل نوبار باشا للحضور من أوروبا إلى مصر ليقوم بتنفيذ الوضع السياسى الجديد فى مصر، بموافقة الحكومتين البريطانية والفرنسية .

ومن المعانى المستفادة من تصريحات الخديو لسير ريفرز ولسن أن الخديو وافق على مطالب لجنة التحقيق العليا «بطبيعة الحال» ، كما جاء على لسانه، وأنه شرع فى اتخاذ الخطوة الرئيسية وهى تشكيل مجلس نظار مسئول برياسة نوبار باشا. أما عبارة «إن بلادى لم تعد إفريقية» فيعلق عليها الرافعى تعليقاً لاذعاً بقوله إنه من سخرية الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، فى الوقت الذى فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها على هذه الطريقة المعكوسة. وهذا الجواب فى ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر (الداخلى) من الصدع، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية فى شئون مصر المالية والسياسية، وإملاءها إرادتها على ولى الأمر، واضطرار ولى الأمر إلى قبول تدخلها، وشكرها على هذا

(١) Dr. Sabry, M.; op. cit., p. 195.

(٢) Commission Supérieure d'Enquette, Rapport Préliminaire, Le Caire, 1878.

(٣) Comer, Lord; op. cit., vol. 1, p. 62. voir aussi
Dr. Sabry, M.; op. cit., pp. 358 - 359.

التدخل، والعمل بمقترحاتها، وقبول الرقابة الثنائية من قبل.. كل هذه المظاهر المحزنة تنم عن الضعف الذى أصاب مصر فى ذلك العهد. وكان هذا الضعف نتيجة السياسة المالية التى اتبعها الخديو إسماعيل، والديون الباهظة التى اقترضها ، والتى جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين(١).

وكان السبب الرئيسى ، فى نظر أحد المؤرخين الأجانب، الذى حمل إسماعيل على قبول مطالب لجنة التحقيق العليا أنه أدرك أن مركزها تجاهه كان أقوى بكثير من لجنة جوشن وجوبير ؛ لأن لجنة التحقيق كانت تظفر بتأييد مطلق من الحكومتين البريطانية والفرنسية فى ذلك الوقت، وقد نسقت كلتاهما سياستها تجاه مصر (٢) .

إنشاء مجلس نظار تنفيذاً لأحد مطالب لجنة التحقيق العليا:

اتفق الخديو إسماعيل مع سير ريفرز ولسن وكيل لجنة التحقيق العليا على اختيار نوبار باشا لتنفيذ السياسة المالية والسياسية التى أرست قواعدها هذه اللجنة فى تقريرها. فأصدر الخديو فى ٢٨ من أغسطس – آب – سنة ١٨٧٨ أمراً عالياً إلى «دولتلو نوبار باشا» بإنشاء مجلس نظار كهيئة مسئولة عن إدارة الحكومة المصرية على النمط الأوروبى. وقد حرر هذا الأمر العالى باللغة الفرنسية لأن معظم الوثائق الرسمية، إن لم تكن جميعها ، كانت تحرر فى ذلك الوقت باللغة الفرنسية ثم تترجم إلى العربية. ومنها ما كان ينشر باللغة العربية فقط مع ذكر كلمة «ترجمة»، والسبب فى ذلك وجود المحاكم المختلطة (٣) . وقد نشر فؤاد كرم النص الفرنسى مع ترجمة عربية له من وضعه (٤). وجاء الأمر العالى صافياً . ويمكن تلخيص نقاطه الرئيسية على النحو التالى:

(١) يريد إسماعيل حكم مصر باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه.

Je veux dorénavant gouverner avec et par mon Conseil des Ministres.

(٢) يناقش مجلس النظار جميع المسائل الهامة المتعلقة بمصر، ويرجح رأى الأغلبية على رأى الأقلية، ثم يصدق الخديو على القرار الذى حاز أغلبية الأصوات .

(٣) يختار النظار كبار الموظفين من أرباب الوظائف القيادية ، ثم تعرض أسماؤهم على الخديو للتصديق عليها.. أما الوظائف الصغيرة فيكون التعيين فيها بقرار من الناظر المختص.

(٤) يعقد مجلس النظار برياسة رئيس المجلس، ويكون هذا الرئيس متضامناً فى المسئولية مع النظار.

---

(١) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٧١ .

(٢) Marlowe, John; op. cit., pp. 96 - 97.

(٣) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، مرجع سبق ذكره. مقدمة بقلم المؤلف ص م.

(٤) المرجع السابق ص ص ٧٣ – ٧٨.

(٥) إن تشكيل مجلس النظار «ليس مخالفاً لعوائدنا وأفكارنا، بل موافقاً لأحد أحكام الشريعة الغراء» .

تشكيل نظارة مصرية إنجليزية فرنسية يرأسها أرمني مسيحي:

وفى اليوم ذاته الذى صدر فيه الأمر العالى بإنشاء مجلس النظار، عرض نوبار باشا على الخديو إسماعيل أسماء النظار الذين اختارهم ، وقد وافق إسماعيل عليهم. وهكذا تم إنشاء مجلس النظار وتشكيل أول نظارة مسئولة فى تاريخ مصر الحديث فى يوم واحد ؛ مما يدل على أن هذين الإجراءين كانا معدين من قبل ونفذا على وجه السرعة إرضاد لمطالب لجنة التحقيق. وقد جاء تشكيل النظارة على النحو التالى:

١- احتفظ نوبار لنفسه برياسة مجلس النظار ونظارتى الخارجية والحقانية.

٢- رياض باشا ناظراً للداخلية.

٣- راتب باشا ناظراً للجهادية .

٤- على مبارك ناظراً للأوقاف (١) والمعارف العمومية والأشغال العمومية على أن يتولى النظارة الأخيرة بالنيابة .

ولنا ملحوظتان على هذا التشكيل لأول نظارة : فقد تركت نظارة المالية شاغرة على الرغم من أهميتها، فى الوقت الذى بلغت الأزمة المالية ذروتها من الأهمية والخطورة ، وقد أشار إليها نوبار فى خطاب تشكيله النظارة المسئولة بقوله «إنه سيقوم بإدارة هذه المصلحة المهمة إلى أن أتمكن من عرض اسم شخص، أعرف أنه يحظى بتقدير سموكم وأنه يتمتع بالثقة العامة». أما الملحوظة الثانية فقد تركت نظارة الأشغال ليتولاها على مبارك باشا بالنيابة Par interim ، وقد دلت الأحداث التى تعاقبت بعد تشكيل النظارة المسئولة على أن هاتين النظارتين قد حجزتا عمداً ليشغلهما العنصر الأجنبى، ريثما تتم المشاورات مع الحكومة البريطانية أولا ثم الحكومة الفرنسية على اختيار ناظرين يمثل أحدهما حكومة لندن والآخر حكومة باريس. ففى ٢١ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٧٨ صدر مرسوم من الخديو بتعيين ريفرز ولسن الإنجليزى ناظراً للمالية بناء على ما عرضه نوبار ، وبعد قرابة شهرين صدر مرسوم آخر فى ١٦ من نوفبمر - تشرين ثان - سنة ١٨٧٨ بتعيين دى بلنيير de Bligniéres الفرنسى ناظراً للأشغال العمومية(٢) .

---

(١) يلاحظ أن نظارة الأوقاف لم تنشأ إلا سنة ١٩١٣ بناء على أمر عال، أصدره الخديو عباس حلمى الثانى فى ٢٠ من نوفبمر - تشرين ثان - سنة ١٩١٣ على عهد محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار. ولذلك فإن على باشا مبارك عين ناظراً لديوان عموم الأوقاف . انظر فؤاد كرم ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠ - ١٢.

(٢) انظر نصوص هذه الوثائق كما صدرت باللغة الفرنسية ، ثم ترجمتها إلى اللغة العربية فى فؤاد كرم ، =

موقف الشعب والخديو من نظارة نوبار :

تولى نوبار باشا رياسة النظارات ثلاث مرات خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر. وتهمنا فى هذا الموطن من الدراسة نظارته الأولى [١] ، فكانت أول نظارة فى تاريخ مصر الحديث كهيئة مسئولة عن إدارة الحكومة على النمط الأوروبى . وقد ظلت فى الحكم قرابة ستة شهور من ٢٨ أغسطس – آب – سنة ١٨٧٨ حتى ٢٣ من فبراير – شباط – سنة ١٨٧٩ . وبتشكيل نظارة نوبار باشا الأولى وإدخال ناظرين أجنبيين فيها ، أوقف أو ألغى منها نظام الرقابة الثنائية، بعد أن اتفق الخديو إسماعيل مع الحكومتين الإنجليزية والفرنسية على إعادة العمل بهذا النظام إذا عزل أحد الناظرين من منصبه دون موافقة حكومته.. فالناظر الإنجليزى كان وكيل لجنة التحقيق العليا وصاحب النفوذ الفعلى فيها، وهو الذى أوحى بالفكرة الأساسية التى انتهت إليها اللجنة فى تقريرها ، ووجه اللجنة إلى خدمة المصالح الاستعمارية الإنجليزية فى مصر بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا، على أن تزحزحها بريطانيا رويداً بمضى الوقت عن الميدان وتنفرد هى بالنفوذ فى مصر. أما الناظر الفرنسى، فكان عضواً فى صندوق الدين وفى لجنة التحقيق العليا. وقد صدر أمر عال من إسماعيل فى ١٠ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٧٨ باختصاص هذين الناظرين مع اختصاص النظار الآخرين [٢] ذراً للرماد فى الأعين، وكان الهدف الحقيقى من هذا الأمر العالى هو أن يعرف كل من الناظرين الأجنبيين حدوده فى الغنيمة. وهذا من أغرب ما سمع به فى تاريخ النهب الاستعمارى .

وكان نوبار باشا رئيس مجلس النظار عميلا للإنجليز يعمل على تنفيذ مطالب السياسة البريطانية، وشاركه فى هذا الاتجاه السياسى رياض باشا ناظر الداخلية. ولم يكن خافياً على الشعب أن هذه النظارة قد ألفت بإيعاز أو طلب من لجنة التحقيق ، وإن إسناد رياسة هذه النظارة إلى نوبار كان استجابة لرغبة الحكومتين البريطانية والفرنسية. وسرعان ما استبان للشعب أن الغرض الأول من نظارة نوبار هو رعاية مصالح الدائنين الأجانب من ناحية ، وتنفيذ مطالب لجنة التحقيق العليا التى استأنفت اجتماعاتها بعد تشكيل النظارة من ناحية أخرى[٣] . ولم يألف المصريون من قبل أن يتولى الحكم فيهم نظار أوربيون ، ولذلك أطلق

=المرجع السابق، ص ص ٧٣ – ٧٨.

(١) كانت نظارته الثانية على عهد الخديو توفيق، وظلت فى الحكم من ١٠ يناير– كانون أول – سنة ١٨٨٤ حتى ٩ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٨.

وكانت نظارته الثالثة على عهد الخديو عباس حلمى الثانى، وبقيت فى الحكم من ١٥ من أبريل نيسان – سنة ١٨٩٤ حتى ١٢ من نوفمبر – تشرين – ثان – سنة ١٨٩٥.

(٢) فؤاد كرم ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ص ٦ – ٨.

(٣) انظر ما يلى .

الشعب على نظارة نوبار اسم «النظارة الأوروبية»، وكان نوبار يجهل اللغة العربية وتقاليد الشعب المصرى.

وكان الخديو إسماعيل ناقماً على نظارة نوبار؛ لأنها جردته من ممتلكاته الخاصة وممتلكات أفراد أسرته ، ولأنها أقصته عن مواطن النفوذ فى الحكومة، وهو الذى اعتاد أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً مدة تزيد عن خمسة عشر عاماً، وأن النظارة أسرفت، فى تقديره ، فى غل سلطته بإقصائه عن رياسة مجلس النظار ومنعه من حضور جلساته. وكانت الحكومتان البريطانية والفرنسية تصران على تنفيذ الشرطين الأخيرين، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس النظار وترؤسه جلساته مما يعطل الإصلاحات التى تبغيها النظارة. فالرأى العام المصرى من ناحية ، والخديو إسماعيل من ناحية أخرى، كانا من خصوم نظارة نوبار باشا التى لم يكن لها سند تعتمد عليه سوى تأييد بريطانيا وفرنسا لها.

تصرفات النظارة الأوروبية:

أولا : عقد قرض لدى بنك روتشيلد أهدرت فيه مصالح مصر:

كان أول عمل قامت به النظارة الأوروبية هو طلب بيان بالممتلكات الخاصة بالخديو وأسرته (١) . وبناء على طلب ناظر المالية الإنجليزى، انتقلت ملكية الأطيان والعقارات الخديوية إلى الحكومة كإجراء يساعد على التخفيف من الضائقة المالية، وتبين بعد ذلك أن بعض هذه الأراضى مرهون وفاءً لمبلغ ٤٣ مليون دولار (٢) ، ولكن كانت هناك أكثر من ٤٥٠ ألف فدان خالية من الموانع . وانتهز ناظر المالية هذه الفرصة، فقدم بصفة رسمية إلى مجلس النظار مشروعاً بالقيام برحلة إلى لندن لعقد قرض خارجى مقابل رهن هذه الأراضى الزراعية الخالية من الموانع، وعقد على هذا الأساس قرضاً لدى بنك روتشيلد الذى تعهد بطرح سندات قيمتها ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى، وقد عرف هذا القرض بأحد اسمين : قرض روتشيلد ، وقرض الدومين Domaine أى قرض الأملاك الأميرية . وعهد بإدارة هذه الأملاك من أراض زراعية وعقارات فى القاهرة والإسكندرية إلى لجنة مختلطة سميت قومسيون الأملاك الأميرية مكونة من ثلاثة أعضاء: مصرى وإنجليزى وفرنسى. وهكذا لجأت النظارة الأوروبية إلى ما كانت الحكومات الأوروبية تعيبه على الخديو بعقد قروض خارجية، بل إن مصر خسرت فى القرض الجديد خسائر فادحة لا تقل عن خسائرها فى قروض إسماعيل السابقة؛ لأن سندات القرض الجديد صدرت بسعر ٧٣٪ من قيمتها الاسمية ، فخسرت مصر ٢,٢٩٥,٠٠٠ جنيه من هذا الباب وحده، ولكى يظهر المسئولون فى بنك روتشيد بمظهر النزاهة، اشترطوا أن يتقاضوا

---

(١) Farman, E., op. cit.

الترجمة العربية بقلم عبد الفتاح عنايت ، ص ٢٢٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٩.

٣٪ من حصيلة البيع مقابل خدماتهم. وقد طرحت السندات اسمياً فى الأسواق المالية، لأنها أخذت فعلا بواسطة بنك روتشيلد والأصدقاء الذين يتمتعون بالحظوة لدى البنك. واشترط بنك روتشيلد أنه فى حالة عدم كفاية الأراضى والعقارات المرهونة للقيام بسداد أقساط الدين وفوائدها تقوم الحكومة المصرية بسداد العجز. وقد وصف القاضى الهولندى بالمحاكم المختلطة فإن بملن هذا القرض بأنه اختلاس بكل ما يحمل هذا اللفظ من معان (١)، إذ بلغ صافى القرض ٥,٩٩٢,٥٠٠ من الجنيهات ، ودفعت نظارة المالية من هذا القرض بعض أقساط الديون. ولم تسدد المرتبات المتأخرة للموظفين المصريين ، ولم تخصص شيئاً للمرافق العامة فى البلاد.

ثانياً اتجاه النظارة الأوروبية إلى زيادة الضرائب على الأطيان العشورية:

على الرغم من عقد قرض خارجى لدى بنك روتشيلد الإنجليزى وفداحة شروط هذا العقد ، اتجهت نظارة نوبار باشا إلى زيادة الضرائب على الأطيان العشورية (٢) . وذاع نبأ هذه الزيادة بين الفلاحين ، وجاء القاهرة فى شهر يناير – كانون ثان – سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الأقاليم يرفعون شكايتهم وشكايات الأهالى عامة من فداحة الضرائب والقسوة فى جمعها.. وهكذا ظهر عامل جديد زاد مركز النظارة حرجاً ، وهو صوت الأعيان والأهلين .

ثالثاً: تخويل لجنة التحقيق العليا حق التشريع:

وتلبد الجو السياسى بمزيد من الغيوم، فقد استأنفت لجنة التحقيق العليا أعمالها بتكليف من نظارة نوبار بحجة إتمام أعمالها . وكان من بين أعضائها ثلاثة نظار هم : ريفرز ولسن، ودى بلنيير، ورياض باشا ناظر الداخلية المعروف بميوله الإنجليزية، وخولت هذه اللجنة حقوقاً لم تكن لها من قبل، وهى وضع القوانين واللوائح المالية، وأصدر الخديو إسماعيل فى ٦ من يناير – كانو ثان – سنة ١٨٧٩ مرسوماً يخولها هذا الاختصاص. وكان من نتائج هذا المرسوم إنشاء هيئة تشريعية أجنبية فى مصر تتكون من سبعة أعضاء، أحدهم مصرى والباقون إنجليزى وفرنسيان ونمساوى وإيطالى، وهم أعضاء لجنة التحقيق العليا، والإبقاء على هذه اللجنة إلى أجل غير محدود فتصبح لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد. وفى هذا الصدد، يقول فارمان قنصل عام الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر فى هذا الوقت إن مهمة إسماعيل أصبحت مقصورة على توقيع المراسيم التى يعدها الناظران الأوروبيان ، وأصبح الخديو ينفذ ما يملى

---

(١) Remmelen, Van; L.Egypte et l'Europe, 2 vols., 1882, t. I, p. 185.

(٢) كانت الأراضى العشورية أصلا مساحات صحراوية شاسعة، ثم استصلحت على عهد محمد على بنفقات باهظة، أنفقت فى تسوية الأرض وحفر الترع. وكانت تؤخذ عليها ضريبة أقل من ضريبة الأرض الزراعية على أساس العشر من إيرادها الكلى. ومن هنا جاءت تسميتها الأراضى العشورية، ثم زيدت ضريبتها تباعاً حتى وصلت إلى النصف من الضرائب المفروضة على الأراضى المعروفة باسم الخراج، أى الأراضى التى فتحت .

عليه ، على الرغم من أنهما لم يكونا على دراية بالشئون التشريعية أو التنفيذية وتنقصهما المقدرة التى تتطلبها وظيفتاهما، وكان كل امتياز جديد يحصلان عليه كان يطمعهما فى مزيد من الطلبات حتى تنازل الخديو فعلا عن سلطاته (١).

وكان صدور هذا المرسوم مثار اعتراض شديد من مجلس شورى النواب بصفته مناط الاختصاص الأول فى الشئون التشريعية فى مصر، وقد هاجم النائبان محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى بجلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ (٣ من فبراير – شباط – ١٨٧٩) هذا المرسوم تأسيساً على أنه لم يرد فيه ذكر لمجلس شورى النواب مما يعد انتهاكاً لحقوق المجلس. ووضع هذان النائبان بياناً ضافياً فى هذا المعنى وقالا فيه إن مثل نوبار لا يجهل حقوق مجلس شورى النواب. ووافق المجلس على هذا البيان وطلب حضور نوبار باشا إلى المجلس لمناقشته فى هذا الشأن (٢) ، فذهب رئيس النظار إلى المجلس بجلسة ١٤ صفر (٧ فبراير)، وأدلى ببيان حاول فيه التهرب من إعطاء إجابة صريحة محددة (٣).

رابعاً: مزيد من تعيينات واسعة النطاق للموظفين الأوروبيين فى الحكومة:

تدفق على مصر عدد كبير من الأوروبيين على عهد النظارة الأوروبية، التى عملت على تعيينهم فى المناصب الحكومية على اختلاف درجاتهم، وكفلت لهم مرتبات ضخمة كانت تدفع لهم ولموظفى المحاكم المختلطة بانتظام شهرياً. وكان الناظر الإنجليزى ، سير ريفرز ولسن، أكثر إسرافاً من زميله الناظر الفرنسى ، دى بلنيير، فى تعيين الموظفين الأوروبيين وبخاصة الإنجليز . وكانوا لا يكادون يؤدن عملا إما لجهلهم لغة البلاد وعاداتها ونظمها الحكومية ، وإما لعزوفهم عن العمل الجاد؛ لأنهم نظروا إلى وظائفهم وما تدره عليهم من مرتبات باهظة كغنيمة اختصهم بها الناظر الإنجليزى. وكان فى مقدمة المناصب القيادية التى شغلها الأوروبيين فى الحكومة : بلوم باشا Blum وقد عين وكيلا لنظارة المالية، وبارافيللى العضو الإيطالى فى صندوق الدين وقد عين مراقباً عاماً لحسابات الحكومة مع احتفاظه بمنصبه الأول، وفتزجيرالد Fitzgerald وقد اختير مديراً عاماً لحسابات الحكومة وأوكلند كولفن Auckland Colvin وقد وقع عليه الاختيار مديراً عاماً لمصلحة المساحة . وإحقاقاً للحق، بدأت حركة تعيين الموظفين الأجانب قبيل النظارة الأوروبية ، وعلى وجه التحديد منذ سنة ١٨٧٦؛ إذ عين فى تلك السنة ما لا يقل عن ١١٩ موظفاً أجنبياً، واطردت الزيادة فى عددهم فى السنوات التالية فعين ١٣١ موظفاً أجنبياً جديداً سنة ١٨٧٨ و ٢٠٨ سنة ١٨٧٩ .

---

(١) فارمان ، الترجمة العربية لكتابه ، ص ٢٣١.

(٢) مضبطة مجلس شورى النواب جلسة ١٠ صفر ١٢٩٦.

(٣) مضبطة مجلس شورى النواب جلسة ١٤ صفر ١٢٩٦.

خامساً : تفرقة صارخة بين معاملة الموظفين المدنيين وضباط الجيش:

وفى الوقت الذى تمت فيه تعيينات الموظفين الأوروبيين ، عزلت النظارة النوبارية طائفة من الموظفين المصريين بحجة توفير النفقات، وانتقصت من سلطة الباقين منهم فى الحكومة ، فصارت الكلمة العليا للموظفين الأوروبيين وشمخوا بأنوفهم وعاملوا الموظفين المصريين باستعلاء. وكانت للأخيرين مرتبات متأخرة عن مدة تراوحت بين سنة وسنتين، واقترحت لجة التحقيق دفع مرتبات الموظفين المصريين مع مرتب نصف شهر عن المدة المتأخرة لهم.. ونفذت النظارة هذا الاقتراح بالنسبة للموظفين المدنيين دون ضباط الجيش، لأن لجنة التحقيق ونظارة نوبار كانتا لا تشعران بعطف نحو الجيش. ولم تقنع نظارة نوبار بهذه التفرقة الصارخة بين ضباط الجيش وموظفى الحكومة المدنيين، بل قررت إنقاص عدد الجيش، فسرحت عدداً كبيراً من الجنود وقررت إحالة ٢,٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة إلى الاستيداع، بحجة أن الحكومة عاجزة عن الإنفاق على الجيش. والحقيقة لأن معظم إيرادات الحكومة قد خصصت لأداء أقساط الديون وأرباحها. وكان للضباط مرتبات متأخرة لهم عن عشرين شهراً، وكان ضباط الجيش فى ذلك الوقت قد دربوا على الأعمال العسكرية دون غيرها، لذلك لم يكونوا على دراية بمهنة أخرى يتعيشون منها، فأصبحوا هم وعائلاتهم فى حالة من الضنك والشقاء والبؤس يرثى لها.

وقد علق لورد كرومر على هذا الإجراء بأنه كان إجراءً فظاً قاسياً ، على الرغم من ضرورته لأن الخزانة المصرية كانت خالية من المال . ولكن كان من ناحية أخرى من القسوة وعدم الحكمة أن يعزل من الخدمة جمهور كبير كهذا من الضباط، دون ترضيتهم على الأقل بدفع المرتبات المتأخرة لهم والمستحقة لهم بأكملها (١).

سادساً : خطأ إدارى جنونى يرتكبه ناظر الجهادية:

ضباط الجيش يقومون بمظاهرة عسكرية:

ارتكب ناظر الجهادية راتب باشا خطأ إدارياً أدى إلى تصاعد الموقف المتأزم ؛ فبدلا من أن يسلم الضباط المحالون إلى الاستيداع أسلحتهم فى مراكزهم المنشرة فى مدن مصر، أمر راتب باشا باستدعاء هؤلاء الضباط إلى القاهرة ومعهم أسلحتهم كى يقوموا بتسليمها فى ثكنات العباسية أو القلعة. وقد وصف لورد كرومر هذا الأمر الذى أصدره ناظر الجهادية بأنه عمل جنونى لا مثيل له ؛ لأنه نجم عن هذا الأمر أن احتشد فى القاهرة الضباط المحالون إلى الاستيداع وكانوا جميعاً ناقمين على النظارة الأوروبية وفى حالة ثورة. ولم يكن فى القاهرة

---

(١) Cromer, Lord; op. cit., voo;. 1, p. 74.

وقتذاك إلا ٢,٥٠٠ جندى كان أكثرهم يعطفون بطبيعة الحال على الضباط [١]. واستقر رأى الضباط على القيام بحركة تمرد فى شكل مظاهرة عسكرية تتجه إلى نظارة المالية بحجة رفع ظلامتهم إلى سير ريفرز ولسن ناظر المالية، وتقديم صورة من شكايتهم إلى نوبار بصفته رئيساً لمجلس النظار. وحددوا يوم ١٨ من فبراير – شباط – ١٨٧٩ موعداً لتحرك المظاهرة العسكرية. وفى الموعد المضروب اجتمع الضباط برياسة المقدم (بكباشى) لطيف سليم وخطب فيهم خطبة حماسية، وسار فى أثرهم لفيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفى جندى. وعرجوا، وهم فى طريقهم إلى نظارة المالية، على دار مجلس شورى النواب وطلبوا من أعضائه مرافقتهم فى مسيرتهم. فلبى الدعوة أربعة منهم [٢] راكبين حميرهم. ويرى الأستاذ الرافعى أن هذا العمل كان بمثابة اشتراك من مجلس شورى النواب فى هذه المظاهرة العسكرية، وأكسبها صبغة قومية [٣]. وشاءت الصدفة المحضة أن كان نوبار باشا مستقلا عربته وخارجاً من نظارة الخارجية التى كانت فى ذلك الوقت على مقربة من نظارة المالية، فهجم الضباط عليه وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب. وفى ذلك الحين كان سير ريفرز ولسن قادماً من عند الخديو ذاهباً إلى مكتبه فى نظارة المالية، فشاهد حركة عصيان الضباط وهى فى عنفوانها، ورأى نوبار فى محنته، فأسرع لإنقاذه وضرب الضباط بعصاه، فتركوا نوبار وهجموا على ناظر المالية الإنجليزى وأحاطوا به وشدوه من لحيته، وساقوه هو ونوبار إلى دار النظارة بعد أن اقتحموا أبوابها واحتلوا حجراتها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا وسير ريفرز ولسن فى إحدى غرف الدور الأعلى.. وصار الموظفون الأجانب فى نظارة المالية تحت رحمة الضباط. وترامت أنباء هذا الصدام إلى قناصل الدول، وأسرع قنصل بريطانيا العام فيفيان إلى مقابلة الخديو فى قصر عابدين، وطلب إليه التدخل واستجاب لطلبه. ولنترك هذا القنصل يروى الفصل الأخير من هذه المأساة فى تقرير، أرسله إلى وزارة الخارجية فى لندن: «وأخذنى الخديو فى عربته إلى نظارة المالية فوجدناها محصورة بحشود كبيرة، ولكنها شقت طريقاً لعربة الخديو باحترام وهتاف له. ووجدنا فى حجرة فى الدور الأعلى نوبار باشا، وسير ريفرز ولسن، ورياض باشا محاطين بالمشاغبين (كذا)، وليس منهم أحد، أى من النظار الثلاثة، مصاباً بأذى، غير أن الأولين عوملا بعنف شديد عند دفعهما من الشارع إلى داخل مبنى النظارة.

---

(١) Loc. cit.

(٢) يذكر الدكتور محمد صبرى نقلا عن جريدة مرآة الشرق فى عددها الصادر فى ٢٤ من فبراير – شباط – أن المظاهرة وصلت إلى المجلس فى الساعة العاشرة والنصف صباحاً، وبعد أن خطب بعض كبار الضباط فى أعضاء المجلس موضحين حالة البؤس التى وصلوا إليها، اختاروا اثنى عشر عضواً من النواب انضموا إلى المظاهرة.

Dr. Sabry, M.; op. cit., p. 346.

(٣) الرافعى، عصر إسماعيل، ج ٢، ص ١٧١.

وبعد ما تأكد الخديو من سلامتهم، التفت إلى المتظاهرين وأمرهم بمغادرة دار النظارة ووعدهم بتلبية مطالبهم العادلة وقال «إن كنتم ضباط جيشى، فأنتم ملزمون يميناً بأن تطيعونى. وإذا أبيتم قضيت عليكم بالقوة» .. فأطاعوه مترددين، وتذمر بعضهم راجين الخديو أن يسمح لهم بحل مشكلتهم بأسلوبهم الخاص. وهتفت آخرون «الموت للكلاب المسيحيين» فأنزلهم سموه على درجات السلم إلى الساحة حيث انضموا إلى الجموع المحاصرة للأبواب . فأمرهم الخديو بالانصراف، ولما أصروا على البقاء استدعى الجنود ، فأطلق هؤلاء النار فى الجو، ولكن الثائرين انتضوا مسدساتهم وجرحوا بعض الجنود، فقابلهم هؤلاء برءوس الحراب» (١) . ويضيف الأستاذ الرافعى إلى رواية قنصل بريطانيا فأجفل منه الخديو ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح، فشهر الحرس سلاحهم. وعندئذ دوت طلقة رصاصة لم يعرف مصدرها. وأطلق الجنود النار فى الهواء. ولم يصب أحد من المتظاهرين بسوء ، وجرح بعضهم ، كما جرح تشريفاتى الخديو وهو إلى جانب مولاه، إذ أصابته ضربة سيف من أحد الضباط. ثم تفرق المتظاهرون وأطلق سراح النظار الثلاثة المحبوسين، وأمر الخديو بحراستهم إلى منازلهم. وانتهت المظاهرة العسكرية بسلام وعاد الخديو إلى قصر عابدين (٢).

تصريحات خطيرة لإسماعيل :

والحق أن إسماعيل كان قد تنبأ بوقوع مثل هذاا لحادث ؛ إذ صرح لفارمان قنصل الولايات المتحدة الأمريكية، فى حضور اثنين من قناصل الدول لم يذكر فارمان اسميهما أو اسمى دولتيهما، بقوله «فى استطاعتى أن أحكم الشعب دون الاستعانة بجندى واحد . ولكن نظارة من الأجانب أو ينتمى أعضاؤها إلى ديانة غير الدين الإسلامى لا يمكن أن تحكم دون الالتجاء إلى القوة العسكرية» (٣).. فلما حدثت المظاهرة العسكرية، تحققت توقعات إسماعيل وأراد أن يستغل هذا الحادث لتحقيق مطلبين رئيسيين له: هما التخلص من نوبار باشا ، واسترداد سلطته السليبة فى حكم مصر، أما التخلص من نوبار فلم يكن إسماعيل، فى رغبته فى إقصاء نوبار عن الحكم، بعيداً فى زكنه وتقديره للموقف عن كبد الحقيقة، لأن نوبار كان قد زار لندن فى أبريل – نيسان – ١٨٧٧ كى ينصح بريطانيا ببسط حمايتها على مصر بسبب قيام الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا فى ذلك الوقت. وأمضى نوبار إحدى الأمسيات فى دار السفير الألمانى فى لندن، الكونت مونستر Munster ، وأفضى إليه بحديث خطير بعث به السفير إلى وزير الخارجية الألمانية بيلو فى ٢١ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٧ . ولما استفسر السفير من نوبار عما إذا كان الخديو يقبل وضع مصر تحت الحماية البريطانية، أجابه نوبار بأن

---

(١) Cromer, Lord; op. cit., voo;. 1, p. 75.

(٢) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ١٧٢.

(٣) Farman الترجمة العربية ، ص ٢٣١.

إسماعيل يقبل هذه الحماية، إذا أعيدت إليه جميع أملاكه وقدمت له الحكومة البريطانية من الأموال الوفيرة ما يريد، وأن الأسرة الخديوية قد غدت ضعيفة، وأن الفساد قد تسرب إلى الطبقة الحاكمة. ولكن لم يجد مشروع نوبار باشا استجابة من حكومة المحافظين فى لندن؛ لأنها كانت حريصة على تجنب معارضة فرنسا فى ذلك الوقت (١) ، ولأن رئيسها ديزرائيلى كان لا يرى فى الوقت ذاته أيضاً أن فى احتلال مصر أو بسط الحماية عليها وسيلة ناجعة لدرء الخطر الروسى عن الشرق الأدنى، وأن الذين يتكلمون بهذا الأسلوب يجهلون الجغرافية تماماً، لأنه إذا أخذ الروس إستانبول فإنه يمكنهم أفى أى وقت الوصول إلى سورية ثم إلى مصر. وقد علق نوبار على رفض ديرزائيلى ووزرائه بقوله إن الأسد البريطانى يغط فى نوم عميق حتى يمكن سرقة أسنانه ومخالبه بسهولة دون أن يستيقظ (٢) . والواقع أن نوبار باشا، منذ وصول بعثة كيف Cave إلى مصر سنة ١٨٧٦ قد غير موقفه من إسماعيل. فقد انتهى رأياً إلى أن ضخامة القروض الخارجية التى عقدتها مصر إبان حكم هذا الخديو جعلت التدخل الأجنبى فى مصر أمراً لا مفر منه، وأن بريطانيا أفضل من أى دولة أوروبية أخرى فى ممارسة نفوذ دائم لها فى مصر، وأن تدخل بريطانيا الفعال النشيط يكون أقل ضرراً وأقل إثارة وأكثر نفعاً لمصر من دخل أى دولة أخرى. وقد اتفق نوبار مع أحد الصحفيين الإنجليز الذين استضافهم إسماعيل لحضور حفلات افتتاح قناة السويس، وأغدق عليه الكثير من مظاهر الكرم، وهو إدوارد ديسى، ليكتب له مقالات فى هذاالمعنى السياسى نشرها فى جريدة The Nine teenth Century وكانت لمقالاته أصداء بعيدة فى مجلس العموم واللوردات والرأى العام الإنجليزى (٣) . ومما يذكر أن المستشار الألمانى بسمارك رحب بذهاب نوبار إلى لندن سنة ١٨٧٧ لتمهيد الطريق لبسط الحماية البريطانية على مصر. وصرح بأنه نصح ولا يزال ينصح بريطانيا بأخذ مصر، وهى فى نظره أعظم خدمة تستطيع بريطانيا إسداءها إلى السلام فى أوروبا (٤). ولما عاد نوبار إلى مصر سنة ١٨٧٨ أسدى معاونه صادقة للجنة التحقيق العليا دون أن يكون عضواً فيها (٥) . لهذه الأسباب مجتمعة أوجس إسماعيل خيفة منه، فلما شكل نظارته الأولى الأوروبية ازدادت مخاوف إسماعيل منه ، وأصر على عدم دخوله النظارة الجديدة. أما المطلب الثانى لإسماعيل وهو استرداد سلطته القديمة، فقد اعتبر نفسه فى ظل الأوضاع السياسية التى سارت عليها النظارة النوبارية غير مسئول عن حفظ الأمن والنظام العام .

---

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين إلخ، مرجع سبق ذكره ، قسم الوثائق ص ص ٣ – ٧.

(٢) Seton- Watson, R. W.; Disraeli, Gladstone and the Eastern Questoin, etc., op. cit., p. 98 and p. 109.

(٣) Dr. Sabry, M.; op. cit., pp. 347 - 348.

(٤) دكتور محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين إلخ، الجزء التاريخى ، ص ٢٧.

(٥) Dr. Sabry, M.; op. cit., p. 348.

مفاوضات الخديو مع القناصل عقب مظاهرة ضباط الجيش:

وفى صبيحة اليوم التالى للمظاهرة العسكرية عقد اجتماع موسع فى دار القنصلية البريطانية العامة بالقاهرة حضره فيفيان القنصل البريطانى العام، ونوبار باشا، والناظران الأجنبيان، وكرومر العضو الإنجليزى فى صندوق الدين وعضو لجنة التحقيق العليا، والقنصل الفرنسى العام الجديد جودو Godcaux وتناقشوا فى الموقف السياسى .. وأبلغهم القنصل البريطانى أن إسماعيل مصر على إبعاد نوبارو على تغيير مركزه أى مركز الخديو وإعادة سلطته، فقرر المجتمعون أن يطلبوا من الخديو بيان التغيير الذى يريده. وذهبوا إلى قصر عابدين حيث انتظر نوبار والناظران الأجنبيان فى إحدى غرف الدور الأول وصعد قنصلا بريطانيا وفرنسا إلى الدور الثانى وقابلا الخديو ، ثم عادا وأبلغا المجتمعين بالمطلبين الأساسيين وإلا لايعد نفسه مسئولا عن الأمن العام. وسئل نوبار عما إذا كان يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقائه فى النظارة. فأجاب أنه لا يضمن ذلك، فلم يجد القنصلان بداً من التخلى عن نوبار فقدم استقالته، ورجا من القنصلين أن يرفعاها إلى إسماعيل وأن يطلبا له المحافظة على حياته فى مصر، فقبل الخديو هذا الرجاء بشرط أن يكف عن الدسائس أو التدخل فى الشئون السياسية. ورضى القنصلان باستقالة نوبار باشا على شرط أن يظل الناظران الأجنبيان فى منصبيهما. فقبل الخديو هذا الشرط. وكان القنصل البريطانى قد تلقى تعليمات من حكومته بإبلاغ الخديو «إن حكومتى بريطانيا وفرنسا مصممتان على العمل معاً فى كل ما يتعلق بمصر. وهما لا تقبلان أى تعديل يتصل بجوهر الترتيبات المالية، التى وافق سموه عليها منذ عهد قريب.. فليكن مفهوماً أن استقالة نوبار باشا ينحصر شأنها فى نظر الحكومتين فيما يتعلق بالأشخاص فقط، ولن تفسر عن أى تعديل فى النظام على الإطلاق» [١] . وصـــدرت إرادة خديوية فى ٢٣ من فبراير – شباط – ١٨٧٩ بإعفاء نوبار باشا رئيس مجلس النظار «من مقام الرياســة» [٢]، واتضح أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية كانتا تبغيان دخول نوبار عضواً فى النظارة الجديدة لثقتهما فى ولائه لهما . واعترض إسماعيل وصارح القنصلين بأن دخول نوبار النظارة الجديدة ينطوى على إذلال للخديو ، ويجب عليه أن ينذرهما سلفاً بالعواقب حتى لاتلوماه بعد ذلك على ما يحتمل وقوعه من عودة الاضطرابات . وأمام هذا القول رأت الحكومة الفرنسية أن من الحكمة عدم الإصرار على إعادة نوبار، ورأت وزارة الخارجية البريطانية هذا الرأى بعد ذلك أيضاً . ولكنها أرفقت موافقتها بإنذار الخديو بأنه مسئول عن مصاعب مصر الأخيرة. وإذا حدثت مصاعب من نوعها فالعواقب قد تكون خطيرة . واشترطت الحكومتان أيضاً أن يكون للناظرين الأجنبيين حق الفيتو veto ؛ أى وقف تنفيذ أى قرار يصدر من مجلس

(١) Cromer, Lord; op. cit., p. 87.

(٢) فؤاد كرم ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨ .

النظار الجديد إذا لم يوافقا عليه .

وطلب الخديو أن يتولى بنفسه رياسة النظارة الجديدة، فعارض القنصلان، واقترح تعيين ابنه الأمير توفيق ولى العهد رئيساً للنظارة ، فوافقا على هذا الاقتراح. ثم طلب إسماعيل أن يكون له حق رياسة مجلس النظار، فعارضه القنصلان استناداً إلى أن مرسوم إنشاء مجلس النظار الصادر فى ٢٨ من أغسطس - آب - ١٨٧٨ يجعل رياسته من حق رئيس النظار. واضطر إسماعيل إلى الأخذ بوجهة نظر القنصلين .

وطلب إسماعيل عدم دخول رياض باشا النظارة الجديدة. وكان يشغل فى نظارة نوبار منصب ناظر الداخلية . واستند إسماعيل فى طلب إقصائه إلى أنه كان ضالعاً مع سير ريفرز ولسن فى سياسته ، وأنه استهدف لغضب الشعب ، وأن الخديو لا يضمن حياته إذا دخل النظارة الجديدة .. ولكن أصر القنصلان على بقائه فيها، ونزل الخديو على رأيهما مضطراً .

وبعد استقالة نظارة نوبار ذهب الأمير حسن ثالث أنجال الخديو ، وكان يشغل وقتذاك منصب سردار الجيش واعتذر للقنصل البريطانى العام فيفيان، وللناظر الإنجليزى سير ريفرز ولسن عما وقع من ضباط الجيش فى مظاهرتهم العسكرية نحوهما، فقبلا الاعتذار ، ثم اقترضت الحكومة أربعمائة ألف جنيه من بنك روتشيلد دفعت منها المرتبات المتأخرة للضباط . وكان ناظر الجهادية راتب باشا قد أحال الضباط الذى اشتركوا فى المظاهرة العسكرية إلى مجلس عسكرى لمحاكمتهم بتهمة العصيان، فقضى المجلس ببراءتهم جميعاً .

اتفاق الخديو مع فرنسا وبريطانيا على الوضع السياسي بعد استقالة نظارة نوبار:

بعد مفاوضات متعثرة بين الخديو إسماعيل والحكومتين البريطانية والفرنسية، وضع قنصلا هاتين الحكومتين منهاجاً للعمل الموحد وافق عليه إسماعيل فى ٩ من مارس - آذار - سنة ١٨٧٩ ، وهو يقضى بالآتى :

١- يجدد الخديو عزمه على تنفيذ قرارات الحكومتين البريطانية والفرنسية والعمل بمرسوم ٢٨ من أغسطس - آب - سنة ١٨٧٨ ، بالإضافة إلى التعديل الذى تم الاتفاق عليه، وهو منح الناظرين الأجنبيين حق الاعتراض (الفيتو veto) .

٢- لا يحضر الخديو مطلقاً جلسات مجلس النظار. ويحتفظ لنفسه فقط بحق استدعاء النظار مجتمعين أو منفردين ليطلعهم على آرائه فى المسائل التى يطلب منه إقرارها ، أو المسائل التى يرى ضرورة عرضها على مجلس النظار.

٣- تسند رياسة مجلس النظار إلى ولى العهد الأمير محمد توفيق باشا، بناء على اقتراح إسماعيل.

٤- للناظرين الإنجليزى والفرنسى الحق فى وقف كل قرار لا يوافقان عليه، بشرط أن يصدر هذا الوقف من الناظرين الاثنين معاً .

٥- يشكر الخديو الحكومتين الإنجليزية والفرنسية على إحلالهما ملاحظاته محل الاعتبار، وعدم إصرارهما على دخول نوبار باشا النظارة الجديدة .

٦- يقدر الخديو المسئولية التى يتحملها بهذا الاتفاق . ويؤكد للحكومتين البريطانية والفرنسية أنه سيبذل كل جهوده لتنفيذ هذا الاتفاق ، وأنه سيمد النظارة بكل معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن وتنفيذ النظام الجديد (١).

تشكيل نظارة مصرية إنجليزية فرنسية برياسة ولى العهد توفيق باشا :

وفى اليوم التالى أى ١٠ مارس – آذار – سنة ١٨٧٩ ، أصدر الخديو إسماعيل «إرادة سنية بتعيين حضرة دولتلو أفندم الأمير محمد توفيق باشا ولى العهد الأفخم رئيساً على مجلس النظار» وهى تستند إلى الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس – آب – سنة ١٨٧٨ المؤسس لمجلس النظار . واشتملت على بعض النقاط التى اتفق عليها الخديو إسماعيل مع قنصلى بريطانيا وفرنسا العامين (٢) . واستغرق تشكيل النظارة وقتاً طويلا من الأمير توفيق بسبب تدخل الناظرين الأوروبيين فى اختيار النظار المصريين؛ حتى تم تأليف النظارة فى ٢٢ من مارس – آذار – سنة ١٨٧٩ على النحو التالى :

الأمير محمد توفيق باشا للرياسة ، رياض باشا للداخلية والحقانية ، سير ريفرز ولسن للمالية ، ودى بلنيير للأشغال العمومية ، وعلى باشا مبارك للمعارف وديوان عموم الأوقاف ، ذو الفقار باشا للخارجية ، أفلاطون باشا للجهادية والبحرية (٣) وهكذا خرج من التشكيل الجديد نوبار باشا وكان يشغل فى النظارة السابقة نظارتى الخارجية والحقانية إلى جانب رياسته لمجلس النظار ، كما خرج ناظر الجهادية راتب باشا . ودخلها ناظران جديدان هما ذو الفقار باشا وأفلاطون باشا .

التدخل الأجنبي على عهد نظارة توفيق :

ظلت نظارة الأمير محمد توفيق باشا فى الحكم أياماً ذات عدد (٢٢ مارس – ٧ أبريل ١٨٧٩) ، فلم تكن أوفر حظاً من النظارة الأوروبية الأولى سابقا برياسة نوبار ؛ إذ اتفق توفيق مع والده إسماعيل على تقديم استقالة النظارة نظراً لما اتضح من اتجاه الناظرين الأوروبيين إلى

---

(١) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج٢، ص ١٧٥.

(٢) فؤاد كرم ، ص ص ٨١ – ٨٢.

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٢.

الانفراد بالحكم، وقد اعتمدا على حق الفيتو الذى تقرر لهما قبل تشكيل النظارة، ورغبتهما فى أن تكون لهما الكلمة العليا فى حكم مصر. ووقع صدام بين النظارة ومجلس شورى النواب، كان من أسبابه ومن مظاهره :

أولاً: وضع ناظر المالية الإنجليزى لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية، تجعل الحكومة المصرية فى حالة إفلاس بإعلان عجزها عن سداد ديونها، وإلغاء قانون المقابلة، وفرض ضرائب جديدة على الأراضى العشورية وعلى زراعة الدخان وما إلى ذلك .

ثانياً : وقع صدام بين النظارة بعد خمسة أيام من تشكيلها وبين مجلس شورى النواب . وقدم النواب «إنهاء» أى تبليغاً أرسلوه إلى رياض باشا ناظر الداخلية والحقانية، جاء فيه أنهم قدموا مقترحات مالية بتخفيض الضرائب الفادحة التى يئن منها الشعب ، وأنهم طلبوا حضور ناظر المالية فلم يحضر، وأنهم أرسلوا ملاحظاتهم إلى نظارة الداخلية فلم ترد منها إجابة (١) . وقد رد الناظران الأوروبيان على هذا التبليغ رداً عملياً بالتخلص من مجلس شورى النواب بحجة انتهاء مدة نيابته وهى ثلاث سنوات ، ووافقهما على هذا الإجراء رياض باشا نظراً لميوله الاستبدادية. واستصدرت النظارة من الخديو إسماعيل مرسوماً بهذا المعنى لم يرد فيه ذكر لتحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة. وعهدت النظارة إلى رياض باشا بالذهاب إلى المجلس وإبلاغ أعضائه المرسوم وتنفيذه ، وعلم الأعضاء بما بيتته النظارة فاعتزموا عدم الإذعان لرغبتها . ثم وضع أعضاء مجلس شورى النواب عريضة فى ٢٧ من مارس – أذار – ١٨٧٩ ورفعوها إلى الخديو احتجوا فيها على مسلك النظارة نحوهم من امتهان حقوق المجلس وكرامته، كما احتجوا على مشروع ناظر المالية الإنجليزى ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع. وطلبوا إلى الخديو سرعة التدخل لإنقاذ البلاد من هذه الحال المتردية (٢).

ثالثاً : مطالبة شرائح المجتمع المصرى فى السنوات لأخيرة من حكم إسماعيل ، وبخاصة منذ بعثة كيف Cave سنة ١٨٧٦ إلى عزل الخديو سنة ١٨٧٩ ، بوقف التدخل الأجنبى فى شئون مصر . وكان أول ظهور هذه الحركة فى قطاع المثقفين مثل معظم أعضاء مجلس شورى النواب وضباط الجيش وعلماء الأزهر وكبار التجار والأعيان فضلا عن بعض النظار السابقين (وهم رؤساء الدواوين) ، ثم امتدت إلى سائر قطاعات الشعب.. وازدادت انتشاراً وقوة عقب تأليف النظارة الأوروبية برياسة نوبار. وكانت هذه الحركة بداية فعلية لانتشار الحركة الدستورية. وكانت تستمد قوتها من عدة عوامل، كان من

(١) مضبطة مجلس شورى النواب، جلسة ٢٦ ربيع أول سنة ٢٩٦ (١٩ مارس – آذرا – ١٨٧٩).
(٢) نشر الدكتور محمد صبرى النص الفرنسى لهذه العريضة ، انظر :
Dr. Sabry, M.; op. cit., pp. 354 - 355.

بينها : انتشار النظم النيابية فى معظم الدول الأوروبية فى القرن التاسع عشر ، وقيام مجلس شورى النواب منذ سنة ١٨٦٦ ورغبة الشعب فى توسيع اختصاصاته وإعطائه حق الرقابة الفعلية على أعمال الحكومة ، ودعوة جمال الدين الأفغانى إلى تأسيس نظام نيابى سليم يعالج الأوضاع المتخلفة فى بلاد الشرق، وظهور الصحافة مثل الوطن، مرآة الشرق ، وادى النيل ، الأهرام، والصحف الهزلية السياسية مثل «أبو نضارة» ، وتشهير أعضاء البعثات الإنجليزية والفرنسية بمساوئ الحكم الانفرادى المطلق الذى يمارسه إسماعيل والعمل على إسقاط هيبته فى نظر الشعب. وكانت هذه البعثات الأجنبية قد تلاحق وصولها إلى مصر بحجة فحص الشئون المالية للحكومة ووضع تسويات معقولة للأزمة المالية، وأخيراً انضمام إسماعيل إلى هذه الحركة الدستورية فى آخر مراحلها، وفى آخر سنة من حكمه كرد عملى لتحدى إنجلترا وفرنسا له (١).

وكان أعلام الفكر يجتمعون فى دار السيد/ على البكرى نقيب الأشراف فى مصر(٢) ، ثم فى دار إسماعيل باشا راغب رئيس مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الأول (من ٢٥ نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٦٦ حتى ٢٤ يناير – كانون ثان – ١٨٦٧) واتفقوا على وضع بيان يتضمن مشروع تسوية مالية، يعارضون فيه مشروع ناظر المالية الإنجليزى ويؤكدون فيه أن البلاد قادرة بضمانتهم وكفالتهم على سداد ديونها، ويطلبون تأليف نظارة مصرية خالصة وإبعاد الناظرين الأوروبيين منها، ووضع نظام دستورى جديد تكون النظارة فيه مسئولة أمام مجلس نواب (٣). وقد عجز النظاران الأوروبيان عن منع هذه الاجتماعات ؛ مما أدى إلى تجهم الموقف بينهما وقادة الفكر .

رابعاً : اجتمع فى دار إسماعيل باشا راغب فى ٢ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٩ لفيف من الأحرارمن النظار السابقين والنواب وضباط الجيش وعلماء الأزهر والأعيان. وكان فى مقدمة الحاضرين محمد شريف باشا الناظر السابق ، وشاهين باشا ناظر ديوان الجهادية سابقاً ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الأقاليم، ثم رئيس مجلس شورى النواب بالإنابة سنة ١٨٧٩ ، وجعفر باشا مظهر رئيس مجلس شورى النواب (من ٢٤ أبريل – نيسان – ١٨٧٨ إلى ٢٧ يونيو – حزيران – ١٨٧٨) ، والسيد / على البكرى نقيب الأشراف ، والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى من علماء الأزهر وغيرهم من الأعيان الذى أطلق عليهم كلمة الذوات. وتألق فى الحياة السياسية المصرية فى ذلك الوقت من بين الزعماء

(١) انظر عرضاً مفصلا لنشوء الحركة الدستورية وعناصرها فى :
Dr. Sabry, M. La Genèse de L'Esptit National Egyllien. Paris, 1924, pp. 96 - 164.

(٢) انظر ترجمة للسيد على البكرى فى :
على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ٣، ص ١٢٤.

(٣) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ص ١٨١ – ١٨٢.

المصريين اثنان هما محمد شريف باشا وعبد السلام المويلحى بك (باشا) تعلقت بهما آمال الشعب فى إنقاذ البلاد من التدخل الأوروبى ، وقد أطلق عليه الاحتلال الأجنبى ، وتأليف وزارة مصرية خالصة ووضع تسوية مالية عادلة لا تجحف بحقوق الدائنين الأجانب والمصريين. وكان شريف باشا يعارض التدخل الأوروبى ولا يقر استبداد الخديو إسماعيل، وينسب إليه قوله «إذا كان مقدراً لاستبداد الخديو البقاء، فإنى لا أشترك فى الحملة ضد الناظرين الأوروبيين» .. أما المويلحى فكان من أبرز أعضاء مجلس شورى النواب تميز بالرأى الصائب والحزم والشجاعة الأدبية. وقد اختير بجلسة ١٨ من مايو – آيار – سنة ١٨٧٩ رئيساً للجنة برلمانية، تتكون من عشرة نواب لدراسة مشروع لائحة وطنية وتقديم ملاحظات عنها.

خامساً : اتفق الحاضرون الأحرار فى اجتماع ٢ من أبريل الذى أشرنا إليه فى البند السابق على وضع لائحة، أطلق عليها «اللائحة الوطنية» واشتملت على مطالبهم، وتتخلص فى مشروع تسوية مالية تقوم على أساس أن إيرادات الحكومة، تغطى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون على عكس مشروع ناظر المالية الإنجليزى الذى كان يعد الحكومة والبلاد فى حالة افلاس ، ثم المطالبة بتطوير نظام مجلس شورى النواب وتخويله الاختصاصات المعترف بها للمجالس النيابية فى أوروبا، وفى مقدمتها تقرير مبدأ مسئولية النظارة أمام المجلس النيابى، ومنح النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى جميع المسائل المالية والداخلية. أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر يصدره الخديو، والرئيس يختار النظار فإذا تم اختيارهم كان على الرئيس أن يعرض أسماءهم على الخديو، فإذا وافق الأخير عليهم أصدر قراراً بالتصديق على تعيينهم نظاراً، وبذلك يتكون مجلس النظار الذى يكون مفوضاً تفويضاً تاماً فى جميع إجراءاته مسئولا أمام مجلس شورى النواب فى جميع تصرفاته المتعلقة بالمسائل المالية والداخلية . وأخيراً نصت اللائحة – لزيادة الطمأنينة فى نفوس الدائنين الأجانب – على تعيين مراقبين أوروبيين على إيرادات ومصروفات الحكومة. وبلغ عدد الموقعين على هذه اللائحة ستين من أعضاء مجلس شورى النواب، وستين من الهيئات الدينية فى مقدمتهم شيخ الجامع الأزهر وعلماء الأزهر ، وبطريرك الأقباط ، وحاخام اليهود، واثنين وأربعين من الذوات والتجار ، واثنين وسبعين من الموظفين العاملين والمتقاعدين وثلاثة وتسعين ضابطاً من ضباط الجيش . وعلى هذا النحو تجلت عملياً الوحدة الدينية بين أفراد الشعب والوحدة الاجتماعية بين طوائفه.

وأرفق المجتمعون باللائحة الوطنية مذكرة تفسيرية [1] ، واتفقوا على تقديمها مع

(١) نشر الدكتور صبرى باللغة الفرنسية نص هذه المذكرة فى :

Dr. Sabry, M.; op. cit., p. 356.

ثم نشرها الرافعى باللغة العربية فى كتابه عصر إسماعيل ، ج ٢، ص ١٨٣.

اللائحة إلى الخديو، وكانت هاتان الوثيقتان تحملان تاريخاً واحداً هو ٢ من أبريل - نيسان - سنة ١٨٩٧ (١).

مزايا اللائحة الوطنية:

اشتملت اللائحة الوطنية على الإصلاح الدستورى الذى أجمع عليه الأحرار منذ السنوات الأخيرة فى حكم إسماعيل بتقرير مسئولية النظارة أمام مجلس شورى النواب، وتعديل نظام الانتخابات النيابية العامة لهذا المجلس.. وأقرت اللائحة الوطنية أيضاً نظام الرقابة المالية الثنائية الإنجليزية الفرنسية لتأمين حقوق الدائنين، إذا حافظت اللائحة على تعهدات الحكومة المصرية نحو الدول، وبذلك تكون اللائحة قد كفلت سداد الديون العامة. ولا تتعارض اللائحة مع مشروع ناظر المالية الإنجليزى إلا فى نقطتين رئيسيتين.. فقد أبقت على قانون المقابلة رعاية لمصالح الدائنين المصريين ورفضت فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب المقررة، فى حين أن المشروع الإنجليزى كان قد قرر إلغاء قانون المقابلة وفرض ضرائب مستحدثة على الأطيان العشورية وضريبة الدخان.

انتدب الأحرار وفداً لتقديم اللائحة والمذكرة إلى إسماعيل فوافق عليهما، وصرح لأعضاء هذا الوفد أن مصر ليست فى حالة إفلاس، فالوضع المالى للحكومة وتعدد مواردها لايجيزان اتخاذ مثل هذا الإجراء العنيف. وأضاف إلى ذلك قوله إن الحالة المالية للحكومة قد تحسنت على عكس ما يقوله الناظر الإنجليزى؛ لأن تنازل أعضاء أسرة الخديو عن ممتلكاتهم للحكومة قد أسهم فى انفراج الأزمة المالية، وأكد رغبته فى المحافظة على المبادئ التى جاءت فى مرسومه الصادر فى ١٨ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٧٦ (٢). وصرح الخديو لوفد الأحرار أن الديون السائرة يجب أن تدفع بأكملها، وأنه يرفض العودة إلى حكم مصر بالأسلوب الذى كان يمارسه من قبل وهو الحكم الفردى. وأنه يطلب من أوروبا الرقابة بأوسع معانيها على المالية المصرية، وأنه يريد أن يحكم مصر عن طريق وبمعاونة نظارة مسئولة أمام مجلس شورى النواب (٣). وبذلك انضم إسماعيل جهاراً إلى جبهة الأحرار. وأمر بترجمة اللائحة الوطنية إلى اللغة الفرنسية وأرسل نسخاً منها إلى قناصل الدول العاملين فى ٥ من أبريل - نيسان - سنة ١٨٧٩ كى يوافوا حكوماتهم بها. واتجه تفكيره إلى تكليف محمد شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة. وكان قد اتفق مع ابنه ولى العهد الأمير توفيق على تقديم استقالته من رياسة النظارة فقدمها تأسيساً على أن الناظرين الأوروبيين قد أهملاه، ولم يستشيراه فى شئون النظارة، وأنه لا يريد أن يصدم المصريين فى عواطفهم الوطنية.

---

(١) تذكر بعض المراجع أن تاريخ هاتين الوثيقتين هو ٥ من أبريل، والتاريخ الأول (٢ من أبريل) أكثر دقة.

(٢) انظر ما سبق.

(٣) Dr. Sabry, M.; op. cit., pp. 357- 358.

اجتماع إسماعيل بقناصل الدول :

أرسل الناظران الإنجليزى والفرنسى فى ٦ من أبريل احتجاجاً مكتوباً إلى إسماعيل، أشارا فيه إلى التناقض الصارخ بين تصرفاته الأخيرة وتأكيداته السابقة بأنه يريد أن يحكم مصر عن طريق وبمعاونة النظارة . وكرد عملى على الاحتجاج، أراد إسماعيل أن يكشف علناً عن رغبته فى التخلص من ربقة الناظرين الأوروبيين، فوجه دعوة إلى جميع القناصل العامين للاجتماع به فى قصر عابدين فى مساء ٧ من أبريل لإبلاغهم أمراً مهماً . وكانت كل الدول الأوروبية الكبرى، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا ، وهولندا، والدانمرك ممثلة فيه . ويقول فارمان القنصل الأمريكى العام عن هذا الاجتماع «استقبلنا الخديو فى حضور شريف باشا ولجنة من مجلس شورى النواب وبعض العلماء. وقد ظهر سموه فى بادئ الأمر مضطرباً للغاية. وقال إن من المستحيل على الحكومة أن تستمر تحت وطأة الظروف الراهنة. وإن النظارة الأوروبية قد أعدت مشروعاً مالياً يقضى على الحقوق المكتسبة والحقوق التى كانت تعتبر مقدسة، وإن هذا المشروع يضر بالبلاد ويجحف بحقوق عدد كبير من السكان، لدرجة أن معارضة قوية قامت بين صفوف الشعب بحيث أصبح لزاماً علينا أن نرضخ لرغباته ونشكل نظارة أخرى»، ثم أعطى الكلمة لشريف باشا فشرح لقناصل الدول تفاصيل الموقف قائلا إن الحركة الوطنية بدأت فى مجلس شورى النواب الذى كان منعقداً طوال فصل الشتاء، وانفضت جلساته دون أن يحقق مطالبه العادلة . وإن البلاد لا تستطيع أن تؤيد النظارة الحالية [١].

إسماعيل يشرح خطته الجديدة فى حكم مصر:

وفى اليوم ذاته قبلت استقالة نظارة الأمير توفيق وشكل شريف باشا نظارة جديدة لم يدخلها الناظران الأوروبيان، فكانت مصرية بحتة. ويدل تلاحق الأحداث فى مساء ٧ أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٩ منذ اجتماع قناصل الدول بإسماعيل ثم قبول الأخير استقالة نظارة الأمير توفيق ، ثم توجيه إسماعيل إرادة عليا إلى شريف باشا يعهد إليه فيها بتشكيل نظارة جديدة، واختيار أعضاء هذه النظارة وموافقة الخديو على تعيينهم فى اليوم ذاته ، كل ذلك يدل على أن هذه الخطوات قد اتخذت قبل اجتماع إسماعيل بقناصل الدول.

جاءت مستفيضة «الإرادة العلية» الصادرة من الحضرة الخديوية إلى «حضرة دولتلو أفندم شريف باشا» بتاريخ ٧ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٩ ، ونذكر هنا فقراتها المهمة نقلا عن الترجمة العربية التى نشرها فؤاد كرم [٢].

---

(١) Farman *الترجمة العربية ،ص ص ٢٣٥ – ٢٣٦.*

(٢) *النص الفرنسى منشور فى الكتاب الأصفر* Le Livre Jaune*، الذى نشرته الحكومة الفرنسية عن سنتى ١٨٧٨ – ١٨٧٩، ص ١٩٤. والترجمة العربية منشورة فى فؤاد كرم ، ص ص ٨٥ – ٨٦.*

«إنى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصرياً، أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية. لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة [١] والأهالى، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها، وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون. وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول [٢] ونبهتهم على تلك الملحوظات فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها. وزيادة عن ذلك.. فإن النتيجة التى حررها نظار المالية وأظهر بها أن القطر فى حالة العدم [٣] ، وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة كانت سبباً لتغير قلوب الأمة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور. وحقق لى ذلك : المحضر الذى تقدم لى فى هذا الخصوص. فإجابة لما عرض على بذلك، وبالنظر لثبوتة عندى ، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة فى ٢٨ من أغسطس – سنة ١٨٧٨ ، وأن تكون تلك النظارة من أعضاء أهليين مصريين يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الإرادة المذكورة، وأن يتحفظوا فى مأمورياتهم كل التحفظ ، إذ إنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة [٤] ، الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريته بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها.

«ولتجتهد النظارة قبل كل شىء فى أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل فى أوروبا، مع مراعاة عوائد الأهالى وأخلاقهم وما يلزم لهم ، وتلتفت أيضاً تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية ، الذى رتبه عمد القطر وأعيانه وحصل التصديق عليه منى، ولا تتأخر عن إجراء اللازم فى إيجاد مصلحة لتفتيش الإيراد والمصروف لأنها هى التأمين اللازم للقطر [٥].

دراسة تحليلية لخطاب الخديو لشريف باشا

كشف الخديو فى هذا الخطاب عن خطته لمواجهة الموقف المتأزم والخطير الذى وصل إليه الشعب والبلاد . وقامت هذه الخطة على المبادئ الآتية :

أولاً : اعتزام إسماعيل عدم ممارسة الحكم الفردى المطلق الذى ظل يباشره طوال ما يقرب من ستة عشر عاماً.

---

(١) الملة يقصد بها الدين .

(٢) وكلاء الدول أى قناصلهم ، سواء كانوا قناصل عامين أو قناصل فقط.

(٣) فى النص الفرنسى : فى إفلاس .

(٤) يقصد مجلس شورى النواب.

(٥) يقصد نظام الرقابة الثنائية.

ثانياً : إنهاء نظام النظارة الأوروبية بعد أن ثبت فشله بناء على أسانيد أوضحها فى خطابه، منها أن النظارة الأوروبية انتهجت فى حكمها أسلوباً يتعارض مع مبادئ الدين ورغبات الأهالى، ونشأ عنه الاضطراب ونفور شرائح المجتمع المصرى منها، وأن الخديو كثيراً ماحذر الناظرين الأوروبيين وقناصل الدول من عواقب سيئة ، فضربوا بهذا التحذير المكرور عرض الحائط ، والنتيجة التى انتهى إليها ناظر المالية الإنجليزى وهى أن الحكومة والبلاد فى حالة إفلاس ، وأن الخديو تحقق من النفور الشعبى العام من النظارة الأوروبية من اجتماع قادة الفكر وأعيان البلاد فى ٢ من أبريل ١٨٧٩ .

ثالثاً : اتجاه الخديو إلى تشكيل نظارة لا يرأسها هو ولا يحضر مداولاتها، وأن تكون النظارة مصرية بحتة . وأكد هذا المعنى من قبيل التزيد «تكون النظارة الجديدة مشكلة من أعضاء أهليين مصريين» .

رابعاً : تحديد الوضع السياسى واختصاصات وواجبات النظارة الجديدة بأن تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب عن جميع تصرفاتها، التى يجب أن تكون متمشية مع رغبات الأهالى ومراعاة عاداتهم وأخلاقهم وما يلزم لهم ، وأن تهتم النظارة كل الاهتمام بوضع تسوية مالية فى ضوء ما جاءت به اللائحة الوطنية التى وضعها قادة الفكر وأعيان البلاد ووافق إسماعيل عليها. وهذه التسوية تضمن مصالح الدائنين الأجانب ومصالح أهالى البلاد، وكان الخديو يقصد بالعبارة الأخيرة الإبقاء على قانون المقابلة وعدم فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة .

تشكيل نظارة شريف باشا :

وفى اليوم ذاته (٧ من أبريل) عرض شريف باشا أسماء النظار الذين اختارهم ليتعاونوا معه فى تنفيذ السياسة الجديدة التى أرسى قواعدها الخديو إسماعيل، وقد وافق الخديو عليهم فى اليوم ذاته. وجاء تشكيلها على النحو التالى:

محمد شريف باشا لرياسة مجلس النظار ونظارتى الداخلية والخارجية .

حضر سعادتلو راغب باشا : نظارة المالية .

حضرة سعادتلو شاهين باشا : نظارة الجهادية .

حضرة سعادتلو ذو الفقار باشا : نظارة الحقانية .

حضرة سعادتلو محمد ثابت باشا : نظارة المعارف ونظارة ديوان عموم الأوقاف.

حضرة سعادتلو زكى باشا : نظارة الأشغال العمومية (١).

---

(١) فؤاد كرم ، ص ٨٦.

وكانت هذه النظارة هى أول وآخر نظارة مصرية خالصة، تم تشكيلها إبان حكم إسماعيل وظلت فى الحكم ما يقرب من ثلاثة أشهر حتى ٥ من يوليو – تموز – ١٨٧٩، وعاصرت عزل إسماعيل والأيام الأولى من حكم الخديو توفيق. ويطلق عليها المؤرخ المصرى المعروف الدكتور محمد صبرى Le Gouvernement de Salut Public (١) أى حكومة الخلاص العام، كما كانت أولى النظارات الأربع التى تولى شريف باشا رياستها (٢) .

إصرار بريطانيا وفرنسا على تعيين الناظرين الأوروبيين فى نظارة شريف:

أصرت الحكومتان البريطانية والفرنسية منذ بداية هذا الانقلاب السياسى الذى أقدم عليه إسماعيل على تعيين الناظرين الأوروبيين فى نظارة شريف باشا . واستندت تلكما الحكومتان فى مطلبيهما إلى أنها نالتا حقاً مكتسباً Un Droit Acquis بأن يكون لهما ناظران أوروبيان يمثلان المصالح الأوروبية فى النظارة المصرية، وانتهج شريف نحو بريطانيا وفرنسا نهجاً دبلوماسياً اتسم بالحكمة، فعرض على القنصلين البريطانى والفرنسى إبلاغ حكومتيهما رغبته فى إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليهما إبلاغ حكومتيهما لتختارا الرقيبين. ولكى يقيم الدليل على احترامه لهذا النظام عرض على سير إيفلن بارنج – لورد كرومر – العضو الإنجليزى فى صندوق الدين وزميله الفرنسى دى بوجاس قبول منصبى الرقيبين مؤقتاً إلى أن يرد جواب حكومتيهما، فرفضا هذا العرض تأسيساً على أنهما يعترضان على مشروع اللائحة الوطنية .

رد شريف باشا على القنصلين البريطاني والفرنسي :

وإزاء هذا الموقف المتعنت أرسل شريف باشا فى اليوم ذاته – ٨ من أبريل – إلى كل من القنصلين البريطانى والفرنسى مذكرة، استعرض فيها الأحداث المؤسفة التى تلاحقت على مصر ما يقرب من سبعة أشهر، منذ تأليف النظارة الأوروبية الأولى وإبان حكم النظارة الأوروبية الثانية . واستهل شريف المذكرة بقوله إن نظارته قد شكلت فى ضوء المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٨ من أغسطس– آب – سنة ١٨٧٨ ، ومعنى ذلك أنها ألفت على أساس قانوين سليم. ثم كشف شريف فى مذكرته، وقد وضعت باسم مجلس النظار – النقاب عن مظاهر فشل الإدارة الأوروبية فى حكم البلاد، مثل وقوع المجاعة فى أقاليم الوجه القبلى والموقف السلبى، الذى اتخذته النظارة الأوروبية للقضاء على هذه المجاعة أو للتخفيف من آثارها، وإلغاء مدرسة الأيتام العسكرية ، واستقدام ٤٢ مهندساً من أوروبا للعمل فى مسح

---

(١) Dr. Sabry, M.; op. cit., pp. 355- 365.

(٢) ألف شريف باشا ثلاث نظارات أخرى إبان حكم الخديو توفيق:

النظارة الثانية من ٥ يوليو – تموز – إلى ١٨ أغسطس – آب – سنة ١٨٧٩.

النظارة الثالثة من ١٤ سبتمبر – أيلول – ١٨٨١ إلى ٤ فبراير – شباط – ١٨٨٢.

النظارة الرابعة من ٢١ أغسطس – آب – ١٨٨٢ إلى ١٠ يناير – كانون ثان – ١٨٨٤.

الأراضى الزراعية، بينما توجد فى مصر عناصر مصرية قديرة على القيام بهذا العمل، وشروع الناظرين الأوروبيين فى جمع ضرائب سنة ١٨٧٩ من الفلاحين قسراً وبوسائل تعسفية من أول السنة، بينما كانت الأراضى الزراعية تغمرها مياه الفيضان المرتفع، وتحطمت الجسور النيلية التى تحمى الأراضى من غوائل الفيضان (١) ، والضريبة المرتفعة التى قررهان اظر المالية الإنجليزى على زراعة الدخان؛ مما جعل الفلاحين يجتثون جذور أشجار الدخان بدلا من الخضوع لهذه الضريبة، وزيادة الإنفاق الحكومى نتيجة التعيينات الواسعة النطاق لموظفين أوروبيين فى دواوين الحكومة، ومشروع ناظر المالية الإنجليزى بإلغاء قانون الماقبلة مما يجفف بحقوق أصحاب الأراضى الزراعية . ولم تغفل المذكرة التنديد بموقف النظارة الأوروبية من مجلس شورى النواب وامتهان كرامة أعضائه وحقوقهم . واختتمت نظارة شريف مذكرتها بقولها إنها مصممة على بذل أقى الجهد لتحسين أحوال البلاد، وحذرت الحكومتين البريطانية والفرنسية قائلة «إن التجربة قد دلت بحسن نية على أن تشكيل نظارة يدخلها أوروبيون كنظار يتعارض إلى حد كبير مع الشعور الوطنى، ولا يمكن النظر إليها إلا على أنها فكرة مبتدعة تنطوى على أشد الأخطار . وأن محاولة تجربتها مرة أخرى مما يعرض مصر والمصالح المرتبطة بها إلى أخطر النتائج» .

"L'expérience qui, de bonne foi, a été faite d'un cabinet dans lequel entraient comme ministres des Européens, est trop contraire au sentiment national pour n'être pas envisagée comme une innovation des plus dangereuses. La tenter de nouveau serait exposer l'Egypte et les intérêts qui s'y trouvent engagés aux conséquences les plus graves" (2).

لجنة التحقيق العليا تقدم تقريرها النهائي ثم استقالتها :

وفى اليوم التالى – ٨ من أبريل سنة ١٨٧٩ – قدمت لجنة التحقيق العليا تقريرها النهائى إلى الخديو إسماعيل، واستهلت تقريرها بقولها إن مصر فى حالة إفلاس منذ ٦ من أبريل سنة ١٨٧٦ ، وهو التاريخ الذى صدر فيه مرسوم خديوى بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى أبريل ومايو سنة ١٨٧٦ ثلاثة أشهر (٣) . وانتهت اللجنة رأياً إلى أن معالجة الأزمة المالية يجب أن تتم على أساس إفلاس الحكومة (٤) ، وكان هذا التقرير قد قدم

---

(١) بلغ إيراد النيل من فيضان صيف ١٨٧٨ مائة وخمسين ملياراً من الأمتار المكعبة وغرقت الأراضى الزراعية.

(٢) Dr. Sabry, M.; op. cit., pp. 360 - 362.

(٣) انظر ما سبق ، ص ٦٤ , ٢٠ .

(٤) La Commission Supérieure d'Enquête. Rapport concernant le règlement provisoire de la situation financière de l'Egypte, Imprimé à part, au Caire, 1879.

بعد سقوط النظارة الأوروبية الثانية.. رفضته النظارة التى خلفتها برياسة شريف باشا؛ لأنها كانت حريصة على مصالح البلاد القومية، ولأنها رأت أن إعلان إفلاس الحكومة المصرية عار على البلاد وعلى حاكمها أى الخديو، ولو أنه دليل على إفلاس الإدارة الأوروبية Faillite de l'administration européenne فى حكم مصر (١).

وما لبث أن قدم الأعضاء الأوروبيون فى لجنة التحقيق العليا فى ١ من أبريل سنة ١٨٧٩ استقالة جماعية إلى الخديو إسماعيل؛ احتجاجاً على تأليف نظارة وطنية جميع أعضائها من المصريين، وزعماً منهم بأن الإصلاحات المالية لا ينتظر تنفيذها إلا على يد نظارة يتمثل فيها العنصر الأوروبى. والواقع أن لجنة التحقيق العليا قد أدركت أنها هيئة غير مرغوب فى بقائها من ناحية، وأنها أرادت أن تصعد الأزمة السياسية تصعيداً خطيراً من ناحية ثانية، ولإحراج مركز إسماعيل من ناحية ثالثة. أما العضو المصرى الوحيد فى اللجنة هو رياض باشا وكيلها، فكان قد عزل من منصبه فى اللجنة قبل أن يقدم أعضاؤها الأوروبيون استقالتهم الجماعية. وقد أحال الخديو إسماعيل إلى مجلس النظار استقالة الأعضاء الأوروبيين، فأقر مجلس النظار استقالتهم وقبلها الخديو إسماعيل فى ١٢ من أبريل ١٨٧٩ . وتبع استقالة أعضاء لجنة التحقيق العليا استقالة بعض كبار الموظفين الأوروبيين ، نذكر من بينهم فتزجيرالد مدير عام حسابات الحكومة، وبلوم باشا وكيل نظارة المالية، وسير أوكلن كولفن مدير عام مصلحة المساحة (٢).

الإصلاحات الأولى لنظارة شريف تثير معارضة الدول الأوروبية :

كان من أول إجراءات نظارة شريف أنها أرادت أن تضرب المثل الأعلى فى سياسة الحد من نفقات الحكومة ، فقررت تخفيض مرتبات النظار إلى تسعة آلاف جنيه فى السنة وكان عددهم ستة نظار بما فيهم رئيسهم شريف باشا، الذى كان يشغل نظارتين، بينما كانت مرتبات النظار فى نظارة نوبار باشا تبلغ سبعة وعشرين ألف جنيه عدا البدلات . وكانت عددهم ست نظار بما فيهم نوبار الذى كان يشغل نظارتين، أى أن نسبة التخفيض بلغت الثلثين كما قررت أن يذهب هذاا لوفر إلى خزانة الحكومة حتى تنتهى الأزمة المالية. وقررت النظارة أيضاً الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين الأوروبيين من ذوى المرتبات المرتفعة، ومضت قدماً فى تطبيق مبدأ التقشف فى الإنفاق الحكومى (٣).

وكان فى مقدمة إصلاحات نظارة شريف باشا أنها قررت أن يستمر مجلس شورى

(١) Dr. Sabry, M.; op. cit., pp. 345 - 355.

(٢) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٢٢٤.

(٣) Dr. Sabry, M.; op. cit., p. 364.

النواب فى عقد جلساته؛ احتراماً لقراره الذى أعلنه فى مواجهة رياض باشا قبيل استقالة النظارة الأوروبية الثانية. فأرسل شريف بصفته ناظراً للداخلية كتاباً بهذا المعنى إلى مجلس شورى النواب الذى اجتمع فى ١٠ أبريل - نيسان - سنة ١٨٧٩، وقرئ فيه الكتاب الوارد من ناظر الداخلية، وكان مما جاء فيه «حيث إن مقتضيات الأحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة والمفاوضة معه فى بعض مواد مهمة، فقد تقرر بمجلس النظار الذى تشكل الآن استمراره، واقتضى تحريره لسعادتكم (١) للإحاطة بذلك وتفهيم حضرات أعضائه بعدم الانصراف» (٢). ووافق المجلس النيابى على الاستمررا فى عقد جلساته للنظر فيما تقدمه له الحكومة من مشروعات قوانين.

واجتمع المجلس النيابى فى ١٧ مايو - آيار - سنة ١٨٧٩، وحضر الجلسة رئيس النظار شريف باشا وأدلى ببيان جاء فيه أنه مكلف من طرف الحكومة السنية، ليقدم للمجلس لائحته الأساسية (الدستور) (٣) ولائحة الانتخابات الجديدة، اللتين وضعتا فى ضوء ما جاءت به اللائحة الوطنية. وقد أحضر شريف باشا معه إلى المجلس اللائحة الأساسية ليقوم مجلس شورى النواب بدراستها. وأخذ المجلس باقتراح عبد السلام بك المويلحى بتشكيل لجنة برلمانية، من عشرة أعضاء لدرس اللائحة وتقديم تقرير عنها، وعهد المجلس إليه برياسة هذه اللجنة. أما لائحة الانتخابات الجديدة فقد وعد شريف باشا بتقديمها بعد أن يتم مجلس النظار مراجعتها (٤)، وقد قدمتها الحكومة إلى مجلس شورى النواب بجلسة ٢ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٩ فأحالها إلى اللجنة الدستورية لفحصها (٥). وأخذت اللجنة تراجع اللائحة الأساسية ولائحة الانتخابات.. ولكن وقع ما حال دون صدور مرسوم من الخديو إسماعيل بهما، لأن الدول الأوروبية الكبرى رأت أن قيام إسماعيل بهذا الانقلاب السياسى يعد تحدياً لها بل إهانة Une Insulte لحقت بها؛ لأنه يقضى على مصالحها ونفوذها فى مصر، ولأن تشكيل نظارة مصرية لم يدخلها النظاران الأوروبيان يعد إنهاء لحكم حملة السندات؛ فناصبت الخديو العداء وأقامت العراقيل فى وجه نظارة شريف. وانتقل مركز الثقل فى السياسة الأوروبية تجاه المسألة المصرية من القاهرة إلى إستانبول حيث مارست الحكومتان الفرنسية والبريطانية، وتبعتهما حكومات ألمانيا والنمسا وإيطاليا ضغطاً سياسياً على الباب العالى لاتخاذ إجراء سياسى عنيف ضد الخديو إسماعيل بعزله من منصبه.

---

(١) كان يرأس جلسة مجلس شورى النواب فى ١٠ من أبريل ١٨٧٩ مصطفى بك وهبى بالنيابة عن رئيس المجلس أحمد رشيد باشا الذى تخلف لمرضه.

(٢) مضبطة مجلس شورى النواب، جلسة ١٨ ربيع آخر سنة ١٢٩٦.

(٣) عرفت هذه اللائحة الأساسية فيما بعد بدستور سنة ١٨٧٩، مع أن هذا الدستور لم ير النور قط.

(٤) مضبطة مجلس شورى النواب، جلسة ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦.

(٥) مضبطة مجلس شورى النواب، جلسة ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٦.

الفصل الثانى عشر

عزل إسماعيل

قمة التدخل الأوروبى فى شئون مصر إبان حكمه

تمهيد:

كان عزل إسماعيل من حكم مصر هو قمة المأساة فى مصيره السياسى، بل فى حياته كلها والنهاية الرهيبة التى بلغها التدخل الأوروبى فى شئون مصر إبان حكمه. كان الصراع بين إسماعيل وخصومه تدور أرجاؤه فى القاهرة وإستانبول فى وقت واحد.. ففى القاهرة واجه الخديو إسماعيل حشداً كاثراً من قناصل الدول الأوروبية، يضغطون عليه ضغطاً لا هوادة فيه لحمله على التنازل عن الحكم من تلقاء نفسه، ويشنون عليه حرب أعصاب مثيرة لعله يتهاوى فى موقفه . وشهدت إستانبول نشاطاً جمّاً من جانب سفراء الدول الكبرى يضغطون على السلطان عبد الحميد الثانى لاستصدار فرمان منه بعزل إسماعيل ، واندست بين صفوف خصوم إسماعيل شخصيات تطلعت إلى مغانم تظفر بها، وكان من بينها الأمير عبد الحليم باشا عم الخديو إسماعيل. وانتهى هذا الصراع برضوخ مجلس الوزراء العثمانى والسلطان للضغط الواقع عليهما، فأصدر مجلس الوزراء قراراً مسبباً بعزل إسماعيل . وفى ضوء هذا القرار أصدر السلطان «إرادة» بعزل الخديو، وقد تولى الصدر الأعظم إبلاغ إسماعيل بهذا القرار والإرادة برقيّاً فى ضحى يوم ٢٦ من شهر يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٩ ، كما قام الصدر الأعظم فى الوقت ذاته بإرسال برقية إلى الأمير محمد توفيق باشا ولى العهد، يبلغه فيها الفرمان السلطانى بتعيينه خديوياً لمصر مكان والده الخديو إسماعيل. وقبل أن نتكلم عن مراحل ذلك الصراع، نمر مروراً سريعاً على الأسباب العامة والخاصة التى جعلت الحكومات الأوروبية أو معظمها تبذل مساعيها، منفردة ومجتمعة، لدى السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى لعزل إسماعيل، وتوضيح ضراوة الحملة الدبلوماسية التى شنتها كل حكومة من هذه الحكومات.

الأسباب العامة للحكومات الأوروبية بطلبها عزل إسماعيل :

كان فى مقدمة الأسباب العامة الانقلاب السياسى الذى أقدم عليه إسماعيل فى ٧ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٩ ، وأنهى به عهد حكم حملة السندات باستقالة النظارة المصرية الإنجليزية الفرنسية التى كان يرأسها الأمير محمد توفيق ولى العهد وتأليف نظارة مصرية صميمة يرأسها شريف باشا ولم يدخلها الناظران الإنجليزى والفرنسى . ولكن لم يكن هذا

الانقلاب السياسى هو السبب الأوحد فى إصرار الحكومات الأوروبية على خلع إسماعيل بدليل أن هذه الحكومات ، بعد أن حققت هدفها بعزل إسماعيل وإبعاده من مصر، لم تتمسك بتعيين ناظرين أوروبيين ، ولكنها وافقت ، طبقاً للمرسوم الخديوى الصادر فى ١٥ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٧٩ ، على إعادة نظام الرقابة الثنائية الأوروبية على الشئون المالية، واكتفت بأن يكون للرقيبين الإنجليزى والفرنسى حق حضور جلسات مجلس النظار، وأن يكون لهما صوت استشارى . والواقع ، أنه قد تضافرت أسباب عامة أخرى كان لها وزنها فى مطالبة الحكومات بخلع إسماعيل . كان من بينها الخوف الذى انتاب أصحاب الديون الأجانب على ديونهم إذا ظل إسماعيل فى منصبه خديوياً لمصر؛ لاعتقادهم أن وعوده بدفع أقساط الديون وفوائدها لا تبعث على الثقة ، وأنه لن يتردد فى الطعن فى هذه القروض والتخلص منها إذ استطاع إلى ذلك سبيلا ، وبخاصة لأنه كان يعرف تماماً الحيل التى لجأ إليها المرابون فى عقد القروض بحيث لم تكن تصل قيمتها كاملة إلى الخزانة المصرية ، فلجأ الماليون الأجانب إلى رجال السياسة فى حكوماتهم مطالبينهم بالتدخل لعزل إسماعيل حتى يطمئنوا على ديونهم، وكان من بين الأسباب أيضاً مجاهرة إسماعيل بتعاطفه مع الأحرار ومناصرته للحركة القومية، التى كانت تعارض تغلغل النفوذ الأوروبى فى الشئون المالية والسياسية لمصر .

الأسباب الخاصة ببعض الحكومات الأوروبية، والتى جعلتها تطالب بخلع إسماعيل :

إلى جانب الأسباب العامة التى تجمعت وجعلت الحكومات الأوروبية تلح فى المطالبة بخلع إسماعيل، كانت هناك أسباب خاصة ببعض هذه الحكومات جعلتها تطالب بخلعه ، ومن بين هذه الحكومات أو الدول نذكر :

أولا : فرنسا

من الغريب أن فرنسا كانت على رأس هذه الدول ؛ إذ كانت تحدوها رغبة قوية فى الانتقام من إسماعيل وإيقاع الضرر به، كما يقال فى القانون الدولى العام Malice prepense وتوجيه ضربة قاضية له تعصف بمستقبله ومصيره استناداً إلى أن هذا الخديو باع أسهم مصر فى شركة القناة للحكومة البريطانية فى شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٧٥ ، وأضاع على فرنسا فرصة ذهبية لاقتناء هذه الثروة الضخمة من الأسهم ، ولولا تصرف إسماعيل لأصبحت شركة القناة شركة فرنسية لحماً ودماً بما تحققه من تملك أغلبية ساحقة جداً فى أسهمها؛ مما يعيد لفرنسا جزءاً من مركزها المرموق الذى فقدته فى الحرب السبعينية (١٨٧٠ – ١٨٧١) بهزيمتها المروعة أمام الجحافل الألمانية (البروسية) . وكانت هذه النزعة الانتقامية التى سيطرت على الوزارة الفرنسية سنة ١٨٧٩ وعمت الشعب الفرنسى دليلا على الجهل المطبق لأمة؛ إذ لم يكن فى مقدور الحكومة الفرنسية سنة ١٨٧٥ أن تقف فى وجه الحكومة البريطانية

لمنع مصر من بيع الأسهم لهذه الحكومة لأسباب بسطناها من قبل. ولكن تنوسيت هذه الحقيقة بحيث لم يكن لفرنسي، كما يقول فارمان قنصل عام الولايات المتحدة الأمريكية في مصر ، أن يقنع بأقل من المطالبة بعزل إسماعيل وإخراجه من مصر؛ إذا لم يكن في الإمكان المطالبة بدمه (١) . وقد نجحت فرنسا في تحقيق بغيتها بعزل إسماعيل، ولكنها ضحت بمركزها المتفوق في مصر في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والذي كونته منذ حملة بونابرت على مصر سنة ١٧٩٨ ودعمته في حكم كل من محمد على وسعيد وإسماعيل ، واستأثرت بريطانيا بهذا المركز المتفوق الذي مهد لها السبيل للانفراد باحتلال مصر بعد قرابة ثلاث سنوات من عزل إسماعيل. وقد تدهورت العلاقات الفرنسية البريطانية بسبب هذا الاحتلال، واندفعت الدبلوماسية الفرنسية في إثارة المتاعب في وجه بريطانيا في مصر وفي أنحاء شتى من العالم. واستطال هذا التدهور في العلاقات بين الدولتين قرابة اثنتين وعشرين سنة؛ حتى تمكنتا من تسوية النزاع بينهما على حساب المصالح الفرنسية في مصر والمصالح البريطانية في مراكش (المملكة المغربية حاليا) بصدور تصريح ٨ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٠٤ .

ويتكلم فارمان الأمريكي، وبحق ، عن طبيعة كل من الفرنسيين والإنجليز .. فالفرنسيون يضحون بالمستقبل من أجل إرضاء نزعة مؤقتة ، على النقيض من الإنجليز الذي يتريثون في وزن كل عناصر موضوع مطروح عليهم، ثم يقررون قبل انتهاج سياسة معينة أي الوسائل والأوقات تكون أكثر نفعاً لهم في النهاية. وهم بهذا الأسلوب يكون في مكنتهم أن يصبروا ، وأن يصبروا طويلا حتى تسنح لهم الفرصة المناسبة (٢).

ثانياً : بريطانيا :

كان هدف إنجلترا من مطالبتها عزل إسماعيل هو تمهيد الطريق لها للانفراد باحتلال مصر عسكرياً وبسط حماية مقنعة A Viled Protectorate عليها، وكانت الدبلوماسية البريطانية قد استطاعت استدارج الحكومة الفرنسية للموافقة على الاشتراك معها ظاهراً في تسوية المسألة المصرية ثم زحزحتها بمضي الوقت عن الميدان. واتفقت معها أول الأمر على إنشاء رقابة ثنائية إنجليزية فرنسية حولتها إلى رقابة مالية وسياسية، تحت مختلف الأسماء والأشكال ، ثم ابتدعت نظام النظارة الأوروبية يدخلها ناظر إنجليزي وناظر فرنسي ويرأسها نوبار الأرمني لأول مرة في تاريخ مصر. وظهر تفوق نفوذ الناظر الإنجليزي على نفوذ نظيره الفرنسي بحيث أصبحت له الكلمة العليا في نظارة نوبار باشا.. فكانت النظارة الأرمنية الإنجليزية الفرنسية المصرية تعميقاً وتجسيداً للنفوذ البريطاني في مصر، ولا يخفى أن نوبار

---

(١) Farman, E.; Egypt's Betrayal.

الترجمة العربية ،ص ٢٤١.

(٢) المرجع السابق.

كان معروفاً بميوله البريطانية وبعدائه لإسماعيل ، وأن الحكومتين البريطانية والفرنسية قد فرضتاه على الخديو لوثوقهما بولائه لهما. وكان المسئول عن هذا التصرف هو وادنجتون وزير خارجية فرنسا لأنه قاد – عن غير قصد – السياسة الفرنسية بحيث خدمت الهدف البريطانى البعيد وهو احتلال مصر.. فقد كان مؤتمر برلين الأوروبى على وشك الاجتماع فى ١٣ من يونيو –حزيران – سنة ١٨٧٨، وكان من المتوقع أن تعرض عليه المسألة المصرية من بين المشكلات التى كانت تواجهها الدولة العثمانية فى ذلك الوقت. ورأى وزير الخارجية الفرنسية– كشرط أساسى لاشتراك حكومته فى المؤتمر – استبعاد بحث المسألة المصرية من مناقشات المؤتمر وأن تكون تسويتها مقصورة على فرنسا وبريطانيا دون سواهما. وقد ندد ، فيما بعد حسبما ذكرنا (١)، قنصل فرنسا العام فى مصر البارون دى ميشيل بسياسة وادنجتون وزير الخارجية الفرنسية ، وقال إن بريطانيا سرعان ما كشفت النقاب عن مطامعها الاستعمارية ورغبتها فى الاستئثار بالمنافع، وكان من الأصوب لفرنسا لو عرضت المسألة المصرية على مؤتمر برلين الأوروبى فيعمل على تدويلها . وكان قنصل فرنسا العام مخطئاً فى تقديره للموقف فى هذه النقطة الأخيرة؛، لأن بريطانيا لم تكن تسمح على الإطلاق بتدويل المسألة المصرية بعد فتح قناة السويس للملاحة البحرية الكبرى، وبعد شرائها أسهم مصر فى شركة القناة؛ لأن هدفها النهائى كان السيطرة على مصر بما فيها قناة السويس مالياً وسياسياً وإدارياً وعسكرياً . وجدير بالذكر أن الدول الأوروبية تكتلت لتدويل قناة السويس فى لجنة باريس الدولية سنة ١٨٨٥ نكاية فى بريطانيا، ولكن فشل هذا التكتل الدولى بسبب التحفظ البريطانى المشهور (٢) ، وكشف القنصل الفرنسى العام أيضاً عن نوايا سير ريفرز ولسن الناظر الإنجليزى بوضع مصر تحت الحماية البريطانية .

ويضاف إلى هذه الأسباب الخاصة ببريطانيا سبب آخر، هو اعتقادها أن الجو السياسى فى مصر بعد عزل إسماعيل سيكون فى صالح بريطانيا لأن الخديو الجديد ، وهو توفيق ، حاكم غير عنيد وينصاع لتوجيهات بريطانيا مما يسهل عليها تحقيق هدفها وهو احتلال مصر. وهكذا تبدو الفروق صارخة بين أهداف فرنسا وبريطانيا من مطالبتهما عزل إسماعيل ، فبينما كانت فرنسا تبغى الانتقام من إسماعيل ، كانت بريطانيا تستهدف تمهيد الطريق لاحتلال مصر

---

(١) انظر ما سبق ، ص ص ٧٨, ٢٠ – ٢٠٨٠.

(٢) عن هذا الموضوع انظر :

دكتور عبد العزيز محمد الشناوي: تكتل الدول لتدويل قناة السويس نكاية فى بريطانيا. بحث ضاف منشور على دفعتين فى حوليات كلية الآداب بجامعة القاهرة فى المجلد الثالث والعشرين، الجزء الأول، مايو ١٩٦١ ص ص ١١ – ١٥٢ مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٦ ، والمجلد ذاته، والعدد ذاته، الجزء الثاني، ديسمبر ١٩٦١ ص ص ١ – ٤٧، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٦.

عسكرياً ، ولم تدرك فرنسا إلا بعد فوات الوقت أن حليفتها بريطانيا كانت تخفى عنها مشروعها الاستعمارى .

ثالثاً : ألمانيا :

دخل فى النزاع فجأة عنصر جديد من مصدر لم يتوقعه أحد قط. وكان هذا العنصر الطارئ هو ظهور المستشار الألمانى أوتو بسمارك Otto von Bismarck (١٨١٥ - ١٨٩٨) فى المسألة المصرية . كان لألمانيا فى ذلك الوقت (١٨٧٩) نفوذ ضئيل ومتواضع جداً فى شئون الشرق ، وبالتالى لم يكن لها نفوذ يذكر بالقياس إلى نفوذ إنجلترا وفرنسا . وكان نصيب ألمانيا فى الدين السائر مبلغاً يصل إلى ٧٤٠,٠٠٠ دولار ، وكذلك كان نصيب الإمبراطورية الثنائية النمساوية المجرية يقرب من هذا المبلغ . وكان قنصلا ألمانيا ، والنمسا والمجر ، يشكوان من أن الخديو إسماعيل لا يأبه بمطالبهما فى الوقت الذى يلبى مطالب قنصلى بريطانيا وفرنسا ، وكانا يقولان دائماً إنه لا يوجد فى مصر سوى قنصلين عامين فقط: قنصلى بريطانيا وفرنسا ، أما القناصل الباقون فيمكنهم أن يذهبوا إلى حال سبيلهم (١) . وبلغ هذا القول مسامع بسمارك وشعر بالإهانة نظراً لمركز ألمانيا الثانوى فى مصر، ووجد الفرصة سانحة لكى يشعر العالم بنفوذه، ويحصل على مركز هام فى مصر يتماشى مع هيبة الإمبراطورية الألمانية، التى أسسها وكفل لها تفوق النفوذ العسكرى والسياسى فى القارة الأوروبية . وكانت أصداء نجاحه فى جمع الدول الأوروبية تحت رياسته فى مؤتمر برلين الأوروبى (يونيو - يوليو ١٨٧٨) لاتزال ماثلة فى أذهان رجال السياسة فى أوروبا ، وعلى ذلك صحت عزيمة بسمارك على أن يزج بالإمبراطورية الألمانية فى غمار السياسة الدولية خارج أوروبا ويرفع من شأن هذه الإمبراطورية الوليدة فى مجال جديد ويظهر سطوتها ويكسب لها مزيداً من الانتصارات السياسية، ولكن كان هذا القول فى الواقع تبريراً أكثر منه تفسيراً لتدخل بسمارك الفجائى فى المسألة المصرية . كان السبب الجدى هو أن الخديو إسماعيل كان قد أصدر مرسوماً بتاريخ ٢٢ من أبريل - نيسان - سنة ١٨٧٩ أعدته نظارة شريف باشا، وهو يقضى بجدولة سداد جميع ديون الحكومة بشتى أنواعها ومنها الديون السائرة .. وقد كفل هذا المرسوم حقوق جميع الدائنين وأقر التعهدات المالية التى ارتبطت بها مصر، واعترف وزير خارجية فرنسا، وادنجتون ، فى رسالته المؤرخة فى ٢٥ من أبريل - نيسان - سنة ١٨٧٩ إلى قنصل فرنسا العام، جودو ، بأن هذا المرسوم لايختلف فى نقاطه الجوهرية عن مشروع ريفرز ولسن (٢) . ولكن لما كان عدد كبير من رعايا ألمانيا من المسهمين فى الديون السائرة، دمغ المستشار الألمانى بالبطلان هذا المرسوم الخديوى تأسيساً على أن الخديو ونظارة شريف باشا لايملكان إصدار قوانين مالية

---

(١) فارمان ، الترجمة العربية، ص ٢٤٣.

(٢) Le livre Joune, 1879, p. 278.

تمس حقوق الدائنين الأجانب دون موافقة حكوماتهم طبقاً للائحة ترتيب نظام المحاكم المختلطة فى مصر.. وقدم القنصل الألمانى العام البارون دى سورما Le Baron de Saurma احتجاجاً فى ١٨ من مايو – آيار – سنة ١٨٧٩ إلى الخديو إسماعيل . ونظراً لأن هذا الاحتجاج أصبح مثلاً أعلى فى السياسة الدولية اتخذته حكومات ست دول كبرى ، فإننا نذكر هنا نصه الحرفى نقلاً عن الأستاذ الدكتور محمد صبرى .

"Le gouvernement d'Allemagne voit dans le décret du 22 avril par lequel gouvenement d'Egypte en annulant des droits acquis et reconnus, fixe de son autorité seule le réglement de ses dettes, une violation ouverte et directe des obligations internationales assumées par lui en adoptant la Réforme judiciaire" (1).

وهذه ترجمتنا الشخصية لهذا الاحتجاج الألمانى:

«ترى حكومة ألمانيا فى المرسوم الصادر فى ٢٢ من أبريل، والذى بمقتضاه تلغى حكومة مصر حقوقاً مكتسبة ومعترفاً بها، وتحدد باستخدام سلطتها وحدها سداد ديونها، انتهاكاً سافراً ومباشراً لالتزامات دولية أخذت بها نفسها وتبنتها فى الإصلاح القضائى» (٢) .

وقد كشف تيودور روتشتين فى كتابه Egypt's Ruin أى «خراب مصر» عن الملابسات التى أحاطت بإرسال هذا الاحتجاج الألمانى، وتتلخص فى أن سير ريفرز ولسن ناظر المالية فى النظارتين الأوروبيتين، لما رجع من مصر ناقماً حاقداً ، ذهب توا إلى أصحاب مؤسسة روتشيلد المالية فى باريس ونجح فى إثارة المخاوف فى نفوسهم، وزين لهم أن يفزعوا إلى المستشار الألمانى بسمارك ليأخذ بناصرهم. كان السر فى هذا التوجيه غير الأمين أنه كان لايزال على مؤسسة روتشيلد من قرض الدومين، الذى عقده سير ريفرز ولسن ليؤدى منه الديون السائرة أكثر من مليونى جنيه. ولكن النظارة الأوروبية لم تنفق قرشاً واحداً فى هذا السبيل بل تركت أداء هذه الديون السائرة للنظارة الوطنية برياسة شريف باشا، فلما طلب الأخير من بنك روتشيلد أن يدفع بقية القرض، رفض البنك رفضاً باتاً محتجاً بأن الأراضى التى من حقه أن يتسلمها خالية من كل رهن قد رهنها ريفرز ولسن من قبل. واعتقد البنك أنه إذا رفض دفع المال المتبقى فإن أصحاب الديون السائرة لاينالون حقهم. ولما كان أغلب هؤلاء من رعايا ألمانيا والنمسا ، فإن حكومتى هاتين الدولتين لابد أن تتدخلا فى الأمر. وكانت هذه هى

---

(١) Dr. Sabry, M.; op. cit., p. 366.

(٢) يقصد بعبارة الإصلاح القضائى التى وردت فى النص الفرنسى قانون إنشاء المحاكم المختلطة.

الطريقة التى برز منها المستشار الألمانى إلى الميدان (١) ، وقد أيد هذه الواقعة مؤرخ إنجليزى آخر هو جون مارلو (٢).

أصداء الاحتجاج الألماني :

بعثت وزارة الخارجية الألمانية بصورة من هذا الاحتجاج إلى حكومات الدول الأوروبية ، فلقيت تأييداً تفاوتت درجاته قوة وضعفاً . فبعد أن قدم قنصل ألمانيا العام فى مصر احتجاج حكومته فى ١٨ من مايو – آيار – سنة ١٨٧٩ ، قدم قنصل النمسا والمجر العام الاحتجاج ذاته إلى الخديو فى ١٩ منه، وقدمه قنصل بريطانيا العام فى ٧ من يونيو – حزيران – والقنصل الفرنسى العام فى ١١ منه، والقنصل الروسى العام فى ١٢ منه، والقنصل الإيطالى العام فى ١٥ منه . وكانت الحكومة الروسية تتأرجح فى موقفها بين التظاهر بمسايرة الدول الأوروبية فى سياستها إزاء المسألة المصرية وتأييد إسماعيل فى موقفه . أما الخديو إسماعيل، فقد وقف من هذا التكتل الدولى موقفاً دستورياً ، فكان يطلب إلى كل قنصل توجيه الاحتجاج إلى شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية، الذى أجاب عن هذه الاحتجاجات المتلاحقة بأن أسلوب الحكم الفردى المطلق الذى كان يمارسه الخديو إسماعيل قد طويت صفحاته ، وأن الحكم أصبح يمارس بواسطة نظارة مسئولة أمام مجلس شورى النواب، وأن إسماعيل غدا يحكم مع مجلس النظار وبمعاونته . أما من الناحية الموضوعية .. فقد أوضح شريف باشا لقناصل الدول بأنه بعث لهم بصورة من المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٢ من أبريل – نيسان – للتصديق عليه من حكوماتهم، ولكنها رفضت الموافقة عليه .

كان الاحتجاج الألمانى للحكومة المصرية يحمل الطابعين المالى والسياسى معاً ، وبمثابة دعوة من المستشار الألمانى بسمارك لإسقاط النظارة الوطنية برياسة شريف باشا وإحلال النظام الدولى محلها، وهو النظام القائم على إدخال الناظرين الإنجليزى والفرنسى واغتصاب الموارد المالية المصرية لصالح الدائنين الأجانب، وبعبارة أخرى إعادة حكم حملة السندات .. ومما يؤيد هذا الهدف الذى توخاه بسمارك من احتجاجه أن شريف باشا عندما أحرجته احتجاجات الدول الست بعث إليها فى ١٥ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٩ ، مذكرة، أبلغها فيها أن المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٢ من أبريل – نيسان – قد أوقف تنفيذه ، وأن

(١) Rothstein, Th.; Egypt's Ruin. 1910.

الترجمة العربية لهذا الكتاب بعنوان «تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠» بقلم الأستاذين عبدالحميد العبادى ومحمد بدران. الطبعة الثانية ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، ص ١٠١.

(٢) Marlowe, John; op. cit., p. 101.

الديون السائرة ستؤدى بأكملها، ولكن لم يؤد هذا الإذعان إلى تغير موقف الحكومات الأوروبية(١).

أما الحكومتان البريطانية والفرنسية .. فقد فوجئتا بالاحتجاج الألمانى ونظرتا إليه شذراً ، ولكنهما اضطرتا إلى مسايرة ألمانيا . وازداد موقف حكومتى لندن وباريس حرجاً لسببين: كان السبب الأول يتمثل فى أن سداد جميع الديون السائرة لم يدخل قط فى حساب حملة السندات البريطانيين والفرنسيين، الذين كانوا يحرصون على أن يستأثروا وحدهم بالخير كله، وأن المشروع الألمانى سوف يضر بمصالح الدائنين الآخرين (٢). وأما السبب الثانى فكان يرجع إلى شعور بريطانيا وفرنسا بشىء من الحرج حين رأتا ألمانيا ، وهى أقل منهما مصالح ومطامع فى مصر، تسبقهما إلى التدخل فى المسألة المصرية فى هذه المرحلة ، ومن ثم استقر رأيهما على أن يكون تدخلهما أشد عنفاً وأكثر حسماً بالمطالبة بعزل إسماعيل.. وقد وجدتا أن الطريق أمامهما معبد فى إستانبول لانصياع السلطان عبد الحميد الثانى لرغبتهما فى خلع إسماعيل. ولكن يجدر بنا أن نذكر حقيقة مهمة حتى لا يقع خلط فى أذهان البعض بين أهداف الاحتجاج الألمانى وأهداف بريطانيا وفرنسا.. فلم يكن هدف الاحتجاج الألمانى المطالبة بعزل إسماعيل وإنما استهدف أمرين: أولهما إلغاء المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٢ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٩ ليضمن المستشار الألمانى بسمارك حصول الرعايا الألمان على حقوقهم فى الديون السائرة ، وثانيهما إسقاط نظارة شريف باشا وإعادة حكم حملة السندات عن طريق النظارة المصرية الإنجليزية الفرنسية، فهناك فرق كبير بين إسقاط نظارة شريف والمطالبة بعزل إسماعيل.

بسمارك ونوبار :

يضاف إلى هذا السبب الدور المنسوب إلى نوبار باشا فى تحريض بسمارك على التدخل فى المسألة المصرية .. فقد كان نوبار على صلة وثيقة بقنصل ألمانيا العام فى مصر، كما كان على علاقة قوية من قبل بالسفير الألمانى فى لندن، وهو الكونت بدى مونستر منذ سنة ١٨٧٧ ، وكان يزور هذا السفير ويقضى معه بعض الأمسيات فى دار السفارة الألمانية متحدثاً معه عن فكرته فى وجوب بسط الحماية البريطانية على مصر مسفهاً أسلوب إسماعيل فى حكم الخديوية المصرية. وكان السفير الألمانى ينقل آراء نوبار تارة إلى بسمارك ، وتارة أخرى إلى بيلو وزير

---

(١) Rothstein, Th.;
الترجمة العربية ، ص ١٠٢.

(٢) Rothstein, Th.; op. cit.
الترجمة العربية للكتاب، ص ١٠٢.

الخارجية الألمانية (١). ويقول الأستاذ الدكتور محمد صبرى إن نوبار كان يبدو وأنه فى حماية ألمانيـــة (٢) un protégé allemand ، ونضيف هنا أنه كان أيضاً من عملاء بريطانيا ومن مؤيدى الاحتلال البريطانى.. وضع نفسه فى خدمة ودعم الاحتلال وقد استغل نوبار وجوده فى مصر، قبل أن يصدر إليه إسماعيل الأمر بمغادرتها أو بعبارة أكثر دقة بنفيه من مصر، وقد غادرها فى ٢٠ من مايو – آيار – سنة ١٨٧٩ . وفى خلال المدة التى قضاها فى مصر منذ إسقاط نظارته فى ٢٣ من فبراير – شباط – سنة ١٨٧٩ ، استغل صلاته بقنصل ألمانيا العام وبعض قناصل الدول الأخرى لإقامة العقبات أمام نظارة شريف التى تألفت فى ٧ من أبريل–نيسان سنة ١٨٧٩ . ومن ثم صدر الاحتجاج الألمانى فى ١٨ من مايو – آيار – ١٨٧٩ . وهذا الدور المنسوب إلى نوبار لا يرقى إلى مرتبة اليقين ، ولكن لم يكن مستبعداً أن يقوم به نوبار؛ لأن المتعمق فى دراسة تاريخ نوبار يصل إلى حقيقة لا مراء فيها هى أن هذا الأرمنى المسيحى لم يكن يحمل ذرة من الوفاء لإسماعيل وبخاصة فى السنوات الأخيرة من حكم هذا العاهل. وسنرى أنه فى عهد الاحتلال البريطانى، وكان يشغل فى فترة منه منصب رئيس النظارة ، رفض عودة إسماعيل باشا من منفاه فى إستانبول إلى مصر بعد أن اشتد به المرض.. وكل ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد إن نوبار لم يكن بعيداً عن التمهيد لصدور الاحتجاج الألمانى.

رابعاً : النمسا :

كان ظهور النمسا والمجر فى المسألة المصرية نتيجة طبيعية للاحتجاج الألمانى؛ بحيث أصبحت السياسة النمساوية المجرية مسايرة لسياسة ألمانيا ومقتفية خطاها فى السياسة الخارجية. فقد كانت الملكية الثنائية التى تمت سنة ١٨٦٧ بين النمسا والمجر ويطلق عليها (٣) Ausgleich قد ارتبطت مع ألمانيا والروسيا فى تحالف عقد فى يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٢ ، وعرف باسم عصبة الأباطرة الثلاثة Dreikaiser Bund، وظل هذا التحالف قائماً حتى انتهى سنة ١٨٨٧ ، ولو أن ارتباط النمسا والمجر بألمانيا كان أقوى بكثير من ارتباطها بالروسيا. ومهما يكن من أمر قيام الملكية الثنائية وإبرام عصبة الأباطرة الثلاثة، فقد كانت للنمسا والمجر أسبابها الخاصة والعامة أيضاً.. فمن الأسباب الخاصة رغبة النمسا كدولة دائنة فى أن تضمن لرعاياها حصولهم على مالهم من ديون سائرة فى مصر على غرار ما فعلت ألمانيا. أما الأسباب العامة فهى ارتباطها الوثيق فى السياسة الخارجية بألمانيا وضرورة قيام تنسيق بين سياستهما الخارجية؛ بدليل أن النمسا قدمت احتجاجها إلى الخديو إسماعيل فى اليوم التالى لتقديم ألمانيا احتجاجها، وليس من المعقول أن تقدم النمسا احتجاجها بهذه السرعة

---

(١) انظر ما سبق .

(٢) Dr. Sabry M.; op. cit., p. 366.

(٣) ظلت الملكية الثنائية بين النمسا والمجر نيفاً وخمسين عاماً ، وانتهت سنة ١٩١٨ عقب الحرب العالمية الأولى.

إلا إذا كانت على علم تام ومسبق بنية ألمانيا على تقديم احتجاجها ونقاطه الرئيسية وموعد تقديمه ،وانتظرت حتى قدم قنصل ألمانيا العام احتجاج حكومته إلى الخديو إسماعيل من باب الاحترام والتقدير للمستشار الألمانى بسمارك، ثم بادرت إلى تقديم الاحتجاج النمساوى فى ضحى اليوم التالى.

خامساً : إيطاليا :

كان الرأى السائد فى دول أوروبا أن إيطاليا هى أقوى الدول الصغرى وأصغر الدول الكبرى وأضعفها . وكان الإيطاليون بصفة عامة يشعرون بمركب النقص ، فعلى الرغم من أنهم ظفروا بالوحدة القومية سنة ١٨٧٠ (١) ، إلا أن الأزمات المالية والاجتماعية والاضطرابات الداخلية كانت تلاحقهم. وفى الوقت ذاته كانوا يعيشون على ذكريات الماضى ويعتبرون أنفسهم ورثة الإمبراطورية الرومانية القديمة وتراودهم الأحلام والأمانى فى بعث مجدهم القديم. ولما تدهور الموقف المالى والسياسى فى مصر فى أواخر حكم إسماعيل، تطلعت الحكومة الإيطالية إلى أن يكون لها دور فى المسألة المصرية. وقد رأينا أنها طالبت فى شهر أكتوبر – تشرين أول– سنة ١٨٧٨ بتعيين ناظر إيطالى أسوة بالناظرين الإنجليزى والفرنسى فى نظارة نوبار، لولا أن وقف فى وجهها السفير البريطانى فى روما سير باجت Paget . وكانت قد ظفرت ببعض المناصب فى مصر، فكان لها بعض القضاة الإيطاليين فى المحاكم المختلطة منذ سنة ١٨٧٦ ، ثم مثلت فى لجنة صندوق الدين وفى لجنة التحقيق العليا. ورأت الحكومة الإيطالية أن السياسة الحكيمة تتطلب منها التعاون السلمى مع بريطانيا بوجه خاص، حتى إذا أرادت الأخيرة الانفراد بالنفوذ فى مصر كان فى استطاعة الحكومة الإيطالية مساومتها على مسائل فى شمالى إفريقية مثل مراكش، أو ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية برقة.. وعلى ذلك كانت أهداف إيطاليا من تقديم الاحتجاج إلى إسماعيل متعددة:

١– القيام بدور سياسى سلمى فى المسألة المصرية، أسوة بدور بعض الدول الكبرى، وهو دور يرضى كبرياء الشعب الإيطالى .

٢– كسب ود بريطانيا وإقامة الدليل على أنها لن تقيم عقبات فى وجه السياسة البريطانية فى مصر.

٣– تطلعها إلى تأييد بريطانيا لها فى مجال الاستعمار ؛ خاصة فى شمالى إفريقية.

٤– تنمية المصالح الإيطالية السياسية والاقتصادية فى مصر.

وجدير بالذكر أن الوزارة الإيطالية برياسة دبريتيس Dphritis تلقت فى صيف ١٨٨٢

(١) بقيت خارج حدود إيطاليا بعض أقاليم يسكنها عدد كبير من الإيطاليين، مثل: الترنتينو ، والتيرول ، وتريستا. وأطلق عليها اسم Italie Irridenta أى إيطاليا التى لم تضم.

دعوة من وزارة الأحرار برياسة جلادستون؛ للاشتراك بقواتها مع القوات البريطانية فى حماية قناة السويس وفى القضاء على الثورة العرابية. ولكن اعتذرت الوزارة الإيطالية عن عدم الاشتراك بقواتها فى العمليات الحربية ، وكان فى مقدمة أسباب اعتذارها خوفها أن يتجلى ضعفها حربياً فتفقد مركزها نهائياً .

سادساً : الروسيا :

اعترضت الروسيا على مطالبة بريطانيا وفرنسا بعزل إسماعيل . ورأى الباحثون غير المتعمقين أن موقف الروسيا اتسم بالتناقض. فبينما قدم قنصل الروسيا العام احتجاج حكومته إلى القاهرة فى ١٢ يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٩ على غرار الاحتجاج الألمانى، وما لحقه من احتجاجات دول أخرى، إذا بقيصر الروسيا إسكندر الثانى (١٨٥٥ – ١٨٨١) يردف هذا الاحتجاج بالاعتراض على مطالبة بريطانيا وفرنسا بخلع إسماعيل. ولكن لم يكن هناك تعارض أو تناقض فى موقف الروسيا، فالاحتجاج الروسى كان إجراء شكلياً لم تهدف من ورائه إلى اتخاذ إجراءات لاحقة خطيرة. أما اعتراض القيصر على طلب حكومتى لندن وباريس بتنحية إسماعيل عن حكم مصر، فكان ينبثق عن السياسة العليا لحكومته ؛ فاهتمام الروسيا بمواجهة مشكلات الدولة العثمانية كان اهتماماً بلقانياً آسيوياً.. وكانت الروسيا تعتبر نفسها وريثة الدولة العثمانية فى هذين الميدانين . وكان من الممكن أن يغض قيصر الروسيا الطرف عن مطالبة بريطانيا بعزل إسماعيل، لولا أنها وقفت عدة مرات موقفاً عدائياً من الروسيا. وكان من أحدث هذه المواقف، وأقربها إلى الأذهان السياسية العدائية التى انتهجتها حكومة لندن تجاه الروسيا فى الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧ – ١٨٧٨) ، وما أعقبها من اعتراض بريطانيا على معاهدة سان ستفانو ومطالبتها بعرض هذه المعاهدة على مؤتمر برلين الأوروبى لتعديل أحكامها ثم إقدام بريطانى على احتلال جزيرة قبرص، والموقف غير الودى الذى اتخذه الوفد البريطانى فى مؤتمر برلين؛ إذ حال دون تحقيق المشروعات الروسية فى البلقان وفى البحر المتوسط. كل ذلك جعل العلاقات الروسية البريطانية مثار سخط عميق لدى القيصر إسكندر الثانى، الذى اعتقد أن مؤتمر برلين الأوروبى كان إذلالاً كبيراً للروسيا ، وأن بريطانيا كانت مسئولة إلى حد كبير عن هذا الإذلال.. فأراد القيصر أن يثأر من بريطانيا، وأن يكيل لها بالكيل نفسه فيثير المتاعب فى وجهها فى المسألة المصرية ، ومن هنا جاء رفضه مناصرة بريطانيا فى طلبها عزل إسماعيل.

خطأ إسماعيل في تقديره لأزمة الاحتجاجات :

وكان لإسماعيل مقدرة هائلة على التحكم فى أعصابه خلال الأوقات العصيبة مفسراً الأحداث التى يمر بها تفسيراً يبعث الطمأنينة فى نفسه.. ومما لا جدال فيه أن هذا التصرف لايصدر عن حاكم مسئول حصيف. ففى أزمة الاحتجاجات المتلاحقة، اعتقد أنها سحابة

صيف لاتلبث أن تنقشع استناداً إلى أن بريطانيا كانت مشغولة وقتذاك بحرب الزولو فى جنوبى إفريقية، وأن وزارة ديزرائيلى قد هبط مركزها فلم تكن لها القوة التى تمتعت بها من قبل ، وأن المشكلات قد تزاحمت عليها، وخلص رأياً إلى أن بريطانيا مضطرة إلى ترك المسألة المصرية جانباً بعض الوقت.

أما فرنسا.. فلم يحسب إسماعيل لها حساباً كبيراً؛ إذ اعتقد أن الجمهورية الثالثة فيها لن يطول أمدها، لأن دعائمها لم تكن قد توطدت بعد، وكانت الكارثة العسكرية التى تعرضت لها فى معركة سيدان ٢ سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٧٠ ، ونجاح القوات الألمانية فى احتلال باريس فى ٢٨ من يناير – كانون ثان – ١٨٧١، وفرض معاهدة فرنكفورت (١٠ من مايو – آيار) بشروط جائرة ، قد نالت من مركزها الدولى منالا عظيما. واعتقد إسماعيل أن نظام الإمبراطورية سيعود إلى فرنسا فى خلال ثلاثة أشهر ، وقال «كانت الإمبراطورية حليفة لى. ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لاتستطيع الدول أن تعمل عملا ما ضدى»، ولكن خاب تقديره للموقف، فلم تمر أيام ذات عدد حتى قابله قنصلا بريطانيا وفرنسا ينقلان إليه تبليغاً خطيراً من حكومتيهما .

فرنسا وبريطانيا تطالبان إسماعيل بالتنازل عن الحكم:

بينما كان إسماعيل يبذل جهوده لاكتساب تأييد السلطان عبد الحميد الثانى له، لم تقف فرنسا وبريطانيا مكتوفتى الأيدى.. ففى ١٩ من يونيو قام قنصل فرنسا العام تيكو وزميله قنصل بريطانيا العام سير فرانك لاسل بتبليغ إسماعيل ما يلى بناء على تعليمات حكومتهما : «اتفقت الحكومتان الفرنسية والبريطانية على أن تشيرا على سموكم رسمياً بالنزول عن حكم الخديوية ومغادرة مصر. فإذا قبلتم هذه المشورة عملت حكومتانا معاً على تقرير مخصصات مالية كافية لسموكم وعدم إحداث تغيير فى نظام وراثة الحكم ، فهو ينتقل إلى الأمير توفيق. ويجب ألا يخفى على سموكم أن برفضكم التنحى عن الحكم، ستضطرون حكومتى باريس ولندن إلى التوجه إلى السلطان مباشرة، وتجعلهما فى حل من وعدهما لكم بالمخصصات المالية ومن المحافظة على وراثة الحكم لمصلحة الأمير توفيق» (١).

دراسة تحليلية لهذا التبليغ:

ونخرج من هذا التبليغ الثنائى بعدة حقائق ، منها: أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية كانتا مطمئنتين لاستعداد السلطان لعزل إسماعيل، وأن الحكومتين اتفقتا على مطالبة الخديو بالتنازل عن الحكم من تلقاء نفسه لأن مثل هذا التنازل طواعية يجعل لفرنسا وبريطانيا نفوذاً أكبر فى مصر؛ لأن عزل إسماعيل تم بإرادتهما وتدخلهما ، وفى الوقت ذاته يجنبهما الارتباط

---

(١) Cromer, Lord; op. cit., vol. 1, p. 135.

بأى التزامات تجاه السلطان فى مقابل استجابته لرغبتهما . وأخيراً كانت الحكومتان يحدوهما الأمل فى أن إسماعيل قد يضعف أمام إغراء المال وأمام ضمان تقلد ابنه الأمير توفيق حكم مصر بعد اعتزاله مدفوعاً بالعاطفة الأبوية نحو ابنه وفلذة كبده ، وكان يعده لتقلدَ الحكم من بعده منذ عدة سنوات.

موقف إسماعيل من التبليغ :

وكان لهذا التبليغ وقع أليم فى نفس الخديو، وأدرك أن مصيره قد تقرر، فطلب من القنصلين مهلة يومين ليفكر فى الأمر. ولما انقضى الموعد جاءه القنصلان، فأبلغهما أنه أبرق إلى إستانبول لتلقى التعليمات من السلطان، وأنه لم يتلق الإجابة بعد، وحينما يصله الرد سوف يثقل عليهما بالحضور لإبلاغهما به. وأضاف قائلا إنه يستمد سلطته من جلالة السلطان، وإنه لايستطيع أن يعفى نفسه من مسئوليات الحكومة دون صدور أوامر من السلطان. وقد أثارت هذه الإجابة قنصل فرنسا العام، فقال للخديو بأسلوب غير مهذب «منذ متى كنت خادماً ذليلاً للباب العالى ؟» فأجابه إسماعيل فوراً «منذ ولادتى يامسيو» ، واستمر قنصل فرنسا يناقش الخديو مسألة التنازل عن الحكم ويحثه عليها دون انتظار قرار من السلطان. واحتدمت المناقشة بينهما ووجه هذا القنصل الاتهام إلى إسماعيل بعصيان السلطان أكثر من عشرين مرة، فقال الخديو «إنى أتحداك أن تذكر واقعة واحدة» . وحينما ارتج القول على قنصل فرنسا ، تدخل قنصل بريطانيا لإنقاذ زميله بأن سأل الخديو عما إذا كان من الأفضل فى هذه الواقعة بالذات أن يتصرف إسماعيل تحت مسئوليته الخاصة.. فأجابه إسماعيل على هذا التساؤل بأسلوب مهذب للغاية قائلا «سيدى العزيز ، إذا كانت أول واقعة تريدنى أن استخدم فيها استقلالى عن جلالة السلطان هى أن اتنحى عن السلطة التى خولها لى، فإنى لا أرى أى فائدة تعود على من ذلك» (١) ، والتزم القنصل البريطانى الصمت أمام قوة المحاجة التى أبداها إسماعيل. أما القنصل الفرنسى، فقد استأنف المناقشة ووجه تهديداً إلى إسماعيل بأنه إذا لم يقبل النصيحة الفرنسية البريطانية فسيخلفه على الأريكة المصرية الأمير حليم باشا ، وينفى إسماعيل من مصر دون أن يأخذ معه شيئاً. وأنهى القنصل الفرنسى المقابلة بعد أن أفرغ ما فى صدره من حقد، فوقف وأدار ظهره لإسماعيل وخرج من مكتبه دون أن يحييه، وتبعه القنصل البريطانى الذى حرص على تحية الخديو قبل أن يغادر المكتب .

كان السر فى هذا الأسلوب الاستفزازى الذى انتهجه تريكو قنصل فرنسا العام نحو إسماعيل يكمن – فى لحمته وسداه – فى سوء نية الحكومة الفرنسية تجاه الخديو إسماعيل شخصياً لأسباب سبق أن بسطناها فى هذا الفصل.. كان هذا القنصل يمثل حكومة بلاده فى

---

(١) Rifaat, M., op. cit., p. 169.

مصر وكان بحقيقة مشاعر حكومة باريس نحو إسماعيل عليما خبيراً، وبدأ يتصرف فى ضوء هذه المشاعر وبدت منه تصرفات غير لائقة أغضبت منه الخديو ، فطلب الأخير من الحكومة الفرنسية استدعاءه إعمالا لحقه طبقاً لقواعد القانون الدولى العام. واستجابت باريس لطلب الخديو، ثم عادت فنقلته مرة أخير إلى مصر (١)! ! ويقول القنصل العام الأمريكى تعليقاً على هذا الحادث إن تصرف الحكومة الفرنسية كان إهانة مباشرة لإسماعيل، تظهر مدى تحيز القابضين على زمام حكومة باريس ضد الخديو ؛ لأن الهدف من إعادة تعيينه فى منصبه السابق فى مصر هو أن يوجه تبليغاً رسمياً إلى إسماعيل باعتزال الحكم وفقاً للشروط التى عرضها مع القنصل البريطانى(٢).

الأمير حليم باشا يتطلع إلى تقلد حكم مصر :

وكان الأمير حليم باشا (٣) هو عم إسماعيل وابن محمد على الكبير والمرشح الأول لتولى الحكم فى مصر ، بعد أن توفى الأمير مصطفى فاضل سنة ١٨٧٥ (٤) لولا أن إسماعيل كان قد استصدر من السلطان عبد العزيز سنة ١٨٦٦ فرماناً بتغيير نظام وراثة الحكم ؛ بحيث تنتقل إلى أكبر أنجال الوالى الحاكم. وقد بذل حليم باشا جهوداً مكثفة فى إستانبول حيث كان يقيم لإلغاء النظام الجديد.. ولذلك كان الأمير حليم باشا هو الراية الحمراء، التى يلوح بها الفرنسيون فى وجه إسماعيل. وفى مرحلة سابقة للتبليغ الفرنسى البريطانى استشير السلطان عبد الحميد الثانى فى الأمر، فعبر عن رغبته فى تعيين الأمير حليم باشا خديوياً، ومعنى هذه الرغبة أن السلطان استقر رأيه على عزل الخديو إسماعيل وتعيين الأمير حليم باشا مكانه. ولم يغير السلطان رأيه إلا تحت ضغط شديد مارسته بريطانيا، التى كانت تخشى أن يكون الأمير حليم باشا ذا نزعة استقلالية متطرفة ، أو يقع تحت نفوذ السلطان الذى قد يحاول الاستفادة من الوضع السياسى الجديد فى مصر، ويلغى الامتيازات التى قد منحت لإسماعيل من قبل. وكانت بريطانيا تعتقد فى ضرورة الإبقاء على هذه الامتيازات كضمان لمصالح الدائنين الأجانب، وكان معروفاً عن عبد الحميد تمسكه بالحكم الانفرادى المطلق فى الدولة ودعم سلطة واختصاصات الحكومة المركزية فى إستانبول. ومع ذلك كان إسماعيل يراوده الأمل حتى آخر لحظة فى أن تختلف الدول فيما بينها؛ لأن إبراهام بك وكيل إسماعيل فى إستانبول قد أبرق إليه فى ٢٢ يونيو – حزيران – بأن السفير الروسى أسر إليه بأن الروسيا لا توافق على عزل إسماعيل، وكان

---

(١) Rifaat, M., op. cit., p. 168.

(٢) فارمان ، الترجمة العربية، ص ٢٤٥.

(٣) اسم هذا الأمير عبد الحليم باشا. وتطلق عليه غالبية المصادر والمراجع اسم حليم باشا من قبيل الاختصار ، وسنلتزم فى هذه الدراسة بهذا الاسم المختصر.

(٤) كان الأمير مصطفى فاضل هو أخو الخديو إسماعيل وكان يكبره سناً.

إسماعيل يأمل، من ناحية أخرى، فى أن يرفض السلطان النزول على رأى بقية الحكومات الأوروبية الكبرى، وكان إسماعيل قد أوفد إلى إستانبول طلعت باشا أحد أفراد حاشيته؛ ليستميل السلطان إلى جانبه وزوده بالرشا والهدايا. وكان هذا المبعوث من الرجال المخلصين لإسماعيل الذى ظل يراسله بعد نفيه إلى نابولى (١)، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه . ويرى الأستاذ الرافعى أنه قد تكون لقلة المال المعروض دخل فى هذا الإعراض (٢)؛ ولذلك كان السلطان تصدر عنه تأكيدات متضاربة حول موقفه من عزل إسماعيل، ومما يذكر أن إسماعيل لما تلقى برقية رسوله فى ٢٢ يونيو أبرق إليه فى اليوم ذاته قائلا: «إنى معتمد على حميتكم وإخلاصكم جرياً على عادتى.. يجب أن تنقلوا لى يوماً بعد يوم، بل ساعة بعد أخرى، كل ما يجرى ويقال عن مصر فى السفارات وفى القصر السلطانى وفى الباب العالى. فاتخذوا كل الوسائل الممكنة لمعرفة هذه الأمور. وأبرقوا إلى بكاملها ودون تحفظ، لأنه لا غنى لى فى الآونة الحاضرة عن أن أعرف كل تفصيل صغير» .

بعض القناصل يقابلون الخديو في الساعة الثالثة بعد منتصف الليل:

ولكن حدث فى ليلة ٢٤ يونيو أن تلقى قنصل فرنسا العام فى مصر برقية من إستانبول، جاء فيها أن السلطان عوّل على عزل الخديو وتعيين الأمير عبد الحليم باشا مكانه . وعلى الرغم من وصول هذه البرقية فى ساعة متأخرة بعد منتصف الليل، ذهب قنصل فرنسا ومعه قنصل بريطانيا (٣) وقنصل ألمانيا إلى قصر عابدين فى الساعة الثالثة صباحاً، وطلبوا مقابلة الخديو إسماعيل، وأحدث حضورهم فى هذه الساعة المتأخرة من الليل انزعاجاً شديداً وسط حريم الخديو؛ إذ اعتقدت والدته أن وراء هذه الزيارة مؤامرة لاغتياله، فرجته ألا يقابلهم. ولكن إذا علم شريف باشا رئيس مجلس النظار كان يرافق القادمين رضى بمقابلتهم. وكان فى فزع شديد.. فأبلغه القناصل فحوى البرقية، وأنهم جاءوا ليتيحوا له آخر فرصة للتنازل عن الحكم وضمان تعيين ابنه توفيق مكانه، وإلا فبعد ساعات قلائل يتقلد الأمير عبدالحليم باشا حكم مصر وتفوت الفرصة إلى الأبد.. فرد الخديو بأن الوقت لا يزال متسعاً لتنازله عن الحكم، وأنه سيقابلهم فى الغد وحياهم مودعاً وعاد إلى غرفته .

قد تكون هذه البرقية الفرنسية نوعاً من حرب الأعصاب، أراد بها السفير الفرنسى فى

---

(١) Guindi, Georges Bey et Tagher, Jacques; Ismail d'aprés les documents Officiels avec avant-propos et introduction hisorique. Le Caire, 1946, p. 239.

(٢) الرافعي، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٢٣١.

(٣) يقول كرابيتس إن قنصلى فرنسا وألمانيا ذهبا إلى إسماعيل . ولم يذكر القنصل الإنجليزي، انظر: Crabites, P.; op. cit.,

الترجمة العربية، ص ٢٥٤.

إستانبول ، فورنيه Fournier تحطيم إسماعيل نفسيًّا، وحمله على قبول التنازل عن الحكم طوعاً ليظفر بالمخصصات المالية، وليضمن تولية ابنه توفيق حكم مصر وليبعد عدوه اللدود عبد الحليم عن ارتقاء حكم مصر. ومهما يكن من أمر هذه المقابلة غير المناسبة فى توقيتها وغير الإنسانية.. فقد كانت مظهراً بشعاً للتدخل الأوروبى الاستعمارى فى مصر، ولكن إسماعيل ثبت فى موقفه ضد هؤلاء القناصل العتاة. وأرسل برقية إلى إبراهام بك، قال فيها إن القناصل الثلاثة أيقظوه من نومه الساعة الثالثة بعد منصف الليل، وأبلغوه أنهم تلقوا برقية من إستانبول تخبرهم أن مجلس الوزراء قرر سحب الفرمان الشامل الصادر لإسماعيل سنة ١٨٧٣، وتعيين الأمير حليم باشا خديوياً ، وطلب إلى مندوبه أن يذهب فوراً إلى قصر السلطان ليتحقق من هذا النبأ. وفى اليوم التالى، تلقى إسماعيل من إبراهام برقية جاء فيها «فوضى جلالة السلطان أن أبرق إلى سموكم بأن بيان قنصلى فرنسا وبريطانيا[١] غير صحيح بتاتاً والتفاصيل تابعة» [٢]. ودلت الأحداث اللاحقة على أن السلطان عبد الحميد الثانى فى هذا التبليغ كان يستهدف التضليل والخديعة بإسماعيل ومفاجأته بإصدار «إرادة سنية» بعزله من حكم مصر، وفى رواية لورد كرومر إن إسماعيل كان فى صدد إعداد مرسوم خديوى بزيادة عدد الجيش إلى ١٥٠,٠٠٠ مقاتل [٣] ، وقد جرى البحث فى إجراء عسكرى وقاذى لغمر الأراضى المحيطة بالإسكندرية بالمياه [٤]. ولكن تتابعت الأحداث بسرعة فلم يكن هناك متسع من الوقت لإرسال أخبار من إبراهام بك لإسماعيل أو لتنفيذ ما اعتزمه إسماعيل من إجراءات عسكرية؛ لأنه فى ضحى اليوم التالى - ٢٦ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٩، وصلت القاهرة من إستانبول برقيتان من الصدر الأعظم [٥] : تضمنت البرقية الأولى «إرادة» من السلطان عبد الحميد الثانى

---

(١) لم يرد فى البرقية ذكر لقنصل ألمانيا .

(٢) محفوظات عابدين سابقاً (محفوظات القلعة حالياً. ملف إبراهام بك سنة ١٨٧٩).

(٣) Cromer, Lord, op. cit., t.; 1, p. 140.

(٤) Rifaat M.; op. cit., p. 169.

(٥) جاءت برقيتا الصدر الأعظم مؤرختين بالتقويم الهجرى وهو ٦ من شهر رجب سنة ١٢٩٦، وهذا هو السر فى الخلط الذى وقع بين المؤرخين المصريين والأجانب ، فيذكر بعضهم التاريخ المقابل بالتقويم الميلادى وهو ٢٥ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٩، والبعض الآخر يذكره ٢٦ يونيو. ومن الفريق الأول.

Sammarco, A; Précis. t. 4, p. 362.

Marlowe, John, op. cit., p. 102.

ومن الفريق الثانى : Rifaat, M.; p 169. Dr. Sabry, M.; p. 370. ، الرافعى عصر إسماعيل ، ج٢، ص ٢٣٠ دكتور محمد صفوت ، الاحتلال الإنجليزى لمصر إلخ، ص ٣ ، Crabites, P.; Ismail الترجمة العربية، ص ٢٥٦ ,Farman الترجمة العربية ص ٢٥٠ ، والقول الفصل فى هذا الخلاف هو ما ذكره محمد مختار باشا فى كتابه التوفيقات الإلهامية ص ٦٤٨ ؛ إذ ذكر بصريح العبارة أن ٦ رجب كان يوافق ٢٦ يونيو. وكان معايشاً لهذه الأحداث وظل يؤرخ لها حتى شهر صفر ١٣١٠ (أغسطس- سبتمبر ١٨٩٢). وأيده فى هذا الصدد المستشرق Wustenfeld, F. فى جداول السنين الهجرية بما يوافقها من السنين=

بعزل إسماعيل مستنداً إلى أسانيد لم تكن من صنع إسماعيل . أما البرقية الثانية .. فكانت موجهة إلى الأمير توفيق باشا بتعيينه خديوياً لمصر خلفاً لوالده، وقد تم تنفيذ ما جاء فى البرقيتين فى اليوم ذاته.

برقية عزل إسماعيل:

كانت البرقية الأولى موجهة إلى «سمو إسماعيل باشا خديو مصر السابق» وجاءت صياغتها على النحو التالى:

«إن الصعوبات الداخلية والخارجية التى وقعت أخيراً فى مصر قد بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدى استمراره إلى إيجاد المشكلات والمخاطر لمصر والدولة العثمانية. ولما كان الباب العالى يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته مما يقضى به الفرمان الذى خولكم حكم مصر. ونظراً لما تبين أن بقاءكم فى الحكم يزيد المصاعب الحالية، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته ، بناء على قرار مجلس الوزراء ، بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة البرقية إلى التخلى عن حكم مصر احتراماً للأمر السلطانى» (١) .

برقية تعيين الأمير توفيق باشا خديوياً لمصر مكان والده:

أما البرقية الثانية فكانت موجهة إلى «سمو توفيق باشا خديو مصر» فى اليوم ذاته من الصدر الأعظم ، وكانت كما يملى «إن رغبة جلالة السلطان هى ضمان وسائل التقدم والأمن فى مصر التى تعد جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية. هذا .. وإن الامتيازات التى منحت لحكومة هذه الولاية تثبت تماماً حسن نيتنا تجاهها. ولكن العقبات الداخلية والخارجية التى نجمت لبعض الوقت تحتم علينا عزل والدكم الجليل إسماعيل باشا.

«وإن مقدرتك وفطنتك المعترف بها من جلالة السلطان تنبئان بأنك ستتمكن من حكم هذه الولاية حكماً سليماً وتنشر الأمن والهدوء فى ربوعها تحقيقاً لرغبة جلالة السلطان. وبناء عليه .. فقد عينك جلالته بإرادة سنية خديوياً على مصر ، وسيسلم إليك الفرمان السلطانى طبقاً للمراسم المعتادة».

«ولقد طلب من إسماعيل باشا فى رسالة رقية أخرى أن يتنحى عن أعمال الحكومة. وبناء عليه .. فبمجرد تسلم هذه الرسالة البرقية ، عليك أن تجمع العلماء والموظفين وأعيان البلاد لتبلغهم نصوص هذه الإرادة السنية الخاصة بتعيينكم حيث تباشرون إدارة أعمال الحكومة».

=الميلادية، ص ص ١١٢ - ١١٣.

(١) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج٢، ص ٢٣٢.

«وإن هذا المركز السامى لمكافأة على مقدرتك. وسيكون تقلدك الحكم إيذاناً ببدء النظام والتقدم اللذين سوف يسودان البلاد التى دعيت لإدارة حكومتها.

«وإنى لأتمنى لك نجاحاً عظيماً وأهنئك بتقلدك الحكم» (١) .

إبلاغ إسماعيل قرار عزله:

وصلت هاتان البرقيتان إلى القاهرة فى وقت واحد . وكانت البرقية الموجهة إلى الخديو إسماعيل فى قصر عابدين قد تسلمها زكى باشا سر تشريفاتى (٢) ، وكان معه فى مكتبه بالدور الأول خيرى باشا المهردار (٣) وبعض كبار الموظفين.. فلما قرأوا عنوان البرقية وأنها موجهة إلى «سمو إسماعيل باشا خديو مصر السابق» أدركوا فحوى البرقية. وحار الجميع فى طريقة تسليمها إلى إسماعيل الذى كان وقتئذ فى الدور الثانى، وامتنع الجميع عن حملها إليه بحجة أن تسليمها من اختصاص النظار. وبينما هم يتجادلون، أقبل شريف باشا رئيس مجلس النظار فسلمت إليه البرقية وأدرك من عنوانها ما تحويه . ورأى أن واجبه يقتضى أن يحملها بنفسه إلى الخديو. وصعد إليه فى الطابق الثانى وسلمه البرقية ففضها وقرأها، وأدرك أن آخر أمل قد انطفأ شعاعه. وصاح قائلا «هذا ما أناله جزاء إرسالى إبان حكمى عشرين مليوناً من الجنيهات الإسترلينية إلى إستانبول» (٤) . ثم طوى الرسالة ، وطلب إلى شريف باشا أن يبعث فى طلب الخديو الجديد إلى قصر عابدين فوراً ، وأسرع شريف ينزل الدرج إلى باب جانبى، وبدلاً من أن يبعث فى طلب توفيق استقل عربته وذهب إليه بنفسه.

وكان توفيق يقيم فى ذلك الوقت فى قصر الإسماعيلية الذى اتخذه سكناً له من قبل. وكان هذا القصر على مقربة من كوبرى قصر النيل وعلى مسافة قريبة من قصر عابدين. ولما بلغ شريف قصر توفيق، وجده على أهبة الاستعداد لدخول عربته التى كانت فى الانتظار وعلى وشك أن تتوجه إلى عابدين، وجلس شريف إلى جانبه. وسلمه توفيق برقية الصدر الأعظم له فقرأها ثم أعادها إلى توفيق، وسأله عما إذا كان سيتخذ الإجراءات اللازمة لإعلانه خديوياً فى القلعة هذا المساء.. فأومأ إليه توفيق بالإيجاب.

ولما وصلت العربة إلى المدخل الرئيسى لقصر عابدين صعدا السلم الفخم، وقابلهما

---

(١) Farman الترجمة العربية للكتاب، ص ص ٢٥٠ – ٢٥١.

(٢) «سر» كلمة تركية معناها رئيس أو قائد جيش. وكلمة سر بدأة لكلمة تليها تحدد معناها . وسر تشريفاتى معناها كبير أو رئيس التشريفاتية (رجال التشريفات) وسر عسكر الفرنساوية معناها قائد الجيش الفرنسى.

(٣) مهردار كلمة تركية استخدمت فى تاريخ الدولة العثمانية بمعنى حامل الأختام السلطانية ، واستخدمت فى مصر منذ عصر دولتى المماليك

(٤) فارمان ، الترجمة العربية، ص ٢٥٠.

إسماعيل عند مدخل حجرة الاستقبال وأخذ يد ابنه ورفعها إلى شفتيه، وقال «أحييك بصفتك أفندينا» ، وهو اللقب الذى كان يطلقه المصريون على الحاكم، سواء أكان والياً أم خديوياً. ثم قبله على كلتا وجنتيه قائلا «أتعشم ألا تنسى أننى والدك» وتوجه على الفور بعد ذلك إلى جناحه الخاص. وعقب هذه الأحداث بقليل اجتمع شريف باشا رئيس مجلس النظار وأعضاء نظارته بقصر عابدين ، وظهر الخديو السابق أمامهم وأعلن رسمياً فى حضورهم قبوله اعتلاء ابنه توفيق باشا أريكة الخديوية المصرية [1]. وكتب «محضر» سجل فيه إعلان إسماعيل الذى وقع عليه كما وقعه شريف باشا وسائر النظار ، وبذلك طويت إلى الأبد حكومة الخديو إسماعيل بعد حكم استمر ستة عشر عاماً وخمسة أشهر وبضعة أيام. وكان إسماعيل أول والٍ من أسرة محمد على يعزل من منصبه فى القرن التاسع عشر، وإذا كان السلطان عبد المجيد الأول قد أصدر فرماناً بعزل محمد على من ولاية مصر، وأبلغ إليه فى ٢٢ سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٤٠ إبان اشتداد الأزمة المصرية العثمانية الأوروبية ، فإن محمد على لم يأبه بهذا الفرمان وتأهب لمحاربة القوات العثمانية، وبادر إلى تقوية استحكامات الإسكندرية. ولم يجرؤ السلطان على تنفيذ فرمانه ، وكان من بين أسباب تراجعه أن إنجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا أرسلت مذكرة فى ٣٠ يناير - كانون ثان - سنة ١٨٤١ إلى الباب العالى، طلبت فيها رجوع السلطان عن فرمان العزل وتخويل محمد على حكم مصر وراثياً فى أسرته، واستجاب السلطان إلى طلب الدول الأربع.. أما إسماعيل فقد تم عزله ببرقية أرسلها له الصدر الأعظم يبلغه فيها «الإرادة»، التى أصدرها السلطان عبد الحميد الثانى فأذعن لها فوراً . ولم تطلق رصاصة واحدة احتجاجاً على عزله .

حفل تنصيب الأمير توفيق باشا خديوياً لمصر :

أرسلت فى اليوم ذاته - ٢٦ يونيو - مذكرات رسمية عاجلة إلى قناصل الدول على اختلاف درجاتهم وقضاة المحاكم المختلطة الموجودين فى القاهرة وغيرهم، بشأن تغيير خديو مصر وتعيين الأمير توفيق مكانه. وكانت هذه المذكرات مصحوبة بدعوتهم لمقابلة الخديو الجديد بعد ظهر ذلك اليوم فى قصر الإسماعيلية ومرافقته إلى القلعة للاحتفال بإعلان تعيينه خديوياً . وفى الموعد المحدد، وصل أعضاء السلك القنصلى بملابسهم الرسمية، ووصل فى أعقابهم قضاة المحاكم المختلطة يرتدون جميعاً ملابسهم الرسمية [2]. وكان الخديو توفيق وأخواه

---

(١) الترجمة العربية لكتاب روثستين Rothstein ص ١٠٣.

(٢) كانت تتكون من الطربوش الأحمر والرداء الإستانبولى ، وهو معطف ذو صف واحد بياقة منتصبة، ثم وشاح قرمزى عريض تنتهى أطرافه بشرابات ذهبية اللون. وكان الوشاح يلتف فوق الكتف الأيسر ومثبتاً عند الخصر الأيمن، ووضعوا على صدورهم دبوساً كبيراً حفرت عليه بالنقش البارز الشمس البازغة، وكتبت عليه باللغة العربية بالطلاء الأسود عبارة «العدل أساس الملك» .

فارمان الترجمة العربية للكتاب ص ٢٥٣.

الأميران حسين وحسن والنظار وموظفو البلاط وكبار الضباط والأعيان موجودين فى قصر الإسماعيلية.. ثم غادر الجميع القصر فى عربات أقلت العربة الأولى الخديو توفيق وأخويه وشريف باشا. ولما تحركت العربة ، أطلقت المدافع مائة طلقة وطلقة طبقاً للتقاليد المعتادة، وسارت فى أعقابها عربات تقل سائر المدعوين إلى القلعة حيث أقيم الاحتفال الذى اقتصر على قراءة برقية الصدر الأعظم الموجهة إلى توفيق بتعيينه خديوياً خلفاً لوالده إسماعيل.. وكان الاحتفال بسيطاً وقصيراً، أقيم فى قصر محمد على الذى بناه فى القلعة، جلس الخديو وأخواه والنظار فى غرفة استقبال فسيحة واستقبل توفيق أعضاء السلك القنصلى أولا وعند دخولهم وقف توفيق وتقدم لاستقبالهم.. وألقى عميد السلك القنصلى كلمة موجزة باللغة الفرنسية بالنيابة عن نفسه وبالأصالة عن زملائه. ورد عليه توفيق باللغة نفسها، ثم قدمت لهم القهوة وسمح لهم بالانصراف.. ثم تقدم قضاة المحاكم المختلطة وبعدهم الهيئات الدينية والمدنية والعسكرية تقدم ولاءها للخديوى الجديد ، ولم يتقدم أحد من هذه الهيئات لشرب القهوة. وفى نهاية الحفل ، أطلقت المدافع مرة ثانية مائة مرة ومرة، وعاد الخديو توفيق إلى سكنه فى قصر الإسماعيلية.

التزام توفيق بأوامر إستانبول :

والحق أن الخديو توفيق قد التزم التزاماً دقيقاً بما جاء فى برقية الصدر الأعظم له فى ٢٦ يونيو بأن يكون أول عمل له بمجرد تسلمه البرقية عقد اجتماع، يحضره علية القوم وإبلاغهم فحوى البرقية ومباشرة أعمال الحكومة. والواقع أن توفيق قد تغاضى عن تأخر صدور الفرمان السلطانى بتعيينه خديوياً كما جرت التقاليد، وما كان فى استطاعة الخديو الجديد أن يفعل أكثر من التريث . وقد تأخر السلطان عبد الحميد الثانى عن عمد فى إصدار الفرمان؛ لأنه أراد استغلال الوضع السياسى الجديد فى مصر بعزل إسماعيل، واعتقد أن له الحق فى سحب المزايا التى نالتها مصر فى الفرمان الشامل سنة ١٨٧٣ ، وشعرت بريطانيا وفرنسا بما يبيته السلطان، فأبلغتا الباب العالى أنهما لا توافقان على أن يسترد السلطان المزايا التى أقرتها الدولة فى فرماناتها السابقة وطلبتا الاطلاع على مشروع الفرمان الجديد قبل إعلانه. وقد وافق السلطان على مطلبى هاتين الدولتين إلى حد بعيد، ولم يكن هدفهما هو صالح مصر بل كانتا تبغيان ألا يزداد نفوذ الدولة العثمانية فى مصر؛ بحيث يكون عقبة فى سبيل تحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر. ودارت محادثات مكثفة بين وزارة الخارجية العثمانية والسفيرين البريطانى والفرنسى فى إستانبول، أسفرت عن صدور الفرمان السلطان إلى توفيق باشا فى ٧ من أغسطس– آب – سنة ١٨٧٩ ، جاء به إلى مصر مندوب عن السلطان عبد الحميد الثانى، وهو على بك فؤاد باشكاتب المابين الهمايونى. وأقيم حفل كبير فى ديوان الغورى بالقلعة، تلى فيه الفرمان السلطانى فى ١٤ من أغسطس؛ أى بعد تقلد الخديو توفيق مقاليد الحكم بتسعة

وأربعين يوماً. وهكذا استمر التدخل الأوروبى فى شئون الحكومة المركزية فى إستانبول وفى الخديوية المصرية على عهد توفيق، وكان على السلطان عبد الحميد أن يدفع ثمن استجابته لمطالب حكومات الدول الأوروبية الاستعمارية بعزل إسماعيل .

جاء فرمان ٧ من أغسطس – آب– سنة ١٨٧٩ جامعاً لمصلحة الدولة العثمانية ومصالح الحكومات الأوروبية والدائنين الأجانب. أما مصالح توفيق والشعب المصرى.. فلم تلق الرعاية ذاتها، وأدخلت فى الفرمان تعديلات استهدفت وضع قيود على بعض الامتيازات، التى تقررت لمصر من قبل استناداً إلى أن هذه الامتيازات قد نشأت عنها مشكلات خطيرة ازدحم بها حكم إسماعيل (١).

تصرفات غير لائقة من السلطان وقنصلي فرنسا وبريطانيا تجاه إسماعيل بعد عزله مباشرة :

توجه القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية عقب حفل ٢٦ من يونيو مباشرة إلى قصر عابدين حيث زار الخديو السابق إسماعيل نظراً للعلاقة الوثيقة التى ربطت بينهما فى السنوات السابقة. وفى أثناء الزيارة تكلم إسماعيل بصراحة قائلاً إنه ينبغى عليه أن يبحر من الإسكندرية يوم الأحد أو يوم الاثنين ٢٩ و٣٠ من يونيو إلى إستانبول؛ حيث يتوقع أن يقضى فيها بقية حياته، واقترح عليه القنصل الأمريكى بأن أى دولة أوروبية قد تكون أكثر ملاءمة له من إستانبول لأنه أقام عدة سنوات فى فرنسا وأن له شغفاً كبيراً بالحضارة الأوروبية . فأجاب إسماعيل «نعم، قد تكون أوروبا أكثر ملاءمة لى شخصياً. أما بالنسبة لعائلتى، وبالنسبة لتقاليدنا وعاداتنا ، فإن هذا لن يكون ملائماً، بل سيكون مستحيلا» (٢) . ومعنى هذه الإجابة أن إسماعيل كان، يوم صدور قرار عزله ، يعتزم التوجه إلى إستانبول والإقامة فيها مع ذويه وأفراد حاشيته.

وقام القنصل العام الأمريكى بزيارة ثانية لإسماعيل مساء يوم السبت ٢٨ يونيو فى قصر عابدين لوداعه ، وقد أخبره إسماعيل أن السلطان عبد الحميد الثانى رفض الإذن له فى التوجه إلى إستانبول. وكان إسماعيل يشعر بالأسى العميق من تصرف السلطان، الذى أبان عن حقيقة مشاعره نحوه، وأضاف إسماعيل إلى قوله أنه ينبغى عليه أن يغادر القاهرة صباح يوم الاثنين ٣٠ من يونيو، وأن يبحر من الإسكندرية فى أصيل اليوم ذاته .

وتجمعت الأحزان والهموم على إسماعيل.. ففى خلال الأربع وعشرين ساعة من صدور قرار عزله زاره قنصل فرنسا العام للاستفسار عن موعد إبحاره؛ بحجة أنه يريد إصدار

---

(١) الرافعي، *الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي*، الطبعة الثانية ، ١٩٤٩، ص ص ٢٨ – ٣٠ ودكتور محمد مصطفى صفوت، *الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه* . دار الفكر العربى للقاهرة . ١٩٥٢، ص ص ١١ – ١٢.

(٢) فارمان ، *الترجمة العربية*، ص ٢٥٧.

الأوامر إلى السفن الحربية الراسية فى ميناء الإسكندرية؛ لكى تؤدى له عند سفره التحية التى تليق بمقام الملوك . وقد كانت باريس تعيش فى ابتهاج شديد منذ عزل إسماعيل لنجاحها فى نصرها الدبلوماسى بالانتقام الرهيب والثأر منه.. ثم زاره قنصل فرنسا مرة أخرى فى ٢٨ من يونيو وكان معه القنصل البريطانى خشية أن يكون هناك بعض التأخير فى رحيله. وكان السبب فى هذا التعجيل فى ترحيل إسماعيل أن الجماهير المصرية، وقد علمت بنبأ عزل إسماعيل فى الساعة الثانية بعد ظهر يوم الخميس ٢٦ من يونيو، قد أظهرت تعاطفاً عليه، بل قابلت نبأ عزله بالوجوم والآسى.. فلم يكن هناك شعور بالابتهاج الشعبى بسبب عزل إسماعيل على الرغم من العادة الشرقية والتجهم للحاكم المعزول وتركه لمصيره ، فكان قصر عابدين مزدحماً منذ تسرب نبأ العزل بالزائرين، الذين توافدوا زرافات ووحداناً للتعبير عن مشاركتهم الوجدانية .

وزار القنصلان الفرنسى والبريطانى فى اليوم ذاته - ٢٨ من يونيو - الخديو الجديد الشاب توفيق وأصرا على أن يغادر إسماعيل البلاد فوراً، وطلبا أيضاً أن يغادرها الأميران حسين وحسن نجلا إسماعيل. ويعلق فارمان أيضاً على مطلبى القنصلين الفرنسى والبريطانى من الخديو توفيق بقوله إن أولياء أمره المسيحيين قد طلبا منه ألا ينفى والده فحسب، بل أخويه اللذين كانا فى عمره تقريباً واللذين لم يشك فيهما أحد، وكان قرار النفى هو أول قرار تقريباً يصدره الخديو الجديد توفيق باشا (١).

رحيل إسماعيل عن مصر :

تحدد يوم الاثنين ٣٠ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٩ موعداً لمغادرة الخديو السابق إسماعيل البلاد المصرية . وقضى الأيام الثلاثة السابقة على رحيله يستعد للسفر، وجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من قصوره ونقلها إلى اليخت «المحروسة»، الذى كان معداً فى الإسكندرية لسفره عليه .

ومما يذكر أن الخديو توفيق كان باراً بوالده الخديو السابق إسماعيل، فلم يسمح له فقط بأخذ هذه الثروة الضخمة معه إلى منفاه، بل قرر له مخصصات مالية كبيرة.. كان مجلس النظار برياسة شريف باشا قد قرر لإسماعيل فى مطلع شهر يوليو - تموز - ١٨٧٩ ، أى بعد بضعة أيام من مغادرته ، ٣٠,٠٠٠ جنيه سنوياً، ولوالدة إسماعيل ٢٥,٠٠٠ جنيه، ولزوجاته ٣٦,٠٠٠ جنيه، ولكريمته الأميرة توحيدة هانم ١٨,٠٠٠ جنيه، ولكل من نجليه الأميرين حسين وحسن ١٨,٠٠٠ جنيه. كما تضمن قرار مجلس النظار تخصيص مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه للخديو توفيق، ٣٥,٠٠٠ جنيه لوالدة توفيق ، ٢٠,٠٠٠ جنيه لزوجة توفيق الوحيدة . وبذلك بلغ مجموع مخصصات العائلة الخديوية ٣٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً.. ولما رفع هذا القرار إلى الخديو

---

(١) فارمان ، الترجمة العربية، ص ٢٥٧.

توفيق تنازل لوالده عن ٢٠,٠٠٠ جنيه تضم إلى مخصصاته كل سنة. وألغى ما كان مقرراً لوالدة توفيق ولزوجته الوحيدة ، وكان مجموع مخصصات هاتين السيدتين ٥٥,٠٠٠ جنيه، فهبطت مخصصات الأسرة الخديوية إلى ٢٤٥,٠٠٠ جنيه .. وقد زيدت هذه المخصصات فى موازنة سنة ١٨٨٠ إلى ٣١٥,٠٠٠ جنيه (١) .

وكان يوم سفر إسماعيل يوماً مشهوداً؛ إذ تقاطر منذ الصباح الباكر الكبراء والأعيان وجماهير الشعب على قصر عابدين ليودعوا الخديو السابق. وفى منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً وصل الخديو توفيق إلى قصر عابدين يودع والده. وفى تمام الساعة الحادية عشرة خرج إسماعيل متوكئاً على ابنه توفيق، وركبا العربة وجلس توفيق إلى يساره .. وكانت مظاهر الحزن العميق تغمر الوالد، وركب بعدهما النظار والكبراء. وسار الموكب حتى بلغ محطة سكة حديد القاهرة ، وكان الجنود مصطفين على جانبى الشوارع لتحية الخديو السابق، وازدحمت على أرصفتها الجماهير تذرف الدموع سخينة.. فالشعب المصرى فى مجموعه شعب عاطفى ونبيل، يتأثر بسرعة فى المواقف الإنسانية ، ولكنه ينسى بسرعة .

ولما بلغ الركب المحطة ترجل إسماعيل، ووقف توفيق يودعه وكانت عيناه مغرورقتيين بالدموع، وألقى إسماعيل كلمة موجزة ومؤثرة وجهها إلى المودعين، ثم التفت إلى الخديو توفيق، وودعه قائلاً :

«لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديو مصر، فأوصيك بإخوتك وسائر الآل براً. وأعلم أنى مسافر، وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب، التى أخشى أن تسبب لك الارتباك، على أنى واثق بحزمك وعزمك، فاتبع رأى ذوى شوراك. وكن أسعد حالا من أبيك» (٢).

ثم ركب القطار الخاص إلى الإسكندرية، ووقفت حشود كبيرة من الأهلين على طول الطريق وكلها تبدى عطفها واحترامها، ووصل القطار إلى مشارف الثغر الساعة الرابعة .وغير القطار مساره إلى محطة القبارى، ويبدو أن هذا التغيير كان مدبراً من قبل؛ إذ كان محافظ الإسكندرية وبعض الرؤساء فى محطة القبارى ينتظرون وصول القطار، كما كانوا قد أعدوا زورقاً بخارياً استقله إسماعيل إلى مرسى اليخت المحروسة، وتبعته زوارق المودعين المصريين وبعض الأجانب. وبمجرد صعوده إلى ظهر اليخت، أطلقت السفن الحربية الراسية فى الميناء طلقات مدافعها تحية لإسماعيل، وتوالى وصول المودعين إلى «المحروسة» . وكان بعضهم يفضل تقبيل يد إسماعيل، والبعض الآخر يؤثر تقبيل ثيابه، بينما كان البعض الثالث يكتفى

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، ص ٣٠ وص ٤٨ .

(٢) سليم النقاش، مصر للمصريين ، تسعة أجزاء ، طبع سنة ١٨٨٤، ج ٤، ص ٩.

بالانحناء له باحترام عميق، ولكنه كان يحرص على مصافحة جميع المودعين، كما كان يوجه كلمة رقيقة إلى أصدقائه القدامى ويعانقهم طبقاً للعادة المتبعة فى بلاد الشرق. واستمر الوداع ساعتين ، ولم يستطع إسماعيل صبراً على الوقوف ونزل إلى غرفته .. ثم حان موعد الإبحار وأطلقت المدافع تحيتها عند بدء تحرك اليخت، كما رفعت السفن التجارية الراسية فى الميناء أعلامها مشاركة منها فى تحية إسماعيل وهو يغادر مقر حكمه، وأخذ اليخت يشق عباب البحر حتى غاب عن الأنظار وغربت معه شمس إسماعيل إلى الأبد .

إسماعيل يواجه موقفاً عصيباً في البحر:

كان قائد اليخت يحمل ظرفاً مغلقاً وطلب منه ألا يفتحه إلا بعد خروج اليخت من ميناء الإسكندرية، ونفذ القائد الأمر.. ولما فتحه وجد أنه يحتوى على أمر صادر له بألا يرفأ إلى ميناء يقع فى أرض عثمانية، وعرض القائد الموضوع على الخديو السابق. فطلب منه التوجه إلى ثغر نابولى فى إيطاليا.. وعند وصول اليخت وجد إسماعيل مفاجأة غير سارة، فقد امتنع ملك إيطاليا أمبرتو الأول Humbert I (١٨٧٨ - ١٩٠٠) عن السماح لركاب اليخت بالنزول فى نابولى، وظل إسماعيل وذويه وحاشيته شهراً فى البحر. ويقول القنصل الأمريكى العام فى مصر، وهو فارمان، إنه قد توقف فى نابولى فى أثناء رحلته أو إجازته السنوية بعد مضى شهر من إبحار إسماعيل من الإسكندرية، فوجده مع أسرته وحاشيته على ظهر اليخت لا يعرفون لهم مستقراً، وأخيراً أذن لهم ملك إيطاليا فى النزول إلى البر بعد أن قدم لهم ڤيلا تسمى La Favorita، أى المحظوظة تقع عند سفح بركان فيزوف على مقربة من نابولى.. ليقيم فيها المنفيون. وكان تقديم هذاالملك الإيطالى «النبيل» هذا «الصنيع» فى مقابل جزء يسير من قروض شخصية جسيمة كان إسماعيل قد قدمها إلى فيكتور عمانويل الثانى (١٨٦٢-١٨٧٨)، وهو ملك إيطاليا السابق وولد الملك أمبرتو الأول ولم يسددها قبل وفاته [١]. وقد أيد هذه الواقعة المؤرخ المصرى الأستاذ محمد رفعت [٢].. أما المؤرخ الإيطالى ساماركو، فقد تستر على تصرف مليكه أمبرتو قائلا إن الأسرة المالكة الإيطالية وهى أسرة ساڤوى، قدمت إلى إسماعيل ڤيلا ملكية ووضعتها تحت تصرفه ، وأخذ يصف روعة وبهاء واتساع هذه الڤيلا [٣].

إسماعيل في منفاه :

أقام إسماعيل وزوجاته وولداه وأفراد حاشيته فى ڤيلا ڤافوريتا . ومن هذه الڤيلا، أرسل إسماعيل خطاباً شخصياً إلى السلطان عبد الحميد الثانى، قال فيه إنه حكم مصر ستة عشر عاماً

---

(١) فارمان ، الترجمة العربية ، ص ٢٦٠.

(٢) Rifaat, M., op. cit., p. 170.

(٣) Sammarco, A.; Précis etc., op. cit., t., p. 367.

شهدت فيها البلاد المصرية شبكة من الخطوط الحديدية تغطى أرضها، ومجموعة كبيرة من الترع النيلية أسهمت فى زيادة مساحة وخصوبة تربتها الزراعية، وإنشاء ميناءين كبيرين فى السويس والإسكندرية، والقضاء على منابع الرق فى إفريقية الوسطى، ورفع أعلام الدولة العثمانية على أقاليم فى إفريقية لم تكن معروفة من قبل، وإنجاز مشروع قناة السويس وأخيراً. وبعد اعتراض شديد ومقاومة من جانب الدول الأوروبية الكبرى، شهدت مصر افتتاح مشروع الإصلاح القضائى بإنشاء المحاكم المختلطة، التى مهدت ولا تزال تمهد السبيل فى قابل الأيام لإيجاد تنسيق بين عناصر العدالة المثلى (١) . وكان هذا الخطاب يمثل المساعى الأولى، التى بذلها إسماعيل من منفاه فى إيطاليا لعودته إلى حكم مصر. وأخذ يتنقل بين العواصم والمدن الأوروبية . ولم تفارقه آماله فى العودة إلى حكم مصر، وسعى فى هذه السبيل سعياً حثيثاً ولكنه أخفق فى مساعيه. ويقول القنصل الأمريكى إنه تناول الإفطار مع إسماعيل فى خريف سنة ١٨٨١ فى مدينة ميلانو فى شمالى إيطاليا، ثم قابله مرة أخرى فى باريس فى شتاء ١٨٨٢ - ١٨٨٣ ، ووجده قد استبدل بطربوشه رداءً آخر للرأس، هو قبعة حريرية طويلة وظهر بمظهر الأوروبيين. وزار إسماعيل لندن وبروكسل وغيرهما، واستمرت إقامته فى ڤيلا ڤاڤوريتا حتى له سمح له السلطان عبد الحميد سنة ١٨٨٨ بالإقامة فى إستانبول، فجاءها وسكن فى قصره ميركون Emirghan على ضفاف البوسفور، وأصبح منذ ذلك الوقت بمثابة المعتقل أو الأسير الممتاز لدى السلطان عبد الحميد خصمه العتيق؛ إذ لم يكن فى مكنته أن يغادر إستانبول، دون إذن مسبق من السلطان الذى كان يتعمد التأخير فى الاستجابة إلى مطلبه أوتجاهل مطالبه فى هذا الصدد.. ولذلك كانت السنوات التى قضاها إسماعيل فى إستانبول حتى وفاته (١٨٨٨ - ١٨٩٥) من أتعس الفترات فى حياته؛ لأنه تعرض للمعاناة النفسية إلى حد بعيد.

وفاة إسماعيل:

فى مطلع سنة ١٨٩٥ تدهورت صحة إسماعيل.. فاستأذن من السلطان عبد الحميد أن يسمح له بالعودة إلى مصر؛ ليقضى فيها ما تبقى له فى الحياة من خطوات وليموت فى بلده التى ولد ونشأ فيها. وتلكأ السلطان فى إجابة ملتمسه، فرأى أن يلوذ بحفيده الخديو عباس حلمى الثانى (١٨٩٢ - ١٩١٤) ليأذن له فى العودة إلى مصر مراعاة لصحته وشيخوخته. وكان عباس يميل إلى تحقيق رغبة جده، ولكن نوبار باشا رئيس النظارة (٢) رأى أن ينتهز هذه

(١) نشر هذا الخطاب كل من الأستاذ الدكتور محمد صبرى ، وساماركو مع خلاف بينهما ، فالدكتور صبرى يقول إن إسماعيل وجه الخطاب إلى الصدر الأعظم، بينما يذكر ساماركو أن إسماعيل وجه الخطاب إلى السلطان عبد الحميد الثانى مباشرة . انظر:

Dr. Sabry, M.; L'Empire etc., op. cit., p. 370, f. n

Sammarco, A.; Précis etc., op. cit., p. 367.

(٢) كانت هذه النظارة هى الثالثة التى شكلها نوبار باشا . وقد ظلت فى الحكم من ١٦ من شهر أبريل=

الفرصة ليشفى حقده القديم على إسماعيل، فرفض الموافقة على عودته؛ استناداً إلى أن هذه العودة أمر غير مرغوب فيه من جانب لورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر، وأنها تخلق لمصر متاعب من جانب الدول الأوروبية، التى اشتركت فى خلعه (١) ، فأسرها الخديو عباس فى نفسه وعمل منذ ذلك الوقت على التخلص من نوبار باشا الذى كان مؤيداً من لورد كرومر(٢)، وأخذ المرض يلح على إسماعيل حتى قضى نحبه فى قصره ميركون فى الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة من صباح يوم ٢ من مارس – آذار – سنة ١٨٩٥ (٣) ، وله من العمر خمس وستون سنة. وتنفيذاً لوصية إسماعيل، وافق السلطان عبد الحميد على أن ينقل جثمانه إلى مصر، كما وافق على إرسال جميع متعلقاته التى تركها فى قصره من أموال ومجوهرات وتحف. وقد نقل رفاته بعد أسبوع من مماته إلى الإسكندرية ثم القاهرة، وفى كلتا المدينتين تزاحم المصريون على إلقاء النظرة الأخيرة على جثمانه المسجى. وشيعت جنازته فى القاهرة فى موكب رهيب، وكان الخديو عباس حلمى الثانى على رأس المشيعين، ودفن فى مقابر الأسرة الخديوية بمسجد الرفاعى بالقرب من القلعة ، وكان قد سبقه إلى الموت ابناه توفيق والأمير حسن باشا وكذلك محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار سابقاً.

موقف غير أخلاقي يوم وصول جثمان إسماعيل :

فى يوم وصول جثمان إسماعيل إلى الإسكندرية، اختار مديرو دار الأوبرا فى القاهرة مساء اليوم ذاته لعرض السمرحية الملحنة «عايدة» ، وهى الرواية التى كان إسماعيل قد أمر بوضعها وتلحينها وتقديمها على مسرح الأوبرا؛ ليشاهدها معظم المدعوين لحضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ . وكان هذا التصرف ينم عن سلوك غير أخلاقى من جانب مديرى دار الأوبرا. وقد علق أحد المؤرخين الأجانب ، وهو تيودور روتشتين Rothstein ،

=نيسان– سنة ١٨٩٤ حتى ١٢ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٩٥. انظر :
فؤاد كرم، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٢ – ١٥٣.

(١) الرافعى ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨)، الطبعة الثالثة (١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م)، الناشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ص ٣٢٤.

(٢) استطاع الخديو عباس تحقيق رغبته فى إقصاء نوبار باشا، بأن أعرب للورد كرومر عن ميله إلى إعادة مصطفى فهمى باشا لرياسة النظارة، وكان معروفاً بولائه للاحتلال. ولقيت الفكرة ارتياحاً من جانب اللورد كرومر. ولما أحس نوبار بهذا الاتجاه قدم استقالته فى ١٢ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٩٥. المرجع السابق.

(٣) انظر البرقيات التى أرسلها باتمان Bateman سكرتير الخديو السابق إسماعيل إلى الخديو عباس حلمى الثانى، وإلى روييه بك Rouuiller Bey السكرتير الأوروبى للخديو عباس حلمي، والبرقية الثانية التى ارسلها الأمير إبراهيم حلمى إلى الخديو عباس حلمي. وقد أرسلت هذه البرقيات الثلاث من بيرا Pèra فى إستانبول فى تاريخ واحد هو ٢ من مارس ١٨٩٥ ونشرت فى : Guindi, George Bey et Tagher, Jacque; Ismail etc., op. cit., p. 239.

على هذا السلوك بقوله «وسواء أكان هذا الحادث وقع مصادفة أم كان مظاهرة قام بها الاحتلال (البريطانى) ليظهر من جبروته وشماتته.. فإنه يدل على دناءة السياسة الأوروبية وخستها» (١).

ومن ناحية أخرى، أقامت الجمعية الجغرافية الخديوية فى ١٥ من مايو – آيار – سنة ١٨٩٥ حفل تأبين لإسماعيل، وكان من بين المتحدثين رئيس الجمعية الألمانى جورة شونفرت G. Schwinfurth ، ووكيلها محمود باشا الفلكى وغيرهما . وقد أشاد المتحدثون بالإنجازات التى قام بها إسماعيل إبان حكمه، ومن المعروف أن الخديو إسماعيل كان قد أنشأ هذه الجمعية سنة ١٨٧٥ ، وكانت من أهم المنشآت العلمية فى مصر فى القرن التاسع عشر. وهكذا وقف العلماء فى مصر موقفاً اتسم بالوفاءوالتقدير لإسماعيل، بعد وفاته بشهر ونصف على عكس بعض شرائح المجتمع الأجنبى فى مصر .

المسئولية

عن عزل إسماعيل

أولا : مسئولية إسماعيل :

لا مراء فى أن الخديو إسماعيل يتحمل الشطر الأكبر من مسئولية عزله.. لقد أريق مداد كثير بمعرفة باحثين تحيزوا له تملقاً لأسرة محمد على، أو باحثين مأجورين ، أو باحثين كانت تربطهم به صلات من الود وثيقة؛ فأفاضوا فى شرح المشروعات الإصلاحية التى شهدها حكمه، ولكنهم تناسوا أ نه نفذها فى تسرع وأمد وجيز. وكانت إمكانات الحكومة لاتستطيع هذا الإنفاق المتهافت ولا عقد قروض خارجية وداخلية بكثرة ملحوظة بحيث عجزت الموارد المالية للبلاد عن الوفاء بالتزاماتها نحو أصحاب هذه الديون؛ مما أتاح عديد الفرص لحكومات الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانياو النمسا وإيطاليا للتدخل فى شئون مصر المالية ثم السياسية. وكانت هذه الدول الأوروبية هى أول من طالب بعزل إسماعيل، وتناسى هذا الفريق من الباحثين أيضاً بذخه فى إنفاق المال العام على مشروعات إعلامية وشخصية وعلى رحلاته العديدة إلى إستانبول ودول أوروبا وما قدمه من رشا وهدايا للسلطان وأسرته ووزرائه، وما كبد به البلاد من نفقات خيالية، سواء فى اشتراك مصر فى معرض باريس العالمى سنة ١٨٦٧ ، وحفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، إلى جانب حياته الخاصة وما أمتلأت به من مغامرات نسائية على اختلاف مستوياتها وضعفه أمام الملذات والشهوات ، وتعدد زوجاته ومستولداته والهدايا الثمينة التى كان يقدمها ذات اليمين وذات الشمال للسيدات الفاتنات الأوروبيات . ويخلص الباحثون المتحيزون إلى رأى مخادع ، هو أن إسماعيل كان الوالى

---

(١) الترجمة العربية ص ١٠٣. Rothstein, Th., Egypt's Ruin.

الوحيد من أسرة محمد على فى القرن التاسع عشر، الذى يشبه جده محمد على، متناسين أن جده إبان حكمه الطويل (١٨٠٥ – ١٨٤٨) لم يعقد أى قرض لتنفيذ مشروعاته الكبرى التى حفل بها عصره سواء فى الرى أو التعليم أو المواصلات أو الجيش أو البحرية أو التصنيع، وانتهى عصره، دون أن تكون حكومته مدينة بجنيه واحد لحكومة أو شخص ما .. أما إسماعيل فقد آل إليه حكم مصر وهى غنية مزدهرة، وتركها فقيرة فريسة تدخل أوروبى شرس .

والحق أن إسماعيل كان المثل السيء للحاكم المبذر.. وحسبنا أن نسوق مثالا واحداً لتبذيره المبكر فى مستهل حكمه ، وهو التبذير الذى استمر سمة بارزة فى تصرفاته طوال سنوات تقلده الحكم، ما عدا الفترة الأخيرة من حكمه ابتداء من ٢٨ من أغسطس – آب – سنة ١٨٧٨ ، حين فرضت عليه أوروبا نظارة مصرية إنجليزية فرنسية برياسة نوبار باشا، وقد اهتمت هذه النظارة بخدمة الدائنين الأجانب أكثر من رعايتها لمصالح المصريين. بدأ إسماعيل سلسلة عقد القروض الخارجية فى ٢٤ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٦٤ ، قبل أن يقضى فى الحكم أقل من سنة وتسعة أشهر. وقد استدان هذا القرض من بنك فرهلنج وجوشن Fruhling and Goschen الإنجليزى ، وكانت قيمته ٥,٧٠٤,٢٠٠٠ جنيه إنجليزى وبفائدة سبعة فى المائة. وبلغت فائدته الحقيقة مع الاستهلاك ١٢ ٪ ، وهى فائدة فاحشة .. ورهن إسماعيل لسداد أقساط الدين ضرائب الأطيان المقررة على مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة. ولم تكن الحالة المالية تتطلب الاقتراض فى ذلك الوقت؛ نظراً لأن أسعار القطن المصرى قد ارتفعت ارتفاعاً جنونياً بسبب قيام الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ – ١٨٦٥) (١) ، وتعذر تصدير القطن الأمريكى إلى مصانع غزل القطن ونسجه فى مانشستر وليڤربول فى إنجلترا.. وأطلق البعض على هذا النقص «المجاعة القطنية» (٢) . كما أن كل الدلائل كانت تشير فى ذلك الوقت إلى زيادة إيرادات الحكومة المصرية على مصروفاتها ، ولكن كانت لإسماعيل مقدرة فائقة على التمويه على شعبه الطيب . فزعم أنه عقد ذلك القرض لسداد الديون التى تركها له سلفه الوالى محمد سعيد باشا ولمقاومة الطاعون البقرى الذى استشرى وقتذاك، ولم يكن هذان السببان سوى ذريعتين ؛ لأنه لم ينفق من حصيلة ذلك القرض شيئاً على سداد ديون سعيد. ولم يوجه شيئاً لمقاومة الطاعون البقرى سوى مليون وربع مليون جنيه؛ إذ كان الفلاحون والملاك هم الذين تحملوا أعباء الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون.. ولكنه وجه قسطاً لا يستهان به من القرض فى شراء أراض زراعية شاسعة باسمه، بعد أن أكره الفلاحين على بيعها له ثم تسخيرهم فى استغلالها (٣)، كما اشترى من حصيلة القرض قصر ميركون Emergain على

(١) Crouchley, A. E.; op. cit., p. 335.

(٢) Charles. Roux, F., op. cit., p. 76 et 90.

(٣) Blanchard Jerrold, Egypt under Ismail Pasha. London, 1879. pp. 368 - 369.

ضفاف البوسفور فى إستانبول ليتخذه مقراً عند زياراته للعاصمة العثمانية.. ولم يكن لولاة مصر قبل إسماعيل قصور خاصة بهم ينزلون فيها. ورأى إسماعيل استكمالاً لمظاهر العظمة أو جنون العظمة أن يكون له قصر فخم لا يقل فى بهائه عن قصور سلاطين الدولة العثمانية، فاشترى هذا القصر وأنفق الأموال الجسيمة على توسيعه وزخرفته. ومن سخرية الأقدار أنه قضى نحبه فى القصر فى ٢ من مارس - آذار - سنة ١٨٩٥ منفياً شريداً طريداً من مصر، ومنذ شراء هذا القصر سيطرت على إسماعيل رغبة قوية فى إنشاء القصور، حتى بلغ عددها نيفاً وثلاثين قصراً حسبما ذكرنا.

واستراح إسماعيل للحكم المطلق الفردى، الذى مارسه طيلة سنوات حكمه عدا السنة الأخيرة.. فظل يحكم البلاد دون مساءلة، وكانت كلمته هى العليا على الرغم من إنشائه مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦، فقد كان هذا المجلس مجرداً من كل سلطة قطعية فى المسائل التى تعرضها الحكومة عليه. وكانت قراراته مجرد رغبات كان لإسماعيل أن يأخذ بها وله أن يطرحها جانباً.. وحق لإسماعيل أن يقول ما قاله ملك فرنسا لويس الرابع عشر (١٦٤٣ - ١٧١٥) L'Etat c'est Moi أى أنا الدولة.

أما المشروعات التى نفذها إسماعيل.. فيكفى أن نحيل القارئ إلى ما جاء فى تقرير كيف Cave عن طبيعتها وطرق تنفيذها (١)، وقد ذكر سنة ١٩٥٤ أحد المؤرخين الإنجليز المحايدين أن المشروعات التى نفذها إسماعيل وازدحم بها حكمه خلال السنوات العشر الأولى قد بلغت من الكثرة والضخامة بحيث كان القيام بها يتطلب خمسين عاماً (٢)، ولكن لم يقم إسماعيل وزناً لموازنة إيرادات الحكومة ومصروفاتها، وركن إلى عقد القروض متلاحقة وبصفة رتيبة، وبشروط خاسرة جائرة؛ بحيث أصبح الاقتراض عادة سنوية لم يستطع منها فكاكا. كما عقد بعض القروض الداخلية بطرق كان يعاقب عليها القانون إذا لجأ إليها الرجل العادى (٣). وكان نوبار باشا، على الرغم من عيوبه، محقاً فيما صرح به سنة ١٨٧٧ بأن كثرة القروض الأوروبية وضخامتها ستؤديان - لا محالة - إلى مزيد من تدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر المالية والسياسية.

وقد أثبتت الأحداث أن إسماعيل قد خاض معركة خاسرة ضد بريطانيا وفرنسا بالانقلاب السياسى، الذى أقدم عليه فى ٧ من أبريل - نيسان - سنة ١٨٧٩ وطرده الناظرين الإنجليزى والفرنسى، حين قبل استقالة نظارة ابنه الأمير توفيق باشا ودعا شريف باشا لتشكيل نظارة مصرية خالية من العنصر الأوروبى؛ لأنه مما لا شك فيه أن هذه الاستقالة كانت أمراً

---

(١) انظر فى هذه الدراسة الفصل السابق.

(٢) Marlowe, John; op. cit., op. cit., p. 103.

(٣) الرافعى، عصر إسماعيل، ج ٢، ص ٣٥.

متفقاً عليه بين الخديو وابنه الأمير توفيق ، فما كان الابن ليجرؤ على تقديم استقالة نظارته إلى أبيه إلا بموافقة والده، الذى كانت نيته مبيتة على هذا الانقلاب السياسى، وإن مهمة أى حاكم حصيف قبل أن يقدم على انقلاب أن يدرس احتمالات فشل الانقلاب أو نجاحه. ومن هنا تبرز مسئولية إسماعيل لأنه أساء تقدير الموقف الذى ينجم عن إخراج الناظرين الإنجليزى والفرنسى، وأنه ليس فى مكنته أن يقف بمفرده أمام بريطانيا وفرنسيا اللتين استطاعتا إيجاد تكتل دولى منهما ومن ألمانيا والنمسا وإيطاليا ضده .. وكان يجب عليه أيضاً أن يدخل فى حسابه موقف السلطان عبد الحميد الثانى منه، وكان هذا السلطان يضمر له العداوة والبغضاء .

ثانياً : مسئولية السلطان عبد الحميد الثانى:

يتحمل السلطان عبد الحميد الثانى شطراً كبيراً من المسئولية عن عزل إسماعيل ؛ فقد كان يمتقه مقتاً شديداً لنزعته الاستقلالية ، ولأنه كان يعتقد أن تبذير هذا الخديو أدى إلى ارتباكات مصر المالية، التى أدت بدورها إلى تدخل الدول الأوروبية مالّياً ثم سياسيّاً. ولكنه ارتكب من ناحية أخرى عملا إدّا، لأنه حين وصلت إلى إستانبول أنباء من القاهرة بأنه ليس هناك أمل فى أن يتنازل إسماعيل عن الحكم من تلقاء نفسه ، وأنه لا مناص من أن تطلب منه الدول الأوروبية رسميّاً إصدار إرادة سنية بعزل إسماعيل، شعر بالارتياح ؛ لأنه سوف يتمكن – بناء على استجابته لطلب الدول الأوروبية – من استخدام حقه فى السيادة على مصر فى مسألة تغيير حاكمها، وهو امتياز كان السلطان وأسلافه محرومين منه منذ أن وطد محمد على دعائم حكم ولايته. وقد استهوى السلطان هذا النفوذ وغفل عن حقيقة مهمة، هى أن رضوخه لمطالب الدول الأوروبية بعزل الخديو كان تمكيناً لهذه الدول وتشجيعاً لها على المزيد من التدخل فى شئون مصر .. فكانت سياسته نحو مصر تقوم على سوء النية وقصر النظر وعدم تقديره لعواقب هذا الإجراء ، فلم تخدم سياسته الدولة العثمانية ولم تخدم مصر .

ثالثاً: مسئولية الدول الأوروبية الكبرى:

كانت الدول الأوروبية الكبرى فيما عدا الروسيا مسئولة عن عزل إسماعيل .. فقد تحمست هذه الدول وبخاصة بريطانيا وفرنسا تحمساً بالغاً لتحقيق هدفها، الذى غدا موضوع الساعة فى دوائر حكومتى لندن وباريس رداً على الانقلاب السياسى، الذى قام به إسماعيل فى ٧ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٩ ، وأوقف بمقتضاه فجأة حكم حملة السندات . ونظرت الدول الأوروبية إلى هذا الانقلاب على أنه إهانة كبرى لحقت بها تتطلب منها العمل السريع لعزل إسماعيل ونفيه من مصر.. فكان تصرفها يمثل أقصى ما وصل إليه جبروت الاستعمار الأوروبى مع شعب مسلم يعيش خارج حدود القارة الأوروبية، وقد طلبت من إسماعيل أول الأمر أن يتنازل تلقائيّاً عن حكم مصر، ولجأت فى ضغطها على الخديو إسماعيل إلى وسائل

تتنافى مع الأخلاق ومع المحافظة على كرامة أسرته.. فلما أبى نقلت الدول الأوروبية ثقلها الدبلوماسى إلى إستانبول وطلبت من السلطان إصدار «إرادة» بخلعه ، واستجاب الأخير دون تروٍ لطلبها كما سبق أن ذكرنا.

وقد صور القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية فى مصر موقف هذه الدول تصويراً دقيقاً ، فقال: «كان متوقعاً الفشل الذى أصاب الدول الأوروبية الكبرى بمحاولتها حكم مصر فى صالح الدائنين الأجانب عن طريق نظارة أوروبية غير مسئولة، وليست لديها أى معلومات عن البلاد : لغتها وعاداتها ، وقوانينها ، واحتياجات شعبها. كانت الدول الأوروبية تدرك تماماً هذا الفشل والأخطاء السياسية المسئولة عنها، ولا يمكن أن يتوقع منها أن تعترف بهذه الأخطاء ؛ لأنها تدعى عصمتها من الخطأ فيما يختص بجميع تصرفاتها فى الدول الشرقية غير المسيحية. ومهما بلغت جسامة هذه الأخطاء أو أخطاء عملائها .. فإنها تصر دائماً على أنها كانت دوماً على حق» (١) .

* * *

---

(١) Farman; op. cit.,

الترجمة العربية ص ، ٢٣٧.

الأخطاء السياسية للسلطان عبد الحميد الثانى في مواجهة مساعى بريطانيا لاحتلال مصر

تمهيد:

بعد أن تم عزل الخديو إسماعيل وتولية ابنه توفيق مكانه فى ٢٦ من يونيو – حزيران– سنة ١٨٧٩ ، استطاعت السياسة البريطانية توجيه الأحداث السياسية فى مصر وإستانبول طوال ثلاث سنوات وقرابة ثلاثة أشهر، بما يتماشى مع هدفها النهائى وهو احتلال مصر سواء بمفردها أو بالاشتراك مع فرنسا أو بالتعاون مع إيطاليا، ولو أن وزارة الأحرار برياسة جلادستون ووزير خارجيتها جرانفيف (١٨٨٠ - ١٨٨٥) كانت تفضل فى قرارة نفسها أن تنفرد دون سواها من الدول باحتلال مصر، واستفادت من ضعف شخصية الخديو توفيق وتردده وقلة شجاعته وتخوفه من النفوذ الأوروبى وانصياعه لهذا النفوذ من ناحية ، واستغلت قيام الثورة العرابية وتصاعد أحداثها من ناحية ثانية، وافتعلت أزمات دعمت مركزها من التدخل الحربى من ناحية ثالثة . وفى وسط هذه الأزمات المتلاحقة ارتكب السلطان عبد الحميد الثانى من تلقاء نفسه أخطاء استدرجته إليها السياسة البريطانية، ولذلك اتسمت سياسة هذا السلطان تجاه المسألة المصرية بالاضطراب وقصر النظر والتخبط والضعف؛ مما سهل لبريطانيا تحقيق هدفها الرئيسى والأمثل فى نظرها، وهو انفرادها باحتلال مصر فى نهاية المطاف فى ١٥ من سبتمبر – أيلول– سنة ١٨٨٢ . وسنقصر دراستنا على أهم هذه الأخطاء بنوعيها سواء التى ارتكبها السلطان من تلقاء نفسه أو التى استدرجته إليها السياسة البريطانية .

الأخطاء التي وقع فيها عبد الحميد من تلقاء نفسه :

أولا: إيفاد السلطان الوفد العثمانى الأول سنة ١٨٨١ :

بلغت السلطان عبد الحميد الثانى أنباء المظاهرة العسكرية التى قام بها أحمد باشا عرابى ورفاقه فى ٩ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨١ فى ساحة عابدين، واشتم منها رائحة الثورة واهتزاز مركز الخديو توفيق. وعلى الرغم من أن التجمعات العسكرية انتهت دون إراقة دماء بعد أن نزل الخديو توفيق على رغبة العرابيين تباعاً فقبل إعفاء نظارة مصطفى رياض باشا فى ١٠ من سبتمبر، وكلف محمد شريف باشا تشكيل نظارة جديدة فى ١٤ من سبتمبر، أراد السلطان انتهاز هذه الفرصة لتأكيد سلطته ونفوذه فى مصر.. فقرر إيفاد الوفد العثمانى الأول

إلى مصر برياسة المشير على نظامى باشا أحد رجال الياوران، فى شهر أكتوبر- تشرين أول- سنة ١٨٨١، بحجة تقصى الحقائق عن «التمرد العسكرى». وقد قوبل قرار السلطان فى هذا الصدد بدهشة بالغة؛ لأن حالة مصر لم تكن تتطلب مثل هذا الإجراء، وغدت العلاقات ودية بين الخديو توفيق والعرابيين ونظارة شريف باشا، وخيف أن يثير حضور الوفد الهواجس ويشعل فتنة جديدة فى مصر. وكان السلطان عبد الحميد يحقد على الخديو توفيق لأنه أغفل السفر إلى إستانبول ليقدم له فروض الطاعة والولاء بمناسبة تعيينه خديوياً لمصر. وعلى الرغم من أن الخديو اعتذر عن عدم القيام بهذا الواجب نظراً لدقة الموقف السياسى فى مصر عقب عزل والده وتقلده حكم مصر وضرورة وجوده فى الخديوية لم يقبل عبد الحميد هذا العذر. وانتهز فرصة قيام المظاهرة العسكرية فى ساحة عابدين فى ٩ من سبتمبر - أيلول - ١٨٨١ ووقوع الانقلاب الوزارى الذى جاء فى أعقابها، فأراد إحراج مركز الخديو وإثارة المشكلات والعقبات فى وجهه، ومن ثم كانت فكرة إرسال الوفد العثمانى إلى مصر تستهدف الكيد والانتقام من توفيق. وقد انتقد شريف باشا هذا التصرف من جانب السلطان (١) .

كما أساءت بريطانيا وفرنسا من حضور الوفد العثمانى دون اتفاق مسبق معهما. ونظرتا إليه على أنه تدخل من السلطان فى شئون مصر الداخلية وتذرعتا بحرصهما على الإبقاء على الامتيازات التى نالتها مصر من قبل .. فطلبتا من الحكومة العثمانية اختصار إقامة الوفد فى مصر. وفضلا عن ذلك أرادت بريطانيا أن تعلن عن تفوق نفوذها فى مصر حيال ما أسمته «التدخل العثمانى فى شئون مصر» فاقترح القنصل العام لبريطانيا فى مصر سير إدوارد مالت Sir Edward Malet على حكومته إرسال بارجة إلى الإسكندرية ، فاستجابت لاقتراحه. واتفقت مع الحكومة الفرنسية، على أن ترسل كل منهما بارجة إلى ميناء الإسكندرية على أن تعود البارجتان بعد أن يبرح الوفد العثمانى أرض مصر. وقد حضرت أولا البارجة الفرنسية ألما Alma ثم لحقت بها البارجة الإنجليزية إنفينسيبل Invincible ، وقد وصل أعضاء الوفد العثمانى إلى الإسكندرية فالقاهرة فى ٦ من أكتوبر - تشرين أول - ونزلوا ضيوفاً على الحكومة فى قصر النزهة .. وكان الخديو قد اتفق مع أعضاء نارة شريف باشا على أن يؤكدوا لأعضاء الوفد استتباب النظام وطاعة الجيش وانقياده لأوامر الحكومة. وقد قابل الوفد كلاً من الخديو توفيق فشريف باشا رئيس مجلس النظار وشيخ الجامع الأزهر ونقيب الأشراف والشيخ محمد عليش شيخ المالكية ومحمود سامى البارودى باشا ناظر الحربية وكبار ضباط الجيش من رتبتى مقدم وعقيد - بكباشى وقائمقام - وظل الوفد فى مصر بضعة عشر يوماً بين مقابلات وولائم. واتضح أن حضوره لم يكن له مسوغ ولم تكن له نتيجة، بل كان ضاراً بمصر من عدة نواح، ثم

(١) Livre Jaune, 1881, doc. no. 36, dépêche de Barthélemy Saint Hilaire Ministre des Affaires Etrangères à Tissot, Ambassadeur français à Constantinople.

غادر الوفد الإسكندرية فى ١٩ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٨١ عائداً إلى إستانبول. وأبحرت البارجتان من الإسكندرية غداة رحيل الوفد. وكان قدوم البارجتين إلى الإسكندرية أول مظاهرة بحرية عسكرية فى أثناء الثورة العرابية، استندت إليها بريطانيا وفرنسا فيما بعد واتخذتاها سابقة فى إرسال الأسطولين البريطانى والفرنسى إلى الإسكندرية، واشتركت البارجة البريطانية إنفينسيبل مع وحدات الأسطول البريطانى فى ضرب الإسكندرية يوم ١١ من يوليو - تموز - سنة ١٨٨٢.

ثانياً: إيفاد السلطان الوفد العثمانى الثانى سنة ١٨٨٢:

كان قنصلا بريطانيا وفرنسا قد قدما فى ٢٥ من مايو - آيار - سنة ١٨٨٢ مذكرة مشتركة انطوت على إنذار نهائى. وكان مما تضمنته هذه المذكرة المطالبة باستقالة نظارة محمود سامى البارودى باشا [١] ووافق الخديو على الإنذار، فقدمت النظارة استقالتها فى ٢٦ من مايو، وأرسلت احتجاجاً إلى الخديو، قالت فيه إنه بقبوله الإنذار قد وافق على تدخل الأجانب فى شئون البلاد مخالفاً بذلك الفرمانات السلطانية. وأرسل الخديو فى مساء ٢٦ من مايو برقية إلى الباب العالى لإبلاغ السلطان نبأ استقالة النظارة، فجاءه الرد بتهنئة السلطان على حسم المشكلة. وكان من معانى هذا الرد أن السلطان موافق على تدخل بريطانيا وفرنسا فى الشئون المصرية. ولكن الخديو اضطر فى ٢٨ من مايو إلى إعادة عرابى باشا لنظارة الجهادية والبحرية أمام رغبة النواب والأعيان وعلماء الدين الإسلامى وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود، وأرسل توفيق فى ٢٧ من مايو برقية أخرى إلى الباب العالى لإبلاغ السطان أن العسكريين متذمرون من تدخل بريطانيا وفرنسا. فجاءه الرد بأن الحضرة الشاهانية أمرت بتشكيل وفد عثمانى، يأتى إلى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر فى الموقف.

عين السلطان عبد الحميد فى ٢ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٢ المشير مصطفى درويش باشا معتمداً عثمانياً سامياً للسفر إلى مصر وعهد إليه برياسة وفد لمعالجة الحالة فيها. وقد وصل الوفد إلى الإسكندرية فى ٧ من الشهر ذاته على ظهر اليخت السلطانى «عز الدين»، وبلغ عدد أعضائه والحاشية ٥٨ فرداً كان من بينهم عشرة ضباط. ولم يكن أحد يعلم على وجه التحديد مهمة الوفد على الرغم من أن ناظر الخارجية العثمانية سعيد باشا قد صرح فى ٢ من يونيو أن مهمة الوفد هى تهدئة الحالة ومصالحة الأطراف المتنازعة وإنهاء النزاع بالحسنى بين الخديو توفيق والعسكريين [٢]. وقد لوحظ أن اختصاصات الوفد قد وزعت بين أعضائه، وكان الوفد يضم أحمد راتب باشا، وهو أحد أعضاء الوفد العثمانى الأول سنة ١٨٨١، وكان على

---

(١) انظر ما يلى.

(٢) Dr. Sayed Kamel; La Conférence de Constantinople et la Question Egyptienne. Paris, 1913, p. 127.

صلات طيبة بالحزب العسكرى فى مصر. وكان يضم أيضاً الشيخ أحمد أسعد وهو موضع ثقة السلطان وعلى علاقات طيبة بالأعيان المصريين [١]. ورأى بعض المعاصرين الإنجليز أن من أهداف الوفد كان إحباط المؤامرات التى كان يخط لها قنصلا بريطانيا وفرنسا. وقد أحيلت هذه المهمة إلى درويش باشا. وكان عليه أن يتفق لهذا الغرض مع قناصل ألمانيا، والنمسا والمجر، والروسيا [٢]. وعهد إلى الشيخ أحمد أسعد تهنئة أعيان المصريين على إخلاصهم وولائهم للسلطان، وأضيفت مهمة أخرى لفريق من أعضاء الوفد تمثلت فى تحريض عرابى باشا والعسكريين عموماً على إلغاء النظام النيابى فى مصر، فى مقابل تأييد السلطات العثمانية لهم فى موقفهم من الخديو. ومن المعروف أن السلطان عبد الحميد كان قد أوقف جلسات مجلس المبعوثان فى إستانبول إلى أجل غير مسمى، بعد أن أمر بنفى مدحت باشا «أبو الأحرار» خارج البلاد.

قد تكون هذه الأهداف من قبيل الآراء الاجتهادية، ولكن مما لامراء فيه أن السلطان قد استهدف من إيفاد الوفد العثمانى تأكيد سيادته على مصر، فى وقت كانت البوارج الحربية البريطانية والفرنسية متحفزة فى ميناء الإسكندرية، وأن يكون أعضاء الوفد قريبين من مجرى الأحداث فى مصر يوافون بها السلطان حتى لا تخفى عليه خافية من دقائق الموقف العصيب الذى كانت تواجهه الخديوية فى مصر آنذاك، وأن يكون الهدف الثالث هو استخدام الوفد كوسيلة لتأجيل أو نسف مهمة مؤتمر الآستانة الدولى، الذى كان مزمعاً عقده فى شهر يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٢ لبحث المسألة المصرية واعتزم السلطان عدم الاشتراك فيه.

والواقع أن السلطان قد جانبه التوفيق فى إرسال هذا الوفد، كما كان غير موفق فى إيفاد الوفد العثمانى الأول سنة ١٨٨١، فقد امتدت إقامة الوفد الثانى فى مصر خمسة وأربعين يوماً، من ٧ يونيو إلى ١٩ يوليو، دون أن يؤثر فى الموقف سواء فى فض النزاع بين الخديو والعرابيين، أو فى إنقاذ مصر من مطامع بريطانيا بوجه خاص، بل على العكس عاصر أحداثاً جساماً كان من بينها مذبحة الإسكندرية فى ١١ من يونيو - حزيران، وإلقاء الأسطول البريطانى بقيادة أدميرال بوشان سيمور Beauchamp Seymour قذائف مدافعه على الإسكندرية فجعل أجزاء منها قاعاً صفصفاً فى ١١ من يوليو - تموز - كما عصر الوفد العثمانى فى أثناء وجوده فى مصر الجلسات الأولى لمؤتمر الآستانة، ولم يكن فى مقدور الوفد أن يتدخل لمنع هذه الأحداث، كما لم يكن مسئولا عنها لأنه لم يشارك فيها أو يوعز بها.

---

(١) Loc. cit.

(٢) Cromer, Lord, op. cit., Vol., pp. 222 - 223.

Voir aussi.

Blunt , Wilfrind, Secret History of the British Occopation etc., p. 305.

وكانت موقف الوفد العثمانى منذ وصوله مصر حرجاً دقيقاً تجاه كل من الخديو توفيق ومناصريه من ناحية، وعرابى باشا ومشايعيه من ناحية أخرى. حاول كل فريق استقطابه كى يظفر بتأييده، وأرسل توفيق وفداً من لدنه كان قوامه على ذو الفقار باشا كبير رجال التشريفات وحسن حلمى باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا لاستقبال الوفد العثمانى على ظهر اليخت، وأوفد عرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل نظارة الحربية. ووقع الخلاف بين الفريقين فى أثناء المقابلة، ولكن درويش باشا استقبل الفريقين بالبشاشة على الرغم من أنه أضفى كثيراً من مظاهر التقدير لمندوب عرابى. وأمضى أعضاء الوفد العثمانى ليلتهم الأولى فى قصر رأس التين بالإسكندرية، واستقلوا فى اليوم التالى – ٨ من يونيو – قطاراً خاصاً إلى القاهرة حيث أعدت لهم الحكومة قصر الجزيرة. وبعد أن أخذوا قسطاً من الراحة، ذهبوا إلى قصر الإسماعيلية حيث استقبلهم الخديو بالترحاب ، ورد الزيارة للمشير بقصر الجزيرة، ولم يكتم الخديو عن درويش باشا استياءه من حسن مقابلته لمندوب عرابى، فرد عليه المشير بأنه جاء إلى مصر لتثبيت سلطة الخديو (١).

كانت خطة الوفد العثمانى أن يتظاهر لكلا الفريقين أنه يؤيده.. فاتسم موقف المشير درويش باشا بالتناقض، فكان يظهر فى بعض المواقف تعاطفه مع العرابيين، وفى مواقف أخرى تخذ موقفاً مضاداً. وعلى سبيل المثال دعا المشير إلى اجتماع عقد فى مقر إقامته فى ١٠ من يونيو حضره علماء الدين الإسلامى. وفى مستهل الاجتماع ألقى أحدهم خطبة امتدح فيها الحزب العسكرى فى مصر، فقاطعه المشير قائلا إنه حضر إلى مصر ليصدر أوامر وليس ليسمع خطباً. وأمر بإخراج هذا الشيخ من قاعة الاجتماع (٢)، ونسب المشير اضطراب الموقف السياسى فى مصر إلى تصرفات العرابيين. ويعزو البعض تحول المشير إلى جانب الخديو إلى أنه تقاضى رشوة من توفيق اختلفت الآراء فى نوعيتها وقيمتها.. فمن قائل إن الخديو قدم له ثمن عقار كان يمتلكه فى إستانبول (٣) ، ومن قائل إن الخديو قدم له رشوة نقدية بلغت قيمتها خمسين ألف جنيه (٤). ويضيف قائل ثالث إن الخديو قدم بجانب الرشوة النقدية هدايا ثمينة بمبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه (٥) .

وتعرض موقف الوفد العثمانى للحرج عقب مذبحة الإسكندرية فى ١١ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٢ .. فقد زار قناصل الدول الكبرى فى صبيحة اليوم التالى المشير درويش

---

(١) Dr. Sayed Kamel; op. cit., p. 130.

(٢) Loc. cit.

(٣) Dr. Sayed Kamel; op. cit., p. 131.

(٤) Ninet, John; Orabi Pacha. 1884. p. 92.

(٥) Blunt, Wilfred; Secret History of the English Occupation of Egypt. 2 vols. London, 1907, p. 226.

باشا واعتبروه مسئولا عن الأمن العام فى البلاد. ونفى درويش باشا هذا الاتهام، وقال إنه ليست لديه الوسائل ليتحمل مثل هذه المسئولية، وبعد ظهر اليوم ذاته عقد اجتماع فى قصر عابدين حضره الخديو ودرويش باشا وقناصل ست دول هى بريطانيا، وفرنسا ، وألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا ، والروسيا ، وطالبوا بتأمين رعايا دولهم على أرواحهم وممتلكاتهم. ونسب بعض الحاضرين وقوع المذبحة إلى بقاء البلاد دون نظارة، منذ استقالة نظارة سامى باشا البارودى فى ٢٧ من مايو – آيار ، ثم اضطرار الخديو إلى إعادة تعيين عرابى باشا ناظراً للجهادية والبحرية خوفاً من انقضاض الجيش على الحكومة وبقاء النظارات الأخرى شاغرة. وقدم قنصل فرنسا سنكفكس Seinkiweiez اقتراحاً بأن يضمن الخديو والمشير المحافظة على الأمن والنظام فى البلاد، ووافق الخديو والمشير على الاقتراح . واستدعى عرابى لحضور الاجتماع ووافق على تنفيذ جميع الأوامر لمنع تجدد الاضطرابات، ومن ثم وافق الحاضرون على هذا الاقتراح. وأصدر عرابى بلاغاً يضمن بمقتضاه المحافظة على أرواح وممتلكات الأجانب، وفى ١٣ من يونيو سافر درويش باشا مع الخديو إلى الإسكندرية وظل فيها حتى غادرها عائداً إلى إستانبول فى ١٩ من يوليو – تموز – ١٨٨٢ .

وكان الدور الإيجابى الذى قام به المشير درويش باشا أنه طلب إلى القناصل العامين، لألمانيا ، والنمسا والمجر ، وإيطاليا، أن يتدخلوا للتقريب بين الخديو وعرابى. ويبدو أن القنصل الإيطالى العام دى مارتينو de Martino اعتذر عن عدم القيام بهذا الدور؛ لأنه لم تكن لديه تعليمات من حكومته فى هذا الصدد ، فاتصل قنصل ألمانيا العام بالسفير الألمانى فى روما كى يتصل الأخير بوزير الخارجية الإيطالية مانشينى Mancini؛ ليأذن للقنصل الإيطالى فى الانضمام لزميليه قنصلى ألمانيا ، والنمسا والمجر. وقد وافق درويش باشا على أن يقوم القناصل الثلاثة بمهمتهم بين الخديو توفيق من ناحية، ويعقوب سامى باشا وطلبة عصمت باشا وهما من أقطاب الثورة العرابية الموجودين فى الإسكندرية من ناحية أخرى. واعتقد القناصل الثلاثة أن الحل يكمن فى تشكيل نظارة يوافق عليها الخديو وهذان القائدان (١) ، ووافق الخديو من حيث المبدأ على تشكيل نظارة على كره منه، لأنه كان يعلم أن النظارة ستخضع حتماً فى سياستها لرغبات العرابيين. وعرضت النظارة المقترحة على شريف باشا وعمر لطفى باشا محافظ الإسكندرية ورفضاها لما كان بينهما وعرابى من جفاء. وتدخل درويش باشا والقناصل الثلاثة واتصلوا بعرابى بواسطة يعقوب سامى وطلبة عصمت، وتفاوضوا فى اختيار رئيس للنظارة. واستقر رأيهم بعد استطلاع رأى عرابى على اختيار إسماعيل باشا لتشكيل النظارة ، وكان الخديو لا يطمئن إليه لأن راغب باشا كان من أنصار العرابيين وسبق له أن حرضهم على التخلص من توفيق. ولكن رأى الخديو أن من الحكمة ألا يحتمل تبعة بقاء مصر دون نظارة،

---

(١) Dr. Sayed Kamel; op. cit., p. 130.

ولأنه أراد أن يتجنب الظهور أمام الوفد العثمانى بمظهر الحاكم الذى يضع العراقيل أمام انتظام الأمور فى البلاد .. فأصدر مرسوماً فى ١٧ من يونيو – حزيران – بتأليف النظارة وعين فيها عرابى ناظراً للجهادية والبحرية [١] ، وأرسل الخديو رسالة برقية إلى عرابى ، وكان حينذاك فى القاهرة ، أبلغه فيها تشكيل النظارة، وطلب منه التعاون معها كى يستتب الأمن واغتبط عرابى بالنظارة الجديدة لأنه كان يعلم أنها ستؤيده . فأجاب على رسالة الخديو بكتاب مؤرخ فى ١٨ من يونيو، سجل فيه موافقته وارتياحه لتشكيل النظارة على هذا النحو، وحرص على أن يثنى فى الكتاب ذاته ثناء مستطاباً على رئيس النظارة من حيث اشتهاره بالدراية بالأعمال الحكومية والأمانة والاستقامة [٢]. وكان أول عمل للنظارة أنها وضعت برنامجاً لخطتها فى العمل، يقوم على التزامها فى حكم البلاد بالمبادئ الدستورية وإنقاذ البلاد من الأخطار والدسائس المحيطة بها، وقدمت هذا البرنامج فى ٢٠ من يونيو إلى الخديو وطلبت إليه إقراره إذا حاز قبوله[٣] .. فجاءها الرد فى اليوم ذاته بالموافقة عليه فى رسالة مسهبة [٤] . وكان من أهداف النظارة من إرسال برنامجها إلى الخديو ومطالبته بالموافقة عليه أن تحول دون استبداد الخديو بشئون الحكومة؛ مما يدل على مبلغ سوء ظن بمقاصد الخديو [٥] . وكان راغب باشا صادق الوعد فى تنفيذ برنامج نظارته، لولا تعرض نظارته لدسائس السياسة البريطانية لتحقيق احتلالها مصر من ناحية، وضعف راغب باشا فى مواجهة بعض المواقف من ناحية أخرى. وأذاع راغب باشا منشوراً على الشعب تضمن النقاط الرئيسية فى برنامج نظارته، وأبرز الأخطار التى تواجهها البلاد ، وطالب بضرورة طاعة الخديو وتوحيد الكلمة، ونبذ المنافرة بين أبناء الوطن وحسن معاملة الأجانب [٦] .

رئيس الوفد العثماني ينصح عرابي بالسفر إلى إستانبول:

وعقب تأليف نظارة إسماعيل راغب باشا فى ١٧ من يونيو – حزيران – أسدى المشير درويش باشا النصح إلى عرابى باشا بالسفر إلى إستانبول ، وأكد له أنه سيلقى من السلطان كل رعاية وتقدير. وكان عرابى قد عين ناظراً للجهادية والبحرية فى نظارة راغب باشا حسبما

---

(١) فؤاد كرم ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤، ص ص ١١٥ – ١١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٥ بعنوان «صورة ما كتب من سعادة الباشا ناظر الجهادية (عرابى باشا) إلى الحضره الفخيمة الخديوية».

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١١٦ – ١١٧ بعنوان «التقرير المقدم من حضرة عطوفتاو، رئيس مجلس النظار إلى الحضرة الفخيمة الخديوية بعرضه الأصول، التى تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رياسته أساساً لجميع إجراءاتها» .

(٤) المرجع السابق ص ١١٧ – ١١٨ بعنوان «إرادة سنية صادرة لعطوفة رئيس مجلس النظار راغب باشا».

(٥) سليم خليل النقاش، مصر للمصريين ، مرجع سبق ذكره ، ج ٥، ص ٢٢.

(٦) الوقائع المصرية ، عدد ٢٥ من يونيو ١٨٨٢.

ذكرنا، وقد يكون هذا النصح بالسفر بناء على تعليمات صدرت من إستانبول للمشير. ويرجح هذا الرأى أن السلطان منح فى الوقت ذاته النيشان المجيدى من الطبقة الأولى لعرابى، كما منح أوسمة أخرى لعدد كبير من ضباط الجيش المصرى، تعبيراً عن تقديره للحزب العسكرى ومكافأة للضباط على ولائهم للسلطان. ولكن أوجس عرابى خيفة من هذه الدعوة، ورأى أنه قد لا يعود من إستانبول إذا سافر إليها، فاعتذر للمشير بأن الشعب لا يسمح له بمغادرة مصر. وعندئذ عهد درويش باشا إلى الشيخ أحمد أسعد من أعضاء الوفد بإقناع عرابى، عن طريق الكلم الطيب والوعود، بالذهاب إلى إستانبول، فلم يجد الشيخ أسعد إلا إعراضاً من عرابى، وحاول المشير أن يقوم بهذه المهمة مرة أخرى. وظل عرابى متمسكاً برأيه، وزاده توضيحاً ، فقال للمشير إنه لن يفكر فى موضوع سفره إلا بعد رحيل الأسطولين البريطانى والفرنسى من المياه المصرية وابتعاد خطر الغزو الأوروبى عن مصر، وبعد أن يتلقى تأكيدات على سلامة مصير أقطاب الحزب العسكرى فى مصر [١]. وقيل أن بريطانيا عرضت ، عن طريق عملائها ، تقديم رشوة قدرها أربعة آلاف جنيه لعرابى لإغرائه على السفر ، وكذلك عرضت فرنسا مبلغاً مماثلا ، ورفض عرابى [٢] ، وإذا صحت هاتان الروايتان فإنهما تدلان على نزاهة عرابى.

وفى أعقاب تشكيل نظارة راغب باشا أرسل المشير درويش باشا فى ٢٣ من يونيو – حزيران – برقية إلى الباب العالى، أكد فيها أن جميع المصريين والأجانب راضون عن الوضع القائم فى مصر بعد تأليف هذه النظارة ، وأشار إلى البرنامج الذى وضعته النظارة أسلوباً لعملها، وقال إنه لم يخرج عن هذا الإجماع سوى قنصلى بريطانيا وفرنسا. واختتم برقيته بقوله إن هذه النتيجة الباهرة ليست إلا من ثمار تعليمات جلالة السلطان لإنقاذ مصر من مشكلاتها[٣]. ولكن إذا كان المشير درويش باشا قد أسرف فى تفاؤله بتحسن الأوضاع السياسية فى مصر.. إلا أنه أخفى حقيقة مهمة هى الأخطار التى كانت تواجهها البلاد بسبب وجود الأسطولين البريطانى والفرنسى فى مياه الإسكندرية، وهذا ما يؤخذ على المشير درويش؛ لأن الأحداث الخطيرة قد تلاحقت بعد تلك البرقية مما جعل مركزه ضعيفاً حرجا أمام السلطان. فقد انفرد الأسطول البريطانى بالتواجد فى مياه الإسكندرية، بعد أن تلقى قائد الأسطول الفرنسى كونراد Conrad أمراً من حكومته فى ٥ من يوليو – تموز – بالانسحاب من الإسكندرية [٤] . وعول الأدميرال سيمور على التدخل الحربى السريع، فأرسل إنذاراً نهائياً فى صباح ١٠ من يوليو – تموز – إلى طلبة باشا عصمت، طلب فيه تسليم المدافع المنصوبة فى شبه جزيرة رأس

---

(١) Dr. Sayed Kamel; op. cit., pp. 133 - 134.

(٢) روتشتين ص ٢١٩، حاشية رقم ٣، وانظر أيضاً بلغت التاريخ السرى إلخ ص ٣٣٤.

(٣) Loc. cit., p. 136.

(٤) Livre Jaune; l'an 1882, vol. 2, doc. no. 162.

التين وعلى الساحل الجنوبي لميناء الإسكندرية، وإلا ضرب الحصون في صباح اليوم التالي أي ١١ من يوليو [١] . وبعد أن أرسل القائد البحري البريطاني هذا الإنذار، بعث كارترايت نائب القنصل البريطاني العام إلى المشير درويش باشا في اليوم ذاته خطاباً، أبلغه فيه قطع العلاقات مع الحكومة المصرية وألقى عليه مسئولية ما يصيب الخديو من سوء في حالة ضرب الإسكندرية [٢] . وقد رد المشير درويش باشا على وكيل القنصل البريطاني العام بخطاب في اليوم ذاته كان مما جاء فيه «أما التنبيه الذي وجهتموه إلى بأن أكفل بكل ما لدي من الوسائل سلامة سمو الخديو، فيجب عليّ أن ألفت أنظاركم إلى أنه ليس من الصواب إيجاد تمييز بين شخصية سمو الخديو توفيق باشا السامية وحكومته، وإنه لمن الطبيعي جداً أن سموه ما زال يعني بسلامة وهناء البلاد التي يحكمها أكثر مما يعني بسلامة شخصه» [٣]. وعقد الخديو مجلساً عاماً في قصر رأس التين في مساء اليوم ذاته حضره من أعضاء الوفد العثماني المشير درويش باشا وقدري بك سكرتير المشير والشيخ أحمد أسعد، كما شهده رئيس النظار راغب باشا وأعضاء نظارته وفيهم عرابي وكبار الضباط البحريين السابقين والعاملين في الأسطول المصري وغيرهم، واختلفت آراء الحاضرين. وكان رأي درويش باشا قبول الإنذار البريطاني استناداً إلى أنه زار طابية الفنار واختبر بنفسه المدافع المنصوبة فيها، وقال إنه بصفته من ضباط المدفعية يقرر أن الحصون والمدافع التي بها لا تستطيع مطلقاً مقاومة مدافع الأسطول البريطاني [٤] ، وأضاف درويش باشا إلى هذا الرأي قوله إنه إذا كان واثقاً بأن مصر تستطيع المقاومة لتولى بنفسه قيادة جيشها [٥] .. ولكن استقرت آراء أغلبية الحاضرين على رفض الإنذار البريطاني. ومن ثم بدأ الأسطول يضرب المدينة في صباح ١١ يوليو – تموز ، وكان الخديو قد انتقل في مساء ١٠ من يوليو من قصر رأس التين إلى قصر مصطفى باشا فاضل في ضاحية الرمل؛ ليكون بمأمن من قذائف الأسطول البريطاني . وبعد أن دك البريطانيون حصون الإسكندرية وفتكوا بحماتها [٦] طلبوا إنزال كتيبة من بحارة الأسطول إلى الإسكندرية لاحتلال ثلاث قلاع

---

(١) Blue Book; Egypt, 1882, Vol. 16, p. 4, doc. no. 655.

(٢) الأمير عمر طوسن ، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، الإسكندرية ، ١٩٣٤، وثيقة رقم ١٧، من كارترايت وكيل القنصل البريطاني العام إلى درويش باشا في ١٠ من يوليو ١٨٨٢، ص ص ٦١ – ٦٢.

(٣) المرجع السابق ، وثيقة رقم ١٨ من درويش باشا إلى نائب القنصل البريطاني العام كارترايت في ١٠ من يوليو ١٨٨٢، ص ص ٦٢ – ٦٤ .

(٤) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٥) انظر دراسة مقارنة بين قوات الأسطول البريطاني والقوات المصرية في كتاب الأمير عمر طوسن ص ص ٨١ – ٨٢ ، والدمار الذي حل بالحصون المصرية في هذا المرجع ص ص ١٠٣ – ١٠٩، والبطولات التي أظهرها الضباط والجنود المصريون في ص ص ١٣٨ – ١٤٠ في المرجع ذاته .

(٦) الرافعي ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ، ص ص ٣٤٦ – ٣٥٦.

منها، وانسحب العرابيون من الإسكندرية فى ١٢ من يوليو فى اتجاه كفر الدوار ليستعدوا للمقاومة فى داخل البلاد، ولما استيقن قائد الأسطول من انسحاب العرابيين، أمر فى ١٣ من يوليو بإنزال قوة من بحارة الأسطول احتلت رأس التين وشبه جزيرة رأى التين .

وعقد الخديو توفيق فى اليوم ذاته اجتماعاً فى قصر الرمل حضره درويش باشا والأمراء وكبار الموظفين والأعيان ومن إليهم ممن بقوا مع الخديو . وطرح عليهم تساؤلا كان يلح على تفكيره بعد أن احتلت القوات البريطانية مدينة الإسكندرية، وهو أى موقف يجب عليه اتخاذه : هل يقاوم البريطانيين أو يستسلم لهم؟ وكان من رأى درويش باشا أن ينتقل الخديو إلى بنها ثم إلى السويس ؛ إذ لا يليق بحاكم البلد أن يبقى فى المدينة التى وقعت فى قبضة العدو. وهنا كشف الخديو عن مكنون صدره، فأعلن علناً عن رغبته فى التسليم، ولم يقنع توفيق ببقائه فى الإسكندرية فحسب، بل قال «إن أهم الأمور فى نظرنا هو أن نجعل الأدميرال سيمور على علم بأمرنا إذا أمكن لنا ذلك» وأوفد توفيق أحد رجاله إلى الأدميرال قائد الأسطول ليخبره بقرار توفيق، وأنه اعتزم الحضور إلى قصر رأس التين إذا كان القصر سالماً لم يهدم. وعاد الرسول فى الساعة الواحدة بعد الظهر وأخبر الخديو أنه أبلغ رسالته إلى قائد الأسطول ، وأن الأخير أمر إقامة الحرس الكافى على مقربة من ديوان البحرية؛ ليكون الخديو بمأمن من الأخطار. وفى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم ذاته - ١٣ من يوليو - تموز - وصل الخديو إلى قصر رأس التين، حيث كان فى استقباله الأدميرال سيمور ومعه لفيف من ضباطه وفرقة من بحارة الأسطول . ومنذ تلك الساعة ظهر انضمام الخديو علناً إلى جانب البريطانيين. ويعلق الرافعى على هذا الحادث المخزى بقوله: «انقلب الموقف انقلاباً مخزياً ، إذ انقسمت البلاد تجاه العدو إلى معسكرين: أحدهما موال للاحتلال، وهو معسكر الخديو، والآخر معسكر الثورة وقد انضمت إليه غالبية الأمة، وكان لهذا التخاذل أثره فى الفوز الذى أدركه الإنجليز» (١).

واستمر درويش باشا مقيماً فى الإسكندرية مع الخديو وأعضاء نظارة إسماعيل راغب باشا ، بعد أن ضرب الأسطول البريطانى هذه المدينة، وانسحبت القوات العرابية منها واحتلها بحارة الأسطول ، وقد أرسل عرابى باشا برقية إلى السلطان شكا فيها من مسلك درويش باشا. وكان مما جاء فى برقيته أنه بدلا من أن يعود درويش باشا مع الخديو إلى القاهرة، آثر أن يقف إلى جانب الخديو فى الإسكندرية «يقدم له التأييد على الرغم من احتلال القوات البريطانية لهذه المدينة» (٢) . ورأى درويش باشا أن بقاءه فى الإسكندرية لم يصبح له مبرر أو داع raison

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

(٢) Dr. Sayed Kamel; op. cit., p. 138.

وقد قرئ نص هذه البرقية فى جلسة ١٢ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٨٢، التى عقدتها لجنة التحقيق مع عرابي، وفى جلسة استجواب إسماعيل راغب باشا بتاريخ ١٦ من أكتوبر - تشرين أول- سنة ١٨٨٢.

d'être، وقد يكون استمراره فيها سبباً فى مساءلة السلطان له، وقد عاصر أحداثاً جساماً لم يستطع لها دفعاً مثل مذبحة الإسكندرية فى ١١ من يونيو - حزيران - وضرب الأسطول البريطانى مدينة الإسكندرية فى ١١ من يوليو - تموز - وانسحاب القوات العرابية منها فى اليوم التالى، واحتلال البحارة البريطانيين الإسكندرية فى ١٣ من الشهر ذاته، وهجرة أفواج كثيفة العدد من سكانها إلى داخل البلاد، وقيام فتن داخلية فى بعض مدن الوجه البحرى انتقاماً من الأوروبين الساكنين فى هذه المدن. ولهذه الأسباب، قرر المشير درويش باشا أن يعود إلى إستانبول مع أعضاء الوفد العثمانى. وكان إبحارهم فجأة فى ١٩ من يوليو - تموز - على اليخت السلطانى «عز الدين» بحيث لم يكد يشعر برحيلهم أحد من الأهلين، وكان من أهداف درويش باشا من عودته أن يدافع عن نفسه أمام السطان والصدر الأعظم رداً على اتهامات عرابى باشا فى البرقية التى أرسلها إلى السلطان . ويقول رئيس وزراء فرنسا دى فريسينيه de Freycinet إن المشير درويش باشا كان رجلا ذا قيمة حقيقية ، ولكنه عاد إلى مولاه السلطان بعد أن فشل فشلا ذريعاً فى مهمته السليمة (١). والحق أن الوفد العثمانى ترك مصر وهى فى أشد المحن التى تعرضت لها فى أثناء وجوده بها، وأخفق فى دعم السيادة العثمانية على مصر، وفى إعادة الأمن والنظام إلى ربوعها ، كما فشل فى التقريب بين الخديو توفيق وعرابى باشا. وإذا كان للمشير درويش باشا دور إيجابى فى تشكيل نظارة إسماعيل راغب باشا، وكان تأليفها ضرورة حتمية بعد بقاء البلاد دون نظارة منذ استقالة نظارة محمود سامى البارودى باشا، فقد انحرفت نظارة راغب باشا عن خطتها. وبعد أن كانت تؤيد العرابيين حتى قيام الأسطول البريطانى بضرب الإسكندرية واحتلالها، اعتبرت استعدادات عرابى للدفاع عن البلاد جرماً يتحمل عرابى تبعته. ولم يطل الأمد طويلا بهذه النظارة، بعد أن ثبت أنها أضعف من مواجهة الأحداث .. فاستقالت أو لعلها أقيلت فى ٢٠ من أغسطس - آب - سنة ١٨٨٢ ، وعهد الخديو توفيق من قصر رأس التين فى اليوم التالى إلى محمد شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة كانت نظارته الرابعة والأخيرة. وقد صدر الأمر العالى بتشكيل هيئة هذه النظارة فى ٢٨ من أغسطس- آب - (٢) ، وعلى ذلك لم يجن السلطان عبد الحميد ولا الدولة العثمانية ولا مصر شيئاً من إيفاد الوفد العثمانى الثانى إلى مصر. ولم يؤثر فى مسيرة مؤتمر الآستانة على النحو الذى رسمته له السياسة البريطانية، كما سنرى بعد حين فى هذا الفصل.

ثالثاً: إصدار السلطان إعلاناً بعصيان عرابى:

ومن الأخطاء التى وقع فيها السلطان عبد الحميد الثانى واستدرجته إليها السياسة

(١) Freycinet, de; op. cit., p. 274.

(٢) انظر الوثائق الخاصة بتشكيل نظارة محمد شريف باشا الرابعة فى : فؤاد كرم ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٠ - ١٢٤.

البريطانية أنه أصدر فى ٥ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨٢ إعلاناً بعصيان عرابى باشا ؛ بناءً على طلب تقدم به لورد دوفرين السفير البريطانى إلى الصدر الأعظم، فاستجاب له السلطان ، وقد نشر هذا الفرمان فى صحف إستانبول التى صدرت فى اليوم التالى. وابتهج الخديو توفيق بصدور فرمان عصيان عرابى ، فاشترى عدداً كبيراً من جريدة الجوائب ، وهى جريدة كانت تصدر فى إستانبول باللغة العربية وكان صاحبها أحمد فارس الشدياق، وعهد الخديو إلى محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب بالاتصال بضباط الجيش لاطلاعهم على فرمان العصيان المنشور فى الجوائب. كما وزع عليهم بعد ذلك منشورات بهذا المعنى، وأخذ يتنقل فى البلاد لدعوة العمد والأعيان إلى مساندة الإنجليز . وقد صدر هذا الفرمان بينما كان الجيش البريطانى ماضياً فى زحفه فى الميدان الشرقى، بعد أن احتل بورسعيد والإسماعيلية، وقبل واقعة القصاصين الثانية فى ٩ من سبتمبر والتل الكبير فى ١٣ من سبتمبر فى طريقه إلى القاهرة ليتوج زحفه باحتلال العاصمة فى ١٥ من سبتمبر ١٨٨٢ .

كان هدف بريطانيا من مطالبة السلطان استصدار الفرمان بعصيان عرابى هو إضفاء نوع من الشرعية على تدخلها الحربى فى مصر، بمقولة أن هذا التدخل إنما هو لتأييد سلطة حاكم مصر الشرعى وهو الخديو ومولاه عبد الحميد الثانى سلطان الدولة العثمانية وصاحب السيادة على مصر [١] ، وكان هذا الزعم يقوم على الخبث والتضليل، لأن بريطانيا استهدفت أولا وقبل كل شىء إضعاف الجيش المصرى وإيقاع الفرقة والتنافر بين صفوف ضباطه وجنوده وصرف الجماهير المصرية عن تأييد الثورة العرابية. وقد كان لفرمان عصيان عرابى أثر كبير فى حالة الضباط المعنوية، وقد أوضح لهم عرابى أن هذا الفرمان هو دسيسة بريطانية، توصلت إليها بتقديم الرشا إلى كبار رجال الباب العالى فى الآستانة .

أما السلطان.. فإنه بإصداره الفرمان بعصيان عرابى قد طعن الجيش المصرى فى ظهره، وهو يخوض المعارك ضد القوات البريطانية. وأقام الدليل على أنه كان يتخبط فى سياسته تجاه المسألة المصرية، لأنه كان قد منح عرابى باشا فى أثناء وجود الوفد العثمانى الثانى فى مصر، النيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، كما منح أوسمة أخرى لما يقرب من مائتى ضابط، ثم أصدر بعد فترة وجيزة جداً فرماناً بعصيان عرابى؛ مما كان له تأثير مصيرى على عرابى وضباطه وجنوده والسياسيين المؤيدين للحزب العسكرى. وقد ذكر الأستاذ الرافعى «أن السلطان لو ترك وشأنه لما فكر فى إصدار هذا الفرمان، لأنه فى خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ، ولا كان يميل إلى تثبيت سلطته. ولكن السياسة الإنجليزية

---

(١) انظر كلا من Dr. Sayed Kamel, op. cit., pp. 325 - 329 Rothstein, Th., الترجمة العربية للكتاب، ص ٢٢٨.

ألحت وتهددت واستخدمت كل الوسائط، ومنها الرشوة لدى رجال المابين حتى أصدر السلطان فرمانه المشئوم» (١). وهذا القول يجمع فى فقراته بين التبرير والتفسير والتماس الأعذار للسلطان فى انصياعه للسياسة البريطانية، وهى سياسة متناقضة فى وسائلها وفى أهدافها.. فكان السلطان تارة يؤيد الحزب العسكرى فى مصر، وتارة أخرى يساند الخديو توفيق ، وتارة ثالثة يخضع لتوجيهات الحكومة البريطانية . وقد عبر أحد المؤرخين المصريين عن هذه السياسة بأنها سياسة الضعف ذات الوجهين التى اتبعها السلطان (٢) The Sultan's feeble two faced policy ، والحقيقة أنها كانت سياسة ذات ثلاثة أوجه جعلته يتخذ قرارات متعارضة . وقد استمرت هذه السياسة الثلاثية حتى الشهر الذى احتلت فيه القوات البريطانية مدينة القاهرة فى ١٥ من سبتمبر ١٨٨٢ ، وكان من أهم ملامحها إصدار السلطان فرمان عصيان عرابى، وقد جاء هذا الفرمان فى وقت متأخر جداً.

ونخلص من هذا العرض الموجز لموضوع إصدار السلطان فرماناً بعصيان عرابى إلى أن سياسة هذا السلطان كانت مظهراً من خطل سياسته، تجاه المسألة المصرية فى وقت عصيب.

رابعاً : موقف السلطان إزاء مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ :

يندرج خطأ السلطان عبد الحميد الثانى تجاه مؤتمر الآستانة لسنة (٣) ١٨٨٢ تحت أخطائه الشخصية بامتناعه فى الفترة الأولى من جلسات المؤتمر التى بدأت فى ٢٣ من يونيو – حزيران – حتى ١٩ من يوليو – تموز – عن اشتراك الدولة العثمانية فى الجلسات التسع الأولى، ثم تراجعه وقبوله إرسال وفد عثمانى فى الفترة الثانية؛ اعتباراً من الجلسة العاشرة فى ٢٤ من يوليو – تموز – حتى الجلسة الأخيرة وهى الجلسة السادسة عشرة التى عقدها المؤتمر فى ١٤ من أغسطس – تموز – سنة ١٨٨٢ ، وانصياع السلطان لتوجيهات السياسة البريطانية، فكانت أخطاؤه فى الفترة الثانية من نوع الأخطاء التى استدرجته إليها الحكومة البريطانية.

مؤتمر الآستانة لسنة ١٨٨٢

وامتناع الدولة العثمانية عن حضور جلساته التسع الأولى

فرنسا تدعو إلى عقد المؤتمر:

دعا دى فريسنيه وزير الخارجية الفرنسية فى ٣٠ من مايو – آيار – سنة ١٨٨٢ إلى عقد مؤتمر دولى، يجتمع فى الآستانة وتحضره الدول الأوروبية الكبرى بالاشتراك مع الدولة

(١) الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، ص ٤٢٧.

(٢) Rifaat, M.; op. cit., p. 198.

(٣) كانت ترد كلمة إستانبول فى أواخر القرن التاسع عشر باسم آخر هو الآستانة. وهذا الاسم كلمة فارسية بمعنى العتبة المرتفعة .

العثمانية للنظر فى المسألة المصرية. وقد حضره مندوبو ست دول كانوا سفراء فرنسا، وبريطانيا، ونائب سفير ألمانيا، وسفير النمسا والمجر، وسفير إيطاليا، والقائم بأعمال السفارة الروسية. أما الدولة العثمانية .. فقد قررت الاعتذار عن عدم الاشتراك فيه بمقولة أنها عينت فى ٢ من يونيو - حزيران - المشير مصطفى درويش باشا معتمداً عثمانياً سامياً للسفر إلى مصر رئيساً لوفد أرسله السلطان لمعالجة الحالة فيها، وأن الأحوال العامة فى مصر قد تحسنت بحيث لاتتطلب عقد مؤتمر دولى. والحقيقة أن السلطان عبد الحميد الثانى، فى إصراره على عدم الاشتراك فى المؤتمر، كان لا يريد أن يسمح للدول الكبرى بأن تجعل المسألة المصرية مسألة دولية. ففى نظره يجب أن تكون هذه المسألة مسألة عثمانية يقوم الباب العالى بتسويتها مع مصر رأسا دون تدخل أوروبى. وقد تبدو وجهة نظر السلطان سليمة، ولكنه تناسى أنه وافق فى أواخر شهر يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٩ على تدخل الدول الأوروبية، تطالبه بعزل إسماعيل واستجاب وقتذاك لرغبتها .

وأرسل السلطان إلى الدول الأوروبية مطالباً أن نتركه وحده يعمل فى هدوء على تسوية المسألة المصرية بطريقته الخاصة، تسوية ترضى جميع الدول [١] ورفضت الحكومتان البريطانية والإيطالية الاستجابة إلى طلب السلطان استناداً إلى أنهما لاتستطيعان التخلى عن حماية مصالحهما المتشعبة فى مصر بالقضاء على سيطرة الجيش [٢] . وزادت الحكومة البريطانية قائلة إن مصطفى درويش باشا رئيس الوفد العثمانى الثانى، على الرغم من كثرة اتصالاته لم يستطع خلال شهر أن ينجز عملا ذا نتيجة ملموسة وأنه لن يستطيع . وإن الفوضى والاضطراب قد أديا إلى هجرة عدد كبير من الأوروبيين فى مصر منها، ولم يعد من الممكن إقناع الدول الكبرى بالانتظار، ولا مناص للسلطان من أن يتعاون مع الدول فى المؤتمر ، وإلا فإن الدول ستلجأ أخيراً وبطريقة حاسمة إلى حماية مصالحها باحتلال مصر [٣] .

وعلى أى حال بدأ أعضاء المؤتمر أعمالهم، وقد تولى رياسة المؤتمر السفير الإيطالى كورتى Corti بصفته عميد السلك الدبلوماسى فى العاصمة العثمانية. ولهذا الاعتبار اجتمع المؤتمر فى دار السفارة الإيطالية فى ترابيا إحدى ضواحى العاصمة على شاطئ البوسفور الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٢٣ من شهر يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٢، وقرر المؤتمر فى الجلسة الأولى إرسال مذكرة إلى الباب العالى يبلغه نبأ اجتماعه ويبدى أسفه لعدم انعقاده

---

(١) وثائق الكتاب الأزرق الإنجليزى Blue Book جزء ٢ سنة ١٨٨٢ من دوفرين السفير البريطانى فى الآستانة إلى جرانفل وزير الخارجية فى ٢٤ و٢٥ من يونيو - حزيران - ١٨٨٢.

(٢) المصدر السابق من باجت Paget السفير البريطانى فى روما إلى جرانفل فى ٢٢ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٢.

(٣) المصدر السابق من دوفرين إلى جرانفل فى ٢٦ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٢.

برياسة وزير الخارجية العثمانية، ويعرب عن أمله في أن تشترك الدولة العثمانية في جلساته التالية (١) . وقد رفض الباب العالي تسلم هذه المذكرة إلا بصفة رسمية ، ومع ذلك لم يتخذ الباب العالي أي إجراء ينم عن تغيير موقفه السلبي من المؤتمر .

بروتوكول انتفاء المصالح الشخصية للدول :

ولكي يقيم المؤتمر الدليل على نزاهته في بحث المسألة المصرية من جميع جوانبها، اتخذ في الجلسة الثانية في ٢٥ من يونيو - حزيران - قراراً عرف باسم Le Protocole de Désinteressement أي بروتوكول انتفاء المصالح الشخصية للدول ، ويطلق عليه في بعض المراجع بروتوكول النزاهة، وفي مراجع أخرى بروتوكول البراءة من الأثرة . وقد جاءت صياغته على النحو التالي :

"Les gouvernements représentés par les sous-signés s'engagent dans tout arrangement qui pourrait se faire par suite de leur action concertée pour le réglement des affaires d'Egypte, à ne rechercher aucun avantage territorial ni la concession d'aucun privilége exclusif, ni aucun avantage commercial pour leurs sugets, que ceux de toute autre nation ne puissent également obtenir:. (2)

ونورد هنا ترجمتنا لهذا البروتوكول:

«إن الحكومات التي يمثلها الموقعون أدناه تتعهد ، بأنها في كل اتفاق يتم الوصول إليه نتيجة عملهم الذي يقوم على التشاور لتسوية الشئون المصرية لا تبحث عن أي ميزة إقليمية، أو الحصول على أي امتياز تنفرد به حكومة دون غيرها، أو أي امتياز تجاري لرعاياها لايستطيع رعايا أي شعب الحصول عليه على قدم المساواة» . وقد وقع على هذا البروتوكول جميع أعضاء المؤتمر بما فيهم السفير البريطاني لورد دوفرين .

وكان صاحب الفكرة في هذا البروتوكول هو دي فريسينيه رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية .. فقد اقترحه في ١٦ من يونيو - حزيران - على الوزارة البريطانية فوافقت عليه جملة وتفصيلا في اليوم التالي، وقامت الحكومتان الفرنسية والبريطانية بدعوة سفيريهما وممثليهما في المؤتمر إلى عرض البروتوكول على ممثلي الدول الأربع الأخرى في المؤتمر

---

(١) Dr. Sayed Kamel, La Conférecc de Constantinople. et La Question Egyptienne. Paris, 1913, pp. 173 - 174.

(٢) Livre Jaune; ou Documents Diplomatiques publiées par le Gouvernement Français, 1881 - 1882 doc. no 137, de Noailles, ambassasdeur de France à Constantionople â Freycinet en date du 25 juin, 1882.

لعرضه على حكوماتهم للموافقة عليه.. فوافقت في ١٩ من يونيو - حزيران - الروسيا ، والنمسا والمجر ، وإيطاليا على هذا الاقتراح ، ثم وافقت عليه ألمانيا فى اليوم التالى (١).

خطة المؤتمر فى عمله :

وقبل أن نتكلم عن الموقف العملى للدول الست فى المؤتمر من هذا البروتوكول، نشير فى عجالة إلى أن الهدف الأول لهذه الدول - كما بدا واضحاً من مناقشات المؤتمر - هو القضاء على القوة العسكرية الثورية فى مصر، والمتمثلة فى العرابيين وإعادة الموقف إلى ما كان عليه من قبل status quo ante بإبقاء السيادة العثمانية على مصر، واسترداد الخديو توفيق سلطته السليبة التى يعتقد المؤتمر أن الحزب العسكرى قد اغتصبها منه، واحترام الامتيازات التى نالتها مصر طبقاً للفرمانات السلطانية التى صدرت فى هذا الصدد، ومراعاة تنفيذ الالتزامات الدولية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية والترتيبات التى نجمت عنها، وإدخال اصلاحات فى البلاد بتطوير الأنظمة المصرية تطويراً حكيما بإعادة تنظيم الجيش المصرى والمصالح المدنية والإدارية والقضائية، وكانت وسيلة المؤتمر لتحقيق هذه الأهداف التدخل العسكرى فى مصر. ورأى المؤتمر أن هذا التدخل يقوم أولا وقبل كل شيء على مطالبة السلطان بصفته صاحب السيادة على مصر بإرسال قوات عثمانية إليها، على أن يلتزم الأخير بالشروط التى يضعها المؤتمر ويحدد مدى هذا التدخل وهدفه ومدته وما إلى ذلك من تفصيلات ؛ فإذا رفض السلطان الاستجابة لهذا القرار أو النداء يكون التدخل أوروبياً جماعياً مسلحاً ذا هدف واحد une intervention européenne armée collective limitée à un seul objet. وكان هذا الهدف الوحيد هو فرض تسوية سلمية طبقاً لقواعد القانون الدولى العام على الخديو توفيق، تراعى فيها المصالح البريطانية ثم المصالح الفرنسية وإلى حد ما المصالح الإيطالية. ولكن المؤتمر لم ينظر فى وضع تسوية سلمية لأنه انتقل فوراً بمناقشاته إلى موضوع البروتوكول والتدخل العسكرى (٢). ولعل من الأسباب التى جعلته ينهج هذه السبيل ، هو تأكده من رفض العسكريين فى مصر التخلى طواعية عن مناصبهم واستيلائهم على السلطة . وإذا كانت هذه الحقيقة لم تغب عن أذهان المؤتمر.. فقد فاتتهم حقيقة أكثر أهمية، وهى أن دولتين كبيرتين من الأعضاء فى المؤتمر كانت تعارضان معاضة عنيفة التدخل العسكرى فى مصر سواء التدخل العثمانى الانفرادى أو التدخل الأوروبى الجماعى. وكانت هاتان الدولتان هما فرنسا وبريطانيا. أما فرنسا فكانت لها أسبابها الخاصة، أما بريطانيا فكانت تريد أن تنفرد بالنفوذ الأول فى مصر. وسنتعرض لموقفهما فى موطن قادم فى هذا

(١) Loc. cit.; doc. no. 70, Freycinet à Tissot, Ambassadeur de La France à Londres, en date du 16 Juin, 1882.

(٢) Dr. Sayed Kamel; op. cit., pp. 191- 192.

الفصل، وحسبنا أن نذكر أن تلكما الدولتين لم تدخرا وسعاً فى عرقلة التدخل العثمانى العسكرى، فوضعت فرنسا شروطاً مهينة حتى يرفض قبولها . وعمدت بريطانيا إلى التسويف حتى يجئ الوقت المناسب فى أثناء انعقاد المؤتمر لتتدخل بمفردها فى احتلال مصر، وإن كانت قد تظاهرت بتأييدها للتدخل العثمانى الانفرادى.

تنصل بريطانيا من بروتوكول انتفاء المصالح الشخصية:

كان هذا البروتوكول فى نظر الحكومة البريطانية مجرد قصاصة ورق ، على الرغم من إقرار الوزارة البريطانية له، وعلى الرغم من توقيع ممثلها فى المؤتمر لورد دوفرين عليه.. فقد أعلنت فى مجلس العموم بجلسة ٢٢ من يونيو ، على لسان شارل ديك Charles Dilke وزير الحكم المحلى فى وزارة جلادستون الثانية أن توقيعها على البروتوكول لا يضعف بأى حال من الأحوال مركزها المتفوق فى مصر [١]، ثم أكد بمزيد من الصراحة فى مجلس العموم بعد أربعة أيام أن بروتوكول النزاهة لايمتد إلى منطقة قناة السويس، وأن الحكومة البريطانية لاتلتزم به فى المسائل التى تمس مصالحها [٢]. ثم كشف ممثل بريطانيا فى المؤتمر فى الجلسة الثالثة فى ٢٧ من يونيو – حزيران – عن اتجاه خطير تعتزم حكومته اتخاذه ، إذ قدم الرئيس الإيطالى للمؤتمر اقتراحاً فى الجلسة ذاتها جاء فيه« أن يتعهد أعضاء المؤتمر باسم حكوماتهم بأن يمتنعوا فى أثناء انعقاد المؤتمر عن اتخاذ أى عمل منفرد فى مصر.

Les membres s'engagent, au nom de leurs gouvernements, de s'abstenir, pendant toute la durée de la Conférence, de toute action isolée en Egypte.

فطلب ممثل بريطانيا، دوفرين ، وهو سياسى بارع، إضافة تحفظ إلى الاقتراح الإيطالى هذا نصه «ما عدا حالة الضرورة القصوى مثل ضرورة حماية أرواح الرعايا» [٣] أى رعايا حكوماتها.

Sauf le cas de force majeure tel que la nécessité de protéger la vie des nationaux".

فوافق عليه المؤتمر وبذلك عصف هذا التحفظ بالاقتراح الإيطالى وجعله كأن لم يكن ؛ أى إن السفير البريطانى استهدف من هذا التحفظ أن يتيح لحكومته حرية التصرف فى مصر دون شرط مسبق [٤] .

(١) Hansard's Parliamentary Debates, House of Commons, 3rd.

(٢) Series, vol. 271, d. 37. Loc. cit. 26 June 1882, vol. 271, p. 397.

(٣) Livre Jaune; doc. no. 144, Noaille, Ambassadeur français â Constantinoplè â de Freycinet, Ministre des Affaires Etrangurès, en date du 27 juillet, 1882.

(٤) Dr. Sayed Kamel, op. cit., p. 177.

السفير البريطاني يهاجم العسكريين المصريين الثوريين بعنف:

ولكى يمهد السفير البريطانى الجو الصحى لهذا التحفظ ، ألقى بياناً فى الجلسة ذاتها قبل تقديم تحفظه مباشرة، تكلم فيه عن «الفوضى فى مصر»، وكان من مظاهرها تصاعد الاضطرابات، ووقوع أحداث دامية فى مدينة بنها بين المسلمين والأوروبيين ، وعجز الخديو والعرابيين عن إقرار النظام والأمن فى ربوع البلاد . وحمل السفير حملة عنيفة على نظارة إسماعيل راغب باشا ، وأطلق عليها «النظارة الهزلية» ونعتها بأنها أداة طيعة فى أيدى العرابيين؛ بحيث أصبح الخديو مسلوب السلطة. واستطرد قائلا إنه تأكد من التقارير التى بعث بها إليه مؤخراً كارترايت Cartwright نائب القنصل البريطانى العام فى مصر، أن الفوضى التامة ضاربة أطنابها فيها بدرجة لم تشهد لها البلاد من قبل مثيلا ، وأصبح فيها عصبة من رجال الجيش تنتقل من عنف إلى عنف، وانقلب عصيانها إلى ثورة ، والثورة إلى اغتصاب السلطة . وكانت نتيجة ذلك أن عم الاضطراب مصالح الحكومة، ووقفت حركة التجارة، ولم يجد الفلاحون من يشترى محاصيلهم ، فلم يستطيعوا دفع الضرائب. وخرج من هذا الوصف إلى أن الخراب يتسع نطاقه يوماً بعد يوم. وأرجع هذا الخراب إلى «وقاحة» الحزب العسكرى الذى لايزال عاصياً متمرداً. وتوشك الحكومة أن تنبذ الاتفاقات التى كانت قد واثقت بها بريطانيا وفرنسا. وقال إن هذه الحالة قد أثارت القلق فى أوروبا خشية على أرواح وممتلكات الرعايا الأوروبيين والتى غدت فى خطر مبين وخوفاً على مصالح الدائنين الأجانب . وذكر أن بريطانيا وفرنسا لاتستطيعان صبراً على هذا الموقف المتردى ، وأهاب بأعضاء المؤتمر أن يأخذوا الثورة العرابية بالشدة حتى لا تستفحل شرورها.

وكان أعضاء المؤتمر يصغون إلى هذا الجزء من بيان زميلهم السفير البريطانى وعلائم الشك مما يسمعون بادية على وجوههم ، بل إن منهم من صرح بأنه لايستطيع تصديق هذه الأنباء (١).

اقتراح السفير البريطاني ذو شقين :

وأخيراً انتقل لورد دوفرين إلى الجزء الأخير والأكثر أهمية من بيانه، وكان يتناول موضوعين . وكان الموضوع الأول قيام الدول الأوروبية الأعضاء فى المؤتمر على علاج هذه الأحوال وذلك بالتدخل الفعلى على أساس تكوين حكومة، تعمل على استتباب النظام واحترام

---

(١) انظر كلا من :

Dr. Sayed Kamel; op. cit., pp. 176 - 177.

روتشتين تيودور ، النسخة المعربة، ص ص ٢١٣ – ٢١٤.

الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ص ٣١٦ – ٣١٨.

دكتور محمد مصطفى صفوت، الاحتلال الإنجليزى لمصر ، ص ص ٥١ – ٥٢.

سلطة الخديو توفيق ومراعاة الالتزامات التى ارتبطت بها مصر ، وتحمى أرواح الأجانب وممتلكاتهم وتضمن كل ذلك فى المستقبل (١) . أما الموضوع الثانى فتناول «دعوة السلطان ليرسل إلى مصر قوة مسلحة كافية؛ للسيطرة على الموقف وللإطاحة بالعصبة العسكرية المغتصبة ، على أساس شروط تحدد مدى وهدف هذا التدخل» .

"Le Sultan soit invité à énvoyer en Egypte un corps d'armée suffisant pour dominer la situation et abattre la faction militaire usurpatrice sous des conditions qui déterminent l'étendue et le but de cette intervention".

وكانت مطالبة السفير البريطانى الدولة العثمانية بإرسال قوة مسلحة إلى مصر وما اقترن بها من شروط نوعاً من الخداع أو التمويه على أعضاء المؤتمر ، لأن بريطانيا كانت تعلم جمود سياسية السلطان عبد الحميد الثانى تجاه المسألة المصرية من ناحية، وكانت مطمئنة إلى انقسام الدول الأوروبية فيما بينها من ناحية أخرى؛ بدليل أن الوزارة البريطانية كانت فى أثناء انعقاد المؤتمر ماضية فى تعزيز قواتها وإرسالها من إنجلترا والهند إلى مالطة وقبرص تمهيداً لاحتلال مصر. أما اطمئنانها إلى انقسام الدول الأوروبية الكبرى فيما بينها تجاه الأزمة المصرية ، فكان الوزراء البريطانيون والسفير البريطانى بباريس قد ترامت إلى مسامعهم أنباء المناقشات التى دارت فى مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين، حين أثير فيهما موضوع التدخل العثمانى الحربى فى مصر ونتائجه الخطيرة على مركز فرنسا فى الجزائر وتونس . كان ريبو Ribot أحد أعضاء مجلس النواب قد صرح بجلسة أول يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٢ بأن لمركز فرنسا فى شمالى إفريقية طابعاً خاصاً يجعلها تخشى أحداثاً معينة خطيرة نتيجة أى سياسة تجعل القوات العثمانية تضع أقدامها على أرض مصر (٢) . وقال نائب آخر فى الجلسة ذاتها هو ليون جورنو Léon Journault إن الحكومة العثمانية بشروعها فى استعادة نفوذها فى مصر ستثير هياجاً خطيراً جداً بين السكان المسلمين الخاضعين للسيادة الفرنسية، وهم سكان يتأثرون بشائعات تشجع كبرياءهم وأمانيهم التى لا تستنفد صبرهم (٣) . وفى مجلس الشويخ أيد هذا الرأى أحد أعضائه ، وهو الدوق ألبرت دى بروجلى duc Albert de Broglie بجلسة ٢٥ من يوليو - تموز - سنة ١٨٨٢ ، إذ قال إن إرسال قوات عسكرية عثمانية إلى مصر أمر يهدد أمن الممتلكات الفرنسية فى شمالى إفريقية (٤) . وقد نشر فى الوقت ذاته أحد السياسيين الفرنسيين مقالا فى إحدى الصحف قال فيه إن المسألة المصرية يجب أن ينظر إليها نظرة

---

(١) Dr. Sayed Kamel ; op. cit., p. 197.

(٢) Chambre des Deputés. Séance du 1 er juin, 1882. Journal Officiel du 2 juin, 1882, p. 756.

(٣) La méme séance. Jurnal Officiel, p. 760.

(٤) Le Sénat. Séance du 25 Juillet, 1882. Journal Officiel du 26 Juillet, 1882, p. 897.

شاملة ، فلا تفصل عن الأوضاع العامة القائمة فى الأقاليم الإسلامية الإفريقية وعن مركز فرنسا فيها (١). والواقع أن شرائح كثيرة من المجتمع الفرنسى كانت تخشى على مركز فرنسا فى الجزائر وتونس، بوجه خاص من حركة الجامعة الإسلامية التى كان يحتضنها السلطان عبدالحميد الثانى ويدعو فيها إلى التضامن الإسالمى. ولم تكن الحكومة الفرنسية مرتاحة إلى الاقتراح الذى عرضه لورد دوفرين بدعوة السلطان إلى إرسال قوات عثمانية إلى مصر لدعم السيادة العثمانية عليها. وحاول السفير الفرنسى فى الآستانة عرض هذه الفكرة على المؤتمر، وهى تخوف فرنسا على مركزها فى الجزائر وتونس، ولكن رفض المؤتمر مناقشتها استناداً إلى أنها خارجة عن اختصاصاته . ولم تدرك الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت أن لورد دوفرين كان يعمد إلى التمويه على السلطان بالتظاهر بحرصه على المصالح العليا للدولة العثمانية .

نعود إلى التحفظ البريطانى، فنقول إن لورد دوفرين سارع إلى زف نبأ هذا التحفظ إلى وزير خارجية بريطانيا، لورد جرانفيل، فى برقية أرسلها إليه قال فيها إن الهدف من التحفظ البريطانى هو إطلاق يد حكومتنا فى العمل إذا حدث طارئ ما ... إننا فى الحقيقة لن ننظر إلى اقتراح السفير الإيطالى على أنه ذو شأن خطير بعد هذا التحفظ الذى يرجع إليه وقت الحاجة(٢). ولكن لم يقتنع وزير الخارجية بهذا التفسير، وأبرق إلى السفير البريطانى يشير عليه بأن يتحين أول فرصة فيذكر لأعضاء المؤتمر أنه كان يستهدف من التحفظ معان أكثر شمولا من المحافظة على أرواح رعايا بريطانيا (٣) . وقد نفذ دوفرين هذا التوجيه فى مستهل الجلسة الرابعة، عندما وجه أحد أعضاء المؤتمر سؤالا يتعلق بما يحدث إذا تجاهل السلطان المؤتمر وقرر من تلقاء نفسه إرسال قوات عثمانية إلى مصر، وتدخل أحد أعضاء المؤتمر قائلا إن هذا العمل من السلطان يسهل إحباطه لوجود الأسطولين البريطانى والفرنسى فى المياه المصرية، وفى مقدورهما منع القوات العثمانية من النزول إلى البر . واعترض الماركيز دى نواى السير الفرنسى على هذا الرأى قائلا «أما وقد عقد المؤتمر فليس للأسطولين الفرنسى والبريطانى أن يتدخلا بهذه الصورة» (٤) . وكان السفير الفرنسى يعبر عن رأى حكومته حسبما ذكرنا منذ قليل. وقد صرح هذا السفير، فضلا عن ذلك ، بأن الاقتراح البريطانى قد صدر عن الحكومة البريطانية. ولم يكن بحال من الأحوال اقتراحاً بريطانياً فرنسياً (٥) . وعندئذ رأى السفير البريطانى أن الفرصة التى ينتظرها قد سنحت له، فأجاب «إن هذا العمل من جانب السلطان ليس إلا حالة من حالات

---

(١) Jean - Jacques Weiss; Revue Politique et Littéraire. no. du 15 Juillet, 1882.

(٢) Blue Book (1882); doc. no. 48 dated 28 June and doc. no. 73, 30 June, from Dufferin to Granville.

(٣) المصدر السابق ، وثيقة رقم ٤٩.

(٤) روتشتين تيودور ، النسخة المعربة ص ص ٢١٢- ٢١٣.

(٥) المرجع السابق ، ص ٢١٣، حاشية رقم ٣.

«الضرورة القصوى التى يشملها التحفظ البريطانى، كما أن الضرورة القصوى «تشمل كل هجوم على قناة السويس ، أو أى تغيير مفاجئ ، أو أى كارثة تهدد المصالح الخاصة بإحدى الدول» (١) (وكان السفير يقصد بريطانى (أو أى دولة أخرى).

"toute attaque contre le Canal ou tout changement brusque ou toute catastrophe menacant les intérots spéciaux de l'une ou de l'autre des puissances"

وقد علق دكتور سيد كامل على التحفظ البريطانى وخطورته بقوله «فى الواقع، بهذا التحفظ ودون حاجة إلى تحديد الحالات التى يشملها معناه المرن ، كان فى استطاعة أى دولة تعتزم التدخل تدخلا انفرادياً لحسابها الخاص أن تجد دائماً شخصاً ما من رعاياها تحميه بحجة تعرضه لخطر دائم. ومن السهل عليها أن تعثر عليه فى حالة الاضطرابات التى غاصت فيها مصر.. إن التحفظ البريطانى قد أفقد بشذوذ كل قيمة للاقتراح الإيطالى الرصين وسلبه كل نتائجه» (٢) أما الأستاذ الرافعى فقد علق على التحفظ البريطانى بقوله إنه دل على ما كانت تضمره بريطانيا من مخادعة المؤتمر، وما كانت تبيته من نية الشر والعدوان. وقد أطمأنت بعد إقرار هذا التحفظ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء، إذ كان هذا التحفظ كافياً ليجعل قراراته عديمة القيمة» (٣) .

وقد لاحظ المؤرخ الإنجليزى روتشتين تيودور فى كتابه Egypt's Ruin أن أعضاء المؤتمر لم يجادلوا فى التحفظ البريطانى إما لغباوتهم، وإما لنصح تقدم به المستشار الألمانى بسمارك بأن يعهد المؤتمر إلى الحكومة العثمنية وحدها بمهمة إعادة النظام إلى مصر(٤). ولم تكن الحكومة الفرنسية مرتاحة فى قرارة نفسها إلى المشورة الألمانية ، لأنها حسبما ذكرنا عن مناقشات مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين، كانت تخشى أن يؤدى التدخل الحربى للسلطان فى مصر إلى توطيد نفوذه الروحى فى الجزائر وتونس وبخاصة أن المغامرة العسكرية التى قامت بها فى تونس سنة ١٨٨١ كانت لاتزال تقلق بال الرأى العام الفرنسى . أما أعضاء المؤتمر فكانوا طرائق قدداً. كان مندوبو الروسيا، والنمسا والمجر ، وحتى ألمانيا على غير اكتراث ، ودون تعليمات خاصة أو وافية ، وعبروا عن رأيهم صراحة بأنهم لا يعرفون شيئاً عن حقيقة الموقف فى مصر (٥) . أما مندوبا بريطانيا وفرنسا فكان فرسى رهان فى حلبة سباق . ووقف المندوب

---

(١) Blue Book, 1882. p. 57.

(٢) Dr. Sayed Kamel; op. cit., p. 178.

(٣) الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، ص ٣١٩.

(٤) روتشتين تيودور، النسخة المعربة بعنوان المسألة المصرية ، ص ٢١٣.

(٥) دكتور محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الإنجليزى لمصر.. إلخ ، ص ٥٤.

الإيطالى ورئيس المؤتمر موقفاً وسطاً بينهما. ولذلك عند نظر شروط التدخل العثمانى الحربى في مصر احتدمت المناقشات، واستطالت على مدى أربع جلسات عقدت فى ٣٠ من يونيو - حزيران - و٢ ، ٥، ٦ من يوليو - تموز - سنة ١٨٨٢ .

شروط فرنسا للتدخل الحربي العثماني في مصر:

تظاهرت فرنسا فى الجلسة الرابعة التى عقدها المؤتمر بتاريخ ٣٠ يونيو بموافقتها مبدئياً على التدخل العثماني الحربى. وصرح السفير دى نواى وممثل فرنسا فى المؤتمر بأن المهمة الأولى للمؤتمر يجب أن تنحصر فى بحث شروط هذا التدخل وهدفه، وما يجب على الدول اتخاذه من إجراءات إذا رفض السلطان الشروط التى تضعها الدول أو إذا رفض التدخل بتاتاً. ولم يكن السفير الفرنسى مخلصاً فى تصريحاته ، بل إنه كان يعلق آمالا كباراً على رفض السلطان، لأن الشروط المقترحة كانت تمس كرامته كسلطان لأكبر دولة إسلامية تمتد أقاليمها فى ثلاث قارات وكخليفة للمسلمين . كان من بين الشروط التى تضمنها المشروع الفرنسى .

(١) لايسمح للقوات العثمانية بالتدخل حربياً فى مصر إلا بموافقة المؤتمر . وهذا الشرط يمس مركز السطان؛ إذ لايستطيع التدخل فى شئون ولاية هى جزء من أقاليم الدولة إلا بأمر الدول الكبرى وموافقتها.

(٢) يقبل السلطان أن يكون الهدف من تدخله الحربى فى مصر هو إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الثورة العرابية. وقبول السلطان هذا الشرط ينقص من السيادة العثمانية على مصر.

(٣) منع السلطان من إدخال تعديلات أو تغييرات فى الفرمانات أو الامتيازات التى نالتها مصر. ويدخل فى هذا المنع عدم تغيير مركز الخديو أو الانتقاص من حقوقه.

(٤) لايتدخل السلطان فى شئون مصر الداخلية فى أثناء وجود القوات العثمانية بها.

(٥) يقوم السلطان ، بعد موافقة الدول الأعضاء فى المؤتمر ، بتعيين قائد للقوات العثمانية التى ترسل إلى مصر.

(٦) جلاء القوات العثمانية عن مصر بعد عودة النظام إليها فوراً.

وقد علق السفير البريطانى على المشروع الفرنسى بقوله إن اهتمام السفير الفرنسى بوضع شروط التدخل العثمانى الحربى فى مصر يفوق اهتمامه بموضوع التدخل العثمانى نفسه. وحاول الكونت كورتى سفير إيطاليا ورئيس المؤتمر تعديل هذه الشروط، فطالب الأعضاء بأن يراعوا المركز الحرج للسلطان أمام العالم الإسلامى بصفته خليفة المسلمين، إذا قبل إرسال حملة إلى مصر تنفيذاً لطلب الدول الأوروبية الكبرى. ولكن السفير الفرنسى أصر على ضرورة قبول السلطان لجميع هذه الشروط .

وزير الخارجية البريطانية يشكو من تباطؤ المؤتمر :

وثارت ثائرة لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية من هذا التباطؤ بسبب قلق الرأى العام فى إنجلترا، وكان يطالب بسرعة إيجاد حل للأزمة المصرية. وكان جرانفل يخشى ضياع الفرصة أمام بريطانيا لاحتلال مصر إذا رفض السلطان إرسال قواته إلى مصر، كما كان يخشى إتاحة عديد الفرص للعرابيين لتوطيد نفوذهم فى البلاد. فبعث فى ٣ من يوليو – تموز – برسالة إلى دوفرين يستحثه فيها على سرعة استصدار قرار من المؤتمر، يدعو السلطان إلى إرسال قوات عثمانية إلى مصر . وكان مما جاء فى رسالته «إن المؤتمر لم يتخذ خطوة واحدة إلى الأمام» ودعاه إلى أن يصر فى الجلسة التالية التى يعقدها المؤتمر على الوصول بسرعة إلى حل. وإذا لم يوافق المؤتمر على دعوة السلطان لإرسال قواته إلى مصر، أو إذا رفض السلطان ، فعليكم أن تضغطوا على زملائكم أعضاء المؤتمر ليتخذوا إجراءات أخرى» (١) ، وأرسل وزير الخارجية صوراً من هذه الرسالة إلى السفراء البريطانيين فى العواصم الأوروبية للدول الكبرى.

ونفذ السفير البريطانى ما جاء فى رسالة جرانفيل ، ففى الجلسة السادسة التى عقدها المؤتمر فى ٥ من يوليو – تموز – تناقش الأعضاء فى تحديد هدف وشروط التدخل العثمانى الحربى فى مصر. ودارت مناقشاتهم حول النقاط التالية:

(١) إعادة الحالة فى مصر إلى ما كانت عليه قبل الثورة العرابية وقيام حالة الحرب Status quo ante bellum .

(٢) تحديد مدة الاحتلال العثمانى.

(٣) تحميل مصر نفقات الاحتلال العثمانى.

(٤) إعادة تنظيم الجيش المصرى .

(٥) التزام السلطان بتنفيذ هذه الشروط .

ولم يستطع المؤتمر الفراغ من مناقشة جميع هذه النقاط لتشعب المناقشة وإضافة نقاط أخرى كانت لها أهميتها، وطلب معظم الأعضاء إرجاء بحثها إلى جلسة تالية. وتقرر عقدها فى اليوم التالى .

صدور قرار المؤتمر بالتدخل الحربى العثمانى:

وأخيراً وفى الجلسة السابعة التى عقدها المؤتمر فى ٦ من يوليو – تموز – وافق المؤتمر على إرسال قراره إلى السلطان فى صورة مذكرة مشتركة موحدة الصياغة اللفظية، يطلب فيها

(١) Blue Book, 1882.; docs. no. 94 and 95, 3 July, 1882, from Granville to Dufferir aud to the English Ambassadors to the Great Powers.

إيفاد قوات عثمانية إلى مصر، ويتلطف فيها عند ذكر الشروط، التى ترجو الدول أن يتم العمل بموجبها. ونورد هنا ترجمتنا لهذا القرار من الأصل الفرنسى كما نشرته الحكومة الفرنسية فى الكتاب الأصفر .

«حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان

«اقتناعاً بضرورة الوصول إلى علاج سريع لحالة الاضطراب فى مصر، ورغبة من الدول فى إيجاد الثقة ، قررت الدول الكبرى المجتمعة فى مؤتمر تقديم نداء إلى حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان بدعوته إلى التدخل ومساعده الخديو، بإرسال قوات كافية لإعادة النظام والقضاء على الثورة العسكرية التى اغتصبت السلطة، ووضع نهاية للفوضى التى جلت الدمار لهذا الإقيم، وأراقت الدماء، وجعلت آلاف العائلات الأوروبية والأسر المسلمة تهرب من البلاد، وعرضت للأخطار المصالح القومية والأجنبية .

«وتأكيداً لاحترام حقوق الإمبراطورية (العثمانية) واستعادة لسلطة الخديو، فإن القوات العثمانية سوف تسمح فى الوقت ذاته، طبقاً لطريقة يحددها فيما بعد اتفاق مشترك، بالشروع فى إدخال إصلاحات حكيمة على التنظيم العسكرى فى مصر ، دون أن يؤدى ذلك إلى الإضرار بالتطور الحذر واليقظ للنظم المصرية فى نطاق الهيئات المدنية والإدارية والقضائية بحيث لايتعارض مع الفرمانات السلطانية.

«إن الدول الأوروبية الكبرى ، وهى تتجه إلى حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان، مقتنعة كل الاقتناع بأنه فى أثناء وجود القوات العثمانية فى مصر، ستحافظ على الحالة الطبيعية ولا تتعرض بسوء للالتزامات التى ارتبطت بها مصر، ولا لما حظيت به مصر من الامتيازات ضمنتها الفرمانات السابقة ، ولا لعمل الإدارة القانونى المنظم، ولا للالتزامات الدولية والترتيبات التى انبثقت عنها.

«إن بقاء القوات العثمانية التى يجب أن يعمل قادتها بالاتفاق مع الخديو، سيحدد بثلاثة أشهر ما لم يطلب الخديو مد هذا الأجل . فإذا فعل جدد الأجل الجديد باتفاق بين الحكومة العثمانية والدول الكبرى. وتتحمل مصر نفقات الاحتلال. وتتحدد نفقات الاحتلال باتفاق يعقد بين الدول الست، والإمبراطورية العثمانية ، ومصر.

وإذا وافق حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان ، كما ترجو الدول، على هذا النداء الموجه من الدول الكبرى، فإن تنفيذ المواد والشروط الآنفة الذكر سيكون موضوع اتفاق لاحق يعقد بين الدول الست والإمبراطورية العثمانية» (١) .

---

(١) Livre Jaune; docs. no. 221, 226, 229, 235, et 239, du 18, 20, 21, 23 Juillet 1882 Noailles, l'ambassadevr francais ü Constantinople â Freycinet.

دراسة نقدية لقرار المؤتمر :

تتناول الدراسة النقدية لقرار المؤتمر ثلاث نواح: الصياغة اللفظية ، والموضوعية ، والتنفيذية، أما الناحية الأولى فيلاحظ أن المؤتمر لم يخص بريطانيا وفرنسا ، بصفتهما أكثر الدول الأعضاء اهتماماً بالمسألة المصرية، بمركز ممتاز ضمن دول المؤتمر، بل أدمجهما ضمن «الدول الست»، وحلول الدول الأربع مع بريطانيا وفرنسا فى الاتفاق مع الحكومة العثمانية. وقد جاءت عبارة «الدول الست» فى موطنين من القرار: عند الاتفاق على تحديد نفقات الاحتلال العثمانى والتى تتحملها مصر، وعند الاتفاق على تنفيذ شروط التدخل العثمانى الحربى. وفيما عدا هذين الموطنين جاء ذكر الدول الأعضاء بأنها.. الدول الكبرى المجتمعة فى المؤتمر» تارة ، و«والدول الأوروبية الكبرى» تارة ثانية، و«الدول الكبرى» تارة ثالثة ، ومعنى ذلك أن جميع دول المؤتمر تتوجه إلى السلطان بصفتها كتلة واحدة متراصة الصفوف. وهذه الصياغة اللفظية تطيح. بالأمل الذى راود السلطان عبد الحميد الثانى فى وقوع انقسام بين الدول الست الأعضاء فى المؤتمر يستفيد منه.

أما من الناحية الموضوعية فيلاحظ أن المؤتمر أدمج فى قراره شروط التدخل العثمانى الحربى والتسوية «السليمة» النهائية للأزمة المصرية. أما شروط التدخل العثمانى الحربى ويمكن تسميتها الأهداف العاجلة فتنحصر فى رغبة المؤتمر فى سحق الثورة العرابية تأسيساً على أنها السبب فى كل الآثار السيئة التى تعانى منها مصر ، والرغبة فى الحفاظ على السيادة العثمانية عليها، وفى مساندة الخديو على استعادة سلطته التى اغتصبها منه العسكريون، واستبعاد فكرة إخضاع القوات العثمانية لقيادة الدول الأوروبية، وجعل هذه القيادة من اختصاص القادة العثمانيين بالاتفاق مع الخديو. أما عن التسوية «السلمية» النهائية، ويمكن تسميتها «الأهداف المتأنية» فيلاحظ أن إطلاق لفظ «سلمية» Pacifique عليها أمر بعيد عن الحقيقة ، لأنها تسوية تفرض بعد صراع حربى، كان لابد أن يدور بين العثمانيين والعرابيين وينتصر فيه العثمانيون ثم يقررون تسوية لابد أن توافق عليها دول المؤتمر الست. وتتناول هذه التسوية مسائل داخلية وأخرى خارجية. وتستهدف المسائل الداخلية منع احتمال نشوب ثورة جديدة. وأما المسائل الخارجية فالهدف منها المحافظة على المصالح الأجنبية المتشعبة فى مصر . وعن المسائل الداخلية أشار قرار المؤتمر إلى إعادة تنظيم الجيش المصرى وتطوير النظم المدنية والإدارية والقضائية، والإبقاء على الامتيازات التى حصلت عليها مصر طبقاً للفرمانات السلطانية التى صدرت فى هذا الشأن. وعن المسائل الخارجية الإبقاء على الاتفاقات والتعهدات الدولية التى ارتبطت بها مصر مثل صندوق الدين العمومى والمحاكم المختلطة والرقابة الثنائية التى أعيدت فى ٤ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٧٩ على عهد الخديو توفيق . وجدير بالذكر أن هذه التسوية السلمية من جانب المؤتمر لم تر النور؛ بسبب انفراد بريطانيا فى أثناء انعقاد المؤتمر

باحتلال مصر وإنشائها أنظمة استهدفت فى لحمتها وسداها تثبيت دعائم احتلالها. وإلى جانب هذه المسائل المتنوعة وردت فى قرار المؤتمر مسألتان عامتان، هما : تحديد مدة الاحتلال العثمانى لمصر بثلاثة أشهر قابلة لمدها بشرط معين ، ثم التزام السلطان العثمانى بتنفيذ الشروط والمواد التى وردت فى قرار المؤتمر.

أما عن الناحية التنفيذية لقرار المؤتمر، فإن إعضاءه طلبوا التريث فى إبلاغه للسلطان بحجة ضرورة رجوعهم إلى حكوماتهم لإطلاعها على الصياغة النهائية للقرار واعتمادها من هذه الحكومات . ونجم عن ذلك أن الباب العالى لم يتسلم هذا القرار إلا بعد أن تطورت الأحداث فى مصر تطوراً خطيراً بقيام الأسطول البريطانى بقصف الإسكندرية بمدافعه فى ١١ يوليو - تموز - وبعد أن احتل المدينة وبعد أن بدأ المؤتمر أول جلسة له فى ١٥ يوليو بعد ضرب الإسكندرية، وتحرك المؤتمر إلى دعوة السلطان لإرسال قواته إلى مصر، تنفيذاً لقراره الذى أصدره فى الجلسة السابعة بتاريخ ٦ من الشهر ذاته. وأصبح يطلق على هذا القرار منذ ١٥ يوليو اسم المذكرة المتماثلة [١] La note identique، وتم الاتفاق على أن يعهد كل سفير إلى ترجمان سفارته بتسليم هذه المذكرة إلى الباب العالى، وبناء على اقتراح السفير الفرنسى طلب من كل ترجمان أن يضيف إلى هذه المذكرة التبليغ الشفوى التالى: «نظراً لخطورة الظروف وسرعة تعاقبها ، يرجو ممثلو الدول الكبرى الست الحصول من حكومة حضرة صاحب الجلالة على رد فى أقرب وقت ممكن» [٢] .

مزاعم بريطانيا لضرب الإسكندرية في أثناء انعقاد المؤتمر :

وقبل أن نشرح أصداء المذكرة المتماثلة فى دوائر الباب العالى ، وهى المذكرة التى أرسلها أعضاء المؤتمر فرادى إلى السلطان فى ١٥ من يوليو - تموز - نشير إشارة سريعة إلى حادث حربى وقع قبل إرسال المذكرة المتماثلة بأربعة أيام إلى السلطان ، ونعنى بهذا الحادث ضرب الأسطول البريطانى مدينة الإسكندرية فى ١١ من يوليو. وكان هذا الضرب هو الخطوة الأولى للاحتلال البريطانى لمصر وهو حادث جلل فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر امتد من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٥٦ . ففى ٢٩ من مايو - آيار - سنة ١٨٨٢ أبلغ سير بوشامب سيمور Sir Beauchamp Seymuour قائد الأسطول البريطانى الرابض فى ميناء الإسكندرية وزارة البحرية البريطانية أن المصريين يقومون بإنشاء استحكامات حربية فى ميناء الإسكندرية، فاستغل جرانفل هذا العمل الذى هو إجراء مشروع تقوم به حكومة يهدد بلادها أسطولان أجنبيان بريطانى وفرنسى، فأرسل برقية إلى السفير البريطانى دوفرين يطلب منه الاستفسار

---

(١) تطلق عليها بعض المراجع العربية المذكرة المشتركة .

(٢) Dr. Sayed Kamel ; op cit, p. 253.

عن هذا الحادث من الباب العالي الذي رد بعد ثلاثة أيام بأنه لم يجر إنشاء أو تسليح حصون جديدة، وكل ما في الأمر هو ترميم بعض الحصون القديمة، وقد أمر الباب العالي بوقف هذه الترميمات، وأعرب الباب العالي عن أمله في أن يتجنب قائدا الأسطولين البريطاني والفرنسي كل ما يثير أدنى نزاع (١) . وانصاع العرابيون لأوامر الباب العالي فتوقفوا فوراً عن ترميم القلاع. وانقضى شهر يونيو - حزيران - في صمت مريب عدا مذبحة الإسكندرية في ١١ من يونيو. فلما حل أول يوليو - تموز - استأنف العرابيون ترميم الحصون وإنشاء سد عند مدخل ميناء الإسكندرية - ونقلت المخابرات الحربية البريطانية هذا النبأ إلى لندن ، فأرسلت الحكومة البريطانية أوامر في ٣ يوليو إلى قائد الأسطول البريطاني بتبليغ قائد حامية الإسكندرية بأن محاولة سد الميناء عمل عدواني يؤدي إلى ضرب الحصون، وأنه إذا لم تسلم الحصون إلى رجال الأسطول البريطاني في خلال أربعة وعشرين ساعة ، وإذا انتهت هذه المهلة يقوم فوراً بضرب المدينة. وفي الوقت ذاته طلبت من قائد الأسطول البريطاني أن يتصل بقائد الأسطول الفرنسي كونراد Conrad ليشترك بسفنه معه في ضرب الإسكندرية «وإذا رفض الأخير يجب عليك ألا تؤخر العمل بمقتضى الأوامر المرسلة إليك في هذا الصدد» (٢) . والواقع أن هذه الأوامر لم تكن ارتجالية . كان مجلس النظار المصري قد اجتمع برياسة إسماعيل راغب باشا في أول يوليو وقرر طلب الترخيص من الباب العالي في استئناف عمليات ترميم القلاع. وقد طير هذاالنبأ كارترايت نائب القنصل البريطاني العام في مصر إلى جرانفل في برقية مؤرخة في ٢ من يوليو (٣) . ومن ثم أراد جرانفل أن يرد رداً عملياً على مجلس النظار المصري. وفي ذات الوقت طلب من دوفرين أن يتعرف على موقف الباب العالي. فجاءه الترجمان الأول للسلطان في ٤ من يوليو يبلغه أن عظمة السلطان قد أصدر أمراً إلى الحكومة المصرية بوقف جميع أعمال التحصينات (٤) . والواقع أن جرانفل لم يكن ينتظر تبليغه هذا الرد ، لأنه - كما صرح - كان مصمماً على أن يفتح قائد الأسطول البريطاني نيران مدافعه على القوات المصرية إذا لم ترد على إنذاره رداً يرتاح له كل الارتياح .

فرنسا ترفض الاشتراك مع بريطانيا في ضرب الإسكندرية:

رفض دي فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية ووزير خارجيتها اشتراك الأسطول الفرنسي مع الأسطول البريطاني في ضرب الإسكندرية . ودارت محادثات مستفيضة بين دي فريسينيه

---

(١) Dr. Sayed Kamel ; op cit, p. 217.

(٢) Blue Book. Egypet, 1882; doc. n. 92, dated 3 July, 1882 from Granville to Seymour via Cartwright; and doc. n. 104, dated 4 July 1882 from Granville to Lyons. The British Awbassodor in Paris.

(٣) المصدر السابق ، وثيقة رقم ٨٠ تاريخها ٢ يوليو من كارترايت إلى جرانفل .

(٤) Blue Book, Egypt, 1882, doc. no. 111, 4 July, 1882 from Dufferin to Granville.

ولورد ليونز السفير البريطانى فى باريس من ناحية ، ولورد جرانفل وزير خارجية بريطانيا وتيسو Tissot السفير الفرنسى فى لندن من ناحية أخرى. وكانت وجهة نظر دى فريسينيه تتمثل فى أن البرلمان الفرنسى معارض لأى مغامرة حربية خارجية بعد احتلال فرنسا لتونس فى العام السابق (١٨٨١) ، وأن الرأى العام الفرنسى يؤيد هذا الاتجاه ، وأن الوزارة لاتستطيع الإقدام على ضرب الإسكندرية دون موافقة مسبقة من البرلمان، وأن استعدادات المصريين لتحصين الإسكندرية لا تعد من ناحية القانون الدولى العام عملا اعتدائياً هجومياً، وإنما هى عمل دفاعى شرعى . وأجابه ليونز أن الاستعدادات الحربية التى يقوم بها المصريون لا مبرر لها فى نظر الحكومة البريطانية؛ لأنها تجعل الأسطولين البريطانى والفرنسى معرضين للأخطار(١) . أما وزير خارجية بريطانيا فكان أشد عنفاً فى حديثه مع السفير الفرنسى فى لندن، فقد أوضح له تناقض موقف الوزارة الفرنسية ، فهى التى اقترحت إرسال أسطولها مع الأسطول البريطانى إلى الإسكندرية ، وهو أمر لا غبار عليه من ناحية القانون الدولى العام. ووافقت الوزارة البريطانية على هذا الاقتراح. وأضاف إلى ذلك قائلا إن استعدادات المصريين الحربية موجهة بلا شك ضد هذين الأسطولين ، وإن المصريين يقومون بهذه التحصينات دون موافقة السلطان والخديو صاحبى الأمر الشرعى فى مصر، ولايستطيع هو – أى جرانفل – أن يفهم كيف تعود فرنسا فتمتنع فى هذا الوقت عن الاشتراك مع بريطانيا فى وقف الاستعدادات الحربية المصرية. وأنهى جرانفل حديثه مع السفير الفرنسى فى لندن ، تيسو ، قائلا «إنه يبدو لى أن ما سنقوم به هو عمل شرعى ودفاع عن النفس ضرورى حقاً» .

"What we are doing seemed to me an act of legitimate and indeed necessary self - defence" (2) .

عرض دى فريسينيه على مجلس الوزراء بجلسة ٥ من يوليو – تموز– موضوع الإنذار الذى اقترحت وزارة الخارجية البريطانية توجيهه إلى الحكومة المصرية لوقف أعمال التحصينات ورغبة حكومة لندن أن تشترك حكومة باريس فى توجيه إنذار على غراره. وأحيط المجلس علماً بالبرقية التى أرسلها قائد الأسطول الفرنسى كونراد يؤكد فيها الأوامر، التى تلقاها قائد الأسطول البريطانى. وجاء فى هذه البرقية أيضاً أن كونراد لم يتأكد من قيام المصريين بأى إنشاءات عسكرية جديدة. وانتهى مجلس الوزراء الفرنسى إلى قرار هو أن الوزارة الفرنسية لاتستطيع الانضمام إلى الإنذار المقترح إرساله إلى الحكومة المصرية لسببين : أولهما أن هذا الإنذار يؤدى إلى عمليات حربية هجومية لا تتماشى مع خطة فرنسا تجاه مؤتمر الآستانة .

---

(١) المصدر السابق ، وثيقة رقم ١٣٩ ، من ليونز السفير البريطانى فى باريس، إلى جرانفل فى ٥ من يوليو سنة ١٨٨٢.

(٢) المصدر السابق ، وثيقة رقم ١٤٦، من جرانفل إلى ليونز ، فى ٦ يوليو ١٨٨٢.

وثانيهما أن مثل هذه العمليات لايمكن أن تتم فى جميع الأحوال إلا بموافقة مسبقة من البرلمان طبقاً للدستور . وبناء عليه يجب على الأميرال الفرنسى كونراد أى يمتنع عن الاشتراك فى أى عمل عدائى، وعليه أن ينسحب بسفنه من الإسكندرية على أن يظل فى المياه المصرية مع ذلك إذا قدم الأميرال الإنجليزى إنذاره إلى الحكومة المصرية بضرب الإسكندرية (١). وقد انسحب كونراد بسفنه إلى بورسعيد، ولم يبق فى ميناء الإسكندرية سوى سفينتين فرنسيتين ظلتا دون عمل. وجدير بالذكر أن دى فريسينيه أضاف فيما بعد، فى كتابه الذى طبعه سنة ١٩٠٥، إلى السببين اللذين وردا فى قرار مجلس الوزراء الفرنسى سبباً ثالثاً لعدم اشتراك الأسطول الفرنسى فى ضرب الإسكندرية ، هو أن هذا الأسطول لم يكن يحمل جنوداً بريين ولم يضم ناقلات جنود(٢) . وهذا السبب هو مجرد تبرير لأن المطلوب من الأسطول أن يقصف بمدافعه قلاع الإسكندرية. وإذا كان قائد الأسطول البريطانى قد أنزل بحارته واحتلوا الإسكندرية فلأنه كان مطمئناً إلى سلامتهم بعد أن توقف المصريون عن الضرب وبعد أن رحل العرابيون إلى كفر الدوار وبعد أن زادت هجرة الأجانب من مصر ، وهجرة المصريين من الإسكندرية إلى داخل البلاد (٣) . ومع ذلك كان دى فريسينيه على نصيب موفور من الشجاعة الأدبية على عكس ما رماه خصومه بأنه كان ضعيفاً متردداً متحيراً. فعلى الرغم من الصعاب الداخلية التى كانت تحيط به وقتذاك من يمين ويسار ، رفض رفضاً صريحاً وقاطعاً أن يساير الوزارة البريطانية فى سياستها بضرب الإسكندرية. ونجم عن هذا الرفض أن أصبح لدى قائد الأسطول البريطانى سيمور بطاقة بيضاء une carte blanche ينفرد بموجبها بضرب الإسكندرية فى الوقت الذى يحدده لإرسال إنذاره المقترح إلى الحكومة المصرية .

اطمئنان بريطانيا إلى كسب الحرب:

وكان وزير خارجية بريطانيا مطمئناً إلى قوة مركزه، إذ كان يعتقد أن الأسطول البريطانى سيخوض معركة ناجحة لأنه كان يعتقد أن الحصون المصرية لن تستطيع المقاومة، ولأنه كان مطمئناً إلى تأييد الرأى العام فى إنجلترا والبرلمان له فى هذه الخطوة. وما تتلوها من خطوات ، فقد طلب حزب المحافظين المعارض لوزارة الأحرار برياسة لورد جلاستون من جرانفل وزير الخارجية ألا يتأخر فى حل المسألة المصرية عن طريق التدخل الحربى. واتهم لورد سالزبورى عضو مجلس اللوردات بجلسة أول يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٢ وزير الخارجية بالتخوف من تحمل المسئولية فى هذه السبيل. فأجابه جرانفل أن الحكمة تتطلب

(١) Livre Jaune, 1882, t. 2, doc. no 162. Freycinet ü Tissot, en date do 5 Juillet, 1882.

(٢) Freycinet de, La Question d'Egypte, op. cit., pp. 281 - 282.

(٣) Marlowe, J., op. cit., p. 124.

انتظار تطور الأحداث (١) وأثار سالزبورى هذا الموضوع مرة أخرى فى جلسة ١٥ من يونيو ؛ إذ قال إن بريطانيا حرة فى أن تحقق بمفردها أهداف سياستها إذا لم تصل إلى تحقيقها عن طريق مؤتمر الآستانة (٢) . وفى جلسة ٢٣ يونيو عاد سالزبورى للمرة الثالثة يثير المسألة ذاتها وحذر وزارة جلادستون بأنها إذا أخفقت فى هذا الصدد فإن بريطانيا ستفقد هيبتها فى جميع أنحاء الشرق (٣) . أما حزب الأحرار فكان يعتنق هذه الآراء وقام بدعاية واسعة ونشيطة تأييداً للتدخل الحربى فى المسألة المصرية، وعقد اجتماعات عديدة داعياً إلى القضاء على سيطرة الجيش المصرى. وجاء دور رجال المال الإنجليز الحاملين لسندات الدين المصرى فأدلوا بدلوهم فى خضم هذا التيار المنادى بالحرب خوفاً على مصالحهم. وكانوا يخشون تأجيل دفع أقساط ديونهم وفوائدها؛ نتيجة زيادة نفقات الحكومة المصرية التى زادت الأعباء المالية عليها وتضخم حجم الديون السائرة. وكانت الصحافة الإنجليزية تؤيد التدخل الحربى فى مصر، وترى أنه هو الحل الوحيد للأزمة المصرية. نشرت جريدة Saturday Review فى عددها الصادر فى ٢٤ يونيو ١٨٨٢ تقول إن وقت الكلام غير المجدى قد مضى، وغدا مؤتمر الآستانة عديم الجدوى. أما جريدة التايمز Times.. فقد نشرت فى عدد ٢٦ يونيو مقالا جاء فيه «نحن نرجو أنه إذا أخفق مؤتمر الآستانة فى إيجاد حل مرض للمشكلة المصرية المعقدة، أن تتفق فرنسا مع إنجلترا على القيام بعمل مشترك، أو أن تتركنا نعمل منفردين» (٤) وهكذا انقضى شهر يونيو والأصوات تعلو وتتزايد من جميع الهيئات تحث وزارة الأحرار على التدخل الحربى فى المسألة المصرية . والحق يقال إن جرانفل وزير الخارجية كان له من المرونة السياسية والشجاعة الأدبية ما جعله يواجه الموقف المتأزم بخطة عمل جديدة تغنيه عن التدخل العثمانى الحربى، وهو لم يعمد إلى إخفاء خطته عن الدول الأعضاء فى مؤتمر الآستانة ووجد منهم تأييداً والتزاماً بموقف الحيدة ما عدا فرنسا. وكان جرانفل يرى ضرورة سرعة القضاء على سيطرة الجيش المصرى فى مستهل شهر أغسطس – آب – قبل أن يستفحل الموقف الحربى فى مصر، وتتم الاستعدادات الحربية التى يقوم بها العرابيون.

تصريحات مهمة لراغب باشا:

وفى خلال الأيام القليلة السابقة لبدء العمليات الحربية، ذهب قنصل فرنسا العام الجديد(٥)

(١) Hansard's Parliamentary Debates; House of Lords, 3rd Series, Vol. 269, pp. 4771 - 1775.

(٢) Ibid, Vol. 270, pp. 1217 - 122.

(٣) Ibid, Vol. 3rd Series, Vol. 271, pp. 167 - 170.

(٤) Dr. Sayed Kamel, op. cit., pp. 214 - 215.

(٥) استدعت الحكومة الفرنسية قنصلها العام فى مصر سينكيويز Sienkiewiez فى أواخر يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٢؛ لأنه كاشف حكومته برأيه ، وهو أنه لن يكون رجل الموقف فى مصر إذا رفضت التعاون مع بريطانيا، ونقلته سفيراً لها فى جمهورية شيلي، وعينت مكانه دى فورج de Vorges وكانت معلوماته عن=

مع نائب قنصل بريطانيا العام (١) لمقابلة إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس النظار واستفسرا منه عن موقف السلطات المصرية من سد مداخل ميناء الإسكندرية، فأبلغهما أن هذا النبأ ليس إلا شائعة مختلقة ولا أساس له من الصحة، وأن هذه الفكرة لم تطرأ على ذهن أحد من المسئولين المصريين، وأن سفناً حربية أجنبية عديدة راسية في الميناء ، وأنه يسمح لقادتها بضبط أى سفينة تحمل أحجاراً (٢) .

خطوة أخيرة للباب العالي لمنع الحرب :

اتخذ الباب العالى خطوة أخيرة لمنع الحرب، فأرسل سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية برقية فى ٩ يوليو إلى موزوروس باشا السفير العثمانى فى لندن، يطالبه فيها بتبليغ جرانفل أنه ليست هناك تحصينات يقوم بها المصريون فى الإسكندرية أو سد مداخل مينائها، وأن الباب العالى يرجو أن ترسل حكومة لندن تعليمات إلى الأميرال سيمور بالامتناع عن أى عمليات حربية عدائية (٣) . ولم يكن لهذه الخطوة أى صدى فى نفس وزير الخارجية البريطانية إذ كان مصمماً على تنفيذ خطته. وفى اليوم ذاته أرسل نائب القنصل البريطانى العام فى مصر تبليغاً لقناصل الدول قال فيه إن من المرغوب فيه أن يغادر رعايا دولهم البلاد فى خلال أربع وعشرين ساعة .

=المسألة المصرية ضحلة. وكان يعمل من قبل سفيراً لفرنسا فى جمهورية بيرو، وقد وصل الإسكندرية فى أول يوليو – تموز – سنة ١٨٨٢.

انظر كلا من :

Dr. Cocheris J.; Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan. Paris, 1903, p. 101.

Dr. Sayed Kamel; op. cit., pp. 220 - 221.

(١) سافرت مالت Malet قنصل بريطانيا العام فى مصر إلى البندقية فى ٢٧ من يونيو ١٨٨٢ لدواع صحية. وكان من المفروض ألا تزيد فترة انقطاعه عن العمل أكثر من أسبوع للاستجمام. ولكنها استطالت حتى سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨٢ عند انتهاء الحملة البريطانية بقيادة ولزلى على مصر، وقام بعمله فى أثناء غيابه كارترايت .Cartwright، وهو سكرتير ثان كان يعمل معه كاتبان لتسجيل أسماء الرعايا البريطانيين، الذين يرغبون فى البقاء فى مصر. ورأت الأوساط الفرنسية فى مصر أن غياب مالت كان لأسباب سياسية. وقد وقع غيابه فى الوقت ذاته تقريباً فى الفترة، التى نقل فيها قنصل فرنسا العام فى مصر إلى جمهورية شيلي.

Dr. Sayed Kamel op. cit., pp. 216 - 217.

(٢) أمر السلطان فى ٧ من يوليو ١٨٨٢ بإرسال تبليغ شفوى إلى سفراء الدول الست الأعضاء فى مؤتمر الآستانة. انظر مرفق الوثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٨٨٢ فى الكتاب الأصفر .

(٣) الكتاب الأزرق ، مصر ، ١٨٨٢ وثيقة رقم ١٩٠ من سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية إلى موزوروس باشا، السفير العثمانى فى لندن، فى ٩ من يوليو ١٨٨٢.

طموح قائد الأسطول البريطاني للمجد :

وكان سير بوشامب سيمور قائد الأسطول البريطانى فى الإسكندرية طموحاً إلى اكتساب المجد . وكان يعتنق آراء رجال القوة فى إنجلترا فى ضرورة حل المسألة المصرية بعمل حربى تنفرد به بريطانيا . ويقول الدكتور صفوت إن هذا القائد كانت تداعبه أعذب الآمال فى أن يسمو إلى مرتبة الأميرال نلسن حين حطم الأسطول الفرنسى فى معركة أبى قير البحرية (النيل) سنة ١٧٩٨ . وإذا كان نلسن قد حسم مصير الحملة الفرنسية على مصر، فإن سيمور تطلع إلى أن يكون ضربه للإسكندرية حاسماً فى مستقبل مصر. وكان قد انتابه ملل الانتظار وبطء الاتصالات السياسية وأراد أن يكون القائد الذى يقرر بهذا الانتصار مستقبل مصر. ولكن إذا كان نلسن قد خاض معركة ضد أسطول أوروبى قوى فإن سير سيمور لايستطيع أن يدعى لنفسه مجداً أو بطولة حقيقية لأنه أطلق مدافعه على قلاع قديمة لم يكن قد تم ترميمها [١]. أما تأخره بضعة أيام فى إرسال الإنذار النهائى إلى الحكومة المصرية فمرده إلى رغبة كارترايت نائب القنصل البريطانى العام فى مصر [٢] فى التريث قليلا حتى يتيح الفرصة أمام الرعايا البريطانيين للنزوح من القاهرة قبل أن يبدأ الأسطول قصف الإسكندرية بقنابل مدافعه [٣] مما يدل على أن نائب قنصل بريطانيا كان يعلم علماً يقينياً بأن العمليات الحربية البريطانية لن تكون مقصورة على الإسكندرية بل ستمتد إلى داخل البلاد لاستكمال احتلالها. واهتم كارترايت بتبليغ جرانفل فى ٦ يوليو بأنه لم يبق فى مدينة القاهرة سوى ٧٣ شخصاً من الرعايا البريطانيين منهم ثلاثة إنجليز و٧٠ من جزيرة مالطة [٤] . أما سيمور فقد أمضى هذا الوقت فى اتصالات عقيمة مع عصمت باشا طلبه القائد العسكرى لمنطقة الإسكندرية . وفى ٩ من يوليو فرغ الأميرال سيمور من استعداداته النهائية بحيث كانت سفنه فى وضع استعداد للضرب .

إرسال الإنذار البريطاني :

أرسل الأميرال سيمور فى صباح العاشر من يوليو إنذاره النهائى إلى عصمت باشا طلبه، وهذه ترجمتنا لنصه .

«من ظهر البارجة إنفيسيبل Invincible بالإسكندرية فى ١٠ من يوليو سنة ١٨٨٢» :

«صاحب السعادة؛

«أتشرف بإخبار سعادتكم أنه نظراً لحدوث استعدادات حربية آخذة فى الازدياد منذ يوم

---

(١) المصدر السابق، مرفق للوثيقة ر قم ٣٣٤ من درويش باشا إلى كارترايت، فى ٩ يوليو ١٨٨٢.
(٢) دكتور محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الإنجليزى لمصر .. إلخ ، ص ٥٩.
(٣) Blue Book; Egypt, 1882, doc. n. 118 from Cartwright to Graanville, 4 July, 1882.
(٤) المصدر السابق ، وثيقة رقم ١٤٩ من كارترايت إلى جرانفل فى ٦ يوليو سنة ١٨٨٢.

أمس فى حصون صالح وفاروس (١) والسلسلة. وواضح أن هذه الاستعدادات موجهة ضد الأسطول الذى أتولى قيادته ، فسأنفذ غداً (١١ الجارى) عند شروق الشمس العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ فى ٦ الجارى إذا لم تسلموا لى بصفة مؤقتة قبل حلول هذه الساعة الحصون المقامة فى برزخ رأس التين وعلى الشاطئ الجنوبى لميناء الإسكندرية لتجريدها من السلاح» (٢) .

ومن البراعة الدبلوماسية لجرانفل ومرونته فى التحرك السياسى المكثف وقت الأزمات أنه أراد أن يخفف من وقع هذا الإنذار فأرسل إلى الدول الأخرى الأعضاء فى مؤتمر الآستانة وإلى الحكومة العثمانية رسالة جاء فيها أن ضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول البريطانى، إذا حدث ، إنما هو عمل من أعمال الدفاع الشرعى وليس له هدف آخر أو يخفى وراءه فكرة مسبقة من جانب بريطانيا (٣) . كما أرسل إلى السفير البريطانى فى الآستانة برقية قال فيها : «يجول بفكرنا أن ما نقوم به من الأعمال لم يكن إلا فى صالح السلطان الذى يستخفون بسيطرته» (٤).

بريطانيا تقطع علاقاتها مع مصر:

وفى اليوم ذاته الذى وجه فيه سيمور إنذاره النهائى إلى القائد الحربى لمنطقة الإسكندرية أرسل كارترايت إلى إسماعيل راغب باشا رئيس النظارة المصرية بصفته ناظراً للخارجية الرسالة التالية:

«من ظهر البارجة تانجور Tanjore بالإسكندرية فى ١٠ من يوليو سنة ١٨٨٢»

«سيدى الوزير ؛

«بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشامب سيمور هذا الصباح إلى القائد الحربى بالإسكندرية، أرانى مضطراً إلى أن أخلى قنصلية حضرة صاحبة الجلالة البريطانية، وأن أقطع الآن العلائق التى كانت بين سعادتكم وشخصى بصفتى وكيلا وقنصلا عاماً بالنيابة عن جلالتها فى مصر» (٥) .

راغب باشا يبذل محاولة أخيرة لإنقاذ الموقف:

ولما تلقى إسماعيل باشا رسالة كارترايت ذهب بصحبة عبد الرحمن بك رشدى ناظر

---

(١) حصن فاروس هو ما يعرف باسم قلعة قايتباي.

(٢) الكتاب الأزرق ، مرفق الوثيقة رقم ٣٣٣ من سيمور إلى عصمت باشا طلبة، فى ١٠ من يوليو ١٨٨٢.

(٣) الكتاب الأزرق ، وثيقتان رقم ١٨١ ، ١٩٨ بتاريخ ٩ و١٩ من يوليو سنة ١٨٨٢ منشور من جرانفل إلى سفراء بريطانيا لدى الدول الأعضاء فى مؤتمر الآستانة والحكومة العثمانية .

(٤) الأمير عمر طوسون، يوم ١١ يوليو ١٨٨٢، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

(٥) الكتاب الأزرق ، مرفق ٤ الوثيقة رقم ٣٣٢ من كارترايت إلى راغب باشا فى ١٠ من يوليو ١٨٨٢.

المالية وتيجران بك سكرتير مجلس النظار إلى البارجة إنفينسيبل حيث قابلوا الأميرال بوشامب. وبعد مناقشة طويلة وافق بوشامب على تخفيف شرط من شروطه، ينحصر فى إنزال كافة المدافع القائمة فى الحصون المشرفة على البحر وأن يقوم بهذا العمل الجنود المصريون تحت إشراف ضباط إنجليز (١) . وغادر راغب باشا ورفيقاه بارجة الأميرال بعد أن وعد بإرسال الإجابة فى المساء. وتوجهوا فوراً إلى قصر رأس التين وعرضوا على الخديو والمشير درويش باشا رئيس الوفد العثمانى نتيجة مسعاهم. فطلب الخديو عقد مجلس عام بصفة عاجلة فى مساء اليوم ذاته حسبما ذكرنا من قبل. وانتهى الاجتماع برفض مهذب للإنذار البريطانى كتب فى خطاب باسم راغب باشا ، وكانت فيه بارقة أمل فى إنقاذ الموقف إذ جاء فى نهايته «ومع ذلك فنحن مستعدون أن ننزل ثلاثة مدافع من الحصون التى أشرتم إليها لنبرهن لكم على ميولنا السلمية ورغبتنا فى تلبية طلبكم قدر الاستطاعة . وإذا كنتم تصرون رغم ذلك على إطلاق النار فالحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق وتلقى مسئولية هذا العمل العدائى على عاتقكم» (٢). وتسلم هذا الخطاب ياور المشير درويش باشا وضابطان مصريان لتسليمه إلى الأميرال سيمور، ولكن كانت الميناء تسبح فى ظلام دامس لأن جميع السفن كانت قد أطفأت أنوارها إذ كانت تعتبر الحالة وقتذاك حالة حرب، فاستحال على الضباط الثلاثة أن يجدوا بارجة الأميرال فى هذه الليلة، وفى الصباح المبكر ذهبوا إلى بارجته وسلموه الخطاب الساعة السادسة. وبعد أن أطلع عليه أرسل معهم الرد السلبى الموجز الآتى :

يا صاحب السعادة ؛

«أتشرف بإخباركم بوصول خطابكم المؤرخ بتاريخ أمس . وإنى آسف أن أخبركم أنه ليس فى استطاعتى أن أقبل ما عرضمتوه فى هذا الخطاب» (٣).

الأسطول يضرب الإسكندرية وبريطانيا تكافئ قائده :

انصرف الضباط الثلاثة ومعهم الرد. وانتظر الأميرال حتى وصولهم إلى البر، ثم أعطى الإشارة بإطلاق النار فى الساعة السابعة. واستمر الضرب طوال النهار على مدى عشر ساعات تخللتها فترات هدوء قصيرة. وسكتت المدافع المصرية وبلغت الخسائر من المصريين سبعمائة قتيل وعدد الجرحى خمسمائة. ولم تزد خسائر الإنجليز عن خمسة من القتلى وتسعة عشر جريحاً. وفى اليوم التالى أشعلت النيران فى الإسكندرية وتعرضت المدينة للانتهاب ، ولما علم الأميرال سيمور بأن العرابيين قد أخلوها أمر بأن يحتل بحارة الأسطول المدينة. وكافأت

---

(١) الأمير عمر طوسون ، مرجع سابق ذكره ، ص ٦٦.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٧٥ - ٧٦.

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٧.

الحكومة البريطانية الأميرال بوشامب سيمور قائد الأسطول فمنحته لقب لورد وأصبح اسمه لورد آلكستر (١) Lord Alcester .

تشبيه لاذع :

علق أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى وهو رتشاردز Richards على الذريعة التى تمسح بها الإنجليز لضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو تعليقاً لاذعاً وطريفاً ، فقال «أجد رجلا يحوم حول منزلى وعلائم الإجرام بادية عليه . فأبادر إلى إحضار الأقفال والمزاليج ، وأعمد إلى غلق نوافذى بإحكام ، فيقول إن هذا العمل إهانة له وتهديد . ويحطم على أبوابى ، ويعلن أنه إنما فعل ذلك دفاعاً عن نفسه وليست له أهداف أخرى غير ذلك» (٢) .

* * *

البرلمان والصحافة فى إنجلترا يؤيدان الوزارة فى ضرب الإسكندرية:

أيد حزب الأحرار بطبيعة الحال الوزارة البريطانية فى تدخلها الحربى بضرب الإسكندرية . ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى اثنين، أحدهما أحد أعضاء الوزارة وهو برايت J. Bright (٣) ، رفض أن يتحمل مسئولية هذا العمل الذى وصفه بأنه «انتهاك صارخ للقانون الدولى العام والقانون الأخلاقى» واستقال من الوزارة . وثانيهما عضو بمجلس العموم هو ولفرد لوسن Wilfred Lawson هاجم بشدة ضرب الإسكندرية بقنابل مدافع الأسطول، ووصفه بأنه «فظاعة دولية تجمع بين الجبن والقسوة والإجرام (٤) . أما حزب المحافظين فلم يبد أى اعتراض على الإجراء الذى اتخذه الأسطول البريطانى فى الإسكندرية. وحدث أكثر من ذلك فقد أظهر بعض أعضاء هذا الحزب وبخاصة الشبان منهم فى مجلس العموم عدم ارتياحهم التام لأن القوات البريطانية كان يجب فى نظرهم أن تتوغل فى داخل الأراضى المصرية فوراً بعد ضرب الإسكندرية (٥). وفى مجلس اللوردات صرح لورد سالزبورى فى جلسة ٢٤ من

---

(١) Marlowe, J.; op. cit., p. 135.

(٢) Hansard's Parliamentary Debates; House of Commons, vol. 277, Session p. 1778.

(٣) كان يشغل منصب وزير the Chancellorship of the Duchy of Lancaster أى رئيس دوقية لانكستر.

(٤) Hansard's Parliamentary Debates. House of Commons. 3rd. Series, vol 272 p. 168 Session of 12 July, 1882.

(٥) انظر تصريحات عضوى مجلس العموم البريطانى نورثكوت Northcote S. بجلسة ١٣ من يوليو ، وهنرى درمند ولف Henry Drummond Wolf بالجلسة ذاتها Hansard's Parlamentary Debates. House of Commons. Vol., 272, 3 rd. Series:

الأول : vol. 272 3rd. Series, pp. 282 - 283.

الثانى : vol. 272 3rd. Series, p. 236.

أغسطس– آب– سنة ١٨٨٢ بقوله «مهما كانت وجهات النظر المختلفة الموجودة بيننا إلى الآن، فإن الواجب على جميع الأحزاب فى هذه الآونة، وفى مواجهة الإجراءات التى اتخذت ، أن تكفل للوزارة تأييداً جاداً ودون حدود» (١) . أما الصحافة الإنجليزية فقد أيدت بحرارة ضرب الإسكندرية بالقنابل وطالبت بمد العمليات الحربية إلى ما وراء الإسكندرية. وقالت جريدة Standard فى عددها الصادر فى ١٤ من يوليو – تموز – ١٨٨٢ إن السفن الحربية البريطانية قد أنجزت فى بضع ساعات عملا يفوق العمل الذى أنجزه مؤتمر الآستانة من أجل حل الأزمة المصرية (٢) فى عدة أسابيع .

* * *

(١) مضبطة مجلس اللوردات بجلسة ٢٤ من يوليو ١٨٨٢ فى :

Hansard's Parliamentary Debates. House of Lords. vol. 272, pp 1507 - 1508.

(٢) Dr. Sayed Kamel; op. cit., p. 250.

الفصل الرابع عشر

تراجع السلطان عبد الحميد الثانى عن موقفه

موافقة السلطان على الاشتراك فى المؤتمر :

ذكرنا أن المذكرة المتماثلة التى أرسلها كل عضو من أعضاء المؤتمر الستة إلى السلطان قد أبلغت إليه فى ١٥ من يوليو – تموز – بعد أن ضرب الأسطول البريطانى بمدافعه منطقة الإسكندرية. ونضيف هنا أن التحرك السياسى الوحيد الذى أقدم عليه السلطان هو الاحتجاج الشديد لدى الحكومة البريطانية على هذ العدوان العسكرى الغاشم (١) . ولكن استمر موقفه السلبى من المؤتمر كما كان من قبل على الرغم من أن كبار رجال الباب العالى قد أسدوا إليه النصح مراراً بالاشتراك فى المؤتمر. ولكنه كان فى كل مرة يرفض الاستجابة إلى نصحهم، ثم عاد فجأة فى ١٨ من يوليو – تموز – وقرر الانضمام إلى المؤتمر. وأرسل وزير الخارجية العثمانية رسالة فى ١٩ من يوليو إلى أعضاء المؤتمر أبلغهم فيها بصفة رسمية قبول السلطان الاشتراك فى المؤتمر. وكان مما جاء فى رسالة وزير الخارجية «إذا كانت الحكومة العثمانية لم تقرر حتى هذا اليوم من تلقاء نفسها إرسال قواتها إلى مصر، فلأنها كانت تعتقد ، بدافع العقل والحكمة، تجنب الالتجاء إلى إجراءات العنف. ولما كانت تثق فى الاهتمام الزائد الذى تبديه الدول لإعادة النظام، وتقديراً وتسجيلا للرعاية التى تظهرها هذه الدول فى مناسبات عديدة، والتى هى موضع ارتياح الحكومة هذه المرة أيضاً، لحقوق السيادة العثمانية المقررة لحضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان ، على مصر، وهى حقوق ثابتة لاتقبل المجادلة، فإنى أتشرف بأن أبلغ أصحاب السعادة ممثلى الدول الكبرى ، تنفيذاً لأمر مولاى المعظم، أن الحكومة الإمبراطورية توافق على الاشتراك فى المؤتمر المجتمع حالياً فى الآستانة لهدف وحيد هو دراسة المسائل المصرية كى يناقش ويتخذ الإجراءات الضرورية لضمان عودة الحياة المنتظمة والطبيعية إلى مصر» (٢) .

---

(١) الكتاب الأزرق ، وثيقة رقم ٢٣١ مؤرخة فى ١٢ من يوليو ١٨٨٢ رسالة من سعيد باشا إلى موزوروس باشا، السفير العثمانى فى لندن لتبليغها إلى لورد جرانفل .

(٢) الكتاب الأصفر ، وثائق رقم ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٩ بتاريخ ٢٠ و٢١ و٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ على التوالى من دى نواى السفير الفرنسى فى الآستانة، وعضو المؤتمر إلى دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية.

دراسة نقدية لخطاب وزير الخارجية العثمانية:

تتضح من الدراسة النقدية لخطاب وزير الخارجية العثمانية إلى المؤتمر الحقائق التالية:

(١) جمع الخطاب بين أسباب ومبررات لموقف الحكومة العثمانية السلبى من المؤتمر منذ أن عقد أولى جلساته فى ٢٣ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٢ . ومن المعروف فى منهاج البحث التاريخى أن المبررات يراد بها تغطية موقف خاطئ فى سياسة الحكومة لا يريد المسئولون أن يعترفوا به، ومن ثم يسوقون مبررات وهى فى حقيقة أمرها حجج واهية. ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره وزير الخارجية العثمانية من سبب لتأخر السلطان فى إرسال قوات عثمانية لاقتناعه بتجنب الالتجاء إلى وسائل العنف فى مواجهة الأزمة المصرية. وفى الوقت ذاته يذكر الوزير من بين السطور تفسيراً يشير إلى إيفاد السلطان بعثتين لعلاج الموقف المتردى فى مصر، وهما : بعثة نظامى باشا وبعثة درويش باشا، ثم يشير الوزير إلى قرار المؤتمر بإرسال قوات عثمانية إلى مصر بأنه قرار يعوزه التعقل والحكمة. وفى هذه الإشارة تجريح للمؤتمر وإرضاء لغرور حكومة إستانبول .

(٢) اهتمام الخطاب اهتماماً زائداً بإقرار الدول بالسيادة العثمانية على مصر، ووصفها بأنها سيادة ثابتة لاتقبل المناقشة .

(٣) يؤكد الخطاب أن لمؤتمر الآستانة نطاقاً محدوداً لا يتعداه ، هو بحث المسألة المصرية دون بحث أى موضوع آخر لولاية عثمانية أخرى، وأن يكون هدفه هو إعادة الحياة الطبيعية والمنتظمة إلى مصر.

(٤) لم يتعرض الخطاب إلى شروط التدخل العثمانى الحربى فى مصر ، أو إلى قبول السلطان لهذه الشروط التى فرضها المؤتمر.

(٥) من الدلائل ذات المعنى العميق أن السلطان قد خرج عن خطته التى سعى إليها من أول الأمر وهى إحباط المؤتمر بعدم الاشتراك فيه ؛ حتى يكون حل المسألة المصرية مسألة عثمانية بحتة ولاتتدخل الدول الأوروبية فيها .

(٦) جاء اشتراك الحكومة العثمانية فى المؤتمر فى وقت متأخر جداً ، وأصبح المؤتمر من الناحية الفعلية de facto لا عمل له وقتذاك بعد أن ضرب الأسطول البريطانى مدينة الإسكندرية ثم احتلها، وبدأت الحرب بين البريطانيين والعرابيين، ولم تتوقف هذه الحرب إلا بعد احتلال مصر.

(٧) لم يكن فى مقدور وزير الخارجية العثمانية أن يكشف النقاب فى خطابه عن السبب الحقيقى الذى جعل السلطان عبد الحميد الثانى يرفض أو يتباطأ فى إرسال حملة عثمانية

إلى مصر. ولم يكن فى مقدور الوزير أن يفعل ذلك ، وكان هذا السبب هو حرص السلطان على عدم الظهور بمظهر الحاكم المسلم الذى يشن حرباً، بناء على أمر من دول أوروبية مسيحية، على ولاية عثمانية إسلامية فى وقت كان هذا السلطان يتنادى إلى حركة الجامعة الإسلامية لتقف الدول الإسلامية سداً منيعاً ضد الزحف الأوروبى الاستعمارى الشرس مما يسىء إلى مركزه أمام مسلمى دولته والعالم الإسلامى كله ويعصف بحركة الجامعة الإسلامية. وكان المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها ينظرون إلى عرابى باشا على أنه بطل إسلامى يخوض حرب جهاد دينى ضد بريطانيا. وكان المسلمون فى إستانبول يشاطرون سائر المسلمين هذا الشعور.. يضاف إلى هذين السببين سببان آخران، هما: أن السلطان كان يريد أن يصل إلى حل للأزمة المصرية بطريق المصالحة بدلا من استخدام القوة، وأن شروط المؤتمر للتدخل شروط مهينة بالنسبة له.

بريطانيا تتطلع إلى احتلال قناة السويس فى وقت مبكر قبل ضرب الإسكندرية:

كان وزير الخارجية البريطانية جرانفل حريصاً على تصعيد الثورة العرابية تصعيداً خطيراً، فاقترح على الحكومة الفرنسية فى ٢٢ من يونيو – حزيران – ١٨٨٢، وقبل أن يضرب الأسطول البريطانى مدينة الإسكندرية فى ١١ من يوليو – تموز – أ ن تقوم القوات البريطانية والفرنسية معاً باحتلال قناة السويس احتلالاً فورياً لحمايتها من اعتداءات العرابيين (١) . ورفض رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية فريسينيه الاقتراح البريطانى تأسيساً على أن القناة ليست معرضة للتهديد، وأن احتلالها يؤدى إلى قيام العرابيين بسد ترعة الماء العذب التى تغذى منطقة القناة بماء الشرب وما ينجم عن ذلك من عمليات عدوانية ضد قناة السويس، كما أنه لايمكن تبرير احتلال القناة أمام دول أوروبا بضرورات حربية (٢) . ولم يقتنع وزير خارجية بريطانيا بالأسانيد الفرنسية ، ولكنه طوى موضوع احتلال قناة السويس على كره منه إلى وقت قادم ريثما تتصاعد أحداث الثورة العرابية وتقترب العمليات الحربية من منطقة قناة السويس ، لأنه كان مصمماً فى قرارة نفسه على أن تنفرد بريطانيا فى نهاية المطاف باحتلال مصر كلها، وإن كان قد أخفى هذا الهدف النهائى عن مؤتمر الآستانة وتظاهر برغبته فى اشتراك الدول

---

(١) انظر كلا من:

دار المحفوظات التاريخية فى القلعة ؛ الوثائق النمساوية علبة: رقم ٨١ خطاب من البارون كاليس Calice سفير النمسا والمجر فى إستانبول إلى وزير خارجية النمسا فى ١٩ يونيو عام ١٨٨٢.

Lyall, John; The Life of the Marquis of Dufferin. London. 1905. 2 vols., Vol 2 p. 17.

(٢) Livre Jaune, doc. no. 120 en date do 22 Juin 1882. Tissot, Ambassadeur Français à Londres à Freycinet.

Livre Jaune, doc. no. 133 endate du 24 Juin 1882, de Freycinet â Tissot.

الأوروبية الكبرى الممثلة فى المؤتمر أو بعض منها فى العمليات الحربية، كما تظاهر برغبته فى اشتراك القوات العثمانية فى احتلال القناة.

فلما قام الأسطول البريطانى بضرب الإسكندرية أثار جرانفل من جديد فى اليوم التالى - ١٢ من يوليو - تموز - موضوع تخوفه من تعرض القناة للخطر. فأبلغ حكومات الدول الأوروبية الكبرى تخوفه من تعطيل الملاحة فى قناة السويس نتيجة الأحداث الأخيرة فى مصر، واستفسر من حكومات هذه الدول عن الإجراءات التى فى استطاعتها أن تتخذها لكفالة حرية السفن فى عبور القناة.

ولكن كان جرانفل ينتابه، كما تصور الوثائق الإنجليزية والفرنسية، عاملان مختلفان: الأول أنه كان يتوقع بعد انسحاب الأسطول الفرنسى إلى بورسعيد وضرب الأسطول البريطانى الإسكندرية أن تتصرف السلطات العسكرية المصرية تصرفاً عدائياً فتعتبر هذين الحادثين علامة على نية بريطانيا فى مزيد من التدخل الحربى فى أرجاء مصر؛ مما يدفع المصريين إلى تدمير قناة السويس فى الوقت المناسب بردم أجزاء منها أو احتلالها أو مهاجمة السفن فى أثناء عبورها قبل وصول بريطانيا إليها. وكانت هذه الفكرة إسرافاً من جرانفل ، فلم يكن تدمير القناة وارداً فى الخطة الحربية للعرابيين لقصر نظرهم، ولأنهم استكانوا لوعود دى لسبس باستحالة تدخل بريطانيا حربياً فى القناة ، ولم يفكر العرابيون فى تعطيل الملاحة فى القناة إلا بعد فوات الأوان حين وصل من بورسعيد إلى الإسماعيلية فى ٢٠ من أغسطس - آب - أسطول بريطانى وسفن نقل تحمل الجنود والذخائر، واحتلوها فى اليوم ذاتها ليتخذوها قاعدة يزحفون منها على الدلتا ثم القاهرة وسائر أنحاء مصر . أما العامل الثانى فكان جرانفل يتوجس خيفة من موقف الحكومة الفرنسية المعارض لاشتراكها حربياً مع بريطانيا فى احتلال القناة. فكان يرى أن حماية القناة تفرض فى الظروف القائمة فى مصر وقتذاك على الدول الكبرى بما فيها الدولة العثمانية أن تتكاتف فى وضع الإجراءات الضرورية لحماية القناة، على أساس ميثاق النزاهة وانتفاء الغرض الذى أقره مؤتمر الآستانة فى ٢٥ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٢(١).

فرنسا توافق على الاشتراك مع بريطانيا فى احتلال قناة السويس:

اتضح لجرانفل خطأ تقديره لموقف فرنسا ، فإن فريسينيه رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها كان له رأى آخر، هو أن يكون لبلاده دور إيجابى فعال فى المرحلة التالية من العمليات الحربية وهى احتلال قناة السويس بمشاركة بريطانيا. وكفى فرنسا إحجامها عن

---

(١) Blue Book; doc. n. 24, dated 12 July 1882. An extract from a telegram sent by Granville to Lyons the British Ambassador in Paris Voir aussi.

Livre Jaune; doc. no. 123 en date du 12 Juillet 1882, dépéche de Granville â Lyons communiquée â Freycinet, le 13.

الاشتراك فى ضرب الإسكندرية. وكانت وجهة نظره أن لبلاده مصالح عديدة ومتشعبة فى مصر بما فيها قناة السويس، ويجب عليها ألا تتركها لتنفرد بها غيرها من الدول الأوروبية. وتمشياً مع هذا الاتجاه الفرنسى الجديد اتصل فريسينيه بوزير خارجية بريطانيا وشرح له الخطوط الرئيسية لموقف فرنسا . وكانت تقوم على أن تحيط الدولتان مؤتمر الآستانة علماً بضرورة حماية القناة، وأن تقترحا على المؤتمر تفويض دولتين للقيام بهذا العبء لوضع الخطة الحربية لحماية القناة ، وتحددا الوقت الذى يبدأ فيه تنفيذ الخطة دون الرجوع إلى المؤتمر مرة أخرى فى هذا الصدد. وكان فريسينيه يعتقد أن المؤتمر سيقع اختياره على بريطانيا وفرنسا بصفتهما أكبر الدول اهتماماً بأمن قناة السويس وحرية مرور السفن بها . وأضاف فريسينيه لمشروعه أن موافقة البرلمان الفرنسى عليه أمر ضرورى ، وستكون موافقته أمراً مشكوكاً إذا لم يوافق مؤتمر الآستانة على تفويض فرنسا وبريطانيا بتنفيذ هذا المشروع. وقال إن مجلس الوزراء الفرنسى وافق عليه جملة وتفصيلا، وقام فريسينيه بإبلاغ نظيره البريطانى بهذا المشروع بصفة شخصية عن طريق القنوات الدبلوماسية (١) .

بريطانيا تتظاهر بالارتياح لاشتراك فرنسا معها في احتلال القناة :

تظاهر جرانفل بالارتياح لمشروع نظيره فريسينيه ، لأن هذا المشروع ينفذ بريطانيا أمام مؤتمر الآستانة والرأى العام الأوروبى من مظنة تلحق بها لسعيها الاستئثار بالعمليات العسكرية فى مصر بعد أن ضرب الأسطول البريطانى مدينة الإسكندرية، كما أن جرانفل كان مطمئناً إلى رفض مجلس النواب الفرنسى إقرار هذه الخطة، فوافق جرانفل عليها فوراً، وشرع فى وضع مشروع لتصريح متماثل يقدمه سفيرا الدولتين لمؤتمر الآستانة. واقترح فريسينيه إدخال تعديل عليه يقضى بعدم تعيين اسمى الدولتين اللتين يعينهما المؤتمر، وألا يظهر السفيران بمظهر العضوين اللذين يلتمسان استصدار تفويض un mandat من المؤتمر لدولتيهما. ومن ناحية أخرى أرسل جرانفل تعليمات إلى دوفرين السفير البريطانى فى الآستانة تقضى بأن يقرر أمام المؤتمر أن حكومته لاتعارض تعاون دول أخرى والدولة العثمانية فى الاشتراك فى احتلال قناة السويس. أرسلت الدولتان إلى سفيريهما فى ١٧ من يوليو – تموز – نص التصريح المشترك وطلبت منهما دعوة المؤتمر إلى اجتماع عاجل يعرضان عليه هذا التصريح .

السفيران الفرنسي والبريطاني يلقيان أمام المؤتمر تصريحين غامضين عن احتلال القناة:

وفى الجلسة التاسعة التى عقدها مؤتمر الآستانة فى ١٩ من يوليو – تموز – ألقى السفيران الفرنسى والبريطانى نص تصريح حكومتيهما على التوالى. وجاء على هذا النحو «إن

(١) Livre Jaune; docs nos. 176 et 206 des 13 et 15 Juillet. de Freycinet à Tissot l'Ambassadeur français à Londres.

أمن قناة السويس ، ولو أنه يتصل بالاقتراحات الخاصة بإعادة النظام فى مصر والتى سبق عرضها على المؤتمر، هو مسألة متميزة مختلفة لاتنطوى على اعتبارات سياسية. وخارجاً عن الأخطار الجسيمة والفجائية التى تطرأ فى غياب اتفاق مبدئى يستهدف وضع عمل مشترك ، ترى الحكومتان الفرنسية والبريطانية أن كل إجراء يتخذ يجب أن توافق عليه أوروبا، وإذا كان ممكناً أن يحصل على موافقة الدولة العثمانية. ولذلك تقترح الحكومتان الفرنسية والبريطانية على المؤتمر أن يعين الدول، التى يعهد إليها عند الاقتضاء باتخاذ الإجراءات الضرورية بوجه خاص لحماية القناة .

وكسباً للوقت ، فإن الدول التى سيتم تعيينها على هذا النحو وتقبل التفويض، يرخص لها بوضع خطة العمل وتحديد لحظة تنفيذها . وينفذ هذا العمل فى جميع الأحوال وفقاً لميثاق النزاهة وانتفاء الغرض» .

"... La France et l'Angleterre proposent à la Confèrence de désigner les puissances qui seraient chargées, le cas échéant, de prendre les mesures spécialement nécessaires à la protection du canal. Afin de gagner du temps, les puissances ainsi designées et qui aurtaient accepté le mandat seraient autaorisées à decider du mode et du moment de l'action. Cette action s'exercerait,en tous cas, sur la base du protocole de désintéressement" (1) .

وبعد أن فرغ السفيران من إلقاء تصريحيهما طلبا سرعة اتخاذ قرار فورى، ولكن أبدى مندوبو الدول الأربع الأخرى الذين يمثلون ألمانيا، والنمسا والمجر ، وإيطاليا ، والروسيا، صعوبة مناقشة هذين التصريحين إلا بعد الرجوع إلى حكوماتهم لاستطلاع رأيها (٢) .

مقارنة بين موقف السلطان عبد الحميد وبريطانيا :

والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية لم تكن ممثلة فى هذه الجلسة التى عقدها المؤتمر للاستماع إلى تصريحى سفيرى فرنسا وبريطانيا، إذ لم تكن حتى هذا التاريخ وهو ١٧ من يوليو – تموز – قد قررت الاشتراك فى مؤتمر الآستانة، وإنما اتخذت هذا الإجراء فى ١٨ من يوليو وأبلغت قرارها إلى المؤتمر فى ١٩ منه، وحضر مندوباها سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الأوقاف للمرة الأولى الجلسة العاشرة التى عقدها المؤتمر فى ٢٤ من يوليو وتولى سعيد باشا رياسته بصفته وزير خارجية الدولة التى انعقد المؤتمر فى عاصمتها. وصرح

---

(١) Livre Jaune, doc. no., 222 en date du 17 Juillet, 1882, de Noailles, l'Ambassadeur français à Constantinople, à Freycinet.

(٢) Blue Book, doc. n., 325 dated 17 July 1882 from Dufferin to Granville.

بأن حكومته قد قبلت مبدأ إرسال قوات عثمانية إلى مصر، ثم أعلن فى جلسة ٧ من أغسطس – آب– أن الحكومة العثمانية قبلت شروط التدخل الحربى التى أبلغها له المؤتمر فى ١٥ من يوليو. ولكنه لم يشر فى هذا التصريح، من قريب أو من بعيد، إلى التصريحين اللذين ألقاهما سفيرا فرنسا وبريطانيا أمام المؤتمر فى تاريخ لاحق هو ١٩ من يوليو بشأن موقف حكومته من عرض هاتين الدولتين بشأن اشتراك الدولة العثمانية معهما فى احتلال قناة السويس. ومهما يكن من أمر هذا التغافل، فقد دلت الأحداث التى تعاقبت على أن هذين التصريحين العثمانيين كانا من نوع التضليل بالمؤتمر؛ إذ لم تكن الحكومة العثمانية قد أعدت جيشاً ما وأبطأت فى تنفذ عزمها المعلن حتى انتهت العمليات الحربية فى مصر بهزيمة العرابيين ودخول القوات البريطانية مدينة القاهرة فى ١٥ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨٢؛ مما جعل بعض الباحثين يرمون السلطان عبد الحميد الثانى بالضعف فى سياسته تجاه الأزمة المصرية وتخبطه فى مواقفه إزاء التكتل الأوروبى الذى كان يتعرض له. ويقررون أن هذا الموقف كان من أسوأ المواقف إبان حكمه المديد الذى امتلأ بالأزمات الحربية والسياسية فى شتى الجبهات فى أوروبا وآسيا وإفريقية. والحق أنه كان لعبد الحميد دوافع لها وزنها فى رفضه أو إبطائه فى إرسال حملة عسكرية إلى مصر، وقد سبق لنا أن بسطناها فى دراستنا النقدية لخطاب سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية إلى أعضاء مؤتمر الآستانة، والمؤرخ فى ١٩ من يوليو – تموز.

أما موقف بريطانيا فقد دل جرانفل و زير خارجيتها على سياسة دبلوماسية نشيطة ولكن ماكرة مخادعة ، كان يبدى بلسانه ما ليس فى قلبه.. كان يرقب بدقة متناهية ما يجرى فى وقت واحد فى عدة جبهات : مؤتمر الآستانة، موقف السلطان عبد الحميد وتعثره فى إرسال حملة عسكرية إلى مصر، وتردد فرنسا فى سياستها إزاء المسألة المصرية، والموقف الداخلى فى مصر. فكان يلم إلماماً عميقاً وسريعاً بكل صغيرة تقع فى كل هذه الجبهات ويوجه السياسة البريطانية الوجهة التى تخدم مصالح بلاده. وأى باحث يدرس الكتاب الأزرق The Bluie Book لسنتى ١٨٨١ و١٨٨٢ تعتريه الدهشة لكثرة البرقيات والرسائل التى كان يتبادلها جرانفل مع معاونيه فى هذه الجبهات. وفى الوقت ذاته كان جرانفل يفكر تفكيراً جدياً فى حل الأزمة المصرية خارج دائرة المؤتمر. وتظاهر بارتياحه لخطة فرنسا الرامية إلى اشتراكها مع بريطانيا فى احتلال قناة السويس وسايرها إلى نهاية الشوط حتى يأتى الرفض من جهتين ليس له عليهما من سلطان، هما: مؤتمر الآستانة ومجلس النواب الفرنسى. وفى الوقت ذاته كان يتظاهر بترحيبه باشتراك الدولة العثمانية فى احتلال القناة، وهو يعلم علماً يقينياً أن الدولة العثمانية لن ترسل حملة إلى مصر بما فيها قناة السويس للأسباب التى سبق أن بسطناها [1]. وكان هدف جرانفل هو إظهار بريطانيا بمظهر الدولة، التى تحرص على حقوق الدولة العثمانية فى حماية

---

(١) انظر ما سبق عرضه فى هذا الفصل.

القناة استناداً إلى حقوق السيادة المقررة للسلطان عبد الحميد الثانى على مصر . وكان هذا التصرف هو قمة الدهاء بل والنفاق السياسى. وقد كتبت الملكة فيكتوريا خطاباً إلى سير هنرى بونسنبى Sir Henry Ponsonby سكرتيرها ا لخاص فى ٣٠ من مايو - آيار - سنة ١٨٨٢ - أى قبل بدء العمليات الحربية البريطانية فى مصر بأكثر من أربعين يوماً وقالت فيه: «إن مصر حيوية لنا. وقد أبلغنى لورد جرانفل أنه لا مناص لنا من أن نمتلكها إذا لم نستطع أن نضمن حرية مرور قواتنا عبر قناة السويس إلى الهند» (١) .

موقف المؤتمر من تصريحي سفيري فرنسا وبريطانيا:

رفضت حكومة ألمانيا مناقشة التصريحين اللذين ألقاهما سفيرا فرنسا وبريطانيا أمام المؤتمر بجلسة ١٩ من يوليو - تموز - استناداً إلى أن موضوع أمن قناة السويس يخرج عن اختصاص المؤتمر. ثم عادت فأبلغت المندوب الألمانى فى ٢١ من يوليو بأن يشترك فى مناقشة الإجراءات لحماية القناة بشرط ألا يشترك فى التصويت على إصدار تفويض ينص على السماح لبعض الدول بالقيام بهذه الحماية؛ لأن الحكومة الألمانية لا ترغب فى تحمل مسئولية إعطاء تفويض لدولة كبرى أو بعض دول أخرى، وعلى ذلك فألمانيا ترفض التوقيع على هذا التفويض. وعلى الرغم من هذا الرفض، فإن الحكومة الألمانية أعلنت أنها لاتعترض على الدول التى لها مصالح فى مصر ويهددها الوضع القائم فيها وتريد هذه الدول أن تتخذ الإجراءات التى ترى أنها ضرورية لحماية مصالحها .

أما النمسا والمجر، وهما المملكة الثنائية، فقد انتهجت الخط نفسه الذى سارت عليه ألمانيا برفض مبدأ التفويض للأسباب ذاتها، وأضيف إليها بعد ذلك سبب جديد هو أن دولتى الوسط وهما ألمانيا، والنمسا والمجر، ترفضان التفويض لأنه فى لحمته وسداه ذو طابع عدائى ضد الدولة العثمانية .

أما إيطاليا فعلى الرغم من ضعفها وترددها ، كانت مرتبطة منذ سنة ١٨٨٢ بدولتى الوسط وهما ألمانيا ، والنمسا والمجر ، فى التحالف الثنائى الذى تكون سنة ١٨٧٩ وكانت هاتان الدولتان حسبما ذكرنا ترفضان التصريحين الفرنسى والبريطانى، اللذين ألقيا أمام المؤتمر بجلسة ١٩ من يوليو . وبحكم هذا الارتباط رفضت إيطاليا مناقشة هذين التصريحين .

ووقفت الروسيا موقفاً وسطاً. فقد أذنت لممثلها فى المؤتمر أن يوافق على النقاط التى يتفق عليها أعضاء المؤتمر . فكانت سياسة الروسيا بصفة عامة التعاون المحدود مع الدول الأوروبية الكبرى فى حل الأزمة المصرية. ولذلك كانت الروسيا من دول الرفض .

(١) The Letters of Queen Victoria, edited by George Earl Buchle. 3 vols., 1928, vol. III, pp. 300 - 301 .

بريطانيا تقترح خطة جديدة لقيامها مع فرنسا بحماية القناة:

وأمام هذا الرفض الجمعى، وإمعاناً من جرانفل فى انتهاج سياسة النفاق والخديعة فى الوقت الذى كان مصمماً على التدخل البريطانى الانفرادى، اقترح فى ٢١ من يوليو - تموز - على رئيس الوزارة الفرنسية بأن تقوم فرنسا وبريطانيا بحماية قناة السويس ، وأن يلقى سفيراهما تصريحاً متماثلا أمام مؤتمر الآستانة، يعلنان فيه أن حكومتيهما مستعدتان فى حالة الضرورة لحماية القناة سواء بمفردهما أو بمساعدة أى دولة أخرى ترغب فى الانضمام إليهما. وفى اليوم ذاته اقترح رئيس الوزارة الفرنسية «فريسينيه» على الوزارة البريطانية طلب تعاون دولة ثالثة، وأجاب جرانفل أن الحكومة البريطانية ليس لديها اعتراض على انضمام دولة أو عدة دول. وأضاف قائلا إن اشتراك إيطاليا أمر مرغوب فيه.

وحرص فريسينيه على أن يشرح بوضوح للحكومة البريطانية المدى الفعلى لتدخلها الذى تضعه الحكومة الفرنسية نصب عينيها، فيما يتصل بالتصريح المقترح إلقاؤه أمام مؤتمر الآستانة .. فهذا التصريح :

١- يجب أن يفصل بين حماية القناة والتدخل الفعلى الشامل لأنحاء مصر.

٢- إن حماية القناة تشمل تحرك السفن الحربية على طول القناة واحتلال بعض مواقع عسكرية على هذا الطريق البحرى.

٣- إن احتلال فرنسا يجب أن يكون مقصوراً على موقع أو موقعين، وأن يرابط فى كل موقع ٢٠٠٠ جندى . وهؤلاء الجنود يمتنعون عن أى عملية حربية داخل مصر.

٤- تؤجل الحكومة الفرنسية احتلالها الفعلى للموقع أو للموقعين المشار إليهما، طالما أن القناة غير مهددة تهديداً حقيقياً (١) .

وقد وافق جرانفل على هذه التحفظات الفرنسية ، وشرع فى وضع تفصيلات خاصة بتوزيع الإشراف على القناة بين فرنسا وبريطانيا على النحو التالى:

أولا: تشرف فرنسا على المنطقة بين بورسعيد والإسماعيلية .

ثانياً : تشرف بريطانيا على بقية أجزاء القناة .

ثالثاً : تحتل فرنسا بورسعيد والقنطرة .

---

(١) Blue Book; Docs. nos 368, 369, 373 & 379, dated 21 and 22 July, 1882 from Granville to Lyons the British Ambssador in Paris - Doc. no. 375 dated 22 July 1882, from Lyons to Granville.

رابعاً : تحتل بريطانيا الإسماعيلية والسويس (١) .

وتناسى جرانفل ، وهو يقوم بتوزيع احتلال القناة بين فرنسا وبريطانيا، حقوق السلطان عبد الحميد الثانى بصفته صاحب السيادة على مصر وحقوق نائبة فى حكمها وهو الخديو توفيق، وحقوق الشعب المصرى بصفته صاحب القناة ، كما تناسى نصوص الفرمان الثانى الصادر فى ٥ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٥٦ ، ولم يوضح أيضاً عما إذا كان الاحتلال المزدوج له صفة الاستمرار أو صفة مؤقتة .

التصريح الثنائي الفرنسي البريطاني أمام المؤتمر بشأن احتلال القناة :

فى الجلسة الحادية عشرة التى عقدها مؤتمر الآستانة فى ٢٦ من يوليو - تموز - ألقى سفيرا فرنسا وبريطانيا التصريح التالى:

«إن فرنسا وبريطانيا وقد أبلغتا المؤتمر بآرائهما التى أبلغت أيضاً إلى الوزارات المختلفة ولم تلق اقتراحاتهما اعتراضاً سواء من جانب حكومات الدول أو من جانب ممثليها فى المؤتمر «فإن الدولتين (فرنسا وبريطانيا) متفقتان فى الوقت الحالى على استعدادهما ، إذا أوجبت الضرورة، لبذل جهودهما لحماية قناة السويس، سواء بمفردهما أو بانضمام أى دولة ترغب فى المشاركة فى هذا العمل» .

"... Les deux puissances (La France et l'Angleterre), quant à présent, convenues que, dans l'état actuel des choses, elles seront prêtes, si la nécessité se produit, à s'employer pour protéger le canal de Suez, soit seules, soit avec l'adjonction de toute puissance qui voudra prêter son concours" (2) .

وبعد أن فرغ السفيران الفرنسى والبريطانى من إلقاء تصريحيهما، قنع المؤتمر بتسجيل أنه أحيط علماً بهذين التصريحين. ويعد هذا التصرف قمة السلبية من المؤتمر إزاء المشروع الفرنسى البريطانى الجديد. ونطلق عليه فى هذه الدراسة التصريح الثنائى الثانى السفيرين أمام المؤتمر بتاريخ ٢٦ من يوليو ١٨٨٢ .

مجلس النواب الفرنسي يرفض تدخل فرنسا الحربي المحدود في القناة:

صحت توقعات وزير الخارجية البريطانية جرانفل بأن مجلس النواب الفرنسى لن يوافق

---

(١) Livre Jaune; doc. no 236, en date du 22 Juillet, d'Annay, l'ambassadeur français à Constantinople à Freeycinet.

Doc. no. 237 en date du 23 Juillet de Freycinet à Annay.

Blue Booh; doc. n. 428, dated 25 July 1882, from Granville to Lyons.

(٢) Dr. Sayed Kamel; op. cit., pp. 273 - 274.

على تدخل فرنسا الحربى المحدود لحماية قناة السويس. فقد تقدم رئيس الوزراء الفرنسية فريسينيه إلى مجلس النواب فى ٢٤ من يوليو – تموز – ١٨٨٢ بطلب متواضع هو فتح اعماد مالى بمبلغ ٩,٤١٠,٠٠٠ فرنك لإعداد القوات المطلوبة لهذا الغرض. وأحيل الطلب إلى اللجنة البرلمانية لدراسته ووضعت تقريراً انتهت فيه إلى رفضه. وعرض التقرير على مجلس النواب فى جلسة ٢٩ من الشهر ذاتها، فرفضت الغالبية العظمى من النواب فتح الاعتماد المالى المطلوب. كان عدد النواب الذين حضروا الجلسة ٤٩١ منهم المشروع ٤١٦ وأيده ٧٥ عضواً. ولم يكن هناك نواب ممتنعون عن التصويت. وسقط مشروع التدخل الفرنسى تلقائياً (١) وسقطت وزارة فريسينيه وشكلت وزارة جديدة برياسة دكلرك Dclerc ونبذت السياسة التقليدية لفرنسا نحو مصر. وتضاربت آراء فريق من الباحثين فى تقييم ما دار فى جلسة مجلس النواب يوم ٢٩ من يوليو – تموز – فرأى بعضهم أن هذا اليوم كان يوماً مشهوداً دل على إرادة وطنية لترك المركز المتميز، الذى شغلته فرنسا فى مصر منذ حملة بونابرت على مصر سنة ١٧٩٨. ورأى فريق آخر أن قرار مجلس النواب كان خطأ سياسياً فادحاً إذ استحال على فرنسا التعاون والاشتراك مع بريطانيا حتى فى مسألة حماية القناة وأطلق العنان لبريطانيا فى تسوية المسألة المصرية بما يحقق مصالحها الخاصة. والحق أن مركز الوزارة الفرنسية المستقيلة كان ضعيفاً تلاحقها الأزمات السياسية. ولذلك واجهت موقفاً عصيباً، هاجمها الزعيم الجمهورى كلمنصو Clemenceau فى البرلمان، وطالب بضرورة احتفاظ فرنسا بقواتها المسلحة فى أوروبا التى هى فى نظره مغطاة بالجيوش المتصارعة، وكل الدول تستعد للمستقبل (٢). أما حزب الانتقام من ألمانيا فقد أعلن أن دخول فرنسا حرباً لا تستهدف استعادة الولايتين السليبتين، وهما الألزاس واللورين، يعد خيانة عظمى (٣). وعلى هذا النحو انتهى دور فرنسا السياسى فى المسألة المصرية مؤقتاً بتصرفاتها. وعلق أحد المؤرخين الغربيين على نتيجة تصويت مجلس النواب الفرنسى أنها كانت بمثابة منح مصر لبريطانيا (٤).

بريطانيا تفوز بموافقة البرلمان على حملة مصر :

ولم يكن من قبيل المصادفات أن تتقدم وزارة جلادستون فى اليوم ذاته– ٢٤ من يوليو– إلى مجلس العموم بطلب لفتح اعتماد مالى ضخم بمبلغ ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه (٥٠,٧٠٠,٠٠٠ فرنك) للمضى فى استعداداتها الحربية فى حملتها على مصر. وظفر مشروع الوزارة البريطانية

---

(١) انظر التقرير الذى وضعه سارياً Sarrien مقرر اللجنة البرلمانية فى مجلس النواب الفرنسى والأسانيد، التى تضمنها التقرير عن رفض الاعتماد المالى المطلوب لحملة قناة السويس فى :
Dr. Sayed Kamel; op. cit., pp. 279 - 286.

(٢) de Freycinet; Souvenirs etc., op. cit., t. 1, p. 238.

(٣) Ibid., pp. 234 - 235.

(٤) Gooch, G. P.; History of Modern Europe, 1878 - 1919, p. 55.

بأغلبية ٢٧٧ صوتاً ضد ٢١ صوتاً(١) ؛ أى بأغلبية تشبه الإجماع.

إيطاليا تعتذر لبريطانيا عن عدم اشتراكها في حماية القناة :

عرض وزير الخارجية جرانفل على السفير الإيطالى فى لندن فكرة تعاون الحكومة الإيطالية مع بريطانيا فى احتلال قناة السويس، كما عرض هذه الفكرة السفير البريطانى فى روما على وزير خارجية إيطاليا مانشينى. ولكن ذهبت جهودهما أدراج الرياح. لم يقتنع مانشينى بوجهات نظر السفير البريطانى فى روما سير باجت الذى أوضح مزايا التعاون بين بلاده وإيطاليا فى مسائل البحر المتوسط بعامة ومسألة قناة السويس بخاصة، وأن موافقة الباب العالى المتأخرة على الاشتراك فى مؤتمر الآستانة وموافقته على إرسال قوات عثمانية إلى مصر لن تمنعا الحكومة البريطانية من الاستمرار فى استعداداتها الحربية ومن المضى فى احتلال المراكز التى تراها ضرورية فى منطقة القناة. وكان رأى وزير الخارجية الإيطالية هو النصح بالتريث فى قيام تعاون حربى بين بريطانيا وإيطاليا فى تلك الآونة . فهو لايستطيع مناقشة المسألة المصرية فى مكانين مختلفين وفى وقت واحد ؛ لأن هذه المسألة مطروحة أمام مؤتمر الآستانة و فى الوقت ذاته، تريد حكومة لندن مناقشتها مع إيطاليا عن طريق الاتصالات الدبلوماسية. وخلص رأياً إلى أنه يفضل العمل الجمعى الذى تشترك فيه الدول الأعضاء فى المؤتمر كبديل للتعاون البريطانى الإيطالى فقط (٢). وتساءل مانشينى كيف لاتثق الحكومة البريطانية فى الباب العالى فى الوقت ، الذى قبلت جميع الدول الأعضاء فى المؤتمر تدخله وفى الوقت الذى قبل هو فيه قرارات الدول. ففى رأيه يجب الانتظار بعض الوقت للتأكد من حسن نيات السلطان ولإعطائه الفرصة لتنفيذ وعوده. فإذا ثبت للدول أنه لاينوى تنفيذ ما وعد ، أو مالأ العرابيين، أو تباطأ فى العمل، فعند ذلك فقط تغير إيطاليا موقفها وتنضم إلى جانب بريطانيا. وكانت ملاحظة السفير البريطانى فى روما على أقوال وزير الخارجية الإيطالى جافة بعيدة عن الأسلوب الدبلوماسى؛ إذ قال «ينبغى ألا تنسى الحكومة الإيطالية ذلك العرض حتى لاتتهم الحكومة البريطانية فى المستقبل بأنها قد اتبعت سياسة أنانية خاصة. كما ذكر أن بريطانيا العظمى غير محتاجة إلى معاونة أى دولة فى حماية القناة أو فى القضاء على الاستبداد العسكرى فى مصر (٣) .

وفى اليوم التالى – أى فى ٢٩ من يوليو – تمت المقابلة بين جرانفل والسفير الإيطالى

---

(١) Hallberg Charles, op. cit., p. 262.

(٢) دكتور محمد مصطفى صفوت ، إنجلترا وقناة السويس ص ص ٨١ – ٨٢.

(٣) المرجع السابق. وانظر لنفس المؤلف المجمل إلخ ، ص ص ٤١٠ – ٤١٢، الاحتلال الإنجليزى إلخ ص ص ١٥٦ – ١٦٧، ومصر المعاصرة، ص ص ٥٢ – ٥٤، وانظر كذلك Taylor ص ٢٨٩، روتشستين ص ص ٢٢٧– ٢٢٨.

فى لندن الذى لقى إعراضاً من الوزير لقبول وجهات نظره، كما رفض الوزير اقتراحاً قدمه السفير بإنشاء قوة بوليسية بحرية دولية تشرف على القناة، دون أن تحتل أ ى جزء منها. وعلى النقيض أعلن جرانفل أ نه فى سبيل اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ خطته باستدعائه قوات من إنجلترا والهند إلى قبرص ومالطة لتكون على أهبة الاستعداد للتدخل من أجل حماية القناة واحتلال سائر أجزاء مصر، وأن الحكومة البريطانية لم تعد تقيم وزناً لوعود الباب العالى سيستخدم جلوده لتحقيق أغراض الدول، وأنه لن يعمل إلا على تحقيق أغراض أنانية، ولذلك فالحكومة البريطانية ستقبل اشتراك الباب العالى معها ولا تقبل تدخله منفرداً. واغتبط جرانفل لموقف إيطاليا، كما صرح بذلك، فالمهم فى نظره أن بلاده قد أظهرت رغبتها فى مجاملة إيطاليا، ولكنها أعرضت ونأت بجانبها .

تفسير موقف إيطاليا من العرض البريطاني:

ويمكن تفسير موقف الحكومة الإيطالية من العرض البريطانى بسببين، أولهما : اعتقاد مانشيلى بأن الظروف التى تمر بها إيطاليا كدولة ناشئة تسعى إلى تحقيق آمالها القومية لاتبرر هذا التدخل الحربى الثنائى مع بريطانيا، وما قد يؤدى إلى مغامرات قد تعصف بمركزها . وثانيهما: أن إيطاليا كانت مرتبطة بدولتى وسط أوروبا ، وهما ألمانيا ، والنمسا والمجر، وكانتا تعارضان انتداب بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لحماية القناة. وكانت خطة المستشار الألمانى بسمارك كما اقترح على المؤتمر أن تستفسر الدول من السلطان الذى وافق على إرسال جنوده إلى مصر عما إذا كانت القناة ستدخل فى نطاق تدخله؟ فإذا كان رده إيجابياً، يسأل مرة أخرى هل ستكون لديه القوات الكافية لحماية القناة؟ فإذا جاءت إجابته مؤكدة قدرة القوات العثمانية على القيام بهذا العبء ، انتهى الأمر عند هذا الحد. أما إذا ثبت أنه غير قادر أو غير راغب، فعلى الدول التى تهتم بالقناة أن تقوم بحماية مصالحها فيها. وأبان بسمارك فى وضوح أن الحكومة الألمانية لن تكون بحال من الأحوال مسئولة عن الوسائل التى تتخذها هذه الدول، وأنها لن تقبل تغيير المعاهدات القائمة ، ولن توافق على انتداب بعض الدول لحماية القناة دون البعض الآخر. وإذا رأى المؤتمر ضرورة حماية القناة فعلى جميع الدول القيام بهذا العبء، دون احتلال لأجزاء من مصر بشرط أن تتساوى حقوق وواجبات جميع الدول. وهكذا كان وزير خارجية إيطاليا مانشيلى يردد آراء بسمارك فى وجوب العمل الجمعى لجميع دول المؤتمر لحماية القناة ، بدلا من التعاون البريطانى الإيطالى .

السلطان يقرر إرسال قواته إلى مصر :

إزاء تدفق القوات البريطانية على قبرص ومالطة استعداداً للتدخل فى قناة السويس رأى السلطان أن يخطو خطوة عملية، فقرر إرسال قواته إلى مصر ووضع مشروع اتفاق حربى يعقده مع بريطانيا . وقد أبلغ السفير العثمانى فى لندن هذا المشروع إلى جرانفل فى ١٠ من

أغسطس– آب – سنة ١٨٨٢ ، وجاء فيه :

١– تظل القوات العثمانية ثلاثة أشهر فى مصر، وأن تقوم وحدها بالعمليات الحربية.

٢– لا تسمح الحكومة البريطانية لقواتها بالتقدم خارج حدود الإسكندرية .

٣– يتم تسليم الأسرى إلى الخديو .

٤– لاترابط القوات البريطانية فى الإسكندرية أكثر من ثلاثة شهور، ابتداء من الوقت الذى يتم فيه التوقيع على الاتفاق الحربى.

٥– تترك جميع تفصيلات الحرب والإدارة التى ستعقبها للقوات العثمانيين والبريطانيين ليضعوها معاً (١) .

المشروع البريطاني المضاد للاتفاق الحربي العثماني :

رفض جرانفل رفضاً باتاً وكلياً مشروع الاتفاق الحربى الذى وضعه السلطان ووضع مشروعاً مضاداً رفعه السفير البريطانى فى الآستانة إلى الباب العالى . وكان مما جاء فيه:

١– لايزيد تعداد القوات العثمانية التى ترسل إلى مصر عن عدد يتراوح بين خمسة آلاف جندى وستة آلاف جندى .

٢– ترابط القوات العثمانية فى أبى قير أو رشيد أو دمياط .

٣– تظل القوات العثمانية تحت إمرة قائدها الذى يكون إلى جانبه قائد بريطانى .

٤– لايتحرك القائد العثمانى أى حركة أو يضع أى خطة إلا بموافقة القائد البريطانى العام .

٥– أن يتم جلاء القوات العثمانية والبريطانية فى وقت واحد بعد انتهاء العمليات الحربية.

٦– يترك للقادة البريطانيين وحدهم تصريف شئون الحرب وما يعقبها من اتفاقات (٢).

ويعلق روتشتين على هذه الموقف بأن أصبحت القوات العثمانية درءاً للقوات البريطانية فى المشروع المضاد الذى وضعه جرانفل (٣) .

ولم يظهر جرانفل مرونة فى تعديل شروط مشروع الاتفاق الحربى البريطانى ، بل نظر إليه بمثابة أوامر صادرة منه إلى السلطان. ثم عرض السفير البريطانى اقتراحاً بإمكان زيادة حجم القوات العثمانية عن الحجم المحدد لها وهو ٦٠٠٠ جندى فى حالة الضرورة، وبشرط عقد

---

(١) Rothstein, T.; Egypt's Ruin, 1875 - 1910.
الطبعة المعربة الثانية ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٢٣٠.

(٢) المرجع السابق ص ص ٢٣٠ – ٢٣١.

(٣) المرجع السابق ، الصفحة ذاتها .

اتفاق مشترك فى هذا الصدد بين الطرفين. ووافق المفاوضون العثمانيون بشرط الرجوع إلى الجهات العليا للمختصين فى كلا الجانبين ad referendum . ورفض السلطان هذا الشرط وتمسك بأن يكون هو صاحب الحق الأوحد فى هذا الشأن، كما تمسك السلطان بأن تهبط القوات العثمانية فى الإسكندرية بدلا من أبى قير أو رشيد أو دمياط. وطلب السلطان أيضاً أن تكون من سلطة القائد العثمانى وقف العمليات الحربية إذا رأى أن عددها لايكفى، وأنه يجب الانتظار ريثما تصل قوات عثمانية جديدة. ثم ظهرت صعوبة أخرى استغرقت تسويتها وقتاً طويلا حين رفضت السلطات العثمانية فى بلاد الشام التصريح بتصدير الخيل والبغال التى اشترتها بريطانيا لقواتها المرسلة إلى مصر، وأوقفت سلطات الجمارك التصريح بإخراج ٧٠٠ من الخيل والبغال استناداً إلى لائحة كانت قد صدرت فى شهر مارس ١٨٨٢ ، وطعن دوفرين فى قانونية وشرعية هذه اللائحة. ووجه دوفرين نظر ناظر الخارجية العثمانية سعيد باشا ، بناء على أوامر جرانفل ، بأنه لن يسمح بمناقشة أى شروط خارجة عما جاء بالمشروع البريطانى. وذهب جرانفل فى تحامله على السلطان بأنه سيعتبر مشروع الاتفاق الحربى لاغياً وكأنه لم يكن، وأنه مصر على عدم تواجد القوات العثمانية فى الإسكندرية باعتبارها مركزاً حربياً متميزاً. ولما علم المستشار الألمانى بسمارك بأن المباحثات بين الدولتين تسير فى طريق مسدود، رأى أن يتدخل بينهما، ووافق جرانفل على أن يكون للسلطان الاختيار بين السويس أو بورسعيد كمكان ترابط فيه القوات العثمانية، ورفض السلطان.

الاتفاق على شروط الاتفاق الحربي العثماني البريطاني:

وأخيراً فى ٢ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨٢ وصل الفريقان العثمانى والبريطانى إلى الاتفاق على الصياغة اللفظية النهائية للاتفاق الحربى ، وأعدت لتوقيع مندوبى الطرفين . وجاء فى مقدمة الاتفاق أن الجيش العرابى هو جيش ثائر على السلطة الشرعية فى مصر كما حددتها الفرمانات السلطانية والمعاهدات القائمة بين الباب العالى والدول الأخرى. وأن جلالة ملكة بريطانيا وجلالة السلطان قد عقدا العزم على سحق قوة العرابيين وإعادة النظام إلى مصر، وأن صاحبى الجلالة العاهلين قررا عقد اتفاق حربى ، وعينا لهذا الغرض كمندوبين عنهما لورد دوفرين وسعيد باشا وعاصم باشا، واتفقوا على أن يكون هذا الاتفاق مكوناً من المواد الخمس التالية :

المادة الأولى: بما أن الحكومة العثمانية قد صحت عزيمتها على إرسال قوة من جيشها إلى مصر .. فقد حددت تعداد جنودها بعدد يتراوح بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ جندى ، مع الاحتفاظ لنفسها بحق زيادة عدد جنودها إلى الرقم الضرورى طبقاً لاتفاق لاحق يعقد بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية : تنزل القوات العثمانية المرسلة فى أبى قير .

المادة الثـالثـة : يتفق القادة العثمانيون فى القوات البريطانية والعثمانية أولاً على التحركات والعمليات الحربية التى تقوم بها القوات العثمانية، والتى تتبع قائدها العام دون غيره .

المادة الرابعـة : حالما تنتهى البواعث التى أدت إلى اتخاذ الإجراءات الحربية فى مصر تزول أسباب تواجدها، ويتم جلاء القوات البريطانية والعثمانية عن مصر فى الوقتد ذاته .

المادة الخامسة : من أجل تسهيل الاتصال بين القوات البريطانية والعثمانية يلحق بكل قوة ضابط من ضباطها ويكون فى رتبة عالية. ويتساوى هذان الضابطان البريطانى والعثمانى فى الرتبة (١) .

إمعان جرانفل في تحدي السلطان :

وأدرك جرانفل أن الاتفاق الحربى وشيك التوقيع عليه من مندوبى الطرفين ، فأثار فى اليوم الثالث من سبتمبر – أيلول – عقبة أخرى لتعطيل تنفيذه ، فأعلن أنه لن يتم التوقيع عليه إلا إذا أصدر السلطان فرماناً يعلن فيه عصيان عرابى، وإلا فإن الحكومة البريطانية تعلن أنها لن توافق بصفة نهائية على عقد الاتفاق الحربى، لأنها ترى أن صدور فرمان السلطان بعصيان عرابى شرط لابد منه sine qua non . وكنوع من حرب الأعصاب، أبلغ دوفرين السلطان أن الاتفاق الحربى، لن ينفذ إلا بعد مضى أربعة أسابيع من التوقيع عليه، فى حين أن السفير البريطانى كان يعلم أن كل دقيقة تمر تعجل فوات الغرض من الاتفاق الحربى، الذى يتفاوض فيه. ومع ذلك لم يأل السلطان جهداً فى استرضاء خصمه، فأصدر فرماناً بعصيان عرابى فى منشور طويل فى ٥ من سبتمبر نشرته صحف الآستانة فى اليوم التالى. والواقع أن بريطانيا فى تدخلها فى شئون مصر لم تكن تعتمد على قواتها المسلحة فحسب ، ولكن على كافة الوسائل الدبلوماسية التى كانت فى حوزتها . وتراخى أمد المباحثات وقتاً طويلا، ولم يؤذن للورد دوفرين بالتوقيع على الاتفاق إلا فى ١٣ من سبتمبر – أيلول– وهو اليوم الذى دارت فيه معركة التل الكبير وحسمت بها المسألة المصرية كلها. ففى هذا اليوم أرسل جرانفل إلى دوفرين برقية قال فيها بتهكم «أما وقد قضى الأمر، فإن لصاحب الجلالة السلطان أن يرى ألا موجب لإرسال جنود إلى مصر» (٢) . وأراد السلطان أن يجعل موقفه مشروعاً فى مصر بأن يرسل قواته على الرغم من فوات الفرصة ولكن عارض جرانفل فى ذلك، وكتب جرانفل إلى دوفرين بعد خمسة أيام من معركة التل الكبير يقول «أما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق الحربى المقترح إبرامه بين بريطانيا والدولة العثمانية، فإن حكومة جلالة الملكة يسرها زوال دواعى البحث فى العقبات

---

(١) Rothstein, T., Egypt's Ruin, 1875 - 1920.

(٢) الكتاب الأزرق ، مصر، رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ٦٧.

تى ارتآها جلالة السلطان.. ولسعادتكم أن تبلغوا السلطان بألطف عبارة أنكم أذنتم بقطع المباحثات فى هذه المسألة، (١) .

بريطانيا تستعد لاحتلال القناة :

أولا : كانت مدينة السويس أول مدينة تحتلها فى منطقة القناة :

كانت بريطانيا قد بدأت استعداداتها لاحتلال منطقة القناة من ناحية مدخلها فى البحر الأحمر معتمدة على قواتها الآتية من الهند، كإجراء وقائى لمنع أى محاولة لسد مدخل القناة عند السويس، وكخطوة لاحتلال المدينة فادعى الكوماندور إدواردز Edwards قائد السفينة ريدى Ready أنه لاحظ أن القطع البحرية المصرية قد أخذت وضع استعداد وأن الذخائر تنقل من السفينة الحربية «الخرطوم» إلى السفينتين الحربيتين الأخريين «الجعفرية» و«دنقلة» وأنهما تتأهبان للتحرك والدخول فى القناة (٢) . وتوجس فى نفسه خيفة الكوماندور من أن تعمد السفن الحربية المصرية إلى تعطيل الملاحة فى القناة. ودارت اتصالات برقية بينه ووزارة البحرية البريطانية أرسلت على أثرها تبليغاً فى ١٥ من يوليو – تموز – ١٨٨٢ إلى قائد السلاح البحرى المصرى فى ميناء السويس بأنها قررت منع أى سفينة مصرية، حربية أو تجارية، من مغادرة الميناء إلا بعد صدور تصريح من قائد السفينة Ready، وبعد أن يقوم البريطانيون بتفتيشها تفتيشاً دقيقاً على بعد ميل بحرى. وجاء فى هذا التبليغ أن هذه الأوامر قد صدرت باسم الخديو توفيق وبموافقته (٣) .

كانت الخطوة التالية هى احتلال مدينة السويس. ففى ٢٩ من يوليو وصلت إلى السويس أربع سفن حربية من الهند بقيادة الأدميرال هويت W. White وطلبت من محافظ السويس أن يعلن ولاءه للخديو ، فرفض وضغط عليه القائد البريطانى يومين كاملين وأصر المحافظ على موقفه واستقل القطار فى طريقه إلى القاهرة حيث كانت فى أيدى العرابيين يتولى سلطة الحكم فيها مجلس عرفى، يعقد اجتماعاته يومياً بمقر نظارة الجهادية فى قصر النيل برياسة يعقوب سامى باشا وكيل نظارة الجهادية (٤) .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٩.

(٢) الكتاب الأزرق ، مصر، رقم ١٧ لسنة ١٨٨٢، وثيقة رقم ٤٣٠ من فولكنر Faulkner القائم بأعمال القنصل البريطانى فى مدينة السويس والمقيم فى السفينة Ready الراسية فى ميناء السويس إلى جرانفل فى ١٦ من يوليو ١٨٨٢ .

(٣) انظر نص التبليغ البريطانى مرفقاً بالوثيقة رقم ٤٣٠ سالفة الذكر وبعنوان :

Commander Edwards to the Semior Officer of the Egyptian Squadron. Suez, July, 15, 1882.

(٢) كان النظار مع الخديو توفيق فى الإسكندرية وفى حماية القوات البريطانية ، وكانت الصلات مقطوعة بين مجلس النظار والمحافظات والمديريات .

وفى ضحى ٢ من أغسطس – آب – احتل البريطانيون مدينة السويس ورفعوا عليها الأعلام البريطانية، ثم نشروا إعلاناً موجهاً إلى أهل المدينة، قرروا فيه أنهم احتلوا المدينة باسم الخديو توفيق وتأييداً لسلطته. وكانت مدينة السويس أول مدينة يحتلا البريطانيون فى منطقة القناة، واحتلوا ثكناتها التى أخلاها العوابيون دون مقاومة تذكر .

ومن الأمور الملفتة للنظر أن الحكومة العثمانية قدمت احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية، ولم تؤسس احتجاجها على احتلال البريطانيين لمدينة السويس، بل انصب احتجاجها على رفع الأعلام البريطانية عليها.. فعلى أثر احتلال مدينة السويس دارت اتصالات دبلوماسية بين السفير العثمانى فى لندن ووزير الخارجية البريطانية وبين الأخير والسفير البريطانى فى الآستانة. وبدأت هذه الاتصالات حين قدم السفير العثمانى فى لندن موزوروس باشا احتجاجاً إلى وزير الخارجية البريطانية جرانفل على رفع الأعلام البريطانية فى مدينة السويس. وقد أبلغه جرانفل بأن الأعلام المصرية والبريطانية قد رفعت جنباً إلى جنب فى المدينة، ووصف الوزير تصرف القائد البريطانى بأنه المسلك الطبيعى والمناسب فى مثل هذا الموقف، ثم أكد للسفير العثمانى أن الحكومة البريطانية سوف تبعث بتعليمات إلى أدميرال البحر هويت بألا يتخذ أى إجراء، يدل على أن بريطانيا قد استولت على المدينة (١) .

ولم تمض سبعة أيام على احتلال الإنجليز مدينة السويس حتى كانت بقية النجدات العسكرية من الهند فى طريقها إلى السويس. وحاولت القوات المصرية ردم ترعة الماء العذب فى المنطقة القريبة من مدينة السويس لمنع وصول الماء العذب إلى المدينة التى انتشر فيها الجنود الإنجليز . ولكن أدميرال البحر هويت أرسل قوة عسكرية لإفساد محاولة ردم ترعة الماء العذب ، وأرسل الزعيم أحمد عرابى باشا برقية فى ١٩ من أغسطس – آب – إلى رئيس أركان حرب الجيش المصرى فى الميدان الشرقى يأمره بقطع الترعة وردم قناة السويس عند الشلوفة شمالى مدينة السويس . ولكن كان الوقت متأخراً بسبب تقدم الإنجليز فى منطقة القناة واستحال تنفيذ الأوامر الصادرة فى هذا الصدد (٢) . وقطع الإنجليز ليلة ١٨ – ١٩ من أغسطس أسلاك البرق التى تربط مدينة السويس بالإسماعيلية، واحتج دى لسبس على هذا القطع وأعاد إصلاح الخطوط .

إنهاء أعمال مؤتمر الآستانة في ١٤ من أغسطس:

ولكن قبل احتلال المدينتين الأخيرتين وقع حادث سياسى هام ، كانت له نتائجه السيئة

(١) الكتاب الأزرق ، رقم ١٧ لسنة ١٨٨٢، وثيقة رقم ٥٦٤ من جرانفل إلى دوفرين مؤرخة فى ٥ من أغسطس – آب – ١٨٨٢.

(٢) Biovés Achille; Français et Anglais en Egypte (1881 - 1882), Paris, 1910, p. 257.

على المسألة المصرية بعامة وعلى مؤتمر الآستانة بخاصة. رأت أربع دول ، هى الروسيا ، والنمسا والمجر ، وألمانيا ، وإيطاليا، تعدد الاقتراحات والمناقشات وعدم جدواها بحيث أصبحت مضيعة للوقت، فاستقر رأيها على تعطيل جلسات المؤتمر. وكانت بريطانيا قد نجحت فى احتلال مدينة السويس وشرعت فى تعزيز احتلالها . وقررت الدول أخذ تعهد من بريطانيا بعدم إدخال تغيير سياسى أو حربى يؤثر على مستقبل مصر دون الرجوع أولا إلى الدول الأعضاء فى المؤتمر .

وكانت الروسيا أول دولة أبدت رغبتها فى إيقاف جلسات المؤتمر ، ففى ١٠ من أغسطس – آب – صارح ممثلى الروسيا كلا من مندوبى بريطانيا وسائر الدول الأخرى بهذه الرغبة . وفى اليوم التالى أبلغ القائم بأعمال السفارة النمساوية فى لندن وزير خارجية بريطانيا رغبة الوزارة النمساوية فى أن يعرض المؤتمر مشروعاً تحتفظ أوروبا لنفسها بمقتضاه بالحق فى إصدار قرار يتناول المسألة العامة لمصر . وبعبارة أخرى أرادت النمسا ، بجانب موافقتها على إنهاء أعمال المؤتمر أو تأجيل عقد جلساته، بأن تحصل مقدمٌ من بريطانيا على تعهد بعدم إدخال أى تغيير على الموقف القائم فى مصر Status quo قبل أن تحصل بريطانيا على موافقة الدول الأخرى. وقد شاطرت حكومات ألمانيا وإيطاليا والروسيا رأى الحكومة النمساوية فى هذا الصدد (١) . أما سفيرا بريطانيا وفرنسا فى الآستانة وعضوا المؤتمر فقد سارعا فى ١١ و١٣ من أغسطس – آب – على التوالى بتقديم طلب بإيقاف جلسات المؤتمر . وأبلغ رئيس الوزارة الفرنسية الجديدة ديكلرك السفير الفرنسى فى الآستانة بالموافقة على أى اقتراح يعرض على المؤتمر فى هذا المعنى .

وعقد المؤتمر جلسته السادسة عشرة والأخيرة فى ١٤ من أغسطس – آب – ولم يقدم أحد من أعضائه اقتراحاً صريحاً بالرغبة فى تأجيل أو وقف جلساته ، ولكنهم أشاروا فى عبارات ملتوية وغامضة إلى رغبتهم فى هذا الاتجاه .. أما المندوبان العثمانيان سعيد باشا وعاصم باشا، فجاء فى نهاية مضبطة هذه الجلسة :

«إن ممثلى الدول ، وقد أعربوا عن الرأى الجمعى بأن الوقت قد بدا لهم أنه قد أزف لوقف أعمال المؤتمر ، فإن المندوبين العثمانيين لم يشاطرا سائر الأعضاء رأيهم، واحتفظا لنفسيهما بحق إبلاغهم بتاريخ عقد الجلسة القادمة. وفى اليوم الذى تعتقد فيه الدول أن من المناسب وقف أعمال المؤتمر، توافينا حكوماتنا بالتعليمات الرسمية لإصدار تصريح فى هذا المعنى أمام المؤتمر» .

---

(١) انظر تفاصيل وافية عن موقف الدول أعضاء المؤتمر فى النصف الأول من شهر أغسطس فى :
Dr. Sayed Kamel.; op. cit., p. 332 - 335.

وانظر أيضاً .Rothstein, Th النسخة المعربة ، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٤.

"…. Les répresentants des puissances, ayant exprimé l'avis unanime que le moment leur semblait venu de suspendre les travaux de la Conférence, les plénipotentiaires ottomans n'not pas partagé cette maniére de voir et se sont réservé de nous faire connaître la date de la prochaine séance. Le jour où les puissances croiront opportun de suspendre nos séances, nos gouvernements auront à nous donner l'instruction formelle de faire une déclaration en ce sens à la Conférence" (1) .

دراسة تحليلية لقرار المؤتمر بإنهاء أعماله:

انطوى هذا القرار على عدة معان، كان معظمها ماساً بكرامة الدولة العثمانية، منها: أنه جسد بين أعضاء المؤتمر انقساماً خطيراً حول جدوى المؤتمر فى تسوية المسألة المصرية فبعد ست عشرة جلسة نشأ معسكران، معسكر يتكون من الدول الأوروبية الست، وقد أعربت عن اتجاهها أو اعتقادها أن الوقت قد حان لوقف أعمال المؤتمر، ومعسكر تقف فيه الدولة العثمانية بمفردها ورفضت مشاطرة الدول الست الأخرى رأيها واحتفظت لنفسها بحقها فى إبلاغ الدول الأخرى بتاريخ عقد الجلسة التالية . واستهدفت الدولة العثمانية من خطتها إتاحة مزيد من الفرص أمامها لتسوية المسألة المصرية ورغبتها فى كسر حدة الجمود ، الذى ران على الموقف السياسى فى المؤتمر . وبعبارة أخرى أرادت أن يستمر الباب مفترحاً أمامها للوصول إلى حل سلمى أو حربى آخر الأمر على الرغم من إمعان بريطانيا فى إثارة العقبات أمامها حتى تنفرد بريطانيا دون سائر الدول بتحقيق أطماعها فى مصر . وساعدها على ذلك تردد فرنسا فى مشاركة بريطانيا فى احتلال قناة السويس، واعتذار إيطاليا عن عدم الإسهام فى هذا العمل .

ومن النقط الأخرى التى جاءت ضربة للسلطان أن الدول الست الأعضاء فى المؤتمر لم تأبه لرغبته فى الإبقاء على المؤتمر، فجعلت هذه المسألة من اختصاصها وحددت طريقة إنهاء المؤتمر دون تدخل السلطان . والحق أنه أظهر تخبطاً فى معالجة الموقف منذ امتناعه عن حضور جلساته التسع الأولى ثم اشتراكه فى جلساته بعد ذلك، والتباطؤ فى قبول إرسال قوات عثمانية إلى مصر، وترك بريطانيا تنفرد باحتلال قناة السويس، وإصداره الفرمان بإعلان عصيان عرابى بعد أن أنعم عليه وعلى الحزب العسكرى فى مصر بعدد من الأوسمة إلى غير ذلك مما جعل الدول الأوروبية الست ترتاب فى نواياه بل وتفقد الثقة فى وعوده المكرورة . وقيل تبريراً لتباطؤ السلطان فى إرسال حملة إلى مصر إن الحكومة العثمانية كانت تواجه فى ذلك الوقت أزمة مالية، وإنها لا تقوى على أن تتحمل ثلاثة أشهر على الأقل نفقات باهظة،

---

(١) Dr. Sayed Kamel.; op. cit., p. 333.

وكانت قد عقدت قرضاً داخلياً بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ جنيه عثمان، كما ترددت شائعة أخرى بأن الأسطول العثمانى كان يعانى نقصاً رهيباً فى الفحم كوقود لوحدات الأسطول. وردت الحكومة العثمانية فى أول أغسطس ١٨٨٢ على هذه الشائعات بأن قوات بحرية وبرية قد أبحرت إلى سالونيكا تمهيداً لإبحارها إلى جزيرة رودس، التى اختيرت مكاناً لتجمعها قبل سفرها إلى مصر، وأن الاختيار قد وقع على المشير درويش باشا قائداً عاماً للحملة المتجهة إلى مصر. وكانت الحكومة العثمانية قد أكدت على لسان سفيرها فى لندن أن الباب العالى قد أعد إحدى عشرة ناقلة عثمانية، واستأجر أربعة أخرى، لتسهم هذه وتلك فى نقل قوات الحملة إلى مصر دون تأخير ، وأن إبحارها إلى مصر وشيك الوقوع(١) .

وهناك نقطة ثالثة لا تقل أهمية عن النقطتين الأوليين، وهى استغلال بريطانيا قرار إنهاء أعمال المؤتمر الذى صدر بطريقة غامضة ملتوية فى ١٤ من أغسطس فانفردت بالعمل الحربى فى قناة السويس . وكانت قد احتلت مدينة السويس فى ٢ من أغسطس ومضت تدعم مركزها فى هذه المدينة وفى المناطق المجاورة ثم منعت مرور السفن فى القناة من ناحية البحر الأحمر اعتباراً من ١٩ أغسطس، واحتلت بورسعيد والإسماعيلية فى اليوم التالى، واتخذت من الإسماعيلية قاعدة عسكرية للزحف منها على مدن الدلتا حتى بلغت قواتها مدينة القاهرة فى ١٥ من سبتمبر . وقنعت زميلاتها الدول الأعضاء فى المؤتمر بتتبع أنباء هذا الغزو المظفر، دون أن توجه أى دولة سؤالا إلى بريطانيا عن أسباب الاحتلال العسكرى الانفرادى .

وعلق الأستاذ الرافعى تعليقاً يفيض بالأسى على إنهاء أعمال المؤتمر يوم ١٤ من أغسطس – آب – سنة ١٨٨٢ ، فقال «كانت الجنود الإنجليزية قد زحفت فى داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العرابيين ، فلم يجد المؤتمر عملا يشغله سوى تأجيل انعقاده إلى أجل غير مسمى. ولم يجتمع بعدها ؛ إذ كانت قوات الإنجليز قد تغلبت على العرابيين. وبذلك انطوت صفحة المؤتمر دون أن يعمل عملا ما فى صون حقوق مصر ورد عادية الإنجليز عنها، وأخفق إخفاقاً جعله مضرب الأمثال فى المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والإخلاص» (٢) .

* * *

(١) Dr. Sayed Kamel.; op. cit., pp. 308 - 309.

(٢) الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، ص ٣٧٥ ، وانظر أيضاً بخصوص مؤتمر الآستانة وتشكيله ومناقشاته وإنهاء جلساته .

دكتور مصطفى الحفناوى ، قناة السويس، ج ٢ ، ص ص ٩١ – ٩٣ ، ص ص ٩٨ ، ٩٩ ج٣ ، ص ١٨٤ .

عودة إلى احتلال بريطانيا بقية منطقة القناة

بريطانيا تمنع دخول السفن في القناة من ناحية السويس :

أرسل الأميرال هويت بعد إنهاء أعمال مؤتمر الآستانة تبليغاً إلى وكيل شركة القناة فى بور توفيق يخطره بأنه قد قرر منع أى سفينة من دخول القناة من ناحية البحر الأحمر اعتباراً من ١٩ أغسطس – آب – سنة ١٨٨٢ ، وأن هذا المنع يسرى أيضاً على الوحدات البحرية التابعة للشركة. وقد وضع الأميرال الإنجليزى فى الساعة التاسعة من صباح ١٩ من أغسطس عند مدخل القناة من ناحية السويس سفينة حربية لمنع الملاحة فى القناة، وكان أول عمل لهذه السفينة أنها منعت مرور اللنشات والوحدات البخارية التابعة لشركة القناة، حتى الوحدة البخارية التى كانت تحمل البريد إلى الإسماعيلية.

وحرص القائد البريطانى على إقصاء أى قوة معادية من المناطق القريبة من مدينة السويس، فوجه فى ٢٠ من أغسطس قوة إلى الشاوفة حيث دارت معركة بين الإنجليز والقوة المصرية، وكان عددها ستمائة جندى، وكان معظمهم من الخفراء ويعوزهم التدريب والأسلحة، فأوقع الإنجليز بهم الهزيمة وسيطروا فى ٢٢ من أغسطس على الخط الحديدى من السويس إلى الإسماعيلية (١) . وكانت القوات البريطانية قد احتلت بورسعيد والإسماعيلية فى ٢٠ من أغسطس.

بريطانيا تحتل بورسعيد والإسماعيلية:

يرى جمهرة من المؤرخين والباحثين أن من أكبر الأخطاء الحربية التى وقع فيها العرابيون أنهم اعتقدوا أن بريطانيا فى خطتها لاحتلال مصر ستمارس عملياتها القتالية بعيدة عن منطقة قناة السويس، وأن نشاطها الحربى سيكون مقصوراً على غربى الدلتا ووسطها حتى تحتل قواتها القاهرة، وترتب على هذا الاعتقاد أن العرابيين أهملوا الدفاع عن منطقة القناة فى

---

(١) انظر معلومات وافية عن احتلال البريطانيين مدينة السويس فى :

كتاب السويس : دراسة جغرافية وتاريخية واقتصادية. أسهم فى وضعه أساتذة من جامعات الأزهر والقاهرة والإسكندرية وعين شمس . الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ، واشترك الدكتور عبد العزيز الشناوى فى تأليف فصلين من الباب الثانى، عنوانهما : مدينة السويس ومنطقتها فى العصر الحديث، ومدينة السويس ومنطقتها فى التاريخ المعاصر ص ص ٨٥ – ٢١٧ (الفصل الرابع ، ص ص ١٧٤ – ١٨٥).

معظم مراحل حربهم ضد البريطانيين. والحق أن هذا الرأى يحمل شطراً من الحقيقة ولكنه لايحمل جميع عناصرها. لقد تضافرت عدة عوامل، جعلت العرابيين يعتقدون هذا الرأى، منها أن الأسطول البريطانى تجمعت معظم وحداته فى مياه الإسكندرية، وبدأ يضرب مدينة الإسكندرية فى ١١ من يوليو – تموز – ١٨٨٢ وجعلها قاعاً صفصفاً. واستأنف ضربها فى اليوم التالى وأنزل فى ١٣ منه قوة من بحارته احتلت المدينة، وانسحب العرابيون إلى كفر الدوار. ودارت مناوشات فى عزبة خورشيد وكفر الدوار فى ٧ من أغسطس ومن ١٩ إلى ٢٢ منه انتصر فيها العرابيون. وكان من أهداف الإنجليز هو إيهام العرابيين أنهم يعتزمون اتخاذ كفر الدوار قاعدة للزحف على القاهرة عن غير طريق قناة السويس. فكان هذا النشاط البريطانى الحربى المحلى المحدود خديعة حربية، وقع فيها العرابيون بدليل أن الإنجليز لم يرتدوا عن كفر الدوار وعزبة خورشيد إلا بعد أن تم لهم احتلال مدينة السويس فى ٢٠ من أغسطس فكان هذا الاحتلال البريطانى المبكر لمدينة السويس نذيراً للعرابيين بأن بريطانيا وضعت فى خطتها احتلال منطقة القناة من جنوبيها إلى شماليها .

خديعة أخرى قام بها البريطانيون:

ثم كانت هناك خديعة حربية أخرى فى منطقة أبى قير صدقها العرابيون.. كانت وزارة الحربية البريطانية قد قررت فى ٢٨ من يونيو – حزيران – أى قبل أن يضرب الأسطول مدينة الإسكندرية – احتلال منطقة القناة السويس بما فيها ترعة الإسماعيلية التى تغذى المنطقة بالماء العذب. وشرعت فى وضع خطتها فى ضوء هذا القرار الذى أحاطته بالسرية التامة. وقد تدفقت القوات البريطانية من جبل طارق وجزيرة مالطة إلى الإسكندرية، ثم تحرك إليها أيضاً الجزء الأكبر من الحملة من ميناء ولوتش Woolwich بتعيين الجنرال سير جرانب ولزلى Grant Wolsely قائداً عاماً لجيش الحملة على مصر، ولم يصل إلى الإسكندرية إلا فى ١٥ من أغسطس واضعاً نصب عينيه احتلال النصف الشمالى من القناة واتخاذ مدينة الإسماعيلية قاعدة حربية للزحف منها على القاهرة. ولذلك طلب وهو لايزال فى إنجلترا إمداد الحملة بالقطارات والعربات والقضبان الحديدية والمهندسين والعمال الفنيين لاستعمال الخطوط الحديدية فى نقل الضباط والجنود من الإسماعيلية إلى القاهرة، وكانت هذه الإجراءات أسراراً حربية كان من الصعب على العرابيين الوقوف عليها ؛ نظراً لضعف مستوى أجهزة مخابراتهم الحربية .

وكان أول عمل حربى اتخذه الجنرال جرانت ولزلى عقب وصوله إلى الإسكندرية هو تدبير الزحف على القاهرة عن طريق قناة السويس من بورسعيد والإسماعيلية. وعقد فى ١٦ من أغسطس اجتماعاً مع الأميرال سيمور لتنسيق التعاون بين القوات البحرية والبرية للحملة. فوضع الاثنان الخطتين البحرية والبرية، وحملتها فى مساء اليوم ذاته إحدى السفن الحربية إلى

بورسعيد لتبليغهما إلى القادة العسكريين. وكانتا تتضمنان إغلاق القناة فى وجه السفن التجارية القادمة من البحر المتوسط واحتلال القناة حربياً اعتباراً من يوم ٢٠ من أغسطس (١) .. أما إغلاق القناة من ناحية مدينة السويس، فقد تم فى اليوم السابق حسبما ذكرنا من قبل .

أما الخديعة الحربية التى قام بها الإنجليز وغفلت عنها عقول العرابيين، فقد بدأت ظهر يوم ١٩ من أغسطس حين أمر الأميرال سيمور وحدات الأسطول البريطانى الرابض فى ميناء الإسكندرية بالتحرك إلى أبى قير وإلقاء مراسيها قبالتها . وكان هذا الأسطول يتكون من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من ناقلات الجنود. وكان الأميرال سيمور يقود وحدات الأسطول بينما كان الجنرال ولزلى منصرفاً إلى ضباط وجنود الحملة . وظلت هذه الوحدات القتالية وزميلاتها الخاصة بنقل الجنود فى مراسيها قبالة أبى قير من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى منتصف الليل، وانصرف العرابيون إلى الاستعداد للدفاع عن خليج أبى قير براً. ولما حانت ساعة الصفر (١٢ مساء) تحركت القوات البريطانية من أبى قير فى ظلمة الليل متجهة إلى بورسعيد فبلغتها صباح ٢٠ من أغسطس، وسرعان ما اقتحم الأسطول القناة ونزلت كتيبة من الجنود إلى بورسعيد واحتلت المدينة دون مقاومة من الحامية. واحتل الأميرال سيمور مكاتب شركة قناة السويس فى بورسعيد، واتخذ مكتب رئيس قسم التحركات البحرية فى بورسعيد مقراً لقيادته. ووضع الإنجليز أجهزة الاتصال البرقى فى الشركة والخاصة بحركة مرور السفن فى القناة (٢) تحت تصرفهم فى الأغراض العسكرية. ثم احتلوا فى اليوم ذاته كلا من القنطرة والإسماعيلية. ومنعت البوارج مرور السفن التجارية فى القناة. وهكذا توقف مرور السفن فيها من الجنوب والشمال . ووصل الجنرال ولزلى إلى الإسماعيلية فى ٢١ من أغسطس لتنفيذ العمليات الحربية. ولما تم للبريطانيين احتلال القناة، أذنوا لشركة القناة فى إدارة أعمالها فعادت السفن التجارية تجتاز القناة فى ٢٤ من أغسطس بعد إغلاقها خمسة أيام (٣) .

مزاعم دي لسبس لخديعة العرابيين:

ومن أهم العوامل التى جعلت العرابيين يركنون إلى شائعات عن عزوف بريطانيا عن مهاجمة منطقة القناة واحتلالها أنهم صدقوا ما كان يذيعه فرديناند دى لسبس رئيس شركة القناة وبطانته من بيانات ومنشورات وتأكيدات متعاقبة للعرابيين وسفراء الدول الأوروبية فى باريس وأعضاء مجلس إدارة شركة القناة من غير الإنجليز ، وقرر فيها أن بريطانيا ستحترم حيدة القناة، ولن تتخذ هذا الممر المائى المهم قاعدة لعملياتها الحربية تأسيساً على أن شركة

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، ص ص ٤٢٠ – ٤٢١.

(٢) Doc. Dipl. Fr.; op. cit., t, 4, uo. 511. de Vorge Consul Général de la France au Caire à Declerc, Président du cabinet. Alexandric, 0/8/1882, np. 511.

(٣) Sarlon, John; Anglo - Egyrtian Relations, op. cit., p. 319.

القناة ذات طابع تجارى، ويجب ألا تزج بنفسها فى عمليات سياسية أو حربية (١) ، وأنها تستمد وجودها القانونى بصفة أساسية من عقد الامتياز الثانى الذى أصدره والى مصر محمد سعيد باشا فى ٥ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٥٦ وما حفل به من مواد تؤكد هذه الحيدة، وما جاء فى اتفاق ٢٢ من فبراير - شباط - سنة ١٨٦٦، وصدق عليه السلطان عبد العزيز فى ١٩ من مارس - آذار - سنة ١٨٦٦، وأن الدول المتقاتلة قد احترمت حيدة القناة فى أثناء الحرب الفرنسية البروسية سنة ١٨٧٠، وكذلك فى الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) . وقد دلت الأحداث اللاحقة على أن تأكيدات دى لسبس فى شطرها الأول كانت ضرباً من السفسطة السياسية لتخدير العرابيين حتى لايسارعوا إلى إعداد وسائل الدفاع عن منطقة القناة ومدنها، مما حدا ببعض المؤرخين والباحثين إلى اتهام دى لسبس «بأنه قد لعب فى هذه المسألة دور الخداع والتغرير لكى يفوت على العرابيين سد القناة» (٢). ولكن مما يدحض هذا الرأى إلى حد ما أن دى لسبس كان عنيفاً فى مهاجمة بريطانيا بسبب إصرارها على احتلال منطقة قناة السويس. فأرسل جرانفل إلى الحكومة الفرنسية فى آخر يوم من أيام وزارة فريسينيه استفسر منه عما إذا كان دى لسبس قد خولته حكومته سلطة التحدث أو العمل باسمها، وطلب الرد بسرعة قبل أن ينفض فريسينيه يديه من الحكم (٣) فجاءه الرد فى اليوم ذاته بأن دى لسبس لم يحصل على أى تفويض من الحكومة الفرنسية، وعلى ذلك لايمكن ارتباطه بالحكومة الفرنسية (٤) ثم حاول دى لسبس أن ينشد مؤازرة وزارة ديكلرك الفرنسية الجديدة فى الضغط عليها لتمتنع بريطانيا عن احتلال القناة احتراماً لحيدتها. واتضح أن ديكلرك كان حريصاً على عدم الزج بوزارته فى هذا الموقف الشائك. ومن المعروف عادة فى السياسة الدولية أن الحق إذا لم تسنده قوة ضاربة لايجد ولياً ولا نصيرا. وفى وسط حالته النفسية الثائرة أرسل دى لسبس إلى إمبراطورة فرنسا السابقة يوجينى، يحثها على التدخل لدى ملكة بريطانيا فيكتوريا ولدى ولى العهد الأمير إدوارد لمنع الغزو البريطانى للقناة، والسعى لاحترام حيدتها. ولما اشتد دى لسبس فى الاعتراض على بريطانيا خرج جرانفل على مألوف عادته فعلق على موقف دى لسبس العدائى بقوله «ذلك الرجل العجوز الأحمر، إنه يدبر الخدع والمؤتمرات ضدنا. وإننا على ثقة بأننا سوف ننال منه»(٥)، وذهب دى لسبس فى حقده على بريطانيا إلى أنه رفض الاستجابة إلى طلبها بإعارته بعض مرشدى الشركة للمعاونة فى عمليات مرور بعض وحدات الأسطول وناقلات الجنود فى أثناء مرورها فى القناة (٦) .

(١) Charles - Roux. J.; L'Isthme et le Canal de Suez, op. cit., t. 2, p. 71.

(٢) الرافعى : *الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى* ، ص ٥٠٠.

(٣) Doc. Dipl. Fr.; op. cit., t. 4, de Lyons â Freycinet, le 31 aoû 1882, 492, p. 468.

(٤) Ibid, de Freycinet à Lyons, le 31 août 1882, no. 493.

(٥) Hallberg Charles ; The Suez Canal etc., op. cit., p. 265.

(٦) Doc. Dipl. Fr.; op. cit., t. 4, no. 510, p. 484. =

حقيقة موقف العرابيين من الدفاع عن منطقة قناة السويس:

لم يهمل العرابيون اتخاذ وسائل الدفاع عن منطقة القناة إهمالا تاماً، على الرغم من أنهم اهتموا اهتماماً زائداً بتدبير وسائل الدفاع عن كفر الدوار، لأنهم اعتقدوا حسبما ذكرنا أن الإنجليز سيتخذونها قاعدة للزحف منها على القاهرة عن طريق غربى الدلتا ووسطها. وكان هذا الرأى دليلا على أن بعض كبار القادة العرابيين كانت تعوزهم جرعة حربية منشطة فى وضع الخطط الحربية المرنة وتعديلها حسب تطورات الموقف الحربى. ولكنهم استناموا لوعود دى لسبس من ناحية، وأهم من ذلك مزجوا بين هذه الوعود والرغبة فى تجنب إثارة بعض الدول الكبرى عليهم؛ إذ أقدموا على سد القناة فى بعض أجزائها ليمنعوا اقتحام الأسطول البريطانى ممر القناة، فجعل العرابيون للاعتبارات السياسية المقام الأول على الاعتبارات الحربية .

كان عرابى قد عين محمود باشا فهمى رئيساً لأركان حرب الجيش عقب ضرب الإسكندرية، فوضع خطة حربية وصفتها وسائل الإعلام المحلية بأنها خطة سديدة ، لو كانت قد نفذت بإحكام لحالت دون تقدم القوات البريطانية فى البلاد . وقد حدد فيها خمسة مواقع دفاعية: فى كفر الدوار، ورشيد، وبين رشيد وبحيرة البرلس، ودمياط ، وأخيراً فى الصالحية والتل الكبير (١) ؛ أى إن الخطة الحربية قد عينت أربعة مواقع دفاعية فى كفر الدوار وعلى طول الساحل الشمالى لمصر من رشيد حتى دمياط، وموقعاً واحداً للدفاع عن التل الكبير مع بعده عن منطقة القناة إذ كان يبعد نحو خمسين كيلو متراً عنها. وأهملت إهمالا تاماً إعداد وسائل الدفاع عن منطقة القناة بمدنها الرئيسية فى بورسعيد والقنطرة والإسماعيلية والسويس. وقد أشار محمود باشا فهمى فى بداية الحرب بإجراءين حربيين بالغى الأهمية أولهما سد ترعة الإسماعيلية لمنع وصول الماء العذب إلى منطقة القناة من شماليها إلى جنوبيها، وثانيهما سد أو ردم قناة السويس فى معظم مجراها لمنع القوات البريطانية البحرية من عبورها . ولكن لم يستمع عرابى لنصيحة محمود باشا فهمى وخشى عواقبها السياسية ، وظن أن الإنجليز سيحترمون حيدة القناة فلا يقتحمونها بأسطولهم ولا يتخذونها قاعدة للزحف على الدلتا والقاهرة (٢) . واعتقد أيضاً أن هذا التصرف من جانبه سيجعله يظفر بتأييد الرأى العام العالمى. فكان هذا الخطأ أكبر عامل فى نجاح بريطانيا فى احتلال مصر. وذكر أحد الباحثين الأجانب تعليقاً على موقف عرابى «أن حظ إنجلترا ومهارة سياسييها قد خففا عبء القتال عن جنودها، فقد أحجم الثوار عن تدمير كان لابد منه خوفاً من إثارة أوروبا ضدهم. وظنوا أن حيدة القناة

= Charles - roux, J.; L'Isthme et le Canal de Suez, op. cit., t. 2, p. 89.

(١) الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، ص ٤٠٠.

(٢) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

ستظل مصونة، وبذلك كشفوا أضعف نقطة فى بلادهم» (١) . أما الأستاذ الرافعى فكان أكثر صراحة فى تعليقه على موقف عرابى ومعارضته لسد قناة السويس فى وجه الإنجليز؛ إذ قال «لو سدت قناة السويس فى بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات الإنجليزية الآتية من البحر المتوسط والقوات القادمة من الهند واستحال عليها الوصول إلى الإسماعيلية عن طريق القناة. وفى هذه الحالة يضطر الجنرال ولزلى إلى المغامرة بجيشه فى الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلأ، أو يهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه وخاصة فى أيام الفيضان (أغسطس- سبتمبر). ولكن عرابى لم يستمع لنصيحة محمود باشا فهمى وخشى عواقبها..»(٢). وعلى ذلك يتحمل عرابى التبعة كاملة ى مقاومة فكرة سد القناة فى الوقت المناسب والمبكر وبخاصة أن الإنجليز كانوا قد احتلوا مدينة السويس فى ١٩ من أغسطس. ويزيد من مسئوليته فى هذا الصدد أنه عقد مجلساً عسكرياً فى أواخر شهر يوليو - تموز - للنظر فى الدفاع عن القناة. واستقر رأى هذا المجلس على ضرورة سدها بحيث لايستطيع البريطانيون اجتيازها والوصول إلى ضفتها الغربية وخاصة الإسماعيلية. ولما علم دى لسبس بذلك أرسل برقية إلى عرابى كى يقلع عن هذه الفكرة، وأكد له كذباً فى برقيته أنه فى حكم الاستحالة دخول البريطانيين القناة؛ فانخدع عرابى بهذه البرقية على الرغم من تحذير إخوانه له من أنه ليس فى مكنة دى لسبس منع الإنجليز من احتلال القناة أو الوفاء بوعده، كما أن إخلاصه لمصر كان مشكوكاً فيه وأن ما كان يبتغيه هو صيانة القناة من التعطيل ولو ضحيت فى سبيل ذلك بمصالح مصر. وإذا كان عرابى قد غاب عن ذهنه أن بريطانيا وهى تبنى إمبراطوريتها فى التاريخ الحديث قد نقضت عهودها وخرقت معاهداتها مع الدول الأخرى، إلا أنه كان ملماً بأحداث التاريخ المعاصر وبخاصة ما فعلته فى مؤتمر الآستانة منذ أن ضرب أسطولها مدينة الإسكندرية واحتلها(٣) . وكان حرياً به أن يعى هذه الحقيقة وهى أنها لن تحترم حيدة القناة. ويبدو أن دى لسبس قد استساغ أسلوب الخديعة فى معاملته مع عرابى، الذى كان يسهل التغرير به إبان الأزمات ، لأنه لما وصل الأسطول البريطانى من الإسكندرية إلى بورسعيد للشروع فى احتلال القناة فى ٢٠ من أغسطس أرسل دى لسبس إلى عرابى برقية كانت كل كلمة فيها يشتم منها رائحة الخداع؛ إذ قال فيها «لاتعمل عملا ما لسد قناتى، فإنى هنا، ولاتخش شيئاً من هذه الناحية، إذ لا ينزل جندى إنجليزى واحد إلا ويصحبه جندى فرنسى، وأنا المسئول عن كل ذلك» (٤) . فإلى جانب التغرير الذى امتلأت به البرقية، كان هناك أيضاً الغرور الذى جاشت به

---

(١) Achille Bioves; Français et Anglais etc., op. cit., p. 240.

(٢) الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٤٠١.

(٣) المرجع السابق، وانظر أيضا دكتور مصطفى الحفناوي، قناة السويس ، ج٣، ص ١٨٢- ١٨٣، ج٢، ص ١٠٦- ١٠٩، ج٤، ص ٥٥٧.

(٤) الرافعى ، ص ٤١٦ والحفناوى ج٣ ، ص ص ١٨٢ - ١٨٣.

نفسه فأطلق على قناة السويس أنها «قناتي» ، وافترض أن فرنسا تملك في منطقة القناة قوات حربية تنادد بها القوات البريطانية. مع أن قوات الأخيرة كان قد قفز تعدادها إلى ٢٥,٥٦٦ جندياً (١) وعندئذ فكر عرابي في ردم القناة بعد أن احتل الإنجليز بورسعيد والإسماعيلية ولكن ضاعت الفرصة إذ لم يعد ردمها في حيز الإمكان . وأضاع عرابي على مصر فرصة ذهبية في منع القوات البريطانية البحرية والبرية من دخول القناة. وفي هذا يقول صديقه وصديق العرابيين جون نينيه John Ninet «إن بساطة عرابي جعلته يرتكب أخطاء جسيمة ظهرت عواقبها فيما بعد. فبقدر ما بذل من الهمة في الدفاع عن الإسكندرية وتحسين خطوط المدفاع في كفر الدوار بحيث امتنعت على الإنجليز، قد أظهر منذ ابتداء القتال غفلة بالغة ؛ إذ استمع إلى النصائح الكاذبة التي خدعه بها فرديناند دي لسبس، حين زعم أن الإنجليز لايمكن أن يتعرضوا للعمل الفرنسي ، فامتنع عرابي عن سد القناة في الوقت المناسب واستمسك برأيه رغم ما كانت تحتمه الخطط الفنية الحربية ورغم ما ارتأه زملاؤه وما ارتأيته أنا وكررته عشر مرات تارة بالقول القارس، وتارة أخرى بالكتابة في وجوب سد القناة . وعلى الرغم من كل ذلك أصر عرابي على رأيه.. فمهد للجنرال ولزلي نصراً من أسهل ما عرف في تاريخ المعارك» (٢) . ويبدو أن ما جاء في أقوال جون نينيه كان مادة خصبة استقى منها بعض المؤرخين والباحثين رأيهم في أن دي لسبس عمد إلى خديعة العرابيين لمنعهم من سد القناة في الوقت المناسب (٣) وكان نينيه صديقاً مخلصاً لعرابي ولازمه منذ ابتداء القتال، وقضى معه الشهر الأول من الحرب، وظل على إخلاصه له بعد الهزيمة، فأخذ هذا الفريق من المؤرخين والباحثين أقواله على أن لها حجيتها وقوتها وقيمتها.

العمليات الحربية في الميدان الغربي:

وباحتلال بورسعيد والإسماعيلية، تكشفت الجبهة العرابية أمام القوات البريطانية البحرية والبرية. وسرعان ما وجد الأسطول غنيمة باردة في طلائع العرابيين المرابطين في نفيشة غربي الإسماعيلية على بعد ثلاثة كيلو مترات منها، فأطلقت سفن الأسطول قنابلها عليهم واحتلها الجنود الإنجليز في ٢٣ من أغسطس وتتابعت المعارك؛ إذ سد العرابيون ترعة الإسماعيلية في نقطة المخفر غربي الإسماعيلية؛ ليمنعوا وصول الماء العذب إلى الجيش البريطاني. فهاجم الجنرال ولزلي المخفر يوم ٢٤ من أغسطس واحتلها بجنوده. وتلاحقت

---

(١) كان عدد الجنود الذين جاءوا من إنجلترا وجبل طارق ومالطة وقبرص ص ١٤٧٩٤، وأن تعداد الجنود الذين وفدوا من الهند بلغ ٤,٥٨٦ ، وأن فريقاً من جنود حامية الإسكندرية الذين انضموا إلى الجنرال ولزلي في منطقة القناة بلغ عددهم ٦,١٨٦ جندياً، فبلغ المجموع الكلي ٢٥,٥٦٦ جندياً.

(٢) John Ninet; Orabi Pacha, 1884, p. 105.

(٣) انظر ما سبق في هذه الدراسة .

الهزائم على العرابيين (١) .. فقدوا موقع المسخوطة يوم ٢٥ من أغسطس ، ووقع رئيس أركان حرب الجيش المصرى محمود باشا فهمى أسيراً فى أيدى البريطانيين ، فكان أسره ضربة قوية أصابت العرابيين. واستولى البريطانيون على مركز المحسمة فى اليوم ذاته، واستولوا فيها على سبعة مدافع كروب وكميات وفيرة من البنادق وقطار من الذخيرة. ثم احتل البريطانيون فى ٢٦ من أغسطس القصاصين دون مقاومة تذكر، وأصبحوا على مسافة خمسة عشر كيلو متراً من التل الكبير، وعندئذ بادر عرابى إلى الانتقال إلى معسكر التل الكبير مستقلا القطار من كفر الدوار. وأصدر السلطان فى ٥ من سبتمبر فرماناً أعلن فيه عصيان عرابى استجابة لطلب بريطانيا ليستخدمه وسيلة لإضعاف العرابيين فى هذا الوقت العصيب ، وقام سلطان باشا بتوزيع هذا الفرمان على الأهلين. ومع ذلك انصرف العرابيون إلى جهاد القوات الإنجليزية والهندية جهاداً كبيراً، وأرادوا فى صبيحة ٩ من سبتمبر استرداد القصاصين، ووقعت معركة كبيرة تعد من أكبر الوقائع الحربية، وكان يقود العرابيين الفريق راشد باشا حسنى، الذى اشتهر باسم «أبو شنب فضة» ، واستطالت المعركة ثلاث ساعات وانتهت بهزيمة العرابيين ، وهبطت الروح المعنوية لدى زعمائهم وبخاصة عرابى .

وأدرك عرابى بعد فوات الآوان خطأه الجسيم بعدم سد قناة السويس، قبل ابتداء العمليات الحربية. ولو كان فعل ذلك لما بلغت القوات المعادية مدينة الإسماعيلية بهذه السرعة، ولما تقدمت فى داخل البلاد بهذه السهولة. فبدأ يعالج الموقف فى كثير من التردد واليأس. وبعد أن أراح الجنرال ولزلى جنوده يوم ١٢ سبتمبر أمرهم بالتحرك من القصاصين إلى التل الكبير فى الساعة الثانية من صباح يوم ١٣ سبتمبر لكى يوفر على جنوده عبء الزحف فى شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفى أرض مكشوفة وكان الظلام حالكاً. وأصدر الجنرال ولزلى الأوامر بإطفاء جميع الأنوار فى أثناء الزحف حتى لا يشعر العرابيون بمسيرهم . وكان عدد قواته أحد عشر ألفاً من المشاة وألفين من الفرسان ومعه ستون مدفعاً. ويتقدمهم بعض ضباط الأسطول البريطانى ممن لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير فى الصحراء ولكنهم أخفقوا فى مهمتهم. وقام بهذا العبء لفيف من الضباط أركان حرب المصريين الموالين للخديو وأمامهم عريان الهنادى بعد أن قدم لهم الإنجليز الرشا. ومن عجب أن القوات البريطانية قطعت المشافة بين القصاصين والتل الكبير وهى تبلغ خمسة عشر كيلو متراً ، دون أن تصادفهم طلائع العرابيين. ولو كان الدفاع محكماً لما فات عرابى أن يبث فى هذه المسافة جنوداً ينبئونه بحركات البريطانيين الذين استمروا فى زحفهم حتى مطلق الفجر ، وعندئذ صارت كتائبهم

---

(١) انظر وصفاً لعمليات استيلاء القوات البريطانية على قناة السويس ومنطقتها فى :
Royle, Charles; The Egyptian Campaigns (1882 - 1885), 2, vols., London, 1886, vol. 1, pp. 258 - 273.

الأولى على مسافة ١٥٠ ياردة . وفوجئ العرابيون بالهجوم ؛ إذ كانوا فى سبات عميق بعد أن أمضوا الليل فى سماع ذكر أرباب الطرق الصوفية، فاستيقظوا على صوت البنادق. ولم يكد هؤلاء يضربون نفير الحذر حتى أمر الجنرال ولزلى بالهجوم، فابتدأ فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحاً. وكان عرابى يشرف على حركات القتال ولكنه لم يتول القيادة الفعلية بل عهد بها إلى على باشا الروبى، ولم يكن على نصيب موفور من الكفاية القتالية. كان قائد مربوط واستدعاه عرابى إلى التل الكبير ليتولى قيادة الجيش ، فحضر عصر يوم ١٢ سبتمبر وتوجه فوراً إلى المقدمة. وخابت آماله فى بعض كبار الضباط المصريين مثل على بك يوسف خنفس وأحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن. وكان العرابيون قد اختل نظامهم حين فوجئوا بهجوم البريطانيين. ولكن صمد النقيب (اليوزباشى) حسن رضوان قائد سلاح المدفعية للمهاجمين و أخذت مدافعه تصلى البريطانيين ناراً حامية وكبدتهم خسائر فادحة وجرح هو فى المعركة. وقد أعجب الجنرال ولزلى ببسالته وترك له سيفه تقديراً له. ولقى العرابيون هزيمة منكرة فى معركة التل الكبير، وكانت المعركة الفاصلة ولم تدم أكثر من عشرين دقيقة، وكانت خسائر البريطانيين فيها على النحو التالى:

٥٧ قتيلاً منهم ٩ ضباط و٤٨ صف ضابط وجندى ، ٤٠٢ جريحاً منهم ٢٧ ضابطاً.

أما خسائر العرابيين فتراوحت بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ قتيلا ، وغنم البريطانيون مواقع العرابيين، واستولوا على جميع مهماتهم وذخائرهم ومؤنتهم [١] .

من أسباب هزيمة العرابيين:

وكان من أسباب هزيمة العرابيين أن جنودهم الذين اشتركوا فى المعركة لم يزيدوا عن ثلاثة آلاف جندى. أما الباقون فكانوا من المجندين الأحداث غير المدربين على القتال وتولاهم الذعر وألقوا بأسلحتهم ولاذوا بالفرار، كما أن جميع قوات العرابيين لم تسهم فى المعركة؛ إذ كان فريق منها فى كفر الدوار وفريق آخر فى دمياط، وإخفاق عرابى فى إغراء الجنود الفارين على العودة إلى صفوف القتال، وهروب على باشا الروبى إلى بلبيس حيث وجده عرابى الذى سأله عما دهاه، فلم يزد عن قوله إنه خذلان. وكان من أسباب الهزيمة أيضاً المنشورات التى أمر الخديو بإعادة طبعها قبيل المعركة وبعث بها إلى ضباط الجيش العرابى وجنوده ، وكانت مليئة بالوعد والتهديد معلنة لهم أن القوات البريطانية لم تحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأييداً لسلطته. ووزع لفيف من ضباط الجيش الموالين للخديو هذه المنشورات: وسنعرض فى موطن قادم فى هذا الفصل لهذه المنشورات ومسئولية بريطانيا والخديو عن إذاعتها . وكان على بك يوسف خنفس قد أطلق شائعة ليلة المعركة، قال فيها أعوانه إنه علم

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، ص ٤٣٥.

من مصادر موثوقة أن البريطانيين لن يغادروا القصاصين فى هذه الليلة، واستنام العرابيون لهذه الشائعة الماكرة وانصرفوا إلى حلقات الذكر. وبهزيمة العرابيين فى معركة التل الكبير انتهت الثورة العرابية والحروب العرابية ، ويذكر بلنت Blunt, Alfred أن الميرالاى عبد الرحمن بك حسن، الذى كان معهوداً إليه حراسة المقدمة غير مواقع الحرس كى يفتح الطريق أمام البريطانيين، وأن ميرالايا آخر وهو على بك يوسف خنفس كان يقود خطوط الخنادق المتوسطة، ولكنه أرشد البريطانيين المهاجمين بأن وضع المصابيح فى نقطة من الاستحكامات، أخلاها من جنودها كى يهتدى بها البريطانيون (١) .

وإلى جانب هذه الصور المتعددة من الخيانات، كان من أهم أسباب هزيمة العرابيين جهل عدد من كبار قادتهم بالثقافة العادية والإلمام بالعلوم العسكرية. وكان على رأسهم عرابى. وكان مرد هذا النقص فى ثقافته العامة وتكوينه العسكرى إلى نشأته التعليمية الأولى. تعلم فى مكتب القرية القراءة والكتابة ثم عهد والده، وهو عمدة القرية، إلى رجل يدعى ميخائيل غطاس وكان يعمل صرافاً فى القرية، ليدربه على الكتابة والأعمال الحسابية، ومكث خمس سنوات يتدرب على يديه (٢) ، ثم أرسله أبوه إلى الجامع الأزهر لطلب العلم فجاور بالأزهر أربع سنوات أتم خلالها استظهار القرآن الكريم ولقى قسطاً ضئيلاً من اللغة والتفسير والفقه . وعاد إلى قريته دون أن يتم دراسته فى الأزهر ، والتحق بالجيش جندياً بسيطاً برتبة نفر تنفيذاً لما قرره والى مصر محمد سعيد باشا من تجنيد أولاد العمد والمشايخ . ولإجادته القراءة والكتابة والحساب عين كاتباً بدرجة «بلوك أمين» بإحدى فرق المشاة، ثم رقى إلى رتبة ملازم ثان من تحت السلاح، حين قرر محمد سعيد باشا والى مصر ترقية المصريين فى الجيش. وتوالت ترقياته حتى وصل إلى رتبة قائمقام (عقيد) قبل أن يتقلد إسماعيل مقاليد الحكم فى مصر، ثم رقى إلى رتبة ميرالاى (عميد) فى مستهل حكم توفيق .. ولم يكن من ناحية الثقافة على حظ موفور من العلم، فهو لم ينتظم فى سلك المدارس النظامية ولم يستكمل تعليمه فى الأزهر. ومن هنا كان حظه ضحلاً من الثقافة وسعة الاطلاع والنضج الفكرى ،وكانت نشأته عادية لرجل عادى لم يتميز فى ماضيه بعمل من أعمال البطولة، ولم يخض غمار الحروب حتى تتكون فيه الروح الحربية الطموحة إلى عظائم الأمور. ولم يشترك فى الحملات الحربية فى عهد سعيد أو فى حكم إسماعيل عدا حملة الجشة المشئومة سنة ١٨٧٥، وكان مكلفاً فيها بمهمة إدارية هى إيصال الذخيرة والميرة إلى الجيش ولكن لم يشترك فى معارك الحملة. ولم يتلق من قبل من العلوم العسكرية ما يجعل منه ضابطاً قديراً يعتمد عليه فى قيادة الجيوش والمعارك، بل هو

---

(١) الفريد بلنت : التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر. طبع سنة ١٩٠٧ تعريب جريدة البلاغ لصاحبها عبدالقادر حمزة ، ص ٣٠٢.

(٢) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، ج٤ ، ص ٨٢.

ضابط من تحت السلاح كان نفراً طبقاً للمصطلح العسكرى . ولا غبار عليه فى هذه النشأة، فالجندى البسيط قد يصل بالمران إلى كبار القادة[١] . ومن سوء حظ عرابى وسوء حظ مصر أنه تولى مهمة سياسية خطيرة هى قيادة الثورة العرابية؛ لأن قيادة الثورة عمل سياسى قبل كل شيء كما هى عمل حربى، وكلا العملين يتطلبان من قائد الثورة أن يكون عبقرياً وذا ذكاء لماح، ولم يكن عرابى عبقرياً ولا ذكياً .

وإذا أريد تلخيص المآخذ التى يمكن تسجيلها عليه فهى التردد وعدم القدرة على اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب كامتناعه عن سد قناة السويس قبل بدء العمليات الحربية، والغفلة لتصديقه وعود دى لسبس له بأن الإنجليز سيحترمون حيدة القناة، وضآلة ثقافته العامة وسطحية معلوماته العسكرية، وقصر نظره، وغروره مثل خطبته فى محطة سكة حديد الزقازيق وهو فى طريقه من كفر الدوار بالقطار إلى معسكر التل الكبير، وإحاطة نفسه بمظاهر العظمة الكاذبة فى أثناء إقامته فى معسكر التل الكبير، واعتقاده فى أقوال المنجمين والعرافين، وسرعة انهياره نفسيَاً عقب الهزيمة فى التل الكبير فلم يعتصم بالمقاومة. فسلم سلاحه للإنجليز وألقى بنفسه فى أحضانهم، ولم يفكر عقب المعركة فى مستقبل مصر، بل كان كل ما اهتم به هو إنقاذ حياته من حكم الإعدام، فقد استقل القطار من محطة أنشاص إلى القاهرة. وهكذا فقد عرابى روح البطولة والتضحية، ولم يكن هذا عهده للأمة قبل نشوب الحرب، فقد صرح لمستر بلنت أنه لايخشى تهديد بريطانيا ولا أوروبا ولا الدولة العثمانية، وأنه مصر على أن يدافع عن مصر حتى آخر رمق فى حياته[٢] .

وقال الأستاذ الرافعى تعليقاً على معركة التل الكبير إنها كانت سلسلة خيانات وفضائح انتهت بهزيمة جيش العرابيين. ولم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح إلا من ثلاثة آلاف جندى – وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة قوامها الخيانة والجبن والجهل بالقيادة الحربية، فهى صفحة محزنة فى تاريخ مصر الحربى والقومى.. وإن المعرة التى لحقت سمعة الجيش المصرى فى معركة التل الكبير، إنما ترجع إلى خيانة الضباط الموالين للخديو وجبن الضباط الموالين لعرابى، وعلى رأسهم عرابى ذاته[٣] .

ومن العوامل الداخلية التى أدت إلى إخفاق العرابيين الانقسام الذى وقع بينهم والخديو. فإن هذا الانقسام جعل من مصر معسكرين متحاربين : معسكر العرابيين ومعسكر الخديو، فوقع الاصطدام المسلح بينهما. وانتهزت بريطانيا الفرصة فحققت أغراضها الاستعمارية بالتدخل فى شئون البلاد ثم احتلالها، ولو عولجت أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة لسارت الثورة العرابية

(١) الرافعي: تاريخ الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص ص ٧٧ – ٨٢.
(٢) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ٢٤٢.
(٣) الرافعى ، الثورة العرابية إلخ ص ص ٤٣٨ – ٤٣٩.

على صراطها المستقيم، ونجت مصر من الاحتلال البريطاني .

ومن المصاعب التي واجهتها القوات العرابية أنه لم تكن لديها أموال سائلة كافية . يقول عرابي في مذكراته إن الحرب لما نشبت لم تكن في خزانة نظارة المالية أموال، لأن المراقب المالي الإنجليزي سير أوكلند كلفن قد استولى على الأموال الموجودة في خزانة هذه النظارة وأرسلها إلى الأسطول الإنجليزي في الإسكندرية قبل نشوب الحرب بأيام ذات عدد. وكذلك الأموال في صندوق دين مصر العمومي قد حملها أعضاء القومسيون إلى السفن الحربية بالإسكندرية (١) .. فأرسل عرابي إلى مديري المديريات كافة يدعوهم إلى جمع الأموال والإعانات من مديرياتهم للقوات العرابية بنسبة عشرة قروش عن كل فدان ، على أن تحسب الأموال التي يدفعونها من ضرائب الأطيان التي تستحق عليهم في المستقبل (٢) .

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير في إخفاق ثورة العرابيين، وفي مقدمتها الأطماع الاستعمارية الأوروبية . ففرنسا وبريطانيا كانتا تطمعان في توسيع نفوذهما في مصر ، ومن هنا جاء سخطهما على العرابيين . يضاف إلى ذلك جمود سياسة الدول الأوروبية الكبرى، التي كانت ممثلة في مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ وسوء نية الدولة العثمانية نحو مصر منذ قيام الثورة العرابية وسعيها في العصف بالاستقلال الذي نالته مصر، وما ظهر من التذبذب والنفاق والتظاهر تارة بمناصرة العرابيين وتارة أخرى بتأييد الخديو وانضمامها أخيراً إلى بريطانيا بإعلان عصيان عرابي والحرب تمر في أحرج مراحلها.. فكان هذا الإعلان ضربة قاصمة للعرابيين وعضداً كبيراً للاحتلال البريطاني (٣) .

صور من حرب المنشورات بين بريطانيا وشركة القناة :

ومن سوء حظ الثورة العرابية أنها عجزت حربيّاً عن التصدي لبريطانيا التي كانت مصممة تصميماً جازماً على احتلال القناة . وساعدها على الانفراد باحتلالها موقف التردد الذي التزمت به الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا والإمبراطورية الثنائية، النمسا والمجر ، والروسيا والدولة العثمانية . ولم يكن لاعتراض دي لسبس أثر يذكر في تعديل موقف بريطانيا بل لعل عنفه في الاعتراض زادها تصميماً على الإسراع في احتلال القناة، بل وتهديد شركة القناة باستخدام القوة ضدها إذا وقفت في وجهها، وذهبت إلى أبعد من ذلك فأعادت تحذيرها للحكومة الفرنسية بشأن العراقيل التي يبثها فرديناند دي لسبس أمام بريطانيا. ففي نهاية الأسبوع الأول من شهر أغسطس – آب– سنة ١٨٨٢ ، أعلنت الحكومة البريطانية

(١) مذكرات عرابي المخطوطة ، ص ٣٣٤.

(٢) الرافعي ، الثورة العرابية، ص ٤١٠.

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٥٣٥ – ٥٤٤.

للدول أن القناة لايمكن حمايتها تماماً إلا باحتلال بعض المواقع على ضفتيها. وفى الوقت ذاته، عهدت إلى أحد الأعضاء الإنجليز فى مجلس إدارة شركة قناة السويس ، وهو إدوارد ستاندن، بأن يفند ما كان يؤكده فرديناند دى لسبس بأن إدام بريطانيا على احتلال القناة فيه عصف بمبدأ حيدتها، فأجاب العضو الإنجليزى أمام مجلس إدارة الشركة بأن آراء الدول الكبرى حول هذا الموضوع متضاربة متناقضة . ففرنسا كانت إلى وقت قريب قد أعلنت للحكومة البريطانية أنها لا تمانع فى إنزال قوات فرنسية فى الجزء الشمالى من القناة وفى احتلال بورسعيد والقنطرة، وفى احتلال الإنجليز الإسماعيلية والسويس. وأن ألمانيا قد وافقت على فكرة إنزال جنود ألمان فى منطقة القناة، فقائد السفينة الألمانية الحربية الراسية فى ميناء بورسعيد قد أنزل بالفعل عدداً من بحارته لحماية الرعايا الألمان فى هذه المدينة، فهاتان الدولتان اللتان يقول عنهما دى لسبس أنهما احترمتا حيدة القناة فى حرب سابقة، لم تريا فى مثل هذا العمل اعتداء على حيدة القناة (١) .

ولم يكن تعوز دى لسبس الأسانيد التى يرد بها على عضو مجلس إدارة الشركة الإنجليزى وهو ستاندن. وكان رده ذا طابع علنى فى شكل منشور مسهب أرسله إلى ممثلى الدول فى باريس كرر فيه أن القناة محايدة استناداً إلى المادتين ١٤ ، ١٥ من عقد الامتياز الثانى الصادر فى ٥ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٥٦ واستناداً إلى المادة العاشرة من اتفاقية ٢٢ من فبراير - شباط - سنة ١٨٦٦ ، وأكد دى لسبس فى منشوره أهمية المحافظة على حيدة القناة لجميع الدول التى لها تجارة تمر فى القناة. وحمل فى منشوره أيضاً على قائد الأسطول البريطانى لأنه لم يأبه لهذه الأهمية وصرح بأنه سيتخذ كل الوسائل لاحتلال القناة. وأوضح المنشور أن المظاهرات الحربية التى يقوم بها الأسطول البريطانى من شأنها إثارة الأهلين. وبهذا تدخل القناة فى منطقة الحرب. ورأى دى لسبس فى منشوره أن الحل الوحيد لمسألة القناة يتركز فى حماية بحرية تشترك فيها كل الدول دون إنزال جنود على ضفتى القناة أو احتلال أجزاء منهما. وخلص رأيا إلى أن هذا الإجراء ينطوى على المحافظة على حيدة القناة.

ولم يثبط منشور دى لسبس الجديد من عزيمة بريطانيا على احتلال القناة.. فقد طلبت من شركة القناة أن تفضل مرور السفن الحربية البريطانية على السفن الأخرى ، وبينت أنها ستلجأ حتماً إلى القوة لتنفيذ هذا الطلب إذا رفضت أو تلكأت الشركة فى تنفيذه .

ولم يقف جرانفل عند هذا الحد ، بل استمر فى عناده وأرسل فى ١٤ من أغسطس إلى الأعضاء الإنجليز فى مجلس إدارة الشركة يطلب منهم تفسير الأعمال الحربية التى تقوم بها

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت ، إنجلترا وقناة السويس، ص ص ٨٤ - ٨٥.

بريطانيا فى القناة لمجلس إدارة الشركة على النحو التالى: لقد أصبح من الضرورى أن تعمل بريطانيا متعاونة مع الخديو والسلطان ، بإنزال قوات بريطانية على ضفتى القناة طبقاً للمواد ٩، ١٠، ١١ من اتفاقية ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ واحتفظ فيها والى مصر لنفسه بحقوق تنفيذية فى القناة وكل متعلقاتها. ووفقاً لهذا الحق سمح خديو مصر توفيق لقائد القوات البحرية البريطانية فى بورسعيد باحتلال الأماكن الواقعة على القناة التى يراها ضرورية لتأمين المرور فى القناة وحماية المدن والسكان فى منطقتها والقضاء على كل قوة لاتعترف بسلطته . وقد استتبع هذا الموقف بعد حوالى أسبوع احتلال القوات البريطانية بورسعيد والإسماعيلية فى ٢٠ من أغسطس بحجة حماية القناة وملحقاتها وإعادة النظام إلى مصر، وانتحلت بريطانيا ذريعة أخرى لحشد قواتها الضاربة على مقربة من القناة ، فأعلنت أنه بسبب وجود القوات العرابية فى هذه المنطقة ، فالحكومة البريطانية مضطرة إلى تركيز عدد كبير من قواتها فى هذه المنطقة.

حرج مركز الشركة :

أما شركة القناة فكانت فى مركز لاتحسد عليه.. لجأت إلى الحكومة الفرنسية تنشد تأييدها إزاء بريطانيا. ولكن الحكومة الفرنسية من ناحية المبدأ لم يكن فى مقدورها أن تنتقد مسلك بريطانيا فى هذه المسألة بالذات، ولا أن تؤيد شركة القناة إذ سبق لها، حسبما ذكرنا، أن اتفقت مع بريطانيا على تدخلها فى حماية القناة واحتلال أجزاء منها لولا معارضة مجلس النواب الفرنسى . وفضلا عن ذلك فوزارة ديكلرك كانت فى مركز ضعيف وليست لها حرية التصرف فى السياسية الخارجية أمام رأى أغلبية النواب الفرنسيين فى الزج بالقوات المسلحة الفرنسية فى نشاط حربى خارج القارة الأوروبية. أما الدول الأوربية الكبرى الأخرى فلم يكن فى مكنة شركة القناة أن تطلب معونتها أو تأييدها، فليست لهذه الدول مصالح ذات أهمية كبيرة فى القناة أو فى مصر تدعوها إلى التدخل لصالح الشركة ، ولذلك لم تكن حريصة على عرقلة عمل بريطانيا فى القناة. أما الدولة العثمانية فلم يكن أمامها سوى الاحتجاج الشفوى الهزيل ، وكانت أضعف من أن تتحدى بريطانيا . وأما حكومة الثورة العرابية فلم تتخذ أى إجراءات لحماية القناة بعدها ، وتركت منطقة القناة خالية من الوسائل الجدية للدفاع عنها. وفى ظل هذه الملابسات العسكرية والسياسية ، استطاعت القوات البريطانية أن تعبر القناة آمنة مطمئنة، وأن تتخذ منها قاعدة أساسية فى غزو مصر واحتلال القاهرة .

مسئولية توفيق عن إصدار منشورات بالسماح لبريطانيا باحتلال القناة:

وهناك مسألة ذات أهمية بالغة تتصل اتصالا وثيقاً باحتلال بريطانيا قناة السويس سنة ١٨٨٢ . وقد أفاض فى التعرض لها فريق من المؤرخين ورجال القانون وغيرهم ، وهى كثرة المنشورات التى أصدرها تباعاً الخديو توفيق إلى القادة البريطانيين يخولهم الحق فى احتلال قناة السويس ومنطقتها باسمه، دفاعاً عنه ، وتأييداً لسلطته ، وسحقاً للثورة العرابية. فقرر هؤلاء

الباحثون أن مرد هذه المنشورات كان إلى أن بريطانيا قد فطنت إلى أن احتلالها قناة السويس يثير إشكالا قانونياً؛ استناداً إلى أن عقد الامتياز الثانى الصادر فى ٥ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٥٦ قد نص على حيدة هذه القناة، وأصبحت حيدتها مقررة بمقتضى العرف الدولى واستناداً أيضاً إلى أن اتفاقية ٢٢ من فبراير - شباط - سنة ١٨٦٦ قد خولت والى مصر حقوقاً تنفيذية فيما يتصل بالدفاع عن القناة. وعلى ذلك فإن احتلال بريطانيا قناة السويس عمل غير قانونى ، على الرغم من أن عقد الامتياز واتفاقية سنة ١٨٦٦ غير ملزمين لبريطانيا وغيرها من الدول، لأنهما لايندرجان تحت مجموعة المعاهدات الجماعية Les Traités Collectifs التى لاتقيد إلا الدول الموقعة عليها .

ورغبة فى التغلب على هذه العقبة القانونية ، أبرق وزير خارجية بريطانيا جرانفل فى ٢١ من يوليو - تموز - سنة ١٨٨٢ إلى قائد الأسطول البريطانى فى الإسكندرية أدميرال سيمور طالباً أن يحصل من الخديو توفيق على السلطات التى تخوله حق احتلال قناة السويس. ووقع الخديو الترخيص المطلوب فى ٣١ من يوليو وجاء نصه على النحو التالى: «منحناكم التصريح باحتلال جميع النقط التى ترونها ضرورية فى برزخ السويس ، لضمان حرية الملاحة فى القناة، ولحماية المدن المجاورة لها، ومن فيها من السكان، وللقضاء على كل قوة لاتعترف بسلطتنا» (١) .

واستناداً إلى منشور الخديو توفيق الصادر فى ٣١ من يوليو، أعلنت بريطانيا جميع الدول بأنها ستتخذ الإجراءات المناسبة لحماية قناة السويس؛ طبقاً للسلطات المطلقة المخولة لها من الخديو (٢) .

وأراد الخديو أن يؤكد منشوره السابق، فأصدر منشوراً آخر فى ١٤ من أغسطس جاء فيه «ليكن معلوماً لدى السلطات المدنية والعسكرية فى منطقة قناة السويس أن كلا من أدميرال الأسطول الإنجليزى والقائد العام للجيوش البريطانية قد قدما مصر لإعادة الأمن والنظام إليها، ولهذا سمحنا لهما باحتلال جميع الأمكنة التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصيان. وعلى هذه السلطات أن تبلغ هذا الأمر إلى كافة سكان منطقة قناة السويس وبخاصة إلى مستخدمى وعمال القناة. ومن يخالف أمرنا هذا ، يعد خارجاً على إرادتنا وينزل به أشد العقاب» (٣) .

والمعنى المستفاد من إصدار هذاالمنشور المشين وأمثاله أن الخديو توفيق قد ارتضى لنفسه هذا الوضع المهين، بأن جعل نفسه عميلا من أكبر عملاء بريطانيا ، يعمل على تحقيق

(١) Charles, Roux, J.; L'Isthme et le Canal de Suez, op. cit., t. 2, p. 97.

(٢) Ibid.

(٣) Blue Booh, Egypt, 1882, Doc. No. 18, and Doc. No. 39.

أطماعها فى احتلال القناة، وهو حلم كان يراودها منذ افتتاحها للملاحة البحرية الكبرى سنة ١٨٦٩ واستبد بها هذا الحلم عقب شرائها أسهم الحكومة المصرية فى شركة القناة سنة ١٨٧٥. وإذا كان الخديو إسماعيل قد تسبب بسفهه وسوء سياسته المالية فى التدخل السياسى والمالى والقضائى بإنشاء المحاكم المختلطة ، فإن الخديو توفيق كان من أكبر العاملين على احتلال بريطانيا منطقة قناة السويس ، وكان جرمه فى هذه المأساة لا يقل عن الخطأ التى ارتكبه عرابى بامتناعه عن ردم أو سد قناة السويس فى وقت مبكر . وقد تناسى أصحاب هذه النظرية سواء فى بريطانيا أو قلة من المصريين المشايعين لبريطانيا أن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر التى هى خاضعة للسيادة العثمانية وأن الاعتداء على القناة هو اعتداء على مصر ، وهم بهذا التصرف يغفلون حق السلطان المتبوع . وقد قرر أحد كبار رجال القانون المصريين أن احتلال بريطانيا للقناة ولمصر لم يخرج عن كونه اعتداء ، إن لم يكن على قواعد مقررة بخصوص القناة، فهو على الأقل اعتداء على أقاليم تابعة لدولة أخرى، لا تملك بريطانيا أن تتولى مهمة إقرار النظام بها (١) .

وأهم من ذلك كله فقد كشفوا عن جهالة لأنهم تكلموا عن حيدة القناة، وهو موضوع لم يكن له وجود من الناحية القانونية أو الدولية، لأن هذه الحيدة لم يعرفها المجتمع الدولى رسمياً وقانونياً إلا بعد ست سنوات من وقوع الاحتلال بمقتضى اتفاقية الآستانة المنعقدة فى ٢٩ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٨٨ ، وهى معاهدة جماعية اشتركت فيها تسع دول، ومع ذلك حرصت بريطانيا على استبعاد عبارة حيدة القناة من نصوصها، واستبدلت بها عبارة أخرى هى حرية الملاحة فى قناة السويس، بحيث تكون القناة على الدوام حرة ومفتوحة سواء فى زمن الحرب أو فى وقت السلم لجميع السفن التجارية والحربية دون تمييز لجنسيتها. ووضعت مواصفات دقيقة لهذه الحرية .

وتشوب هذا المنشور وأمثاله نقاط الضعف الآتية:

أولا : إن الخديو لايقيد مصر فى شىء ؛ لأنه بإصدار المنشور قد ارتكب خيانة ، والشعوب لاتتقيد بأعمال الخونة.

ثانيــا: إن هذا الخديو ، وقد ارتمى فى أحضان بريطانيا ، لم يصدر تصريحه عن إرادة حرة، فبريطانيا هى فى الحقيقة الآمرة التى أصدرت هذا المنشور موقعاً عليه من أحد عملائها.

ثالثاً : مخالفة التصريح للفرمانات السابقة (٢) .

وقد علق الأستاذ الدكتور عبدالله رشوان مرة أخرى على المنشورات المتعددة، التى

(١) دكتور عبد الله رشوان ، المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤.
(٢) دكتور مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ، ج٣ ، ص ص ١٨١ – ١٨٢.

أصدرها الخديو توفيق تعليقاً شديداً وموضوعياً ، فقال لقد أرادت بريطانيا من المنشورات التى أوعزت إلى الخديو توفيق بإصدارها إلى الشعب المصرى فى منطقة القناة وإلى مستخدمى الشركة وعمالها أن تضفى على احتلالها للقناة صبغة قانونية. هذه الصبغة سند منقوض، لأن سلطة الخديو مقيدة بحق السيادة الذى يملكه السلطان وبالامتيازات الصادرة للشركة. ولايملك الخديو أن يكل مهمة إقرار النظام فى مصر لدولة أجنبية . وفضلا عن ذلك كانت سلطة الخديو توفيق فى أثناء الحرب العرابية مقيدة أو موقوفة إلى حد كبير من الناحية الفعلية، ولم يكن يملك حرية التصرف كاملة (١) .

شرائح من المجتمع تقدم التبرعات المالية والعينية للعرابيين:

وإحقاقاً للحق، إذا كانت بعض شرائح المجتمع المصرى قد أيدت الخديو لمصالح شخصية أو نفعية تأييداً دفع بها إلى خيانة الوطن والانضمام إلى القوات البريطانية وإرشادها إلى مواطن الضعف فى صفوف العرابيين، فقد وقف الشعب فى مجموعه يجود بالنفس والنفيس فى سبيل نصرة الوطن، وهو يواجه غزواً عسكرياً بريطانياً استعمارياً شرساً. تطوع الكثيرون من المصريين فى القوات العرابية، وقاموا بتقديم كل ما يستطيعون من أموال ومؤونة وعتاد وخيول ومواش وسمن وخضر وفواكه. قال جون نينيه فى هذا الصدد كانت ترد إلى معسكر العرابيين فى كفر الدوار كل يوم التبرعات المالية والعينية من الأهلين. وذكر أن أعيان الوجهين البحرى والقبلى قد أدوا أريحية مثالية فى التبرع للقوات العرابية، وكان فى مقدمتهم أحمد بك (باشا) المنشاوى كبير أعيان طنطا. أما عرابى فقد خص بالذكر فى مذكراته موسى بك مزار إذ تبرع بألف وثلاثمائة ثوب بفتة وثلاثين عجل بقر. وتبرعت والدة الخديو إسماعيل بجميع خيول عرباتها . واقتدى بها بقية أفراد الأسرة الخديوية وحرم خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى وحرم رياض باشا وكثير من الأعيان والسيدات ، فضلاً عن الأقمطة والأربطة اللازمة للجرحى. وقال عرابى أيضاً إن من الأهالى من تبرع بنصيب مما يملك من الغلال والماشية، ومنهم من تبرع بجميع ما يمتلكه وسارع إلى تقديم أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على القتال بنفسه (٢) .

تشكيل نظارة جديدة برياسة شريف باشا:

رأى الخديو توفيق بعد أن لاح النصر للقوات البريطانية باحتلالها بورسعيد والإسماعيلية أن النظارة القائمة بأعباء الحكم برياسة إسماعيل راغب باشا، لاتستطيع مواجهة الأحداث الخطيرة التى تمر بها البلاد والقوات البريطانية تنتقل من نصر إلى نصر على العرابيين. فقرر ،

---

(١) دكتور عبدالله رشوان، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٢ وص ص ٤٤ – ٤٥.

(٢) الرافعى ، الثورة العرابية إلخ، ص ص ٤٠٩ – ٤١١.

وكان لايزال فى الإسكندرية، إعفاء هذه النظارة من الحكم وتكليف شريف باشا فى ٢٠ من أغسطس بتشكيل نظارة جديدة. وقد تم تبادل خطابات تكليف شريف باشا بالمهمة الجديدة وقبوله إياها فى اليوم ذاته (١) ، وكان من الطبيعى أن يكون النظار الجدد ورئيسهم من المؤيدين للخديو والمعارضين للعرابيين . وظهر واضحاً من الخطابين المتبادلين بين الخديو وشريف باشا التباين فى وجهات نظرهما (٢) .. كان الخديو حريصاً على دعم سلطاته، إذ قال فى خطابه إنه فى أوقات الاضطرابات يجب أن تكون سلطته على الشعب أكثر وضوحاً وقوة وانتشاراً، كما دل على رغبته فى دعوة مجلس النظار إلى الاجتماع. وبعبارة أخرى لايصح أن يجتمع مجلس النظار من غير دعوته، ويحرص على أن تكون له رياسة لمجلس . بينما كان شريف باشا يحرص على تنفيذ برنامجه السياسى الذى عرضه على الخديو حين ألف نظارته السابقة، وكانت نظارته الثالثة، فى ١٤ من سبتبمر – أيلول – ١٨٨١ ، والالتزام بأحكام الدستور، الذى وضعه فى شهر ديسمبر – كانون أول – ١٨٨١ .

احتلال القاهرة واستسلام كبار العرابيين:

كان الجنرال ولزلى عجولاً فى احتلال القاهرة، فلم يكد يستولى على التل الكبير حتى أصدر أوامره إلى فرقة الفرسان الإنجليزية بقيادة الجنرال دروري لو Drury Lowe بالزحف على القاهرة لاحتلالها. وأمر القوات الهندية باحتلال الزقازيق لمنع بقية القوات العرابية من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية، فسار الفرسان نحو بلبيس واحتلوها ظهر ١٣ من سبتمبر. واحتلت الفرقة الهندية الزقازيق فى اليوم ذاته دون مقاومة، وغنمت فيها خمسة قطارات مشحونة بالذخائر والمؤن .

وواصل الجنرال (دروري لو) الزحف قاصداً العاصمة يوم ١٤ من سبتمبر فتحرك من بلبيس فى منتصف الساعة الخامسة صباحاً فى قوة عسكرية ضئيلة العدد لاتكفى فى الملابسات العادية لاحتلال القاهرة، ولكن هزيمة التل الكبير أشاعت روح الخذلان. وقال بيوفيس فى هذا الصدد «لم يكن الجنرال (دروري لو) يسير فى زحفه فى طريق آمنة؛ إذ لم يكن معه سوى عده مئين، (والصحيح عدة آلاف) من الجند، وكانت أمامه عاصمة آهلة بالسكان تدافع عنها حامية كبيرة العدد ترابط فى العباسية والقلعة وفى المعاقل التى أقيمت مؤخراً فوق جبل المقطم، وأمامه ذريات الثورات الهائلة، التى سببت المتاعب والخسائر الجسيمة لبونابرت وكليبر خلال الحملة الفرنسية. ولكن أخرجه من هذا المأزق جبن الرؤساء العرابيين (٣) .

(١) انظر الخطابات المتبادلة بين الخديو وشريف باشا بشأن تشكيل النظارة فى : فؤاد كرم ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٨ – ١٠٠.

(٢) انظر أسماء نظارة شريف باشا فى المرجع السابق ص ص ١٠٠ – ١٠١.

(٣) Achille Bioves; Français et Anglais en Egypte op. cit., p. 291.

بلغ الفرسان الإنجليز العباسية فى ضواحى القاهرة الساعة الرابعة مساء وعسكروا فى ثكنات الفرسان. وأرسل الجنرال (درور لو) إلى محمد رضا باشا قائد ثكنات العباسية يطلب منه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم، وأرسل رضا باشا برقية إلى عرابى، وكان فى القاهرة، يبلغه وصول طلائع الفرسان الإنجليز، فرد عليه عرابى يأمره بالتسليم للقائد البريطانى. وأشار جون نينيه على كل من عرابى وطلبه باشا عصمت ومحمود سامى البارودى باشا بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد الإنجليزى (دروري لو) ، فأخذ عرابى وطلبة بنصيحته. أما البارودى فلم يقبل هذه النصيحة، وقال إنى ذاهب إلى دارى .. فإذا أرادونى فإنهم يعرفون أين يجدوننى[1]. وذهب عرابى إلى منزله ومعه طلبة عصمت وجون نينيه، وارتدى ملابسه العسكرية وأخذ سيفه وتأهب لتسليم نفسه. وفى الساعة التاسعة مساء ركب عربة يصحبه طلبه عصمت وتوجها إلى ثكنات العبسية وقابلا الجنرال (دروري لو) وسلما سيفيهما إليه وأمر باعتقالهما. وزحفت كتيبة من الفرسان الإنجليز ليلا إلى القلعة عن طريق الجبل واحتلتها. وتولى تسليم القلعة الميرالاى على بك يوسف خنفس، وهو الخائن الذى أسدى أجل الخدمات للقوات البريطانية فى زحفها على الدلتا . واحتل الإنجليز أيضاً قصر النيل وثكنات عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بهما أسلحتهم ، فكان ذلك إيذاناً باحتلال القاهرة .

وتجمع لفيف من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهراوات لملاقاة الإنجليز والتصدى لهم عند دخولهم القاهرة. ورأى محافظ القاهرة إبراهيم بك فوزى أن هذه الحركة تؤدى إلى سفك الدماء ولا تجدى شيئاً فردهم، وأخذ يرقب تحركاتهم منعاً لوقوع الاشتباك بين الإنجليز والأهلين .

ودخل القاهرة الجنرال ولزلى قائد عام الحملة صبيحة يوم ١٥ من سبتمبر ١٨٨٢ وكان يصحبه أركان حربه وسلطان باشا نائباً عن الخديو ، ونزل فى قصر عابدين الذى أمر الخديو بإعداده له تعبيراً عن تقديره له. ونزل الدوق أوف كنوت Duke of Connaught ثالث أنجال الملكة فيكتوريا فى قصر النزهة بشبرا. واستمرت كتائب القوات البريطانية عدة أيام تفد تباعاً على العاصمة، وما أن دخل الجنرال ولزلى القاهرة حتى أرسل إلى وزارة الحربية البريطانية برقية قال فيها «انتهت الحرب .. لاترسلوا مدداً إلى مصر».

وغدا سلطان باشا صاحب الأمر والنهى فى طول البلاد وعرضها، فأمر بسجن كل من حامت حولهم الشبهات باعتبارهم زعماء الثورة أو محرضين عليها أو مشتركين فيها. وكان منهم الكثيرون من الضباط والعلماء وخطباء المساجد والتجار والأعيان والقضاة والمفتين

(١) الرافعي، الثورة العرابية إلخ ، ص ٤٤٤.

وغيرهم حتى غصت بهم السجون وتراوح عددهم فى القاهرة وسائر المحافظات والمديريات بين ٢٩,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ (١) .

احتلال مراكز الدفاع الأخرى فى البلاد:

تشتت شمل الجنود العرابيين فى مراكز الدفاع وتركوا أسلحتهم، وعادوا تباعاً إلى بلادهم ، وكان مركز كفر الدوار من أسبق المراكز فى هذه السبيل. ذهب أحد قادة الجيش الإنجليزى فى ١٦ من سبتمبر على رأس كتيبة من الجند إلى موقع الحصن المنيع الذى أنشأه عرابى، وكان أول حصون الدفاع وعرف بعزبة (أصلان) وأمر بنسفه ، وسلم الضباط المصريون أسلحتهم وأعلنوا ولاءهم للخديو ، ووقعت المدافع والبنادق والذخائر غنيمة باردة فى أيدى الإنجليز.

واستولى الإنجليز على حصون رشيد ، وامتنعت حامية أبى قير عن التسليم.. فأرسل إليها الخديو يوسف شهدى باشا فسلمت. وسلمت أيضاً حامية مريوط.

وفى دمياط رفض قائد الموقع عبد العال باشا حلمى أبو حشيش التسليم ودعا إلى القتال حتى النهاية، واستمر على موقفه حتى ٢١ من سبتمبر.. فاعتزمت الحكومة القبض عليه وإعدامه رمياً بالرصاص، فعدل عن المقاومة وسلم نفسه وسيق إلى القاهرة مع بقية الضباط فى حراسة الجنود الإنجليز وضموا إلى سائر المعتقلين ، وأمر الجنرال ولزلى بنقل حامية دمياط إلى طنطا ، وهناك تم تسريح الجنود وأمروا بالعودة إلى بلادهم .

أما الصالحية فكان لها موقف آخر.. أمر قائد هذا الموقع محمود سامى البارودى باشا بمغادرته ومن معه من الضباط والجنود، واستقلوا قطارات السكك الحديدية إلى المنصورة ومنها إلى طنطا ثم إلى إيتاى البارود فكوم حمادة فبولاق الدكرور. واختل نظام الجند وتوجه كل منهم إلى بلده، ورأى البارودى ضرورة مواصلة الدفاع مع إخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش إلى الصعيد ثم إلى السودان إذا عجزوا عن الدفاع . وأبرق إلى عرابى من المنصورة يطلب إغراق مديريتى القليوبية والشرقية لتعطيل زحف القوات البريطانية ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالذخائر وتوجهها إلى الصعيد مع الجيش. ولم يأخذ عرابى بهذا الرأى وأصر على التسليم .. وسجن البارودى بالقاهرة انتظاراً لمحاكمته مع زعماء الثورة وقادتها.

تعيينات في المناصب القيادية الإدارية الحساسة:

ومضى الخديو توفيق ، وهو لايزال فى الإسكندرية ، فى دعم سلطته فى المحافظات والمديريات ؛ إذ إن هزيمة العرابيين فى معركة التل الكبير كانت نذيراً بانتهاء الثورة العرابية

---

(١) محمود باشا فهمى ، البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر. ج ١، ص ٢٢٢.

وزوال نفوذ عرابى، وأصدر عدة مراسيم بتعيين أربعة عشر محافظاً ومديراً موالين له (١) . وبعد أن عاد إلى القاهرة استكمل الحركة بتعيين مديرين لأسيوط وقنا (٢) .

وصدرت الأوامر إلى المحافظين والمديرين الجدد بالقبض على الأعيان الذين أظهروا ولاءهم لعرابى أو ساعدوه بأشخاصهم أو تبرعاتهم، والسهر على إقرار الأمن والنظام. وصدرت أوامر أخرى مشددة بجمع الأسلحة من أيدى الأهلين سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتطوعين أو من غيرهم (٣) .

عودة الخديوي إلى القاهرة في ظل الحراب البريطانية :

قضى الخديو عشرة أيام فى الإسكندرية بعد هزيمة العرابيين فى معركة التل الكبير استقبل خلالها وفود المهنئين أو المنافقين، واطمأن إلى سيطرة القوات البريطانية على أرجاء البلاد وإلى القبض على زعماء الثورة العرابية وإيداعهم السجون تمهيداً لمحاكمتهم، ومن ثم سافر إلى القاهرة بقطاره الخاص يوم ٢٥ من سبتمبر. وأعد لاستقباله فى محطة سكة حديد القاهرة احتفال فخم، فأخذت المحطة زينتها، ورفرفت عليها الأعلام، ومدت السجاجيد والأبسطة الفاخرة، ونثرت فيها الرياحين والأزهار . ودعى لاستقباله جمع حاشد من الكبراء يتقدمهم لفيف من الأمراء والعلماء وكبار الموظفين والأعيان، جيء بعدد منهم من الأقاليم. وأقبل القطار فى منتصف الساعة العاشرة صباحاً. وكان قد صحب الخديو فى رحلته شريف باشا رئيس مجلس النظار وبقية النظار . فتقدم رياض باشا ناظر الداخلية ، وكان وقتذاك فى القاهرة، للقائه ، وتبعه سلطان باشا رئيس مجلس النواب وبقية الحاضرين. وكان فى استقباله أيضاً الجنرال ولزلى قائد عام الحملة البريطانية على مصر، والدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا وأحد قادة الحملة، وسير إدوارد مالت قنصل بريطانيا العام فى مصر. وأطلقت المدافع التى كانت معدة فى المحطة إيذاناً بوصوله وتلتها مدافع القلعة، وصدحت الموسيقى بالسلام الخديوى. وتقدم الشيخ عبد الهادى نجا الإبيارى ودعا للخديو فردد الحاضرون دعاءه، وتقدم رياض باشا ودعا له أيضاً. ثم غادر الخديو المحطة إلى موقف عربته ، وكانت مكشوفة يجرها عدد من الصافنات الجياد. ولم يركب معه فى العربة سوى الدوق أوف كنوت وقد جلس إلى يساره، وجلس أمامهما الجنرال ولزلى وسير إدوارد مالت. واصطف على جانبى الطريق الجنود الإنجليز من المحطة إلى سراى الإسماعيلية، وبلغ عددهم خمسة آلاف جندى. وسار وراء عربة الخديو الدوق أوف تك راكباً جواده تتبعه كتيبة من الفرسان الإنجليز، وتبعه النظار والعلماء

---

(١) نشرت هذه المراسيم ، وكان يطلق على كل منها اسم دكريتو ، وهى مشتقة من الكلمة الفرنسية décret بمعنى مرسوم، فى الوقائع المصرية عدد ١٧ من سبتمبر ١٨٨٢.

(٢) نشر هذان المرسومان فى الوقائع المصرية فى عدد ٢٨ من سبتمبر ١٨٨٢.

(٣) نشرت هذه الأوامر فى الوقائع المصرية فى عدد ٢٣ من سبتمبر ١٨٨٢.

وكبار المستقبلين . وسار الموكب على هذا النحو حتى بلغ سراى الإسماعيلية فأطلقت المدافع . وقد أخذ هذا الموكب من بدايته حتى نهايته طابع الاحتلال البريطانى مما لا يشرف الخديو ولاالشعب ولا مصر . فقد دخل الخديو القاهرة فى حماية القوات البريطانية واستعاد سلطته بفضل تدخل هذه القوات حربياً . وكانت نتيجة هذين العملين أن خيم على البلاد جو من الانحلال الخلقى والوطنى لم تر له مصر من قبل مثيلا . وفى اليوم التالى – ٢٦ من سبتمبر ١٨٨٢ ، ذهب الخديو إلى سراى الجزيرة؛ حيث استقبل وفود المهنئين من المصريين والأجانب ، وأخذت القاهرة زينتها ثلاث ليال سوياً ابتهاجاً بمقدمه .

صور من الانحلال الخلقي لدى بعض كبار المصريين عقب الاحتلال:

وتعاقبت بعد عودة الخديو إلى القاهرة أحداث مهينة، تنافت مع الولاء للدولة العثمانية وللسلطان عبد الحميد ومصر وشعبها، كان من بينهما:

أولا : تقديم هدايا لقادة قوات الاحتلال :

ذهب إلى نظارة الداخلية فى ٢٨ من سبتمبر لفيف من الأعيان والعمد، وكان يتقدمهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب وأحمد بك السيوفى (باشا) من كبار التجار، وقابلوا ناظرها رياض باشا وأبلغوه عزمهم على تقديم هدية إلى كل من الأدميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى، وهو الذى ضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول واقتحم القناة فى بورسعيد والإسماعيلية، والجنرال ولزلى القائد العام للحملة البريطانية على مصر، والجنرال (درورى لو)، وكان أول من دخل القاهرة . وطلبوا إلى رياض باشا أن يأذن لهم فى تقديم الهدايا شكراً لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية، . وكان فى نية هؤلاء المنافقين تأليف لجان فى المحافظات والمديريات لجمع الاكتتابات لهذا الغرض، ولكنهم لم يجدوا تحمساً فعدلوا عن ذلك وقدموا الهدايا من مالهم الخاص . وتم صنع الهدايا بعد مغادرة القواد الثلاثة مصر فقدمها ناظر الداخلية فى ٢٢ من يناير – كانون ثان – ١٨٨٣ إلى سير إدوارد مالت القنصل البريطانى العام ليوصلها إلى القادة الثلاثة، فأرسلها إليهم . وتلقى القنصل العام خطابين من الجنرال ولزلى يرجوه فى أولهما أن يبلغ شكره إلى سلطان باشا وأعضاء مجلس النواب والأعيان على هديتهم . وفى الخطاب الثانى خص بالشكر سلطان باشا ومحمد بك الشواربى (باشا) وعبد الشهيد أفندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) وأحمد بك السيوفى (باشا) . كما أرسل الجنرال (درورى لو) خطاباً بالمعنى ذاته (١) ، وكانت هذه الهدايا مظهراً مؤلماً من مظاهر الاستكانة والنفاق والهوان .

---

(١) الرافعي، الثورة العرابية إلخ، ص ١٨٥٦ نقلا عن الوقائع المصرية عدد ٢٨ من سبتمبر ١٨٨٢، وعدد ٨ أبريل سنة ١٨٨٣.

ثانياً : الخديو يحضر عرضاً للقوات البريطانية فى ميدان عابدين:

أقيم فى ٣٠ من سبتمبر ١٨٨٢ عرض عسكرى للجيش البريطانى فى ميدان عابدين. وأعد للخديو وكبار المدعوين كشك فى الميدان لمشاهدته، وكان اشتراك الخديو فى حضوره ومشاهدته مهيناً للعزة الوطنية، كما كان أحد الأدلة على أنه كان ضالعاً مع بريطانيا فى احتلالها مصر، وأقبل فى الساعة الرابعة مساء بملابسه الرسمية وإلى يساره فى مركبته شريف باشا رئيس مجلس النظار، وأمامه مصطفى رياض باشا ناظر الداخلية، وعمر لطفى باشا ناظر الحربية والبحرية. وفى أثر مركبته سارت سائر مركبات النظار وكبار العلماء ورجال المعية وغيرهم من الأعيان، وكانوا جميعاً مرتدين ملابسهم الرسمية. وبعد أن أخذوا مجلسهم بدأ العرض العسكرى، وكان الجنرال ولزلى والدوق أوف كنوت راكبين جواديهما بجانب الكشك الذى جلس فيه الخديو ، ووقف بعض رجال الياوران (١) والضباط البريطانيين تجاه الكشك. وفى الساعة الخامسة مساء بدأت كتائب الجيش البريطانى تمر أمام كشك الخديو ومعها موسيقاها العسكرية. واستمر العرض ساعة ونصف ساعة حتى تم مرور الجيش البريطانى، وأبدى الخديو سروره من حسن نظام الجنود ومهارة قواده وضباطه (٢) .

ثالثا: الخديو يقيم مأدبة عشاء وحفلا ساهراً للقادة والضباط البريطانيين:

أقام الخديو مأدبة كبرى أعقبها حفل ساهر بسراى الجزيرة ليلة الثلاثاء ٣ من أكتوبر- تشرين أول - ١٨٨٢ تكريماً للقواد والضباط البريطانيين على استبسالهم فى محاربة العرابيين ، وكان فى مقدمة المدعوين قائد الأسطول البريطانى، والقائد العام للحملة البريطانية، وابن الملكة فيكتوريا والدوق دوتك وغيرهم (٣) ، وأنعم الخديو على ستين منهم بالأوسمة المختلفة (٤) .

رابعاً: ناظر الداخلية يقيم مأدبة عشاء للقادة والضباط البريطانيين:

أقام ناظر الداخلية رياض باشا مأدبة عشاء فى سراى نظارتى الداخلية والمالية ليلة ١٩ من أكتوبر - تشرين أول - ١٨٨٢ تكريماً للجنرال ولزلى والدوق أوف كنوت وسير إدوارد مالت قنصل بريطانيا العام فى مصر ولفيف من ضباط الجيش البريطانى، وشرب رياض باشا نخب الملكة فيكتوريا والجيش البريطانى، ثم شرب الدوق أوف كنوت نجل ملكة بريطانيا نخب الخديو ورياض باشا، وحذا الجدرال ولزلى وسير إدوارد مالت حذوه.

---

(١) الياوران جمع ياور ، تجمع طبقاً للقاعدة اللغوية التركية.

(٢) الرافعى ، الثورة العرابية إلخ، ص ٤٥٨.

(٣) المرجع السابق، الصفحة ذاتها .

(٤) وردت أسمائهم فى مجموعة الدكريتات والأوامر العالية سنة ١٨٨٢، ص ١٠ ، وأولهم الجنرال (درورى لو) قائد فرقة الفرسان .

خامسا: مصر وإنجلترا تقدمان المكافآت المالية والأدبية إلى سلطان باشا:

كافأ الخديو محمد سلطان باشا على خيانته ، فأنعم عليه بالنيشان المجيدى من الطبقة الأولى، ثم منحه عشرة آلاف جنيه «لما أظهره من الصداقة لحكومتنا الخديوية ومعارضته للعصاة فى جميع أمورهم وعزائمهم بالمخاطرة على حياته، وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدى منهم على شخصه وأقاربه وإتلاف موجوداته ، ومقدار جسيم من مزروعاته»[1]، وقد دفعت له الحكومة هذا المبلغ من الاحتياطى «تعويضاً للتلفيات التى حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته» [2] .

أما ملكة بريطانيا فقد أنعمت عليه بوسام سان ميشيل، وسان جورج الذى خوله حمل لقب «سير Sir» [3] .

ومما هو جدير بالذكر أنه لما أنشىء مجلس شورى القوانين بعد إلغاء مجلس النواب عين هذا الرجل رئيساً له سنة ١٨٨٣ ، فتولى هذا المنصب وهو مريض لأن صحته كانت قد اعتلت، وقيل إنه ندم على موقفه فى الحرب العرابية وانضمامه إلى البريطانيين ومساعدته لهم فى زحفهم على القاهرة. وشعر بنقمة الشعب عليه فتدهورت صحته، وسافر للعلاج فى جراتس بالنمسا حيث قضى نحبه فى أغسطس – آب – سنة ١٨٨٤ ، ولا يظلم ربك أحداً.

عودة قادة الحملة البريطانية إلى إنجلترا والهند:

أطمأنت الحكومة البريطانية منذ وقت مبكر إلى رسوخ دعائم الاحتلال بما أظهره الخديو توفيق من ولاء ومن المشاعر الطيبة، التى أبداها الأعيان والنظار تجاه القادة والضباط البريطانيين، وعدم ركون الأهلين إلى العصيان والتمرد، فوافقت على أن تعود القوات البريطانية من مصر، وبدأت رحلات العودة فى ٤ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٨٢ واستبقت العدد الكافى من الضباط والجنود. وسافر الجنرال ولزلى فى ١٩ من أكتوبر ١٨٨٢ من القاهرة مع أركان حربه إلى الإسكندرية، ومنها عادوا إلى إنجلترا.. وخلفه فى قيادة جيش الاحتلال الجنرال أليزون Alison، وأصبح عدد هذا الجيش ابتداء من أول نوفمبر مقصوراً على اثنى عشر ألف جندى.

مقارنة بين مقاومتى الشعب للاحتلال الفرنسى والاحتلال البريطانى:

فى سنة ١٩٠٢ كان أفراد أسرة محمد على والمستفيدون منها من أعيان المصريين يقيمون شتى الاحتفالات فى جميع أنحاء مصر، بمناسبة مرور مائة سنة هجرية (١٢٢٠ –

(١) ، (٢) أمر خديوى فى ٤ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، *الوقائع المصرية* عدد ٥ من أكتوبر ١٨٨٢.

(٣) جريدة Le Moniteur Egyptien وهى *الجريدة الرسمية* ، التى كانت تصدرها الحكومة المصرية باللغة الفرنسية، عدد ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٢.

١٣٢٠هـ) على بدء حكم محمد على فيها. وأقيم عدد من هذه الاحتفالات فى بعض المساجد مما أثار الرأى العام. وآثر الإمام الشيخ محمد عبده أن يسهم فى هذه الاحتفالات على الوجه الذى ارتآه صحيحاً.. فكتب مقالا ضافياً بعنوان.. «آثار محمد على فى مصر» تكلم فيه عن الخسائر التى أصابت مصر فى عصره، وهاجم أساليبه فى الحكم من حيث مساوئ نظام التجنيد، واستعانته بالأجانب الأوروبيين، ومشروعاته التعليمية وإهمال اللغة العربية، وإنشاء مصانع كانت خسائرها تفوق أرباحها، واستخدامه الكرباج، وغير ذلك من وسائل الإرهاب حتى زالت الشجاعة من المصريين. ثم قال إن المصريين قاوموا الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ مقاومة عنيفة رادعة، وتعددت ثوراتهم وانتفاضاتهم، وإنهم قتلوا بعض قادة الحملة التى اهتز مركزها اهتزازاً شديداً وضاقت عليها الأرض بما رحبت، ولم يسلم الجنود الفرنسيون «من اصطياد العربان لهم من كل طريق وسلبهم أرواحهم من كل سبيل». ولما جاءت الحملة البريطانية إلى مصر سنة ١٨٨٢ لإخماد ثورة عرابى «دخل الإنجليز مصر بأسهل ما يدخل به دامر [١] على قوم، ثم استقروا. ولم توجد فى البلاد نخوة فى رأس، تثبت لهم أن فى البلاد من يحامى عن استقلالها، وهو ضد ما رأيناه عند دخول الفرنساويين إلى مصر. وبهذا رأينا الفرق بين الحياة الأولى والموت الأخير». ووصف الإمام فى هذا المقال أنصار محمد على بأنهم أنصار الاستبداد» [٢].

وجدير بالذكر أن بعض الأساتذة الأزهريين يقررون أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى قد اقتبس – وهو يتكلم عن نتائج مذبحة القلعة سنة ١٨١١ – الكثير من الآراء التى بسطها الإمام الشيخ محمد عبده فى هذا المقال؛ إذ قال الأستاذ الرافعى فى تعليقه على مذبحة المماليك «إن مذبحة القلعة أدخلت الرعب فى قلوب الناس. وكان من نتائجها أن استولت الرهبة على القلوب؛ فلم يعد ممكناً إلى زمن طويل أ ن تعود الشجاعة والطمأنينة إلى نفوس الناس. والشجاعة خلق عظيم تحرص عليه الأمم الطامحة إلى العلا، وهى قوام الأخلاق والفضائل القومية. فإذا فقد الشعب الشجاعة وحلت الرهبة مكانها، كان ذلك نذيراً بانحلال الحياة القومية وفسادها.. فالرهبة التى استولت على النفوس بعد مذبحة القلعة كان لها أثرها فى إضعاف قوة الشعب الخلقية والمعنوية، وتلك خسارة قومية كبرى... إن روح الرهبة من الحكام قد جعلت محمد على

---

(١) الدامر هو الذى يدخل على قوم دون استئذان. وفعله دمر (بفتح الدال والميم والراء) أى دخل بغير إذن. وفى الحديث الشريف «من سبق (بفتح السين والباء والقاف) طرفه (بفتح الطاء وسكون الراء وضم الفاء) استئذانه (بفتح النون) فقد دمر».

(٢) نشر هذا المقال فى جريدة المنار فى عددها الصدر فى غرة ربيع الأول سنة ١٣٢٠ الموافق ٧ من يونيو – حزيران – سنة ١٩٠٢.

ثم أعاد نشره الأستاذ محمد رشيد رضا، صاحب جريدة المنار فى كتابه: تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده». انظر الطبعة الثانية. القاهرة، طبعة المنار، سنة ١٣٤٤هـ، ج٢، ص ص ٣٨٢ – ٣٨٩.

أكثر اطمئناناً على انفراده بالحكم ، فلم يبد من الشعب في خلال السبع والثلاثين سنة التى قضاها فى الحكم بعد تلك الحادثة روح معارضة أو محاسبة أو انتقاد ....» (١) .

الأستاذ غربال يعارض آراء الإمام محمد عبده:

أما الأستاذ محمد شفيق غربال فقد اعترض على «مازعمه الشيخ محمد عبده فى مقاله المشهور ضد محمد على من أن أهل مصر قاوموا الاحتلال الفرنسى سنة ١٧٩٨ مقاومة رائعة، بينما كانت مقاومتهم فى ١٨٨٢ للاحتلال البريطانى ضعيفة. وأن الضعف الذى أبدوه فى ١٨٨٢ يرجع إلى تحطيم محمد على لحيوية الأهلين». وقد علق الأستاذ غربال على ما أسماه مزاعم الإمام الشيخ محمد عبده بقوله «إن من يريد أن يتبين وجه الحق فى هذه المسألة، عليه ألا يخوض فيها بهذه البساطة، بل ينبغى عليه أن يتبين طبيعة المقاومتين وطبيعة الاحتلالين قبل أن يذهب إلى أن حيوية الأهلين تحطمت خلال القرن التاسع عشر. والمتأمل المنصف فى ١٧٩٨ و١٨٨٢ لا يسعه إلا أن يرى فى ١٧٩٨ خلايا أمة، وأن هذه الخلايا أخذت فى أثناء القرن التاسع عشر تتجمع فى بناء أمة واحدة» (٢) .

ويكتنف الغموض تعليق الأستاذ غربال على آراء الإمام الشيخ محمد عبده، وبصرف النظر عن إطلاقه لفظة «مزاعم» على آراء الإمام، فهو يرى أنه كان ينبغى للشيخ محمد عبده أن يتبين الحقيقة فى : أولا طبيعة المقاومتين وثانياً طبيعة الاحتلالين وثالثاً أن الفرنسيين واجهوا فى مصر سنة ١٧٩٨ خلايا أمة، وأن هذه الخلايا تجمعت فى القرن التاسع عشر فى أمة واحدة واجهها الإنجليز سنة ١٨٨٢ .

أما عن طبيعة المقاومتين .. فإن الدولة العثمانية – وقد فوجئت بنزول الفرنسيين أرض مصر – تركت أمر الدفاع عنها إلى القوة العسكرية الوحيدة القديرة على الوقوف فى وجههم، وهى قوة المماليك بعد أن تدهورت أو تلاشت المقدرة القتالية للحامية العثمانية فى مصر. وقد نفر المماليك خفافاً وثقالا للدفاع عن البلاد فى حدود إمكانياتهم معتمدين على سلاح الفرسان بينما كانت قوات الحملة تعتمد أساساً على سلاح المدفعية. وتقابلت القوتان فى شبراريس (٣) أولاً

---

(١) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٩٣.

(٢) محمد شفيق غربال، منهاج مفصل لدروس العوامل التاريخية إلخ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣.

(٣) تجمع معظم المصادر الفرنسية المعاصرة للحملة على أن المعركة دارت فى قرية تسمى شبراريس Choubra Reis أو Chebreis ، ويذكر على مبارك أنه توجد فى الوجه البحرى قريتان تحملان اسم شبراريس : إحداهما شبراريس البحرية، وهى قرية على الشاطئ الغربى لفرع رشيد، وتقع فى مديرية البحيرة، وتتبع مركز شبراخيت ، وتقع فى جنوب هذا المركز على مسيرة نصف ساعة. أما القرية الأخرى فهى شبراريس المنوفية وتقع على الشاطئ الغربى للترعة الباجورية فى مديرية المنوفية، وتتبع مركز تلا، وتقع فى جنوب كفر الزيات على مسيرة ثلاث ساعات.

على مبارك ، الخطط التوفيقية، مرجع سبق ذكره، ج١٢ ، ص ١٢٢.

ثم فى إمبابة ثانياً، ولقى المماليك الهزيمة فى تلكما الموقعتين بسبب تفوق سلاح المدفعية الذى فتك بالمماليك فتكاً ذريعاً. وانسحب مراد بك إلى الصعيد، وفارق كبير بين الانسحاب والهروب، وأعاد تنظيم ما تبقى له من قوات ليمضى فى الكفاح، والتجأ إلى حرب العصابات التى يجيدها المماليك .. وكانوا يتجنبون فيها المواجهة المباشرة بكل قواتهم ، فإذا شعروا بقرب هزيمتهم لاذوا بالانسحاب السريع إلى الصحراء، ثم يظهرون مرة أخرى أمام الفرنسيين فى مكان آخر.. وتكررت عمليات الكر والفر، وأنهكت هذه الحرب هاتين القوتين. واشتركت الدولة العثمانية فى العمليات الحربية، حين أرسلت حملة عسكرية نزلت عند شاطئ أبى قير فى ١٤ من يوليو – تموز – سنة ١٧٩٩ ، ولكنها منيت بهزيمة ساحقة فى معركة أبى قير البرية (٢٥ يوليو) ، ثم توقفت مقاومة المماليك بعقد معاهدة صلح فى ٥ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٠٠ بين كليبر القائد العام للحملة ومراد بك تقرر فيها وقف العمليات الحربية، وأن يحكم مراد – تحت حماية الحكومة الفرنسية – الوجه القبلى ابتداء من بلصفورة بمديرية جرجا إلى أسوان فى مقابل خراج نقدى وعينى. أما الشعب المصرى فقد قام بمقاومة فعالة تمثلت فى ثورتى القاهرة الأولى والثانية، وقيام الانتفاضات فى أقاليم الوجهين البحرى والقبلى. وكسب المصريون بعض الجولات، وخسروا جولات أخرى. ولكنهم نجحوا فى الفتك ببعض الشخصيات الفرنسية مثل القائد العسكرى لمنطقة القاهرة، وياور بونابرت، وقائد سلاح المدفعية، وإسهام طلبة الأزهر فى التمهيد لمقتل كليبر قائد الحملة منذ هروب بونابرت إلى فرنسا؛ إذ استضافوا القاتل سليمان الحلبى فى رواق الشوام بالجامع الأزهر نحو ثلاثين يوماً ، وأفضى بعزمه على قتل كليبر إلى أربعة طلبة، ونجح فى قتله فى ١٤ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٠٠ . ولما ظهر عجز الدولة العثمانية عن إخراج الفرنسيين من مصر، اتفقت الدولة العثمانية مع بريطانيا على أن ترسل كل منهما قوات برية إلى مصر وتتعاون قواتهما فى مهمتهما. ووصلت القوات البريطانية فى مطلع مارس – آذار – سنة ١٨٠١ ، وتبعتها القوات العثمانية ، ونجحت القوتان فى تحقيق هدفهما المشترك.

وفيما يختص بالمقاومة التى واجهها البريطانيون سنة ١٨٨٢ ، فكانت مقاومة عسكرية تمثلت فى جيش العرابيين الذى حارب فى جبهة كفر الدوار بالقرب من الإسكندرية أولا ، وفى الجبهة الشرقية ثانياً، إلى أن لقى الهزيمة فى معركة التل الكبير نتيجة الخيانة وضعف القيادة واستجابة السلطان عبد الحميد الثانى لرغبة الإنجليز، فأصدر فى ٥ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨٢ قراراً أعلن فيه عصيان عرابى. أما الشعب المصرى، فوقف فى مجموعه موقفاً سلبياً واستسلم للإنجليز كما يستسلم الإنسان لملك الموت عند زيارته له. وقد عبر الإمام محمد عبده أدق تعبير فى مقاله عن مقاومة ١٧٩٨ ومقاومة ١٨٨٢ ، فوصف مقاومة المصريين ١٧٩٨ بأنها الحياة الأولى، وأطلق على مقاومة المصريين سنة ١٨٨٢ «الموت الأخير» .

أما عن طبيعة الاحتلالين الفرنسى والبريطانى ، فكلاهما كان احتلالا مسيحياً أوروبياً عسكرياً لولاية عثمانية إسلامية هى مصر. وتميز الاحتلال الفرنسى، على الرغم من عنف المقاومة الشعبية التى لقيها ، بعلاقات اجتماعية طيبة مع المجتمع المصرى، مثل زواجج الفرنسيين بسيدات مصريات مسلمات بعد أن ينطقوا بالشهادتين علاجاً لأزمة قلة عدد الفرنسيات المرافقات للحملة، وحرص بونابرت على حضور الليلة الختامية للمولد النبوى الشريف مع كبار ضباط الحملة وتناولهم طعام العشاء مع سائر المدعوين بالجلوس على الأرض والأكل بأيديهم ، وإقامة الزينات فى الشوارع وعزف فرق الموسيقى العسكرية مع النوبة التركية فى الميادين طوال أيام المولد، والاهتمام برصد اعتمادات مالية لصنع الكسوة الشريفة، وتنظيم موكب رائع للكسوة يمر فى طرقات القاهرة، ومجاملة الفرنسيين للمسلمين فى شهر رمضان بدعوة كبار الفرنسيين للمسلمين لتناول طعام الإفطار أحياناً وطعام السحور أحياناً أخرى، وترك الحرية للمسلمين فى فتح الأسواق والمحلات التجارية ليلا ، وإخلاء الطرق من العسكريين ، وكتابة الفرنسيين الشهادتين «لا إله إلا الله ، محمد رسول الله» على إحدى البوابتين الكبيرتين، اللتين أقامهما بونابرت فى ميدان الأزبكية أمام مقر القيادة العامة للجيش بمناسبة الذكرى السابعة لإعلان الجمهورية الفرنسية، إلى غير ذلك من مظاهر التودد إلى الشعب المصرى، وهى مظاهر تنبثق عن سياسته التى أطلق المؤرخون الفرنسيون عليها «سياسة بونابرت الإسلامية» La Politique Musulmanne de Bonaparte. (١) . أما الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ ، فكان من أهم سماته عزلة الجنود البريطانيين عن المجتمع المصرى واستعلاؤهم على المصريين.

بقيت إشارة الأستاذ غربال إلى أن الفرنسيين واجهوا سنة ١٧٩٨ مقاومة خلايا أمة، وأن هذه الخلايا تجمعت فى القرن التاسع عشر فى بناء أمة واحدة. ولم يكشف عن قصده من «خلايا أمة» وبناء أمة من هذه الخلايا ، ولم يوضح الأسباب التى جعلت خلايا أمة تنجح فى مقاومة الفرنسيين والأسباب التى جعلت أمة تخفق فى مقاومة البريطانيين. كان سكان مصر فى نظر بونابرت هم العرب والمماليك والعثمانلية. أما العرب، فى نظره وفى نظر علماء الحملة الذين كتبوا عن سكان مصر، فكانوا أهل البلاد عموماً فى الريف والحضر، وهم عامة الأهليين. وبالإضافة إلى العرب كان يوجد الأقباط، وفى تقدير بونابرت وعلماء الحملة كانوا ينتمون إلى الفراعنة. كما كانت توجد جاليات من بلاد الشام مثل الدماشقة والحلبيين ومن إليهم، ومن

---

(١) انظر عرضاً شاملا لمظاهر التودد ، الذى أبداه الفرنسيون نحو المجتمع المصرى فى بحث لنا ، نوقش فى مؤتمر ألفية القاهرة بجلسة ٣١ من مارس - آذار - سنة ١٩٦٩ ، ونشر كاملا ومستقلا بعنوان «صور من دور الأزهر فى مقاومة الاحتلال الفرنسى لمصر فى أواخر القرن الثامن عشر» مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٩٧١، وهو يقع فى ٢٢٩ صفحة .

المغاربة والأروام واليهود. أما المماليك فلم يطلق فرنسيو الحملة هذه اللفظة باستعمالها اللغوى، بل قصروها على المماليك، الذين تكونت منهم القوات القتالية الخاصة التى تتبع البكوات أو الأمراء المماليك الذى كانوا قد استولوا على أعنة الحكم فى مصر قبيل قدوم الفرنسيين وبخاصة إبرايهم بك الكبير ومراد بك اللذين جعلا من نفسيهما رئيسين مشاركين فى الحكم. أما العثمانلية، فكانوا الأتراك العثمانيين ومن يلحق بهم من شراكسة وتركمان وبقايا الأوجاقات وأرباب بعض المناصب القيادية مثل قاضى القضاة وبعض المتصوفة وطلاب العلم فى رواق الأتراك بالأزهر والذين استقروا فى مصر منذ زمن قديم أو حديث. وما نظن أن الأستاذ غربال كان يعد الجاليات الشامية والمغاربة والأروام واليهود خلايا الأمة المصرية، التى اشتركت فى مقاومة الفرنسيين سوى المغاربة الذين كان الفرنسيون من أمرهم فى شك مريب، بدليل أن سلطات الاحتلال الفرنسى طلبت من المغاربة مغادرة مصر فى منتصف شهر ربيع آخر ١٢١٣ (حوالى ٢٦ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٧٩٨)؛ أى قبل اندلاع ثورة القاهرة الأولى بأقل من شهر. وقد أمهلتهم سلطات الاحتلال ثلاثة أيام للرحيل، ثم مدت لهم المهلة أربعاً وعشرين ساعة [١]. أما إذا كان الأستاذ غربال يقصد بخلايا الأمة طوائف الحرف، التى يطلق عليها الأستاذ برنارد لويس اسم Craft Guilds [٢] فكان أفراد هذه الطوائف هم العرب، أو أولاد العرب، أو عامة الأهلين. وكانت الطوائف جزءاً من الشعب لصيقة به، ولا يعنى وجود الطوائف انقسام الشعب فى مصر إلى خلايا، بل كان أفراد الحرف وعلماء الدين وأرباب الطرق الصوفية هم قوام الشعب وقتذاك .. وكانت الطوائف تشبه إلى حد كبير النقابات فى التاريخ المعاصر مثل نقابات المهندسين والأطباء والمعلمين وغيرها. ولذلك أطلق بعض المؤرخين والباحثين المحدثين على طوائف العصر العثمانى اسم «النقابات» [٣] . والحق أن مصر إبان الحكم العثمانى قد تحددت حدودها ومعالمها ونظمها مما أكسب شعبها كياناً سياسياً ودينياً متكاملاً بحكم تبعيتها للسلطان العثمانى، وهى تبعية ارتكزت أو ما تركزت على الوشيجة الدينية التى كانت أقوى الوشائج التى ربطت الشعب الإسلامى فى مصر بالدوة العثمانية. تأمل قول كبار علماء الأزهر لقائد الحملة الفرنسية الجنرال كليبر عقب إخماد ثورة القاهرة الثانية وقد نعى عليهم انضمامهم إلى جانب الثوار «إن السلطان العثمانى هو سلطاننا القديم وسلطان المسلمين» [٤] فالثوار وهم عامة الشعب وفيهم أفراد الطوائف ومنضماً إليهم علماء الأزهر وكذلك أرباب الطرق الصوفية؛

---

(١) الجبرتى، ج٣، ص ١٩.

(٢) Lewis, B.; The Islamic Gui'ds. In Economic History Review. London, Vol. VIII, 1937, pp. 20 - 37.

(٣) دكتور حسن عثمان، المجمل فى التاريخ المصري، تاريخ مصر فى العهد العثمانى، الباب الثالث، ص ٢٧٢. ودكتور على الجريتلي، تاريخ الصناعة فى مصر إلخ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ – ٢٤.

(٤) الجبرتى، ج٣، ص ١٠٧.

لأن كثيرين من عامة الأهلين كانوا من أتباع هذه الطرق، كانوا جميعاً يشكلون كتلة واحدة متراصة أمام الغزو الفرنسى لأنهم كانوا صميم الشعب، وكانت نشأة معظمهم الأولى متواضعة. والتاريخ يؤيد هذا الرأى.. فقد قاموا قومة رجل واحد يدافعون عن الذمار، وينظمون مقاومة شعبية عنيفة تمثلت فى ثورات وانتقاضات عمت أرجاء البلاد بعد حكم عثمانى دام نيفاً ومائتين وإحدى وثمانين سنة لم يفقد الشعب خلالها حيويته، ولم يطق ذرعاً بحكم السلطان العثمانى. بل كان هدفه الأوحد من هذه الثورات والانتفاضات، كما قال الأستاذ غربال فى بحث آخر له، أن تعود مصر إلى حكم السلطان ولم يكن يهدف إلى استقلال بلاده عن حكم الدولة العثمانية (١) .

أما فيما يختص بالاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢، فكان موقف الشعب على النقيض تماماً من موقفه عن الاحتلال الفرنسى سنة ١٧٩٨، فقد استسلمت الغالبية العظمى من أفراده استسلاماً مخزياً. وقد وقع الاحتلال البريطانى بعد حكم محمد على وأبنائه وحفدته، وهو حكم استمر نحو ٧٧ سنة حتى بدء الاحتلال، لأن هؤلاء الحكام بأساليبهم التعسفية بثوا الإرهاب فى نفوس غالبية الشعب؛ مما يدل على أن مقارنة لإمام الشيخ محمد عبده للحكم العثمانى وحكم أسرة محمد على قامت على أسانيد قوية وصحيحة ودامغة.

* * *

---

(١) محمد شفيق غربال، الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ، ومشروع استقلال مصر فى سنة ١٨٠١، مطبعة المعارف بالفجالة، القاهرة ، سنة ١٩٣٢، ص ٥.

الفصل السادس عشر

تشعب الآراء فى إنجلترا حول تحديد مركز مصر الدولى عند احتلالها

مسئولية السلطان عبد الحميد عن الاحتلال البريطاني لمصر:

لامراء فى أن تخبط السلطان عبد الحميد الثانى فى سياسته تجاه المسألة المصرية وفى إصراره على جعلها مسألة داخلية لاتتدخل فيها الدول الأوروبية الكبر جعله يتحمل نصيبه كاملا فى وقوع الاحتلال البريطانى لمصر، وهى المأساة التى حاقت به والدولة العثمانية ومصر وشعبها والخديو توفيق . ومن أمثلة هذا التخبط امتناعه عن الاشتراك فى مؤتمر الآستانة تسع جلسات متعاقبة سنة ١٨٨٢ وتباطؤه فى إرسال حملة عسكرية عثمانية إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها، والتقرب إلى العرابيين ومنحهم أوسمة تارة، ثم إعلانه عصيان عرابى تارة أخرى، وتودده إلى الخديو توفيق، وانصياعه إلى رغبات بريطانيا ، وغير ذلك ، كل هذا أدى إلى إتاحة فرصة ذهبية أمام بريطانيا لتحقيق حلم ظل يراودها منذ افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية الكبرى سنة ١٨٦٩ وشرائها أسهم مصر فى شركة القناة سنة ١٨٧٥ والارتباكات المالية التى تعرضت لها الحكومة المصرية. ثم كانت هناك مسئولية الخديو توفيق فى إصداره منشورات باللغة العربية إلى الجماهير المصرية، يطالبها بتأييد الزحف البريطانى فى عملياتها القتالية ضد العرابيين، والموقف السلبى الذى اتخذته الدول الأوروبية الكبرى قبيل وفى أثناء القتالى البريطانى العرابى.

تشعب الآراء في إنجلترا حوض وضع الاحتلال في مصر:

أما وقد تم الاحتلال البريطانى لمصر، بعد أن دخلت القوات البريطانية الغازية مدينة القاهرة.. تشعبت الآراء أمام وزارة حزب الأحرار والرأى العام فى إنجلترا حول مستقبل الاحتلال البريطانى لمصر، كان هناك فريق يعارض فكرة الجلاء عن مصر وهو الفريق الاستعمارى وكان له شغف زائد بالاستعمار، ويرى حق بريطانيا فى عدم التخلى عما وضعت عليه يديها. وكان على رأس هذا الفريق الملكة فيكتوريا وولى العهد الأمير إدوارد وانضمت إليه شرائح كثيفة العدد من المجتمع الإنجليزى، تنادت إلى «بريطانيا الأكبر عظمة» Creater Britain وإلى توسع إنجلترا The Expansion of England . وكان من بين هذه الشرائح وزراء من حزبى المحافظين والأحرار ورجال الفكر والسياسة والمؤرخين والطبقات العاملة لأنه

يفتح أمام العمال مجالات واسعة للعمل ويعالج مشكلة البطالة الجمركية فى وجه البضائع الإنجليزية. وقد تأسست فى إنجلترا الجمعية الاتحادية الاستعمارية The Imperial Federation Leageue وكان من أهدافها تنمية المصالح الاستعمارية الإنجليزية وكان من مؤيديها بعض أعلام السياسة الإنجليز. وكانت هناك عوامل أخرى ساعدت على نمو الاستعمار البريطانى، حسبنا أن نذكر من بينها انتشار الصحف الرخيصة بين طبقات الشعب الإنجليزى، وانتشار النظرية البيولوجية السياسية التى تتنادى إلى حق الدول الكبرى فى ابتلاع الدول الصغرى، وأن الشعوب الضعيفة يجب أن تفنى وتموت أمام الدول الكبرى، وكان هذا الفريق يرى ضم مصر نهائياً إلى الممتلكات البريطانية. ولو تم هذا الضم وأرغمت بريطانيا الحكومة العثمانية على قبول هذا الوضع السياسى لمصر، زالت السيادة العثمانية عنها وأصبحت القناة تابعة لبريطانيا على الرغم من أنها تجرى فى أرض مصرية، وتكون بريطانيا فى هذه الحال قد حسمت نهائياً مصير القناة ومستقبل مصر. وهذا الفريق المتطرف فى الاستعمار يرى وضع جميع الدول أمام الأمر الواقع بضم مصر نهائياً إلى بريطانيا فتصبح جزءاً لا يتجزأ من ممتلكاتها، وتكون بريطانيا فى هذه الحال قد أخذت نهائياً وإلى غير رجعة بالرأى القائل بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، التى وافقت الدول الدول الكبرى على ضرورة المحافظة على استقلالها وتماسك ولاياتها فى معاهدة باريس المنعقدة فى ٣٠ من مارس – آذار – سنة ١٨٥٦ (١)، ومعاهدة ضمان استقلال الدولة العثمانية وسلامة ولاياتها والتى وقعتها كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا والدولة العثمانية فى باريس فى ١٥ من أبريل – نيسان – فى السنة ذاتها، واعتبرت أن الاعتداء على هذا الاستقلال أو سلامة ولاياتها يكون سبباً لقيام حالة الحرب casus belli (٢).

وهناك فريق ثان كانت خطوطه السياسية الأساسية تقرب من الفريق الأول، وكان شعاره .. «احكمى يا بريطانيا العالم» وكان يطالب بفرض الحماية البريطانية على مصر وبالتالى عدم الجلاء عنها فى وقت قريب محدد، بل تظل القوات البريطانية فيها ما بقى لبريطانيا نفوذ فى العالم.. فيجب أن تتوطد المصالح البريطانية توطيداً تاماً يضمن «لحضرة صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة وإمبراطورة الهند» التفوق السياسى الدائم على ضفاف وادى النيل: مصر وقناة السويس والسودان وسائر الملحقات المصرية.

وكان هناك فريق ثالث يرى فرض حماية مستورة أو محجبة وغير مباشرة A Veiled

---

(١) انظر نص هذه المعاهدة فى:

Hurewitz, J.; Diplomacy in the Near and Middle East etc., op. cit., volI., pp. 153 - 156.

(٢) المرجع السابق، المجلد ذاته، ص ١٥٦.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن لورد سالزبورى وزير الخارجية فى وزارة ديزرائيلى، كان أول من عصف بمبدأ المحافظة على سلامة الولايات العثمانية حين احتلت بريطانيا جزيرة قبرص فى يونيو ١٨٧٨.

and an Indirect Proteclorate. على مصر، وبذلك تظهر بريطانيا أمام الدول بمظهر الدولة التى تحترم القانون الدولى العام وتراعى حقوق الشعوب. وفى الوقت ذاته تتمتع بحرية كبيرة فى اتخاذ ما تراهو تشاء من إجراءات فى مصر ، وبمضى الزمن تصبح مصر جزءاً من الإمبراطورية البريطانية.

أما الفريق الرابع، فكان يرى أن تجلو بريطانيا عن مصر بشرط أن تحتفظ لنفسها بحق عودة قواتها إلى مصر فى الوقت المناسب، إذا حدث حادث فى مصر أو فى المنطقة المتاخمة يدد السلام فيها. وعلى بريطانيا أن تكون لها سيطرة محكمة على الجيش المصرى ومعظم أجهزة الحكومة .

وكان الفريق الخامس يطالب بما عرف باسم بريطانيا الصغيرة Little England، وكان خطه السياسى أن الأمبراطورية البريطانية قد اتسعت أكثر ما ينبغى لها، وأن هذا الاتساع فى رقعتها سبب لها عديداً من المشكلات السياسية والحربية والاقتصادية مع دول أخرى فى عدة ق ارات، وأن الأجدر بها أن تنصرف إلى معالجة مشكلات داخلية ملحة مثل الإصلاح الدستورى والمشكلة الإيرلندية، وما تفرع عنها من حركات ثورية خارج البرلمان، وكان شعارها «الديناميت خير وسائل الإقناع» ، ولذللك كان من رأى هذا الفريق من الرأى العام الإنجليزى ضرورة الجلاء عن مصر.

أما الفريق السادس فكان يرى أن خير حل للمسألة المصرية ترضى عنه جميع الدول هو أن تعلن بريطانيا حيدة مصر على غرار حيدة بلجيكا أو سويسرا، ولكن هذا الحل كان يتطلب موافقة الدول الكبرى على هذا المركز الجديد لمصر، و إلا فقدت هذه الحيدة قيمتها وأصبحت قصاصة من الورق. وكان وزير الخارجية البريطانية جرانفل يرى فى وقت ما هذا الرأى قبيل دخول الجيش اليبريطانى مدينة القاهرة، وعرض هذا الرأى فعلا على المستشار الألمانى بسمارك. ولكن طالب الأخير، كما تشير الوثائق الألمانية فى ١٣ من سبتمبر ١٨٨٢ بضرورة ضمان الدول الكبرى لهذه الحيدة، وأوضح أن الإمبراطورية الألمانية غير مستعدة للاشتراك فى هذا الضمن؛ لأنه ربما اعترضت على هذه الحيدة إحدى الدول الكبرى، وليس لدى ألمانيا استعداد لخوض غمار حرب من أجل المسألة المصرية [١].

المستشار الألماني يدلي برأي تأخذ به حكومة لندن:

على هذه الأنحاء اختلفت الآراء فى أمر مصير مصر، وقد ناقشت وزارة الأحرار برياسة جلادستون هذه الآراء جميعها واستقر رأيها على بقاء الاحتلال مؤقتاً تحت السيادة

---

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت: المجمل فى التاريخ المصري، القاهرة، ١٩٤٢، ص ص ٤٠١ - ٤٠٢، وله أيضاً كتاب مصر المعاصرة ، القاهرة، ١٩٥٩ ص ص ٣٦ - ٣٨.

العثمانية الشكلية إلى أن تصل إلى حل جديد ، حين تعتقد أنه لا خوف على المصالح الخاصة البريطانية التى تهتم بها وإلى استقرار الأمور فى مصر، وإلى المحافظة على النظم والمصالح الأوروبية فيها وبخاصة مصالح حملة السندات المالية. ويعزى هذا الرأى الذى أُخذت به الوزارة البريطانية إلى المستشار الألمانى بسمارك وكانت له زعامة سياسية على أوروبا فى ذلك الوقت. وكانت وجهة نظره فى الإبقاء على سيادة عثمانية شكلية على مصر هى عدم الإضرار بمركز السلطان فى أرجاء العالم الإسلامى لتمسكه بسياسة الجامعة الإسلامية، وأن مشورته كانت كفيلة فى نظره بأن تجعل السلطان يتردد - إن لم يحجم - عن الانضمام إلى فرنسا وغيرها من الدول الكبرى المعادية لبريطانيا ، فكان رأى بسمارك بمثابة «النور الأخضر» ؛ إذ استطاعت حكومة لندن أن تسير قدماً على هداه لتوطيد دعائم الاحتلال .

مهمة لورد دوفرين فى مصر:

انبثاقاً عن رأى المستشار الألمانى بسمارك، أوفدت الحكومة البريطانية إلى مصر السفير البريطانى فى الآستانة لورد دوفرين ليدرس حالتها ويقدم تقريراً إلى حكومة لندن يتضمن ما ينتهى إليه من آراء ومقترحات ، وكانت مهمته الرسمية إعادة تنظيم مصر بعد أن تم القضاء على الثورة العرابية. أما مهمته الحقيقية فكانت وضع نظام جديد يؤدى إلى دعم واستمرار السيطرة البريطانية عليها، وقد ندبته حكومته لهذه الغاية فى ٣٠ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٨٢ بلقب «مندوب سام» فى مصر.

وكان هذا السفير على حظ موفور من الدهاء السياسى والخبرة العميقة بشئون الدولة العثمانية. أرسلته حكومته فى مايو - آيار - سنة ١٨٨١ سفيراص لها فى الآستانة. وكان هذاا لمنصب يعد وقتذاك من المناصب الرئيسية فى أحداث الثورة العرابية، ومثل حكومته فى مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ لتسوية المسألة المصرية، وكان من أبرز أعضاء هذا المؤتمر، فكان اختياره للسفر إلى القاهرة اختياراً موفقاً إلى أبعد الحدود من وجهة النظر البريطانية. والواقع أن فكرة المستشار الألمانى بسمارك والتى أخذت بها الحكومة البريطانية، ومهمة لورد دوفرين متشابكتان متداخلتان، وإحداهما نتيجة للأخرى. وقد وضع بسمارك القاعدة العامة لسياسة الحكومة البريطانية فى مصر، وأرسى دوفرين تفاصيل هذه القاعدة بحيث غدا تقريره صورة أمينة لسياسة الاحتلال ، وقد أخذت بها وزارة الأحرار برياسة جلادستون جملة وتفصيلاً.

وصل دوفرين الإسكندرية والقاهرة فى ٧ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٨٢ ، وبقى فى مصر زهاء ستة أشهر. ورفع تقريره إلى وزير خارجية بريطانيا لورد جرانفل فى ٦ من فبراير - شباط - سنة ١٨٨٣ ، ولكنه غادر مصر فى شهر مايو - آيار - سنة ١٨٨٣ عائداً إلى مقر منصبه الرسمى فى الآستانة .

استقبال رسمي للسفير في الإسكندرية والقاهرة:

أعد الإنجليز بالاتفاق مع الحكومة المصرية استقبالا رسمياً فخماً للسفير لدى وصوله إلى الإسكندرية والقاهرة. وأطلقت البارجة المصرية «محمد على» مدافعها تحية له، واستقبله محافظ الثغر أحمد رأفت باشا، ومأمور الضبطية عثمان عرفي بك[1] ، ولفيف من ضباط جيش الاحتلال . وبعد أن تناول طعام الغذاء فى قصر رأس التين مع مستقبليه، استقل قطاراً خاصاً إلى القاهرة، فبلغها بعد الغروب بساعة، وكان فى استقباله بالمحطة كبير رجال التشريفات على ذو الفقار باشا نائباً عن الخديو، وكذلك رئيس مجلس النظار شريف باشا، ولفيف من كبار موظفى الحكومة، وقنصل بريطانيا العام إدوارد مالت، والقائد العام لجيش الاحتلال الجنرال أليزون وضباط هذا الجيش، وبعد أن حيا مستقبليه مبدئاً بالقنصل البريطانى العام استقل عربة ركب إلى جانبه فيها ذو الفقار باشا، واستقلت عقيلة السفير عربة أخرى، صحبها فيها القنصل العام، وذهبوا إلى قصر النزهة بشبرا حيث أعد لإقامته[2] .

وتبادل الطرفان الزيارة التقليدية ، فذهب السفير فى ضحى اليوم التالى لوصوله إلى القاهرة إلى قصر الجزيرة فى موكب رسمى، يحمل طابع الاحتلال ؛ إذ كانت كوكبة من الفرسان الإنجليز تحف به. وكان يصحبه قنصل بريطانيا العام، وزكى بك التشريفاتى، والسكرتيران الأول والثانى للسفير. وقابلهم ا لخديو بمزيد من الحفاوة وأثنى السفير على الخديو، وأوضح له أنه يظفر بتقدير أوروبا العميق ؛ نتيجة تمسكه بالحزم والثبات فى أثناء الثورة العرابية. وأطلقت المدافع للسفير تحية له من القلعة عند تحركه من قصر النزهة وعند عودته إليه. وفى الساعة السادسة من مساء اليوم ذاته رد له الخديو الزيارة فى قصر النزهة، ويلاحظ أن لورد دوفرين كان أول شخصية بريطانية رسمية تزور مصر بعد الاحتلال ، وتبادل السفير الزيارة مع رئيس مجلس النظار شريف باشا فى جو ودى أيضاً[3] .

تقرير لورد دوفرين :

بدأ السفير مهمته فى جو هادىء .. ولم يكن فى مصر معقب على اتجاهاته وآرائه وملاحظاته . ولذلك جاء تقريره متضمناً السياسة التى يجدر بإنجلترا فى تقديره الالتزام بها طوال سنوات الاحتلال، وتقوم على عدم توقيت موعد الجلاء، وبالتالى بقاء جيش الاحتلال إلى أجل غير مسمى، وتعيين طائفة من الموظفين الإنجليز، فى مناصب قيادية فى معظم النظارات

---

(١) مأمور الضبطية هو التعبير القديم لمنصب الحكمدار، ثم استبدل بهذا الاسم الأخير اسم آخر، هو مدير الأمن بعد إدخال نظام الحكم المحلى .

(٢) هو حالياً مبنى المدرسة التوفيقية الثانوية أو المدرسة الثانوية بشبرا .

(٣) جـريـدة Le Moniteur Egyptien فى عددها الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٨٨٢، وجريدة الوقائع المصرية، عدد ٩ من نوفمبر سنة ١٨٨٢.

والمصالح الحكومية ؛ بحيث يكون الموظفون المصريون خاضعين لهم، ولا يبرمون أمراً إلا بموافقتهم.. وفوق ذلك يلتزم النظار التزاماً دقيقاً بنصائح حكومة لندن، وتنفيذ عدد من المشروعات تستهدف انفراد إنجلترا بالنفوذ فى مصر.

وفى مستهل التقرير، قال السفير إنه لاينصح بأن تتولى إنجلترا حكم مصر حكماً مباشراً منعاً لإثارة سخط المصريين من جهة، وتعريض مصر للدسائس والمؤامرات الخارجية والداخلية من جهة أخرى، فتضطر إنجلترا إما إلى الجلاء بشروط مهينة ، وإما إلى ضمها إلى الممتلكات البريطانية، وتواجه إنجلترا معارضة قوية من الدول الغاضبة بسبب هذا الضم. واستطرد قائلا إن الطريقة المثلى هى الاكتفاء بنصيب فى السيطرة على مصر وإعداد المصريين؛ لأن يحكموا أنفسهم فى ظل الصداقة البريطانية. وهى عبارة ملتوية وخلابة فى الوقت ذاته، ولكن يتضح رأيه من ثنايا التقرير، وهو الرغبة فى فرض نظام الحماية المقنعة أى تنفيذ النصائح البريطانية الإجبارية .

تكلم السفير عن الجيش المصرى، فطالب بإلغاء بقية جيش العرابيين وإنشاء جيش مصرى جديد محدود العدد والتسليح، وتذرع بمبررات تثير السخرية. وكان هدفه تجريد مصر من أى قوات كثيفة العدد كاملة التسليح ، على أن يتولى قيادة الجيش الجديد قائد إنجليزى لفترة زمنية لم يحددها السفير فى تقريره، على أن يساعده لفيف من الضباط الإنجليز يشغلون المناصب القيادية فى الجيش. وجعل مهمته مقصورة على اختصاصات تشبه اختصاصات قوات الأمن المركزى فى الوقت الحاضر (١٩٨٥) ، وسنشير إلى موضوع الجيش عند كلامنا عن الأهداف العاجلة للاحتلال [١] ، وحسبنا أن نذكر هنا أن الجيش كان من أول الموضوعات التى امتدت إليها يد السفير .

وتعرض لنظام الشرطة ، وبذا وضع قواتها تحت إمرة مفتش عام إنجليزى، ومساعد له من الإنجليز أيضاً، ويعاونهما بعض المفتشين الإنجليز ينتشرون فى أرجاء البلاد.

وتناول موضوع النظام النيابى ، فقال إن مصر ليست كفؤاً لأن يكون لها مجلس نواب وحكومة ديموقراطية ، واستند فى هذا الرأى إلى أسباب واهية. وابتكر نظاماً نيابياً آخر قوامه ثلاث هيئات، هى: مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ومجالس المديريات. وذكر فى تقريره أنه وضع هذا النظام لتمكين المصريين من أن يحيوا حياتهم التى ألفوها، وأن يديروا حكومتهم. ومما تجدر الإشارة إليه أن القانون الجديد قد صدر فى أول مايو – آيار – سنة ١٨٨٣؛ طبقاً للمبادئ التى أرسى السفير قواعدها فى تقريره قبل أن يغادر مصر؛ لأنه كان حريصاً على أن يرى رأى العين أن مقترحاته قد أخذت طريقها إلى التنفيذ الفورى، وكانت

(١) انظر الفصل التالى .

الحكومة البريطانية لاتستطيع إرجاء النظر فيها إلى أن يفرغ السفير من وضع تقريره؛ مما يدل على أن اتصالات مباشرة ومكثفة كانت تتم بصفة مستمرة بين وزير الخارجية البريطانية لورد جرانفل والسفير لورد دوفرين.

وانتقل إلى موضوع القضاء، فأشار إلى صدور لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة التى تقررت فى ١٧ من نوفمبر -تشرين ثان – سنة ١٨٨١ قبل الاحتلال. وقال إن تنفيذها قد تعطل بسبب نشوب الثورة العرابية، وإن اللجنة التى وضعت هذه اللائحة قد استأنفت عملها وأدت القوانين الجديدة، وكان من رأيه تطعيم المحاكم الجديدة بالعنصر الأوروبى وإسناد منصب النائب العام إلى محام إنجليزى. واستجاب الخديو لرغبة السفير، فعين سير بنسون ماكسويل Sir Benson Maxwell نائباً عاماً لدى المحاكم الأهلية فى ٢٤ من مارس – آذار – سنة ١٨٨٣ بدلاً من إسماعيل يسرى باشا. وكان السفير لايزال فى مصر.

وحمل السفير فى تقريره على المحاكم المختلطة فى مصر، على الرغم من توافر العنصر الأوروبى فيها من مستشارين وقضاة ومحامين، وكان ذلك عند شرحه سوء أحوال الفلاحين، فقال إن هذه المحاكم المختلطة، وقد أنشئت سنة ١٨٧٦ كانت أداة فظيعة لضرب الذلة والمسكنة على الأهلين من الوجهة الاقتصادية؛ لأنها سنت حكم القانون الأوروبى الشخصى لمجتمع لايزال إلى حد كبير فى حال هى أشبه بالبداوة الأولى والحكومة الأبوية الفطرية. وأوضح السفير ما كان لهذا القانون من الآثار السيئة، فقال «لم يكن فيما مضى – أى قبل إنشاء المحاكم المختلطة – بيد الدائن سلاح نزع ملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة، ولا تجيز الشريعة الإسلامية أن يحكم عليه غيابياً. وكان إدخال القانون الإنجليزى فى الهند قد خول الدائن سلطة جديدة، فكذلك كان إنشاء المحاكم المختلطة فى مصر.. فإنه من جهة أوجد رغبة قوية لدى الفلاح فى الاستدانة، إذ أصبحت أملاكه ضمانة قانونية لديونه، ومن جهة أخرى جعل للدائن حقاً هلائلاً يسهل إنفاذه، ألا وهو حق بيع أملاك المدين متى ثقلت عليه ديونه ، وعجز عن سدادها. ونجم عن ذلك أن زادت ديون الفلاحين خلال السنوات التى تلت إنشاء المحاكم المختلطة حتى ذلك الوقت (١٨٨٢) زيادة رهيبة، ونشر فى التقرير بعض الأرقام التى تثبت هذه الظاهرة، فقد زادت الأموال المدونة فى قوائم الرهن من نصف مليون جنيه إلى سبعة ملايين جنيه ، منها خمسة ملايين جنيه خاصة بالفلاحين. ويضاف إليها ما عليهم من ديون لمرابى القرى، وقدرها السفير بمقدار يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين جنيه. وذكر السفير أن المحاكم المختلطة ترعى بغير حق مصالح الدائنين، وانتقلت بسبب هذا التحيز ملكية أراض زراعية شاسعة إلى الأجانب، واقترح كعلاج لصيانة صغار الفلاحين منع البيع الجبرى وفاءً للديون إلا فى مقدار محدود من أطيانهم، ويبقى الباقى محفوظاً لهم، ليعتمدوا عليه فى معيشتهم، كما حبذ إنشاء بنوك زراعية تقدم القروض إلى المزارعين بفائدة ١٢ ٪ ، ولا يتجاوز

القرض ٧٥٪ من قيمة الأطيان المرهونة .

وعرض لأعمال الرى والأشغال العمومية، وذكر دوفرين أن هناك تشابهاً بين نظامى الرى فى مصر والهند. ونصح بأن تستعير الحكومة المصرية مهندساً بريطانياً كبيراً ممن مارسوا أعمال الرى فى الهند، تعهد إليه بكل ما يتعلق بمسائل الرى فى مصر. وحبذ أيضاً تعيين مفتشين بريطانيين للرى، على أن يكونوا من مستوى عال، وبإيعازه - كالعادة - أصدر الخديو مرسوماً فى ١٥ من مايو - آيار - سنة ١٨٨٣ بتعيين الكولونيل كولن سكوت مونكريف Colin Scott Moncrieff مفتشاً عاماً للرى فى نظارة الأشغال العمومية .

وتكلم دوفرين عن نظام السخرة لارتباطه الوثيق بموضوع الرى.. فقال إنه نظام موغل فى القدم فى مصر، إذ كان الفلاحون يؤخذون بالإكراه لحراسة جسور النيل وترعه إذا كان الفيضان عالياً يتهدد البلاد بالغرق، كما كانوا يكرهون على تطهير الترع من الطمى عندما تنحسر مياه الفيضان. وكان الفلاحون يقومون بكلا العملين بالمجان ، ثم توسع ولاة الأمور فطبقوا هذا النظام على مزارعهم ومصالحهم الشخصية وراء ستار الضرورة العامة. وكان يستوى فى هذا الانحراف الحاكم الكبير وهبوطاً إلى شيخ القرية، وارتاب دوفرين فى فائدة جهود سلطات الاحتلال لإلغاء نظام السخرة. فقال «إنه لسوء الحظ من المساوئ التى يستحيل القضاء عليها قضاء مبرماً» ، وكل الذى رجاه أنه «بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيماً علمياً ... سيهبط عدد المسخرين إلى نصف ما هو عليه الآن» .

وانتقل إلى الكرباج فقال إنه وسيلة يلجأ إليها شيوخ القرى وغيرهم من رجال الإدارة كنوع من التعذيب البدنى؛ لإكراه بعض الأفراد على الاعتراف باشتراكهم فى أعمال يعاقب عليها القانون، كما كان الكرباج يستخدم فى جباية الضرائب. فكان الكرباج كالسخرة نظاماً قديماً همجياً.. ولذلك كان إلغاء استخدام الكرباج موضع عناية مبكرة من دوفرين عقب وصوله إلى القاهرة فى ٧ من نوفمبر ١٨٨٢ ؛ فأمر بإصدار أمر عال أو منشور سنة ١٨٨٣ بمنع ا ستخدام الكرباج، وكتب عنه فى تقريره قائلا «لا أرى فى هذا العمل إلا دليلا على أنه قد سرى فى إدارة البلاد الأهلية روح أكثر إنسانية وحضارة» .

وتناول دوفرين فى تقريره النظام المالى والدائرة السنية والدومين ومصلحة التاريخ (المساحة) وشرح نظام التعليم العام فى مصر.

وتكلم عن السودان .. وكانت الثورة المهدية فى عنفوانها، وقوات المهدى تحاصر الأبيض عاصمة كردفان فى يناير ١٨٨٣ ، وأشار إلى ما كان ينصح به البعض الحكومة المصرية بالتخلى عن السودان . وتوقع السفير أن ترفض مصر هذه النصيحة؛ لأنها فى حاجة إلى استبقاء أملاكها فى وادى النيل على طول مجراه، ثم تكلم عن الثورة المهدية وأرجع أسبابها إلى سوء الإدارة المصرية.

وأشار في ختام تقريره إلى المصاعب المالية والاقتصادية التي تواجهها مصر ، وذهب رأياً إلى أن موظفي الحكومة المصريين لايستطيعون التصدي لهذه الصعاب، دون إرشاد الإنجليز ومساعدتهم ، وأنه يعارض جلاء قوات الاحتلال، قبل أن يتم علاج المصاعب التي تحيط بمصر(١) .

* * *

كان لورد دوفرين الشخصية البريطانية الأولى في مصر في أثناء وجوده فيها. فهو سفير دولته في الآستانة. وهو يحمل بسبب مهمته لقب مندوب سام، وهو يعد رئيساً لوكلاء بريطانيا في الولايات العثمانية في منطقة الشرق الأدنى. وبهذه الصفات كانت الأبواب مفتحة له للاتصال المباشر بالخديو والنظار وغيرهم، واستطاع أن يصل إلى الوثائق المودعة في محفوظات الحكومة ويستقي منها المعلومات والاحصائيات التي حفل بها تقريره. كما كانت تحت تصرفه وثائق دار القنصلية البريطانية العامة في القاهرة، وكان يتصل اتصالا مباشراً بكبار المسئولين المصريين لإملاء إرادته عليهم. وعلى سبيل المثال تدخل في محاكمة زعماء الثورة العرابية واشترط ألا يعدم أحد منهم إلا بعد موافقة السلطات الإنجليزية. وأبدى عطفاً خاصاً على زعيم الثورة وقادتها شارز ولسن Sir Charles Wilson المندوب البريطاني لحضور جلسات التحقيق بإبداء رأيه في التهم الموجهة إلى عرابي وزملائه . وكان منسوباً إليهم الاشتراك في مذبحة الإسكندرية وحريقها ونهبها بالإضافة إلى جريمة العصيان. وقد أخذت لجنة التحقيق بهذا الرأي واقتصرت محاكمتهم على جريمة العصيان. وبلغ من تدخل دوفرين أن طلب من النظار المحافظة على حياة عرابي وحال دون إعدامه، وهدد الخديو والنظار إذا حاق به سوء . واستقر رأى دوفرين – بالاتفاق مع المحامين – على أن يصدر حكم الإعدام ثم يصدر أمر من الخديو بالنفي المؤبد ، وأن يتلى حكم الإعدام وأمر النفي في الجلسة ذاتها. وفي الجلسة التي عقدتها المحكمة العسكرية يوم ٣ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٨٢ صدر الحكم بإعدام عرابي ثم قرئ في الجلسة ذاتها الأمر الخديوي بتعديل الحكم إلى النفي المؤبد. وحوكم ستة من زعماء الثورة في ٧ و١٠ من ديسمبر ١٨٨٢ ، وصدرت عليهم أحكام بالإعدام ثم الأوامر الخديوية بتعديل هذه الأحكام إلى النفي المؤبد (٢).

دراسة نقدية لتقرير لورد دوفرين :

لم يغادر تقرير لورد دوفرين صغيرة ولا كبيرة، إلا وتعرض لها بالنقد وإبداء آرائه

---

(١) نشرت الحكومة البريطانية تقرير لورد دوفرين في :

Blue Book; No. 5, 1883.

(٢) بلنت ويلفريد : التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر . النسخة المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٩.
والرافعي : الثورة العرابية إلخ ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦١ – ٤٩٦.

واقتراحاته عليها. ويغلب على التقرير فى كثير من مواطنه المتناقضات، وكشف فى تقريره عن عقلية استعمارية صارخة . ولا غرو.. فإن الاستعمار كان لا يزال فى أوجه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن التالى حسبما ذكرنا من قبل (١) . احتضن مبدأ الاحتلال المؤقت، وهو تعبير دبلوماسى ذاع استخدامه فى هذه الفترة فى السياسة الدولية، فأعلنت بريطانيا أن احتلالها جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ ، إنما هو احتلال مؤقت.. حتى إذا قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، أعلنت بريطانيا ضم الجزيرة إليها اعتباراً من ١٥ من نوفمبر - تشرين ثان- سنة ١٩١٤ (٢) واعترفت تركيا بهذا الضم فيما بعد فى معاهدة لوزان (٢٤ من يوليو - تموز- سنة ١٩٢٣ المادة ٢٠)، وكذلك فعلت النمسا والمجر عند احتلالهما ولايتى البوسنة والهرسك فى ذات العام بمقتضى قرار مؤتمر برلين لسنة ١٨٧٨ (المادة ٢٥) . ولما وقع الانقلاب العسكرى الدستورى فى الدولة العثمانية سنة ١٩٠٨ أعلنت الإمبراطورية النمساوية المجرية ضم ولايتى البوسنة والهرسك إليها (٣) ، ثم أعلنت فرنسا أن احتلالها تونس سنة ١٨٨١ هو احتلال مؤقت(٤). وجاء دور بريطانيا، فأعلنت أن احتلالها مصر هو احتلال مؤقت ، ولم يحدد دوفرين فترة زمنية معينة لجلاء القوات البريطانية عن مصر .

وبينما نصح دوفرين بألا تتولى إنجلترا حكم مصر حكماً مباشراً لأسباب قوية أبداها ، إذا به يقع فى تضارب ، إذ قال إن مصر ليست لأن يكون لها مجلس نواب ولا حكومة ديموقراطية وابتكر لها نظاماً نيابياً هزيلا مجرداً من السلطة، وتمثل فى إنشاء ثلاث هيئات، هى: مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية، ومجالس المديريات لتكون هذه الهيئات ستاراً يوارى سوأة الحكم المطلق الذى أعيد إلى الخديو والذى أصبح فى الواقع حكماً استبدادياً إنجليزياً (٥) ، وكتب دوفرين يدافع عن النظام النيابى الجديد «لقد رغبنا أن يحيا المصريون حياتهم التى ألفوها وأن يديروا حكومتهم من غير أن يعوقهم عن ذلك شاغل خارجى ما» (٦). ومعنى ذلك أن هذا النظام ليس له أن يتعرض للمسائل الخارجية، وأن اختصاصاته فى المسائل الداخلية فى أضيق

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل التاسع .

(٢) انظر ما جاء فى هذه الدراسة ، ج٢ ، الفصل العاشر . وانظر أيضاً .Miller, w ، ص ٥٢٤، ٥٤٢.

(٣) انظر ما جاء فى هذه الدراسة ، ج ٢، الفصل العاشر ، وانظر أيضاً :

Bernard, L., The Emergence of etc., op. cit., p. 214.

(٤) انظر النص الكامل لمعاهدة باردو، التى فرضتها فرنسا على تونس، ووقعها محمد الصادق باى والجنرال بريار فى ١٢ من مايو - آيار - سنة ١٨٨١، الفقرة الثانية من البند الثاني، فى : دكتور نقولا زيادة ، تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ - ١٩٣٤ ، ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٥) Rothstein, Th.; Egypt's Ruin.

النسخة المعربة ، ص ٢٣٦ وحاشيتها رقم ٢ .

(٦) الكتاب الأزرق رقم ٢ لسنة ١٨٨٢ ، ص ٣٠.

نطاق ممكن ؛ لأنه ليس له الحق فى إجازة أى قانون بل يبدى رأيه فيما تعرضه عليه الحكومة من تشريعات قانونية، وللحكومة بعد ذلك أن توافق على القانون أو ترفضه . وقد وصف أحد أعضاء مجلس العموم ، وهو مستر لابوشير؛ هذا النظام النيابى بأنه «صورة كاذبة للحكم الدستورى أجيد رسمها» (١).

وطالب دوفرين بإدخال العنصر الأوروبى فى المحاكم الأهلية الجديدة، فى حين أنه نعى فى تقريره على المحاكم المختلطة فى مصر تحاملها على المصريين ومراعاتها بغير حق المتقاضين الأجانب، على الرغم من الكثرة العددية للمستشارين والقضاة الأوروبيين فى المحاكم المختلطة .

وحبذت الاستعانة بموظفين إنجليز يمارسون أعمال الرى فى نظارة الأشغال العمومية بدلا من المصريين، استناداً إلى وجود تشابه بين نظامى الرى فى مصر والهند ، وطالب بتوسيع تطبيق هذا المبدأ بتعيين مفتشين إنجليز للرى فى أرجاء مصر. وقد دحض هذه الفرية وهى وجود تشابه بين نظامى الرى فى مصر والهند مؤرخ هو روتشتين عاصر هذه الفترة، فقال «كم من مال وجهد أضاعتهما هباء فى أوائل الاحتلال تجارب لم تنجح لقيامها على آراء جلبت من الهند التى تختلف أحوالها عن أحوال مصر» . وقد تعرض هذا المؤلف لموضوع الفروق بين نظام الرى فى كل من مصر والهند، وبسط الأخطاء التى وقعت فيها سلطات الاحتلال فى مصر وهى فى صدد تنفيذ مشروعات الرى والخسائر المالية الفادحة ، التى تعرضت لها الخزانة المصرية . وخلص رأياً إلى أن النجاح الذى قام به الإنجليز فى مجال الرى كان نجاحاً سطحياً(٢).

ومجمل القول إن تقرير لورد دوفرين جاء بحماية مقنعة، تفرض على مصر وقد بسط هذا الرأى تارة فى عبارات صريحة ، وتارة أخرى بين ثنايا السطور .

بريطانيا تلجأ إلى أسلوب النصائح الإجبارية فى علاقاتها مع الحكومة المصرية:

أشار المستشار الألمانى بسمارك ، بعد أن تم احتلال مصر، على وزارة الخارجية البريطانية بالإبقاء على السيادة العثمانية على مصر، مع العمل على تثبيت دعائم الاحتلال البريطانى، وقد لقيت هذه المشورة قبولا من وزير الخارجية لورد جرانفل . وبذلك ظلت مصر من ناحية القانون الدولى العام ولاية عثمانية، وظل السلطان صاحب السيادة عليها وإن كانت

(١) Hànsard's Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 276, 1883, p. 1310.

(٢) Rothstein, Th.; Egypt's Ruin.

النسخة المصرية ، ص ٣٠٣ وهامشها ، ٣٠٤ وهامشها ، ٣٠٥.

سيادة اسمية محدودة، تمثلت فى قيام مصر بدفع الجزية السنوية المقررة عليها للباب العالى، وتعيين قاضى القضاة وفى بعض مظاهر شكلية مثل الدعاء للسلطان فى خطب أيام الجمعة وفى صلاة عيد الفطر وعيد الأضحى، وسك العملة باسمه والإبقاء على العلم التركى علماً رسمياً لمصر. والواقع أنه لم يكن فى مكنة بريطانيا بمفردها – ودون أن تستهدف لمعارضة معظم الدول الكبرى – أن تغير من مركز مصر القانونى، الذى كان قد تقرر فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ على وضع معين من الاستقلال الذاتى داخل نطاق الدولة العثمانية. وأصبح مركز مصر القانونى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ ذا وضع دولى شاذ: ولاية عثمانية ذات مركز خاص تحتلها بريطانيا، ويذكر لورد ملنر أنه لم يكن فى مقدور الحكومة البريطانية سنة ١٨٨٢ أن تعلن الحماية السافرة على مصر ، أو أن تطلب إلى الدول الأخرى الاعتراف بمثل هذه الحماية، فلجأت إلى بسط حماية مقنعة إلى أجل غير مسمى. ومارست فى ظلال هذا النظام سلطات واسعة لا حدود لها (١) . ولذلك عملت الأخيرة على استرضاء الدول الكبرى، ومن ثمَ لجأت إلى سياسة النصائح الإلزامية مع الحكومة المصرية، وهو تعبير دبلوماسى مهذب وإن كان لا يخلو من سخرية لاذعة ، استخدمه لورد جرانفل وهو يرسى قواعد السياسة البريطانية فى مصر بعد الاحتلال . وقصد بهذا التعبير أوامر إجبارية يلتزم بتنفيذها النظار المصريون ومن إليهم من كبار الموظفين.. فإذا رفض أحدهم أو امتنع عن تنفيذ نصيحة بريطانية، كان عليه أن يستقيل فوراً.

برقية بريطانيا في ٣ من يناير ١٨٨٣:

كانت من أولى محاولات بريطانيا فى هذا الصدد البرقية، التى أرسلها جرانفل إلى الدول الأوروبية وإلى الحكومة المصرية فى ٣ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٣ . ولم تكن قد مضت أربعة أشهر على دخول القوات البريطانية مدينة القاهرة، وأوضح جرانفل فى هذه البرقية مركز بريطانيا فى مصر عقب الاحتلال، فقال إن مجرى الحوادث فى مصر قد ألقى على عاتق الحكومة البريطانية عبئاً ثقيلا، كانت تود عن طيب خاطر أن الدول الأخرى قد شاركتها فيه، وهو «القضاء على الثورة العسكرية فى مصر وإعادة الأمن والنظام إلى هذا الإقليم» ، وقال إن الحكومة البريطانية قد نجحت فى القيام بهذا العمل. وعلى الرغم من أن قوة بريطانية لاتزال باقية فى مصر لصيانة النظام العام، تعتزم الحكومة البريطانية سحبها حالما تسمح بذلك حالة البلاد، وتستطيع تنظيم الوسائل المناسبة لتثبيت سلطة الخديو. وإلى أن يحين ذلك.. فإن مركز الحكومة البريطانية تجاه خديو مصر يفرض عليها واجب بذل نصائح تستهدف

---

(١) انظر:

Milner Lord, Alfred; England in Egypt, London, 1893, p. 28.

التأكد من أن النظام الذى يوضح سيكون مرضياً ويحتوى على عناصر الاستقرار والنظام (١) .

قسمت البرقية مسائل مصر إلى قسمين : مسائل خارجية وأخرى داخلية. وقال جرانفل عن المسائل الأولى إنها تمس الدول الأوروبية الكبرى وتخضع لموافقة هذه الدول، واستعرضت البرقية هذه المسائل، وكانت على حسب ترتيب ورودها : قناة السويس ، وقانون التصفية، وهو قانون اشتركت الدول الأوروبية فى وضعه، وصدر به مرسوم من الخديو توفيق فى ١٧ من يوليو- تموز – سنة ١٨٨١ قبل الاحتلال، واقترح إدخال تعديلات عليه لا تمس مصالح أصحاب الديون ولكنها تهدف إلى الاقتصاد فى النفقات، وطلب مساواة الأجانب بالمصريين فى دفع الضرائب ، وتعديل نظام المحاكم المختلطة . وانتقل جرانفل فى برقيته بعد ذلك إلى المسائل الداخلية، فتكلم عن إعادة تنظيم الجيش المصرى والشرطة، وقال إن الحكومة البريطانية ترى لدواعى الاقتصاد فى النفقات أن يكون الجيش المصرى الجديد قليل العدد. وقرر أن الخديو توفيق ونظاره قد أبدوا رغبة قوية فى شغل مناصب معينة فى الجيش بضباط إنجليز، وأن الحكومة البريطانية قد استجابت لهذه الرغبة، ثم أشار إلى إلغاء نظام الرقابة المالية الثنائية وتمسح بالحكومة المصرية، فهى التى قدمت مذكرة فى هذا الموضوع، وطلبت فيها إلغاء هذه الرقابة وتعيين موظف أوروبى يعمل مستشاراً مالياً للخديو. وقال إن الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على هذا الاقتراح، وإنها ترغب فى أن توافق الحكومة الفرنسية عليه. كما تعرض جرانفل إلى إصلاح القضاء الوطنى ، وإلى رغبة بريطانيا فى إلغاء الرقيق كنظام ، وتجارة كسلعة .. ثم ناقش أخيراً مسألة النظم السياسية فى مصر ووجهة نظر حكومته فى إقامتها .

واختتم جرانفل برقيته بهذه العبارة «إن حكومة حضرة صاحبة الجلالة أرادت أن تقدم معلومات كاملة للدول الكبرى عن هذه المسائل، التى تتصل اتصالا مباشراً بالأمن والنظام الاجتماعى فى مصر. وإنها تعتقد بناء على ذلك أن واجبها هو تقديم النصائح للخديو عن أفضل أسلوب يمارس به سلطته، وهى تأمل أن تكون الروح التى أملت عليها هذا النهج متماشية مع آراء الحكومات الأخرى التى تهتم برخاء هذا الإقليم» .

وقبل أن نتعرض للدراسة التحليلية لبرقية جرانفل، نعود إلى الجزء الذى ورد بها ، والخاص بقناة السويس؛ لأن هذا الجزء كان الركيزة الأساسية التى استندت إليها بريطانيا فى معارضتها لتدويل قناة السويس . ونورد هنا ترجمتنا الحرفية لهذا الجزء :

«كان من إحدى نتائج الأحداث القريبة أن اتجه اهتمام خاص إلى قناة السويس :

أولا : بسبب الخطر الذى كان مهدداً لها خلال النجاح القصير المدى الذى ظفرت به الثورة العرابية .

---

(١) Hurewitz, J. C., Diplomacy etc, op. cit., vl. 1, pp. 197 - 199.

ثانيـــاً : كنتيجة لاحتلال القوات البريطانية للقناة باسم الخديو ، واستخدام هذه القوات للقناة كقاعدة للعمليات التى اتخذت نيابة عن سموه وتأييداً لسلطته.

ثالثـاً: بسبب الموقف الذى اتخذته إدارة شركة قناة السويس وضباطها فى فترة حرجة فى أثناء الحملة .

«وبالنسبة للنقطتين الأوليين تعتقد حكومة حضرة صاحبة الجلالة أن حرية الملاحة فى القناة فى كل الأوقات، وعدم عرقلتها، ومنع سدها، والحيلولة دون الإضرار بها، مسائل تهم جميع الشعوب . ومن المعترف به عموماً أن الإجراءات التى اتخذتها حكومة حضرة صاحبة الجلالة لحماية الملاحة واستخدام القناة نيابة عن حاكم الإقليم؛ بقصد استعادة سلطته، لا تتعارض بأى حال من الأحوال مع هذا المبدأ العام .

«ولتقرير مركز القناة فى المستقبل على أساس أكثر وضوحاً، وللحيلولة دون ما قد يقع من أخطار محتملة، ترى حكومة حضرة صاحبة الجلالة أنه من المفيد الوصول إلى اتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الأغراض على أساس معين، وتدعى الشعوب الأخرى للانضمام إليها فيما بعد.

دراسة تحليلية لبرقية جرانفل فى ٣ من يناير ١٨٨٣ ونتائجها :

انطوت برقية وزير خارجية بريطانيا جرانفل على سياسة الخداع والتضليل من جانب الحكومة البريطانية شعوراً منها بعدم شرعية الاحتلال وضعف مركزها الرسمى فى مصر؛ إذ دخلت البلاد بغياً وعدواناً . وأكدت أن احتلالها هو احتلال مؤقت، ينتهى بإعادة الأمن والنظام إلى مصر، وتوطيد سلطة الخديو ، والاعتراف بالسيادة العثمانية على البلاد. وإدخال عدة مشروعات إصلاحية فى حكومة مصر ونظامها الاجتماعى، ولم تحدد المدة اللازمة لتنفيذها مما يجعل الاحتلال يطول فترة ليست قصيرة.

وهذه معظمها أراجيف.. فقد أبقت بريطانيا السيادة العثمانية رسمياً على مصر حتى سنة١٩١٤ ، وسعت إلى جعل الروابط بين الدولة العثمانية ومصر تزداد وهناً على وهن، ثم استبدلت الحماية السافرة بالاحتلال المؤقت، ثم منحت مصر، تحت وطأة نمو الحركة القومية المصرية، استقلالا مزيفاً تحت مختلف الأسماء والأشكال ، وظل جنودها يحتلون مصر أكثر من

(١) نشر نص البرقية فى :

Great Britain, Parliamentary Papers, 1883, vol. 83, pp. 38 - 40.

Hallberg Ch.; The Suez Canal etc. op. cit., chaps. 16 & 17.

Headlam; Morley; Studies in Diplomatic History. Chap. 3.

de Freycinet; Question d'Egypte. op. cit., pp. 230 - 253.

Cocheris, J.; La Situation Incrnationale de l'Egypte et de Soudain. chaps 5 - 6.

ثلاثة وسبعين عاماً حتى تم جلاؤهم عنها فى ١٣ من يونيو - حزيران - سنة ١٩٥٦، وحتى هذا الجلاء الذى تم يومذاك كان جلاء مشروطاً بعودة القوات البريطانية لاحتلال قاعدة قناة السويس فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة من الخارج على مصر، أو على إحدى الدول العربية المشتركة مع مصر فى ميثاق الضمان الجماعى أو على الجمهورية التركية.

كانت هذه البرقية محاولة دبلوماسية لاسترضاء الدول الأوروبية الكبرى بما فيها الدولة العثمانية وإيهامها بأن الاحتلال البريطانى لمصر، فضلا عن أنه احتلال مؤقت، لا يعنى أن تسيطر بريطانيا على قناة السويس أو تستغلها لصالحها الخاص. وكان هدف لورد جرانفل من هذه المحاولة الدبلوماسية واضحاً.. فإذا اعتقدت الدول الكبرى أن تأمين حرية الملاحة فى القناة لجميع السفن فى كل الأوقات هو غاية تسعى إليها بريطانيا مشتركة مع مجموعة الدول الكبرى، فإن هذه الدول لن تسأل بريطانيا إلحافاً الجلاء عن مصر وتحديد موعد لهذا الجلاء. والحقيقة التى لا مراء فيها أن بريطانيا كانت تعلن غير ما تضمر وتظهر غير ما تبطن.. فالاحتلال المؤقت استطال حسبما ذكرنا أكثر من ثلاث وسبعين سنة. واتفاقية قناة السويس ما طلت فى عقدها ست سنوات لأنها أرادت أن تخضع الاتفاقية المقترحة لخدمة مصالحها الاستعمارية فى أفريقية وآسيا وأستراليشيا . ولما وقعت عليها فى ٢٩ من اكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٨٨ تحت ضغط الدبلوماسية الفرنسية، قرنت توقيعها بتحفظ على الاتفاقية أوقف تنفيذها حتى اضطرتها الظروف الدولية إلى التنازل عن هذا التحفظ سنة ١٩٠٤؛ أى إنها تركت مسألة القناة معلقة أكثر من عشرين عاماً، وهى لاتروم الموافقة على تنظيم حرية الملاحة فى القناة تنظيماً نافذاً ونهائياً [١] .

أصداء برقية جرانفل لدى حكومات الدول:

ولذلك قابلت الدول الكبرى - باستثناء الدولة العثمانية وفرنسا وإيطاليا - برقية لورد جرانفل بفتور؛ لأن الحكومة البريطانية لم تتخذ من جانبها خطوات عملية وإيجابية لإنهاء سيطرتها المحكمة على الحكومة المصرية، بل أعلنت عن عزمها على تنفيذ مشروعات عديدة فى البلاد من ناحية، وعقد اتفاقية دولية لتنظيم حرية الملاحة فى قناة السويس من ناحية ثانية، وارتاحت الحكومة البريطانية أو استنامت لهذا الصمت الذى كان يقطعه من حين إلى حين سلطان الدولة العثمانية مطالباً بريطانيا بالجلاء عن مصر. وغدت الدولة العثمانية أضعف من أن تثير عقبات سياسية خطيرة فى وجه الاحتلال البريطانى لمصر.. أما فرنسا فقد رأت أن بريطانيا لا تتلكأ فى تنفيذ وعودها المكرورة بالجلاء، بل تعمل جاهدة منذ الأيام الأولى للاحتلال على إقصاء النفوذ الفرنسى عن ميادين السياسة والاقتصاد والإدارة فى مصر؛ خاصة

(١) دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، الدبلوماسية الفرنسية تربط بين مسألتى قناة السويس وإبريد الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

عندما صدر مرسوم خديوى فى ١٨ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٨٣ - بعد أسبوعين من إرسال البرقية - بإلغاء نظام الرقابة المالية الثنائية، وما لبث أن صدر مرسوم جديد آخر فى ٤ من فبراير - شباط - سنة ١٨٨٣ بإنشاء منصب مستشار مالى للحكومة المصرية وإسناده إلى إنجليزى. وتلبد الجو السياسى بين حكومة باريس وحكومة لندن ؛ إذ شنت حكومة باريس حملات قوية على حكومة لندن ونددت بتصرفاتها وأنانيتها، وقالت إن هدف بريطانيا من الاحتلال هو اتخاذه وسيلة أو ذريعة للانفراد بالنفوذ والسيطرة والتخلص من الاتفاقيات الدولية(١) . وزال التفاهم الفرنسى البريطانى الذى نشأ سنة ١٨٥٢ وظل قائماً حتى أواخر سنة ١٨٨٢ . أما إيطاليا .. فإنها كانت تطمع فى أن يكون لها نصيب فى إدارة مصر، فعصفت برقية جرانفل بهذه التطلعات إلى حين.

أما مصر .. فكانت الإقليم الوحيد الذى استجاب لبرقية لورد جرانفل. وتسابق النظار المصريون ورؤساؤهم طوال عهد الاحتلال إلى تنفيذ سياسة النصائح الإجبارية ابتداء بنظارة محمد شريف باشا حتى نظارة حسين رشدى باشا، وهى آخر نظارة فى عهد الاحتلال (٢). ولم تشذ عن هذه السياسة سوى نظارة شريف باشا ، فقد استمرت لصيقة بسياسة النصائح حتى نبذتها فى أواخر سنة ١٨٨٣ عند ما طالبتها بريطانيا بإخلاء السودان، فرفضت الاستجابة لهذه النصيحة الجائرة، وآثرت الاستقالة فى ٧ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٨٤ كما سنذكر فى موطن قادم.

ومع ذلك ، لم يخل تقرير لورد دوفرين من لمسات إنسانية، وهو يتكلم عن سوء أحوال الفلاحين، فقد اقترح إنشاء بنوك زراعية تقدم قروضاً إلى المزارعين بفائدة ١٢ ٪ سنوياً وبشرط ألا تتجاوز قيمة القرض ٧٥ ٪ من قيمة أطيانهم المرهونة. وكان هدف دوفرين عدم تعريض المزارعين للضياع. ولكن لم يجد هذا الاقتراح طريقه إلى التنفيذ العملى إلا بعد مضى ثلاثين سنة من وضع التقرير؛ إذ صدر فى أول مارس - آذار - سنة ١٩١٣ على عهد الخديو عباس حلمى ونظارة محمد سعيد باشا (٣) قانون الخمسة أفدنة، ونصَّ على منع نزع ملكية الأراضى

(١) المرجع السابق ، ص ٦.

(٢) ألف حسين رشدى باشا نظارته الأولى من ٥ أبريل - نيسان - سنة ١٩١٤ وظلت فى الحكم حتى ١٩ من ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩١٤ فكانت آخر نظارة فى عهد الاحتلال. ولما أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر فى ١٨ من ديسمبر ١٩١٤، وفى اليوم التالى عزلت بريطانيا الخديو عباس حلمى، وعينت حسين كامل بلقب سلطان على مصر. وأصبح لقب حاكم مصر هو «سلطان»، فألف حسين رشدى باشا وزارته من ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى ٩ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩١٧، فكانت وزارته أول وزارة فى عهد الحماية، كما كانت نظارته السابقة آخر نظارة فى عهد الاحتلال المؤقت ، ثم ألف وزارتيه الثالثة والرابعة.
انظر فؤاد كرم، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٩ - ١٨١ ، ١٨٧ - ١٨٩.

(٣) شكل محمد سعيد باشا هذه النظارة - وكانت نظارته الأولى - فى ٢٣ من فبراير - شباط - سنة ١٩١٠، وقد ظلت فى الحكم حتى قبل ٥ من أبريل - نيسان - سنة ١٩١٤، وكان يشغل منصب المعتمد البريطانى هربرت كتشنر Herbert Kitchner، الذى تقلد هذا المنصب سنة ١٩١١ عقب وفاة سلفه إلدون جورست.

الزراعية التى يمتلكها المزارعون الذين يملكون خمسة أفدنة أو أقل. ويدخل فيما لا يجوز نزع ملكيته مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها، والآلات الزراعية التى يملكونها ويستخدمونها لاستثمار أرضهم، وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر، واستهدف هذا القانون حماية الملكية الزراعية الصغيرة، وجعل صغار المزراعين بمنجاة من نزع ملكيتهم وتعرضهم للضياع.. فالقانون يتصل على نحو من الأنحاء باقتراح لورد دوفرين من حيث الأهداف . ويرى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أن قانون الخمسة أفدنة قد وضع بتسرع، فاشتمل على أوجه نقص عديدة شرحها فى كتابه (١) .

برقية ثانية من جرانفل في ٤ يناير ١٨٨٤ تؤكد النصائح الإجبارية:

١- ملابسات إرسال هذه البرقية:

مضت الحكومة البريطانية فى تقديم نصائحها الإلزامية إلى الحكومة المصرية تنفيذاً لبرقية لورد جرانفل بتاريخ ٣ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٣ ، ووجدت استجابة من النظار المصريين لهذه السياسة فكانوا يسارعون إلى تنفيذ النصائح البريطانية، كما سنرى فى مواطن كثيرة فى الفصل التالى. وحدث بعد سنة واحدة من إرسال هذه البرقية أن تفاقمت الثورة المهدية فى السودان ، وأبيد الجيش المصرى بقيادة قائده الإنجليزى الفريق هيكس باشا Hicks (٢) فى غابة شيكان (٣) فى ٥ منوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٨٣ ، ولقى فيها حتفه كل من هيكس باشا وعلاء الدين باشا حكمدار السودان وكان قد عين قومنداناً ثانياً للحملة، كما قتل جميع الضباط المصريين والأوروبيين فى الحملة (٤) . وكان لهذه الهزيمة ثلاث نتائج : أولاها انتشار الثورة المهدية وامتدادها إلى أرجاء السودان وتهديد الدراويش الحدود الجنوبية لمصر، وثانيتها تقرير الحكومة البريطانية إخلاء السودان، وثالثتها اعتزام الحكومة البريطانية إبقاء احتلالها لمصر إلى أجل غير مسمى، بعد أن كانت تعلن أنه احتلال مؤقت ريثما يعود الأمن والنظام إلى مصر ويسترد الخديو توفيق سلطته الشرعية. وتدل ملابسات هزيمة الجيش المصرى فى غابة شيكان ومقتل هيكس باشا على أن سلطات الاحتلال فى مصر ومن ورائها لورد جرانفل رأت فيها فرصة ذهبية لتأكيد مبدأ النصائح البريطانية. ففى ١٩ من نوفمبر أبرق

---

(١) الرافعى ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٦٠ – ٣٦١.

(٢) كان وليام هيكس من الضباط الإنجليز ، الذين خدموا فى جيش الهند سنة ١٨٤٩ ، واشترك فى الحملة الإنجليزية التأديبية على الحبشة (١٨٦٧ – ١٨٦٨)، وحضر سقوطا ماجدالا Magdala معقل النجاشى تيودور فى ١٠ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٦٨، وأحيل إلى التقاعد منذ ١٨٨٠ برتبة مقدم (بكباشي)، ووصل إلى القاهرة فى أواخر يناير سنة ١٨٨٣ أملاً فى شغل منصب قيادى، وتحققت أماله فعين رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى فى السودان، ورقى إلى رتبة فريق .

(٣) يرد ذكر هذه الموقعة باسم آخر هو وادى كاسجيل Kashghil .

(٤) دكتور محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٣.

كرومر من القاهرة إلى جرانفل يقول: «إن الحكومة المصرية ليس لديها المال، الذى يمكنها من مواجهة الطوارئ فى السودان، وأنها أرسلت كل ما استطاعت إرساله من قوات إلى السودان . وأن من المؤكد تقريباً أن تفقد الحكومة المصرية السودان بأسره إذا تعرض هيكس باشا وجيشه لهزيمة ، إذا لم تظفر هذه الحكومة ببعض المساعدات الخارجية» ولم تكن أنباء هزيمة غابة شيكان قد وصلت بعد إلى القاهرة . وأضاف كرومر فى برقيته أنه من المحتمل أن تطلب الحكومة المصرية من حكومة لندن إرسال جنود إنجليز أو هنود. وإذا اتضح أن حملة هيكس باشا قد نزلت بها الهزيمة كان على الحكومة المصرية أن تنزل على حكم الأمر الواقع، وأن تسحب قواتها من السودان إلى أى مكان على النيل تستطيع الدفاع منه عن الحدود الجنوبية المصرية. وقد أجاب جرانفل ببرقية مؤرخة فى ٢٠ من نوفمبر ١٨٨٣ رداً على برقية كرومر، أوصى فيها بالتخلى عن السودان ، وقال إن الحكومة البريطانية لا تستطيع مساعدة مصر بجنود إنجليز أو هنود فى الدفاع عن السودان .

وعندما تأكدت الحكومة المصرية من نبأ هزيمة ومقتل هيكس باشا ورجاله ، قررت أن تجلو الحاميات عن دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء.. فتنسحب جميعها إلى الخرطوم لتقوية الحامية المعسكرة فيها، وأن تبقى الحامية الموجودة فى سنار مؤقتاً بها حتى يمكن إمداد الخرطوم بالمؤن من سنار ، وأن يعاد فتح الطريق بين سواكن وبربر. وكان معنى هذا القرار أن الحكومة المصرية – وإن وافقت على التخلى عن الأقاليم التى خرجت منها فعلا أو المهددة بالخروج من حوزتها – فهى من ناحية أخرى متمسكة بالأقاليم التى فى حوزتها ؛ لأن سياسة التخلى عن السودان كانت تتعارض تعارضاً جذرياً مع سياستها العليا ، فهى لم تكن تفكر بحال من الأحوال فى التخلى عن هذه الأقاليم أو إخلائها (١) .

واقترحت نظارة شريف باشا استخدام قوات عثمانية من الأتراك طالما كان متعذراً استخدام جنود بريطانيين أو هنود حتى لايزيد من حدة الثورة المشتعلة هناك استخدام المسيحيين. ومن ناحية أخرى اشترطت حكومة لندن أن تدفع الحكومة العثمانية نفقات الجيش التركى الذى يستخدم فى السودان حتى لاتزيد الحالة المالية لمصر تدهوراً. ورأى شريف باشا أن هذا الشرط يمنع الباب العالى من الإسهام فى العمليات القتالية فى السودان، وأن حكومة لندن تريد أن تعتمد مصر على نفسها فقط، وأن تتحمل وحدها كل المسئولية .

استمرت الاتصالات مكثفة بين كرومر وجرانفل ، فأبرق الأول فى ١٠ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٨٣ إلى جرانفل يقول «يبدو جلياً أن تعليمات أكثر تحديداً يجب إرسالها بعد قليل عن موقف حكومة جلالة الملكة وعن النصيحة التى يجب إسداؤها إلى الحكومة المصرية».

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٣٣٤ – ٣٣٥.

وكان سبب هذه البرقية أنباء مزعجة أذيعت وقتئذ فى القاهرة عن هزائم القوات المصرية على أيدى عثمان دقنة وقواده فى السودان الشرقى حتى باتت سواكن نفسها محاصرة ومهددة بالسقوط فى أيدى الدراويش. ولم تتأخر الحكومة البريطانية عن الرد على استفسار كرومر، فأبرقت إليه فى ١٣ من ديسمبر تطلب منه أن يوصى الحكومة المصرية بضرورة الوصول فى أقرب وقت إلى قرار بشأن التخلى عن الأقاليم السودانية الواقعة جنوبى وادى حلفا. وأكدت هذه البرقية أيضاً رغبة بريطانيا فى أن يستتب الأمن والنظام فى مصر، والدفاع عن مصر ضد أى هجوم خارجى عليها، ثم حماية موانيها على البحر الأحمر. وقد كان من بواعث اهتمام بريطانيا بالمحافظة على موانىء البحر الأحمر حرصها على إبعاد الدراويش عن سواكن تحقيقاً لمصالحها الخاصة.

اعتقد كرومر أن هذه التعليمات هى خير ما يمكن إصداره فى الظروف القائمة وطلب إلى حكومته تخويله حرية العمل حسبما يراه مناسباً للموقف، كما أبلغ حكومته عزمه على اختيار نوبار باشا لتشكيل نظارة جديدة إذا استقال شريف باشا، فأجابته حكومته إلى رغبته فى ١٥ من ديسمبر ١٨٨٣ وتدل الفترة الأخيرة على قيام اتفاق مسبق بين كرومر ونوبار، وأنه موافق على إخلاء السودان ومتعاون إلى أبعد الحدود مع سياسة الاحتلال. وفى ١٦ من ديسمبر أبلغ كرومر فحوى برقية ١٣ من ديسمبر إلى شريف باشا شفوياً، فاعترض على سياسة إخلاء السودان، ولكنه وعد بإعادة بحث الموضوع وإبلاغ رأى الحكومة المصرية فى مذكرة إلى كرومر.

جرانفل يستشير رئيس الوزارة البريطانية:

عاد كرومر فى ١٧ من ديسمبر يؤكد لجرانفل أن نظارة شريف باشا لا تستسيغ إطلاقاً سياسة إخلاء السودان. وأبدى رأيه صريحاً فى «أن اللغة الشديدة مع احتمال تغيير نظارة شريف، إذا دعا الأمر، كفيلان وحدهما بتطويع الحكومة المصرية». وعندئذ استشار جرانفل رئيس حكومته، فوافق جلادستون على أن تبرق وزارة الخارجية إلى كرومر بالموافقة على التعليمات التى يطلبها، فأبرق إليه جرانفل فى ٢٠ من ديسمبر وأبلغه:

أولاً : فيما يتصل بمصر :

إن الحكومة البريطانية لاتزال متمسكة تمسكاً مطلقاً بسياستها نحو مصر، وهى السياسة التى عطلها أو أوقف تنفيذها إبادة جيش هيكس. وكان هدف هذا التصريح هو تبديد شكوك المصريين وشكوك شريف باشا فى نوايا بريطانيا أنها تريد إطالة أمد الاحتلال فى مصر.

ثانياً: فيما يتعلق بالسودان :

إن الحكومة البريطانية مصممة على نصيحتها السابقة بشأن التخلى عن السودان.

وترى أن المحاولات غير المجدية التى تبذلها الحكومة المصرية لتأمين مركزها فى السودان لن تكون لها نتيجة، سوى تعريض سياسة الإخلاء نفسها للفشل .

أسانيد مصر في عدم إخلاء السودان:

سجل شريف باشا ، بصفته رئيساً لمجلس النظار وناظراً للخارجية، أسانيد مصر فى تمسكها بعدم التخلى عن السودان ، فى مذكرة كان قد وعد بتقديمها إلى كرومر حسبما ذكرنا فى مقابلتهما فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ . وقد فرغ شريف من وضعها باللغة الفرنسية وترجمت إلى الإنجليزية وقدمها إلى كرومر فى ٢٢ من الشهر ذاته ، وجاءت مذكرة إضافية، نلخصها فى النقاط العشر التالية:

١- فرمان ٧ من أغسطس – آب – سنة ١٨٧٩ بتعيين توفيق خديوياً لمصر يمنعه رسمياً من أن يتنازل عن أى إقليم .

٢- تحتفظ الحكومة المصرية حتى سنة ١٨٨٣ بنفوذها على السودان كله، باستثناء مديرية كردفان والجهات المجاورة لسواكن ، ومعنى التخلى عن كل السودان الشرقى ومديريتى بربر ودنقله ومجرى النيل بطوله من منبعه إلى نقطة، تعين بأنها الحدود الجنوبية لمصر، هو أن يصبح المهدى صاحب السلطات والنفوذ على كل هذه الأقاليم الشاسعة .

٣- ستضطر القبائل التى بقيت موالية لمصر والتى لاتزال تتردد مثل الكبابيش إلى الانضمام إلى المهدى وسيزداد عدد قواته بهم.

٤- من نتائج إخلاء السودان أن يقع على مصر عبء آخر، هو مكافحة قبائل البدو العديدة التى تحيط بها من كل جانب والفتن؛ بسبب غريزة السلب والنهب الجياشة فى نفوسهم والأسلاب التى يتوقعون الحصول عليها من مصر. وبعض هؤلاء مثل العبابدة وقسم كبير من البشارية الذين بقوا إلى الوقت الحاضر ، متمسكون بولاياتهم، ويمتدون من بربر إلى إسنا وقنا ، سيصبحون مصدر قلق دائم للحكومة المصرية ، التى ستضطر إلى الاحتفاظ بقوات كبيرة لاتتحمل نفقاتها لتأمين سلامتها.

٥- ليس فى مقدور الحكومة أن تتخذ قراراً بإخلاء السودان ؛ لأنه يعتبر ضرورياً لسلامة مصر وكيانها وحياتها .

٦- بفضل مصر وجهودها، أصبحت كل الأقاليم الممتدة بعيداً فى منطقة البحيرات جزءاً من العالم المعروف، وأمكن تأسيس البيوت التجارية الأوروبية فى السودان ، وأن تقوم حملات الكشف العلمية ، وأن تستقر فيه البعثات التنصيرية، وأن تنكمش تجارة الرقيق إلى أضيق الحدود الممكنة، وقد وجد المهدى أكثر مؤيديه من بين أولئك الذين عطلت الحكومة تجارتهم الشائنة.

٧- إن مصر بحاجة لمعونة مؤقتة من قوة مسلحة تصل إلى ١٠,٠٠٠ مقاتل ، تستخدم أولا فى فتح الطريق بين سواكن وبربر، وتأليف حامية لفترة زمنية معينة، تكون قد استطاعت حكومة مصر تنظيم وحشد قوات تحل محل هذه الحامية .

٨- لا تفكر مصر فى إرسال حملة جديدة إلى كردفان ، لأن نشاطها هو التمسك بالخرطوم لتأمين الحكومة من ناحية السودان الشرقى والسيطرة على مجرى النيل .

٩- لما كان للثورة المهدية طابع دينى، ترى مصر أن تدخلا من الدولة العثمانية أفضل ما يناسب ظروف المسألة . وتعتقد مصر أن الباب العالى لن يرفض إسداء هذه المعاونة، وخصوصاً أن مصر سبق أن أمدت الباب العالى بقوات ، أسهمت فى حروب القوم وكريت والصرب وبلغاريا . ولا يمكن أن تفوت على حكومة الآستانة أهمية هذه المعاونة ؛ لمنع امتداد الثورة إلى طرابلس الغرب وشبه الجزيرة العربية.

١٠- إن مصر مهتمة بإجراء أى ترتيب يتم فى هذا الموضوع بتفاهم مع بريطانيا، سواء وافقت حكومة لندن على أن تقوم هى بالمفاوضة عن مصر ، أو كان على مصر أن تصل إلى تفاهم مباشر مع الباب العالى (١).

ومن معانى مذكرة شريف باشا أنه كان يرى ألا يضير مصر الاستعانة بالجيش العثمانى، فقد سبق لها أن عاونت حكومة السلطان فى بلاد العرب والمورة والقرم والبلقان وكريت بجيوش مصرية . وكان من رأى شريف باشا أن هذه الوسيلة هى أفضل الوسائل لمواجهة الموقف؛ نظراً لصعوبة استخدام جنود بريطانيين أو هنود غير مسلمين .

وقد بعث كرومر مذكرة شريف باشا إلى لورد جرانفل، وقال فى برقيته إن الطريقة الوحيدة التى يمكن بها تنفيذ إخلاء السودان هى أن يبلغ كرومر الخديو توفيق أن الحكومة البريطانية مصرة على اتباع هذه السياسة . وإذا كانت نظارة شريف غير مستعدة لتنفيذها، فعلى الخديو أن يعين نظاراً آخرين ينفذونها، بشرط أن تكون لهم فى الوقت ذاته القدرة على تنفيذها. ومع ذلك إذا أرغمت الحكومة المصرية إرغاماً على قبول سياسة التخلى عن السودان ، فالواجب أن تكون حكومة لندن مستعدة لمواجهة الطوارئ المحتملة، وهى تعيين وزراء إنجليز بصفة مؤقتة .

مذكرة أخرى مختصرة يقدمها شريف إلى كرومر :

ويبدو أن مطالبة كرومر بتعيين وزراء إنجليز قد أقلقت بال الحكومة البريطانية؛ إذ مرت أيام دون أن يصل جواب هذه الحكومة على برقية كرومر الأخيرة. وكان شريف باشا قد قدم

(١) النص الكامل لمذكرة شريف باشا ، منشور فى كتاب الدكتور محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٣٣٩ - ٣٤١.

فى ٢ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٤ مذكرة أخرى موجزة إلى كرومر، تحدث فيها عن عزم الحكومة المصرية على أن تطلب إلى الدولة العثمانية إرسال عشرة آلاف جندى، وعن رغبتها إذا رفضت الدولة العثمانية هذا الرجاء، أن تعيد إلى السلطان السودان الشرقى والموانئ الواقعة على البحر الأحمر، وأن تحاول الحكومة المصرية بمواردها الخاصة التمسك بوادى النيل فى جزئه الممتد من الحدود الجنوبية لمصر إلى الخرطوم. وقد بعث كرومر بمذكرة شريف الثانية إلى حكومته، وعلق عليها بقوله إنه لايعتقد مطلقاً أن فى مقدور أى قوات مصرية، يمكن جمعها، الدفاع عن وادى النيل فى جزئه الممتد من الخرطوم إلى الشمال .

رجال السياسة والعسكريون الإنجليز يجمعون على إخلاء السودان :

ومما شجع الوزارة البريطانية على الإصرار على مطالبتها بإخلاء السودان أن الساسة والعسكريين الإنجليز قد أجمعوا فى مذكرات رسمية على ضرورة إخلاء السودان؛ منعاً لتفاقم أخطار الثورة المهدية. ونمر هنا مروراً سريعاً على آراء بعض أولئك الساسة والعسكريين الإنجليز.

أولا: مذكرتا المستشار العسكرى للقنصلية البريطانية العامة فى مصر:

وضع المستشار العسكرى للقنصلية البريطانية العامة فى مصر، وهو سير شارلز ويلسون، مذكرة عن السودان، وقد أبلغها القنصل العام إلى جرانفل فى ٢ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٨٢ قبل وصول دوفرين إلى مصر فى ٧ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٨٢ أى بأكثر من شهر. وقد اقترح فيها من ضمن اقتراحات أخرى أن تتخلى مصر عن بوغوص والقلابات فتعطيهما للحبشة، وأن تجعل من مصوع ميناء حراً ، وأن تتخلى أيضاً عن دارفور وكردوفان . كما اقترح إيفاد بعثة من ضابطين إنجليزيين إلى السودان؛ لتضع تقريراً عن الموقف فيه ولتشير بالخطوات الواجب اتخاذها لتهدئة الموقف بسبب قلة المعلومات لدى المسئولين عن حقيقة الحالة فى السودان ، وكان من رأى المستشار العسكرى اتخاذ عمل ذى طابع عسكرى لمعالجة الثورة المهدية، عندما يحل فى وقت قريب الفصل الوحيد من فصول السنة، فى تلك المناطق، والمناسب للعمليات الحربية . وقد أوصى القنصل العام وهو يقدم مذكرة المستشار العسكرى بالموافقة فقط على إرسال البعثة المقترحة لوضع التقرير المطلوب عن الموقف فى السودان .

وأرسل القنصل العام فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ مذكرة ثانية وضعها المستشار العسكرى عن السودان، وجاء فيها أن الموقف فى السودان يزداد تدهوراً ، ويبدو أن المهدى منتصر فى كل مكان، ومن المتوقع أنه إذا لم تأت النجدات إلى الخرطوم من القاهرة بسرعة أن تسقط الخرطوم بعد شهر واحد فقط. ولدى المهدى من ٨٠ ألفاً إلى ١٥٠ ألفا، يريد بعد الاستيلاء على الخرطوم أن يزحف بهم شمالا للاستيلاء على مصر. وسيكون لسقوط الخرطوم أثر سياسى

سيء في مصر. ومن المقطوع به إذا زحف المهدى شمالا أن ينضم إليه جميع السكان على جانبي النيل؛ لتأثرهم بانتصاراته التى هيأتهم لقبول دعواه أنه المهدى المنتظر ، وليس فى مقدور الحكومة المصرية أن توقف هذا الزحف. ولذلك أصبح ضرورياً على إنجلترا أن تعمل لإنقاذ الموقف بكل سرعة، لأنه إذا سقطت الخرطوم تحتم على الإنجليز إرسال قوة كبيرة من بريطانيا، وطالب بسرعة الحصول على معلومات دقيقة عن الموقف فى السودان بواسطة أى أوروبى مقيم فى الخرطوم. وكان من بين اقتراحاته إيفاد ضابط بريطانى إلى الخرطوم لتحصينها من أجل الدفاع عنها، باستخدام جنود هنود تدفع لهم مصر مرتباتهم، وإذا تعذر ذلك فيستعان بجنود عثمانيين. واختتم المستشار العسكرى ، سير شارلز ويلسون ، مذكرته الثانية بضرورة امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ أى إجراءات بشأن السودان إلا بعد التشاور مع القائد الأعلى لجيش الاحتلال فى مصر وهو سير ارشيبالد أليسون Sir Archibald Alison الذى اشترط أن يكون فى يديه وحده جميع العمليات العسكرية ضد المهدى . غير أن وزير الخارجية لورد جرانفل رفض فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ اقتراحات المستشار العسكرى باستخدام جنود بريطانيين أو هنود فى السودان، وطلب من القنصل العام أن يرجع إلى رأى القائد الأعلى لجيش الاحتلال فى مصر فى كل هذه المسائل .

ثانياً: مذكرة القائد الأعلى لجيش الاحتلال عن الموقف فى السودان :

تلبية لطلب وزير الخارجية البريطانية لورد جرانفل ، أعد القائد الأعلى لجيش الاحتلال فى مصر ، سير إليسون ، مذكرة برأيه فى الموقف فى السودان ، وقد فرغ منها فى ٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٢ قبل وصول السفير البريطانى دوفرين إلى مصر بأربعة أيام. وكان مما جاء فيها اعتقاده أن القوة التى يجرى تنظيمها من بين جيش عرابى، الذى ألغى، فى وسعها أن توقف زحف المهدى على مصر، ويكون ذلك بوضع قوات عند الشلال الأول وعند إدفو لانتظار المهدى والالتحام معه فى هذين الموقعين . وكان من رأيه ألا يتقدم المهدى إلى القاهرة حتى لا يجد السكان المسلمون فى هذا التقدم ما يشجعهم على القيام فى وجه الحكومة والانضمام إلى المهدى ، مع ما يترتب على ذلك من إراقة الدماء وتبديد الأموال. وكان أليسون يخشى اضطرار جيش الاحتلال فى هذه الحال إلى خوض معارك ضد قوات المهدى وضد الشعب المصرى، ولكنه لم يفصح عن هذا التخوف .

ثالثاً : السفير يتلقى رسالة قبل وصوله إلى مصر من وزير الخارجية:

ومن قبيل المصادفات أن أرسل وزير الخارجية البريطانية إلى السفير البريطانى رسالة مؤرخة فى اليوم ذاته، وهو ٣ من نوفمبر، وقبل وصول الأخير إلى مصر، جاء فيها «أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ليست مستعدة لإرسال أى حملات إلى السودان، ولكن يسرها أن تصلها بعض تقارير وافية عن الحالة فى السودان» . كما يعنى هذه الحكومة معرفة مدى الأخطار على

مصر التى قد تنطوى عليها احتمالات الموقف فى السودان. ثم طلب جرانفل منه بعد التشاور مع السلطات المصرية والبريطانية فى مصر نوع ومدى الإجراءات التى يجب فى رأيه اتخاذها للاحتراس من مثل هذه الأخطار، وأنه من الضرورى إيفاد فرد أو أفراد إلى السودان لدراسة الحالة هناك دراسة وافية تتناول المجتمع السودانى وتاريخه منذ الفتح المصرى وأسلوب حكومته وأسباب الثورة المهدية بوضع تقرير عن هذا كله، ويضمنه أيضاً ما يراه من مقترحات لمعالجة الموقف؛ لأن المسئولين البريطانيين اتفقت كلمتهم على أن معلوماتهم عن الثورة ناقصة. وأن الواجب فى النهاية التخلى عن بعض الأقاليم السودانية؛ حتى يمكن التصدى للثورة مع استبقاء الخرطوم والأقاليم، التى يمكن إنقاذها فى حوزة الحكومة المصرية لمنع المهديين من تهديد حدود مصر الجنوبية والامتداد إلى مصر ذاتها.

وواضح من هذه الرسالة التى تلقاها السفير من وزير الخارجية أنه كان يعلم تماماً الاتجاه العام للحكومة البريطانية، وهو أن الواجب فى النهاية التخلى عن بعض الأقاليم السودانية، مع استبقاء الخرطوم وبعض المناطق التى يمكن استنقاذها فى حوزة الحكومة المصرية، مع بيان البواعث التى أدت إلى الفكرة المزدوجة ، وواضح أيضاً أن هذه المعلومات الخطيرة قد وقف عليها السفير قبل وصوله إلى مصر.

رابعاً : رد السفير على رسالة الوزير :

لم يكد يمر أحد عشر يوماً على وصول السفير دوفرين إلى مصر، وقد بلغها فى ٧ من نوفمبر حسبما ذكرنا حتى أرسل رده إلى وزير الخارجية جرانفل فى ١٨ من الشهر ذاته. وقد قال فى رده إن من المستحسن لو أن مصر تخلت عن السودان كله، ولكن هذا ما كان يصعب إقناع الحكومة المصرية به، لأن هذه تعتقد أن فى استطاعتها استغلال الإمكانات الزراعية فى السودان ؛ خصوصاً إذا أنشئت فيه السكك الحديدية، وأدخلت الآلات لحلج القطن وصنع السكر وسهل نقل المحاصيل إلى الأسواق. وعلى ذلك أشار السفير بأن تتخلى مصر عن دارفور، التى وصفها بأنها عبء ثقيل لا نفع له ولا فائدة منه. وكان من رأيه لتبرير التخلى عن بعض الأقاليم السودانية أن الجنود المصريين عاجزون عن تحمل المناخ ويموتون بكثرة وبسرعة . ومع ذلك فإذا كان لا يرجى لهذا السبب أى نفع من إرسال هؤلاء الجنود المصريين إلى السودان، فهناك على الأقل فائدة ينبغى التفكير فيها: هى أن الخدمة فى السودان سوف تستهوى كل عناصر الفتنة والاضطراب فى مصر من الضباط والجنود، الذين أعلنوا تذمرهم من أيام الخديو إسماعيل، ومن الذين طردوا من الخدمة بعد إلغاء جيش العرابيين، والذى يمكن بهم مواجهة الموقف فى السودان؛ لأن مواجهة الموقف أمر لا مفر منه فى النهاية.

ويؤخذ على مذكرة السفير التناقض بين بعض فقراتها: فهو من أنصار إخلاء السودان برمته، وفى موطن آخر يحبذ الجلاء عن بعض المناطق السودانية ، وكان مرد هذا التناقض

إلى رغبة السفير فى مسايرة رئيسه وزير الخارجية، وإن كان لم يصعب عليه ذكر مبررات للفكرتين المتناقضتين .

خامساً : بعثة ستيوارت :

اتفق فى القاهرة كل من القائد الأعلى لجيش الاحتلال أليسون والقنصل العام مالت على اختيار ضابط إنجليزى، هو الكولونيل ستيوارت Stewart للسفر إلى السودان؛ لتقصى الحقائق ولوضع تقرير عنها. وقد أبلغ وزير الخارجية جرانفل فى أواخر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٨٢ القنصل العام بموافقته على هذا الاختيار، ولكنه اقترح إضافة آخرين إلى ستيوارت. واتفق أليسون ومالت على أن يرافق ستيوارت فى مهمته رجل إيطالى، كان مديراً لدارفور فى عهد غوردون، وهو ميسيداليا . وكان من مبررات اختياره معرفته بلغة أهل البلاد وعاداتهم وأنه سيكون عوناً كبيراً لستيوارت ، ووصل الاثنان إلى الخرطوم فى ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٨٢ ، ووضع ستيوارت تقريره وهو بالخرطوم فى ٩ من فبراير – شباط – سنة ١٨٨٣ ، وأرسله إلى القنصل العام الذى بعث به بدوره إلى وزير الخارجية فى ٦ من مارس – آذار – سنة ١٨٨٣ . وغادر ستيوارت وميسيداليا الخرطوم فى الشهر ذاته عائدين إلى القاهرة، ولكن ستيوارت عندما بلغ مصوع فى طريق عودته من الخرطوم ، وضع تقريراً آخر بعث به منها فى ١٨ من أبريل– نيسان – ١٨٨٣ إلى مالت، أوضح فيه الأوضاع فى السودان الشرقى .

وخرج الكولونيل ستيوارت من مهمته بنتائج عديدة، نذكر من بينها ثلاثاً:

أولا : عدم ثقته فى ولاء الجنود المصريين فى الخرطوم، وهم الذين جمعوا من جيش عرابى الذى ألغى. وقال عنهم إنهم لم يشعروا بالولاء للخديو توفيق وحكومته ، استناداً إلى أنهما تحت سيطرة استعمارية أوروبية مسيحية، كما كانوا يعتقدون أن الخديو قد أرسلهم إلى السودان ليلقوا حتفهم، فى الوقت الذى يعرفون أن المهدى سيعفو عنهم إذا هم انضموا إلى قواته . وكان ستيوارت يعتقد فوق ذلك أن شعور الأهالى فى الخرطوم كان ضد الخديو وحكومته .

ثانيـــاً: كان من رأيه أن تتخلى الحكومة المصرية عن مديريات فاشودة بوكردفان الجنوبية ودارفور، وأن يكتفى بدلا من الإدارات الحكومية، فيما يتعلق بمديرية بحر الغزال وخط الاستواء، بوكالات تجارية بحيث يعين لكل مديرية وكيل تجارى أوروبى، ومعه قوة صغيرة من الزنوج، ولا تتعدى مهمته الشئون التجارية ومنع تجارة الرقيق.

ثالثاً: نصح ستيوارت بحماس بالغ بعدم إرسال حملات ضد المهدى فى كردفان، بعد أن سقطت الأبيض . وقــد جــاء فى تقــريره «أن رأيى الذى أتمسك به هو أن الزحف الآن على كردفان عمل بعيد كل البعد عن الحكمة والصواب، وأن السياسة أو الخطة الأخرى أو الباقية ، من حيث الوقوف موقف الدفاع بهمة ونشاط لإخماد كل محاولة للثورة على

جانبى النيل والانتظار لمراقبة ما يقع من حوادث، هى السياسة أو الخطة الصحيحة» .

وهكذا أكدت بعثة الكولونيل ستيوارت ضرورة التخلى عن بعض الأقاليم السودانية، وقد ذكرها على سبيل التحديد، ومما يذكر أنه تعرض للقتل على أيدى الدراويش فى سبتمبر – سنة ١٨٨٤ .

إلغاء نظارة السودان:

وفى هذا الوقت الذى كان موقف مصر يتدهور من سىء إلى أسوأ، أصدر الخديو توفيق فى ٢٠ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٣ فى عهد نظارة محمد شريف باشا الرابعة أمراً عالياً بإلغاء نظارة السودان، وتعيين علاء الدين باشا حكمداراً أى حاكماً عاماً لعموم السودان وملحقاته، وتعيين كمال باشا حكمداراً لعموم شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، وإنشاء إدارة خاصة بشئون السودان وملحقاته فى رياسة مجلس النظار بالقاهرة (١) .

ومن الصعب تفسير إصدار هذا الأمر العالى بإلغاء نظارة السودان، وتفتيت السلطة فيه والهبوط بهذه النظارة إلى مجرد إدارة، وعما إذا كان من مصلحة مصر اتخاذ هذه الإجراءات. ومن المعروف أن الخديو توفيق لم يكن يقدم على هذا الإجراء المتعدد الجوانب، إلا بموافقة بل وبإيعاز سلطات الاحتلال فى مصر، وكذلك كانت سياسة شريف باشا حتى استقال فى أوائل يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٤ .

وهكذا اجتمعت آراء الساسة والعسكريين الإنجليز على ضرورة إخلاء بعض الأقاليم السودانية . ولم يكن السفير لورد دوفرين فى تقريره المؤرخ فى ٦ من فبراير – شباط – سنة ١٨٨٣ هو أول من نادى بهذا التخلى ، كما وجد وزير الخارجية لورد جرانفل فى هذه الآراء أكبر مشجع له على إرسال برقيتين إلى كرومر فى ٤ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٤ .

ب- برقيتان يرسلهما جرانفل إلى دوفرين فى ٤ من يناير ١٨٨٤ :

فى ٤ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٤ ، أبرق لورد جرانفل برده على رسالتى كرومر السالفتى الذكر والمؤرختين فى ٢٢ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٨٣ و٢ من يناير– كانون ثان – سنة ١٨٨٤ . وكان رد جرانفل يتألف من برقيتين :

البرقية الأولى:

ذكرت الحكومة البريطانية أنها لاتعارض فى أن تطلب الحكومة المصرية إلى السلطان

(١) فؤاد كرم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩ – ١٠.

وكان الخديو توفيق قد أصدر أمراً عالياً فى ٢١ من فبراير – شباط – سنة ١٨٨٢، قبل الاحتلال، وفى عهد نظارة محمود سامى باشا البارودى بإنشاء نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها، وجعل مركزها القاهرة.

إرسال جنود عثمانيين إلى سواكن، بشرط ألا تتحمل مصر بسبب هذه الحملة الجانبية زيادة فى النفقات، وبشرط ألا يتأخر قرار الحكومة المصرية بشأن ما تريد أن تفعله . وتوافق الحكومة البريطانية أيضاً على اقتراح إعادة إدارة سواحل البحر الأحمر والسودان الشرقى إلى الباب العالى، إذا امتنع السلطان عن إرسال الجنود .

أما فيما يتعلق باقتراح تمسك الحكومة المصرية ، فى حالة انكماش حدودها الجنوبية ، بوادى النيل جنوباً إلى الخرطوم، فإن حكومة جلالة الملكة، لاتعتقد أن فى مكنة مصر الدفاع عن الخرطوم. ولذلك فإن حكومة جلالة الملكة ، بينما توصى بتركيز القوات المصرية ، ترغب فى أن تنسحب هذه القوات من الخرطوم نفسها ، وكذلك من داخل السودان ، وطلب جرانفل من كرومر إبلاغ شريف باشا هذه الرغبة.

البرقية الثانية:

أرسل جرانفل تعليمات حكومته بضرورة إلزام الحكومة المصرية بتنفيذ مشورة أو نصيحة الحكومة البريطانية، وإلا وجب تغيير النظارة التى ترفض هذه النصيحة، وتستبدل بها نظارة تقبل العمل بالنصيحة. وبذلك تجد الحكومة البريطانية النظار المصريين، الذين يأخذون على أنفسهم مسئولية تنفيذ الانسحاب من الخرطوم ومن داخل السودان.

ونظراً لأهمية هذه البرقية لاتصالها الوثيق بالموضوع الذى ندرسه فى هذا الموطن من دراستنا ، نورد هنا نص هذه البرقية :

«لقد ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة تمسك حكومة صاحبة الجلالة الملكة بطلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة .

«وأكاد لا أرى حاجة إلى إبلاغكم أنه من الضرورى فى المسائل الخطيرة، التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر أن تتأكد حكومة صاحبة الجلالة الملكة، طيلة مدة احتلال الجنود الإنجليز احتلالا وقتياً من ضرورة اتباع نصائحها التى ترى من واجبها ، بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة، أن تتقدم بإسدائها إلى الخديو .

«ويتعين أن يكون النظار المصريون والمديرون على بينة من أن التبعة الملقاة الآن على عاتق بريطانيا، تضطر حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن تصر على اتباع السياسة التى تراها. ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل من لا يسير وفقاً لهذه السياسة من أولئك النظار والمديرين .

«وإن حكومة الملكة واثقة من أنه إذا اقتضت الضرورة استبدال أحد النظار .. فهناك من المصريين – سواء الذين شغلوا منهم منصب الناظر، والذين شغلوا مناصب أقل درجة – من هم

على استعداد لتنفيذ الأوامر التى يصدرها إليهم الخديو، بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة. وعليكم فى كل ما تريدون توجيهه من التعليمات لتنفيذ ما سبق من الآراء أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة جلالة الملكة لكم المؤازرة كلها» (١).

ويلاحظ أن برقية جرانفل الثانية فى ٤ من يناير ١٨٨٤ لم يرد فيها ذكر لاتجاه كرومر إلى تعيين وزراء إنجليز فى مصر، إذا لم يجد نظاراً مصريين على استعداد لإخلاء السودان، وإن كانت الفقرة الأخيرة من البرقية تحمل هذا المعنى بشكل عام وعلى نحو من الأنحاء .

الحالة النفسية لتوفيق جعلته يقبل إخلاء السودان :

وقد أبلغ كرومر برقيتى جرانفل إلى شريف باشا، فرفض الاستجابة إلى طلب حكومة لندن، ووقف وقفة وطنية وأعلن استمساكه بارتباط شطرى الوادى بعضهما ببعض، وقال عبارته المأثورة «إذا تركنا السودان فالسودان لايتركنا» (٢) ، وآثر الاستقالة احتجاجاً على إخلاء السودان وعلى تدخل بريطانيا. وتمت مقابلة بين الخديو وشريف فى ٧ من يناير - كانون ثان- سنة ١٨٨٤ ، وقدم إليه استقالة النظار، فقبلها الخديو فوراً بعد مقابلة عاصفة (٣). واختتم شريف حياته السياسية المديدة بهذه الاستقالة .

كان الخديو توفيق مطواعاً لسياسة الاحتلال ، وكانت تجارب الماضى والمؤلمة لاتزال ماثلة أمام عينيه. وكان متخوفاً من بريطانيا وزاد تخوفه منها بعد الاحتلال ، وكان يرقب سياستها بعين القلق ، ولم تكن لديه الصفات التى تطلبها الموقف البريطانى.. كان ضعيفاً متردداً ، وترك بريطانيا تملى إرادتها عليه وعلى مصر كلها.

استقالة نظارة شريف باشا:

وجدير بالذكر أن شريف باشا كان يتحلى بشجاعة أدبية مفرطة فى هذا الوقت العصيب، فسجل على الاحتلال، فى كتاب استقالته، احتجاجه على عدوان بريطانيا على حقوق مصر. ولذلك جاءت الصياغة اللفظية للاستقالة مبنية على الأسباب الواقعية، ولم تستند إلى أسباب صحية، كما جرت بذلك عادة النظار ووكلاء النظارات وغيرهم من كبار الموظفين. ونذكر هنا الجزء الأخير من استقالة شريف «... إن حكومة مصر لاتقبل مطلقاً تلغراف لورد جرانفل القائل بوجوب تنفيذ كل نصيحة إنجليزية ، دون تردد مادام جيش الاحتلال موجوداً فى مصر، وإن كل ناظر لايكون مشربه إنجليزياً لا يلزم وجوده فى النظارة.. فهذا يتناقض مع نص الدكريتو الخديو الصادر فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ القائل بأن النظارة مسئولة أمام

(١) Blue Book; Egypt, No. 1, (1884), doc. No. 210 from Granville to Cromer.

(٢) الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، مرجع سبق ذكره ص ١١٠.

(٣) أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى سابقاً، مذكراتى فى نصف قرن.

الخديو ليس إلا . وبناء عليه لاتستطيع النظارة الحالية قبول ما تطلبه إنجلترا» (١) .

عرض الخديو على مصطفى رياض باشا النظارة على أساس إخلاء السودان، فاعتذر عن عدم قبول هذه المهمة (٢) ، وكان مما قاله للخديو «إننى أود لو كنت ناظراً فى نظارة شريف باشا حتى يكون لى نصيب من فخر موقفه المشرف» وانتشرت الشائعات بأن أحداً من المصريين لن يقبل تأليف النظارة . وبلغت كرومر هذه الشائعة واعتقد أن هدف الامتناع عن تأليف النظارة هو الضغط على إنجلترا حتى تضطر إلى إعادة شريف باشا للنظارة وإلى العدول عن سياسة إخلاء السودان . ولم تكن لدى كرومر تعليمات واضحة وصريحة من حكومة لندن. فأذاع أنه إذا ظلت مصر دون نظارة، فإنه سيتسلم بنفسه زمام الحكومة ويعين وزراء إنجليز. وانزعج الخديو انزعاجاً شديداً واستدعى كرومر ليلاً وصرح له بقوله إنه يقبل بإخلاص إخلاء السودان كله، وإنه يعتقد بعد تفكير عميق أن هذه السياسة هى خير ما تكون لصالح البلاد، وإنه يثق ثقة تامة فى أى نصيحة تسديها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة إنما هى لصالح مصر (٣) .

وأرسل كرومر فى مساء ٨ من يناير ١٨٨٤ إلى جرانفل يبلغه هذا التصريح . وأبرق إليه مرة أخرى فى الليلة ذاتها يخطره بأن نوبار قد وافق على تأليف النظارة، وأن الرأى قد استقر على أن يكون جميع أعضاء النظارة من المصريين، وأن نوبار ارتضى تماماً تنفيذ السياسة «الحكيمة» القائلة بالتخلى عن السودان واستبقاء سواكن . وفى ١٠ من يناير ١٨٨٤ تم تشكيل نظارة نوبار، وكانت نظارته الثانية، ولم يدخلها أحد من أعضاء نظارة شريف. وقد تصدى بعض الكتاب الإنجليز للدفاع عن نوبار فقالوا إنه بقبوله تأليف النظارة قد أنقذ مصر ، لأنه لو نفذ كرومر خطته، وعين وزراء إنجليز لضمت مصر ضماً صريحاً إلى الممتلكات البريطانية (٤)، وهذا القول نوع من السفسطة السياسية، أريد بها تغطية موقف نوبار المشين؛ لأنه لم يكن فى مكنة الوزارة البريطانية ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية للأسباب التى بسطناها فى مستهل هذا الفصل.

جرانفل يختار مرشحاً من بين ثلاثة مرشحين:

انتقلت السلطة فى مصر عقب الاحتلال إلى القنصل البريطانى العام سير إدوارد مالت وإلى أعوانه وكلاء بعض النظارات والمستشارين، ومن إليهم من كبار الموظفين الإنجليز فى

---

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان، إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٥.

(٢) Bule Book; Egypt, (1884), No. 1. No 22. Cromer to Granville. Teleg. Cairo, January, 8, 1884.

(٣) Ibid.

(٤) دكتور محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، إلخ ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٦ – ٣٤٧.

النظارات المختلفة . وظل القنصل العام محتفظاً بهذا اللقب المتواضع ، وأصبح على غرار حكام الولايات الهندية الأهلية وهبطت مكانة الخديو توفيق الذى طالما صرحت الحكومة البريطانية بحرصها على استعادة سلطته ولكنه لم يعد له من النفوذ شيء، وغدا النظار المصريون وعامة رجال الإدارة خاضعين للموظفين الإجليز. ولما قدم لورد دوفرين تقريره، أصبح من الضرورى أن يشغل رجل قوى الشكيمة واسع الأفق العقلى منصب القنصل العام، بدلاً من سير إدوارد مالت الذى لم يكن أهلا لهذا المنصب من عدة وجوه . فمن جهة كان بغيضاً إلى المصريين، ومن جهة أخرى كانت تعوزه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة، أما سير أوكلند كلفن المراقب المالى الإنجليزى فكان يتصف بالشدة، وقد تتحول شدته إلى وحشية ممقوتة.. فلم يبق من كبار الموظفين الإنجليز الذين لهم دراية بالشئون المصرية، سوى سير ريفرز ولسن ناظر المالية فى نظارة نوبار باشا الأوروبية وسير إفلن بارنج الذى كان يشغل منصب مندوب إنجلترا فى صندوق الدين العمومى بمصر منذ سنة ١٨٧٦ ، وعضو لجنة التحقيق العليا الأوروبية التى صدر مرسوم بإنشائها فى ٢٧ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٧٨ ، وكان الأول منهما (ريفرز ولسن) مؤهلا لمنصب القنصل العام لولا شدة اتصاله بالماليين الفرنسيين . وعلى ذلك وقع اختيار وزارة الخارجية البريطانية على سير إفلن بارنج ، فأعلن وكيل هذه الوزارة فى مجلس العموم تعيينه فى ٣٠ من مايو – آيار – سنة ١٨٨٣ ، وجاء مصر للمرة الثانية يوم ١١ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨٣ ، وبقى يسيطر على أحوال البلاد أربعاً وعشرين سنة، كان فى خلالها الحاكم المطلق فى مصر، وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية . وصار له من النفوذ أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية. وقد منح فيما بعد لقب لورد ، وغدا اسمه لورد كرومر، وسنلتزم فى دراستنا بهذا الاسم الأخير.

كان إخلاء السودان كارثة لمصر وللدولة العثمانية وهدفاً لإنجلترا:

وغنى عن البيان ، ألف نوبار النظارة الجديدة ، وكانت نظارته الثانية، فى ١٠ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٤ وجعلت نصب عينيها استرضاء سلطات الاحتلال ؛ فسارعت إلى تنفيذ قرار جلاء الجيش المصرى والموظفين المصريين. وكان الجيش قد بلغ تعداده فى السودان نحو ٢٥,٠٠٠ مقاتل جعل منهم قوة لايستهان بها؛ إذ كانوا يرابطون فى المدن والمواقع الحصينة ولديهم الثكنات والترسانات والبواخر النيلية الحربية والذخائر والمدافع. وعلى الرغم من أن قرار إخلاء السودان كان يخص الحكومة المصرية وحدها.. أغفلت الوزارة البريطانية هذا الاعتبار. ودبرت فى لندن طريقة إخلاء السودان وعهدت بهذه المهمة إلى غوردون، وكان الأخير قد صرح فى ١٧ نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٨٣ لوزير الخارجية جرانفل – عندما استدعاه هذا الوزير لمقابلته ليبحث معه مسألة السودان – بأن ثورة محمد أحمد المهدى مبالغ

فى شأنها مبالغة كبيرة (١) ، ثم نشر غوردون مقالاً فى جريدة Pall Mail Gazette فى عدد ١٠ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٤ ، قال فيه إن إخلاء السودان يعد عملا جنونياً يتكلف أكثر مما يتطلبه البقاء فيه والاحتفاظ به. وإن الواجب يقتضى المحافظة بأى وسيلة على الأقاليم الواقعة شرق النيل الأبيض وشمال سنار، وإنه ليس هناك خطر يتهدد مصر من ناحية المهديين، وإنه فى حكم الاستحالة إخلاء هذه الأقاليم دون أن يتعرض الجيش المصرى إلى المهالك (٢) .. غير أن غوردون ما لبث أن غير رأيه بعد أسبوع واحد من نشر هذا المقال، فقد أصدر مجلس الوزراء البريطانى فى ١٨ من يناير سنة ١٨٨٤ بياناً قال فيه إنه قد عهد بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غوردون ، وإنه سيكون فى الخرطوم ممثلا للحكومة الإنجليزية، وكتب إليه وزير الخارجية جرانفل فى اليوم ذاته رسالة تشمل التعليمات الواجب عليه تنفيذها، وهى السفر إلى مصر دون إبطاء ، وكتابة تقرير عن الأوضاع الحربية فى السودان وعن خير الوسائل للجلاء عنه، ووسائل سلامة الحاميات المصرية والجاليات الأوروبية مع الاحتفاظ بثغوره الحربية وإدارتها تحت السيادة المصرية، وأن يتلقى التعليمات فى هذا الصدد من الوكيل السياسى لبريطانيا فى مصر لورد كرومر ، وأن يتولى أيضاً القيام بالمهام الأخرى التى ترغب الحكومة المصرية فى إسنادها إليه، ويكون ذلك بواسطة كرومر أيضاً. ويقول الكولونيل شايى لونج بك Chaille Long Bey إن مهمة غوردون الحقيقية هى بسط الفوضى فى السودان، وأن يمهد الطريق أمام إنجلترا للاستحواذ عليه بعد انفصاله عن مصر (٣) .

وصل غوردون إلى القاهرة فى طريقه إلى السودان . وقابل كرومر ثم الخديو توفيق وعينه الخديو بطلب من كرومر حكمداراً (حاكماً عاماً) للسودان ، وسلمه «الإرادة السنية» بذلك يوم ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٤ ، وأمراً آخر يتضمن مهمته ، وفحواه «إن الغرض من إرسالكم إلى السودان هو إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر، مع حفظ النظام فى البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصرى. ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا» (٤) . وقد طلب غوردون وهو فى القاهرة إلى الخديو منحه رتبة اللواء فاستجاب لطلبه ، واستأنف سفره إلى الخرطوم فبلغها يوم ٨ من فبراير– شباط – ١٨٨٤ ، وقبيل وصوله إليها بعث إلى المهدى يدعوه إلى الكف عن القتال ويمنحه لقب سلطان كردفان، وأرسل إليه مع الكتاب هدية من نوع الهدايا، التى تقدم لمشايخ

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان إلخ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٩.
(٢) الرافعى : مصر والسودان ، مرجع سبق ذكره ص ص ١١٥ – ١١٦.
(٣) إبراهيم فوزى باشا: السودان بين يدى غوردون وكتشنر ، ج١ ، ص ٣٩٥.
(٤) نعوم شقير بك : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته فى ثلاثة أجزاء ، القاهرة سنة ١٩٠٣، ص ٢١٣.

العربان كالبنش وغيره (١) فلم يهتم بكتابه ورد إليه الهدية ودعاه إلى اعتناق الإسلام. ثم أذاع غوردون منشوراً بين أهالى الخرطوم، قال فيه إن السودان قد فصل عن مصر فصلا تاماً، وقد جئتكم حاكماً عاماً عليه، فجعلت محمد أحمد سلطاناً على كردفان، وألغيت الأوامر الصادرة بمنع الرقيق، وتنازلت عن المتأخر من الضرائب لغاية سنة ١٨٨٣ وعن ضرائب سنتين فى المستقبل. وسأجعل حكومة وطنية من أهل البلاد ليحكم السودان نفسه بنفسه، وقد ندبت «الشيخ عوض الكريم أبا سن» ليكون مديراً على الخرطوم (٢) . وجاء هذا المنشور بنتائج عكسية، إذ أدى إلى زيادة نفوذ المهدى وتعظيم شأنه. وكان شريف باشا رئيس مجلس النظار يطلق عليه فى مذكرتيه إلى كرومر بتاريخ ١٨٨٣/١٢/٢٢ - ١٨٨٤/١/٢ لقب «المتمهدى» من باب السخرية به والتهكم عليه. كما كان تعيين غوردون فى منشوره المهدى سلطاناً على دارفور مثار الدهشة؛ لأن المهدى كان يحكم فعلا فى كردفان وأصبح بعد واقعة شيكان سلطاناً معنوياً على السودان كله وسلطاناً فعلياً على جميع السودان الغربى ، ولذلك لم يحفل المهدى بلقب سلطان على كردفان، من حكومة جرد سيفه لقتالها وقهر جنودها المرة بعد المرة. وأهم من ذلك أن منشور غوردون قد صرف قلوب الأهلين عن الولاء للحكومة المصرية «وجعلهم ينضمون إلى الجانب الأقوى وهو جانب المهدى.. وهكذا ذهب غوردون إلى الخرطوم ليزيد من هيبة المهدى ونفوذه، ويقضى على نفوذ الحكومة المصرية القضاء الأخير. كما شرع المهدى فى بسط سلطانه بخطوات واسعة واضطر غوردون إلى العدول عن سياسة المسالمة واستعد للقتال، وطلب مدداً من الجند من مصر وتعيين الزبير باشا رحمت حاكماً للسودان، استناداً إلى ما كان يتمتع به من نفوذ وعصبية، ولأنه الرجل الذى يستطيع مقاومة المهدى، وكان مقيماً وقتئذ فى مصر. وقد رفض وزير الخارجية جرانفل هذا المطلب بشقيه. وكان الرفض كما يرى الرافعى معقولا من وجهة النظر الإنجليزية؛ لأن تعيين الزبير حاكماً للسودان كان يمكن أن يؤدى إلى إخماد المهدية وإعادة السلطة إلى الحكومة المصرية، وهذا ما لم تكن تعمل له إنجلترا (٣) . وعبثاً أعاد غوردون طلبه عدة مرات وأوضح ألا سبيل لإنقاذ الجيش المصرى وإعادته إلى مصر دون مساعدة الزبير وأن أرواح الجنود وأعضاء الجالية المصرية تكون هدفاً لأخطار محققة بغير هذه الوسيلة . ولكن الوزارة الإنجليزية أصرت على رفضها وتركت غوردون وشأنه، واستندت إلى أعذار واهية، منها أن الزبير من كبار تجار الرقيق وأن إعادته إلى السودان يساعد على رواج هذه التجارة مما تعترض عليه الجمعيات الإنجليزية الخاصة بمنع الاتجار بالرقيق. والحقيقة أن المهدى كان أكثر إباحة للاسترقاق من الزبير، وكان ترك السودان فى قبضة المهدى معناه إعادة تجارة الرقيق بأوسع معانيها إلى أرجاء السودان. ولما تناثرت الأنباء عن حرج مركز

---

(١) إبراهيم فوزى باشا، السودان بين ..... إلخ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧.
(٢) دكتور محمد فؤاد شكري، مصر والسودان ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.
(٣) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١١٩.

غوردون فى الخرطوم تحركت الوزارة البريطانية، ووافق مجلس العموم فى ٤ من أغسطس – آب – سنة ١٨٨٤ على فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية «لتمكين حكومة جلالة الملكة من القيام بالعمليات اللازمة لإنقاذ الجنرال غوردون، إذا اتضح أن هذه العمليات ضرورية ، وللقيام بالاستعدادات اللازمة لها» وتقرر أخيرا إرسال «حملة إنقاذ A Relief Expedition وتعيين ولزلى صاحب انتصار معركة التل الكبير قائداً لحملة الإنقاذ.

كان سقوط الخرطوم ومقتل غوردون إيذاناً ببداية سيطرة المهديين :

استغرق إعداد حملة الإنقاذ وإرسالها إلى الخرطوم وقتاً طويلا. وعلم الجنرال ولزلى فى ٤ من فبراير ١٨٨٥ ، وهو فى طريقه إلى العاصمة السودانية بسقوطها فى أيدى المهديين الذين قتلوا غوردون فى اليوم ذاته، وهو ٢٦ من يناير – كانون ثان – سنة ١٨٨٥ ، ففى فجر هذا اليوم هاجم المهديون الخرطوم حتى سقطت فى أيديهم، ولكن استمر التقتيل إلى قرب الضحى، فقتل من أهل الخرطوم ٣٥,٠٠٠ نسمة، بينما ذكر الأستاذ الرافعى أن عدد ضحايا الجنود والموظفين المصريين وعلائلاتهم وذويهم فى أنحاء السودان فى ذلك اليوم نحو ثمانين ألف نسمة، فكانت عمليات القتل أشبه ما تكون بالمجازر[١] .

وقد وقع نبأ سقوط الخرطوم ومقتل غوردون وقوع الصاعقة فى لندن التى وصل إليها النبأ فى ٤ من فبراير – شباط – سنة ١٨٨٥ ، وهاج الرأى العام معلناً سخطه على الوزارة البريطانية التى ظلت تتباطأ فى إرسال حملة الإنقاذ حتى بددت الوقت . وخضعت سياسة الوزارة فى الفترة التالية لضغط الرأى العام عليها. وكادت ثورة الغضب تعصف بها، فقد تقدم لفيف من أعضاء مجلس العموم بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٨٨٥ باقتراح لوم الوزارة وطرح الثقة بها بسبب هذه الكارثة . ولم ينقذ الوزارة من السقوط إلا أكثرية قليلة العدد بلغت ١٤ صوتاً. واختلفت آراء الباحثين الإنجليز حول مسئولية كل من غوردون وكرومر عن وقوع هذه الكارثة بجانب مسئولية الوزارة. والحقيقة أن كلا الرجلين يتقاسمان المسئولية لأسباب ليست هذه الدراسة موطناً لمناقشتها .

وتضافرت عدة عوامل على سقوط الخرطوم ومقتل غوردون ، كان من بينها شدة وطأة الحصار الذى ضرب عليها وخصوصاً المجاعة، وضياع معظم الوابورات النيلية الحربية، التى كان يعتمد عليها غوردون فى عمليات تموين العاصمة وفى الدفاع؛ إذ غرق بعضها سنة ١٨٨٤

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١٩ ولكنه عاد فذكر أن عدد القتلى، الذين لقوا حتفهم يوم هذه الواقعة من سكان الخرطوم بلغ نحو ٢٤ ألف نسمة عدا من قتل من الجند وعدتهم ثمانية آلاف ، ص ١٣٠، وقد استقى الرقمين الأخيرين من إحصاء إبراهيم باشا فوزى، الذى حضر حصار الخرطوم وسقوطها ، انظر كتابه «السودان بين يدى غوردون وكتشنر» ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢، ص ٢.

واستولى المهديون على البعض الآخر، ومنها سقوط بربر فى ٢٦ من مايو – آيار – ١٨٨٤ ثم تسليم أم درمان فى ٥ من يناير ١٨٨٥ ، بعد أن نفدت المؤن من حاميتها، وكانت أم درمان «كالروح» بالنسبة للخرطوم.

كان سقوط الخرطوم إيذاناً ببداية السيطرة الكاملة للمهديين على أرجاء السودان، وكان للجنرال ولزلى من الشجاعة الأدبية ما جعله يقرر هذه الحقيقة فى تقرير بعث به فى ٦ من مارس – آذار – سنة ١٨٨٥ إلى حكومة لندن، وكان مما جاء فيه «إن هزيمة المهدى تتطلب إعداد حملة عسكرية كبيرة؛ لأن نفوذه وسلطانه قد زادا كثيراً بطبيعة الحال بسبب انتصاراته الأخيرة، فهو يتمتع بسيطرة كاملة على السودان جميعه ما عدا مديرية دنقلة التى نحتلها ، وكل الطبقات تنظر إليه على أنه فاتح عظيم ورجل مقدس جداً. ويعتقد عدد كبير للغاية أنه المهدى المنتظر حقيقة ، بينما ليس لنا فى هذه البلاد حزب يناصرنا، ونعيش وسط جواسيس وأعداء متخفين، وقليلون أولئك الذين يبدو أنهم يشعرون بأى ثقة فى قدرتنا على هزيمة المهدى».

الأزمة البريطانية الروسية وأثرها في سرعة إخلاء السودان :

وفى الوقت الذى كانت بريطانيا تراقب تطورات الموقف الحربى فى السودان قبيل وعقب سقوط الخرطوم، أطلت أزمة حادة برأسها على العلاقات البريطانية الروسية هددت الممتلكات البريطانية فى الهند . ونشأت هذه الأزمة نتيجة صدام حربى بين الروسيا وأفغانستان بسبب احتلال الروسيا مرو Mero بحجة أنها داخلة فى منطقة نفوذها ، واقترحت الوزارة البريطانية تشكيل لجنة لتخطيط الحدود بين الروسيا وأفغانستان . وفى انتظار قدوم هذه اللجنة احتل الروس المراكز الاستراتيجية ذات الأهمية، ووقع اشتباك عسكرى بينهم والأفغان فى بنجدة Penjdeh فى ٣٠ مارس – آذار – سنة ١٨٨٥ ولقى الأفغان فيه الهزيمة. وكانت بنجدة تقع فى إقليم خصيب على الحدود الأفغانية وتطلعت الروسيا إلى الاستيلاء عليها كأمر واقع مما كان يهدد الممتلكات البريطانية فى شمال غربى الهند. ولبضعة أشهر كانت الحرب وشيكة الوقوع بين بريطانيا والروسيا؛ إذ تنادى الرأى العام البريطانى إلى محاربة الروس. ولكن أظهر رئيس الوزارة جلادستون ووزير الخارجية جرانفل حكمة سياسية جمعت بين الحزم والمسالمة. وافق مجلس العموم على فتح اعتماد إضافى بمبلغ ١١ مليون جنيه استعداداً للحرب؛ إذ كانت الوزارة تخشى فى أبريل – نيسان – سنة ١٨٨٥ أن ينتهز الروس فرصة انصراف الحكومة البريطانية إلى الحرب فى السودان .. فيقتحموا الحدود الشمالية للهند من ممر خيبر ، فكانت هذه الأزمة العامل الحاسم فى تقرير الوزارة البريطانية وقف العمليات العسكرية فى السودان وفى إخلائه (١). وتنفيذاً لهذا الاتجاه الجديد فى الوزارة، أبرق وزير الحربية لورد هارتنجتون

(١) أمكن فى نهاية الأمر تسوية الأزمة بواسطة لجنة أفغانية للحدود (١٨٨٥ – ١٨٨٦)، ووضع اتفاق نهائى فى سان بطرسبرج بعد ذلك سنة ١٨٨٧ . انظر بخصوص الأزمة البريطانية الروسية وآثارها على قرار حكومة=

Hartington إلى الجنرال ولزلى فى ١٣ من أبريل ١٨٨٥ ، يأمره بالتخلى عن الحملة إلى الخرطوم وإرجاع جميع الجنود إلى مصر بكل سرعة مع تأمين انسحابهم بسلام، ويستدعى ذلك وقف الزحف من سواكن.

سقوط وزارة الأحرار لم يؤد إلى تغيير خطة إخلاء السودان :

لم يمر على هذه البرقية زهاء شهرين حتى سقطت وزارة الأحرار برياسة جلادستون فى ٢٤ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٥ ، وخلفتها وزارة المحافظين برياسة لورد سالزبورى. واعتقد بعض المسئولين أنه من الممكن إدخال تغيير فى سياسة الوزارة الجديدة وإقناعها بأن تستبدل سياسة هجومية بالسياسة الدفاعية التى كانت الوزارة السابقة قد قررتها. وكان الجنرال ولزلى يلح على وزارة المحافظين فى هذا التغيير، كما قال فى رسالته إلى حكومته فى ٢٧ من يونيو – سنة ١٨٨٥ «ليس فى استطاعة أى قوة حدودية أن تمنع المهديين من دخول مصر. ومن الواجب عاجلا أو آجلا تحطيم المهدى وإلا استطاع هو تحطيمنا . وإن الزحف على الخرطوم وإصابة المهدى فى سمعته بإيقاع هزيمة ساحقة به على أرضه لابد أن يقضيا عليه نهائياً ، وحتى يحصل هذا، سوف لا تعرف مصر السلام». واختتم رسالته بأن نصيحته هى المضى فى حملة الخريف على النيل كما كان الاتجاه أصلا، وأن تترك سواكن على حالها»[1].

وكان مما قوى الأمل فى عدول وزارة المحافظين عن خطة الدفاع وفاة المهدى فجأة فى ٢٠ من يونيو سنة ١٨٨٥ وتولية خليفته عبدالله التعايشى زعامة وقيادة الثورة المهدية ، واستشار لورد سالزبورى الذى كان يشغل أيضاً منصب وزير الخارجية بعض كبار العسكريين الإنجليز فى موضوع استئناف العمليات القتالية والزحف على الخرطوم . فأجمعوا رأيهم على أن إخلاء دنقلة كاد يتم، وأنه يجب إعداد حملة جديدة إذا تقرر الاحتفاظ بدنقلة. وعندئذ أبرق سالزبورى فى ٢ من يوليو ١٨٨٥ أن حكومة جلالة الملكة بعد دراسة الظروف القائمة، ليست على استعداد لنقض أوامر الوزارة السابقة بوقف انسحاب الجيش من دنقلة . وقد نفذ الجنرال ولزلى هذا الأمر. وتم إخلاء دنقلة نهائياً فى ٥ من يوليو ١٨٨٥ ، ووضعت قوات لحماية الحدود الجنوبية لمصر، وجعل مركزها الرئيسى فى أسوان ومخفرها الأمامى فى وادى حلفا. ومدت سكة حديد من وادى حلفا على مسافة ٦٠ ميلا إلى عكاشة ، ثم أقيمت مخافر أخرى مسافة ٤٠ ميلا لحماية الخط الحديدى .. وكانت آخر مراكز جيش الحدود عند طابية كوشة، ولكن لم يقنع الدراويش بانسحاب المصريين عن دنقلة، فجمعوا حشودهم فيها تمهيداً للزحف على حدود

=لندن بوقف الحرب فى السودان، وإخلائه فى كل من :

Taylor, A. J. P.; The Struggle for Mastery etc., op. cit., pp. 208 - 300.

Ensor, R. C. K.; England 1870 - 1914, op. cit., pp. 83 - 84.

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ... إلخ ، ص ٣٩٩.

مصر الجنوبية، واحتلوا فى أوائل ديسمبر ١٨٨٥ قريتى كوشة وجنس، وهددوا حامية كوشة البريطانيين، ولكن القوات المصرية الإنجليزية باغتت الدراويش بهجوم مفاجىء عليهم فى ٣٠ من ديسمبر ١٨٨٥، وأوقعوا بهم هزيمة ساحقة فى واقعة جنس.

نتائج إخلاء السودان:

تعد واقعة جنس خاتمة العمليات العسكرية فى السودان.. فقد انصرف عبدالله التعايشى إلى معالجة مشكلات سياسية وإدارية لم تدع له مجالا للتفكير فى استئناف الهجوم على الحدود الجنوبية لمصر خلال الثلاثة أعوام والنصف التالية. وقد نجم عن انسحاب حملة الإنقاذ وإخلاء دنقلة إخلاء سائر الأقاليم والمراكز التى بقيت فى حوزة المصريين حتى ذلك الوقت، وتدعيم سلطة المهديين فى السودان، ثم التسابق المحموم بين الدول الأوروبية الاستعمارية على امتلاك الأقاليم المصرية فى أفريقية واقتسامها فيما بينها بانتزاعها من أيدى الدراويش. وكان من بين هذه الدول إنجلترا وإيطاليا وفرنسا والحبشة وبلجيكا، وفقدت مصر أملاكها فى بحر الغزال وسنار ودارفور وخط الاستواء وفى السودان الشرقى وفى ساحل البحر الأحمر والصومال وهرر.

مساوئ حكومة التعايشى:

استمر حكم التعايشى فى السودان ثلاث عشرة سنة (١٨٨٥ - ١٨٩٨)، وكانت حكومته هى أول وآخر حكومة أقامتها المهدية فى السودان، وأثبتت عجزها عن الاحتفاظ بالأقاليم التى استولت عليها ؛ لأنهاكانت حكومة مستبدة غاشمة تسلطت على أهل السودان ولأنها تأسست على المركزية والإقليمية والعصبية. وأهدرت أمن الجماهير على أموالهم وأرواحهم وتوالت الأحداث وغرق السودان وأهله فى لجج من الدماء. وتوسعت فى تجنيد السودانيين وانتزعت الأيدى العاملة من الحقول وسائر مجالات الإنتاج، وحدث أن احتبست الأمطار فوقعت مجاعات كان أشهرها تلك التى وقعت فى سنوات ١٨٨٤، ١٨٨٨، ١٨٩٠ ووقف النشاط التجارى، ولم تعد هناك تجارة رائجة سوى تجارة الرقيق. ولم يعد يؤيد الخليفة التعايشى غير أهل الغرب وهم أهله وعشيرته من البقارة والذين يستفيدون من النظام القائم.

وتلخصت أهدافه فى استبقاء الحكم فى يده ثم فى ذريته من بعده، ولكن أثبتت الأحداث اللاحقة سواء فى إدارته الداخلية أو فى علاقاته الخارجية أنه فشل فى تحقيق أهدافه فى كلا المجالين. وأخفق فى الاستيلاء على سواكن، على الرغم من الأهمية التى كان يعلقها على الاستحواذ على مينائها لتنمية تجارة الرقيق مع شبه الجزيرة العربية، ولأن سواكن طالما رابطت فيها قوات مصرية إنجليزية بقيت دائماً مركزاً للوثوب منه على حكومته وتهديدها، ثم نجاح الدول الطامعة فى أملاك مصر فى الاستحواذ عليها. وفوق ذلك كله عجزت حكومة التعايشى عن إنشاء دولة، تعترف الدول بكيانها وتحترم حقوق السيادة، التى ينبغى أن تكون

لها فى داخل حدودها. ولم يكن كافياً أن تقرر مصر رغبتها، سواء طوعاً أو كرهاً فى التخلى عن السودان ويتم إخلاؤه فعلا، بل كان ضرورياً أن يصحب ذلك تنازل مصر عن سيادتها على السودان، أو تنازل عن هذه الحقوق للدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر والسودان معاً. كما أنه كان من الضرورى أن تعترف الدول بالوضع، الذى ترتب على إقامة حكومة التعايشى .

تفاهة تفكير التعايشي:

ومما دل على تفاهة تفكير التعايشى فى هذا الوقت العصيب أنه بعث برسائل إلى قبائل الحجاز وأهل المدينة المنورة وقبيلة قريش فى مكة المكرمة وأهل نجد، يطلب منهم اعتناق المهدية وفتح طريق الهجرة إلى كل من يرغب فى القدوم إلى الخليفة فى أم درمان، التى اتخذها عاصمة لحكومته . كما أوفد إلى مصر أربعة رسل فى مارس ١٨٨٧، يحملون ثلاث رسائل. ووصل هؤلاء الرسل إلى وادى حلفا فى شهر أبريل فأرسلوا منها إلى القاهرة. وكانت إحدى هذه الرسائل إلى سلطان الدولة العثمانية عبد الحميد، والثانية إلى إمبراطورة الهند وملكة إنجلترا فيكتوريا ، والثالثة إلى خديو مصر توفيق باشا يدعوهم فيها إلى اعتناق (العقيدة) المهدية. وكان غرضه الحصول على اعترافهم بحكومته، ولذلك سعى لإذاعة خبر هذه الرسائل كى ترفع من شأنه، فبعث صوراً من هذه الرسائل إلى جميع أعوانه فى الأقاليم السودانية للإطلاع عليها وتلاوتها على الدراويش . أما الرسل الذين حملوا تلك الرسائل إلى مصر.. فقد عادوا منها يحملون رداً شفوياً ، كان مضمونه أن أولئك الملوك الذين تجرأ سيدكم على الكتابة إليهم أعلى مقاماً من أن يتنازلوا إلى الرد عليه (١).

ومن تفاهته أيضاً أنه لرغبته فى دعم أركان (العقيدة) المهدية والإبقاء على شعائرها أن بنى قبة فوق قبة المهدى بأم درمان فى نوفمبر ١٨٨٨، ودعا الناس إلى حجها بدلا من الذهاب إلى مكة المكرمة التى منع الناس من الحج إليها، وأعلن أنه يمكن الاستغناء عن الحج بزيارة قبر المهدى ؛ مما أثار فقهاء المسلمين على التعايشى الذى استمر معنياً بنشر الدعوة، واتخذ من هذه العناية فى الظاهر السبب الرئيسى الذى بنى عليه نشاطه السياسى (٢). وظل يعنى بالمحافظة على شعائر المهدية مع علمه بأن الحماس الدينى كان قد فتر كثيراً قبيل وبعد وفاة المهدى وأصبح العقلاء لا يؤمنون بدعوته ؛ لأنه – أى المهدى – قد ترك فى أيامه الأخيرة حياة الزهد والتقشف الأولى لينغمس فى حياة الترف والبذخ ، وترك الأمور تفلت من يده فاستأثر بالسلطة الفعلية خليفته الأولى عبدالله التعايشى (٣) .

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٤٢٤.
(٢) المرجع السابق ، ص ص ٤٠٢ – ٤٠٣، ٤٢٣.
(٣) المرجع السابق ، ص ص ٤١٤ – ٤١٥.

تزاحم المشكلات أمام بريطانيا عقب إخلاء السودان:

كان التعايشى قد قرر بعد فترة غزو مصر وأغار على حدودها الجنوبية وانتهى الأمر بهزيمته . ولكن هذه الإغارات أثارت لسلطات الاحتلال البريطانى فى مصر مشكلة تأمين الحدود الجنوبية ، ثم واجهت بريطانيا مشكلة ثانية بسبب الزحف الأوروبى الاستعمارى على الأقاليم السودانية التى أخلاها المصريون ؛ إذ خشيت أن تستولى إحدى الدول على منابع النيل فتتحكم فى مياه النهر التى تصل إلى مصر فتتأثر مساحة الأراضى الزراعية، وكان التوسع فى زراعة القطن المصرى من أهداف بريطانيا الرئيسية عقب الاحتلال. وواجهت بريطانية مشكلة ثالثة هى الضرر الذى يلحق بمصالحها الاستعمارية فى إفريقية الشرقية والوسطى، وتوغل نفوذ دول أخرى فى مناطق السودان سواء الشرقية أو الجنوبية أو الغربية منها. وقد واجهت بريطانيا هذه المشكلات مواجهة جزئية بعقد معاهدات مع بعض الدول لتحديد مناطق النفوذ. وحذت بريطانيا هذا الحذو على أساس عدم الاعتراف أصلا بحكومة التعايشى، واعتبار السودان بعد أن تخلى المصريون عنه أنه أصبح فى حكم القانون كالملك المباح أو الأرض التى لا صاحب لها Res Nullius . ورأت أنه قد آن الآوان لحسم الموقف باسترداد السودان بقوات مصرية وبريطانية؛ خشية أن تسبقها دول أخرى فى هذا الصدد. وسنفرد لهذا الموضوع فصلا قادماً فى هذه الدراسة.

انطباعات الأستاذ غربال عن الثورة المهدية:

سجل المؤرخ المصرى الكبير الأستاذ غربال انطباعاته عن الثورة المهدية وقد وضعها فى إطارها التاريخى الصحيح، فأطلق وصفاً معبراً عن هذه الثورة هو «النكبة المهدية.... إذ حاولت تقويض جهود بذلها المصريون والسودانيون زهاء ستين عاماً فى تنظيم السودان وحضارته ؛ لأن الثورة المهدية حاولت ما لا تصلح له ، وما لا تطيقه ، وما لا ينبغى لها، فكانت حركة تحطيم وتخريب ، وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وقد فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق وكارهى الحضارة الحديثة.. فكان الانحلال والبوار والخراب» (١) .

---

(١) مجموعة بحوث نشرتها رياسة مجلس الوزراء فى مصر سنة ١٩٤٧، بمناسبة قيام وزارة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء، بعرض القضية المصرية على مجلس الأمن. وقدم سفير مصر فى الولايات المتحدة محمود حسن باشا فى ١١ من يوليو ١٩٤٧؛ إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تريجفى لى عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن. وكان النقراشى قد وقعها فى ٨ من يوليو ، وعرضت القضية على مجلس الأمن فى عدة جلسات فى ٥، ١١، ٢٨ من أغسطس و١٠ من سبتمبر ١٩٤٧ . وقد حضر النقراشى جميع هذه الجلسات، ولم يصدر مجلس الأمن قراراً إيجابياً فى القضية المصرية وتركها معلقة أمامه، إذ أعلن رئيس المجلس الرفيق جروميكو المندوب السوفيتى «إن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه =

... .

= القضية وستظل المسألة المصرية مدرجة فى جدول الأعمال. وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس، أو أى طرف من الطرفين المتنازعين».

وكانت الوزارة المصرية قد طلبت إلى أحد كبار الجغرافيين، ونخبة من المؤرخين وضع بحوث عن بعض جوانب من القضية المصرية لعرضها على مجلس الأمن. وكان هؤلاء المؤرخون - حسب ترتيب ورود أسمائهم فى المجلد: عباس عمار، إبراهيم نصحي، أحمد بدوي، محمد شفيق غربال، بكباشى عبد الرحمن زكي. ونشرت بحوثهم فى مجلد بعنوان «وحدة وادى النيل، أسسها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ» المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٧، وقد كتب المرحوم الأستاذ غربال فصلين فى هذا المجلد ، ص ص ٨٤ - ٩٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

شــاءت إرادة الله تعــالى ، أن يظهــر هذا الجــزء الرابع والأخير من «موسوعة الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها» وقد انتقل إلى رحمة الله مؤلفه ، شيخ المؤرخين فى التاريخ الحديث والمعاصر أبى الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى وكانت أغلى أمنياته ، أن يظهر هذا الجزء قبل أن يوافيه الأجل، إلا أن إرادة الله سبقت ولا راد لمشيئته سبحانه وتعالى.

أسأل الله العلى القدير ، أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته إنه سبحانه وتعالى سميع مجيب للدعاء.

شوال ١٤٠٦ — محمد عبد العزيز الشناوى

يوليو ١٩٨٦

هذا الكتاب

دائمًا مايـنظر إلـى الـتاريـخ بـاعتبـاره حافظة الـوعى الإنسـانى ، وحاويـة نتاج هذا الـوعى من سـابق وحاضر ومستقبل الأمم والشعوب .. وفي هذه السلسلة ، التي تتكون من أربعة أجزاء متكاملة ، تحكى قصة الدولة العثمانية من منظور أنها دولـة إسـلاميـة لـم تأخذ حقها من الإنصاف والـعدل والـرؤيـة الـموضوعيـة الـحيـاديـة .. تأتي محاولـة الـمؤلـف الجادة والرائعة فى هذا التتبع التاريـخى الدقيق ، فى طرح كل قضايـا هذه الـدولــة ومتاعبـها ونجاحاتها وإخفاقاتها .. تأتي هذه الـمحاولـة من منظور أن الـتاريـخ يفسـر الإنسـان لـلإنسان .. تتكامل هذه الأجزاء الأربعة لتشكل دافعًا منطقيًّا للقارئ لأن يعيد تشكيل ثوابته ومعارفه التاريخية ، على أساس من البحث والموضوعية ..

السلسـلة جديرة بأن يقرأها كل متخصص فى الدرس الـتاريـخى ، وكل غيـر متخصص راغب فى أن يـعرف تاريـخ أمته وعلاقتها بـغيـرها من الأمم .. لأن ماورد ف أجزائها الأربعة ، " فى ثلاثة وستيـن فصلاً كاملـة تتجـ ألــفى صفحة " ، هو محاولــة رائعة لــوضع الأمور نصابها الصحيـح ، تجعلنا أمام تاريخ غيـر مزيف ، مدفوع بهوى شخصى ، غيـر مدفوع بانحياز مسبق ..

النا